لمحات النظر
في سيرة الإمام زفر

ويليه

الإمتاع
بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع

ويليه

الحاوي
في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي

ثلاثتها بقلم

الإمام محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١هـ رحمه الله تعالى

اعتنى بها

د. حمزة محمد وسيم البكري

دار الفتح
للدراسات والنشر

لمحات النظر

في سيرة الإمام زفر

بسم الله الرحمن الرحیم

لمحات النظر

في

سيرة الإمام زفر

رضي الله تعالى عنه

بقلم

الإمام محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١هـ رحمه الله تعالى

اعتنى به

د. حمزة محمد وسيم البكري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي فقَّه في الدِّينِ مَنْ أرادَ به خيراً، ووَفَّقَه لِصالِح العَمَل وزادَه رِفعةً وقَدْراً، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ الأوّلينَ والآخِرين، سَيِّدِنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أما بعد،

فإنّ الإمامَ المُبجَّلَ جيلاً بعدَ جيل، زُفَرَ بنَ الهُذَيل، رضِيَ اللهُ عنه، مِن كبارِ أئمّةِ الاجتهادِ في الفِقهِ الإسلاميّ، ومِن أقدم أصحابِ فقيهِ المِلّةِ أبي حنيفةَ النُّعمانِ وفاةً، وأحدِّهم قياساً، وأذكاهم فؤاداً، وأدقِّهم تفريعاً، وأجودِهم نَظَراً، حتّى تراه يُقيمُ مذهباً فقهيّاً مقامَ مذهبٍ فقهيٍّ مُتأصِّلٍ في نفوسِ أهل البصرة، بأنظارِهِ الدقيقة، ومُناظراتِهِ الحكيمة. فمِثْلُ هذا الإمام الدقيقِ النَّظَر، الواسِعِ القريحة، لا يجوزُ إهمالُ أمرِه.

ولذا اقترحَ عليَّ بعضُ إخوانِنا الأعِزّاءِ الأفاضل، أنْ أكتُبَ كلمةً في ترجمةِ هذا الإمام العظيم، وقد سبقَ أنْ ترجمتُ للإمامَيْنِ الجليلَيْنِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ وأبي يوسف[1]، رضِيَ اللهُ عن الجميع، فوافقتُ على اقتِراحِه، وكتبتُ هذه الرسالةَ

(١) أفرَدَ المُؤلِّفُ ترجمةَ الإمام محمَّد بن الحسن في كتابه «بلوغ الأماني»، وفرغ منه سنة ١٣٥٥ . وأفرَدَ ترجمةَ الإمام أبي يوسف في كتابه «حسن التقاضي»، وفرغ منه في المُحرَّم من سنة ١٣٦٨، ثم كان تأليفُه هذا الكتابَ، وكان فراغُه منه في شهر رجب من سنة ١٣٦٨ نفسِها.

الوجيزةَ في ترجمتِه، ذاكِراً فيها مُوجَزَ أحوالِ هذا الإمام الجليل، وسَمَّيتُها:

لَمَحات النَّظَر

في سيرة الإمام زُفَر

رضِيَ الله عنه، جَعَلَها اللهُ خالِصةً لِوَجْهِهِ الكريم، ومُستَنهِضةً لِهِمَمِ الإخوانِ في الاستِزادةِ مِن معرفةِ أحوالِ أئمّةِ هذا الشأن. ومن الله التوفيقُ والتسديد.

❊ ❊ ❊

نَسَبُ الإمام زُفَـرَ وميلادُه

هو الإمامُ المُجتَهِدُ المُطلَقُ المُقدَّمُ بينَ أصحابِ أبي حنيفة: أبو الهُذَيل زُفَـرُ العَنبَريُّ البَصْـريُّ ابنُ الـهُذَيلِ بنِ (زُفَرَ بنِ الهذيلِ بنِ) قيسِ بنِ سُلَيمٍ[١] بنِ مُكمِلِ بنِ قيسٍ[٢] بنِ ذُهْلِ بنِ ذُؤَيبِ بنِ جُذَيمةَ بنِ عَمْرِو بنِ حُنجورٍ[٣] بنِ جُندُبِ ابنِ العَنبَـرِ بنِ عَمْرِو بنِ تميم بنِ مُرّ بنِ أُدِّ بنِ طابخةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَـرَ بنِ نزارِ ابنِ مَعَدِّ بنِ عدنان. على ما ساقَ ابنُ خَلِّكانَ نَسَبَه في «وفيات الأعيان»[٤] تبعاً

(١) كذا في «أنساب الأشـراف» للبلاذريّ ١٣: ١٤، و«جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٢٠٨، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان ٢: ٣١٧، وهذا الأخير هو مصدرُ المُؤلِّف، كما سيُصـرِّح به قريباً.
وجاء في «الأنساب» للسمعاني ٢: ٢٠٠، و«سير أعلام النبلاء» للذهبيّ ٨: ٣٨: «سلم»، وفي «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٣٧٣ ـ و«لسان الميزان» لابن حجر ٣: ٥٠٢ نقلاً عنه ـ: «مسلم»، وفي «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ١: ٤٥٠: «سالم».

(٢) كذا في الأصل! وفيه قَلْبٌ عما في «وفيات الأعيان» ٢: ٣١٧ ـ وهو مصدرُ المُؤلِّف هنا ـ ففيه: «قيس بن مكمل»، وكذا هو في «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ١: ٤٥٠، و«جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٢٠٨، و«الأنساب» للسمعاني ٢: ٢٠٠، و«الفوائد البهية» للكنويّ ص٧٦.

(٣) كذا في الأصل، تبعاً لـ«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان ٢: ٣١٧، وكذا نقلها عنه أيضاً اللكنويُّ في «الفوائد البهية» ص٧٦، والصواب: حنجود، بالدال المُهمَلة، كما في «أنساب الأشراف» ١٣: ١٤ و٣١، و«جمهرة أنساب العرب» ص٢٠٨. وانظر: «الاشتقاق» لابن دُريد ص٢١٣، و«تاج العروس» للزَّبيديّ ٨: ٤٦.

(٤) ٢: ٣١٧.

للواقِديّ[١]، في غيرِ ما زدتُه بينَ قوسَيْنِ تَعْويلًا على روايةِ أبي بشرٍ الدَّوْلابيّ، كما سيأتي[٢].

وفيما ساق أبو نُعَيم الأصبهانيُّ في «تاريخ أصبهان»[٣] بعضُ مُخالَفةٍ لذلك.

وقد تَرجَمَ لِزُفَرَ أبو الشَّيْخ في «طبقاتِ المُحدِّثينَ بأصبهان»[٤] ـ وهي محفوظةٌ بظاهريّة دمشق ـ وأبو نُعَيم في «تاريخ أصبهان»، وهو مطبوع في ليدن.

وُلِدَ الإمامُ زُفَرُ بنُ الـهُذَيل في أصبهانَ سنةَ ١١٠ هـ في عَهْدِ ولايةِ أبيه هناك، وكانت وفاتُه بالبصرةِ سنةَ ١٥٨ هـ في شهرِ شعبان، فيما ذكرَه ابنُ خَلِّكان[٥]، فتكونُ وفاتُه قبلَ وفاةِ المنصورِ العبّاسيِّ بأربعةِ أشهُر، لأنه تُوفِّي في ٧ ذي الحجّةِ مِنَ السَّنة.

وشَذَّ يعقوبُ بنُ شيبةَ فقال: تُوفِّي زُفَرُ في أوّلِ خِلافةِ المَهْدِيِّ ابنِ المنصورِ المذكور. فتابَعَه مَنْ تابعَه[٦]، لكنَّ الجمهورَ على الروايةِ الأُولى.

وأسنَدَ الصَّيْمَريُّ إلى يعقوبَ بنِ شيبةَ السَّدُوسيِّ أنه قال: «زفرُ بنُ الـهُذَيل:

---

(١) ولم يُصرِّح به ابنُ خلِّكان، ويُنظَرُ ما مُستَندُه؟

(٢) ص ٩-١١، لكنْ سيأتي في التعليق عليها أنّ فيها وَهَماً، ولذا فحقُّ هذه الزيادة المُثبَتة بين قوسَيْن أن تُحذَف.

(٣) ١ : ٣٤٣، حيثُ ساق نَسَبَه إلى تميم، وذكر مُسلِماً بدلَ سُلَيم، وأسقَطَ منه قيساً (الأعلى) وجذيمةَ وحنجوراً.

(٤) ١ : ٤٥٠.

(٥) في «وفيات الأعيان» ٩ : ٣١٩. يعني: أنه صرَّح بتعيين الشهر الذي توفي فيه زُفَر، أما سنةُ مولده ووفاته فمحلُّ اتفاق عند مُترجِميه.

(٦) كأنه يعني: الصيمريّ، فقد روى ذلك عن يعقوب بن شيبة في كتابه «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٢، وسينقلُ المُؤلِّفُ لفظَه قريباً.

عَنبَريٌّ مِن أنفسِهم، يُكنى أبا الـهُذَيل، وكان قد سَمِعَ الحديث، ونظرَ في الرأي فغَلَبَ عليه، ونُسِبَ إليه، وماتَ بالبصـرة، وأوصى إلى خالدِ بنِ الحارثِ وعبدِ الواحدِ بنِ زياد[1]. وكان أبوه الهذيلُ يَلي الأعمال، ومات وهو والي أصبهان. وكان أخوه صَبَاحُ بنُ الهذيل على صَدَقةِ بني تميم. وزفرُ هو زوجُ أُختِ خالدِ بنِ الحارث. وماتَ في أوّلِ خِلافةِ المَهْديِّ سنةَ ثمانٍ وخمسين ومئة»[2].

وأوّلُ خِلافةِ المَهْديِّ مُنتَصَفُ ذي الحجةِ من السَّنة، بعدَ وفاةِ والِدِه أبي جعفرِ المنصورِ بمكّةَ سابعَ ذي الحجّة، فلا تكونُ وفاةُ زفرَ في أوّلِ خلافةِ المَهْديّ ما دامت وفاتُه في شعبانَ مِنَ السَّنةِ كما سبق. وسأُعيدُ الكلامَ في وفاتِهِ في آخِرِ هذه الرسالةِ إن شاء اللهُ تعالى.

قال ابنُ أبي العوّام[3]: حدَّثني مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ حمّاد، عن زكريّا بنِ خَلاّدِ الساجيّ، ثنا الأصمَعِيّ، قال داودُ بنُ يزيدَ بنِ المُهلَّب[4]، عن أبيه قال: جاء زفرُ ابنُ الهذيل[5] ....

(١) سيأتي التعريف بهما في تلاميذ زفر والرواة عنه ص ٤٠.

(٢) «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص١١٢.

(٣) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوّام ص٢٩٩.

(٤) وفي الأصل: «حاتم»، وهذا والدُ يزيدَ حفيدُ المُهلَّب، وصاحبُ الحكاية هو يزيدُ بنُ المُهلَّب مباشـرة، فوَهِمَ في الاسم أحدُ الرواة، والحفيدُ لم يَلحَق الحجّاج، بل المحبوسُ في حَبْس الحجّاج هو الابن، وقد فرَّ من المَحبِس، وتولّى الولاية بَدَلَ الحجّاج عند وفاته، واستعاد منزلتَه التي كان أضاعَها الحجّاج. (ز).

قلت: بل الصواب هنا: «حاتم»، وقد أصاب المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى في تصويبه إلى «المُهلَّب» من وجه، وأخطأ من وجه آخر، كما سأبيِّنُه في التعليق قريباً.

(٥) كذا في رواية ابن أبي العوام، وقد روى هذه الحكايةَ الدِّينَوريُّ في «المجالسة» ٣: ٥٣٨ (١١٦١) عن محمَّد بن يونس الكُدَيميّ، عن الأصمعيّ، فسمّى صاحبَ القِصّةِ: الهذيل بن =

إلى يزيدَ بنِ المُهلَّبِ[1] وهو في حَبْسِ الحجّاج، فقال لابنِهِ مخلد: استأذِنْ لي على

= زفر. والكُدَيميُّ متَّهم في رواية الحديث، لكنَّ هذه الحكاية من الأخبار التاريخيّة، وقد توبع على روايتها عن الأصمعيّ، ولم يُخالَفْ إلا في تسمية صاحب القِصّة، فأقَلُّ أحوال روايته أن تُورِثَ شكّاً في عَزْوِ القِصّةِ إلى زفر بن الهذيل.

وقد ذكرها الجاحظُ (ت ٢٥٥) في «البيان والتبيُّن» ٢: ٤٤ عن أبي الحسن المدائنيّ، وابنُ قتيبة (ت ٢٧٦) في «عيون الأخبار» ٣: ١٤٠ بلا إسناد، فسَمَّيا صاحبَ القصّة: الهذيل بن زفر أيضاً. وأبو الحسن المدائنيّ (ت ٢٢٥) مُعاصِرٌ للأصمعيّ (ت ٢١٦)، فهذا مَخرَجٌ آخرُ للقصّة يُرَجِّحُ أنها للهذيل بن زفر.

وهو الهذيل بن زفر بن الحارث الكلابيّ، من الرؤساء الشجعان الفُصَحاء في العصر المروانيّ، توفي سنة ١٠٢، كما في «الأعلام» للزركليّ ٨: ٧٩، وهو الذي قتل يزيدَ بنَ المُهلَّب قبل ذلك من السنة نفسها (١٠٢)، على قولٍ عند المُؤرِّخين، كما في «الكامل» لابن الأثير ٤: ١٣٣.

(١) ثمّة أميران من ذُرِّيّة المُهلَّب بن أبي صُفرة، وقد اشتركا في الاسم والكنية، فكلاهما يزيد أبو خالد.

فأولهما: يزيدُ بنُ المُهلَّب بن أبي صُفرة (٥٣-١٠٢)، والي خراسان، وصاحبُ الأخبار مع الحجّاج وبني أمية، وهو المقصودُ هنا. انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤: ٥٠٣-٥٠٦.

وثانيهما: يزيدُ بنُ حاتم بن قَبيصةَ بن المُهلَّب بن أبي صُفْرة (ت ١٧٠)، والي مصر ثم إفريقية، وصاحب الأخبار مع بني العبّاس. انظر: «سير أعلام النبلاء» ٨: ٢٣٣-١٣٥.

هذا، وقد وقع في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام: «يزيد بن حاتم» في الموضعَيْن، ولا يستقيم، فالقِصّةُ مع الحجّاج في عهد بني أمية، فينبغي أن يكونَ «يزيد ابن المُهلَّب»، فصوَّبه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى كذلك، ولا إشكال في تصويبه إلى «ابن المُهلَّب» في الموضع الثاني، وإنما الإشكالُ في تصويبه إليه في الموضع الأول، فلم أقف على ابنٍ ليزيد بن المُهلَّب يُسمّى داود، بخلاف يزيد بن حاتم، فابنُه داود بن يزيد بن حاتم أميرٌ معروف، وقد توفي سنة ٢٠٥، وروايةُ الأصمعيِّ (١٢٢-٢١٦) عنه مُمكِنةٌ جدّاً، بخلاف روايته عن ابنٍ ليزيد بن المُهلَّب المتوفى سنة ١٠٢، قبل ولادة الأصمعيِّ بعشرين =

أبيك. فاستأذَنَ له عليه، فدخل، فقال: السلامُ عليك أيها الأمير، قَدْرُك أعظمُ مِن أنْ يُستَعانَ عليك أو يُستَعانَ بك، وقد حملتُ خمسين حَمالةً وقد قَصَدتُك. فقال: قد أمرتُ لك بها وشَفَعْتُها بمِثلِها. فقال زفر: والله لا أقبَلُ منها شيئاً. فقال له يزيد: ولِـمَ ذلك؟ قال: إني بَذَلتُ لك مِن وجهي أكثرَ ممّا بَذَلتَ لي مِن مالِك. فخرجَ ولم يَقبَلْ منه شيئاً»[١].

قالَ ابنُ أبي العوّام: قال أبو بشـرٍ (الدَّوْلابيّ): «زفرُ بنُ الهذيل هذا: هو جَدُّ زفرَ بنِ الهذيل الفقيهِ صاحبِ أبي حنيفة»[٢]. اهـ.

والمَهالِـبةُ في عَهْدِ الدولةِ الأُمويّة: كانوا كالبرامِكةِ في الدولةِ العبّاسيّةِ في الجودِ وعُلُوِّ المَنزِلة، وحالُ يزيدَ بنِ المُهلَّبِ في الجود في «تاريخ ابنِ خَلِّكان» و«تاريخ ابنِ كثير»[٣] وغيرهما. وكانَ ما بينَ الحجّاج وبينَ يزيدَ بنِ المُهلَّبِ هذا ساءَ

= سنة، فلو فَرَضْنا وجودَ ابنٍ له فستكونُ وفاتُه بعد أبيه بثلاثين سنة تقديراً، وعُمرُ الأصمعيِّ حينئذٍ عشـرُ سنين.

وجاء في «تاريخ جرجان» للسَّهْميِّ ص٥٣: «عن يزيد بن حاتم قال: جاء زفرُ بنُ الهذيل إلى يزيد بن حاتم ...»، وهو الصواب.

وعليه، فالقِصّةُ يذكرُها الأميرُ يزيدُ بنُ حاتم عن جدِّه الأمير يزيد بن المُهلَّب.

(١) وروى هذه الحكايـةَ أيضاً حمزةُ السـهميُّ في «تاريخ جرجان» ص٥٣ من طريق الأصمعيِّ، به.

(٢) وهذا ظنٌّ من الدولابيّ ومحاولةٌ منه رحمه الله لتصحيح الرواية تاريخياً، لأنّ القصّة الواقعة في زمن الحجاج المتوفى سنة ٩٥ لا يُمكِنُ أن تكون مع زفر المولود سنة ١١٠، فقدَّر أنّ زفرَ بنَ الهذيل المذكور هو جدُّ زفرَ بنِ الهذيل المشهور. لكن سبق قريباً بيانُ أنّ القصّة لا تعلُّق لها أصلاً بزفر بن الهذيل ولا بأبيه ولا بجدِّه، وإنما هي للهذيل بن زفر الكلابيّ.

(٣) «وفيات الأعيان» لابن خلِّكان ٦: ٢٧٨-٣٠٩، و«البداية والنهاية» لابن كثير ١٢: ٧٣١-٧٣٢ مختصراً.

جداً، حتّى حَبَسَه الحجّاجُ على خِلافِ رِضا عبدِ المَلِك[١]. وهو يجودُ هذا الجودَ وهو في المَحبِس، وهذا ما لا نظيرَ له بينَ الأجواد.

وعَدَمُ قبولِ زفرَ هذا البَذْلَ يدلُّ على شهامتِهِ البالِغة، بعدَ أنْ رأى أريحيّةَ ابنِ المُهلَّبِ هذه.

وخالدُ بنُ الحارثِ المذكورُ في كلام يعقوبَ بنِ شيبة: مِن بني العَنبَر، ومن الحفّاظِ الثقات.

وقال أبو نُعَيم الأصبهانيُّ في «تاريخ أصبهان»[٢]: «كان الهذيلُ والِدُ زفرَ بأصبهانَ في خِلافةِ يزيدَ بنِ الوليدِ بنِ عبد المَلِك[٣]، وكان يَنزِلُ قريةَ بُزاءان[٤]، وكان له ثلاثةُ بنين: الكوثر، وهَرْثَمة، وزُفَر». اهـ. ولم يَستَوفِ أبو نُعَيم ذِكرَ إخوتِهِ كما رأيت، وقد سبقَ في كلام يعقوبَ بنِ شيبةَ ذِكرُ صَبَاح بنِ الهذيل في عِدادِ إخوةِ زُفَر[٥]، والله أعلم.

(١) يعني: في أول الأمر، إلا أنّ الحجّاجَ كتب إلى عبد الملك يذمُّ يزيدَ ويُخوِّفُه غَدْرَه، فكتب إليه عبدُ الملك: «قد أكثرتَ في شأن يزيد، فسَمِّ رجلاً يَصلُحُ لخراسان»، فوقع اختيارُ الحجّاج على أخيه المُفضَّل بن المُهلَّب، كما في «البداية والنهاية» ١٢: ٣٦٠ وغيره.

(٢) ١: ٣٧٣.

(٣) وكانت خلافتُه خمسةَ أشهر، فقد تولاّها في شهر رجب من سنة ١٢٦ إلى وفاته في ذي الحجّة من السَّنةِ نفسِها.

(٤) كذا في «تاريخ أصبهان»، لكنْ في «معجم البلدان» لياقوت الحمويّ ١: ٤٠٩، و«القاموس» للفيروزآبادي (بزن): «بُزان»، وذكر السمعانيُّ زفرَ بنَ الهذيل في «الأنساب» ٢: ٢٠٠ في ترجمة «البُزاني».

(٥) وذكره أيضاً ابنُ سعد في «الطبقات» ٦: ٣٨٧، والدارقطنيُّ في «المؤتلف والمختلف» ٣: ١٤٤٧–١٤٤٨، وابنُ حزم في «جمهرة أنساب العرب» ص٢٠٨، وابن ماكولا في =

اتصالُ زفرَ بأبي حنيفة

قال الصَّيْمَريّ[١]: أخبرنا عبدُ الله بنُ مُحمَّدٍ الأسَدِيُّ[٢] قال: أخبرنا أبو بكرٍ الدامَغانيُّ الفقيهُ قال: أخبرنا الطحاويُّ قال: أخبرنا مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ أبي ثورٍ قال: أخبرني مُحمَّدُ بنُ وَهْبٍ قال: «كان سَبَبُ انتِقالِ زفرَ إلى أبي حنيفةَ أنه كانَ مِن أصحابِ الحديث، فنَزَلَت به وبأصحابه مسألةٌ فأعيَتْهم، فأتى أبا حنيفةَ فسأله عنها، فأجابَه في ذلك، فقال له: مِن أينَ قُلتَ هذا؟ قال: لحديثِ كذا، وللقياسِ مِن جهةِ كذا.

ثمَّ قال له أبو حنيفة: فلو كانتِ المسألةُ كذا ما كانَ الجوابُ فيها؟ قال: فكنتُ فيها أعيى[٣] مِنِّي في الأول. فقال: الجوابُ فيها كذا مِن جهةِ كذا. ثمّ زادني

= «الإكمال» ٥: ١٥٨، وابنُ ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٥: ٣٩٨، وابنُ حجر في «تبصير المنتبه» ٣: ٨٢٨.

وذكر البلاذريُّ في «أنساب الأشراف» ١٣: ٣١ أن أبا جعفر المنصور ولّاه البحرين، وأنّ له عَقِباً بالبصرة.

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٢-١١٣.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»: «السدوسي»، وأصلحه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى مما سبق في عِدّةِ مواضعَ من الكتاب نفسِه. وهو قاضي القضاة أبو محمَّد ابن الأكفانيّ (ت ٤٠٥)، انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧: ١٥١-١٥٢.

(٣) كذا في الأصل، وهو مُتَّسِقٌ مع قوله فيما سلف: «فأعيتهم»، لكن سيأتي بعد سطرين: «أعمى» ووقع في «أخبار أبي حنيفة» للصيمري و«مسالك الأبصار» للعمري في الموضعين: «أعمى»

مسألةً أُخرى، وأجابني فيها وبيَّنَ وَجْهَها.

قال: فرُحْتُ إلى أصحابي، فسألتُهم عن المسائل، فكانوا فيها أعمى منِّي، فذكرتُ لهم الجواب، وبيَّنتُ لهم العِلَل، فقالوا: مِن أينَ لك هذا؟ فقُلت: مِن عندِ أبي حنيفة. فصِرتُ رأسَ الحَلْقةِ بالثلاثِ المسائل.

ثم انتَقَلَ إلى أبي حنيفة، فكان أحدَ العشرةِ الأكابرِ[١] الذينَ دوَّنوا الكُتُبَ معَ أبي حنيفة». اهـ.

وساقَ ابنُ فَضْلِ الله العُمَريُّ في «مسالك الأبصار»[٢] هذا الخبرَ بنصِّه بطريقِ الطحاويّ.

* * *

---

(١) وهم: أبو يوسف، وزفر، وأسدُ بنُ عمرو البَجَليّ، وعافيةُ الأَوْديّ، وداودُ الطائيّ، والقاسمُ ابنُ مَعْنٍ المَسْعوديّ، وعليُّ بنُ مُسهِر، ويحيى بنُ زكريّا بنِ أبي زائدة، وحِبّانُ ومَندَلٌ ابنا عليٍّ العَنَزيّ. هكذا ذكرهم إسماعيلُ بنُ حماد بن أبي حنيفة، كما سيأتي ص٢٧. نقلاً عن «تاريخ بغداد» ١٦ : ٣٦٣.
وانظر عدّة روايات متقاربة في ذلك في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٤٢، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص٧٤ و١١٤ و١٥٩، و«تاريخ بغداد» للخطيب ١٤ : ٢٥٤.

(٢) ٦ : ٣٣.

أقوالُ أهل العِلم في زفر

قال الصَّيْمَريّ[١]: أخبرنا أبو عبد الله المَرْزُبانيُّ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ المِسْكيُّ[٢] قال: حدَّثنا ابن أبي خيثمة، عن أبي الحسنِ المَدائنيِّ قال: «زفرُ بنُ الهذيل صاحبُ أبي حنيفة: عَنبَريّ».

وقال أيضاً[٣]: أخبرنا المَرْزُبانيُّ قال: حدَّثنا الحسنُ بنُ مُحمَّدٍ المَخْرَميُّ قال: حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ قال: «سألتُ أبي[٤] وعمِّي أبا بكر[٥] عن زُفَرَ بنِ الهذيل فقالا: كان زفرُ مِن أفقَهِ أهلِ زمانِه. قال أبي: وكان أبو نُعَيم ـ يعني: الفَضْلَ بنَ دُكَين[٦] ـ يرفعُ زفرَ ويقول: كان نبيلاً فقيهاً».

---

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص١٠٩.

(٢) أبو بكر، كما كناه الصيمريُّ في موضع آخر من «أخبار أبي حنيفة» ص١٥. ولم أقف له على ترجمة.
والصيمريُّ يروي عنه بواسطة العباس بن أحمد الهاشميّ تارة، وبواسطة أحمد بن محمد الصيرفيّ أخرى، ورواياتُه كلُّها عنده عن القاضي عليّ بن محمَّد النخعيّ.

(٣) ص١٠٩.

(٤) هو أبو الحسن عثمان بن محمَّد بن أبي شيبة إبراهيم العَبْسيّ مولاهم الكوفيّ (١٥٦-٢٣٩)، أحد الثقات الحفّاظ.

(٥) هو أبو بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة إبراهيم العَبْسيّ مولاهم الكوفيّ (١٥٩-٢٣٥)، الحافظ الكبير، صاحب «المُصنَّف».

(٦) المُلائيّ الكوفيّ (١٣٠-٢١٨ أو ٢١٩)، ثقة ثَبْت حافظ، من شيوخ البخاري ومسلم، وحديثُه مخرَّج في الكتب السّتّة.

قال(١): وحدَّثنا أبو الحسن عليُّ بنُ الحسنِ الرازيُّ قال: حدَّثنا أبو عبدِ الله الزَّعْفَرانيُّ نزيلُ واسِطٍ قال: حدَّثنا أحمَدُ ابنُ أبي خَيثَمةَ قال: حدَّثنا سُلَيمانُ بنُ أبي شيخ قال: حدَّثني عَمْرُو بنُ سُلَيمانَ العطّارُ قال: «كنتُ بالكوفةِ أُجالِسُ أبا حنيفة، فتزَوَّجَ زفرُ، فحَضَرَه أبو حنيفة، فقال له: تكلَّمْ. فخَطَبَ فقالَ في خُطْبته: هذا زفرُ بنُ الهذيل، وهو إمامٌ مِن أئمّةِ المُسلِمين، وعَلَمٌ مِن أعلام الدِّين، في حَسَبِهِ وشَرَفِهِ وعِلمِه. فقال بعضُ قومه: ما يَسُرُّنا أنّ غيرَ أبي حنيفةَ خطبَ حينَ ذكرَ خِصالَه ومَدْحَه، وكَرِهَ ذلك بعضُ قومِهِ وقالوا له: حَضَرَ بنو عَمِّك وأشرافُ قومِك، وتسألُ أبا حنيفةَ أن يَخطُبَ؟! فقال: لو حَضَرَني أبي لَقَدَّمتُ أبا حنيفةَ عليه»(٢). اهـ.

وكفى في معرفةِ مَنزِلةِ زفرَ في الفَضْلِ قولُ أبي حنيفة هذا فيه.

وقال الصَّيْمَريُّ(٣): حدَّثنا أبو الحسنِ العبّاسُ بنُ أحمَدَ بنِ الفَضْل الهاشِميُّ

---

(١) أي: الصيمري في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٠٩.

ورواه ابنُ عبد البر في «الانتقاء» ص١٤٢=٢٦١ من طريق أحمد بن زهير ـ وهو ابنُ أبي خيثمة ـ به.

ورواه ابنُ جرير الطبري في «ذيل المُذيَّل» ـ كما في «المنتخب منه» المطبوع بآخر «تاريخه» ١١ : ٦٥٤ ـ عن سليمان بن أبي شيخ، به.

(٢) ومثلُه عند ابنِ أبي العوّام [في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٣] عن أبي بكر محمَّد ابن جعفر بن أعيَنَ البغداديّ، عن يعقوب بن شيبة بن الصَّلْت (السَّدوسيّ)، عن سُلَيم بن منصور، عن عَمْرو بن سليمان العطّار. على حَدٍّ سواء. (ز).

قلت: وسُلَيم بن منصور: الظاهرُ أنّ صوابه: «سليمان بن منصور»، وهو سليمانُ بنُ أبي شيخ نفسُه، فاسم أبي شيخ: منصور، كما في «تاريخ بغداد» ١٠ : ٦٧.

(٣) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٠٩-١١٠.

قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ المِسْكيُّ قال: حدَّثنا عليُّ بنُ مُحمَّدٍ النَّخَعيُّ قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ إسحاقٍ قال: حدَّثنا عليُّ بنُ مُدرِك، عن الحسنِ بنِ زيادٍ قال: «كان زفرُ وداودُ الطائيُّ[١] مُتَواخِيَيْن، فأما داودُ الطائيُّ فتركَ الفِقهَ وأقبَلَ على العِبادة، وأما زفرُ فإنه جَمَعَ الفِقهَ معَ العبادة».

ثمّ ذكرَ الصَّيْمَريُّ بسَنَدِهِ قدومَ زفرَ البصرةَ يزورُ داودَ الطائيّ، رحمَهما الله.

وساق الصَّيْمَريُّ[٢] بطريق عليِّ بنِ مُحمَّدٍ النَّخَعيّ، عن مُحمَّدِ بنِ عليِّ بنِ عفّانَ قال: حدَّثنا وليدُ[٣] بنُ حمّاد، عن الحسنِ بنِ زيادٍ قال: «ما رأيتُ أحداً يُناظِرُ زفرَ إلا رحمتُه». قال: «وقال زفرُ: إني لستُ أُناظِرُ أحداً حتّى يقول: قد أخطأتُ، ولكنْ أناظرُه حتّى يُجَنّ، قيل: وكيف يُجَنّ؟ قال: يقولُ بما لم يَقُلْه أحد».

وقال الصَّيْمَريُّ[٤] أيضاً: أخبرنا عمرُ بنُ إبراهيمَ المُقرِئُ قال: حدَّثنا مُكرَمُ ابنُ أحمدَ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ قال: حدَّثنا مَليحُ بنُ وكيع قال: سمعتُ أبي يقول: «كان زفرُ شديدَ الوَرَعِ حَسَنَ القياسِ قليلَ الكِتابة، يحفظُ ما يكتبُه».

وقال[٥]: أخبرنا عمرُ بنُ إبراهيمَ قال: حدَّثنا مُكرَمٌ قال: حدَّثنا أبو خازم القاضي، حدَّثنا ابنُ أبي عِمْرانَ قال: كان زفرُ مِن بَلْعَنبَر، مِن بيتٍ شريفٍ منهم،

(١) هو أبو سليمان داودُ بنُ نُصَير الطائيّ، وُلِدَ بالكوفة بعد المئة بسنوات، وتفقَّه على أبي حنيفة حتى برع في العلم، ثم اعتزل الناس ولزم العبادة، إلى أن مات سنة ١٦٢ أو ١٦٥، وكانت له جنازةٌ عظيمةٌ لم يُسمَع بمثلها. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٧: ٤٢٢-٤٢٥.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٠-١١١.

(٣) هو ابنُ أخي الحسن بن زياد. (ز). وذكره ابنُ حبّان في «الثقات» ٩: ٢٢٦.

(٤) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١١.

(٥) الصيمريُّ أيضاً ص١١٢.

وكانت أُمُّه أَمَةً، فكان وجهُه يُشبِهُ وجوهَ العَجَم لأُمِّه، ولِسانُه يُشبِهُ لِسانَ العرب. قال: فحَضَـرَ مجلسَ الحجّاج بنِ أرطاة[١]، وكان يَتولّى القضاءَ بالكوفة[٢]، وكان يَغلِبُ عليه البِذاء[٣]، وكانت النَّخَعُ تَغمِزُه في نَسَبه. فتكلَّمَ زفرُ، فأخذَ المَجلِسَ، فمَلأَ قلبَ الحجّاج، فالتَفَتَ إليه فقال: أما اللِّسانُ فلِسانٌ عربيّ، وأما الوَجْهُ فليسَ وَجْهَ عربيّ. فقال زفر: أما أنا فقد قَبِلَني قومي».

وفي رواية ابنِ أبي العوّام[٤]، عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران: «دخلَ زفرُ وأبو يوسُفَ على حجّاج بنِ أرطاة، فجَرَتْ مسألةٌ، فقال الحجّاجُ لِزُفَرَ: أما اللِّسانُ فعربيّ، وأما الصُّورةُ فتَدُلُّ على غير ذلك. فقال له زفر: أما أنا فيَقبَلُني قومي ـ وكان عَنبَرِيّاً من بني تميم، وكان الحجّاجُ يُطعَنُ في نَسَبِه ـ فاشتَدَّ ذلك عليه، وأسكَتَه. ثم ناظرَه أبو يوسف فقَطَعَه، فلمّا قاما قالَ لحاجِبه: لا يَدخُلُ هذانِ عليَّ بَعْدُ»[٥].

---

(١) النَّخَعيّ الكوفيّ، الفقيه القاضي، والمحدِّث العَلَم، توفي سنة ١٤٥.

(٢) كان الحجّاجُ بنُ أرطاة أحدَ فقهاء الكوفة والمُفتين بها، وتولّى شـرطة الكوفة في إمارة عبد الله بن عمر بن عبد العزيز على العراق في أواخر أيام بني أميّة، ثم ولّاه أبو جعفر المنصور قضاء البصـرة في خلافة أبي العبّاس السفّاح ـ وكانت خلافتُه ما بين سنتَيْ ١٣٢و١٣٦ ـ كما ذكره وكيعٌ في «أخبار القضاة» ٢: ٥٠ وغيرُه، ولم أقف على مَنْ ذكر تولِّيه القضاء بالكوفة. والله أعلم.

(٣) أي: فُحْشُ اللِّسان. وفي «الأنساب» للسمعاني ١٣: ٦٦: أنّ الحجّاج بنَ أرطاة «كان صَلِفاً»، والصَّلَف: التمدُّح بما ليس عندك، ومجاوزةُ قَدْر الظَّرْف، والادِّعاءُ فوق ذلك تكبُّراً، كما في «تاج العروس» للزَّبيديّ ٢٤: ٣٢ (صلف).

(٤) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٨-٢٩٩.

(٥) وروى وكيعٌ في «أخبار القضاة» ٢: ٥٢ نحوَ هذه القِصّةِ بين داود الطائيّ وابن أرطاة، فقال: «حدَّثنا عليُّ بنُ حَرْب الموصليُّ قال: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ زبّان (وتحرَّف فيه إلى: ريان، وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا ٤: ١١٩) الطائيُّ قال: جلس داودُ الطائيُّ إلى الحجّاج بن =

وقال ابنُ أبي العوّام[1]: حدَّثنا أبو مَعمَرٍ مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ خُزَيمةَ البصـريُّ قال: ثنا عبّاسُ بنُ مُحمَّدِ بنِ حاتم[2] قال: «سَمِعتُ يحيى بنَ مَعِينٍ يقول: زفرُ صاحبُ الرأي ثقةٌ مأمون. سَمِعتُ[3] أبا نُعَيم الفَضْلَ بنَ دُكَينٍ ـ وذُكِرَ له زفرُ ـ فقال: كان ثقةً مأموناً[4] ـ وجعلَ يُعظِّمُ أمرَه ـ وهذه الدارُ التي فيها الجبّانُ[5] دارُهم. قلت: فكيفَ وقعَ إلى البصـرة؟ قال: في ميراثٍ له، فتَشَبَّثَ به البصـريُّون وقالوا: حدِّثْنا، فأقام فيهم[6]».

= أرطاة، فذكر أمراً من النُّسك، فقال الحجّاج: أُضحية، فقال داود: أما هي أضحية [لعله على الاستفهام، أو صوابه: ما هي أضحية، على النفي]، فالتَفَتَ إليه الحجّاجُ فقال: أما اللِّسانُ فعربيّ، وأما الوَجْهُ فوجهُ عَبْد، فقال داود: إني لأوسَطُ في قومي، وإنّ العبدَ غيري». وذكرها مُختَصَـرةً أبو داود السِّجِسْتانيُّ، كما في «سؤالات الآجُرّيِّ له» ص١٩٨.

وعليُّ بنُ حرب الموصليّ: طائيٌّ صدوق، وُلِدَ سنة ١٧٣، وتوفي سنة ٢٦٥، وشيخُه إسماعيلُ بن زبان: ذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢: ١٧١، وابنُ حبان في «الثقات» ٨: ٩٢، وصـرَّح الأول بروايته عن داود الطائيّ، وذكر الثاني أنه كان من جُلَسائه.

وعليه، فالإسنادُ متصل، وراوياه طائيّان، وللثاني منهما اختصاص بداود، ولعلَّ هذا مما يُرجِّحُ كونَ داودَ الطائيِّ هو صاحبَ هذه القِصّةِ مع الحجّاج بن أرطاة، وليس زُفَر، لأنّ راويها لزفرَ هو ابن أبي عمران، ولم يُدرِكْه، فقد وُلِدَ سنة ٢٠٠، وتوفي سنة ٢٨٠، والله أعلم.

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٠.

(٢) هو الدُّوريّ (١٨٣-٢٧١)، من خواصِّ أصحاب ابن معين، وأحدُ رواة «تاريخه» عنه.

(٣) القائل: «سمعتُ» هو عباس الدُّوريّ، كما هو مُصـرَّحٌ به في «تاريخ ابن معين» ٣: ٥٠٣.

(٤) لم ترد لفظة «مأموناً» في المطبوع من تاريخ ابن معين، ولكنها ثابتة في نَقْل ابن أبي العوام هنا وفي نَقْل ابن أبي حاتم والقرشي والنووي وابن حجر، كما سيأتي ص٦١ و٧٤ و٧٩.

(٥) كذا في الأصل تبعاً لِمَا في «فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام، ولعلّ الصواب: «التي في الجبّان»، بقرينة ما في الرواية التالية.

(٦) لزفرَ رحلتان إلى البصـرة، إحداهما: في حياة الإمام عثمانَ بنِ مُسلِم البَتِّيِّ [ت ١٤٣]، وثانيتُهما: بعد وفاة أبي حنيفة [ت ١٥٠]، فاستقرَّ بها. (ز).

وقال ابنُ أبي العوّام[١] أيضاً: حدَّثني أبو بشرٍ مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ حمّادٍ (الدَّوْلابيُّ) قال: سمعتُ العبّاسَ بنَ مُحمَّدٍ الدُّوريَّ يقول: سَمِعتُ يحيى بنَ مَعينٍ يقول ..»، ثمَّ ذكرَ مِثلَه، وزاد: قال يحيى بنُ مَعين: سَمِعتُ أبا نُعَيم يقول: زفرُ بنُ الهذيلِ مِن خيارِ الناس. وأراني أبو نُعَيم مَنزِلَ زفرَ بالكوفةِ في جَبّانةِ كِندةَ[٢] في وَسْطِ الجبّان، وجعلَ أبو نُعَيم يُثني عليه».

وبه إلى أبي بشر، عن يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ أبي إسرائيل، حدَّثني مُحمَّدُ ابنُ عبدِ العزيزِ بنِ أبي رِزْمة، حدَّثني أبي، ثنا إبراهيمُ بنُ المُغيرةَ[٣] قال: قيل لوكيع ابنِ الجرّاح: تختلفُ إلى زفر؟! فقال: غَرَرْتُمونا عن أبي حنيفةَ حتّى فات، فتُريدون أنْ تَغُرُّونا عن زُفَرَ حتّى نحتاجَ إلى أبي أسيدٍ[٤] وأصحابه!»[٥].

وبه إلى أبي بشر، سمعتُ مُحمَّدَ بنَ مُقاتِلٍ قال: سمعتُ أبا نُعَيم الفَضْلَ بنُ دُكَينٍ يقول: «قال لي زفرُ بنُ الهذيل: أخرِجْ إليَّ حديثَك حتّى أُغَرْبِلَه لك»[٦].

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٠.

(٢) قال ياقوت الحمويُّ في «معجم البلدان» ٢: ٩٩: «الجبّانةُ والجبّانُ: في الأصل: الصحراء، وأهلُ الكوفة يُسمُّون المقابر: جبّانة، كما يُسمِّيها أهلُ البصرة: المَقبُرة، وبالكوفةِ محالُّ تُسمّى بهذا الاسم وتُضاف إلى القبائل، منها: جبّانةُ كِندة، مشهورة».

(٣) الظاهر أنه إبراهيم بن المغيرة المَرْوزيّ، لأنّ الراويَ عنه ابنُ أبي رزمة مَرْزويّ، وقد ذكره ابنُ حبان في «الثقات» ٦: ٢٥ وقال: «خَتَنُ ابن المبارك، يروي عن الأعمش ومِسْعَر، روى عنه عَمْرُو بنُ صالح والمراوزة».

(٤) كذا في «فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام، ولم أتبيَّنه. لكنْ في «الجواهر المضية» للقرشي ٢: ٢٠٨ (٥٩٦) و«مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٨: «أسيد» دون «أبي»، وزاد الكردريّ: «وكان صبّاغاً ببابه».

(٥) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوّام ص٢٩٣.

(٦) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٤.

=

وقال الذهبيّ(١): «زفرُ بنُ الهذيل العَنبَريّ: أحدُ الفُقَهاءِ والزُّهّاد، صدوق، وثّقه غيرُ واحدٍ وابنُ مَعين»(٢). اهـ .

وقال ابنُ حَجَر(٣): «ذكرَه ابنُ حِبّانَ في «الثقات»(٤) وقال: «كانَ مُتقِناً حافِظاً، لم يَسلُكْ مَسلَكَ صاحبَيْه(٥)، وكان أقيَسَ أصحابِهِ وأكثرَهم رجوعاً إلى الحق، تُوفِّي بالبصرةِ في ولايةِ أبي جعفر». وقد وقعَ لنا حديثُه بعُلُوٍّ في حديثِ ابنِ أبي الهيثم». اهـ . وقد أسقَطَ ابنُ حَجَرٍ بعضَ كلماتٍ من كلام ابنِ حِبّان(٦).

وقال ابنُ عبدِ البر: «كان زفرُ ذا عَقْلٍ ودِينٍ وفَهْم ووَرَع، وكان ثِقةً في الحديث»(٧). اهـ . وقد تَرجَمَ له في «الانتقاء»(٨).

= وذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٤٠، وذكر فيه عن أبي نُعَيم أيضاً قال: «كنتُ أعرِضُ الأحاديث على زفر، فيقول: هذا ناسخ، هذا منسوخ. هذا يُؤخَذُ به، هذا يُرفَض».

(١) في «ميزان الاعتدال» ٢: ٧١.

(٢) وقال أيضاً في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٣٩: «هو من بحور الفقه وأذكياء الوقت، تفقَّه بأبي حنيفة، وهو أكبر تلامذته، وكان ممَّنْ جمعَ بين العِلم والعمل، وكان يَدْري الحديثَ ويُتقِنُه». وقال فيه أيضاً ٨: ٤٠: «كان هذا الإمام مُنصِفاً في البحث مُتَّبِعاً».

(٣) في «لسان الميزان» ٣: ٥٠٢.

(٤) ٦: ٣٣٩.

(٥) كذا في «لسان الميزان». وفي «الثقات» لابن حبّان: «صاحبه»، يعني: الإمام أبا حنيفة، وهكذا سيأتي ص٦٢، وهو أكثر اتساقاً مع قوله بعده: «وكان أقيس أصحابه». أما على الأول فالمُرادُ: أبو حنيفة ومحمَّدُ بنُ الحسن، فقد ذكرهما ابنُ حبان في «المجروحين» ٢: ٢٧٥-٢٧٦ و٣: ٦٠-٧٣، بخلاف أبي يوسف فقد ذكره في «الثقات» ٧: ٦٤٥.

(٦) فيها إساءةُ أدب مع الإمام أبي حنيفة، ولذا أسقَطَها الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله تعالى.

(٧) نقله عنه القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٢: ٢٠٨ (٥٩٦).

(٨) ص١٧٤=٣٣٥-٣٣٦.

ومعَ ذلك كلِّه يوجدُ مَنْ يتكلَّمُ فيه، وسنذكرُ ذلك في فَصْل خاصٍّ[١] إن شاء اللهُ تعالى؛ لِلَفْتِ النَّظَرِ إلى مَواضِع العِبْرةِ في كلام المُتعنِّتين.

* * *

(١) ص٦١-٧٣.

بعضُ ما قيل في المُوازَنة بين زفرَ وأبي يوسف

قال ابنُ أبي العوّام(١): حدَّثني مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ حمّادٍ (الدَّوْلابيُّ) قال: سمعتُ مُحمَّدَ بنَ شُجاع الثَّلْجيَّ أبا عبدِ الله قال: سمعتُ بعضَ البَصْـريِّينَ يقول: «لـمّا قَدِمَ زفرُ البصـرةَ لَقُوهُ فسألوه، فأُعجِبُوا به، فبَلَغَه أنهم قالوا: ما رأينا مِثلَ زفرَ في الفِقه! هو أعلمُ الناس. فقال زفرُ ـ وبلغَه ذلك ـ: كيف لو رأيتُم أبا يوسف؟». اهـ.

وحدَّث(٢) عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، عن مُحمَّدِ بنِ سَلَمةَ البَلْخيِّ، عن شدّادٍ(٣) قال: سمعتُ زفرَ يقول: «يعقوبُ ـ يعني: أبا يوسُفَ ـ أفقهُ مَنْ أتى». اهـ.

وبهذا وذاك يكونُ زفرُ فضَّلَ أبا يوسفَ على نفسِه.

رَحِمَ اللهُ تلك النُّفوسَ الطاهِرة، ما كانَ لِـهَوى النَّفْسِ سُلطانٌ عليهم، وكانت خِدمتُهم في العِلم بإخلاصٍ لله وفي الله، فبارك لهم في عُلومِهم. وما غرَّهُم ثناءُ الناس عليهم، بل وَقَفوا مَوقِفَ اتهام النَّفْس، نَفَعَنا اللهُ بعُلومِهم.

ومما يُروى في تفضيل زفرَ على أبي يوسف:

ما حدَّثه ابنُ أبي العوّام(٤)، عن الطحاويّ، عن أبي خازم عبدِ الحميدِ القاضي، أنه سَمِعَ بَكْراً العَمِّيَّ يقول: سمعتُ مُحمَّدَ بنَ سَمَاعةَ يقول، عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٠-٢٩١.

(٢) فيه أيضاً ص٢٩٨، ولفظُه فيه: «أفقه من قال».

(٣) هو ابن حكيم البلخيّ، توفي سنة ٢١٠ أو ٢١٣. سيأتي ذكرُه في أصحاب زفر ص٣٦.

(٤) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٣-٢٩٤.

قال: «حَضَـرتُ زفرَ وأبا يوسفَ يَتَناظَران، فكان أبو يوسفَ يَقهَرُه بكثرةِ الرِّوايةِ عن أبي حنيفةَ والأخبار، فإذا صارَ إلى المُقايَسةِ قَهَرَه زفر». اهـ .

وأسنَدَ[1] عن أبي بشر، عن أحمَدَ بنِ القاسم، حدَّثني أبو حفصٍ المَرْوَزيّ[2]، عن بشرِ بنِ يحيى[3]، عن خالدِ بنِ صُبَيح قال: «رحلتُ إلى أبي حنيفة، فنُعِيَ إليَّ في الطريق، فدخلتُ مسجدَ الكوفةِ فإذا الناسُ كُلُّهم على زفرَ بنِ الهذيل، وعند أبي يوسفَ رجلانِ أو ثلاثة». اهـ .

لعلَّ هذا كانَ في مَبدَأِ الأمر، ثم علا شأنُ أبي يوسفَ بكثرةِ الآخِذِينَ عنه، بحيثُ لا يَلحَقُه لاحِق، ذلك فَضْلُ اللهُ يؤتيه مَنْ يشاء.

ومما ذكرَه ابنُ أبي العوّام[4] بسَنَدِهِ إلى الفَضْلِ بنِ دُكَين: «كان زفرُ يجلسُ إلى أُسطُوانة، وأبو يوسفَ بحِذائِه، وكان زفرُ يَلبَسُ قَلَنسُوةً بيضاءَ فَخْمة، فكانا يَتناظَرانِ في الفِقه، وكانَ زفرُ رَكيناً جيِّدَ اللِّسان، وكانَ أبو يوسُفَ يَضطَرِبُ في مُناظَرتِه، فرُبّما سمعتُ زفرَ يقولُ لأبي يوسف: أينَ تفِرّ؟ هذه أبوابُ كِنْدةَ مُفتَّحةً، فخُذْ في أيِّها شِئْت». اهـ . وأبوابُ كِنْدة: أبوابٌ لِقبائلِ كِنْدةَ في الكوفةِ معروفة. ووقعَ في بعضِ النُّسَخ: «أبوابٌ كثيرة» بَدَلَ «أبوابُ كِنْدة»، والمعنى صحيحٌ في اللفظَيْن.

---

(١) يعني: ابنَ أبي العوام ص٢٩٤.
وأبو بشـر: هو الدولابيّ المتوفى سنة ٣١٠، وأحمد بن القاسم: هو البِـرْتيّ المتوفى سنة ٢٩٦.

(٢) لم أتبيَّنه.

(٣) مَروزيّ، ضعَّفه الدارقطنيُّ في «السنن» بإثر الحديث (٢٩١٩). وذكر له التقيُّ التميميُّ في «الطبقات السَّنية» ٢: ١٤١ (٥٦٨) حكايةً فيها تعريضٌ بمذهب الإمام مالك رضِيَ الله عنه، وقال التميميُّ بإثرها: «وفيه من سوء الأدب وبذاءة اللِّسانِ ما لا يخفى، ومثلُ هذا لا يليقُ بشأن أهل العِلم، سامحه الله تعالى وغفر له بمَنِّه وكَرَمِه».

(٤) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩١.

ولفظُ الصَّيْمَريِّ(١) بسَنَدِهِ إلى مُحمَّدِ بنِ سَمَاعة: «كان زفرُ يَستَنِدُ إلى أُسْطُوانه، وكان رجلاً رَكيناً، فيَنتَصِبُ فلا يَزُول، وكانَ أبو يوسفَ إذا ناظرَه يُكثِرُ الحركة، حتّى يجيءُ فيجلسُ بينَ يَدَيْه ـ أو قال: بالقُرْبِ منه ـ، فكانَ زفرُ يقول: إنّ هذه أبوابُ كِنْدة(٢)، فإنْ أردْتَ أنْ تَفِرَّ فخُذْ في أيِّها شِئت».

وذكَرَ(٣) عن وكيع ما نصُّه: «لـمّا ماتَ أبو حنيفةَ أقبَلَ الناسُ على زُفَر، فما كانَ يأتي أبا يوسُفَ إلا نَفَرٌ يسير؛ النَّفْسانِ والثلاثة».

فكأنّ جوَّ الكوفةِ صَفَا لأبي يوسُفَ بعدَ انتِقالِ زفرَ إلى البصـرة، بالنَّظَرِ إلى هذه الرِّوايات.

على أنه ليسَ بقليل في الرواياتِ ما يُفضِّلَ جانِبَ أبي يوسف.

منها: كونُ أبي يوسُفَ أوسَعَ صَدْراً بالتعليم مِن زفر(٤).

---

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١١.

(٢) في المطبوع من «أخبار أبي حنيفة»: «أبواب كثيرة»، وهي نسخة ذكرها المُؤلِّفُ آنفاً.

(٣) أي: الصيمري ص١١١. وفي إسناده أحمد بن محمَّد، وهو ابنُ الصَّلْت الحِمّانيّ، مُتَّهم، وكذَّبه غيرُ واحد، كما في «لسان الميزان» لابن حجر ١: ٦١٢-٦١٥ (٧٦٤).

(٤) روى ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ص٢٩٥ عن الحسن بن زياد قال: «كنتُ أختَلِفُ إلى زُفَـرَ وإلى أبي يوسفَ في الفِقه، وكان أبو يوسفَ أوسَعَ صَدْراً بالتعليم مِن زُفَر، فكنتُ أبدأ بزُفَـرَ فأسألُه عن المسألةِ التي تُشكِلُ عليّ، فيُفسِّـرُها لي، فلا أفهمُها، فإذا أعيَيْتُه قال: ويحك! ما لَكَ صِناعة! ما لَكَ ضَيْعة! ما أحسَبُك تُفلِحُ أبداً. قال: فأخرُجُ مِن عِندِه وقد فَتَرتُ واغتَممتُ، فآتي أبا يوسفَ فيُفسِّـرُها لي، فإذا لم أفهَمْها قال لي: ارفُق، ثم يقولُ لي: أنتَ الساعةَ مِثلُك حين بدأت؟ فأقول له: لا، قد وقفتُ منها على أشياء، وإن كنتُ لم أستَتِمَّ ما أُريد، فيقولُ لي: فليس مِن شيءٍ يَنقُصُ إلا يُوشِكُ أن يَبلُغَ غايتَه، اصبِرْ فإني أرجو أن تَبلُغَ ما تُريد». قالَ الحسنُ بنُ زياد: «فكنتُ أعجَبُ مِن صَبْره».

ومنها: ما ساقه الخطيبُ[١] بطريق حمّادِ بنِ أبي حنيفةَ أنه قال: «رأيتُ أبا حنيفةَ يوماً، وعن يَمينِهِ أبو يوسف، وعن يَسارِهِ زفر، وهما يَتَجادلانِ في مسألة، فلا يقولُ أبو يوسفَ قولاً إلا أفسَدَه زفر، ولا يقولُ زفرُ قولاً إلا أفسَدَه أبو يوسف، إلى وقتِ الظُّهْر، فلمّا أذّنَ المُؤذِّنُ رفعَ أبو حنيفةَ يدَه، فضَرَبَ بها على فَخِذِ زفرَ وقال: لا تَطمَعْ في رياسةٍ ببَلْدةٍ فيها أبو يوسف. قال: وقضى لأبي يوسفَ على زفر»[٢].

وفي معناه: ما ذكرَ الخطيبُ[٣] بسَنَدِهِ عن عبدِ الرزّاقِ بنِ همّام، عن مُحمَّدِ بنِ عُمارةَ أنه قال: «رأيتُ أبا يوسفَ وزفرَ يوماً افتَتَحا مسألةً عندَ أبي حنيفة، مِن حينَ طَلَعَتِ الشمسُ إلى أنْ نُودِيَ بالظُّهْر، فإذا قضى لأحدِهما على الآخِرِ قالَ له الآخر: أخطأتَ، ما حُجَّتُك؟ فيُخبِرُه، حتّى كانَ آخرُ ذلك: أنْ قضى لأبي يوسفَ على زفرَ حينَ نُودِيَ بالظُّهْر. فقام أبو يوسف، قال: فضربَ أبو حنيفةَ على فَخِذِ زفرَ وقال: لا تَطمَعَنَّ في الرِّياسةِ بأرضٍ يكونُ هذا بها».

وحضورُ الأستاذِ في المُناظَرةِ بينَ تلميذَيْهِ هكذا، ومُصارَحتُه لهما بالصوابِ والخطأ: طريقةٌ بديعةٌ في التدريبِ على المُناظَرةِ في العِلم، ومَنهَجٌ رائعٌ في شَحْذِ الأذهانِ وتنميةِ المَلَكات.

وعلى كُلِّ حال، هما كانا كفَرَسَيْ رِهان، حتّى إنّ أبا حنيفةَ قال يوماً: «أصحابُنا هؤلاءِ ستّةٌ وثلاثون رجلاً، منهم ثمانيةٌ وعشرون يَصلُحونَ للقضاء، ومنهم ستّةٌ يَصلُحونَ للفَتْوى، ومنهم اثنانِ يَصلُحانِ يُؤدِّبانِ القُضاةَ وأصحابَ الفَتْوى. وأشار

---

(١) في «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٦٥-٣٦٦. ومن طريقه رواه الموفق المكيُّ في «المناقب» ص٥٠٨.

(٢) ورواه أيضاً الصَّيمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٠٢.

(٣) في «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٦٥.

إلى أبي يوسفَ وزُفَر». كما أخرَجَه الخطيبُ في «تاريخه»[١] بسَنَدِه. وهذا شهادةٌ مِنَ الإمام الأعظم في حَقِّهما أنهما بَلَغا أعلى درجاتِ الاجتهادِ عندَما نطقَ بهذا الحكم.

وساق[٢] أيضاً بطريق إسماعيلَ بنِ حمّاد: «كان أصحابُ أبي حنيفةَ عشرة: أبو يوسفَ، وزفرُ، وأسَدُ بنُ عَمْرٍو البَجَليّ، وعافيةُ الأَوْديّ، وداودُ الطائيّ، والقاسمُ ابنُ مَعْنٍ المَسْعُوديّ، وعليُّ بنُ مُسْهِر، ويحيى بنُ زكريّا بنِ أبي زائدة، وحبّانُ ومَندَلٌ[٣] ابنا عليٍّ العَنَزيّ. ولم يكنْ فيهم مِثْلُ أبي يوسفَ وزفر»[٤]. وهؤلاء العشرةُ هم أكابرُ أصحابِ أبي حنيفةَ الذينَ دوَّنوا الفِقهَ معَه، كما سبقَ في رواية الصَّيْمَريِّ عن الطحاويّ[٥].

---

(١) ١٦: ٣٦٥، ورواه أيضاً الصَّيمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٥٨. وفي إسنادَيْهما القاسم بن عمرو البَجَليّ، ولم أقف له على ترجمة.

وروى ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٧١ عن الحسن بن زياد قال: سمعتُ أبا يوسفَ يقول: «اجتَمَعْنا عند أبي حنيفة في يوم مَطير في نَفَرٍ من أصحابه، منهم داودُ الطائيّ، والقاسمُ بنُ مَعْنٍ المَسْعُوديّ، وعافيةُ بنُ يزيدَ الأَوْديّ، وحفصُ بنُ غياثٍ النَّخَعيّ، ووكيعُ بنُ الجرّاح، ومالكُ بنُ مِغوَل البَجَليّ، وزفرُ بنُ الهذيل التميميّ، قال: فأقبَلَ علينا بوجهه، فقال لنا: أنتم مسارُّ قلبي، وجلاءُ حزني، وقد أسرَجْتُ لكم الفِقهَ وألجمتُه، فإذا شئتُم فاركبوا، وقد تركتُ الناس يَطَؤُونَ أعقابكم، ويلتمسون ألفاظكم، ما منكم واحدٌ إلا وهو يَصلُحُ للقضاء، ومنكم عشرةٌ يصلحون أن يكونوا مُؤدِّبي القضاة ...».

(٢) في «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٦٣. ورواه من طريقه الموفق المكيُّ في «المناقب» ص٥٠٧.

(٣) مُثلَّث الميم ساكن الثاني، كما في «تقريب التهذيب» لابن حجر (٦٨٨٣).

(٤) وروى الموفقُ المكيُّ في «المناقب» ص٣٤٨ نحوَه من طريق سهل بن مزاحم، عن أبي حنيفة. وقال سهل في آخره: «كان أحسَنَ هؤلاء أبو يوسف وزفر».

(٥) ص١٣-١٤. وانظر التعليق عليها هناك.

وفي «طبقاتِ عليٍّ القاري»[١]: «قال شدّادُ بنُ حَكيم: سألتُ أسدَ بنَ عَمْرٍو: أبو يوسفَ أفقَهُ أم زُفَر؟ فقال: زفرُ أورَع. قلت: عن الفِقهِ سألتُك؟ فقال: يا شدّاد، بالوَرَع يرتفعُ الرجل». ومثلُه في «مناقب الكَرْدَريّ»[٢].

وهذانِ الإمامانِ العظيمانِ اللَّذانِ هما كفَرَسَيْ رِهانٍ عندَ أهل النَّقْد، يقولُ عنهما الصَّيْمَريُّ[٣] ما رواه عن عبدِ الله بنِ محمَّد، عن أبي بكرٍ الدامَغانيّ، عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، عن وليدِ بنِ حمّاد؛ ابنِ أخي الحسنِ بنِ زياد: قلتُ لِعَمِّي الحسنِ بنِ زياد: رأيتَ زفرَ وأبا يوسفَ عندَ أبي حنيفة، فكيف رأيتَهما؟ قال: رأيتُهما كعُصْفُورَيْنِ انقَضَّ عليهما البازي»[٤]. اهـ.

وحكى عليٌّ القاري[٥] عن أبي مُطيع: «زفرُ حُجّةُ الله على الناسِ فيما بينَهم، يعملون بقوله، وأما أبو يوسفَ فقد غرَّتْهُ الدُّنيا بعضَ الغُرور». ومثلُه في «مناقب الكَرْدَريّ»[٦].

هكذا يكونُ كلامُ الناسِ فيمَنْ وَلِيَ الأحكام، معَ أنه لا تَصلُحُ أحوالُ الناس إلا بقُضاةٍ عُدول، فمَنْ تولّى القضاءَ وعَدَلَ فهو القائمُ بأشقِّ الأمرَيْن، فيَستَحِقُّ الإجلال. ولقد صَدَقَ ابنُ الوَرْديِّ[٧] حيثُ قال:

---

(١) «الأثمار الجنية في أسماء الحنفية» للقاري ص١٤٧.

(٢) «مناقب أبي حنيفة» للكردري ص٤٥٧.

(٣) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٢.

(٤) ورواه أيضاً ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص١١٢-١١٣ عن الطحاويِّ به.

(٥) في «الأثمار الجنية» ص١٤٨.

(٦) ص٤٥٨.

(٧) هو المُؤرِّخ الأديب زينُ الدين أبو حفص عمرُ بنُ مُظفَّر البكريّ المَعَرّيّ (٦٩١-٧٤٩)، =

إنَّ كُـلَّ النـاسِ[١] أعـداءٌ لِـمَـنْ   وَلِـيَ الأحـكامَ، هـذا إنْ عَــدَلْ

ولذا طالَ لِسانُ بعضِ الناسِ في أبي يوسف، معَ ما شُهِرَ عنه مِنَ العَدْلِ في الأحكام[٢].

وقد حكى جماعةٌ عن مُحمَّدِ بنِ عبدِ الله الأنصاريِّ أنه قال: «أُكرِهَ زفرُ على أنْ يَلِيَ القضاءَ فأبى، وهَدَمَ مَنزِلَه، واختفى مُدّةً، ثم خَرَجَ وأصلَحَ منزلَه، ثمّ هَدَمَ ثانياً واختفى كذلك، حتّى أُعفِيَ عن تولّي القضاء»[٣]، رحمه الله.

* * *

= له مُصنَّفات في التاريخ والنَّحْو والأدب والتصوُّف، قال الزركليّ في «الأعلام» ٥: ٦٧: «وله "ديوان شعر"، فيه بعضُ نَظْمِه ونَثْره ....، وتُنسَبُ إليه اللاميةُ التي أوّلُها:

اعـتَـزِلْ ذِكـرَ الأغـانـي والـغَـزَلْ   وقُـلِ الفَصْـلَ وجانِـبْ مَـنْ هَـزَلْ

ولم تكن في «ديوانه»، فأُضيفت إلى المطبوع منه».

(١) المعروف فيه: «إن نصف الناس».

(٢) انظر: «حسن التقاضي» للمُؤلِّف ص١٦٢-١٦٦.

(٣) انظر: «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٧، و«الأثمار الجنية» للقاري ص١٤٨. وسيأتي بحثُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالى في تولّي زفرَ القضاء ص٧٤-٧٦.

بعضُ شيوخ زفرَ والآخِذِينَ عنه

تَفَقَّهَ زفرُ على الإمام الأعظم أبي حنيفة، وجالسَه أكثرَ مِن عشـرينَ سنة، وفي «المناقب الكَرْدَرِيّة» (٢: ١٠٤)(١) عن زفر: «جالستُ أبا حنيفةَ أكثرَ من عشـرينَ سنةً، فلم أر أحداً أنصَحَ وأشفَقَ للناس منه، وإنه كان يَبْذُلُ نفسَه لله تعالى، أما عامّةُ النهارِ فإنه كانَ مشغولاً بالمسائل وحَلِّها وتعليمِها وما يَعرِضُ عليه مِنَ النوازلِ وجوابِها، فإذا قامَ مِنَ المجلسِ عادَ مريضاً أو شيَّعَ جنازةً أو واسى فقيراً أو واصَلَ أخاً أو سعى في حاجة، فإذا كانَ الليلُ خَلَا للتلاوةِ والعبادةِ والصلاة، فكانَ هذا سبيلَه حتّى تُوفِّي». فنِعْمَ الشيخُ ذلك الشيخ، ونِعْمَ التلميذُ ذلك التلميذ.

ومعَ تفقُّهِ زفرَ عليه أكثرَ روايةَ الحديثِ عنه أيضاً، وقد ذكرَ أبو سَعْدٍ السَّمْعانيُّ في «الأنساب»(٢) عند ذِكرِ الـجَصِّينيِّ أحمَدَ بنِ بكرِ بنِ سَيْف: «ثقة، يَرْوي عن أبي وَهْبٍ مُحمَّدِ بنِ مُزاحِمِ المَرْوَزيِّ(٣)، عن زُفَر، عن أبي حنيفة، كتابَ «الآثار». وروى عن غيره فأكثر»(٤). اهـ.

---

(١) أو ص٣٧٣، وهو في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكيّ ص٤١٠.

(٢) ٣: ٢٨٤.

(٣) قال ابنُ سعد في «الطبقات» ٧: ٣٧٧: «كان خيِّراً فاضلاً، مات سنة ٢١١»، وذكره ابنُ حِبّان في «الثقات» ٩: ٥٨، وذكر روايتَه عن زفر، وأرَّخ وفاتَه سنة ٢٠٩. وقد أخرَجَ له الترمذيُّ في «جامعه».

(٤) ومثلُه بحروفه في «الإكمال» لابن ماكولا ٣: ٣٩، وابنُ ماكولا (ت ٤٧٥) مُتقدِّم على السَّمْعانيّ (ت ٥٦٢).

وذكرَ الحاكم في (١٦٤)[1] من كتابه «معرفة علوم الحديث»: «إنّ لِزُفَرَ نسختَيْنِ في الحديث؛ إحداهما: روايةُ أبي وَهْب. والأُخرى: روايةُ شدّادِ بنِ حكيم[2]»[3].

ومَرْوِيّاتُ زفـرَ في الحديثِ بأسانيده مسـرودةٌ في كثيرٍ مِنَ الكُتُب، كـ«تاريخَيْ أصبهان» لأبي الشيخ[4] وأبي نُعَيم[5] و«تاريخ الخطيب»[6] وغيرها.

---

(١) أو ص٥٠٤.

(٢) قال عنه الخليليُّ في «الإرشاد» ٣: ٩٣١: «من قدماء شيوخ بَلْخ ...، روى نسخةً عن زفر ابن الهذيل، وهو صدوق».

(٣) وفي «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٤: ١٥٧ في ترجمة أحمدَ بنِ رُسْته بن عمر؛ ابن ابنة مُحمَّد بن المغيرة: «كان عنده «السُّنَن» عن محمَّد، عن الحكم بن أيوب، عن زفر، عن أبي حنيفة. أخرَجَ أصلَه، فانتقى منه أحاديثَ سنة ٢٨٧».
قلت: وقد أخرج أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ٤٠ روايةً من طريقه عن زفر عن أبي حنيفة، بعضها من رواية أحمد بن رُسْته عن جدِّه محمَّد بن المغيرة عنه، وبعضها من رواية سلم بن عصام عن عمِّه محمَّد بن المغيرة عنه. وانظر مواضعَها فيما سيأتي ص٣٥ تعليقاً.
وأخرج الحارثيُّ في «مسند أبي حنيفة» ٢٠ روايةً من طريقه عن زفر عن أبي حنيفة، أكثرُها من رواية أحمد بن رُسْته عن جدِّه محمَّد بن المغيرة عنه. وانظر مواضعَها أيضاً فيما سيأتي ص٣٦ تعليقاً.

(٤) ساق أبو الشيخ عِدّةَ روايات لزفر في مواضعَ مختلفة من «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» ٢: ٩٦ و٢٢٨ و٣: ٢١٤ و٤: ١٥٧، وليس في ترجمته الواقعة في ١: ٤٥٠-٤٥١ منه.

(٥) ساق أبو نُعَيم عِدّةَ رواياتٍ لزفر في ترجمته من «تاريخ أصبهان» ١: ٣٧٣-٣٧٤، وفي مواضعَ أخرى منه في ١: ١٣٢ و١٤٠ و١٤١ و١٤٩ و٢٢٨ و٣٢٩ و٣٥٠ و٣٦٣ و٢: ٢٢٢ و٢٩٥ و٣٢٥.

(٦) ساق الخطيبُ ثلاثَ روايات لزفر في «تاريخه» ٢: ١٣٩ و٥: ٥ و٨: ٣٧٠، ولم يُفرِدْ له ترجمة، لأنه ليس من شَـرْطِه فيه.

ومِن شيوخ زفرَ في الحديث:

١- سُلَيمانُ بنُ مِهْرانَ الأعمش[١].

٢- ويحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريّ[٢].

٣- ومُحمَّدُ بنُ إسحاق[٣]، صاحبُ «المغازي».

٤- ويحيى بنُ عبد الله التَّيْميّ[٤].

٥- وإسماعيلُ بنُ أبي خالد[٥].

٦- وأيوبُ السَّخْتِيانيّ[٦].

---

(١) أبو محمَّد الكوفيّ، ثقة حافظ وَرِع، مات سنة ١٤٧ أو ١٤٨. «تقريب التهذيب» لابن حجر (٢٦١٥).
وروايةُ زفر عنه في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٣٧٣.

(٢) أبو سعيد المدنيّ، القاضي، ثقة ثَبْت، مات سنة ١٤٤ أو بعدها. «تقريب التهذيب» (٧٥٥٩).
وروايةُ زفر عنه في «المعجم الأوسط» للطبراني (٣٤٤٧)، و«الصغير» له (٣٦٨)، و«طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٢: ٢٢٨، و«تاريخ بغداد» ٨: ٣٧٠.

(٣) أبو بكر المدنيّ، صدوقٌ في الحديث إلا أنه مُدلِّس، إمامٌ في المغازي، مات سنة ١٥٠، وقيل: بعدها. «تقريب التهذيب» (٥٧٢٥).
وروايةُ زفر عنه في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ٣٧٣.

(٤) أبو الحارث الكوفيّ، ليِّن الحديث. «تقريب التهذيب» (٧٥٨١).
وروايةُ زفر عنه في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ٣٧٣ و٢: ٣٢٥.

(٥) الأحمَسِيّ مولاهم البَجَليّ، ثقة ثَبْت، مات سنة ١٤٦. «تقريب التهذيب» (٤٣٨).
وروايةُ زفر عنه في «المعجم الصغير» للطبراني (١٩٤)، و«تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ١٤٩ و٣٢٩ و٣٧٤، و«تاريخ بغداد» ٥: ٥.

(٦) ابن أبي تميمة البصريّ، ثقة ثَبْت حجّة من كبار الفقهاء العُبّاد، مات سنة ١٣١. «تقريب التهذيب» (٦٠٥).
ولم أقف على رواية زفر عنه، فلتُنظَر.

٧- وزكريّا بنُ أبي زائدة[١].

٨- وسعيدُ بنُ أبي عَرُوبة[٢].

وغيرُهم مِن شيوخ الحديثِ في الأمصار، وفي سَـرْدِ أسمائهم طُول[٣].

---

(١) أبو يحيى الكوفيّ، ثقة، مات سنة ١٤٧ أو ١٤٨ أو ١٤٩. «تقريب التهذيب» (٢٠٢٢).
وروايةُ زفر عنه في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٣٢٩.

(٢) أبو النضر البصريّ، ثقة حافظ، مات سنة ١٥٦ أو ١٥٧. «تقريب التهذيب» (٢٣٦٥).
وروايةُ زفر عنه في «تاريخ أصبهان» ١: ٣٦٣.

(٣) ومنهم، بحسب ما تيسَّر لي الوقوف عليه، مرتَّباً أسماءهم على حروف المعجم:
١- أبان بن أبي عيّاش البصريّ، وهو متروك (ت ١٤٠) تقريباً، وروايتُه عنه في «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٣: ٢١٤، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ٢: ٢٩٥.
٢- حجّاج بن أرطاة الكوفيّ، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس (ت ١٤٥)، وروايتُه عنه في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦٠٤٢)، و«سنن الدارقطني» (٣٤٢٨)، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ١٣٢.
٣- الحسن بن عمارة الكوفيّ، وقد قيل فيه: متروك، والصواب أنه صدوق يهم (ت ١٥٣)، وروايتُه عنه في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ٢٢٨.
٤- سعيد بن المَرْزُبان، أبو سعد البقّال الكوفيّ، وهو ضعيف (ت بعد ١٤٠)، ورايتُه عنه في «مجلس من أمالي أبي عبد الله بن منده».
٥- عبد الله بن أبي نجيح المكّيّ، وهو ثقة (ت ١٣١ أو ١٣٢)، وروايتُه عنه في «المعجم الكبير» للطبراني (١١٢٦٩).
٦- عبد الملك بن عُمَير الكوفيّ، وهو ثقة (ت ١٣٦)، ذكر روايتَه عنه أبو نُعَيم في «معرفة الصحابة» ٤: ٢٢١٣.
٧- ليث بن أبي سُليم، وهو سيِّئ الحفظ (ت ١٤٨)، وروايتُه عنه في «المعجم الأوسط» للطبراني (٧٢٢٧).
٨- محمد بن عمرو اللَّيْثيّ المدنيّ، وهو صدوق (ت ١٤٥)، وروايتُه عنه في «مجلس من أمالي أبي عبد الله ابن منده». =

وممَّن أخذَ عن زُفَر[١]:

١ - عبدُ الله بنُ المُبارَك[٢].

* ٢ - وشَقيقُ بنُ إبراهيم[٣].

* ٣ - ومُحمَّدُ بنُ الحسن[٤].

= ٩ - مِسْعر بن كِدام الكوفيّ، وهو ثقة (ت ١٥٣ أو ١٥٥)، وروايتُه عنه في «تاريخ بغداد» للخطيب ٢: ١٣٩.

١٠ - مُطرِّف بن طريف الكوفيّ، وهو ثقة (ت ١٤١ أو بعد ذلك)، ذكر روايتَه عنه المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» ٢٨: ٦٤.

١١ - هشام بن عروة المدنيّ، وهو ثقة (ت ١٤٥ أو ١٤٦)، ذكر روايتَه عنه الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٦: ٣٩.

١٢ - يزيد بن أبي زياد الكوفيّ، وهو ضعيف (ت ١٣٦ أو ١٣٧)، وروايتُه عنه في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦٠٠٩).

(١) وقد اجتهدتُ في تمييزهم ما أمكنني، فأشرتُ بالنجمة (*) إلى مَنْ تفقَّه على زفر ويُعَدُّ في الحنفية، وبالدائرة المُغلَقة (●) إلى مَنْ تفقَّه عليه ولا يُعَدُّ في الحنفية، وتركتُ مَنْ له عنه روايةٌ فحَسْب أو لم أقف على تفقُّهه عليه دون علامة.

(٢) المَرْوزيّ (١١٨-١٨١)، ثقة ثَبْت فقيه عالم جواد مجاهد، جُمعت فيه خِصالُ الخير. «تقريب التهذيب» (٣٥٧٠).

وروايتُه عن زفر ستأتي ص٤٣، وانظر: «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص١١٩.

(٣) أبو عليّ البلخيُّ الزاهد، أخذ عن أبي حنيفة ثم عن زُفَر، وصَحِبَ أبا يوسف، وقرأ عليه كتابَ الصلاة، ومات سنة ١٩٤. «سير أعلام النبلاء» ٩: ٣١٣-٣١٦، و«الجواهر المضية» ٢: ٢٥٤ (٦٤٧).

وذكر القاري في «الأثمار الجنية» ص١٩٢ تفقُّهه على زفر بعد موت الإمام أبي حنيفة.

(٤) الشيبانيّ (١٣٢-١٨٩)، الإمام المجتهد الكبير.

* ٤- ووكيعُ بنُ الجرّاح[1].

٥- وسفيانُ بنُ عُيَينة[2].

* ٦- وأبو عليٍّ عُبيدُ الله بنُ عبدِ المجيد البصـريّ[3]، مِن أصحابِ البَتِّيِّ[4] الذين انتَقَلوا إليه.

* ٧- ومُحمَّدُ بنُ عبدِ الله الأنصاريُّ[5]، القاضي، مِن وَلَدِ أنسِ بنِ مالك.

* ٨- وهِلالُ بن يحيى، المعروفُ بهلالِ الرأي[6].

---

(١) أبو سفيان الرُّؤاسيّ الكوفيّ (١٢٧-١٩٧)، ثقة حافظ عابد، مات سنة ١٩٧. «تقريب التهذيب» (٧٤١٤).
وسلف ص ٢٠ ذكرُ احتلافِه إلى زفر وأخذِه عنه.

(٢) أبو محمَّد الكوفيُّ ثم المكّيّ (١٠٧-١٩٨)، ثقة حافظ فقيه إمام حجّة. «تقريب التهذيب» (٢٤٥١).
ولم أقف على روايته عن زفر، فلتُنظَر.

(٣) صدوق، مات سنة ٢٠٩. «تقريب التهذيب» (٤٣١٧).
وروايتُه عن زفر في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦٠٠٩) و(٧٢٢٧). وانظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص١٦٤، و«الجواهر المضية» ٢: ٤٩٧ (٨٩٩).

(٤) الإمام الفقيه عثمان بن مسلم البَتِّيّ البصـريّ، توفي سنة ١٤٣.

(٥) البصريّ (١١٨-٢١٥)، ثقة. «تقريب التهذيب» (٦٠٤٦).
وروايتُه عن زفر في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦٠٤٢)، و«تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ١٣٢، و«تاريخ بغداد» للخطيب ٣: ٤٠٥. وانظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص١٦٤، و«الجواهر المضية» ٣: ١٩٩ (١٣٥٠).

(٦) فقيه كبير، أخذ عن أبي يوسف وزُفَر، وله غلطاتٌ في رواية الحديث على قِلّةِ ما روى، ومات سنة ٢٤٥. «تاريخ الإسلام» ١٨: ٥٢٨، و«الجواهر المضية» ٣: ٥٧١ (١٧٧٧). وانظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص١٦٣.

٩- والحكَمُ بنُ أيوب[1].

* ١٠- وشدّادُ بنُ حكيم[2].

---

(١) أبو محمَّد الأصبهانيّ. «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٢: ٩٦، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ٣٥٠.
وروايتُه عن زفر في «مسند أبي حنيفة» للقاضي عمر بن الحسن الأشنانيّ ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ١٨٧ ـ و«مسند أبي حنيفة» للحارثيّ ـ كما في «جامع المسانيد» ١: ١٢٣ و١٣٥ و١٤٩ و١٥٢ و١٧٥ و١٨٤ و٢٠٩ و٢٨١ و٢٨٦ و٢٩٣ و٣٠٢ و٣١٩ و٣٤١ و٤٧٠ و٤٧١ و٥١٠ و٥٤٤ و٥٤٦ و٥٥٠ و٢: ٢٩٢ ـ و«مسند أبي حنيفة» للحافظ طلحة بن محمَّد الشاهد ـ كما في «جامع المسانيد» ١: ٢٤٢ و٢٥٤ و٣٤٢ ـ، و«المعجم الكبير» للطبراني (٣٧٦٨) و(٩٨٩٣) و(١٠٣٦٦) و«الأوسط» (٢٠٢٠) و«الصغير» (١٧٢)، و«طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٢: ٩٦ و٤: ١٥٧، و«تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ١٤٠ و١٤١ و٣٥٠ و٣٧٤ و٢: ٢٢٢، و«مسند أبي حنيفة» له ص ٣٠ و٣٥ و٦٧ و٦٨ و٧٢ و٨٣ و٨٥ و٨٩ و٩٥ و٩٨ و١٠٢ و١٠٥ و١٠٨ و١٢٠ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ و١٣٢ و١٤١ و١٤٤ و١٤٥ و١٤٨ و١٥١ و١٥٧ و١٦٨ و١٧٥ و١٨٢ و١٩٦ و١٩٩ و٢١٥ و٢٢٢ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٤٧ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٧ و٢٦٠ و٢٦٢ و٢٦٥، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (٧٣٧) و(٩٩١).

(٢) أبو عثمان البلخيّ، صدوق، روى عن سفيان الثوريّ، وتفقَّه على زُفَر، ووَلِيَ قضاء بَلْخ مُكرَهاً، فحكم سِتّة أشهر، ثم هرب إلى سمرقند، وتوفي سنة ٢١٠ أو ٢١٣. «الإرشاد» للخليلي ٣: ٩٣١، و«تاريخ الإسلام» ١٥: ١٨٦، و«الجواهر المضية» ٢: ٢٤٧ (٦٤١).
وروايتُه عن زفر في «مسند أبي حنيفة» للقاضي عمر بن الحسن الأشنانيّ ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ٣٦٢ ـ و«مسند أبي حنيفة» للحارثيّ ـ كما في «جامع المسانيد» ١: ١٦٧ و١٩٩ و٢٥٨ و٣٠٥ و٣١٣ و٣٢٠ و٣٣٥ و٣٤٤ و٣٨١ و٤٥٢ و٤٩٥ و٢: ٤٣ و٥٣ و٦١ و٢٢٩ ـ و«مسند أبي حنيفة» للحافظ طلحة بن محمَّد الشاهد ـ كما في «جامع المسانيد» ١: ٣٦٢ و٤٣٤ و٤٣٥ ـ و«المعجم الأوسط» للطبراني (٣٤٤٧) و«الصغير» (٣٦٨)، و«تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٣٢٩ و٣٦٣، و«مسند أبي حنيفة» له =

● ١١ – والنُّعمانُ بنُ عبدِ السَّلام[١].

١٢ – ومالكُ بنُ فُدَيك[٢].

* ١٣ – وأبو عاصم النبيلُ، الضَّحّاكُ بنُ مَخلَد[٣].

* ١٤ – والحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ[٤].

١٥ – وأبو وَهْبٍ مُحمَّدُ بنُ مُزاحِم المَرْوَزيّ[٥].

= ص١٦٢ و١٦٧ و١٧٩ و٢٤٠ و٢٦٥، و«تاريخ بغداد» للخطيب ٢: ١٣٩ و٥: ٥ و٨: ٣٧٠، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (٣١٠) و(٦٤٥) و(٧٦٩) و(١٢٢٣)، و«مسند أبي حنيفة» لمحمد بن عبد الباقي الأنصاريّ، كما في «جامع المسانيد» ٢: ١٠٢.

(١) أبو المنذر التيميّ الأصبهانيّ، ثقة عابد فقيه، مات سنة ١٨٣. «تقريب التهذيب» (٧١٥٨). وروايتُه عن زفر في «المعجم الصغير» للطبراني (١٩٤)، و«طبقات المحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٢: ٢٢٨ و٣: ٢١٤، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ١٤٩ و٣٧٣ و٣٧٤ و٢: ٢٩٥ و٣٢٥. وانظر: «الجواهر المضية» ٣: ٥٥٩ (١٧٦٢).

(٢) الكوفيّ، مستقيم الحديث. «الثقات» لابن حبان ٩: ١٦٥، و«تاريخ الإسلام» للذهبيّ ١٥: ٤٠٤.

وروايتُه عن زفر في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٣٧٣.

(٣) البصريّ (١٢٢–٢١٢ أو ٢١٣)، ثقة ثَبْت. «تقريب التهذيب» (٢٩٧٧).

وروايتُه عن زفر في «مسند أبي حنيفة» للحارثيّ ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ٢: ٢٨٧ ـ وستأتي له عدّة روايات عن زفر ص٤٢ و٤٤ و٥٧ و٥٨.

(٤) الكوفيّ، إمامٌ فقيه قاض، أخذ عن الإمام أبا حنيفة، وكان يختلفُ إلى زفر وأبي يوسف في الفقه، مات سنة ٢٠٤. «الجواهر المضية» للقرشيّ ٢: ٢: ٥٦–٥٧ (٤٤٨).

(٥) صدوق، مات سنة ٢٠٩ أو ٢١١. «تقريب التهذيب» (٦٢٨٥).

وروايتُه عن زفر في «مسند أبي حنيفة» لابن المُظفَّر ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ٢: ٢٥ ـ، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (٦٧٤) و(١١٤٦)، وذكرها ابنُ حِبّان في =

* ١٦ – وأبو نُعَيم الفَضْلُ بنُ دُكَين[١].

١٧ – وبشـرُ بنُ القاسم[٢].

١٨ – وسعيدُ بنُ أوس[٣].

١٩ – وإبراهيمُ بنُ سُلَيمان[٤].

٢٠ – وحسّانُ بنُ إبراهيم[٥].

= «الثقات» ٩: ٥٨، وابن ماكولا في «الإكمال» ٣: ٣٩، والسَّمْعانيُّ في «الأنساب» ٣: ٢٨٤، والمِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» ٢٦: ٣٩٥.

(١) الكوفيّ (١٣٠–٢١٨ أو ٢١٩)، ثقة ثَبت. «تقريب التهذيب» (٥٤٠١).
وروايتُه عن زفر في «المعجم الكبير» للطبراني (١١٢٦٩)، و«مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم ص١٧، و«مناقب أبي حنيفة» للمكي ص٤٢٨.

(٢) أبو سهل السُّلَميّ الهرويّ ثم النيسابوريّ، فقيه، مات سنة ٢١٥. «تاريخ الإسلام» للذهبي ١٥: ٨٨، و«الجواهر المضية» ١: ٤٥٠ (٣٧١).
وستأتي روايتُه عن زفر ص٧٩.

(٣) أبو زيد الأنصاريّ البصريّ (١٢١–٢١٤)، علامة نحويّ صدوق. «تقريب التهذيب» (٢٢٧٢).
وستأتي روايتُه عن زفر ص٤٦.

(٤) أبو إسحاق البلخيّ الزيّات، صدوق له مناكير. «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٧: ٣٧٩، و«لسان الميزان» لابن حجر ١: ٢٩٢ (١٥٢).
وروايتُه عن زفر في «مسند أبي حنيفة» للحارثيّ ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ١٦٧ و٣٦٧ و٣٨٨ و٥٠٦ و٢: ٥٣ و١٣١ و١٩٧ و١٩٩ و٢٠٨ و٢٥٧ ـ، وفي «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكّيّ ص٣٤٠.

(٥) أبو هشام الكِرْمانيّ (٨٦–١٨٦)، قاضي كِرْمان، صدوق يُخطئ. «تقريب التهذيب» (١١٩٤).
وروايتُه عن زفر في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٢٢٨.

٢١- ومُسلِمُ بنُ إبراهيم(١).

٢٢- وأكثَمُ(٢)، والِدُ يحيى(٣).

٢٣- والحسينُ(٤) بنُ الوليد(٥).

٢٤- ومُحمَّدُ بنُ أعيَنَ(٦).

٢٥- وعبدُ الله بنُ أبي رِزْمة(٧).

٢٦- ومُحمَّدُ بنُ وَهْب(٨).

---

(١) أبو عمرو البصريّ (حوالي ١٣٢-٢٢٢)، ثقة مأمون. «تقريب التهذيب» (٦٦١٦).
ولم أقف على روايته عن زفر، فلتُنظَر.

(٢) لم أقف له على ترجمة مُفرَدة، لكنْ أثنى عليه عبدُ الله بنُ المبارك، كما رواه عبدُ الله بنُ أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٨٦ (١٦٣٣).
وروايتُه عن زفر ذكرها ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٣: ٦٠٩، والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٣٩. وستأتي ص٥٨.

(٣) هو أبو محمَّد المَرْوَزيّ، الإمام الفقيه القاضي، له مُصنَّفات، مات سنة ٢٤٢. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥-١٥، و«تقريب التهذيب» (٧٥٠٧).

(٤) في الأصل: «الحسن»، وهو خطأ مطبعي.

(٥) أبو علي النيسابوريّ، يُلقَّب بكُمَيل، ثقة فقيه، مات سنة ٢٠٢ أو ٢٠٣. «تقريب التهذيب» (١٣٥٩).
وروايته عن زفر في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكّيّ ص٤١٠.

(٦) المَرْوزيّ، خادم عبد الله بن المبارك ووصيّه، مات سنة ٢١٣. «تقريب التهذيب» (٥٧٤٣).
وروايتُه عن زفر في «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٨.

(٧) كذا في الأصل، تبعاً لِمَا في «مفتاح السعادة» ٢: ٢٢٤، و«مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٩، ولم أعرفه، ولعلّه عبد العزيز بن أبي رزمة المروزيّ (ت ٢٠٦)، فإنه من هذه الطبقة، وقد تفقّه على زفر، كما في «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص١٢٤.

(٨) لعلّه أبو عمرو الدمشقيّ، نزيل مصر، المتوفى بعد سنة ٢٢٠، كما في «تاريخ الإسلام» =

٢٧- وعُمَرُ بنُ الزّجّاج[١].

٢٨- وعبدُ الله بنُ داودَ الـخُـرَيْبيّ[٢].

٢٩- وخالدُ بنُ الحارث[٣]، الحافظ.

٣٠- وعبدُ الواحِدِ بنُ زياد[٤].

وغيرُهم مِن حَمَلةِ العِلم في الأمصار[٥].

= ١٦: ٣٩٨، فإنّ الراوي عنه فيما سلف ص١٣. هو محمد بن عبد الله بن أبي ثور، وهو أبو العباس الإفريقي القاضي (ت ٢٩٩)، والله أعلم.

وسلفت روايتُه عن زفر ص١٣، وليست صريحة في أخذِه عن زفر مباشـرة.

(١) لم أعرفه. وروايتُه عن زفر في «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٩.

(٢) أبو عبد الرحمن الكوفيّ ثم البصـريّ (١٢٦-٢١٣)، ثقة عابد. «تقريب التهذيب» (٣٢٩٧).

وستأتي روايتُه عن زفر ص٤٥.

(٣) أبو عثمان الهُجَيميّ العَنبَريُّ البصريّ (١٢٠-١٨٦)، ثقة ثَبت، «تقريب التهذيب» (١٦١٩).

وتقدَّم ص٩ أنّ زفرَ أوصى إليه عند موته، وكان زفرُ زوجَ أخته.

(٤) أبو بشـر ـ وقيل: أبو عبيدة ـ البصـريّ (ت ١٧٦ أو ١٧٧)، ثقة. «تقريب التهذيب» (٤٢٤٠).

وروايتُه عن زفر ذكرها الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٣٩، وتقدَّم ص٩ أنّ زفرَ أوصى إليه عند موته.

(٥) قال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٣٩ بعدما ذكر جملةً من الرواة عن زفر: «وعامَّتُهم من رُفَقائه وأقرانه، لأنه مات قبل أوانِ الرواية».

وممَّن وقفتُ على روايةٍ له عن زفر، أو على ذِكرٍ له في الرواة عنه، زيادةً على مَنْ ذكرهم المُؤلِّف، مرتَّباً أسماءهم على حروف المعجم: =

= ١- بشر بن الفَتْح النيسابوريّ، وروايتُه عنه في «مجلس من أمالي أبي عبد الله ابن منده»، ولم أقف له على ترجمة.
٢- والحسن بن ثابت الكوفيّ الأحول، وروايتُه عنه في «مسند أبي حنيفة» للحارثيّ، كما في «جامع المسانيد» للخورازميّ ١: ٢٠٥.
٣- والحسن بن نَصْر بن عثمان البصريّ، ذكره أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» ٢: ٣٠٨، وأبو نُعَيم في «تاريخ أصبهان» ١: ٣٠٦، وقالا: «كتب عن النعمان وزفر، وكان يَتَفقَّه».
٤- وخلف بن أيوب العامريّ البلخيّ، عالِمُ بَلْخَ ومُفتيها، تفقَّه على زفرَ وأبي يوسف ومحمَّد، ومات سنة ٢٠٥ أو ٢١٥. «سير أعلام النبلاء» ٩: ٥٤١-٥٤٣، و«الجواهر المضية» ٢: ١٧٠ (٥٦٢). و«تقريب التهذيب» (١٧٢٦).
٥- وسَلْم بن قتيبة الشعيريّ الخراسانيّ (ت ٢٠٠ أو ٢٠١)، وروايتُه عنه في «سنن الدارقطنيّ» (٣٤٢٨).
٦- وعبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر المخزوميّ، ذكره ابنُ حزم في «جمهرة أنساب العرب» ص١٤٦ وقال: «سكن هو وأبوه البصرة، ووَلِيَ عبدُ الرحمن المذكور قضاء البصرة لمحمد بن سليمان، ولم يزل يَستَعفي، ويَستَعفي له أبوه، حتى عُزِلَ بعد أربعة أشهر، وهو أولُ قاضٍ حنفيٍّ ولي قضاء البصرة، وكان من تلاميذ زفرَ بن الهذيل».
٧- ومحمَّد بن أبان بن الحكم العَنبَريّ الكوفيّ ثم الأصبهانيّ، ذكره أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» ٢: ٢٨، وأبو نُعَيم في «تاريخ أصبهان» ٢: ١٤٣، والذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ١٤: ٣٤٢، وصرَّحوا بروايته عن زفر، وأورَدَه الذهبيُّ في طبقة مَنْ توفي بين ٢٠٠ و٢١٠.
٨- ومحمَّد بن بسطام السَّهْميّ، ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٣: ١٠٦ (١٢٤٩)، وقال: «أخذ الفقه عن زفر، ثم لزم نوحَ بنَ درّاج بعد موته، وكان رفيقاً للحسن بن زياد».
٩- ومحمَّد بن مُيسَّر الجعفيّ، أبو سعد الصاغاني، وروايتُه عنه في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكيّ ص٢٩١، ووقع فيه: «أبو سعيد»، وهو خطأ.
١٠- ومحمَّد ـ أو أحمد ـ بن الوضّاح، وروايتُه عنه في «مسند أبي حنيفة» لابن المُظفَّر ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ٤٤٣، واسمُه في المطبوع منه: محمَّد ـ ومن =

وروى الطحاويُّ والدَّوْلابيّ: «أنّ أبا عاصم النَّبيلَ كانَ يختلفُ إلى زفر، وكانَ ثمّةَ رجلٌ آخرُ يُكْنى أبا عاصم، رَثُّ الهيئة، يختلفُ إلى زفرَ أيضاً. فجاء أبو عاصم الضَّحّاكُ بنُ مَخلَدٍ يستأذنُ على زفر، فخَرَجَت جاريةٌ لزفر، فقالت: مَنْ هذا؟ فقال: أنا أبو عاصم. فدَخلَت إلى مَوْلاها فقالت: أبو عاصم بالباب. فقال: أيُّهما هو؟ فقالت: النَّبيلُ منهما. فأذِنَتْ لي فدَخلتُ، فقال لي زُفَر: يا أبا عاصم، قد لقَّبَتْكَ الجاريةُ بلَقَبٍ لا أُراهُ يُفارِقُك أبداً، لقَّبَتْكَ بالنَّبيل. فلَزِمَني هذا اللَّقَب»[(١)].

وقال ابنُ أبي العوّام[(٢)]: حدَّثَنيهِ مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ الأشعَثِ[(٣)] قال: سمعتُ

= طريق ابن المُظفَّر رواه ابنُ خسرو في «مسند أبي حنيفة» (٨٧٥)، واسمُه في المطبوع منه: أحمد.

١١- ومصعب بن المقدام الخثعميّ مولاهم الكوفيّ (ت ٢٠٣)، وروايتُه عنه في «مسند أبي حنيفة» لمحمَّد بن عبد الباقي الأنصاريّ، كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ٢: ٣٠٣.

١٢- ونوح بن درّاج الكوفيّ (ت ١٨٢)، ذكره الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ١٥: ٤٣١، والمزيّ في «تهذيب الكمال» ٣٠: ٤٣، وصرَّحا بروايته عن زفر، وذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٣: ٥٦٢ (١٧٦٥)، وقال: «تفقَّه بالإمام أبي حنيفة وبزفر».

١٣- وهشام بن عُبيد الله الرازي (ت ٢٠١)، وروايتُه عنه في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكيّ ص٢٠٨.

١٤- ويحيى بن زكريا بن أحمد البصريّ، وروايتُه عنه في «تاريخ جرجان» للسَّهْميّ ص٣٣٥، ولم أقف له على ترجمة.

(١) رواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٤-٢٩٥ عن الطحاويِّ والدولابيّ، به.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٥.

(٣) كذا وقع في هذا الموضع من «فضائل أبي حنيفة»، لكنْ روى عنه ابنُ أبي العوام في موضع مُتقدِّم ص٨٧ وسماه: «محمَّد بن محمَّد بن الأشعث»، وهو الصواب، وهو ضعيفٌ جداً، كما في «الكامل في الضعفاء» لابن عَدِيّ ٦: ٢٣٠٣-٢٣٠٤، و«لسان الميزان» لابن حجر ٧: ٤٧٦ (٧٣٥٧).

يزيدَ بنَ سِنانٍ يقول: سمعتُ أبا عاصم يقول، مِثلَه سواء. اهـ.

وفي «المناقب الكَرْدَريّة»(١) عن ابنِ المُبارَك: أنه سَمِعَ زفرَ يقول: «نحن لا نأخذُ بالرأي ما دام أثر، فإذا جاءَ الأثرُ تَـرَكْنا الرأي». اهـ.

وعن والِدِ يحيى بنِ أكثَمَ: «رأيتُ وكيعاً يختلفُ إلى زفرَ بالغَدَوات، وإلى أبي يوسفَ بالعَشِيّات، ثم تركَ أبا يوسف، ثمّ جعلَ كُلَّ اختِلافِه إليه، لأنه كانَ أفـرَغَ. وكانَ يقول: الحمدُ لله الذي جَعَلَك خَلَفاً لنا عن الإمام، ولكنْ لا يَذهَبُ عنِّي حَسْـرةُ الإمام».

وعن الفَضْلِ بنِ دُكَين: «لـمّا ماتَ الإمامُ لَزِمْتُ زفر، لأنه كانَ أفقَهَ أصحابه وأورَعَهم».

وعن الحسينِ بنِ الوليد: «أنه كانَ أصلَبَ أصحابِ أبي حنيفة، وأدقَّهُم نَظَراً».

* * *

لكنْ ذكرَ هذه الحكايةَ الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ١٥ : ١٩٤، وقال بإثرها: «رواها غيرُ واحد عن القزّاز»، والقزّاز: هو يزيدُ بن سِنان، وهو ثقة.

(١) ص٤٥٧-٤٥٩، وفيه الأخبار الأربعة الآتية.

نماذجُ مِن أقوالِ زفـرَ وأجوبـتِهِ في المسائل

روى ابنُ أبي العوّام[١] عن الطحاويّ، عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ[٢] بنِ مِرْداس، عن أبي بكرةَ[٣] العطّار، عن أبي عاصم النَّبيلِ قال: قال ابنُ الهذيل: «مَنْ قعدَ قبلَ وقتِهِ ذلّ». يعني: مَنْ جعلَ لنفسِهِ مجلِساً خاصّاً لِنَشْرِ العِلم قبلَ أنْ يتكامَلَ في العِلم، فَضَحَتْه شواهدُ الامتِحان، وتكشَّفَ جهلُه بأخطائِهِ في أجوبةِ المسائل. وكم مِن ناشِئٍ يَعتَريهِ الغُرور، فيَظُنُّ بنفسِهِ الاستِغناءَ عن أُستاذِه، فيَستَقِلُّ بمَجلِسٍ في العِلم قبلَ أوانِه، ثم يعودُ إلى رُشْدِه، فيرجعُ إلى مُلازمةِ شيخه.

وبه إلى ابنِ مِرْداس، عن زيدِ بنِ أخزَمَ، عن أبي عاصم، عن زفرَ في رجلٍ باعَ

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٢.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره»: «الحسين»، وكذا وقع فيه في مواضعَ أخرى منه ص٢٩٢ و٣٧٣، ووقع في موضع واحد ص٣٥٩: «الحسن»، وكذا نقله عنه الذهبيُّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٩. ونُسِبَ في بعض هذه المواضع ص٣٥٩ و٣٧٣: «الأبليّ»، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) كذا في «فضائل أبي حنيفة وأخباره»، ولم أقف له على ترجمة. ولعلَّ صوابَه: «بكر»، وثمّة راويان في هذه الطبقة يُسمَّيان: أبا بكر العطار، وهما أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الأبليّ (ت ٢٧٨)، وعبد الجبار بن العلاء البصريّ ثم المكّيّ (ت ٢٤٨)، وباستقراء شيوخهما يظهرُ أنّ الأولَ لم يَسمَع ممَّن توفي قبل سنة ٢٢٠، فيَبعُدُ سماعُه إذن من أبي عاصم النبيل المتوفى سنة ٢١٢ أو ٢١٣، بخلاف الثاني الذي صحَّ سماعُه قبل سنة ٢٠٠، فلعلّه هو المُراد، والله أعلم.

مِن رجلٍ جاريةً بألفِ درهم، على أنْ يَنقُدَه الثمنَ فيما بينَه وبينَ ثلاثةِ أيام، وإلا فلا بيعَ بينهما؟ قال: «البيعُ فاسد»(١).

وروى ابنُ أبي العوّام(٢) عن الطحاويّ، عن أبي العبّاس الأَيْليّ، عن زيدِ بنِ أخزَمَ، عن عبدِ الله بنِ داود: سألتُ زفرَ بنَ الهذيل عن قَرْضِ الخُبْز؟ فقال لي: «لا يجوزُ إلا وَزْناً».

وروى ابنُ أبي العوّام(٣) عن مُحمَّدِ بنِ عبدِ الله بنِ سعيدٍ البصـريّ، عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ الشَّهِيديّ، عن يحيى بنِ يَمان، عن سُفيان(٤)، عن زُفَر(٥)، عن قَيْسِ بنِ حَبْتَرٍ قال: «مَثَلُ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ في بني أُميّةَ كمَثَلِ مُؤمِنِ آلِ فِرعَون».

وروى ابنُ أبي العوّام(٦) عن الطحاويّ، عن إبراهيمَ بنِ مَرْزوق، عن مُحمَّدِ ابنِ عبدِ الله الأنصاريّ، عن الأشعثِ الحُمْرانيّ، عن عبدِ الواحِدِ بنِ صَبْرَةَ قال: «كنتُ عندَ القاسمِ بنِ مُحمَّدٍ وسالم بنِ عبدِ الله بنِ عُمَر(٧)، وعندَهما إياسُ بنُ

---

(١) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٢.

(٢) ص٢٩٣. وأبو العباس الأيليّ: لم أقف له على ترجمة.

(٣) ص٢٩٤.

(٤) هو الثوريّ، فقد ذُكِرَ في شيوخ يحيى بن يمان العجلي الكوفيّ.

(٥) هو زفرُ العِجْليّ، فهو الذي يروي عنه الثوريُّ، كما في «التاريخ الكبير» للبخاري ٣: ٤٣٠، وهو الذي يروي عن قيس بن حبتر، كما في «تهذيب الكمال» للمِزّيّ ٢٤: ١٧، ولا شأنَ لزفر بن الهذيل بهذا الخبر، فإيرادُه في مَرْويّاته وَهَمٌ من ابن أبي العوام، وتابعه فيه المُؤلِّف، رحمهما الله تعالى.

(٦) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٨.

(٧) القاسم بن محمَّد بن أبي بكر (ت ١٢٦ أو ١٢٧)، وسالم بن عبد الله بن عمر (ت ١٠٦)، وكلاهما من الفقهاء السبعة في المدينة.

معاوية[1]، فسألهما رجلٌ عن رجلٍ قال لامرأتِهِ: «أنتِ طالقٌ إنْ»، فلم يَدْريا ما يُجيبانِ به، فقالا: أفتِهِ يا أبا واثِلة. فقال إياس: هذا رجلٌ أراد أنْ يُطلِّقَ امرأته فلم يَفعَل. قال الأنصاريّ: فذكرتُ ذلك لِزفرَ بنِ الهذيل، فقال: أخطأ إياس، هذا رجلٌ طلَّقَ وأراد أنْ يَستثنيَ فلم يَفعَل».

وروى ابنُ أبي العوّام[2] عن أبي بكرٍ مُحمَّدِ بنِ هارونَ بنِ حسّانَ البَرْقيّ[3]، عن بكرِ بنِ القاسم[4]، عن يحيى بنِ المُغيرةِ القُرَشيّ، عن سعيدِ بنِ أوسٍ قال: سمعتُ زفرَ يقولُ في رجلٍ أسقَطَ سَجْدةً مِن ركعة، فاستوى قائماً قبلَ أنْ يفتتحَ فاتحةَ الكتاب: «إنه يخرُّ ساجداً، ثمَّ يعودُ إلى استِئنافِ عَمَلِه».

وروى ابنُ أبي العوّام[5] عن الطحاويّ، عن بكّارِ بنِ قُتَيبة، عن هلالِ بنِ يحيى قال: «سألتُ أبا يوسفَ عن رجلٍ له مِئتا درهمٍ حالَ عليها حَوْلان؟ قال: في الحولِ الأوّلِ خمسةُ دراهم، ولا شيءَ عليه في الحولِ الثاني[6]. فقُلتُ له: فإنّ زفرَ

---

(١) أبو واثلة المُزنيّ البصريّ، علامةٌ قاضٍ ثقة، يُضرَبُ المثلُ في ذكائه، مات سنة ١٢٢.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٦.

(٣) ثقة، مات سنة ٢٩٧ أو ٢٩٩. ذكره ابنُ يونس في «تاريخه» ١: ٤٦٤، وهو من شيوخ ابنُ عديّ، وقد أكثَرَ من الرواية عنه في «الكامل».

(٤) القضاعيّ ـ كما في موضع آخرَ ص٢٠٤ من كتاب ابن أبي العوام نفسِه ـ، وهو أبو الفضل الإسكندرانيّ، مات سنة ٢٧٧. ذكره ابنُ يونس في «تاريخه» ١: ٧٢، وعنه ابن ماكولا في «الإكمال» ٧: ٦٢، والسَّمْعانيُّ في «الأنساب» للسمعانيّ ١٠: ١١٧.

(٥) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٩.

(٦) لأنّ المالك صار بحلول السنة الثانية مَديناً لله تعالى بخمسة دراهم، وهذا دَيْنٌ ثبت في عَيْنِ المال عند أبي يوسف فيمنعُ من وجوب الزكاة في السنة الثانية، وبه قال أبو حنيفة ومحمَّد، لكنْ من جهة أنه دَيْنٌ له مُطالِبٌ من جهة العباد، وهو الإمام، لأنّ قَبْضَ الزكاة كان إليه. والحاصلُ عندهم جميعاً: أنّ هـذا المال صار في السـنة الثانية مشغولاً بدَيْنٍ إذا طُرِحَ =

يقول: إنّ عليه عشرةَ دراهم[١]، فما حُجّتُك عليه؟ قال: ما حُجَّتي على رجلٍ يَزعُمُ في مِئتَيْ درهم أربعُ مئةِ درهم؟!». قال بكّار: «بتكرُّرِ[٢] الأحوالُ عليها».

وقال أبو نُعَيم الأصبهانيُّ في «تاريخ أصبهان»[٣] في ترجمةِ زفر: «رَجَعَ عن الرأي وأقبَلَ على العبادة»، اهـ، لكنَّ هذا وَهَمٌ منه، لأنّ الذي تركَ الرأيَ وأقبَلَ على العبادةِ هو صديقُه داودُ الطائيُّ كما سبق[٤]. وأما زفرُ نفسُه ممَّنْ جمعَ بين الفِقهِ والعبادة[٥].

= منه كان أقلَّ من النصاب فلا زكاة فيه. وانظر للاستزادة: «الاختيار» للموصلي ١: ٣٣١-٣٣٢، و«فتح القدير» لابن الهمام ٢: ١٦١-١٦٢، و«البحر الرائق» لابن نُجَيم ٢: ٢٢٠، و«حاشية ابن عابدين» ٢: ٢٦٠-٢٦١.

(١) ووجهُه: أنه دَيْنٌ لله تعالى، ولا مُطالِبَ له من جهة العباد، لأنه من الأموال الباطنة، والأداءُ فيها للمالك.

(٢) في الأصل: «تكرر»، وفي «فضائل أبي حنيفة وأخباره»: «يتكرر»، والمُثبَتُ أوفقُ للسِّياق.

(٣) ١: ٣٧٣.

وكأنّ أبا نعيم أفادَه مما ذكره أبو الشيخ في «طبقات المحدِّثين بأصبهان» ١: ٤٥١ ـ فإنه كثيرُ النقل عنه في «تاريخه» ـ قال: «حكى ابنُ أبي عاصم قال: سمعتُ عبدَ الملك بنَ مروان يقول: قال أبو عاصم: «أمسَكَ زفرُ عن الرأي قبل أن يموتَ بسنتَيْن، وأقبَلَ على العبادة، فرآه رجلٌ في النوم فقال: السَّنتَيْن». وابنُ أبي عاصم: هو أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحّاك ابن مَخْلَد الشيبانيّ (٢٠٦-٢٨٧)، وقد سمع منه أبو الشيخ (٢٧٤-٣٦٩) وهو صغير، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبيّ ٢٦: ٤١٩، وعبد الملك بن مروان: هو أبو الوليد عبد الملك ابن مروان بن قدامة (ت ٢٥٠)، جارُ أبي عاصم وإمامُ مسجده، وهو مستقيمُ الحديث، كما في «الثقات» لابن حبان ٨: ٣٩١، وانظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٦: ٤٢٣-٤٢٤.

والإمساكُ عن الرأي: لا يقتضي الرجوعَ عنه، وإنما يعني الانصرافَ عن مُدارسَتِه ومُذاكرتِهِ وتعليمِه إلى شأنٍ آخر ـ وهو العبادةُ هنا ـ اشتغالاً بما رآه زفرُ آنذاك أنفعَ له، وهو أمرٌ نِسْبيّ.

(٤) ص١٧.

(٥) كما سبق ص١٧ من قول الحسن بن زياد اللؤلؤيّ، وسيأتي ص٧٧ عن وكيع: أنّ زفر كان شديدَ العبادة والاجتهاد.

والرأيُ المُستَمَدُّ مِنَ الكتابِ والسُّنّةِ ليسَ بشيءٍ يُرجَعُ عنه، وإنّما الذي يُستَحَقُّ الهَجْرُ هو الرأيُ المُستَنِدُ إلى الهوى دونَ الكتابِ والسُّنّة، وأصحابُنا بَراءٌ من ذلك[١].

وزفرُ عاش فقيهاً يستعملُ الرأيَ واليَقَظةَ في الفَهْم، وماتَ فقيهاً ذا بَصارةٍ في الرأي والفِقه، ولم يكنْ يرى أنّ الرأيَ والفَهْمَ في دليلِ الحكم مما يُتابُ منه.

ومن الدليل على ذلك ما حَدَّثَه ابنُ أبي العوّام[٢] عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، عن أبي نُعَيم[٣] الفَضْلِ بنِ دُكَين: «دخلتُ على زفرَ وقد احتُضِرَ، وهو يقول: في حالٍ لها مَهْر، وفي حالٍ لها ثُلُثُ مَهْر». أهكذا يكونُ مَنْ رجعَ عن الرأي؟! رضِيَ اللهُ عنه.

وساقَ أحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ سعيدٍ التميميّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ مالكِ بنِ مِغوَل[٤] ـ كما رأيتُ بخَطِّ الحافِظِ البِرْزاليّ[٥] ـ: «جاء رجلٌ إلى أبي حنيفةَ فقال:

---

(١) توسَّع المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى في بيان ذلك في «تأنيب الخطيب» ص٩٩-١٠٠ = ٢٠٧-٢٠٩، ومقدِّمة «نصب الراية» المُسمّاة «فقه أهل العراق وحديثهم» (ص١٤-٢٥ بعناية الأستاذ عبد الفتاح أبو غدّة، أو ص٢٨٥-٢٩٠ من «مُقدِّمات الإمام الكوثريّ»).

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٨.

(٣) في «فضائل أبي حنيفة»: «ابن أبي عمران قال: حدَّثني بعضُ أصحابنا قال: سمعتُ أبا نُعَيم»، وهو الصواب، فابنُ أبي عمران ولد في حدود سنة ٢٠٠، وتوفي أبو نعيم سنة ٢١٨ أو ٢١٩، فيَبعُدُ سماعُه منه.

(٤) قال فيه ابنُ معين والنسائيّ: ليس بثقة، وقال أحمدُ وأبو حاتم والدارقطنيّ: متروك، وكذَّبه أبو داود، كما في «لسان الميزان» لابن حجر ٥: ١٢١ (٤٦٧٤).

(٥) هو الحافظُ المُؤرِّخ عَلَمُ الدين أبو محمَّد القاسم بن محمَّد بن يوسف الإشبيليّ (٦٦٥-٧٣٩)، له مُصنَّفات، منها «التاريخ» و«العوالي المُسنَدة»، ورتَّبَ أسماء شيوخه في السماع والإجازة وترجَمَ لهم في كتابَيْن؛ مطوَّل ومختصر، فبلغوا نحوَ ثلاثة آلاف. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السُّبكيّ ١٠: ٣٨١-٣٨٣، و«الأعلام» للزركليّ ٥: ١٨٢.

إني شربتُ البارحةَ نَبِيذاً، ولا أدري: طلَّقتُ امرأتي أم لا؟ قال: المرأةُ امرأتُكَ حتّى تَستَيقِنَ أنك قد طلَّقتَها.

ثم جاءَ إلى سفيانَ الثَّوْريّ[١]، فقال: يا أبا عبدِ الله، إني شربتُ البارحةَ نَبِيذاً، ولا أدري: طلَّقتُ امرأتي أم لا؟ قال: اذهَبْ فراجِعْها، فإنْ كانت قد طلَّقتَها لم تَضُـرَّكَ المُراجَعةُ شيئاً.

ثم أتى شَـرِيكَ بنَ عبدِ الله[٢]، فقال: يا أبا عبدِ الله، إني شربتُ البارحةَ نَبِيذاً، ولا أدري: طلَّقتُ امرأتي أم لا؟ قال: اذهَبْ فطَلِّقْها ثم راجِعْها.

ثم أتى زفرَ بنَ الهذيل فقال: يا أبا الهذيل، إني شربتُ البارحةَ نبيذاً، ولا أدري: أطلَّقتُ امرأتي أم لا؟ قال: هل سألتَ غيري؟ قال: نعم، أبو حنيفة. قال: فما قال لك؟ قال: المرأةُ امرأتُك حتّى تَستَيقِنَ أنك قد طلَّقتَها. قال: الصوابُ ما قال، فهل سألتَ غيرَه؟ قال: سفيانُ الثَّوريُّ. [قال]: فما قال لك؟ قال: اذهَبْ فراجِعْها، فإنْ كنتَ[٣] قد طلَّقتَها فقد راجَعْتَها، وإنْ لم تكنْ طلَّقتَها لم تَضُـرَّكَ المُراجَعةُ شيئاً. قال: ما أحسَنَ هذا! قال: فهل سألتَ غيرَه؟ قال: شَرِيكُ بنُ عبدِ الله. قال: فما قال لك؟ قال: اذهَبْ فطَلِّقْها ثم راجِعْها.

قال: فضَحِكَ زفرُ، ثم قال: أضـرِبُ لك مَثَلاً: رجلٌ مرَّ بثَعْبٍ[٤] يَسيلُ ماءً،

---

(١) أبو عبد الله الكوفيّ (٩٧-١٦١)، الإمام الحافظ الفقيه العابد.

(٢) أبو عبد الله الكوفي (٩٥-١٧٧ أو ١٧٨)، الفقيه القاضي، وكان عادلًا فاضلًا عابداً. «تقريب التهذيب» (٢٧٨٧).

(٣) في الأصل: «كانت»، ولعله خطأ مطبعي، والتصويب من «الجليس الصالح»، أما المؤلف فينقل من خط البرزالي، كما صرَّح به آنفاً.

(٤) وهو مَسِيلُ الماء في الوادي.

فأصابَ ثوبَه. قال أبو حنيفة: ثوبُك طاهرٌ وصلاتُك تامّة، حتّى تَستَيقِنَ أمْرَ الماء. وقال لك سُفيان: اغسِلْهُ فإنْ يَكُ نَجِساً فقد طَهُر، وإن يَكُ نظيفاً زادَهُ نظافة. وقال لك شَريك: اذهَبْ فبُلْ عليه ثمّ اغسِلْه»[1]. اهـ.

وتلك نماذجُ مِن آرائِهِ وأجوبتِه.

* * *

(١) أخرجه المعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» ص١٥٦ من طريق أحمد بن محمَّد بن سعيد التميميّ، به.

وأخرجه القاضي أبو بكر محمَّدُ بنُ عبد الباقي الأنصاريّ في «مسند أبي حنيفة» ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ٢: ١٥٣ ـ وأبو الفتوح الطائيّ الهمذانيّ في «الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين» المعروف بـ«الأربعين الطائية» ص١٧١ من طريق سعيد بن يحيى الأمويّ، عن عبد الرحمن بن مالك بن مِغوَل، به.

مَنْعُ زفـرَ العامّةَ مِنَ الخوضِ في مَضايقِ المَباحِثِ الكلاميّـة

أنبأ ابنُ أبي العوّام[1] عن الدَّوْلابيّ، عن مُحمَّدِ بنِ شُجاع، عن الحسنِ بنِ زياد: «سمعتُ زفرَ بنَ الهذيل، وسأله رجل؟ فقال له: القرآنُ كلامُ الله، فقالَ له الرجل: أمخلوقٌ هو؟ فقال له زفر: لو شَغَلَك فِكرٌ في مسألةٍ أنا فيها أرجو أنْ ينفعَني اللهُ بعَمَلِها، لَشَغَلَك ذلك عن ذلك الذي فكَّرتَ فيه، والذي فكَّرتَ فيه بلا شَكٍّ يَضُرُّك، سَلِّمْ لله عَزَّ وجَلَّ ما رَضِيَ به منك، ولا تُكلِّفْ نفسَكَ ما لا تُكلَّف».

وبه عن الحسنِ بنِ زياد، وقد قال له رجلٌ مِن أهلِ بغداد: أكانَ زفرُ قيّاساً؟ فقال له الحسن: «وما قولُكَ قيّاساً؟! هذا كلامُ الجُهّال، كانَ عالِـماً. فقال الرجل: أكانَ زفرُ نظرَ في الكلام؟ فقال: سبحانَ الله، ما أسخَفَك! تقولُ لأصحابنا: إنهم نَظَروا في الكلام، وهم بيوتُ العِلم والفِقه، إنما يُقال: «نَظَرَ في الكلام» فيمَنْ لا عَقْلَ له، وهؤلاء كانوا أعلَمَ بحُدودِ الله عَزَّ وجَلَّ وبالله مِن أنْ يتكلَّموا في الكلام الذي تعني، وما كانَ يَـهُمُّهم غيرُ الفِقهِ[2] والاقتِداءِ بمَنْ تَقَدَّمَهم»[3]. اهـ.

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٦.

(٢) والفقه: معرفةُ النفس ما لها وما عليها. فيشملُ بإطلاقه العملَ والعقيدةَ والخُلُقَ عند أبي حنيفة، بل كان يُسمِّي ما يتعلّق بتمحيص العقيدة الصحيحة: الفِقهَ الأكبر، والذي كان يأباه أصحابُه هو الخوضُ في مثاراتِ الشُّبَهِ في الاعتقاد عند العامة، بدون حُجَّةٍ قائمةٍ من الكتاب والسُّنَّة والنَّظَر العقليِّ الصحيح. (ز).

(٣) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٦، وساقه أيضاً ص١١٨ مُطوَّلاً.

ومعنى ذلك: زَجْرُ العامَةِ عمّا لا قِبَلَ لهم به مِن دقائقِ عِلم الكلام، خَوْفاً عليهم مِنَ الزَّلَل، وإلا فهو مِن أئمَةِ عِلم أصولِ الدِّين، جادَلَ الناسَ في مسائلِهِ فجَدَلَهم.

ويَشهَدُ لذلك ما ذكرَه جمالُ الدِّينِ أبو يَعْلى أحمَدُ بنُ مسعودٍ الأصبهانيُّ بإسنادِهِ عن خالدِ بنِ زيدٍ العُمَريَ أنه قال: «كان أبو حنيفةَ وأبو يوسفَ ومُحمَّدٌ وزفرُ وحمّادُ بنُ أبي حنيفةَ قوماً قد خَصَمُوا بالكلام الناسَ، وهُمْ أئمَةُ العِلم»، كما ذكرَه صاحبُ «الفتاوى البزّازية»[١] في «المناقب» (١ : ٣٨)[٢].

❋ ❋ ❋

---

(١) يعني: حافظ الدين محمَّد بن محمَّد بن شهاب الكَرْدريّ، توفي سنة ٨٢٧. انظر: «الأعلام» للزركلي ٧: ٤٥.

(٢) أو ص٤٤.

نَشْـرُ زفـرَ لمذهبِ أبي حنيفةَ في البصـرة

وروى ابنُ أبي العوّام(١) عن الطحاويّ، عن أبي خازم القاضي، سمعتُ أحمَدَ بنَ عَبْدةَ يقول: «قَدِمَ يوسفُ بنُ خالدٍ السَّمْتيُّ(٢) البصـرةَ مِن عندِ أبي حنيفة، فكانَ يأتي عثمانَ البَتِّيَّ ـ وهو رئيسُها وفقيهُها ـ فيُجاذِبُ أصحابَه المسائل؛ ويذكرُ لهم خِلافَ أبي حنيفةَ إيّاهُم، فيَضـرِبونَه ويَسُبُّون أبا حنيفة.

فلم يزالوا كذلك حتّى قَدِمَ زفرُ بنُ الهذيل البصـرةَ، فكانَ أعلَمَ بالسِّياسةِ منه، فكانَ يأتي حَلْقةَ البَتِّيِّ فيسمعُ مسائلَهم، فإذا وقفَ على الأصل الذي بَنَوْا عليه تَتبَّعَ فروعَهم التي فرَّعوا على ذلك الأصل، فإذا وقفَ على تَرْكِهِمُ الأصلَ طالَبَ البَتِّيَّ حتّى يُلزِمَه قولَه، ويُبيِّنَ له خروجَه عن أصلِه، فيعودُ أصحابُه شُهوداً عليه بذلك.

فإذا وقفَ أصحابُ البَتِّيِّ على ذلك، واستَحسَنوا ما كانَ منه، قال لهم: ففي هذا البابِ أحسَنُ مِن هذا الأصل، ويذكرُه لهم، ويُقيمُ الحجّةَ عليهم فيه، ويأتيهم بالدلائل عليه، ويُطالِبُ البَتِّيَّ بالرجوع إليه، ويُشهِدُ أصحابَه عليه بذلك. ثم قال لهم: هذا قولُ أبي حنيفة.

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٧٩ و٢٩٧.

(٢) أبو خالد البصـريّ (١٢٠-١٨٩)، فقيه متروك الحديث، قال فيه ابنُ سعد في «الطبقات الكبرى» ٧: ٢٩٣: «كان له بَصَـرٌ بالرأي والفتوى والكتب والشـروط، وكان الناس يتقون حديثَه لرأيه، وكان ضعيفاً في الحديث، وقيل له: السَّمْتيّ؛ لِلِحْيته وهيئته وسَمْتِه». وقوله: «لرأيه» يعني: اعتقاد الجهمية، ولعلّه وافقهم في بعض عقائدهم فنُسِبَ إليهم، والله أعلم. وانظر ما سيأتي ص٥٥ وتعليق المؤلف عليه.

فما مَضَتِ الأيام، حتّى تحوَّلَتِ الحَلْقةُ إلى زُفَر، وبقيَ البَتِّيُّ وحدَه». اهـ.

هذا في رحلةِ زفرَ إلى البصـرةِ في حياةِ إمام أهل البصـرةِ عثمانَ بنِ مُسلِمٍ البَتِّيِّ[١]، رضِيَ اللهُ عنه.

وأما رحلتُه إلى البصـرةِ بعدَ وفاةِ البَتِّيِّ وأبي حنيفةَ واستِقرارِه فيها؛ ففيما أنبأ الصَّيْمَرِيُّ[٢] عن أبي الحسـنِ العبّاسِ بنِ أحمَدَ بنِ الفَضْلِ الهاشِميّ، عن أحمَدَ ابنِ مُحمَّدِ المِسْكيّ، عن عليِّ بنِ مُحمَّدِ النَّخَعيّ، عن أبي خازم القاضي، عن بكرٍ (العَمِّيّ)، عن هِلالِ بنِ يحيى قال: «رَحَلَ يوسفُ بنُ خالدِ السَّمْتيِّ مِنَ البصـرةِ إلى الكوفة، فتَفَقَّهَ عند أبي حنيفة، فلما أراد الخروجَ إلى البصـرةِ قال له أبو حنيفة: إذا حَضَـرتَ إلى البصـرةِ فإنك تجيءُ إلى قوم قد تُقُدِّمتَ لهم بالرِّياسة، فلا تَعجَلْ بالقُعودِ عند أُسطُوانةٍ واتخاذِ حَلْقة، ثمّ تقول: قال أبو حنيفة، وقال أبو حنيفة. فإنك إذا فَعَلتَ ذلك لم تَلبَثْ حتّى تُقام[٣].

قال: فخرجَ يوسفُ، فأعجَبَتْهُ نفسُه، وجلسَ عند أُسطُوانةٍ وقال: قال أبو حنيفة. قال: فأقاموه مِنَ المسجد.

فلم يَذكُرْ أحدٌ أبا حنيفةَ حتّى قَدِمَ زفرُ البصـرة، فجَعَلَ يجلسُ عندَ الشيوخ الذينَ تُقُدِّمَتْ لهم الرِّياسة، فيَحتَجُّ لأقوالِهم بما ليس عندَهم، فيَعجَبُون مِن ذلك، ثم يقول: هاهنا قولٌ آخرُ أحسَنُ مِن هذا، فيذكرُه ويحتجُّ له، ولا يُعلَمُ أنه قولُ أبي حنيفة، فإذا حَسُنَ في قلوبهم قال: إنه قولُ أبي حنيفة. فيقولون: هو قولٌ حَسَنٌ لا نُبالي بمَنْ

---

(١) توفي سنة ١٤٣، كما سبق ص٣٥.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٠.

(٣) أخرج هذه القطعةَ منه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٧٩ عن الطحاويّ، عن بكّار بن قتيبة، عن هلال الرأي، عن يوسف بن خالد.

قال به. فلم يَزَلْ بهم حتّى ردَّهم إلى قولِ أبي حنيفةَ رضِيَ اللهُ عنه». اهـ.

سوءُ السِّياسةِ من العالِـم يَحرِمُه نَشْـرَ العِلم واستِفادةَ المُجتَمَع منه. ولو أخذَ يوسفُ السَّمْتيُّ بوصايا أبي حنيفةَ في مُعاشَـرةِ الناسِ وسياستِهم لَـمَا أُوذِيَ، ولا طُعِنَ في دينه، ولا رُمِيَ ببِدَع فظيعة، ليس هذا موضعَ شـرحِها(١).

ووصيَّةُ أبي حنيفةَ ليوسُفَ السَّمْتيِّ مُدوَّنةٌ في كُتُبِ المناقب(٢)، وقد قام بتحقيقها الأستاذُ الغَيُورُ المِفضالُ الشيخُ إبراهيمُ المُختارُ الزَّيْلَعيُّ الجَبَرتيّ(٣)

---

(١) أصعَبُها ما عند ابن أبي حاتم [في «الجرح والتعديل» ٩: ٢٢١-٢٢٢]، لكنْ ليس عليها مِسْحةُ الثبوت، ومثلُه أنه يُنكِرُ القيامةَ والميزان! راجع «تهذيب التهذيب» [١١: ٤١١].
وكان في حَدِّ ذاتِه عالماً جليلاً، وكفى دليلاً على جلالةِ قَدْرِه أخذُ الإمام الشافعيّ عنه، رغمَ تقوُّلاتِ المُتقوِّلين فيه. وأخرَجَ له ابنُ ماجَهْ، وله أحاديثُ كثيرةٌ مُخرَّجةٌ في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم [١: ١٠٩ و١٣٩ و٤٠٤ و٤٤٦ و٢: ١٠٢] وغيره. (ز).
قلت: أما مسألةُ القيامة والميزان فقد نقلها ابنُ حجر عن المِزِّيّ في «تهذيب الكمال» ٣٢: ٤٢٣، وكذا نقلها الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٤: ٤٦٤ و«تاريخ الإسلام» ١٢: ٤٧٦، ومصدرُهم جميعاً ابنُ أبي حاتم، وهي في «الجرح والتعديل» له ٩: ٢٢٢، لكنَّ لفظَها فيه: «يُنكِرُ الميزان في القيامة»، وكذا نقلها عن ابنِ أبي حاتم السمعانيُّ في «الأنساب» ٧: ٢١٢. وفرقٌ شاسعٌ بين اللفظَيْن.
ونقلها العيني في «مغاني الأخيار» ٣: ٢٦٤ باللفظ الأول، وقال بإثرها: «هذا بعيد من هذا الرجل، على أنه ينقل عنه، ورع عظيم، وحسن صلاة، وعبادة».
وأما روايةُ الإمام الشافعيِّ عنه فقد ذكرها المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» ٢٤: ٣٥٧، وغيره.

(٢) انظر: «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكّيّ ص٣٦٥-٣٦٧، و«مناقبه» للكردري ص٣٦٠-٣٦٢.

(٣) هو العلامة المُؤرِّخ القاضي والمفتي الشيخ إبراهيم المختار بن أحمد عمر الزيلعيّ الجبرتيّ (١٣٢٧-١٣٨٩)، بدأ طلب العلم في أرتيريا ثم في السودان، ثم التَحَقَ بالأزهر سنة ١٣٤٥ إلى أن نال الشهادة العالِـميّة والتخصُّص سنة ١٣٥٩، وفي تلك المدّة أخذ عن =

حفظُه الله، وهي مطبوعةٌ في مطبعةِ السَّيِّدِ مصطفى البابيِّ الحلبيّ[١]، وهي مِن عُيون الوصايا، تُعلِّمُ القائمَ بالإرشادِ بينَ الناسِ طرقَ مُعاشَرَتِهم وسياستِهم؛ لينجحَ في إرشادِهم وتعليمِهم.

وقد روى الصَّيْمَريُّ[٢] عن عبدِ الله بنِ مُحمَّدٍ الأَسَديّ، عن أبي بكرٍ الدامَغانيّ، عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي ثور[٣]، عن سليمانَ بنِ عِمْران، عن أسد[٤]: «قَدِمَ زفرُ البصرة، فدخلَ مَسجِدَها، فانفَضَّتْ إليه حِلَقُ أصحابِ التابعين».

* * *

= جماعةٍ من علماء مصر، ومنهم الإمام الكوثريّ، وأجازه إجازةً خاصّةً نُشِرَت بعناية الأخ الكريم الأستاذ محمد فاتح قايا بعمّان سنة ١٤٣٠.
وفي مقدِّمة الإجازة المذكورة ترجمةٌ جيِّدة له بقلم المعتني بها، وتفصيلُ أخباره في الموقع الإلكتروني الخاص به على شبكة الإنترنت.

(١) سنة ١٣٥٥هـ = ١٩٣٩م.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٣.

(٣) قوله: «عن ابن أبي ثور» سقط من «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ، والطحاويُّ إنما يروي عن سليمان بن عمران بواسطته، كما وقع في عدّة رواياتٍ في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص١٠٨ و١٦٧ و٣٠٨ و٣٤١ و٣٤٢، فإما أن يكون مُثبَتاً في النسخة الخطية التي ينقلُ عنها المُؤلِّفُ رحمه الله وسقط من المطبوع، وإما أن يكونَ المُؤلِّفُ زاده إصلاحاً، والله أعلم.

(٤) هو ابن الفرات (١٤٤ أو ١٤٥-٢١٣)، الإمام القاضي الفقيه.

زفـرُ في طبقةِ المُجتَهِدِ المُطلَقِ في التحقيق، وإنْ حافَظَ على انتِسابهِ إلى أبي حنيفة

بعدَ أنْ عُلِمَ أنَّ زفرَ معَ أبي يوسفَ كفَرَسَيْ رِهانٍ في الاجتهاد، لا يبقى وَجْهٌ للالتِفاتِ إلى قولِ مَنْ ظنَّ أنَّ زفرَ في عِدادِ المُجتَهِدينَ في المذهب، كما أوضَحْنا ذلك في غير مَوضِع(١). وإنّما وقعَ في ذلك الظنِّ مَنْ رأى كثرةَ تنويهِ زفرَ بأقوالِ الإمام الأعظم، معَ أنّ ذلك التنويهَ والمُوافَقةَ لآرائِهِ إنما كانَ بمعرفةٍ لدليلِ الحكم كما عَرَفَ هو، لا تقليداً له.

قال ابنُ أبي العوّام(٢): حدَّثني مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ حمّاد، سمعتُ مُحمَّدَ بنَ شُجاع، سمعتُ أبا عاصم الضّحّاكَ بنَ مَخلَدٍ يقول: سمعتُ زفرَ يقول: «ما خالفتُ أبا حنيفةَ في قولٍ إلا وقد كانَ أبو حنيفةَ يقولُ به»(٣).

---

(١) انظر: «حسن التقاضي» ص٨٩-٩٩ و١٧٢-١٧٨ و٢٢١-٢٣١.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٢.

(٣) وأخرجَ ابنُ أبي العوّام أيضاً ص٣٠٣ عن الدَّوْلابيّ، عن محمَّدِ بنِ شُجاع، عن الحسنِ بنِ أبي مالكٍ وعبّاس بن الوليدِ وبشـر بن الوليدِ وأبي عليٍّ الرازيِّ يقولون: سَمِعْنا أبا يوسفَ يقول: «ما قُلتُ قولاً خالفتُ فيه أبا حنيفةَ إلا وهو قولٌ قد قاله أبو حنيفة، ثم رَغِبَ عنه».
واستَنَدَ إلى هذه الروايات الغزنويُّ وعبدُ الغنيّ النابلسيُّ في أنّ أقوالَ أبي يوسف ومحمَّد وزفر المنقولة في المذهب هي رواياتٌ عن أبي حنيفة، وخالفهم المُؤلِّفُ فقال في «حسن التقاضي» ص١٧٤: «وليس هذا بجيِّد، وإنِ ارتضاه ابنُ عابدين، لأنّ ذلك تَعْويلٌ على ما يقولُه ابنُ الكمالِ الوزيرُ في «طبقات الفقهاء»؛ مِن أنهما لا يُخالِفانِ الإمامَ في الأصول. =

وحدَّثَ ابنُ أبي العوّام[١] أيضاً عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، سمعتُ سَوّارَ بنَ عبدِ الله العَنبَرِيَّ القاضي ـ يعني: الحفيد ـ يقول: سمعتُ أبا عاصم يقول: قال زفرُ بنُ الهذيل: «كُلُّ أقوالي هذه قد قالها أبو حنيفةَ قبلي، ثمّ وقفَ منها على أشياءَ لم أقِفْ أنا عليها، فخالَفَها لِـمَا وقفَ عليه منها، وثبتُّ أنا عليها». قال أحمدُ ابنُ أبي عِمْران: فأنكرتُ ذلك، فأتيتُ مُحمَّدَ بنَ شُجاع، فحَدَّثتُه بذلك، فقال لي: مكانَكَ. ثم دخلَ منزلَه وخرجَ وفي يَدِهِ كتاب، فقرأ عليَّ منه هذه الحكايةَ عن أبي عاصم، كما سَمِعتُها مِن سوّارٍ العَنبَريّ. اهـ.

وفي «الكَرْدَرِيّة»[٢]: أنّ يحيى بنَ أكثَمَ روى عن والِدِه، أنه سمعَ زفرَ يقول: «لم أجتَرِئْ أنْ أُخالِفَ الإمامَ بعدَ وفاتِه، لأني إذا خالفتُه في حياتِهِ وأبرَزْتُ الدليلَ وأتيتُ به، ألزَمَني بالحقِّ الظاهرِ مِن ساعتِه، ورَدَّني إلى قوله، فأما بعدَ وفاتِهِ فكيفَ أُخالِفُه؟ ورُبّما لو كانَ حيّاً وحاجَّ لَرَدَّني إلى قوله».

وهذا ليس بتقليدٍ له، بل سكوتٌ عمّا لا يَعلَمُ دليلَه، واطمئنانٌ إلى الدليل، وفَهْمٌ صحيحٌ للدليل فيما يَعلَم. وهو الاجتهادُ بعَيْنِه.

وأبو حنيفةَ هو الذي كان ينهى أصحابَه عن التقليد، ويأمرُهم بإبداءِ ما عندَهم مِنَ الحُجَج، فيُناقِشُهم فيها حتّى يستقرَّ الحقُّ في نِصابه، وكانَ لأصحابه مَقامٌ عظيمٌ في سَرْدِ الدلائل وتحقيقِ المسائل، بل كان أبو حنيفةَ يقول: «لا يَحِلُّ لأحدٍ أنْ

= وهذا خِلافُ الواقع، بل هما يُخالِفانِه في كثيرٍ مِنَ المسائلِ الأصليّةِ والفَرْعيّةِ عن دليل، كما هو شأنُ الاجتهادِ المُطلَق، وإنزالُهما إلى مرتبةِ المُجتَهدِ في المذهبِ يُنافي الحقيقة، وإنْ حافظا على انتِسابِهما له، رضِيَ اللهُ عنهم».

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٢.

(٢) أي: «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٩.

يُفتيَ بقولي ما لم يَعلَمْ مِن أينَ قُلتُه»[١].

ومعَ ذلك كُلِّه، كانَ لِزُفَـرَ مُخالَفاتٌ في الأُصولِ[٢] والفُروع مُدوَّنةٌ في كُتُبِ القوم، فلا يكونُ تأدُّبُ زفـرَ تُجاهَ أُستاذِهِ ومُحافظتُه على الانتسابِ إليه وعِرْفانُه لجميله عليه ممّا يُنزِلُ مَقامَه في الاجتهادِ المُطلَق، على حِدّةِ ذِهْنِهِ في قياسِ المسائل، وقُوّةِ ضَبْطِهِ للدلائل، وإتقانِهِ للحديث، كما أقرَّ بذلك أمثالُ ابنِ حِبّان[٣]. ووَرَعُه البالغُ معروفٌ عند الجميع، رضِيَ اللهُ عنه وعن أساتِذَتِهِ وأصحابِهِ أجمعين.

ولِزُفَـرَ نَحْوُ سبعَ عشـرةَ مسألةً يُفتى بها في المذهبِ عندَ نُقّادِ المذهب، ألّفَ فيها السَّيِّدُ أحمدُ الحَمَويُّ[٤] شارحُ «الأشباه والنظائر» رسالةً سمّاها «عقود الدُّرَر فيما يُفتى به في المذهبِ من أقوالِ زُفَر»[٥]، وشـرحَها الشيخُ عبدُ الغنيِّ

---

(١) انظر: «الجواهر المضية» ١: ١٢١ (٦٣)، ويُروى مثلُه عن أصحاب أبي حنيفة، كما في «الجواهر المضية» أيضاً ٢: ٥٢٨.

وانظر أيضاً: «شرح عقود رسم المفتي» لابن عابدين ص٤٠٨ مع «إسعاد المفتي».

(٢) يعني: أصول الفقه، كما هو ظاهر، وسيأتي أيضاً ما يدلُّ عليه بعد قليل.

(٣) في «الثقات» ٦: ٣٣٩.

(٤) هو العلامة الفقيه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمَّد مكِّيّ الحسينيّ الحمويّ الأصل المِصْـريّ الحنفيّ، تولّى إفتاء الحنفية، وله مُصنَّفات، أشهرها: «غمز عيون البصائر» في شـرح «الأشباه والنظائر» لابن نُجَيم، و«كشف الرمز عن خبايا الكنز»، توفي سنة ١٠٩٨. «الأعلام» للزركلي ١: ٢٣٩.

(٥) وهي منظومة في عشرين بيتاً، ذكر فيها خمسَ عشرةَ مسألة.

ولمُعاصِـره العلامة إبراهيم البيريّ (ت ١٠٩٩): «القول الأزهر فيما يُفتى فيه بقول الإمام زفر»، ذكر فيه ثماني عشرة مسألةً، منها ثماني مسائل ذكر أنه رآها في رسالةٍ لمتقدِّم، وعشرة زادها هو مما وقفَ عليه في كتب المذهب.

النابُلُسيّ[١]، ومحَّصَها ابنُ عابدين[٢].

وانفِراداتُ زفرَ في المسائل مُدوَّنةٌ في «منظومةِ النَّسَفيِّ» في الخِلاف وشروحِها ببَسْط. وقد أشار أبو زيدٍ الدَّبُوسيُّ في «تأسيس النَّظَر»[٣] في فَصْلٍ خاصٍّ إلى مُخالَفاتِ زفرَ في الأُصولِ والفروع، كما أُشيرَ إلى آرائِهِ الخاصّةِ في الأصول في كُتُبِ الأُصولِ المبسوطة، كـ«شامل الإتقانيّ» و«بحر الزَّرْكَشيّ» وشروح «أصولِ البَزْدَويّ» خاصّة.

فإنْ كانَ شأنُ المجتهدِ المُطلَقِ الانفِرادَ بمسائلَ في الأصولِ والفروع، فهاهو زفرُ له انفِراداتٌ في الناحِيَتَيْن. على أنّ المُوافَقةَ لإمام في الرأي في بعضِ مسائلِ الأُصولِ أو الفروع عن عِلمٍ بأدلّتِها، لا تُخِلُّ بالاجتهادِ المُطلَقِ أصلاً، كما أوضَحْتُ ذلك في كثيرٍ مِنَ المواضع[٤]. واللهُ سبحانه أعلم.

* * *

---

(١) واسمُ شرحه: «نقود الصُّرَر شرح عقود الدُّرَر»، وقد نبَّه فيه على أنه ينبغي أن يُحذَفَ منها ثلاثُ مسائل، لأنّ المُفتى به فيها خلافُ قول زفر، وهو قولُ أئمتنا الثلاثة، وعليه المتونُ وغيرُها.

(٢) في «حاشيته على الدُّرّ المختار» ٣: ٦٠٧-٦٠٩، وفي «شرح عقود رسم المفتي» ص٣٩٧-٣٩٨ مع «إسعاد المفتي». وقد وافق النابلسيَّ في حذفِ المسائل الثلاث، وزاد ثماني مسائل، فصار مجموعُها عشرين مسألة، ونظمها في ٢٢ بيتاً.
ثم أفرَدَها بالتصنيف ـ على ما حرَّره ابنُ عابدين وزاده ـ العلامةُ القاضي الشيخ عبدُ اللطيف بنُ عبد الرحمن المُلّا الأحسائيّ (١٢٧٠-١٣٣٩) في كتابه «وسيلة الظَّفَر في المسائل التي يُفتى فيها بقول زُفَر».

(٣) ص٧٩-٩٩.

(٤) أهمها ما ذكره في «حسن التقاضي» ص٩٣-٩٩ و٢٢٩-٢٣١.

كلامُ أهل النَّقْد في زفر

قال الذهبيُّ في «الميزان»(١): «أحدُ الفُقَهاءِ والزُّهّاد، صدوق، وثّقَه غيرُ واحدٍ وابنُ مَعين، وقال ابنُ سعد: لم يكنْ في الحديثِ بشيء». اهـ.

لعلَّه يُريدُ قِلَّةَ حديثه، لأنه يُقال: فلانٌ لم يكنْ في الحديثِ بشيء، بمعنى: أنه قليلُ الحديث ـ يعني: في نَظَرِ القائل ـ كما في «الرفع والتكميل»(٢) لعبدِ الحيِّ اللَّكْنَويّ، وهذا رُبّما يُسلَّمُ بالنظرِ إلى عِلم ابنِ سعدٍ فقط، وإلا فزُفَرُ على عُلُوِّ منزلتِهِ في الاجتهادِ حافظٌ معروفٌ بالإتقان، عندَ ابنِ حِبّانَ وغيرِه(٣).

وقال ابنُ حَجَرٍ في «اللِّسان»(٤): «قال ابنُ أبي حاتم(٥): قُرِئَ على عبّاسٍ الدُّوريِّ وأنا أسمَعُ، سمعتُ أبا نُعَيم الفَضْلَ بنَ دُكَين، وذُكِرَ عنده زُفَر، فقال: كان ثقةً مأموناً. قال العباس: وسمعتُ يحيى ـ وهو ابن معين ـ يقول: هو ثقة مأمون(٦).

---

(١) ٢: ٧١.

(٢) ص٢١٢، لكنَّ كلامَه خاصٌّ بابن معين، على أنه قد بيَّن العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله في تعليقه عليه أنّ الأصل في قول ابن معين في الراوي: «ليس بشيء» هو تضعيفُه، وقد يُريدُ به قلّةَ حديثه، ولا يُعدَلُ في تفسير كلامه عن المعنى الأول إلى الثاني إلا لقرينة.

(٣) وتعقَّب الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٤١ كلمةَ ابنِ سعد المذكورة بقوله: «قد حكم إمامُ الصنعة (يعني: ابنَ معين) بأنه ثقة مأمون».

(٤) ٣: ٥٠١-٥٠٢ (٣٢٠٧).

(٥) وانظر: «الجرح والتعديل» له ٣: ٦٠٩.

(٦) المصدر السابق ٣: ٥٠٣ (٢٤٥٩).

وذكرَه ابنُ حِبّانَ في «الثقات»[(١)] وقال: كان مُتقِناً حافِظاً، لم يَسلُكْ مَسلَكَ صاحِبه، وكانَ أقيَسَ أصحابِ أبي حنيفةَ وأكثرَهم رجوعاً إلى الحق، تُوفِّي بالبصـرةِ في ولايةِ أبي جعفر. وقد وقعَ لنا حديثُه بعُلُوٍّ في حديثِ ابنِ أبي الهيثم». اهـ.

ثمَّ لخَّصَ ابنُ حَجَرٍ كلامَ العُقَيليِّ[(٢)] وقال: «قال أبو موسى محمَّدُ بنُ المُثنّى: ما سمعتُ عبدَ الرحمنِ بنَ مَهْدِيٍّ يُحدِّثُ عن زفرَ شيئاً قطُّ.

وقال أيضاً: حدَّثنا[(٣)] معاذُ بنُ معاذٍ قال: كنتُ عندَ سَوّارٍ[(٤)] القاضي، فجاء الغلامُ فقال: زفرُ بالباب. فقال: زفرُ الرأي! لا تأذَنْ له، فإنه مُبتَدِع. فقيلَ له: ابنُ عَمِّكَ[(٥)] قَدِمَ مِن سَفَرٍ ولم تأتِه، ومشى إليك، فلو أذِنتَ له. فأذِنَ له، فما كلَّمَه كلمةً حتّى خرج.

وقال بشـرُ بنُ السَّـرِيِّ: تَرحَّمتُ يوماً على زفر، وأنا معَ سفيانَ الثوريّ، فأعرَضَ بوَجْهِهِ عنِّي». اهـ.

ثم ذكرَ ابنُ حَجَرٍ عن أبي الفَتْحِ الأَزْديّ: «زفرُ غيرُ مَرْضيِّ المذهب والرأي». اهـ.

---

(١) ٦: ٣٣٩.

(٢) وانظر: «الضعفاء الكبير» له ٢: ٩٧.

(٣) القائل: «حدَّثنا» هو ابنُ مهدي، وقد رواه العقيليُّ من طريق عبد الرحمن بن عمر الأصبهانيّ المعروف برُسْتَه، عن ابن مهديّ، به. ولذا سيتكلَّم المُؤلِّفُ عن رُسْته فيما سيأتي ص٦٦.

(٤) استمرَّ سوّارٌ على قضاء البصـرة من سنة ١٣٨هـ إلى وفاته في ذي القعدة سنة ١٥٦هـ كما ذكره ابنُ حِبّان [في «الثقات» ٦: ٤٢٣]، ثم خَلَفَه ابنُه عبدُ الله في قضاء البصـرة، فلا يُتصوَّرُ تولِّي زفرَ قضاء البصـرة؛ لا في حياة أبي حنيفة ولا بعد وفاته. (ز).

قلت: أما تولِّي سوّار قضاءَ البصـرة من سنة ١٣٨ إلى ١٥٦ فصحيح، وأما تولِّي ابنه قضاءَها من بعده مباشـرةً فغيرُ صحيح كما سيأتي بيانُه ص٧٥ تعليقاً.

(٥) زفرُ بن الهذيل وسوّار بن عبد الله كلاهما من بني العنبر.

وذكرَ عن ابنِ عَدِيّ[١]: أنه «قال الحارثُ بنُ مالك: إنّ أولَ مَنْ قَدِمَ البصرةَ برأيِ أبي حنيفة: زفر، وسَوّارُ بنُ عبدِ الله على القضاء، فاستأذَنَ عليه، فحَجَبَه، وسعى بي إليه، فقلت: أصلَحَك الله، إنّ زفرَ رجلٌ مِن أهل العِلم ومِنَ العَشِيرة. قال: أما مِنَ العَشِيرةِ فنعم، وأما مِن أهل العِلم فلا، فإنه أتانا ببدعة؛ برأيِ أبي حنيفة. فقلت: إنه يُحبُّ أنْ يَتَزَيَّنَ بمُجالَسةِ القاضي. قال: فائذَنْ له على أنْ لا يتكلَّمَ معَنا في العِلم»[٢]. اهـ.

فإذا تهرَّبَ سوّارٌ على ضِيقِ دائرةِ روايته مِن كلام زُفَرَ معَه في العِلم لا يُتعجَّب، لأنّ مِثلَ الحجّاج بنِ أرطاةَ القاضي، المعدودِ في الحفّاظ، على سَعَةِ دائرةِ روايته، كان يَحجُبُ زفرَ عنه[٣]؛ تهرُّباً مِن كلامِهِ معَه في العِلم.

وأما عَدُّ رأيِ أبي حنيفةَ بدعة؛ فمِمّا يَرُدُّه عملُ فقهاءِ الأُمّةِ مِنَ الصحابةِ والتابعين، كما تجدُ مِصْداقَ ذلك في «الفقيه والمُتفقِّه»[٤] للخطيب البغداديّ، و«جامع بيان العِلم وفَضْلِه»[٥] لابنِ عبدِ البر. ومَنْ أنكرَ الفَهْمَ في الكتابِ والسُّنّةِ ورَدَّ النَّظيرِ إلى النَّظير فهو المُبتَدِع، كما ذكَرْنا ذلك فيما عَلّقْناه على «النُّبَذ»[٦] لابنِ حَزْم.

---

(١) وانظر: «الكامل في الضعفاء» له ٣: ١٢٩٠.

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر ٣: ٥٠١-٥٠٢ (٣٢٠٧).

(٣) انظر ما نقدَّم ص١٧-١٨.

(٤) ١: ٤٩٠-٥٠٤، ذِكرُ ما روي عن رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم في الحكم بالاجتهاد وطريق القياس، و١: ٥٥١، ذكرُ الكلام في النظر والجدل.

(٥) ٢: ٨٤٤-٨٦٣ باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص، و٢: ٨٦٩-٨٧٧ باب في إثبات المقايسة في الفقه، و٢: ٨٩٣-٨٩٧ باب نفي الالتباس في الفرق بين الدليل والقياس وذِكر من ذمَّ القياس على غير أصل، و٢: ١٠٣٧-١٠٨٦ باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظنّ والقياس على غير أصل.

(٦) ص٤١ وما بعدها.

وأما حالُ سوّارٍ القاضي هذا ـ وهو الجدُّ لا الحفيد[١] ـ فلم يُخرِجْ عنه أحدٌ مِن أصحابِ الأُصولِ السِّتّةِ على تقدُّم زمنِه، وفيه يقولُ شُعْبة: ما تَعَنّى في طَلَبِ العِلم وقد ساد[٢]. وقال الثوريُّ: ليس بشيء. وذكرَه العُقَيليُّ في «الضعفاء»[٣]،

(١) وهو سوّار بن عبد الله بن قدامة التميميُّ العنبريّ البصريّ (٨٢-١٥٦)، ولّاه أبو جعفر المنصور قضاء البصرة سنة ١٣٨، واستمرَّ عليه إلى وفاته سنة ١٥٦، وثّقه ابنُ المدينيّ، وحُمِدَت سيرتُه في القضاء، وله أخبارٌ كثيرة في العدل والوَرَع، وقد يُذكَرُ بسوّار الأكبر تمييزاً له عن حفيده. انظر: «أخبار القضاة» لوكيع ٢: ٥٧-٨٨، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر ٤: ٢٦٨-٢٦٩.

وابنُه: أبو سوّار عبدُ الله بنُ سوّار البصريّ (حوالي ١٥٠-٢٢٨)، ولّاه الرشيدُ قضاء البصرة سنة ١٩٢، واستمرَّ عليه في عهد الأمين، فلما تولّى المأمونُ الخلافةَ سنة ١٩٨ عَزَلَه. وروى وكيع في «أخبار القضاة» عن هلال الرأي قال: «وَلِينا عبدُ الله بنُ سوّار، وما يُحسِنُ شيئاً، ولكنْ كان ذا عقل وفَهم، فكان يُشاوِر، فلم نَرَ من القضاة أحداً هو أصحُّ سِجِلّاتٍ منه، لأنه لم يكن يُنفِذُ شيئاً إلا بمَشُورة. وقال أبو العَيْناء: ليس أحدٌ ولي القضاء قليلُ الفقه، قد تمَّ القضاءُ بعقله، إلا عبدُ الله بنُ سوّار». انظر: «أخبار القضاة» لوكيع ٢: ١٥٥-١٥٧، و«سير أعلام النبلاء» ١٠: ٤٣٤-٤٣٥، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (٣٣٧٦).

وحفيدُه: أبو عبد الله سوّارُ بنُ عبد الله بن سوّار بن عبد الله البصريّ نزيل بغداد (١٨٢-٢٤٥)، وهو حفيدُ الذي قبله، وتولّى قضاء الرصافة ببغداد سنة ٢٣٧، وقد يُذكَرُ بسوّار الأصغر تمييزاً له عن جدِّه. انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١: ٥٤٣-٥٤٥، و«تقريب التهذيب» (٢٦٨٤).

(٢) وقد ورد: «تعلّموا قبل أنْ تُسوَّدوا». (ز).

قلت: صحَّ عن عمر رضِيَ الله عنه موقوفاً، أخرجه الدارميُّ في «سننه» (٢٥٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٤٩)، بلفظ: «تفقَّهوا قبل أن تُسوَّدوا». وعلَّقه البخاريُّ في كتاب العلم من «صحيحه»، باب الاغتباط في العلم والحكمة.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١: ١٦٦: «تُسوَّدوا: هو بفتح المُثنّاة وفتح المهملة وتشديد الواو، أي: تُجعَلوا سادة».

(٣) ٢: ١٧٠.

وقال ابنُ سعد: قليلُ الحديث. وقال الذهبيّ(١): «روى القليلَ عن بكرِ المُـزَنيِّ والحسن». اهـ . وسُلْطانُ مِثلِه يكونُ بقوّةِ الحكم لا بقوّةِ العِلم.

وقد رُوِيَ عنه أنه لمّا قيلَ له: «لو نظرتَ في شيءٍ من كلام أبي حنيفةَ وقضاياه. قال: كيف أنظرُ في كلام رجل لم يُؤتَ الرِّفْقَ في دينه؟!»(٢). فمَنْ يكونُ زهدُه في الحديثِ كما سبق، يكونُ زهدُه في الفِقهِ ورأيِ أبي حنيفةَ وأصحابِهِ كما ترى.

على أنّ زفرَ حيثُ حَوَّلَ وجوهَ المُتفقِّهينَ بالبصـرةِ إلى فِقهِ أبي حنيفة، كانَ رؤوسُ أهلِ البصـرةِ مِن طوائفِ الفِقهِ لا يَغتَفِرونَ ذلك لزفر، ذلك فَضْلُ الله يُؤتيه مَنْ يشاء.

ومِثْلُ سَوّارٍ في ضِيقِ دائرةِ عِلمِه وكلامِ أهل النَّقْدِ فيه، لا يُتَحاكَمُ إليه في مِثْلِ زُفَر، بعدَ أنْ تَواطَأتِ القلوبُ معَ الألسُنِ عند جَمهَرةِ النُّـقّادِ على الثناءِ عليه خيراً، والشهادةِ له بالحِفظِ والإتقانِ ودِقّةِ الفَهْم وشِدّةِ الوَرَع.

وأما أبو الفَتْح الأَزْديُّ فلا يكونُ مَرْضيَّ المذهب والرأي عندَه إلا مَنْ كانَ رافضياً مِثلَه في الرأي والمذهب(٣).

---

(١) في «ميزان الاعتدال» ٢: ٢٤٥.

(٢) رواه وكيع في «أخبار القضاة» ٤: ٥٢٩، وابنُ عَدِيّ في «الكامل» ٣: ١٢٨٩-١٢٩٠، والخطيبُ في «تاريخ بغداد» ١٥: ٥٥٠ من طرق عن محمَّد بن يوسف الفِرْيابيّ، عن سفيان الثوريّ: قيل لسوّار ...، فذكره. ولفظُ وكيع عن الفِريابيّ: سمعتُ سفيانَ الثوريَّ يقول لسوّار ... إلخ.

(٣) قال الذهبيُّ في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٣٤٨ : «عليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعَّف جماعةً بلا دليل، بل قد يكونُ غيرُه قد وثّقهم». وانظر: «الرفع والتكميل» ص٢٧٢-٢٧٣ مع التعليق عليه، وانظر في تشيُّعه «لسان الميزان» ٧: ٩١ (٦٦٩٤).

والحاصل: أنّ الجرحَ غيرَ المُفسَّرِ لا يُلتَفَتُ إليه إزاء صرائح التوثيقِ مِن أهل الشأن.

وأما حكايةُ عَدَم روايةِ ابنِ مَهْدِيٍّ عن زفر؛ فشهادةٌ على النَّفْيِ، وعلى فَرْضِ ثُبوتِها لا يخلو ابنُ مَهْدِيٍّ من تأثيرِ الثوريِّ عليه، وهو ضيفُه النازلُ عندَه المُختفي لديه سِنين[1]، كما ذكرتُ في «لَفْتِ اللَّحْظ»[2]، حيثُ كان عندَه بعضُ انحِرافٍ عن أبي حنيفةَ وأصحابِهِ في بعضِ الروايات، كما هو شأنُ التنافُسِ بينَ الأقران.

على أنَّ رُسْتَهْ عبدَ الرحمن بنَ عُمَرَ[3] ظَنِينٌ في ابنِ مَهْدِيٍّ، كما ترى ذلك في «الميزان»[4] وغيره[5].

وبِشْرُ بنُ السَّرِيِّ ممَّنْ أطالوا الكلامَ فيه[6].

ولا مانعَ مِن أنْ يستاءَ الثوريُّ مِن زفر، وقد بَلَغَه ما قالَه في «جامع سفيانَ

---

(١) من سنة ١٥٥ إلى وفاته سنة ١٦١، كما في «الثقات» لابن حبان ٦: ٤٠٢، و«الأنساب» للسمعاني ٣: ١٥٣.

(٢) وهو مُقدِّمةُ المُؤلِّف وتعليقاتُه على كتاب «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة، وانظر منه ص٧-٨، وانظر أيضاً: «تأنيب الخطيب» ص١٢٤=٢٤٣.

(٣) راوي خبر سوّار القاضي المتقدِّم ص٦٢.

(٤) ٢: ٥٧٩، ولفظُه: «ثقةٌ ينفردُ ويُغرِب». وانظر كلامَ المُؤلِّف فيه في «تأنيب الخطيب» ص١٣٦=٢٦٦.

(٥) قوله: «على أن رُسْته ...» ينبغي أن يكونَ في ختام الكلام على قِصّةِ سوّار، لأنّها من رواية رُسْتَه هذا، كما سبق ص٦٢ تعليقاً، وأما حكايةُ عدم رواية ابن مهديّ عن زفر فليس هو في إسنادها.

(٦) والحاصل: أنه ثقة، وله غرائبُ عن الثوريِّ ومِسْعَر وغيرهما، كما قال ابنُ عديّ في «الكامل» ٢: ٤٥٠، وفيه كلامٌ من جهة قوله باعتِقادِ الجهمية، وقد صحَّ أنه رجع عنه، كما في «سير أعلام النبلاء» ٩: ٣٣٣، و«تقريب التهذيب» (٦٨٧).

الثوريّ» بالبصرة، وذلك ما حكاه عِكرِمةُ بنُ عمّار: أنه «لـمّا قَدِمَ زفرُ البصـرة، ونُقِلَ إليه «جامعُ سفيان»، قال: هذا كلامُنا يُنسَبُ إلى غيرنا»[1]. اهـ . والكلامُ بينَ الأقرانِ ممّا لا يُلتَفَتُ إليه كثيراً عند أهل النَّقْد. راجع ما ذكرْناه في الثوريِّ في «التأنيب» (١١٠)[2].

وأما قولُ أحمَدَ بنِ المُعذَّل[3]:

«إنْ كُنتِ كاذِبةَ الذي حَدَّثتِني» فعليكِ إثمُ أبي حنيفةَ أو زُفَرْ
الـمائليـنَ إلى القياسِ تعمُّداً والراغِبينَ عنِ التمسُّكِ بالخبَرْ[4]

فنَفْثةُ مَصْدُورٍ مِن تَضايُقِهِ بالبصـرةِ مِن أصحابِ زُفَرَ القائمينَ بنَشْرِ فِقهِ أبي حنيفةَ هناك، نَشْراً مُكتَسِحاً لآراءِ سائرِ الطوائف.

لكنَّ الواجبَ على الهاجي أنْ يعلَمَ أنّ الـهَجْوَ إنّما يَكُبُّ الهاجيَ في النار، مِن غيرِ أنْ يَضُرَّ الأبرياءَ الأبرارَ في شيء، وأنّ التحاكمَ في المسائل الخِلافيّـةِ إلى الحُجَج الناهِضة، لا إلى الشَّغَبِ الفارغ والإقذاع المُزْري.

---

(١) ذكره الكردريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٥٨.

(٢) أو ص٢١٧.

(٣) هو العلامةُ الفقيه أبو العبّاس أو أبو الفضل أحمد بن المُعذَّل العَبْديُّ البصـريّ المالكيّ، تفقَّه على عبد الملك بن الماجشون، وتفقَّه عليه جماعة من أهل البصـرة، منهم إسماعيل القاضي، وكان من بحور الفقه صاحبَ تصانيفَ وفصاحةٍ وبيان، وكان أهلُ البصـرة يُسمُّونَه: الراهب؛ لتعبُّده ودينه. قال الذهبيُّ في «السِّيَر»: «لم أر له وفاة»، وذكرَه في «تاريخ الإسلام» في طبقة مَنْ تُوفي بين سنتَيْ ٢٣٠ و٢٤٠. انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١: ٥١٩-٥٢١، و«تاريخ الإسلام» ١٧: ٥٢.

(٤) رواها عنه الصَّيْمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص٩٢، وعنه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ١٥: ٥٤١.

فما ذَنْبُ زفرَ حتّى يُستَحَلَّ الوُلوغُ في دَمِهِ ودمِ أُستاذِهِ بهذه الصُّورةِ البَشِعة؟! ولم يَرَيا الإثفار[1]، ولا قَدَّما القياسَ على صِحاح الآثار[2]، ولا فَتَحا بابَ الاستِرسالِ في نَقْضِ الشَّرْع باسم المَصلَحة[3]، ولا كانا يَستَصحِبانِ مَنْ يُغنِّي لهما في مجالسِ العلم، وأنت تعلمُ تَفَقُّهَ ابنِ المُعذِّلِ على شيخِهِ القادِمِ إلى البصرةِ ومعَه مَنْ يُغنِّيه[4]، فزَهِدَ فيه أهلُ العِلم بالعراق، وهو خَلَفَه هناك في فِقهه، فمِثلُه لو سَكَتَ لكانَ أستَرَ له ولطائفتِه.

---

(١) يعني: إتيان المرأة في دبرها، ويُعزى القولُ بجوازه إلى الإمام مالك، لكنَّ المنصوص في كتب مذهبه تحريمُه، ومنها: «شرح مختصر خليل» للحطاب ٣: ٤٠٥-٤٠٦، وللخرشي ٣: ١٦٦، و«الشرح الكبير» للدردير ٢: ٢١٥ مع «حاشية الدسوقي»، وانظر أيضاً: «البيان والتحصيل» لابن رشد ١٨: ٤٦١-٤٦٣، و«تفسير القرطبيّ» ٣: ٩٣، و«التلخيص الحبير» لابن حجر ٣: ٢٠٨.

وممَّن يُعزى إليه القولُ بذلك: عبد الملك ابن الماجشون ـ كما في «تفسير القرطبي» ٣: ٩٣ ـ شيخ ابن المعذَّل، الآتي ذِكرُه قريباً.

(٢) وهذا أحدُ القولَيْن في أصول المالكية، كما في «شرح تنقيح الفصول» للقرافي ص٣٨٧-٣٨٨.

(٣) يعني: أنّ قول السادة المالكية في الاستدلال بالمصالح، فتح باباً للمتساهلين إلى التوسُّع في القول بها، وهذا التوسُّع أفضى إلى نَقْضِ أحكام الشريعة، لا أنّ في قولِ المالكية أنفسِهم بالمصلحة نقضاً للشريعة.

وللمُؤلِّف مقالان مُهِمّان في هذه المسألة، وهما «أثر العُرف والمصلحة في الأحكام» و«رأي النجم الطوفي في المصلحة»، وهما في «مقالاته» ص١٩٧-٢٠٢.

(٤) يعني: عبدَ الملك بنَ عبد العزيز ابنَ الماجشون، أبا مروان المدنيّ، تفقَّه على الإمام مالك، دارت عليه الفُتيا في زمانه إلى موته، قال ابنُ عبد البر في «الانتقاء» ص٥٧=١٠٤: «كان مُولَعاً بسماع الغناء ارتحالاً وغيرَ ارتحال، وقال أحمدُ بنُ حنبل: قَدِمَ علينا ومعَه مَنْ يُغنِّيه»، وتوفي سنة ٢١٣ أو ٢١٤. وانظر: «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٣٥٩-٣٦٠.

والمِصـراعُ الأولُ مُضمَّنٌ مِن شِعرٍ لحسّان رضِيَ اللهُ عنه(١).

وأخوه عبدُ الصَّمَدِ(٢) إذا تحاكَمْنا إليه في أخيه، نراه يقولُ فيه:

أضـاعَ(٣) الفَريضةَ والسُّـنّةْ فتـاه عـنِ الإنـسِ والـجِنّـةْ

---

(١) وهو قولُه في «ديوانه» ص٢٩:

إن كـنـتِ كـاذبـةَ الـذي حـدَّثـتِـنـي فنَجَـوْت مَنْجى الحـارثِ بـنِ هشـامِ

(٢) **يقول الذهبي في «المشتبه»: «أحمدُ بنُ المُعذِّل؛ بفتح الذال المُشدَّدة، مِن أئمّةِ المالكيّة، تفقّه عليه إسماعيلُ القاضي. وأخوه عبدُ الصَّمَدِ بنُ المُعذِّلِ شاعرٌ بديعُ القول». اهـ. (ز).**
انظر: «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين ٨: ٢١٠، و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر ٤: ١٢٩٩.
وعبدُ الصمد بنُ المُعذِّل: يُكنى أبا القاسم، من فحول الشعراء، وكان هجّاء. «تاريخ الإسلام» للذهبيّ ١٧: ٢٥٣، و«وفيات الأعيان» لابن خلّكان ٢: ٣٣٠.

(٣) في «ديوانه»: «أطاع»، وكذا في «الأمالي» لأبي علي القالي ص١٧٦، و«البصائر والذخائر» لأبي حيان التوحيديّ ٥: ١٣، و«ترتيب المدارك» لعياض ٤: ١١، و«الديباج المُذهَب» لابن فرحون ١: ١٤٢، و«طبقات المُفسِّرين» للداوديّ ١: ٩٣، وغيرها.
وذكره المُؤلِّف في «تأنيب الخطيب» ص٩٥=١٨٩ بلفظ: «أضاع» كما هنا، فتعقَّبه المُعلِّميُّ في «طليعة التنكيل» ١: ٣٩ بأنّ الصوابَ فيه: «أطاع»، واتهم المُؤلِّف بتحريفه عَمْداً! وأجاب عنه المُؤلِّف في «الترحيب بنقد التأنيب» ص٤١٢ بقوله: «هذا تمحُّل، ولو كان مرادُه هذا لقال: «أقام الفريضة والسُّنّة» لا «أطاع»، وإنما الطاعةُ لله ولرسوله لا للعمل، وهذا ظاهر»، فعاد المُعلِّميُّ إليه في «التنكيل» ١: ٤٠٩ فقال: «ولو لم يوجد هذا الشِّعْرُ إلا في كتاب واحد، وفيه «أطاع»، ولم يكن في السِّياق وغيرِه ما يدلُّ على صِحّةِ ذلك؛ ما ساغ لعالم تغييرُه، لأنّ العربيّةَ لا تضيقُ بمَنْ «أطاع الفريضة»، بل يُمكِنُ تخريجُها على عِدّةِ أوجُه، كالمجاز والتضمين وغير ذلك، فكيف بالتغيير إلى «أضاع»، مع إبطال الأدلة المعنويّة، كعَجُزِ البيت والبيتِ الثاني وسَبَبِ قولِ ذلك الشعر ...».
قلت: أما كونُ الصواب في رواية البيت: «أطاع»، وكونُ العربية لا تضيقُ بتخريجه؛ فمُسلَّم. ولكنَّ اتهامَه الكوثريَّ بتعمُّد تحريف البيت غيرُ مُسلَّم، بل هو قولٌ بالظنِّ من غير بيِّنة، =

كأنَّ لنا النارَ مِن دُونِهِ وأفرَدَه اللهُ بالجَنَّةْ
ويَنظُرُ نَحْوي إذا زُرْتُهُ بعَيْنِ حَمَاةٍ إلى كَنَّةْ[١]

وهذا هو قولُ أخيه فيه.

وقد ذكرَ ابنُ عبدِ البر في «الانتقاء»[٢] أنَّ أبا جعفرٍ الطحاويَّ لـمّا سَمِعَ البيتَيْنِ لأحمَدَ بنِ المُعذِّلِ قال: «وَدِدْتُ أنّ لي حسناتِهما وأجورَهما، وعليَّ إثمَهما». اهـ.

ومن الناسِ مَنْ لم يَكتَفِ بذلك التهجُّم في البيتَيْن، حتّى غيَّرَ المِصراعَ الثالثَ وقال:

الواثبينَ على القياسِ تمرُّداً[٣]

وقد عارَضَ كثيرٌ مِن أصحابِنا البيتَيْنِ[٤]، وأقرَبُ ما قيل في المُعارَضةِ

= وغايةُ ما في الأمر أنّ الكوثريَّ اجتَهَدَ وقدَّر أنّ «أطاع» مُحرَّفة عن «أضاع»، لأنهم ذكروا البيتَ استشهاداً على أنّ عبد الصمد كان يؤذي أخاه أحمد ويهجوه، و«أضاع» أشدُّ في الهجاء من «أطاع»، فنقلها كذلك، وأخطأ في ذلك، مع ملاحظة أنه لا ينقلُ عن مصدر بعَيْنِه، ليُنبِّهَ على ما فيه، وإنما ينقلُ شِعراً لعبد الصمد في أخيه، فنَقَلَه على الصواب في رأيه، وإنْ كان مخطئاً في ذلك، فلِمَ التهويل؟!

(١) «شعر عبد الصمد بن المُعذَّل» ص١٨٣ - ١٨٤.

(٢) ص١٥٢=٢٩٨، وكذا في «جامع بيان العلم» له ٢ : ٨٩٧.

(٣) هكذا ذكره ابنُ عبد البر في «الانتقاء» ص١٥٢=٢٩٧، والسخاويُّ في «الضوء اللامع» ٦: ١٨٩، إلا أنّ عند ابن البر: «تعدِّياً»، على أنّ ابنَ عبد البر أورَدَهما ليذكرَ تعقيبَ الطحاويِّ عليهما، والسخاويَّ أورَدَهما ليذكرَ معارضةَ ابن قطلوبغا لهما فتنبَّه.

(٤) قال المُؤلِّف في «تأنيب الخطيب» ص٩٥=١٩٠: «ولا أُعارِضُ الباطل بالباطل، فلا أذكرُ كلَّ ما عُورِضَ به البيتان، لِـمَا في ذلك من المساسِ بمالكٍ رضِيَ الله عنه، فأكتفي بما قاله قاسمُ بنُ قطلوبغا الحافظُ لأدبه في الرَّدّ ...»، يُشيرُ إلى الأبيات التي نقلها الكردريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص١٤٤.

=

إلى الأدبِ قولُ الحافظِ القاسم بنِ قُطلُوبُغا:

كَـذَبَ الذي نَسَـبَ المآثِـمَ للَّذي ... قاسَ المسـائلَ بالكِتـابِ وبالأثَـرْ
إنّ الكِتـابَ وسُـنّـةَ المُختـارِ قَـدْ ... دَلّا عليـه، فدَعْ مَقالةَ مَنْ فَشَرْ[1]

وأدلةُ القياسِ مِنَ الكتابِ والسُّنّةِ مبسوطةٌ في كُتُبِ الأُصولِ المبسوطة، وفي كثيرٍ مِن سائرِ الكُتُب، كما سبق[2].

سامَحَهم اللهُ وإيّانا بمَنِّهِ وكَرَمِه، ووقانا شرّ التعصُّب والتحزُّب، ووَفَّقَنا لإنزالِ الناسِ منازلَهم بأعدَلِ الموازين.

وتَغايُرُ العُلَماءِ وتحاسُدُهم ممّا أدّى إلى رَدِّ أقوالِ بعضِهم في بعضٍ عندَ أهل النَّقد[3]، ولا سيَّما عندَ اختِلافِ المذاهب[4]، كما هو معروف. فنسألُ اللهَ الصَّوْنَ مِن مُتابَعةِ الهوى.

= هذا، وقد نُسِبَ البيتان غَلَطاً إلى ابن حزم، ولعلَّه كان يَتَمثَّل بهما أحياناً، فعارضهما العلامةُ عبد الحفيظ بن عبد الله المهلا الهدويّ الشرفي (ت ١٠٧٧) ـ كما في «خلاصة الأثر» للمُحِبّي ٢: ٣٠٨، و«نفحة الريحانة» له ٣: ٣٧١ ـ بقوله:

مـا كان يَحسُـنُ يـا ابـنَ حَـزمٍ ذَمُّ مَـنْ ... حـازَ العلـومَ وفـاق فَضـلاً واشـتَهَرْ
فـأبـو حـنـيـفـةَ فـضـلُـه مُـتـواتِـرٌ ... ونـظِـيـرُه فـي الفَضْـل صاحبُه زُفَـرْ
إن لـم تكـنْ قـد ثُبتَ مِـن هـذا ففي ... ظـنّـي بـأنـكَ لا تُباعَـدُ مِـن سَـقَـرْ
لـيـس الـقـيـاسُ وقـد تكـونُ أدِلّـةٌ ... للحُكْـم مِـن نَـصِّ الكِتـابِ أو الخبَـرْ
لـكـنَّ مـع عَـدَمٍ تُـقـاسُ أدِلّـةٌ ... وبـذاك قـد وَصّـى مُعـاذاً إذ أمَـرْ

(١) انظر: «الضوء اللامع» للسخاويّ ٦: ١٨٩.
(٢) انظر ص٦٣.
(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر ٢: ١٠٨٧-١١١٩.
(٤) انظر: «الاقتراح» لابن دقيق العيد ص٢٩١ وما بعدها، و«قاعدة في الجرح والتعديل» للسبكي ص٣٥، و«لسان الميزان» لابن حجر ١: ٢١٢، و«فتح المغيث» للسخاوي =

وذكرَ العُقَيليُّ[(١)] عن عبدِ الرحمنِ بنِ مُحمَّد، عن رُسْتَهْ[(٢)]، عن ابنِ مَهْدِيّ، عن عبدِ الواحدِ بنِ زيادٍ قال: «قلتُ لزفرَ بنِ الهذيل: عَطَّلتُم حدودَ الله كلَّها، فقُلنا: ما حُجَّتُكم؟ فقُلتُم: «ادرَؤُوا الحدودَ بالشُّبهات»[(٣)]، حتّى إذا صِـرْتُم إلى أعظم الحدودِ وقولِ النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم: «لا يُقتَلُ مُؤمِنٌ بكافر»[(٤)]، فَعَلتُم ما نُهيتُم، وتركتُم ما أُمِرْتُم به. هذا أو نَحْوَه مِنَ الكلام».

ولفظُ عبدِ الواحدِ في روايةِ الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، عن أبي عُبَيد، عن ابنِ مَهْدِيّ: «قلتُ لزفر: يقولون: إنكم تَدرَؤُونَ الحدودَ بالشُّبُهات، وقد جِئتُم إلى أعظم الشُّبُهاتِ فأقدَمْتُم عليه! قال: وما هو؟ قلت: المُسلِمُ يُقتَلُ بالكافر. قال: فاشهَدْ أنتَ على رجوعي عن هذا»[(٥)]. اهـ.

على أنّ هناك آثاراً عن عُمَرَ وعليٍّ وعُمَرَ بنِ عبدِ العزيز، ومراسيلَ يُؤيِّدُ بعضُها بعضاً، معَ كَوْنِ المُرادِ بـ«الكافر»: مَنْ لا عَهْدَ له، بدليل ذِكر: «ولا ذو

= ٤: ٣٦٤، و«الرفع والتكميل» للكنويّ ص٤٠٩-٤٣٠ مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله تعالى عليه.

(١) في «الضعفاء الكبير» ٢: ٩٧.

(٢) هو عبدُ الرحمن بنُ عمر، تقدَّم ذِكرُه ص٦٦.

(٣) أخرجه بنحوه الترمذي (١٤٢٤) من حديث عائشة، وابنُ ماجَهْ (٢٥٤٥) من حديث أبي هريرة، وفي إسانيده ضعف.

وصحَّ موقوفاً على عمر عند عبد الرزاق في «مُصنَّفه» (١٣٦٤١)، وابن أبي شـيبة في «مُصنَّفه» (٢٩٠٨٥)، وعلى عبد الله بن مسعود عند ابن أبي شيبة (٢٩٠٩٠)، وعلى غيرهما من الصحابة رضِيَ الله عنهم.

(٤) أخرجه البخاريّ (١١١) و(٣٠٤٦) و(٦٩٠٣) و(٦٩١٥) من حديث عليّ رضِيَ الله عنه.

(٥) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوّام ص٢٩٧.

ورواه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» ٨: ٣١ من طريق ابن مهديّ، به.

عَهْدٍ في عَهْدِه»[١]، أي: بكافرٍ غيرِ مُعاهَد، فلا يكونُ دليلُ المذهب ضعيفاً. راجع «جواهر الزَّبيديّ»[٢] (٢: ١٧٥).

ومَوضِعُ العِبْرةِ في عَمَلِ العُقَيليِّ هنا تَصَـرُّفُه في الرواية، فقارِنْ بينَ الروايتَيْن ثمّ احكُم.

* * *

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (٢٧٥١) من حديث عبد الله بن عمرو بإسناد حَسَن. وانظر تتمة الكلام عليه في ملحقات الكتابَيْن (الملحق الأول).

(٢) واسمُه بتمامه: «عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب أبي حنيفة».
وانظر مزيدَ بيانٍ من المُؤلِّف في هذه المسألة في «حسن التقاضي» ص١٨٤-١٨٥، وانظر كلامي القرتبي في ملحقات الكتابَيْن (الملحق الأول).

هل وَلِـيَ زفرُ قضاءَ البصـرة؟

قال الحافظُ عبدُ القادرِ القُرَشيّ[١]: «قال أبو عُمَرَ[٢]: كانَ زفرُ ذا عَقْل ودينٍ وفَهْم وورَع، وكان ثقةً في الحديث». اهـ. وذكرَ القرشيُّ قبلَ ذلك عن أبي نُعَيم: «كانَ زفرُ ثقةً مأموناً، دخلَ البصـرةَ في ميراثِ أخيه، فتَشَبَّثَ به أهلُ البصـرة، فمَنَعُوه الخروجَ منها». اهـ. ثم قال: «وتولّى قضاءَ البصـرة». اهـ.

وهذا مُتابَعةٌ منه لابنِ عبدِ البر، حيثُ قال في «الانتقاء»[٣]: «وكان زفرُ كبيراً مِن كبارِ أصحابِ أبي حنيفةَ وأفقَهِهم، وكانَ يُقال: إنه كانَ أحسَنَهم قياساً، وَلِـيَ قضاءَ البصـرة، فقال له أبو حنيفة: «قد علِمتَ ما بينَنا وبينَ أهل البصـرةِ مِنَ العَداوةِ والحسدِ والمُنافَسة، وما أظنُّك تَسلَمُ منهم».

فلما قَدِمَ البصـرةَ قاضياً اجتَمَعَ إليه أهلُ العِلم، وجَعَلُوا يُناظِرونَه في الفِقهِ يوماً بعد يوم، فكانَ إذا رأى منهم قَبولاً واستِحساناً لِمَا يجيءُ به قال لهم: هذا قولُ أبي حنيفة، فكانوا يقولون: أوَيُحسِنُ أبو حنيفةَ هذا؟ فيقولُ لهم: نعم، وأكثرَ مِن هذا.

فلم يَزَلْ بهم إذا رأى منهم قَبولاً لِـمَا يحتجُّ به عليهم ورِضاً به وتسليماً له قال لهم: هذا قولُ أبي حنيفة. فيَعجَبونَ مِن ذلك. فلم تَزَلْ حالُه معَهم على هذا، حتّى

---

(١) في «الجواهر المضية» ٢: ٢٠٧ و٢٠٨ (٥٩٦).

(٢) يعني: ابنَ عبد البر.

(٣) ص١٧٣-١٧٤=٣٣٥-٣٣٦.

رجعَ كثيرٌ منهم عن بُغضِهِ إلى محبَّتِهِ وإلى القولِ الحسنِ فيه، بعدَ ما كانوا عليه مِنَ القولِ السيِّئِ فيه.

وكان زفرُ قد خَلَفَ أبا حنيفة في حَلْقتِهِ إذ مات، ثم خَلَفَ بعدَه أبو يوسف، ثم بعدَهما مُحمَّدُ بنُ الحسن. ومات زفرُ سنةَ ثمانٍ وخمسين ومئة، وهو ابنُ ثمانٍ وأربعينَ سنة». اهـ.

ويَخدِشُ في دَعْوى تولِّيهِ قضاءَ البصـرة: استِمرارُ قضاءِ سَوّارِ بنِ عبدِ الله العَنبَريِّ بالبصـرةِ مِن سنةِ ١٣٨هـ إلى وفاتِهِ في ذي القعدةِ سنةَ ١٥٦هـ، كما يقولُ ابنُ حِبّان[١]، وتولِّي ابنِهِ عبدِ الله بنِ سَوّارٍ قضاءَ البصـرةِ بعدَ وفاةِ أبيه[٢]. فيكونُ

---

(١) في «الثقات» ٦: ٤٢٣.

(٢) لم يَتَولَّ عبدُ الله بنُ سوّار قضاءَ البصـرة بعد وفاة أبيه مباشـرة، فقد ذكر وكيعٌ في «أخبار القضاة» ٢: ٨٤: «أنّ سوّاراً توفي لثلاثَ عشرةَ بقيت من ذي الحجة سنة ١٥٦، وأنه لم يَستَخلِفْ على البصرة أحداً، وكانَ سعيدُ بنُ أسعَدَ الأنصاريُّ إمامَ المسجد، فلم يَزَلْ يُصلِّي بالناس حتى جاء عَهْدُ عبيد الله بن الحسن على الصلاة والقضاء»، وعبيد الله هذا: عنبريّ أيضاً، وكان أبو جعفر ولّاه القضاء في أواخر ذي الحجة سنة ١٥٦ أو أوائل المحرَّم سنة ١٥٧، واستمرَّ عليه إلى أنْ عزله المهديُّ لـمّا قَدِمَ البصـرة سنة ١٦٦، كما في «أخبار القضاة» أيضاً ٢: ٩١.

وأما ولايةُ عبد الله بن سوّار قضاءَ البصـرة فكانت في عهد الرشيد سنة ١٩٢، واستمرَّ عليه إلى أنْ عزله المأمون سنة ١٩٨، كما في «أخبار القضاة» ٢: ١٥٥-١٥٦.

قلت: فاستدلالُ المُؤلِّف رحمه الله تعالى بهذه الجزئية لا يصحّ، ولكنْ يبقى ما حقَّقه من عدم تولِّي زفرَ القضاءَ هو الراجح، فقد انفرد ابنُ عبد البر بذِكرِ ذلك من غير استنادٍ على رواية أو خبر فيه.

وقد تقدَّم ص٢٩ عن مُحمَّدِ بنِ عبدِ الله الأنصاريِّ أنه قال: «أُكرِهَ زفرُ على أنْ يَلِـيَ القضاءَ فأبى، وهَدَمَ منزلَه، واختفى مُدّةً، ثم خرجَ وأصلَحَ منزلَه، ثمّ هَدَمَ ثانياً واختفى كذلك، حتّى =

القرشيُّ وابنُ عبدِ البرِّ واهِمَيْنِ في ذلك.

وكان لِزُفَرَ قرابةٌ بالبصرة، فزارهم في عَهْدِ عثمانَ البَتِّيِّ المُتوفى سنةَ ١٤٣، فجرى بينَهما ما سبقَ ذِكرُه بأسانيده[١]. ثم رحلَ إلى البصرةِ بمُناسَبةِ وفاةِ أخيه بعدَ وفاةِ أبي حنيفة، فتَمسَّكَ أهلُ البصرةِ به، فأقام هناك يَنشُرُ العِلمَ إلى أنْ ماتَ بالبصرة.

وسبقَ بيانُ مَبلَغِ ما أُوذِيَ به بسَبَبِ امتِناعِهِ عن قَبولِ القضاء[٢]، رحمه اللهُ وأرضاه.

ولابنِ عبدِ البر بعضُ أغلاطٍ في تراجم المشارقة.

* * *

= أُعفِيَ عن تولِّي القضاء»، فوجهُه ـ إنْ صحَّ ـ أن يكون في أواخر سنة ١٥٦، حين شَغَرَ قضاءُ البصرة بوفاة سوّار القاضي، والله أعلم.

(١) انظر ص١٩ و٥٣.

(٢) انظر ص٢٩، وقد نقلتُه في آخر الحاشية قبل السابقة.

وفاةُ زفرَ في البصـرة، وكلامُ أهل العِلم في زُهْدِه في الدُّنيا

سبق بيانُ سَبَبِ اتصالِ زفرَ بأبي حنيفة، ومُلازمتِهِ لمجلسِه أكثرَ مِن عشـرينَ سنة[١].

وقد روى الصَّيْمَريُّ[٢] عن عبدِ الله بنِ مُحمَّدٍ الشاهِد[٣]، عن مُكرَم، عن أحمَدَ ابنِ مُحمَّد[٤]، عن مَلِيح بنِ وكيع، عن أبيه قال: «لـمّا ماتَ أبو حنيفةَ أقبَلَ الناسُ على زفر، فما كانَ يأتي أبا يوسفَ إلا نَفَرٌ يسير؛ النَّفْسانِ والثلاثة. وكانَ زفرُ يُكْنى بأبي خالدٍ وبأبي الهذيل، وكانَ مِن أهلِ أصبهان، وماتَ أخوه فتَزَوّجَ بعدَه بامرأةِ أخيه، فلما احتُضِـرَ دخلَ عليه أبو يوسفَ وغيرُه فقالوا له: ألا تُوصي يا أبا الهذيل، فقال: هذا المتاعُ الذي ترونَه لهذه المرأة، وهذه الثلاثةُ الآلافِ الدِّرهَمِ هي لِوَلَدِ أخي، وليسَ لأحدٍ عليَّ شيء، ولا لي على أحدٍ شيء، وكانَ زفرُ شديدَ العبادةِ والاجتهاد».

وقال الصَّيْمَريّ[٥]: أخبرنا عمرُ بنُ إبراهيم، عن مُكرَم، عن مُحمَّدِ بنِ أحمَدَ بنِ

---

(١) انظر ص١٣-١٤ و ٣٠.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١١.

(٣) المعروف بابن الثلاج، وهو متهم، كما في «لسان الميزان» ٤: ٥٨٢ (٤٤٣٤).

(٤) هو ابنُ الصَّلْت الحِمّانيّ، مُتَّهم، وكذّبه غيرُ واحد، كما في «لسان الميزان» لابن حجر ١: ٦١٢-٦١٥ (٧٦٤).

(٥) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٢.

يعقوبَ السَّدُوسيِّ قال: حدَّثنا جدِّي ـ وهو يعقوبُ بنُ شيبةَ بنِ الصَّلْتِ المالكيِّ ـ قال: «زفرُ بنُ الهذيل عَنبَرِيٌّ مِن أنفُسِهم، يُكْنى أبا الهذيل، وكانَ قد سَمِعَ الحديث، ونظرَ في الرأيِ فغَلَبَ عليه ونُسِبَ إليه، وماتَ بالبصرة، وأوصى إلى خالدِ بنِ الحارثِ (الحافِظِ) وعبدِ الواحدِ بنِ زياد، وكان أبوه الهذيلُ يلي الأعمال، ومات وهو والي أصبهان، وكان أخوه صباحُ بنُ الهذيل على صَدَقةِ بني تميم. وزفرُ هو زوجُ أختِ خالدِ بنِ الحارث، وماتَ في أولِ خلافةِ المَهْديِّ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ ومئة». اهـ.

وكلامُ يعقوبَ بنِ شيبةَ هذا لا غُبارَ عليه، إلا أنَّ جَعْلَ وفاتِهِ في أوّلِ خلافةِ المَهْديّ فيه وِقْفة، لأنه نصَّ ابنُ خَلِّكانَ[١] وغيرُه على أنّ وفاتَه في شعبانَ من سنةِ ١٥٨هـ. فيكونُ وفاتُه قبلَ وفاةِ المنصورِ بأربعةِ أشهر. وسبقَ[٢] أنْ نَقَلْنا مِن «ثقاتِ ابنِ حِبّان»[٣] وفاتَه في ولايةِ أبي جعفرِ المنصور.

وقال أحمدُ بنُ خَلَفٍ[٤] وعبدُ الباقي بنُ قانع[٥] في روايةِ المَرْزُبانيِّ عند الصَّيْمَريّ[٦]: أنّ زفرَ ماتَ سنةَ ١٥٨هـ، وفيها ماتَ المنصورُ وإسرائيلُ بنُ يونس.

وحكى أبو خازم عن بكرِ العَمِّيّ: أنّ زفرَ تُوفِّيَ سنةَ ١٥٨هـ، وهو ابنُ ثمانٍ وأربعينَ سنة، كما ذكرَه ابنُ أبي العوّام[٧].

---

(١) في «وفيات الأعيان» ٩: ٣١٩.

(٢) ص٢٧ و٦٢، وانظر أيضاً ما تقدَّم ص٨.

(٣) ٦: ٣٣٩.

(٤) الظاهر أنه أحمد بن خلف بن المَرزُبان، أبو عبد الله المُحوَّلي (ت ٣١٠)، صاحب أخبار ومُلَح وأشعار، وله تصانيف وروايات، كما في «تاريخ بغداد» ٥: ٢٢٢.

(٥) الحافظ البارع القاضي، صاحب «معجم الصحابة»، توفي سنة ٣٥١.

(٦) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٣.

(٧) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٩.

وعن بشـرِ بنِ القاسم: سمعتُ زفرَ يقول: «لا أُخلِّفُ بعدَ موتي شيئاً أخافُ عليه الحساب، فلمّا ماتَ قُوِّمَ ما في بيتِهِ فلم يَبلُغْ ثلاثةَ دراهم. ولـمّا احتُضِـرَ قال له أبو يوسفَ وغيرُه: أوصِ، فقال: هذا المتاعُ لزوجتي، وهذه الثلاثةُ الآلافِ الدِّرهَمِ لِوَلَدِ أخي ـ وكانَ تزوَّجَ امرأةَ أخيه بعدَ وفاته ـ، وأما أنا فليس لي على أحدٍ شيء، ولا لأحدٍ عليَّ شيء»، كما في «مفتاح السَّعادة» و«المناقب الكَرْدَريّة»[1].

وعن إبراهيمَ بنِ سُلَيمانَ قال: «كُنّا إذا جالَسْنا زفرَ لا نَقدِرُ أنْ نذكرَ الدُّنيا بينَ يدَيْه، فإذا ذكرَها واحدٌ مِنّا قامَ مِنَ المَجلِسِ وتركَه، وكُنّا نَتحدّثُ فيما بينَنا أنّ الخوفَ قَتَلَه»، كما في «الكَرْدَريّة»[2].

وقال النواويُّ في «تهذيب الأسماء»[3]: «كانَ جامِعاً بينَ العِلم والعبادة، وكانَ صاحبَ حديث، ثم غَلَبَ عليه الرأي، قالَ ابنُ أبي حاتم[4]: «روى عن الحجّاج بنِ أرطاة، وروى عنه أبو نُعَيم (الفَضْلُ بنُ دُكَين) وحسّانُ بنُ إبراهيمَ وأكثمُ بنُ مُحمَّدٍ (والدُ يحيى). قال أبو نُعَيم: كانَ زفرُ ثقةً مأموناً، دخلَ البصـرةَ في ميراثِ أخيه، فتَشَبَّثَ به أهلُ البصـرةِ فمَنَعُوهُ الخروجَ منها. قال يحيى بنُ مَعين: زفرُ صاحبُ الرأي: ثقةٌ مأمون». قالَ ابنُ قُتَيبة[5]: تُوفِّـيَ بالبصـرة». اهـ.

وممّا قيل في مَدْحِهِ رضِيَ اللهُ عنه:

قَـوْسُ الـقـيـاسِ بـه كانـت مُوتَّـرةً ... ما عـاشَ، والآنَ أضْحَتْ ما لها وَتَـرُ

---

(١) «مفتاح السعادة» لطاش كُبْري زادَهْ ٢: ٢٢٤، و«مناقب أبي حنيفة» للكردري ص٤٥٨، وانظر منه أيضاً ص٤٦٠.

(٢) ص٤٥٧.

(٣) ١: ١٩٧.

(٤) في «الجرح والتعديل» ٣: ٦٠٨-٦٠٩.

(٥) في «المعارف» ص٤٩٦.

لَقَدْ حَوَى فِي قِياسِ الفِقهِ مَرْتَبَةً ... عَلْياءَ قد قَصُرَتْ مِن دُونِها الفِكَرُ
قِياسُهُ قد صَفَا فِي بَحْرِ خاطِرِهِ ... وحاسِدُوهُ لِشُومِ الخلقِ قد كَدُرُوا(١)
غَدَا لِكَسْرِ قِياسِ النَّاسِ جابِرُهُ ... وهُمْ لِحَيْدِهِم حقّاً قدِ انكَسَرُوا
عيونُهم فِي اللَّيالِي بالكرى كحلت ... وعَيْنُهُ كُحْلُها فِي لَيْلِهِ السَّهَرُ
أنَّى يُساوِيهِ فِي فِقهٍ له أحَدٌ؟! ... هل يَسْتَوي الذَّهَبُ الإبريزُ والحَجَرُ؟(٢)

وبهذا القَدْرِ نكتفي في بيانِ سيرةِ هذا الإمام العظيم، رفعَ اللهُ مَقامَه في الجنّة، ونفعَ بعُلومِهِ الأُمّة. وصَلّى اللهُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّم، وآخِرُ دَعْوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

* * *

قد فرغَ الفقيرُ إليه تعالى مُحمَّد زاهدُ بنُ الحسنِ بنِ عليٍّ الكوثريُّ مِن تحريرِ هذه الرسالة، بتوفيق الله تعالى، عَصْرَ يوم الأحدِ السابعَ عشرَ مِن شهرِ رَجَبِ الفَرْدِ مِن سنةِ ١٣٦٨هـ غفرَ اللهُ لي ولوالِدِيَّ ولمشايخي ولسائرِ المُسلِمين، ونَفَعَنا ببركاتِ العُلَماءِ العامِلين(٣).

---

(١) من باب طَرِبَ وسَهُلَ.

(٢) ذكرها الكردريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٦٢، وفيها بعضُ اختِلافٍ عما هنا.

(٣) في آخر الأصل: «وكان ختامُ طبعِها بتوفيق الله سبحانه في ٢٧ رجب سنة ١٣٦٨هـ في مطبعة الأنوار، بنهاية شارع بيبرس بالحمزاوي بالقاهرة». انتهى.

قال الفقير إلى رحمة ربه الغنيّ، حمزة بن محمد وسيم البكريّ: كان فراغي من خدمة هذه الرسالة والتعليق عليها في ١٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٧هـ ثم أعدتُ النظر فيها مرّات، آخرها بعد عصر يوم الاثنين ٢٢ من رمضان المبارك سنة ١٤٣٧، بمنزلي بإسطنبول المَحْمية، حرسها الله وسائرَ ديار المسلمين، والحمد لله ربّ العالمين.

فهرس أبحاث الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

* * *

فهرس الكتاب الإجمالي

❊ ❊ ❊

الإمتاع

بسيرة الإمامين

الحسن بن زياد

وصاحبه محمد بن شجاع

رحمهما الله تعالى

بقلم

الإمام محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١ هـ رحمه الله تعالى

اعتنى به

د. حمزة محمد وسيم البكري

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي هدانا الطريقَ الأسدَّ الأحكم، والمنهجَ الأرشدَ الأقوم، وصَلّى اللهُ على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصحبهِ وسَلَّم.

أما بعد، فهذا كتابٌ سمَّيتُه:

الإمتاع

بسيرة الإمامَيْن الحسنِ بنِ زيادٍ وصاحبِهِ محمَّد بنِ شُجاع

رحمهما الله تعالى، كتبتُه نزولاً عند رغبةِ بعض أفاضل أهل العِلم، ممَّنْ إشارتُه حَتْم، فذكرتُ فيه ترجمةَ الإمام الفقيه المُحدِّثِ المُجتَهِدِ الورع أبي عليٍّ الحسنِ بنِ زيادٍ اللُّؤلُؤيِّ الكوفيِّ الأنصاريّ، وترجمةَ صاحبِهِ الإمام البحرِ الموّاج، الحبرِ المِخْجاج، أبي عبدِ الله محمَّد بنِ شُجاع الثَّلْجيّ؛ إلحاقاً لترجمتِهما بتراجم مَنْ سبقَ ذِكرُ سِيَرِهم من فقهاءِ المِلّة، والأئمّةِ الأجلّة، وتقديراً لِمَا لهما من عمل مجيدٍ في تبيين الدلائل، وتحقيقِ المسائل، رَغْمَ تطاولِ ألسِنةِ بعضِ النَّقَلةِ فيما أَلْفَوه في عَهْدِ تفاقُم شرِّ الحشويّةِ وتقريبهم في عَهْدِ المُتوكِّل العبّاسيّ[1]، بعدَ رفع مِحنةِ القولِ بخَلْقِ القرآن، ورَغْمَ نَهْشِهم لأعراضِهما بكُلِّ سُوء، بمناسبةِ ما يُعْزى إليهما من الوقوفِ حيثُ وقفَ الكتابُ والسُّنّة، من غيرِ أنْ يزيدا شيئاً على قولهما: «القرآنُ كلامُ الله»، وكان هذا يكفي إذْ ذاك لاستباحةِ إكفارِ المَرْءِ ورَمْيِهِ بكُلِّ بَلِيّة، على أنك تجدُ بين ثنايا حكاياتِ المُعتَدِينَ شواهدَ تُكذِّبها، فكفى اللهُ المؤمنين القِتال.

---

(١) وُلِدَ سنة ٢٩٦، وبُويع بالخلافة سنة ٢٣٢، إلى أنِ اغتيل سنة ٢٤٧.

وقد ارتأيتُ أن أذكرَ في ترجمةِ الحسنِ بنِ زيادٍ نماذجَ مِن مَرْويّاتِهِ في الحديث، في فَصْلٍ خاصّ، بنوعٍ مِنَ الإفاضة؛ لِقِلّةِ ما هو مُدوَّنٌ في الكتبِ المطبوعةِ من أحاديثه، معَ كونِهِ من المُكثِرينَ في روايةِ الحديثِ بينَ أصحابِ أبي حنيفةَ النُّعمان، عليه وعليهم الرحمةُ والرِّضوان.

وانتهَجتُ في ترجمتِهِ وترجمةِ صاحبِهِ منهجَ الاختِصار، وفي ذلك تمهيدٌ لِمَنْ يرغبُ في إفرادِ ترجمةِ كُلٍّ منهما بمُؤلَّفٍ خاصّ.

وسَعَيتُ جَهْدي في الذَّبِّ عنهما بميزانِ العَدْل، والكشفِ عن اعتِداءاتِ مخالِفيهما في المذهبِ عقيدةً أو عملاً، لافِتاً النظرَ إلى أنّ اختِلافَ المذاهبِ بينَ الجارح والمجروح، والقادح والمقدوح، مَدْعاةٌ للتروِّي في قبولِ القَدْح والجرح عندَ أهل النَّقْد[1]. وممّا يُؤْسِفُ له جدّاً ما شُهِرَ بين أهل العِلم: أنّ العلماءَ المُختَلِفينَ في المذاهبِ أشدُّ تغايُراً من التُّيوس[2]. فأين يَبْقى معَ هذه لحالةِ النفسيّةِ الأمانةُ في العِلم، والعَدْلُ في الحكم؟!

---

(١) انظر: «الاقتراح» لابن دقيق العيد ص٢٩١ وما بعدها، و«قاعدة في الجرح والتعديل» للسبكي ص٣٥، و«لسان الميزان» لابن حجر ١: ٢١٢، و«فتح المغيث» للسخاوي ٤: ٣٦٤، و«الرفع والتكميل» للكنوي ص٤٠٩-٤٣١، وأهمُّها ما في ص٤٢١، مع تعليقات الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة عليه.

(٢) يُروى هذا المعنى عن جماعةٍ من السَّلَف، منهم: عبدُ الله بنُ عباس رضِيَ الله عنه، كما في «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر ٢: ١٠٩٠-١٠٩١. ومالك بن دينار (توفي نحو سنة ١٣٠)، كما في «الكامل» لابن عدي ١: ٦٨، و«المجالسة» للدِّينَوريّ (٢٩٤٧)، و«حلية الأولياء» لأبي نعيم ٢: ٣٧٨، و«جامع بيان العلم» ٢: ١٠٩١-١٠٩٢. وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠)، كما في «الكفاية» للخطيب البغدادي ص١٠٩. وانظر: «قاعدة في الجرح والتعديل» للسبكي ص٢٠-٢٢.

والواقعُ أنّ مَنْ هاجَ هائجُه أيامَ الفِتنة[1]، وتَقوَّلَ فيما ليس له به عِلْم، يَعذِرُه بعضُ الناسِ في استِرسالِهِ في الإكفارِ أو التبديع، وتصديقِ كلِّ طَعْنٍ من كُلِّ مَنْ هَبَّ ودَبَّ، لكن بعدَ هدوءِ النُّفوس الثائرة، ودخولِ الأمرِ في ذِمّةِ التاريخ، لا يُعذَرُ أحدٌ في الاستِرسالِ في ذلك، حيثُ تَنجَلي الغواشي التي كانت تحولُ دونَ اجتِلاءِ الحقائق. فمَن استَمرَّ على نَـهْشِ أعراضِ الأبرياءِ مدى الدَّهْر، بعدَ جلاءِ الحقائق، فهو على جاهليّتِهِ الأُولى، بحيثُ لم تَنفُذْ إلى قلبِهِ تلك الزواجرُ الإلهيّـةُ الماثِلةُ أمامَه في القَذَفةِ وأهل البَهْت. وأقلُّ ما يُعاقَبُ به مِثلُه في الدُّنيا هو ردُّ شهادتِه، وكشفُ السِّتارِ عن خيانتِه، فيُجعَلُ في عِدادِ الأموات، حيثُ لا يُلتَفَتُ إلى كلامِهِ أيَّ التِفات. وأما ما يَلْقاهُ الباهِتُ الأثيم، في الآخرةِ من العذاب الأليم، فاللهُ سبحانه به عليم.

وقد جعلتُ الرِّسالةَ على قسمَيْن، باسمَيْ هذَيْنِ الإمامَيْنِ الجليلَيْن، والله سبحانه هو المُوفِّقُ المُسدِّد.

فأقولُ مُستَعيناً بالله جلَّ جلالُه:

❊ ❊ ❊

---

(١) أي: محنة القول بخلق القرآن، وكان قد بدأها المأمون في السنة الأخيرة من خلافته سنة ٢١٧، ورفعَها المُتوكِّلُ سنة ٢٣٧، بعد تولِّيه الخلافة سنة ٢٣٢.

(١)

الحسن بن زياد

نشأتـه(١) ومبدأُ أمره، ونظامُ حياتِهِ عند اكتمال بدرِه

كان كوفيَّ الدار، عراقيَّ الأصل نَـبَطيّاً، كالزَّعْفرانيِّ(٢) راويةِ المذهبِ القديم للشافعيّ، والنَّـبَط: شَعْبٌ نشيطٌ معروفٌ بالحذقِ(٣) في عِمارةِ الأرض، وكانوا سُكّانَ العِراقِ وأربابَها، وفي حديثِ ابنِ عبّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهما(٤): «نحنُ مَعاشِـرَ قريشٍ حيٌّ مِنَ النَّـبَطِ مِن أهل كُوثى»، وكُوثى العِراق: سُـرّةُ السَّواد(٥)، وبها وُلِدَ إبراهيمُ الخليل عليه الصَّلاةُ والسَّلام. وفي حديثِ عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه(٦): «مَنْ كانَ سائلاً عن نَسَبِنا فإنّا قومٌ من كوثى»، وهذا منه تبرُّؤٌ مِنَ الفَخْرِ بالأنساب، وتحقيقٌ لقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، كما يقولُ ابنُ الأثير(٧).

---

(١) وأما مولدُه فسيتعرَّضُ له المُؤلِّفُ رحمه الله في آخر ترجمته عند الكلام عن وفاته ص١٢٩.

(٢) الإمام الفقيه المُحدِّث الحسن بن محمَّد الصبّاح البزّار (بعد ٧٠-٢٥٩). «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٢٦٢-٢٦٥، و«طبقات الشافعية الكبرى» ٢: ١١٤-١١٧.

(٣) يُقال: حَذَقَ يَحذِقُ حَذْقاً وحِذْقاً وحِذاقاً وحَذاقةً: إذا مَهَرَ، وحَذِقَ حِذْقاً: لغةٌ فيه. «مختار الصِّحاح» (حذق).

(٤) أي: موقوفاً عليه، كما في «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري ٣: ٢٨٥ (كوث)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي ٢: ٣٠٣، و«النهاية» لابن الأثير ٤: ٢٠٨ (كوث).

(٥) أي: سواد العراق. وسُـرّتُه، أي: وَسَطُه.

(٦) أي: موقوفاً عليه أيضاً، كما في المصادر السابقة في حديث ابن عباس قبلَه.

(٧) أي: الزَّكِيّ الأصيل.

فانظُرْ إلى ذلك الصحابيِّ الجليل، ذي المَجْدِ الأَثيل[١]، والشَّـرَفِ الأصيل، كيفَ لم يَحمِلْ نسبَه الأشـرَفَ من كُلِّ نَسَب، على الفَخْرِ بنَسَبٍ أو حَسَب، مُترفِّعاً عن التَّعَجْرُفِ والعُنجُهيَّـةِ[٢] والكِبْرِياء، عادّاً الإخاءَ الإسلاميَّ فوق كُلِّ إخاء، باعتبار أنّ إسماعيلَ عليه السَّلامُ إنما استَعرَبَ بسُكْنى الحجاز، بعدَ أنْ كانَ سَلِيلَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ المولودِ في كُوثى النَّبَط.

فأين هذا الإخاءُ الإسلاميُّ الشاملُ المنصوصُ عليه في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] الجامعُ لِشَمْلِ المُسلِمين، مِن تلكَ الشُّعُوبيّـةِ[٣] المُفرِّقةِ لكلمةِ المُسلِمين، الحامِلةِ لكُلِّ شَعْبٍ منهم على الانفِرادِ عن الآخرين، ليكونوا لُقْمةً سائغةً للمُبتَلِعينَ من أعداءِ الدِّين؟!

قال أبو عبدِ الله الحسينُ بنُ عليٍّ الصَّيمَريّ في كتابه «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»: أخبرنا عمرُ بنُ إبراهيمَ المُقرِئُ قال: حدَّثنا مُكرَمٌ قال: حدَّثنا أحمدُ ابنُ عطيّةَ قال: حدَّثنا مَليحُ بنُ وكيع قال: حدَّثنا أبي قال: «كانَ الحسنُ بنُ زيادٍ يلزمُ أبا حنيفة، فقال أبوه: لي بناتٌ وليسَ لنا غيرُه، فقال: أشِـرْ عليه بما يَنفَعُه، فقال له ـ وقد جاء ـ: إنّ أباكَ قالَ كَيْتَ وكَيْت، الزَمْ، فإني لم أر فقيهاً قطُّ فقيراً، وكان يُجْري عليه حتّى استَقَلّ»[٤].

---

(١) في «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٤: ٢٠٧-٢٠٨، وأصلُه للزمخشريّ في «الفائق» ٣: ٢٨٥، بل لأبي منصور الأزهريّ في «تهذيب اللغة» ١٠: ١٨٦.

(٢) أي: الكِبْر والعظمة، ويُقال: الجهل والحمق، كما في «لسان العرب» ١٣: ٥١٣ (عجه).

(٣) الشُّعوبيّةُ في الأصل: احتقار أمر العرب، كما في «القاموس» (شعب)، وتوسَّعَ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى فيها هنا، فاستعملَها بمعنى التعصُّب لعِرقٍ ما من الناس وتفضيلِهم على العروق الأخرى معَ احتقارِ غيرهم، وهو ما يُسمّى اليوم بالقوميّة.

(٤) «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٦، وفي إسناده: أحمد بن عطية، وهو أحمدُ بنُ محمَّد ابن الصَّلْت الحِمّانيّ، كما بيَّنتُه في التعليق على «بلوغ الأماني» ص١٢٦، وهو مُتَّهم.

ومثلُه في «المناقب» للمُوفَّقِ ابنِ أحمدَ المكِّيِّ (١: ٢٦٤)[١]، إلا أنّ فيه: «حتّى اشتَغَل» بَدَلَ «حتّى استَقَلّ».

وهذا يَدُلُّ على أنّ الحسنَ بنَ زيادٍ كانَ ممَّنْ يُنفِقُ عليهم أبو حنيفةَ من تلاميذه، ليَتَمكَّنوا من الانصِرافِ إلى العِلم، إلى أنْ يَنبُغوا في الفِقه، إلّا أنَّ الحسنَ ابنَ زيادٍ لم يَكُنْ من الرَّعيل الأولِ من أصحاب أبي حنيفة، بل تَفَقَّهَ عليه في مبدأِ أمرِه، ثمَّ أصبَحَ هلالُه بَدْراً بعدَ أبي حنيفةَ بمُلازمتِهِ زُفَرَ وأبا يوسفَ وغيرَهما من أصحابه، رضِيَ اللهُ عنهم أجمعين.

وكانَ والدُ الحسنِ بنِ زيادٍ من موالي الأنصار، فنُسِبَ الحسنُ أنصاريّاً لذلك[٢].

ويذكرُه المُوفَّقُ المكِّيُّ في «المناقب» (٢: ١٣٣)[٣] عند سَرْدِ أسماءِ أصحابِ أبي حنيفة قائلاً: «ومنهم اليَقِظُ النبيه، والفَهِمُ الفقيه، والورعُ النَّزيه، الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ».

وسَعةُ دائرةِ عِلمِه، ويَقَظتُه البالغة، ووَرَعُه الشديد: موضعُ اتفاقٍ بينَ فقهاءِ المذهب.

وحكى نُصَيرُ بنُ يحيى[٤]: «أنَّ الحسنَ بنَ زيادٍ كانَ قسَّمَ النهارَ على أقسام، وكان يجلسُ صَدْرَ النهارِ إذا رجعَ من صلاةِ الصُّبْح، فيُدرِّس، فيخوضون في مسائل الفروع إلى قريب الزَّوال، ثم يدخلُ المَنزِل، فيقضي حوائجَه إلى وقتِ الظهر، ثم

---

(١) أو ص٢٤٣.

(٢) انظر: «الأنساب» للسمعاني ١١: ٢٣٠، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي ٩: ٥٤٣، و«تاريخ الإسلام» له ١٤: ٩٩، و«الوافي بالوفيات» للصَّفَديّ ١٢: ١٥.

(٣) أو ص٣٩٠.

(٤) سيأتي ذكرُه والتعريفُ به في تلاميذ الحسن بن زياد ص٢٩.

يخرجُ إلى الظهر، ويجلسُ للواقِعاتِ إلى العصـر، ثم يُصلِّي العصـر، ثم يجلس، فيُناظِرون بين يَدَيهِ في الأصول، ثم يُصلِّي المَغرِب، ويدخلُ المَنزِل، ثم يخرج، فيَتَذاكرونَ المسائلَ المُغلَقةَ إلى العِشاء، فإذا صَلّى العِشاءَ جلسَ لمسائل الدُّورِ والوصايا إلى ثُلُثِ اللَّيْل. وكانَ لا يَفتُـرُ عن النَّظَرِ في العِلم، وكانَ له جاريةٌ إذا اشتَغَلَ بالطعام أو الوضوءِ أو بغيرِ ذلك تَقْرأُ عليه المسائلَ حتّى يَفرُغَ من حاجتِه»، كما في «المناقب الكَرْدَريّةِ الكُبْرى» (٢: ٢٠٩)[1].

هكذا كانَ إكبابُه على العِلم والتعليم، بعد أنْ أصبَحَ إماماً قُدْوة، رحمه الله ورضِيَ عنه.

ونُصَيرُ بنُ يحيى[2] الذي حكى ذلك: هو ممَّنْ أدرَكَ الحسنَ بنَ زيادٍ وأخذَ عنه العِلم، وهو الذي قال لأحمدَ بنِ حَنبَل ما ذكرَه ابنُ أبي العوّام[3]: حدَّثني أبو أحمدَ إبراهيمُ بنُ أحمدَ الترمذيُّ، سمعتُ أبا نَصْـرٍ [محمَّدَ بنَ][4] محمَّدِ بنِ سلام البَلْخيَّ، سمعتُ نُصَيرَ بنَ يحيى البَلْخيَّ يقول: «قلتُ لأحمدَ بنَ حنبل: ما الذي نَقَمتُم على هذا الرجل ـ أعني: أبا حنيفة ـ؟ قال: الرأي، فقلتُ له: فهذا مالكُ ابنُ أنس، ألم يتكلَّمْ بالرأي؟ قال: نعم، لكنَّ رأيَ أبي حنيفةَ خلدَ في الكتب، قلتُ:

---

(١) أو ص٤٨٨.

(٢) البلخيّ، فقيه حنفيّ. ترجم له القرشيّ بإيجاز شديد في «الجواهر المضية» ٣: ٥٤٦ (١٧٤٥) و(١٧٤٦)، وأرَّخ وفاته سنة ٢٦٨، وله اختيارات فقهية ومسائل تُنقَل في مواضع عديدة من كتب المذهب. وانظر ما سيأتي ص٢٩ تعليقاً.

(٣) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٧٧. وذكره الذهبيُّ في «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٤٠-٤١.

(٤) ما بين حاصـرتين ليس في الأصل، واستدركتُه من المصدرَيْن المذكورَيْن آنفاً، وإثباتُه هو الموافق لترجمة أبي نصر هذا في «الجواهر المضية» ٣: ٣٢٦ (١٤٩١).

فقد خلدَ رأيُ مالكٍ في الكتب، قال: أبو حنيفةَ أكثرُ رأياً منه، فقلتُ له: فهَلّا تكلَّمتُم في هذا بحِصّتِهِ وهذا بحِصّتِه؟! فسكت». اهـ. رضِيَ اللهُ عنهم ونفعَنا بعلومهم.

* * *

ثناءُ أهل العِلم على الحسنِ بنِ زياد

قال أبو عبد الله الصَّيمَريّ(١): حدَّثنا العبّاسُ بنُ أحمدَ الهاشميُّ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ محمَّد المِسْكيُّ قال: حدَّثنا عليُّ بنُ محمَّدٍ النَّخَعيُّ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ عبدِ الحميدِ الحارثيُّ(٢) قال: «ما رأيتُ أحسَنَ خُلُقاً من الحسنِ بنِ زياد، ولا أقرَبَ مأخذاً، ولا أسهَلَ جانباً». قال: «وكان الحسنُ يكسو مماليكَه ممّا يكسو نفسَه».

قال الحافظُ عبدُ القادر القرشيُّ(٣): «كان الحسنُ مُحبّاً للسُّنَّةِ واتِّباعِها، حتّى كان يكسو مماليكَه كما كان يكسو نفسَه؛ اتِّباعاً لقولِ رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «ألبِسُوهم ممّا تَلبَسون»(٤)».

وقال الصَّيمَريّ(٥): حدَّثنا العباسُ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ محمَّد، حدَّثنا عليُّ ابنُ محمَّد قال: حدَّثني محمَّد بنُ أحمدَ بنِ الحسنِ بنِ زياد، عن أبيه: «أنّ الحسنَ ابنَ زيادٍ استُفتِي في مسألةٍ فأخطأ، فلم يَعرِفِ الذي استَفْتاه، فاكترى مُنادياً، فنادى:

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصيمري ص١٣٥. وعنه رواه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٧: ٢٧٧.

(٢) سيأتي التعريفُ به في تلاميذ الحسن بن زياد ص٣٢.

(٣) في «الجواهر المضية» ٢: ٥٦ (٤٤٨).

(٤) أخرجه مسلم (١٦٦١) من حديث أبي ذر رضِيَ الله عنه.

(٥) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٥. ومحمَّد بن أحمد بن الحسن وأبوه: لم أقف لهما على ترجمة.

أنّ الحسنَ بنَ زيادٍ استُفتِيَ يومَ كذا وكذا في مسألةٍ فأخطأ، فمَنْ كانَ أفتاه الحسنُ ابنُ زيادٍ بشيءٍ فليَرجِعْ إليه. قال: فمَكَثَ أياماً لا يُفتي حتّى وجدَ صاحبَ الفتوى، فأعلَمَه أنه أخطأ، وأنّ الصوابَ كذا وكذا»[١]. فهل يُتصوَّرُ أن يَفعَلَ مِثلَ هذا مَنْ لا يكونُ مِلءَ إهابِهِ خوفُ الله جلَّ شأنـه.

وقال الصَّيمَريّ[٢]: أخبرنا أحمدُ بنُ محمَّد الصَّيرَفيُّ قال: حدَّثنا عليُّ بنُ عَمْرٍو الحريريُّ قال: حدَّثنا عليُّ بنُ محمَّدٍ النَّخَعيُّ قال: حدَّثني محمَّدُ بنُ منصورٍ[٣] قال: حدَّثنا محمدُ بنُ عُبيدِ الله الهمذانيُّ[٤] قال: سمعتُ يحيى بنَ آدمَ[٥] يقول: «ما رأيتُ أفقَهَ من الحسنِ بنِ زياد». ومَنْ عَلِمَ مَنْ هو يحيى بنُ آدم، ومَنْ رآهم مِنَ الفقهاء، عَلِمَ مبلغَ أهميّـةِ هذه الشهادةِ منه لحسنِ بنِ زياد.

وقال الصَّيمَريّ[٦]: أخبرنا أحمدُ بنُ محمَّدٍ قال: حدَّثنا عليُّ بنُ عَمْرٍو قال: حدَّثنا القاضي النَّخَعيُّ قال: حدَّثنا عليُّ بنُ عُبيدةَ[٧] قال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ شجاع

---

(١) ومما يتصلُ به ما ذكره الإمام السَّرَخسيُّ في «المبسوط» ٩: ١٨٥: أنّ الحسنَ بنَ زيادٍ سُئِل: أيحلُّ ضَـرْبُ السارق حتى يُقِرّ، فـ«أفتى مرّةً بجواز ضربه، ثم نَدِمَ واتَّبعَ السائلَ إلى باب الأمير، فوَجَدَه قد ضرب السارق، وأقرَّ بالمال وجاء به. فقال: ما رأيتُ جَوْراً أشبَهَ بالحقِّ من هذا».

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٥.

(٣) الأسديّ، كما في مواضع أخرى من «أخبار أبي حنيفة» ص١٠٠ و١٣٦، ولعلّه والدُ أبي الحسن العمراني علي بن محمَّد بن منصور، المُترجَم في «ذيل تاريخ بغداد» ٤: ٤٨٧، أو أبو جعفر محمَّد بن منصور بن مُنقِذ الأسديّ، المذكور في «تهذيب الكمال» ١٠: ٤١٦ في الرواة عن عليّ بن حكيم الأوديّ (ت ٢٣١)، فكلاهما من هذه الطبقة، والله أعلم.

(٤) لم أتبيَّنه، فليُنظَر.

(٥) ثقة حافظ فاضل، سيأتي التعريف به ص١٣٦.

(٦) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٥-١٣٦.

(٧) لم أقف له على ترجمة، وله خبران آخران عند الصميريّ ص١٠٠ و١١٤ بمثل هذا الإسناد.

قال: حدَّثني عليُّ بنُ صالح[١] قال: «كنّا عند أبي يوسف، فأقبَلَ الحسنُ بنُ زياد، فقال أبو يوسف: بادِرُوهُ فسائلُوه، وإلا لم تَقْوُوا عليه. فأقبَلَ الحسنُ بنُ زيادٍ فقال: السلامُ عليكم يا أبا يوسف، ما تقولُ؟ مُتَّصِلاً بالسَّلام. فقال: فلقد رأيتُ أبا يوسفَ يَلْوي وجهَه إلى هذا الجانبِ مرّةً، وإلى هذا الجانبِ مرّةً، مِن كثرةِ إدخالاتِ الحسنِ عليه، ورجوعِهِ من جوابٍ إلى جواب». اهـ .

ومَنْ يدري مبلغَ براعةِ أبي يوسفَ في مَيْدانِ السُّؤالِ والجواب، وكيفيّةِ إسكاتِهِ لكثيرٍ من كبارِ الفقهاءِ في الجدل، يَدْري ما في هذه الحكايةِ من حُسْنِ الشهادةِ للحَسَنِ في المُناظرةِ معَ مِثلِ أبي يوسف.

وقال الصَّيمَريّ[٢]: أخبرنا أحمدُ بنُ محمَّدٍ الصَّيرَفيُّ قال: حدَّثنا عليُّ بنُ عَمْرو قال: حدَّثنا النَّخَعيُّ القاضي قال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ منصورٍ الأسَدِيُّ قال: سألتُ نَمِرَ بنَ جدارٍ[٣] فقلتُ: أيُّما أفقه: الحسنُ بنُ زيادٍ أو محمَّدُ بنُ الحسن؟ قال: الحسن، والله لقد رأيتُ الحسنَ بنَ زيادٍ يسألُ محمَّداً، حتى بكى مُحمَّدٌ ممّا يُخطِّئُه.

قال: فقلتُ له: قد لقيتَ أبا يوسفَ وحَسَناً ومحمَّداً، فكيف رأيتَهم؟ فقال: أما محمَّدٌ فكانَ أحسَنَ الناسِ جواباً، ولم يكنْ سؤالُه على قَدْرِ جوابه. وكان الحسنُ ابنُ زيادٍ أحسَنَ الناس سؤالاً، ولم يكنْ جوابُه على حَسَبِ سؤالِه. وكان أبو يوسفَ أحسَنَهم سؤالاً، وأحسَنَهم جواباً». اهـ .

---

(١) الظاهر أنه الجرجاني، راوي «الجرجانيات» عن محمَّد بن الحسن. ذكره المُؤلِّف في الرواة عن أبي يوسف في «حسن التقاضي» ص٧٣، فانظره مع تعليقي عليه، وانظر أيضاً ما سيأتي ص١٣٧ تعليقاً.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٦.

(٣) سيأتي ذكرُه والتعريفُ به في تلاميذ الحسن بن زياد ص٣١.

فشَهِدَ نمرٌ لأبي يوسفَ بالتفوُّقِ على الاثنَيْن، كما شَهِدَ لكُلِّ واحدٍ منهما بالتفوُّقِ على الآخرِ من جهةٍ وجهة، على أنّ مِثلَ هذا الحكم لا يكونُ باتّاً، لأنّ العالِمَ قد يَنشَطُ في مجلسٍ ويَفتُرُ في مجلسٍ آخرَ لأسبابٍ نفسيّة، وهذا لا يدلُّ بمُجرَّدِهِ على رجحانِ هذا على ذاك مُطلَقاً. والإنصافُ أنه لا مجالَ لإنكارِ فَضْلِ أبي يوسفَ على الاثنَيْن، وفَضْلِ مُحمَّدٍ على الحسن، رضِيَ اللهُ عنهم أجمعين.

وقال الصَّيمَريُّ[1] أيضاً: أخبرنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ الشاهدُ[2] قال: حدَّثنا مُكرَمٌ قال: حدَّثنا عبدُ الوهّاب بنُ محمَّدٍ قال: [سمعتُ محمَّدَ بنَ شجاع قال][3]: سمعتُ الحسنَ بنَ أبي مالكٍ قال: «كانَ الحسنُ بنُ زيادٍ إذا جاء إلى أبي يوسفَ أهمَّتْهُ نفسُه».

وقال ابنُ شجاع: سمعتُ ابنَ زيادٍ يقول: «مكثتُ أربعينَ سنةً لا أبيتُ إلا والسِّراجُ بينَ يديّ»[4].

وكفى للحسنِ بنِ زيادٍ فَخْراً أن تكونَ منزلتُه عند أُستاذِهِ أبي يوسفَ كما في تلك الروايات. وسَهَرُه في سبيلِ العِلم أربعينَ سنةً هكذا، جَعَلَه خالدَ الذِّكرِ بينَ فقهاءِ هذه الأُمّة، وبطريقِهِ ينقلُ ابنُ جريرٍ مذاهبَ فقهاءِ الكوفةِ في «اختِلافِ الفقهاء»[5]، في حينِ أنه يُهمِلُ بالمرّةِ ذِكرَ آراءِ أمثالِ الإمام أحمدَ وداودَ في الفقه؛

---

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٧.
ورواه ابنُ أبي العوّام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٠٨ من طريق أبي الحسن البِرْتي، عن محمَّد بن شجاع، به. وزاد في آخره: «يعني: من كثرة سؤالاته». وأبو الحسن البِرْتي: هو أحمد بن القاسم، سيأتي التعريف به ص١٣٩.

(٢) المعروف بابن الثلاج، وهو متهم، كما في «لسان الميزان» ٤: ٥٨٢ (٤٤٣٤).

(٣) ما بين حاصرتَيْن سقط من الأصل، واستدركتُه من «أخبار أبي حنيفة» للصيمريّ.

(٤) «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٧.

(٥) وكذا ذكر المُؤلِّف في «تأنيب الخطيب» ص٣٦٢-٣٦٣.

لأنهم ليسوا بفقهاءَ في نظره. وهذا موقفُ عِبْرةٍ لِمَنْ يعتبر.

والحسنُ بنُ زيادٍ على براعتِهِ هكذا في الفِقهِ كثيرُ الحديث، قال الصَّيمَريّ[(١)]: أخبرنا أبو القاسم عبدُ الله بنُ محمَّدٍ الحلوانيُّ قال: حدَّثنا مُكرَمٌ قال: حدَّثنا أحمدُ قال: سمعتُ ابنَ سَمَاعةَ قال: سمعتُ الحسنَ بنَ زيادٍ قال: «كتبتُ عن ابنِ جُرَيج اثنَيْ عشرَ ألفَ حديث، كلُّها يحتاجُ إليها الفقهاء».

وهذا ليس بعَدَدٍ قليل في أحاديث الأحكام، في حينِ أنّ أحاديثَ أبي حنيفةَ أربعةُ آلافِ حديث؛ نصفُ ذلك عن شيخِهِ حمّاد، والباقي عن سائر مشايخه، كما روى ذلك الحسنُ بنُ زيادٍ على ما في «مناقب المُوفَّق» (١: ٩٦)[(٢)]، وأحاديثُ مالكٍ المُسنَدةُ في «الموطأ» نَحْوُ سِتِّ مئةِ حديث.

وفي «مناقب الكَرْدَريّ» (٢: ٢٠٩)[(٣)]: «ذكرَ السَّمْعانيُّ عن الفَتْح بنِ عَمْرو، عنه[(٤)] قال: وافيتُ مكّة، فإذا أنا بيحيى بن سُلَيم الطائفيِّ[(٥)] جالساً، ونَفَرٌ يقرؤون

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٦. وعنه رواه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٨: ٢٧٦. وفي إسناده أبو القاسم الحلواني، وهو ابنُ الثلّاج المعروف بالشاهد، وهو متَّهم، كما في «تاريخ بغداد» ١١: ٣٦٣، و«لسان الميزان» ٤: ٥٨٢-٥٨٣ (٤٤٣٤)، وأحمد شيخ مُكرَم القاضي: هو أحمدُ بنُ محمَّد بن الصَّلْت الحِمّانيّ، ويُسمَّى أحياناً: أحمد بن عطية، وهو متهم أيضاً، كما سلف ص٨ تعليقاً.

(٢) أو ص٨٥، وسيأتي بلفظه ص١٩.

(٣) أو ص٤٨٧.

(٤) أي: عن الحسن بن زياد.

(٥) في الأصل: «الطائي»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ، ومن مصادر ترجمته.
وهو أبو زكريا القرشيّ، مُحدِّثٌ فاضل صالح صدوقٌ سيِّئُ الحفظ، مات سنة ١٩٣ أو ١٩٥. «سير أعلام النبلاء» ٩: ٣٠٧، و«تقريب التهذيب» (٧٥٦٣).

«كتابَ المناسِك» لابنِ جُرَيج، وكان يقول: «قالَ لي عطاءٌ»، و«سألتُ عطاءً»، فأُعجِبَ بها، وقال[١]: أين أبو حنيفةَ من هذه المسائل؟ فقلتُ: قد جاءَ وقتُ الكلام، فقلتُ له: رحمَكَ الله، أما الإمامُ فقد مضى لسبيله، وأنا في أصغرِ تلامِذتِه، أفتأذنُ لي في الكلام؟ فقال لي: مَنْ أنتَ؟ فقلتُ: الحسنُ بنُ زياد، قال: لا، فلو أذِنَ لي في الكلام لتركتُه نكالاً للعالمين». اهـ.

أقول: وهو كذلك، فأنـّى يَقْوى مِثلُ يحيى بن سُلَيم أمـام هذا الجدَلِـيِّ العظيـم؟

وقال نُصَيرُ بنُ يحيى: «سأل رجلٌ خَلَفَ بنَ أيوب[٢] عن مسألة، فقال: لا أدري، فقال: دُلَّني على مَنْ يَعرِف، قال: الحسنُ بنُ زيادٍ بالكوفة، قال: إنه بعيد! قال خَلَف: مَنْ همَّه الدِّينُ فالكوفةُ إليه قريبة»[٣].

وقال نُصَيرُ بنُ يحيى: «قلتُ لخلف: من الحجّةُ اليوم؟ قال: الحسنُ بنُ زياد. فأعاد السُّؤالَ ثلاثاً، فقال: الحسن، هو حُجّة»[٤].

وقال محمَّدُ بنُ عثمانَ الفقيه[٥]: «قَدِمَ الحسنُ بغداد، فجاءه أبو يوسف، فقال الحسن: هل أحدَثتَ تلميذاً؟ قال أبو يوسف: نعم، بِشراً. فسأل الحسنُ بشراً عن مسألةٍ فأخطأ، ثمَّ عن ثانيةٍ وثالثةٍ ورابعةٍ فأخطأ، فقال الحسنُ لأبي يوسف: نعمةُ الخليفةِ أفسَدَتْ[٦]، ....

---

(١) القائل: هو يحيى بن سليم الطائفيّ.

(٢) سيأتي التعريفُ به في تلاميذ الحسن بن زياد ص٣١.

(٣) «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٨٧-٤٨٨.

(٤) «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٨٨.

(٥) لم أتبيَّنه، فلْيُنظَر.

(٦) أي: أفسَدَتْك، أو أفسَدَتْ فِقهَك وعِلمَك ونحوَهما.

ارجِعْ إلى الكوفةِ ودُمْ على الطعام الذي كنتَ عليه بها»(١)، اهـ، يُريد ببشر: بشرَ ابنَ الوليد الكِنديّ(٢).

* * *

(١) «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٨٨.

(٢) الإمام القاضي الفقيه الثقة، مات سنة ٢٣٨. «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٦٧٣-٦٧٤، و«الجواهر المضية» ١: ٤٥٢ (٤٥٢).

بعضُ ما قاله الحسنُ بنُ زيادٍ عن أبي حنيفة

وفي «مناقب المُوفَّق» (١: ٩٦)[١]: قال الحسنُ بنُ زياد: «كانَ أبو حنيفةَ يروي أربعةَ آلافِ حديث؛ ألفَيْن لحمّاد، وألفَيْن لسائر المَشيَخة». ولعلَّها هي التي انتَخَبها من أربعين ألفَ حديث كانت عندَه، كما يُذكَرُ عن محمَّدِ بنِ شُجاع[٢]، وما عندَه من صناديقَ في الحديثِ محكيٌّ في الكتب[٣].

وفي «المناقب» (١: ١٧٠)[٤]: «سمعَ الحسنُ بنُ زيادٍ أبا حنيفةَ يقول: كانت ولاةُ بني أُميَّةَ لا يَدْعون بالموالي من الفقهاءِ للفُتيا، وأولُ مَنْ دعا بالموالي فلان[٥] ـ ذكرَ رجلًا منهم سمّاه ـ، قال أبو حنيفة: فدُعِيتُ فيمَنْ دُعي، فدخلتُ،

---

(١) أو ص٨٥.

(٢) ذكره الموفق المكيُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٨٤، والكَرْدَريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص١٦٩، وعليّ القاري في «الأثمار الجنية» ص٧٨، ووقع عند الكردريّ والقاري: «محمد بن سماعة» بدلاً من «محمَّد بن شجاع»، وهو تصحيف.

(٣) روى الحارثي في «مسند أبي حنيفة» ـ كما في «جامع المسانيد» ١: ٢٢٢ ـ بإسناد ضعيف إلى يحيى بن نصر بن حاجب قال: «دخلتُ على أبي حنيفة في بيتٍ مملوءٍ كتباً، فقلتُ له: ما هذه؟ قال: هذه أحاديثُ كلُّها، ما حدَّثتُ بها إلا اليسيرَ الذي يُنتَفَعُ به». وذكره العلامة عبد العزيز البخاريّ في «كشف الأسرار» ١: ١٧ وغيرُه بلفظ: «عندي صناديق من الحديث، ما أخرجتُ منها إلا اليسير».

(٤) أو ص١٤٥-١٤٦.

(٥) سيأتي قريباً أنه ابنُ هبيرة، كما سيُبيِّنه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى.

فإذا ابنُ أبي ليلى وابنُ شُبرُمةَ[١] عندَه عن يمينِهِ وعن شمالِه، فقال لأحدِهما: ما تقولُ في امرأةٍ تزوَّجَتْ في عِدّتِها؟ فقال أحدُهما: يُفرَّقُ بينهما، ويُضربُ ضَربَ النَّكال، ويُجعَلُ مهرُها في بيت المال، ولا يجتمعانِ أبداً. وقال للآخر: ما تقول؟ فقال مِثلَ ذلك.

قال: فنظرَ الخليفةُ إليَّ فقال: ما تقولُ يا نعمان؟ فاسترجَعْتُ في نفسي، فقلت: أولَ ما دُعِيتُ وسُئِلتُ، وأنا أقولُ فيها بقولِ عليٍّ رضِيَ اللهُ عنه، وبه أدينُ اللهَ تعالى، فكيف أصنع؟ ثم عَزَمتُ أنْ أصدُقَه وأُفتيَه بالذي أدينُ اللهَ به، وذلك أنّ بني أُميَةَ كانوا لا يُفتُونَ بقولِ عليٍّ رضِيَ اللهُ عنه، ولا يأخذون به.

فقلتُ: أصلَحَك الله، اختَلَفَ فيها رجلانِ بَدْريّان[٢]، فقال لي: ما قالا؟ قلت: قال أحدُهما كالذي قالَ ابنُ أبي ليلى وابنُ شُبرُمة، قال: ومَنْ هو؟ قلت: عمرُ بنُ الخطاب رضِيَ الله عنه، قال: وما قال الآخر؟ قلت: قال: يُفرَّقُ بينهما، وتَعتَدُّ بقيّةَ عِدّتِها من الأول، ثم تَعتَدُّ عِدّةً مُستأنَفَةً من الآخرِ إن كانَ دخلَ بها، ثم يُفرَّقُ بينهما، ولها مهرُها بما استَحَلَّ من فَرْجِها، يُدفَعُ إليها ولا يُجعَلُ في بيتِ المال، فإذا انقَضَتْ عِدّتُها فإنْ شاءَ تزوَّج بها نكاحاً جديداً بمَهْرٍ جديد.

فقال لي: يا نعمان، مَنْ هذا؟ قلتُ: عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضِيَ اللهُ عنه، فقال لي: أبو تُراب؟ قلتُ: نعم. ثم قلتُ: وما تقولُ أنت؟ فنكَسَ رأسَه، ونكَتَ بقضيبٍ كان في يده، ورفعَ رأسَه إليَّ وقالَ لي: يا نعمان، والله إنه لأشبَهُ القولَيْنِ بالحديث». اهـ.

---

(١) قاضيا الكوفة، محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى (ت ١٤٤)، وعبد الله بن شبرمة (ت ١٤٨).

(٢) وهما: عمرُ وعليٌّ رضِيَ الله عنهما، كما سيأتي في الرواية التالية، وانظر الروايات عنهما في: «موطأ مالك» برواية يحيى (١٩٦١)، وبرواية محمَّد (٥٤٥) و(٥٤٦)، و«الآثار» لأبي يوسف (٦٠٩) و(٦١٠)، و«مُصنَّف عبد الرزاق» (١٠٥٣٢-١٠٥٤٤)، و«مُصنَّف ابن أبي شيبة» (١٧٤٧٧) و(١٧٤٧٨) و(١٧٤٨٣)، وغيرها.

هذا ما رواه الحسنُ بنُ زياد، وزاد عليه المُوفَّقُ وقال: «أورَدَ هذا الحديثَ الإمامُ أبو القاسم ابنُ عليٍّ الرازيُّ نزيلُ هَـمَذانَ، عن محمَّدِ بنِ مُقاتِل، وهو ممَّنْ أدرَكَ الحسنَ بنَ زياد، وزاد: «قال ابنُ هُبَيرة[١]: بأيِّ القولَيْنِ تأخذ؟ قال: قلتُ: عندي عُمَرُ أفضَلُ من عليٍّ رضِيَ اللهُ عنهما، وآخُذُ في هذا بقولِ عليٍّ رضِيَ اللهُ عنه. فقال: أنا أرى ذلك». وإنما قال أبو حنيفة: «عُمَرُ أفضَلُ من عليٍّ رضِيَ اللهُ عنهما»؛ لِئلّا يقولَ ابنُ هُبَيرة: أنا أختارُ قولَ عمرَ رضِيَ اللهُ عنه، وكان عليٌّ لا يُذكَرُ في ذلك الزمانِ باسمِه، وكانتِ العلامةُ فيه بين المشايخ أنْ يقولوا: قال الشيخُ كذا، وكان الحسنُ البصـريُّ يقول فيه: «أخبرنا أبو زينب»[٢]، لأنّ مَنْ كان يذكرُه باسمِهِ يُعاقِبُه بنو مروان، فلهذا اختاروا الكِنايةَ عنه»[٣]. اهـ.

فتبيَّنَ من هذا أنّ الوالـيَ الأُمويَّ المُكنى عنه في صَدْرِ الحكاية: هو ابنُ هُبَيرة.

وفي «المناقب» (١: ١٧٣)[٤] أيضاً: «قال الحسنُ بنُ زياد: سمعتُ أبا حنيفةَ ـ وسُئِلَ: مَنْ أفقهُ مَنْ رأيت؟ ـ قال: ما رأيتُ أفقهَ من جعفرِ بنِ محمَّدٍ الصادق، لـمّا أقدَمَه المنصورُ بعثَ إليَّ فقال: يا أبا حنيفة، إنّ الناسَ قد فُتِنوا بجعفرِ بنِ محمَّد، فهيِّئْ له مِنَ المسائل الشِّداد. فهيَّـأْتُ له أربعينَ مسألة.

---

(١) أبو خالد يزيد بن عمر بن هُبيرة (٨٧-١٣٢)، من أُمراء الدولة الأموية، وَلِـيَ العراقَيْن (البصرة والكوفة) سنة ١٢٨، إلى أنْ سقطت الدولة الأموية على يد بني العبّاس، وقُتِلَ بواسط سنة ١٣٢. «الأعلام» ٨: ١٣٥.

(٢) وفي «إكمال تهذيب الكمال» لمُغْلَطاي ١١: ٣٥٣: «عن سعيد قال: كان الأغلبُ على مكحولٍ (ت نحو ١١٥) علمُ عليِّ بنِ أبي طالب، وكان إذا ذكرَ علياً لا يُسمِّيه ويقول: قال أبو زينب».

(٣) «مناقب أبي حنيفة» للمُوفَّق المكّيّ ص١٤٦.

(٤) أو ص١٤٨.

ثم بعثَ إليَّ أبو جعفرٍ وهو بالحِيرة[١]، فأتيتُه، فدخلتُ عليه، وجعفرُ بنُ مُحمَّدٍ جالسٌ عن يمينه، فلما بَصُرتُ به دَخَلَتْني مِنَ الهيبةِ لجعفرِ بنِ محمَّدٍ الصادق ما لم يَدخُلْني لأبي جعفر، فسَلَّمتُ عليه، وأومأَ إليَّ فجلستُ، ثمَّ التَفَتَ إليه فقال: يا أبا عبد الله، هذا أبو حنيفة، فقال: نعم، ثمَّ أتبَعَها: قد أتانا. كأنه كَرِهَ ما يقولُ فيه قوم: إنه إذا رأى الرجلَ عَرَفَه.

قال: ثمَّ التَفَتَ إليَّ فقال: يا أبا حنيفة، ألقِ على أبي عبد الله مِن مسائلِك، فجعلتُ أُلقي عليه، فيُجيبُني فيقول: أنتم تقولون كذا، وأهلُ المدينةِ يقولون كذا، ونحنُ نقول كذا. فربَّما تابَعَنا، وربَّما تابَعَهم، وربَّما خالَفَنا جميعاً، حتّى أتيتُ على الأربعينَ مسألةً، ما أخَلَّ منها بمسألة. ثم قال أبو حنيفةَ رحمه الله: ألسْنا رَوَيْنا: أنَّ أعلَمَ الناس أعلَمُهم باختِلافِ الناس»[٢]. اهـ.

وفي (١: ١٨٥)[٣] بطريق نمرِ بنِ جدار، عن الحسنِ بنِ زيادٍ قال: «دفنَ رجلٌ مالاً في موضع، ثم نَسِيَ أيَّ موضعٍ دفنَه فيه، فطَلَبَه، فلم يَقَعْ عليه، فجاء إلى أبي حنيفةَ فشكا إليه، فقال له أبو حنيفة: ليس هذا فِقْهاً فأحتالَ لك، لكنِ اذهَبْ فصَلِّ اللَّيلةَ إلى الغد، فإنك ستَذكُرُ أيَّ موضع دفنتَه فيه. ففعَلَ الرجل، فلم يَقُمْ إلا

---

(١) مدينة قريبة من الكوفة، كانت مسكنَ ملوك العرب في الجاهلية. «معجم البلدان» ٢: ٣٢٨.

(٢) ورواه ابنُ عدي في «الكامل» ٢: ٥٥٦ قال: حدَّثنا ابنُ سعيد قال: حدَّثنا جعفرُ بنُ محمَّدِ ابن حسين بن حازم، حدَّثني إبراهيمُ بنُ محمَّد الرُّمَّانيُّ أبو نجيح، سمعتُ حسنَ بنَ زياد، به. ومن هذا الطريق ذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٦: ٢٥٧، والمزيُّ في «تهذيب الكمال» ٥: ٧٩.

وابنُ سعيد: هو أحمد بن محمَّد بن سعيد المعروف بابن عُقْدةَ الحافظ، أما شيخُه وشيخُ شيخه فلم أقف لهما على ترجمة.

(٣) أو ص ١٦٠.

أقلَّ من رُبُع اللَّيْل حتّى ذكرَ أيَّ موضع دفنَه فيه، فجاء إلى أبي حنيفةَ فأخبرَه، فقال: قد عَلِمتُ أنّ الشيطانَ لا يَدَعُكَ تُصلِّي ليلتَكَ حتّى يُذكِّرَك، ويحَك! فهلّا أتـمَمْتَ ليلتَكَ شُكراً لله تعالى»(١). اهـ.

وفي (١: ٢١٤)(٢) بطريق إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ الطَّلْحيّ، عن الحسنِ بنِ زياد: «ما قَبِلَ أبو حنيفةَ لأحدٍ جائزةً ولا هديّة»، اهـ، أي: من الأُمراء، أو مِن غيرِ أن يُهدِيَ إليه ما هو أثمَنُ من هديّته، أو فيما عَلِمَ الحسنُ بنُ زياد، جمعاً بين الروايات.

وفي (٢: ٣)(٣) عن الحسنِ بنِ زياد: «حَلَفَتْ أمُّ أبي حنيفةَ بيمين، فحَنِثَت، فاستَفتَت أبا حنيفةَ فلم تَرْضَ، وقالت: لا أرضى إلا بما يقولُ زُرْعةُ القاصّ، فجاء بها أبو حنيفةَ إلى زُرْعةَ فقال: هذه أُمّي تَسْتَفتيكَ في كذا وكذا، قال: أنتَ أعلَمُ منّي وأفقَهُ فأفتِها أنتَ، قال أبو حنيفة: قد أفتَيتُها بكذا وكذا، فقال زُرْعة: القولُ كما قال أبو حنيفة، فرَضِيَت وانصـرَفَت»(٤). اهـ. والمسجدُ الذي كانَ يَقُصُّ فيه زُرْعة: هو مسجدُ الحضـرميِّينَ في الكوفة، في روايةٍ طويلةٍ لحجرِ بنِ عبد الجبّار الحضـرميّ(٥).

وفي (٢: ٤٣)(٦) من رواية أبي هشام الرِّفاعيّ، عن الحسنِ اللآّل (وهو ابنُ زياد): «كان أبو حنيفةَ بحراً لا يُدرَكُ عمقُه، وما عَلِمْنا عنه(٧) عِلمَه إلا كالخيال».

---

(١) ورواه الصيمريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص٣٩ من طريق نمر بن جدار، به.

(٢) أو ص١٩٠.

(٣) أو ص٢٥٤. وروى نحوَه ص٢٥٦ من طريق آخر.

(٤) ورواه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ١٥: ٥٠١.

(٥) ورواها الخطيبُ ـ لكنْ من غير تطويل ـ في «تاريخ بغداد» ١٥: ٥٠١.

(٦) أو ص٢٩٨.

(٧) كذا في الأصل، تبعاً لِـمَا في «المناقب»، وله وجه صحيح، ويحتملُ أن يكون تحريفاً عن «عند»، فيكونُ ضبطُ العبارة: «وما عِلمُنا عند عِلمِه»، والله أعلم.

وفي (٢: ٨٠)(١) من رواية السَّمْعانيِّ بسَنَدِهِ عن الحسنِ بنِ زياد، عن أبي يوسف، سمعتُ أبا حنيفةَ يقول: «رأيتُ المعاصي نذالةً، فتركتُها مروءةً، فصارت ديانة»(٢)، ونظمَ بعضُهم هذا المعنى.

وفي (٢: ٨٣)(٣) من روايةِ الوليدِ بنِ حمّاد، عن عمِّه الحسنِ بنِ زياد، عن أبي حنيفة: «ما قاتَلَ أحدٌ علياً إلا وعليٌّ أَوْلى بالحقِّ منه، ولولا ما سار عليٌّ فيهم ما عَلِمَ أحدٌ كيفَ السِّيرةُ في المُسلِمين»(٤).

وفي (٢: ٨٤)(٥) عن الحسنِ بنِ زياد، عن أبي حنيفة: «لا شكَّ أنَّ أميرَ المُؤمنينَ علياً إنما قاتَلَ طلحةَ والزُّبيرَ بعدَ أنْ بايَعَاه وخالَفَاه».

وفي (٢: ٩٩)(٦) بالإسنادِ إلى الحسنِ بنِ زياد، سمعتُ أبا يوسفَ يقول:

---

(١) أو ص٣٣٩، والسمعانيّ يرويه من طريقَيْن عن أبي حسّان محمد بن أحمد المُزكِّي، عن أبي سهل الصُّعلُوكيّ، عن أبي محمَّد كثير بن أحمد الكوفي، عن محمَّد بن عليّ بن عفّان، عن الوليد بن حماد، عن الحسن بن زياد، به. وهذا إسناد جيِّد.

(٢) ورواه ابنُ الأبار في «معجم أصحاب القاضي أبي علي الصَّدَفي» من طريق أبي سهل الصُّعلُوكيّ، به.

وهذا القول مرويٌّ أيضاً عن ابن سمعون أحد كبار الوعّاظ (٣٠٠-٣٨٧)، كما في «تاريخ بغداد» ٢: ٩٧، ولعلّه تمثَّل به، والله أعلم.

(٣) أو ص٣٤٢.

(٤) ورواه ابنُ العديم في «بغية الطلب» ١: ٢٩١ من طريق الوليد بن حماد، به.

ورواه الموفق المكيُّ أيضاً في «المناقب» ص٣٤٤ من طريق نوح بن درّاج، عن أبي حنيفة، بنحوه.

(٥) أو ص٣٤٣.

(٦) أو ص٣٥٩.

«اجتَمَعْنا عند أبي حنيفةَ في يوم مَطِيرٍ في نَفَرٍ من أصحابه، منهم داودُ الطائيّ، وعافيةُ الأَوْديّ، والقاسمُ بنُ مَعْنٍ المَسْعوديّ، وحفصُ بنُ غِياثٍ النَّخَعيّ، ووكيعُ ابنُ الجرّاح، ومالكُ بنُ مِغوَل، وزفرُ بنُ الهذيل، وغيرُهم.

فأقبَلَ علينا، فقال: أنتم مَسَارُّ قلبي وجَلاءُ حزني، قد أسرَجْتُ لكم الفِقهَ وألجمتُه، فإذا شئتُم فاركبوا، وقد تركتُ لكم الناسَ يَطَؤُونَ أعقابَكم، ويَلتَمِسونَ ألفاظَكم، وذلَّلتُ لكم الرِّقاب، وما منكم أحدٌ إلا وهو يَصلُحُ للقضاء، وفيكم عشرةٌ يَصلُحون أن يكونوا مُؤدِّبي القضاة، فسألتُكم بالله وبقَدْرِ ما وَهَبَ اللهُ لكم مِن جَلالةِ العِلم لَـمَا صُنتُموه عن ذُلِّ الاستئمار، فإنْ بُلِيَ رجلٌ منكم بالدُّخولِ في القضاء، فعَلِمَ من نفسِهِ خَرَبةً[1] سَتَرَها اللهُ تعالى عن العباد، لم يَجُزْ قضاؤُه، ولم يَطِبْ له رزقُه. وإن كانت سَريرتُه مِثلَ علانيته جازَ قضاؤُه، وطاب له رزقُه. فإن دفعَتْه ضرورةٌ إلى الدُّخولِ فيه، فلا يجعلَنَّ بينَه وبينَ الناسِ حِجاباً. وليُصَلِّ الصَّلَواتِ الخمسَ في الجامع، ولْيُنادِ عندَ كُلِّ صلاة: مَنْ له حاجة. فإذا صلّى صلاةَ العِشاءِ الآخرةِ نادى ثلاثةَ أصوات: مَنْ له حاجة، ثمَّ دخلَ إلى منزله. فإنْ مَرِضَ مَرَضاً لا يستطيعُ الجلوسَ معَه أسقَطَ من رزقِهِ بقَدْرِ مَرَضِه. وأيُّما إمام غَلَّ فَيْئاً أو جارَ في حُكمِهِ بَطَلَت إمامتُه، ولم يَجُزْ حُكمُه. وإنْ أذنَبَ ذنباً فيما بينَه وبينَ الناس أقامَه عليه أقرَبُ القُضاةُ عليه»[2]. اهـ. فيا له مِن عالِم ومُعلِّم ومُؤدِّبٍ لأصحابه!

وفي روايةٍ أُخرى عندَ الخطيب (١٤: ٢٤٧)[3]: «قال أبو حنيفةَ يوماً: أصحابُنا هؤلاء سِتَّةٌ وثلاثون رجلاً، منهم ثمانيةٌ وعشرون يَصلُحونَ للقضاء، ومنهم سِتَّةٌ

---

(١) الخربة: العَيْب والفساد في الدين، كما في «لسان العرب» ١: ٣٤٨ (خرب).

(٢) ورواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ص٧١-٧٢.

(٣) أو ١٦: ٣٦٥ من طريق إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، عنه.

يَصلُحونَ للفَتْوى، ومنهم اثنانِ يَصلُحانِ يُؤدِّبانِ القُضاةَ وأصحابَ الفتوى، وأشار إلى أبي يوسفَ وزفر»(١). اهـ.

والظاهرُ أنّ الروايتَيْنِ بالنَّظَرِ إلى الذين حَضَروا في مجلسٍ وآخرَ، والله أعلم.

* * *

---

(١) ورواه الصيمريُّ في «أخبار أبي حنيفة» ص١٥٨.

شيوخُ الحسنِ بنِ زياد وأصحابُه وتلاميذُه

تَفقَّهَ الحسنُ بنُ زيادٍ على:

١- أبي حنيفة.

٢- وداودَ بنِ نُصَيرٍ (١).

٣- وحمّادِ بنِ أبي حنيفة.

٤- وزفرَ بنِ الهذيل.

٥- وأبي يوسف.

وسَمِعَ من:

٦- سعيدِ بنِ عُبَيدٍ الطائيِّ (٢).

٧- وعبدِ المَلِكِ ابنِ جُرَيج (٣).

٨- ومالكِ بنِ مِغوَل (٤).

---

(١) الطائيّ، الفقيه الزاهد العابد، مات سنة ١٦٢ أو ١٦٥. «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٧: ٤٢٢-٤٢٥

(٢) أبو الهذيل الكوفي، ثقة. «تقريب التهذيب» (٢٣٦١).

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج المكّيّ، ثقة فقيه فاضل، وكان يُدلِّس ويُرسِل، مات سنة ١٥٠ أو بعدها. «تقريب التهذيب» (٤١٩٣).

(٤) أبو عبد الله الكوفيّ، ثقة ثَبت، مات سنة ١٥٩. «تقريب التهذيب» (٦٤٥١).

٩- ووكيع[١].

١٠- وأيوبَ بنِ عُتْبَة[٢].

١١- والحسنِ بنِ عُمارة[٣].

١٢- وعيسى بنِ عُمَرَ الهَمْدانيِّ[٤]، مُقرِئِ الكوفةِ بعدَ حمزةَ[٥].

وغيرهم[٦].

---

(١) ابن الجرّاح الرُّؤاسيّ الكوفيّ، ثقة حافظ عابد، مات سنة ١٩٧ . «تقريب التهذيب» (٧٤١٤).

(٢) في الأصل: «عقبة»، وهو خطأ مطبعيّ.

وهو أبو يحيى اليماميّ، القاضي، ضعيف، مات سنة ١٦٠ . «تقريب التهذيب» (٦١٩).

(٣) وهو أبو محمَّد الكوفي، قاضي بغداد، متروك، مات سنة ١٥٣ . «تقريب التهذيب» (١٢٦٤). وفي كونه متروكاً نَظَر، كما ذكرتُه في التعليق على «حسن التقاضي» ص٤٣.

(٤) أبو عمر الأسديّ الكوفي، ثقة، مات سنة ١٥٦ . «تقريب التهذيب» (٥٣١٤).

وذكر أبو عمرو الداني أنّ الحسن بن زياد قرأ عليه، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبي ٩: ٥٦٠.

(٥) ابن حبيب الزيّات، أبو عمارة، أحد القرّاء السبعة، توفي سنة ١٥٦ أو ١٥٨ .

(٦) ومنهم، بحسب ما تيسَّر لي الوقوفُ عليه، من غير قَصْدِ الاستقصاء والاستيعاب:

١- إسرائيل بن يونس السَّبيعي (ت ١٦٠)، وروايتُه عنه في «المعجم الأوسط» للطبراني (٧١٠١).

٢- وزكريا بن سِياه، سيأتي ص١٢٧ ذِكرُه في شيوخه في القراءة.

٣- وزكريا بن عمر، روى القراءات عن عاصم، ورواها عنه الحسن بن زياد، كما في «تعجيل المنفعة» ١: ٥٥١.

٤- والعبّاس بن الحسن بن عُبيد الله، والظاهر أنه المُترجَم في «تاريخ بغداد» ١٤: ٦، وروايتُه عنه في «المعجم الأوسط» (٤٧٩٦).

٥- وأبو عمر عبد الله بن دُكَين الكوفي نزيل بغداد، وروايتُه عنه ذكرها المزيُّ في «تهذيب الكمال» ١٤: ٤٧٠.

=

وأخذ عنه:

١- الفَتْحُ بنُ عَمْرٍو[١] الكَشِّيّ[٢].

٢- وأبو هشام الرِّفاعيّ[٣].

٣- ونُصَيرُ بنُ يحيى البَلْخيّ[٤].

= ٦- وعثمان بن عبد الرحمن القرشيّ الزهريّ (ت في خلافة الرشيد)، وروايتُه عنه في «المؤتلف والمختلف» للدارقطني ٣: ١٦٥١.

٧- وعِتَبة بن عمر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشيّ، وروايتُه عنه في «المؤتلف والمختلف» للدارقطني ٣: ١٦٥١، وذكرها ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٦: ١١٧.

٨- ومالك بن أنس (ت ١٧٩)، كما ذكره الرشيدُ العطّار في «الرواة عن مالك» ص٣٩.

٩- ومِسعَر بن كِدام (ت ١٥٣ أو ١٥٥)، وروايتُه عنه في «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني (٣٠٣) و(٢٨٨١).

١٠- ومحمد بن عفان القرشيّ الكوفيّ، ذكره ابنُ حبان في «الثقات» ٧: ٣٧٣، وذكر روايةَ الحسن بن زياد عنه.

١١- ونجيح بن عبد الرحمن السندي، أبو معشر (ت١٧٠)، وروايته عنه في «مستدرك الحاكم» ٣: ١١٤.

(١) أبو نصر الورّاق، صدوق، مات سنة ٢٥٠. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٧: ٩١، و«الثقات» لابن حبان ٩: ١٤، وقال فيه: «مستقيم الحديث».

(٢) هذا هو المشهور في هذه النِّسبة، ويُقال فيها أيضاً: «الكِسّيّ» بالسِّين المُهملة المكسورة، وهو أصحّ، وإن كان الأول أشهر، وهي نسبةٌ إلى بلدة بما وراء النهر، كما في «الأنساب» للسمعاني ١١: ١٠٨.

(٣) محمَّد بن يزيد العِجْليّ الكوفي، القاضي، ليس بالقويّ، مات سنة ٢٤٨. «تقريب التهذيب» (٦٤٠٢).

(٤) ترجم له القرشي في «الجواهر» ٣: ٥٤٦ (١٧٤٥) و(١٧٤٦)، وأرّخ وفاته سنة ٢٦٨، وذكره الخطيبُ في «المتفق والمفترق» ٢: ٧٧٩ في الرواة عن الحكم بن عبد الله البلخيّ، =

٤- ومحمَّدُ بنُ سَمَاعةَ القاضي[1].

٥- وإسحاقُ بنُ بُهلُولٍ التَّـنُوخيُّ الحافظ[2].

٦- وشعيبُ بنُ أيوبَ الصَّـرِيفينيّ[3].

٧- والوليدُ بنُ حمّادٍ اللُّؤْلُؤيّ[4]، ابنُ أخيه.

٨- وإبراهيمُ بنُ إسماعيلَ الطَّلْحيّ[5].

٩- وطاهرُ بنُ أبي أحمد[6].

= وذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور» ـ كما في «إكمال تهذيب الكمال» لمُغُلطاي ٤: ٣٢٨ ـ في الرواة عن الربيع بن أنس البكريّ. وعليه، فهو معروف في تلك الدِّيار. وانظر ما سلف ص١٠ تعليقاً.

(١) أبو أحمد الكوفيّ، قاضي همذان، أخذ عن أبي حنيفة وأبي يوسف، ومات سنة ٢٠٨. «الجواهر المضية» ٢: ٧٠٤ (١١١١)، و«تقريب التهذيب» (٥٤٥٥).

(٢) أبو يعقوب الأنباريّ، ثقة جليل، له مُصنَّفات، تفقَّه على الحسن بن زياد وعلى الهيثم بن موسى صاحب أبي يوسف، وله اختياراتٌ ينفردُ بها، مات سنة ١٥٢. «تاريخ بغداد» ٧: ٣٩٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٢: ٤٨٩.

(٣) أبو بكر الواسطيّ، القاضي، صدوق، مات سنة ٢٦١. «تقريب التهذيب» (٢٧٩٤).

(٤) ذكره ابن حبان في «الثقات» ٩: ٢٢٦، وقال: «من أهل الكوفة، يروي عن أبي يوسف والكوفيِّين، روى عنه محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة»، وروى عنه أيضاً ابنُه إبراهيم، كما في «المؤتلف والمختلف» للدراقطني ٣: ١٦٥١، و«غاية النهاية» لابن الجزري ٢: ٣٥٩، وأحمدُ بنُ يحيى، كما في «بغية الطلب» لابن العديم ١: ٢٩١.
وعليه، فهو معروفُ العَيْن، وبه يُـرَدُّ قولُ الثعلبيّ في «تفسيره» ـ كما في «لسان الميزان» ٨: ٣٨٢ (٨٣٥٣) ـ: «لا يُدرى مَنْ هو».

(٥) إبو إسحاق التَّيميّ الكوفيّ، ذكره ابنُ حبان في «الثقات» ٨: ٨٨، وقال: «روى عنه أهلُ الكوفة»، وانظر: «الكنى والألقاب» لابن منده ص٤١، و«الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم ١: ١٧٨.

(٦) الزبيريّ، مستقيم الحديث، مات سنة ٢٤٠، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٤: ٤٩٩، =

١٠- وإسماعيلُ بنُ حمّادِ بنِ أبي حنيفة[١].

١١- وخلفُ بنُ أيوبَ البَلْخيّ[٢].

١٢- والرَّشيد[٣].

١٣- والمأمون[٤].

١٤- ونَمِرُ بنُ جدار[٥].

١٥- والإمامُ محمَّدُ بنُ شُجاع الثَّلْجيّ.

١٦- وعليُّ بنُ هاشم بنِ مرزوق[٦].

١٧- وإسماعيلُ الفَزاريّ[٧].

١٨- ومحمَّدُ بنُ مُقاتِل الرازيّ[٨].

= و«الثقات» لابن حبان» ٨: ٣٢٨، و«تاريخ الإسلام» ١٧: ٢٠٥.

(١) الكوفيّ، القاضي، تفقَّه على أبيه وأبي يوسف والحسن بن زياد، ولم يُدرِك جدَّه، مات سنة ٢١٢. «تاريخ بغداد» ٧: ٢١٦، و«الجواهر المضية» ١: ٤٠٠ (٣٢٨).

(٢) العامريّ، أحد كبار الفقهاء الثقات، تفقَّه على أبي يوسف، وكان مفتي بلخ وزاهدَها، مات سنة ٢٠٥. «سير أعلام النبلاء» للذهبيّ ٩: ٥٤١-٥٤٣، و«الكاشف» له (١٣٩٦).

(٣) هارون بن محمد، الخليفة العباسيّ، مات سنة ١٩٣.

(٤) عبد الله بن هارون، الخليفة العباسيّ، مات سنة ٢١٨.

(٥) الأسديّ الكوفي، ذكره ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٢: ٦٤ و٧: ٢٧٩.

(٦) أبو الحسن الرازي، صدوق. «تقريب التهذيب» (٤٨١١).

(٧) ابن موسى الكوفي، صدوق يُخطئ، وكان شيعياً، مات سنة ٢٤٥. «تقريب التهذيب» (٤٩٢).

(٨) أبو عبد الله، قاضي الرَّيّ وفقيهها، حدَّث عن وكيع وطبقته، وتفقَّه على محمَّد بن الحسن، توفي سنة ٢٤٨ أو ٢٤٩. «أخبار أبي حنيفة» للصَّيْمَري ص١٦٤، و«الجواهر المضية» ٣: ٣٧٢ (١٥٤٦).

١٩- وعليّ الرازيّ[١].

٢٠- وعَمْرُو بنُ مُهَير[٢]، والدُ الخصّاف.

٢١- وأحمدُ بنُ سليمانَ الرُّهَاويّ[٣].

٢٢- وأحمدُ بنُ عبدِ الحميد الحارثيّ[٤].

٢٣- وابراهيمُ بنُ عبدِ الله النَّيسابوريّ[٥].

وغيرُهم[٦].

---

(١) إمام ورعٌ زاهد، ذكره الصيمريّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٦٤ في أصحاب الحسن بن زياد، وانظر: «الجواهر المضية» ٢: ٦٢٤ (١٠٢٧).

(٢) والد الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو الخصّاف ـ كما قال المُؤلِّف ـ، صاحبِ كتاب «الحِيَل» و«أحكام الأوقاف».

(٣) أبو الحسين الجزريّ، ثقة حافظ، مات سنة ٢٦١. «تقريب التهذيب» (٤٣).

(٤) ثقة، توفي سنة ٢٦٩. «سؤالات الحاكم للدارقطني» ص٨٤ (٢)، و«سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥٠٨-٥٠٩.

(٥) السَّعْديّ، صدوق، مات سنة ٢٦٧. «لسان الميزان» ١: ٣٠٧ (١٨٣).

(٦) ومنهم، بحسب ما تيسَّـر لي الوقوفُ عليه، من غير قَصْدِ الاستقصاء والاستيعاب:

١- إبراهيم بن محمَّد الرُّمّانيّ، أبو نجيح، وروايتُه عنه في «الكامل» لابن عديّ ٢: ٥٥٦، وقد تقدَّمت ص٢٢.

٢- وأحمد بن الحسن بن زياد اللؤلؤيّ، ابنه. وروايتُه عنه في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصيمريّ ص١٣٥، وقد تقدَّمت ص١٢.

٣- وإدريس بن يونس، ولعلّه المُترجَم في «لسان الميزان» ٢: ١٣ (٩٣٧)، وروايتُه عنه في «مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم ص٢٤٨.

٤- والحسن بن حمّاد المعروف بسَجّادة (ت ٢٤١)، وروايتُه عنه في «المعجم الأوسط» للطبرانيّ (٧١٠١).

=

ومَرْوِيّاتُه من الحديثِ عن أبي حنيفةَ مُدوَّنةٌ في «مُسنَدِه» المَرْويِّ عندَ المُسنِدِينَ في عِدادِ المسانيدِ السبعةَ عشـرَ المَرْويّـةِ عن أبي حنيفة، ولا سيَّما في «الفِهرِستِ الأوسط» لابن طُولُون، و«عقود الجمان» للحافظِ محمَّدِ بنِ يوسفَ الصالحيّ، و«ثَبَتِ» الشيخ أيوبَ الـخَلْوتيّ، و«حَصْـر الشارد» لمحمَّد عابد السِّنْديّ، وغيرها، كما سيأتي[(١)].

ومَرْويّاتُه عن ابنِ جُرَيجٍ فقط نَحْوُ اثنَيْ عشـرَ ألفَ حديث، وهذا العددُ لا يُستكثَرُ على مِثلِه، وقد أقرَّ أهلُ الحديثِ لأحدِ تلاميذه بأنه روى خمسينَ ألفَ حديث، وهو إسحاقُ بنُ بُهلُولٍ التَّنُوخيّ، كما شَهِدَ أهلُ العِلم أنّ كتبَ تلميذِهِ الآخَرَ محمَّدِ بنِ شُجاع الثَّلْجيِّ تحتوي على ثلاثةٍ وسبعينَ ألفَ حديث، كما سيأتي[(٢)].

= ٥- والحسن بن أبي العَنبَس الكوفيّ، وروايتُه عنه ذكرها ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٦: ٨٣.

٦- وعمّار بن أبي مالك الخيثميّ (وفي «لسان الميزان» ٦: ٥٠ (٥٥٤٦): الجنبيّ)، كان يُجالِسُ الحسنَ بنَ زياد أيام تولّيه القضاء، كما في «أخبار القضاة» لوكيع ٣: ١٨٨.

٧- وعمار، غير منسوب، ولعلّه الذي قبله، وروايتُه عنه في «مناقب أبي حنيفة» للمُوفَّق المكّيّ ص٢٣٥.

٨- ومحمد بن حسّان السُّلمي، أحد المجاهيل، وروايته عنه في «مستدرك الحاكم» ٣: ١١٤.

٩- ومحمَّد بن الحسن بن زياد، ابنه. روى عنه القراءة، كما في «غاية النهاية» لابن الجزريّ ١: ٢١٣ و٢: ١١٦، لكنَّ الإسنادَ إليه واهٍ، كما سيُبيِّنُه المؤلف فيما سيأتي ص٣٩.

١٠- ومحمَّد بن عبد الله الفقيه، وروايتُه عنه في «الانتقاء» لابن عبد البر ص١٥٢=٢٩٨.

١١- ومحمَّد بن يحيى الحجريّ، قاضي المدائن، وروايتُه عنه في «أخبار القضاة» لوكيع ٣: ١٨٨.

١٢- ومقاتل بن صالح، أبو صالح، مَوْلى المَهْديّ، وروايتُه عنه ذكرها الخطيبُ في «المتفق والمفترق» ٣: ١٩٥٣.

(١) ص٤٧ و٨٥-٩٦.

(٢) فيهما جميعاً ص٣٤.

وترى النَّـقَلَةَ يَعْزُونَ روايةَ ألفِ ألفِ حديثٍ ومئةِ ألفِ حديثٍ ونَحْوِ ذلك لأُناسٍ دونَ طبقةِ الحسنِ بنِ زياد، ومعَ ذلك تراهم لا يَستكثِرونَ تلك الأعدادَ الضَّخْمةَ عليهم، وحين أتى دَوْرُ التحدُّثِ عن الحسنِ بنِ زيادٍ الذي أفنى عُمُرَه في علوم الرِّوايةِ والدِّرايةِ يَستكثِرونَ عليه أنْ يكونَ كتبَ عن ابنِ جُرَيجٍ نَحْوَ اثنَيْ عشرَ ألفَ حديث، ولله في خَلْقِهِ شؤون.

وقد ذكرَ الخطيبُ في ترجمـةِ أبي يعقوبَ إسـحاقَ بنِ البُهلُولِ الحافظ (٦: ٣٦٦)[١]: «أنه كانَ فقيهاً، حَمَلَ الفِقهَ عن الحسنِ بنِ زياد وعن الهيثم بنِ موسى صاحبِ أبي يوسفَ القاضي»، ثم قال في (٦: ٣٦٨)[٢]: «حدَّثَ إسحاقُ بنُ البُهلُولِ مِن حِفظِهِ ببغدادَ بأكثرَ من خمسينَ ألفَ حديث».

ويقول المُوفَّقُ المكِّيُّ في (١: ٩٥)[٣]: «إنَّ محمَّدَ بنَ شُجاع ذكرَ في تصانيفِهِ نيِّفاً وسبعينَ ألفَ حديثٍ عن النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم مما فيها نظيرُها من الصحابة».

وهذا أيضاً من أشهَرِ أصحابِ الحسنِ بنِ زياد، وهو كثيرُ الحديثِ بهذه الدَّرَجة، حتى يقول محمَّدُ بنُ إسحاقَ النَّديمُ عن ابنِ شجاع هذا: «مُبرِّزٌ على نُظَرائِهِ من أهل زمانِه، وكان فقيهاً وَرِعاً ثَبْتاً على آرائه، وهو الذي فَتَقَ فِقهَ أبي حنيفة، واحتجَّ له، وأظهَرَ عِلَلَه، وقوّاهُ بالحديث، وحَلّاه في الصُّدور»[٤].

وعَدَّه الذهبيُّ في «سِيَرِ النُّبلاء»[٥] من بُحورِ العِلم، وقال الحاكم: إنه «كثيرُ

---

(١) أو ٧: ٣٩١.

(٢) أو ٧: ٣٩٣.

(٣) أو ص٨٤.

(٤) «الفهرست» ص٢٥٦.

(٥) ١٢: ٣٧٩.

الحديث، كثيرُ التصنيف. ورأيتُ كتابَه في المناسِكِ في نيِّفٍ وسِتِّينَ جُزْءاً كِباراً دِقاقاً»، اهـ، راجع «معرفةَ علوم الحديث» له (٢٢٤)[1].

ومَنْ يكونُ تلامِذتُه بهذا الإكثارِ من الحديث، كيف يُستكثَرُ على شيخِهم الذي تخرَّجوا عليه أن يكونَ حَمَلَ عن ابنِ جُرَيجٍ اثنَيْ عشـرَ ألفَ حديث.

* * *

(١) أو ص٦٣٢.

مُؤلَّفاتُ الحسنِ بنِ زياد

وله مُؤلَّفاتٌ معروفة، منها:

١ - «كتابُ المُجرَّد» لأبي حنيفة:

يحتوي على ما رواه عن أبي حنيفةَ من المسائلِ وأدلَّتِها. وفي «الجامع الكبير» للإمام محمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيّ، المطبوع بمعرفةِ لجنةِ إحياءِ المعارفِ النُّعمانيّةِ في حَيدَر آباد الدَّكَن في الهند، بتحقيق العلّامة أبي الوفاء الأفغانيّ، حفظه الله، تجدُ نماذجَ من «كتابِ المُجرَّد» منشورةً في هوامِشِه، احتِفاظاً بما في الأصلِ المنقولِ عنه من النُّصوصِ القديمةِ المُدرَجةِ فيه[١].

ومن «كتاب المُجرَّد» هذا: جَرَّدَ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ حُبَيشٍ البَغَويُّ[٢]

---

(١) وفي المطبوع من كتاب «الأصل» للإمام محمَّد بن الحسن، تبعاً للنُّسَخ المخطوطة منه، مسائلُ قليلةٌ منقولة من «المُجرَّد» للإمام الحسن بن زياد، وهي فيه ٢: ٢٠٢-٢٠٤ و٢١٠-٢١١.

(٢) وهو محمد بن إبراهيم بن أحمد بن صالح، أبو الحسن المُعدَّل (٢٥٢-٣٣٨)، يُعرَفُ بابن حُبيش، وهو لقبُ جدِّه أحمد، كما في «تاريخ بغداد» ٢: ٣٠٥، وذكره الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» ٢: ٦٨٩: «حدَّث عن مُحمَّد بن شجاع الثلجيِّ عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة بكتاب «الآثار»، وعن عبّاس الدُّوريّ وغيره، لم يكن بالقويّ».
قلت: وهذا تليينٌ يسير، على أنّ تعصُّبَ الدارقطنيِّ على الحنفية معروف، فلا يُقبَلُ جرحُه فيهم إلا مُفسَّـراً.
أما ما ذكره من روايته «كتابَ الآثار» لأبي حنيفة، فهو تجريدُه لأحاديث أبي حنيفة من كتب الحسن بن زياد، المذكورُ عند المُؤلِّف هنا.

أحاديثَه التي رواها الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيُّ عن أبي حنيفة، حيثُ كان ابنُ حُبَيشٍ سَمِعَ «المُجرَّدَ» من محمَّدِ بنِ شجاع، الذي كان سَمِعَه من الحسنِ بنِ زياد.

و«المُسنَد» المعروفُ باسم الحسنِ بنِ زيادٍ يحتوي على أحاديثِ «كتابِ المُجرَّد» المَسْموعةِ من أبي حنيفة.

وسنذكرُ في فَصْلٍ خاصٍّ إن شاء الله[1] نحوَ سِتِّينَ حديثاً انتقاها من «المُسنَد» المذكور المُحدِّثُ عفيفُ الدِّين عليُّ بنُ عبدِ المُحسِنِ الدَّواليبيُّ الحنبليّ[2]؛ لتكونَ كنماذجَ من مَرْويّاتِهِ الكثيرة.

ومنها:

٢- «كتابُ أدب القاضي».

٣- و«كتابُ الخِصال».

٤- و«كتابُ معاني الإيمان».

٥- و«كتابُ النفقات».

٦- و«كتابُ الخراج».

٧- و«كتابُ الفرائض».

٨- و«كتابُ الوصايا».

على ما ذكرَه محمَّدُ بنُ إسحاقَ النَّديمُ في «الفِهرِست»[3].

---

(١) بعنوان «كثرة حديث الحسن بن زياد» ص٤٧-٨٤.

(٢) سيأتي التعريفُ به ص٤٧.

(٣) ص٢٥٤.

=

ونسبَ التقيُّ المِقريزيُّ إليه في «تذكرتِهِ»:

٩- «كتابَ المقالات»، نَقْلاً عن «المبسوط»[1]، وأقرَّه الحافظُ القاسمُ بنُ قُطلُوبُغا في «تاج التراجم»[2].

وزاد البدرُ العينيُّ في «المغاني»[3] في عِدادِ مُؤلَّفاتِه:

١٠ - «كتابَ التُّهمة»[4].

١١ - و«كتابَ الإجارة».

١٢ - و«كتابَ الصَّـرْف»[5].

= وذكرها الزركليُّ في «الأعلام» ٢: ١٩١، إلا أنه لم يذكر «المُجرَّد» و«الخصال»، وزاد: «الأمالي». وهذا الكتابُ «الأمالي» ذكره المُؤلِّفُ في «تأنيب الخطيب» ص٣٦٢ في مُصنَّفات الحسن بن زياد.

(١) لم أقف عليه في «المبسوط» للسرخسيّ، وهو المراد بـ«المبسوط» عند الإطلاق، ولا في «الأصل» للإمام محمَّد بن الحسن، ويُسمّى «المبسوط» أيضاً، فلعلّه في «مبسوط» الحلواني أو خواهر زادَهْ أو غيرهما، والله أعلم.

(٢) ص١٥٠، وصدَّره بقوله: «قلت»، فيكون من زياداتِهِ على ما أورده المقريزيّ، وانظر مُقدِّمتَه ص٥٨.

(٣) «مغاني الأخيار» ١: ١٩٧.

(٤) كذا في الأصل! وفي المطبوع من «مغاني الأخيار»: «كتاب النكاح».

(٥) وذكر الإمام السـرخسيُّ في «المبسوط» ٢٨: ١١٠ و٣٠: ١١٤ أن كتابَ «العَيْن والدَّيْن» أو «الوصايا في العَيْن والدَّيْن» وكتابَ «حساب الوصايا» ـ ويقعُ الأول في ٥: ٤٧٣ من «كتاب الأصل» للإمام محمَّد بن الحسن، وأما الثاني فمن القسم المفقود منه، كما في مُقدِّمة مُحقِّقه د. محمد بوينو كالن ص١١٥ ـ رتَّبهما الإمام محمد بن الحسن من كتب الحسن بن زياد، فأصلُ التخريج والتفريع من صنعة الحسن، لأنَّ مسائلَهما مبنيةٌ على علم =

وأما ما يُعْزى إليه من «جُزْء» فيما سَمِعَه من القراءاتِ من أبي حنيفة، بروايةِ ابنِهِ محمَّدِ بنِ الحسنِ بنِ زياد، فكَذِبٌ مُلفَّقٌ لا صِلةَ لها بأبي حنيفةَ ولا بالحسنِ ابنِ زياد. وقد ثبتَ عن أهلِ العِلم أنّ مُلفِّقَها هو أبو الفَضْل الخُزاعيُّ[1] القارئُ المكشوفُ الأمر. وإنْ تكلَّفَ ابنُ الجزريِّ[2] تبرئةَ ساحتِهِ من ذلك.

وإنما قراءةُ أبي حنيفةَ هي قراءةُ عاصِم عن زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ عن ابن مسعود (ح)، وعن أبي عبدِ الرحمنِ السُّلَميِّ عن عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه. وفي الطريقَيْن من قراءةِ عاصم: الفاتحةُ والمُعوِّذتان، وقراءتُه في أعلى درجاتِ التواتر.

فيُؤسَفُ على سَرْدِ تلك القراءاتِ في بعضِ كتبِ التفسير[3] والمناقب[4]،

= الحساب، وقد كان للحسن من البراعة فيه ما لم يكن لغيره من أصحاب أبي حنيفة، ويوجد غيرُ هذه المسائل في تصنيف له سمّاه «التكملات».

(١) محمد بن جعفر بن عبد الكريم الجرجاني (ت ٤٠٧ أو ٤٠٨)، عُني بعلم القراءات، ورحل في طلب ذلك، وصنَّف فيه عدّة كتب، ذكر في أحدها أسانيد القراءات المذكورة فيه، إلا أنه خلط في ذلك تخليطاً قبيحاً، ولم يكن على ما يرويه مأموناً، ووضع كتاباً في الحروف ونسبَه إلى أبي حنيفة، ذكرَ الدارقطنيُّ وجماعةٌ من أهل العلم في عصره بأنه موضوع لا أصل له. «تاريخ بغداد» ٢: ٥٤١، و«لسان الميزان» ٧: ٣٦-٣٧، «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي ١: ٢٦٣، و«عقود الجمان» للصالحي ص٢٩٢-٢٩٣.

(٢) في «غاية النهاية» ٢: ١٠٩-١١٠، أما في «النشر» ١: ١٦ فمرَّ على اتهامه بذلك من غير محاولة تبرئته.

(٣) كـ«الكشاف» للزمخشري، و«مدارك التنزيل» للنسفيّ، و«البحر المحيط» لأبي حيّان، وغيرها.

(٤) كـ«مناقب أبي حنيفة» للمُوفَّق المكّيّ، حيثُ أفرد فيه ص٣٢٧-٣٣٧ فصلاً خاصّاً بها، وكذا فعل الكردريُّ في «مناقبه» ص٣١١-٣٤١، وعلي القاري في «الأثمار الجنية» ص١١٨-١٢٢.

معَ محاولةِ توجيهها كقراءاتٍ لأبي حنيفة مَرْويّةٍ بطريق الحسنِ بنِ زيادٍ عنه، معَ أنها قراءاتٌ مكذوبةٌ عليه، كما ذكرتُ في «تأنيب الخطيب» وغيرِه تحقيقَ أهلِ الشأنِ في ذلك، راجع «التأنيب» (ص ٢٩)[1].

* * *

(١) أو ص٥٩-٦٠.

تولِيتُه القضاء، واتصالُه بالأُمَراء

كانت توليةُ الحسنِ بنِ زيادٍ القضاءَ سنة ١٩٤هـ، بعدَ وفاةِ حفصِ بنِ غِياثٍ القاضي[١].

قال الصَّيمَريّ[٢]: أخبرنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ قال: حدَّثنا مُكرَمٌ قال: حدَّثنا أحمدُ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ يونسَ قال: «لـمّا ولـيَ الحسنُ بنُ زيادٍ القضاء لم يُوفَّقْ فيه، وكان حافظاً لقولِ أصحابه، فبعثَ إليه البكّائيّ: ويحك! إنَّكَ لم تُوفَّقْ في القضاء، وأرجو أن يكونَ هذا لخيرةٍ أرادَها اللهُ بك، فاستَعْفِ. فاستَعْفى واستراح».

وقال الخطيب[٣]: أخبرني الأزهريّ، عن أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ الحسن، عن

(١) يعني: بالكوفة. وانظر: «التاريخ» لخليفة بن خيّاط ص٤٦٤، و«أخبار القضاة» لوكيع ٣: ١٨٨، و«سير أعلام النبلاء» للذهبيّ ٩: ٥٤٤.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٦، وعنه رواه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٨: ٢٧٦. وفي إسناده: عبد الله بن محمد، وهو ابن الثلاج، وهو متهم، كما سلف ص٥١ تعليقاً، لكنه لم ينفرد به، وفيه أيضاً: أحمد شيخُ مُكرَم، وهو ابن عطية، وهو متَّهم، كما سلف ص٨ تعليقاً. لكنْ سيأتي نحوُه عن الساجيّ (٢٢٠-٣٠٧) قال: «يُقال ...» فذكره، والساجيُّ مُعاصِرٌ لابن عطية، فيحتملُ أنه أخذه عنه أو عن غيره، والثاني أظهر، فالقِصّةِ معروفة من غير طريق ابن عطية، فقد روى وكيع في «أخبار القضاة» ٣: ١٨٨ من طريق محمَّد بن يحيى الحجريّ قاضي المدائن قال: «كان الحسنُ بنُ زياد قد حَفِظَ وولي القضاء هاهنا ـ يعني: بالكوفة ـ فلم يحمتل، واكترى رجلاً يقرأ عليه كتبَ نفسِه».

(٣) في «تاريخ بغداد» ٨: ٢٧٦.

إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ عَرَفةَ قال: «تُوفِّـيَ حفصُ بنُ غياثٍ في سنةِ ١٩٤هـ، فجُعِلَ مكانَه ـ يعني: على القضاء ـ الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ».

وقال أيضاً(١): أخبرنا أبو بكرٍ البَرْقانيّ، حدَّثني محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ المَلِكِ الأَدَميّ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ عليٍّ الأَياديّ، حدَّثنا زكريّا بنُ يحيى الساجيُّ قـال: «يُقال: إنَّ اللُّؤلُؤيَّ كانَ على القضاء، وكان حافظاً لقولهم ـ يعني: أصحاب الرأي ـ، وكان إذا جلسَ ليَحكُمَ ذهبَ عنه التوفيقُ حتّى يسألُ أصحابَه عن الحكم في ذلك، فإذا قامَ عن مجلسِ القضاءِ عادَ إلى ما كانَ عليه مِنَ الحِفظ». اهـ.

ولا يكونُ هذا إلا مِن تهيُّبِهِ القضاء، وخوفِهِ من الله في الحكم، وبينَ مَنْ وُلُّوا القضاءَ على خِلافِ رغبتهم أُناسٌ يَتَحاشَوْنَ الحكمَ لذلك بأنْ يُصلِحوا بينَ المُتخاصِمَيْنِ بتحمُّل القاضي الغرامة(٢)، وهذا نوعٌ من الوَرَع لا يُمكِنُ أنْ يُتَّخَذَ أساساً للقضاء، فسبيلُ مِثلِه أنْ يستعفيَ ويستريح، كما فعلَ الحسنُ بنُ زياد.

وحكى العُقَيليُّ(٣) عن إدريسَ بنِ عبد الكريم، عن إسحاقَ بنِ إسماعيلَ قال: «كُنّا عندَ وكيع، فقيل له: إنّ السَّنَةَ مُجدِبة! قال: وكيفَ لا تُجدِبُ وحسنٌ اللُّؤلُؤيُّ قاضٍ وحمّادُ بنُ أبي حنيفة». اهـ.

والعُقَيليُّ لا يَهدَأُ له بالٌ إلا بالنَّيْل من أبي حنيفةَ وأصحابه، حتّى لا يذكرُ لأحدٍ منهم منقبةً واحدة، معَ كونهم قادةَ الأُمّةِ في الفِقه، رَغْمَ أنفِ العُقَيليِّ وأذيالِهِ من الحشويّة، ولذا رَدَّ عليه صاحبُه ابنُ الدَّخيل(٤) ردّاً مُشبِعاً، كما ذكرتُ ذلك في

---

(١) في «تاريخ بغداد» ٨: ٢٧٦.

(٢) انظر مثالاً على ذلك في «حسن التقاضي» ص١٨٢.

(٣) في «الضعفاء» ١: ٢٢٧، وسيأتي ثانيةً ص١٠٨.

(٤) أبو يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني (ت ٣٨٨). «تاريخ الإسلام» ٢٧: ١٧٨، وانظر التعليق على «بلوغ الأماني» ص٦١.

مواضعَ في «التأنيب»[١] وغيرِه من كُتُبي[٢].

ولم يُدبِّرِ العُقَيليُّ هذه الفِرْيةَ حيثُ إنَّ شطرَ هذا الخبر يدلُّ على كَذِبِ الشَّطْرِ الآخر، لأنّ حمّادَ بنَ أبي حنيفةَ تُوفِّيَ سنةَ ١٧٦هـ، واللُّؤلُؤيُّ إنما ولِيَ القضاءَ سنة ١٩٤هـ، فلا يكونُ قضاؤُهما في زمنٍ واحدٍ حتّى يصحَّ هذا القول! بل لا يُعلَمُ أنّ حمّادَ بنَ أبي حنيفةَ ولي القضاءَ حتّى يُمكِنَ أنْ يُقالَ هذا القول! بل لم يَستَمِرَّ الحسنُ بنُ زيادٍ على القضاءِ إلا مُدّةً يسيرةً لا تَفسُدُ معَها بركةُ العام! حيثُ استقالَ من القضاءِ سريعاً، ولم يَتَمسَّكْ بكُرْسيِّ الحكم كغيره، فقُبِلَتِ استِقالتُه.

وإسحاقُ الطالقانيُّ[٣] يُكذِّبُه أُناس، وإنْ مشّاه أُناس، كما يظهر من «تاريخ الخطيب»[٤].

على أنَّ مَنْ بلغَ مبلغَ العُقَيليِّ من التعصُّبِ المُزري لا يكونُ موضعَ تعويلٍ في مِثلِ هذا الخبر[٥]. نسألُ اللهَ السلامةَ.

---

(١) أهمُّها ص٦٧-٦٨.

(٢) ومنها: مُقدِّمة «نصب الراية» المُسمّاة «فقه أهل العراق وحديثهم» (ص٥٣ و٨٣-٨٥ بعناية الأستاذ عبد الفتاح أبو غدّة، أو ص٣١٣ و٣٣٤-٣٣٥ من «مقدِّمات الإمام الكوثريّ»).

(٣) يعني: ابن إسماعيل، في سند العُقَيليّ، وقد عيَّنه المُؤلِّفُ هنا، وهو مُتأخِّرٌ على تجهيله له ـ تبعاً لعدم تعيينه ـ في «التأنيب» ص٣٦٣ تعليقاً، فيُستَدرَكُ مما هنا.

(٤) ٧: ٣٤٨، لكنَّ كلامَ مَنْ تكلَّم فيه إنما هو في سماعه من جرير الضَّبِّيّ وهو صغير.

(٥) الذي أراه: أنّ هذه الحكاية صحيحةٌ عن وكيع بن الجراح على وَهَم فيها، ولكنَّها لا تدلُّ على جَرْح الحسن بن زياد.

وبيانُ ذلك: أنه لا مغمزَ فيها من جهة الإسناد، فإدريس بن عبد الكريم: هو أبو الحسن البغداديّ المقرئ (١٩٩-٢٩٢)، مُجمَعٌ على توثيقه، بل قال فيه الدارقطنيّ: ثقة وفوق الثقة بدرجة، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٤٤-٤٥. وإسحاق الطالقاني (ت٢٣٠): ثقة، ومَنْ تكلَّم فيه فإنما تكلَّم في سماعه من جرير، كما سلف في التعليق السابق. =

وكانَ الحسنُ بنُ زيادٍ رجلاً صريحاً، لا يَعرِفُ المُداجاة ولا المُداهَنة، ولا يُحسِنُ السِّياسةَ معَ خُلَطائه، حتّى إنه لم يُوفَّقْ في اتصالاتِهِ بالأُمَراء، وقد اتَّصَلَ بالرشيدِ فأخفَقَ، واتَّصَلَ بالمأمونِ فأخفَقَ، وكانَ من العلماءِ الذين يحضرونَ

= وأما من جهة المتن فذِكرُ حماد بن أبي حنيفة وَهَم، وصوابه: إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، فقد ولي قضاء الرُّصافة ببغداد سنة ١٩٤، كما في «أخبار القضاة» لوكيع ٣: ٢٦٨ و«تاريخ بغداد» ٧: ٢١٦، وهي السنة التي ولي فيها الحسن بن زياد قضاء الكوفة، وبه تستقيمُ الحكايةُ تاريخياً.

لكنَّ صحّةَ هذه الحكاية عن وكيع لا يُؤثِّر في جرح الحسن بن زياد أو إسماعيل بن حماد ابن أبي حنيفة، وذلك أنّ وكيعاً كان ينفرُ من القضاء وممَّن يتولّاه، كما يدلُّ عليه ما ذكره الخطيبُ في «تاريخه» ١٥: ٦٤٩ أنّ وكيعاً «ورد بغداد، هو وعبدُ الله بنُ إدريسَ وحفصُ ابنُ غياث، وأراد الرشيدُ أن يُولِّي أحدَهم القضاء، فامتنع عليه وكيعٌ وابنُ إدريس، وأجابه حفص».

وكان لوكيع موقفاً شديداً من حفص بن غياث بعد ذلك، كما يدلُّ عليه ما ذكره الإمام أحمد قال: «كان وكيعٌ صديقاً لحفص بن غياث، فلما ولي القضاءَ حفصُ بنُ غياث هَجَرَه وكيع، ولم يُكلِّمْه بعد ذلك»، كما في «تهذيب الكمال» للمزِّي ٣٠: ٤٧٢ و«سير أعلام النبلاء» ٩: ١٤٤. وحفص ولي قضاء الكوفة قبل الحسن بن زياد، ومات سنة ١٩٤، فوليه الحسن بن زياد بعده.

وعليه، فلا يُستَغرَبُ من وكيع ـ وهو أحدُ أصحاب أبي حنيفة وممَّنْ كان يُفتي بقوله، كما في «تاريخ بغداد» ١٥: ٦٥٣ ـ إذا رأى أقرانَه وتلامذةَ شيخِه يَتَولَّونَ القضاء واحداً تلوَ الآخر، مخالفين في ذلك مسلكَ أُستاذهم في نظره ـ وموقفُ الإمام أبي حنيفة من الامتناع من تولِّي القضاء معروف ـ، ورأى أنه يكادُ يبقى وحيداً في الامتناع عنه، لا يُستَغرَبُ منه ـ والحالةُ هذه ـ أن يقسوَ عليهم، فيهجرَ حفصاً إلى وفاته، ثم يُلقي هذه الكلمةَ القاسيةَ في الحسن بن زياد وإسماعيل بن حماد، فتُفهَمُ هذه المواقفُ في سياقها التاريخيّ والاجتماعيّ، من غير أن تُتَّخذَ ذريعةً للطعن في الطرف الآخر، لأنّ لهم أسبابَهم وأعذارَهم التي يُسوِّغون بها موقفَهم أيضاً.

مجلسَ الرشيدِ في ليالي رمضانَ لمذاكرةِ العِلم، فأقبَلَ الرشيدُ عليهم فقال: سَلُوا، فألقى عليه الحسنُ اللُّؤلُؤيُّ مسألةً من المُعقَّدات، فأقبَلَ عليه أبو يوسفَ فقال: ليس هذا ممّا يُسألُ عنه أميرُ المُؤمنين. ثم أخَذَ أبو يوسفَ يتكلَّمُ في العِلم إصلاحاً للوَضْع، ثمَّ قال للحسن: يا ضعيف، مِثلُ هذه المسألةِ المُعقَّدةِ تُلقى على الخلفاء؟! لو ألقيتَ هذه على بعضِنا ما قامَ بها. فقال اللُّؤلُؤيّ: فلِمَ قال: سَلُونا؟!

وكان الرشيدُ إذا صَلّى مسحَ بيدِهِ موضعَ سجودِه، ثمَّ مسحَ به وجهَه، فقال له الحسنُ بنُ زياد: إنَّ هذا الذي يفعلُه أميرُ المُؤمنينَ بدعةٌ، فعَمَّنْ أخذَه؟ قال: رأيتُ آبائي يفعلونَه، فأنا أقتدي بهم. فأقبَلَ أبو يوسفَ وتكلَّمَ بما يُصلِحُ الموقف، فلما انصَرفَ أمَرَ الرشيدُ بحَجْبِ اللُّؤلُؤيِّ عنه. كما في روايةٍ طويلةٍ ذكرَها ابنُ أبي العوّام الحافظ[١].

وقال الصَّيمَريّ[٢]: أخبرنا أبو عُبيد الله[٣] المَرْزُبانيُّ قال: حدَّثنا أحمدُ ابنُ خَلَفٍ[٤] قال: حدَّثنا الحسينُ بنُ حُميدٍ النَّحْويُّ[٥] قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ الليثِ الدِّهْقان، عن بعضِ أصحابه قال: «كان الرشيدُ أمَرَ الحسنَ بنَ زيادٍ اللُّؤلُؤيَّ أنْ يسيرَ إلى المأمونِ أيامَ كان بالرَّقّةِ كلَّ أسبوعٍ يوماً، فيُذاكِرَه الفِقه، ويسألَه عن الحديثِ واختِلافِ الناس فيه. قال: فبَيْنا اللُّؤلُؤيُّ في بعض الليالي عندَه بالرَّقّةِ يُحدِّثُه إذْ

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣١٥-٣١٨. وذكرها المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى بتمامها في «حسن التقاضي» ص١٨١-١٨٢.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٧. وإبراهيم بن الليث: لم أعرفه.

(٣) في الأصل: «أبو عبد الله»، والظاهر أنه خطأ مطبعيّ.

(٤) وهو أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف البغداديّ (٢٦٠-٣٥٠)، الإمام الحافظ القاضي. «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٥٤٥.

(٥) أبو عليّ الخطيب، له تصنيف في أخبار المأمون. «تاريخ بغداد» ٨: ٥٦٨.

نَعَسَ المأمون، فقال له اللُّؤْلُؤيّ: سَمِعت[١] أيها الأمير، ففتحَ عينَيْه فقال: سُوقيٌّ والله، يا غلام، خُذْ بيده فأخرِجْه. فأُخرِج، فلم يَدخُلْ عليه بعدَ ذلك. فبَلَغَ الرشيدَ فقال مُتمثِّلاً:

وهل يُنبِتُ الخَطِّيَّ[٢] إلا وَشِيجُهُ ... وتُغرَسُ إلا في مَنابِتِها النَّخْلُ[٣]». اهـ.

وهذا ممّا يدلُّ على أنه كانَ قويَّ النفس، لا يُعامِلُ الكِبارَ معاملةً خاصّة، وهذا ممّا لا يَستَسيغُه الأُمَراءُ والكُبَراء[٤]، ولو كان يَرْعى السِّياسةَ المَرْعيَّة لانتفعَ بعلمِهِ الكبارُ والصِّغار. ولعلَّه لم يكنْ يرتاحُ إلى الاتصالِ بهم لانصِرافِهِ إلى العِلم، فأبدى شذوذاً عن الرُّسُوم المَرْعيّة؛ ليَستَغنُوا عنه، فحَصَلَ له ما كان يُريدُه، والله أعلم.

وهذه الأنباءُ تدلُّ على نَفْسيّةِ الحسنِ بنِ زياد، وعلى أنه كان من خيرةِ العلماءِ في عَصْرِه في الفِقهِ والحديثِ ومعرفةِ الاختلاف، حيثُ كان وقعَ الاختيارُ عليه لمجالسةِ مِثلِ الرشيد، وتعليمِ مِثلِ المأمون، وإنْ أخفَقَ فيهما لحالتِهِ الرُّوحيّة.

---

(١) هكذا في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصيمريّ، والظاهر أنها محرَّفة من «نِمتَ» أو «نعَستَ»، ففي «البيان والتبيُّن» للجاحظ ٢: ٢٢٤ و٣: ٢٤٦، و«المحاسن والمساوئ» لإبراهيم البيهقيّ ص٥٧٨، و«نثر الدُّرّ» للآبي ٣: ٦٩: «نمتَ». وفي «ربيع الأبرار» للزمخشريّ ٢: ٤٤٧: «أنمتَ». وفي «محاضرات الأدباء» للراغب ١: ٢٣٦: «أنعَسْتَ».

(٢) في الأصل: «الخطميّ»، والظاهر أنه خطأ مطبعيّ، والمُثبَت من «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصيمريّ، وهو مصدر المُؤلِّف، ومن «شعر زهير بن أبي سلمى».

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، كما في «شعره» صنعة الأعلم الشنتمريّ ص٤٤.
وقال الشنتمريُّ في شرحه: «والخطيّ: الرُّمح، والوشيج: القنا المُلتَفُّ في منبته، يقول: لا تُنبِتُ القناةَ إلا القناة ـ أي: لا يُنبِتُ الشيءَ إلا جنسُه ـ ولا تُغرَسُ النخلُ إلا بحيثُ تَنبُتُ وتصلح، وكذلك لا يُولَد الكرام إلا في موضع كريم».

(٤) وانظر خبراً آخرَ في هذا الباب في «البيان والتبيُّن» للجاحظ ٢: ٢٢٤.

كثرةُ حديثِ الحسنِ بنِ زياد

تلقّى الحسنُ بنُ زيادٍ الحديثَ عن كثيرٍ من شيوخ العِلم، وما كتبَه عن ابنِ جُرَيجٍ فقط من الأحاديثِ التي يحتاجُ إليها الفقهاءُ نَحْوُ اثنَيْ عشرَ ألفَ حديث، كما حكى ذلك الصَّيمَريُّ والخطيبُ[1] وغيرُهما. ومَنْ استكثرَ عليه هذا العددَ معَ استِساغتِهِ أنْ يرويَ مَنْ هو دونَ طبقتِهِ خمسينَ ألفَ حديثٍ عن ظَهْرِ القلب أو مئةَ ألفِ حديثٍ أو ألفَ ألفِ حديث، إنما يَستكثِرُ كتابتَه لذلك العَدَدِ عنه لحاجةٍ في النفس.

وللحسنِ بنِ زيادٍ «مُسنَدٌ» معروفٌ في مَرْويّاتِهِ عن أبي حنيفة، وهو أحدُ المسانيدِ السَّبْعةَ عشرَ لأبي حنيفةَ المذكورِ أسانيدُها في «الفِهرِست الأوسط» للحافظ الشمسِ ابنِ طُولُون، وفي «عقود الجمان» للحافظ محمَّدِ بنِ يوسفَ الصالحيِّ مُؤلِّفِ «السيرة الكبرى الشاميّة»، وفي «ثَبَت» المُسنِدِ الشيخ أيوبَ بنِ أحمدَ الدِّمَشقيِّ الـخَلْوتيّ، وفي «حَصْر الشارد في أسانيد محمَّد عابد» السِّنْديِّ مُحدِّثِ القَرْنِ المُنصَرِم[2].

وقد ساقَ المُحدِّثُ عليُّ بنُ عبدِ المُحسِنِ الدَّواليبيُّ الحنبليُّ[3] سندَه في

(١) «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصيمريّ ص١٣٦، و«تاريخ بغداد» للخطيب ٨: ٢٧٦. وانظر ما تقدَّم ص١٦ و٣٣-٣٥.

(٢) سيأتي مزيدُ تفصيل فيها ص٨٥-٩٦.

(٣) عفيفُ الدين أبو المعالي البغداديّ القَطيعيّ ثم الدمشقيّ الصالحيّ (٧٧٩-٨٦٢)، واعظ =

«مُسنَدِ الحسن بن زياد» في «ثبته» المحفوظِ في ظاهريّةِ دمشقَ تحت رقم ٢٨٥ من الحديث[١]، وقال: «مُسنَدُ الإمام المُقدَّم أبي حنيفةَ النعمانِ بنِ ثابتٍ الكوفيِّ الفقيهِ رحمةُ الله عليه، روايةَ الحسنِ بنِ زيادٍ اللُّؤلُؤيِّ عنه عن شيوخه، ممّا استُخرِجَ من «كتاب المُجرَّد» روايةَ محمَّدِ بنِ شجاع الثَّلْجيِّ عنه: قراءةً على والِدي جمال الدِّين[٢]، قال والدي رحمه الله: وقد سمعتُه على جدِّي الشيخ عفيفِ الدِّينِ أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ أبي محمَّدٍ عبدِ المُحسِنِ بنِ أبي الحسنِ عبدِ الغفّارِ الخرّاطِ[٣] المُحدِّث، بقراءةِ الشيخ سِراج الدِّينِ أبي حفصٍ عمرَ بنِ عليِّ بنِ عمرَ القزوينيِّ[٤] المُحدِّثِ إمام جامع الخلافةِ ببغداد، قلنا له: أخبرك

= أديب مُحدِّث، وله تصانيف، إلا أنه مجروح، قال السخاويّ في «الضوء اللامع» ٥: ٢٥٥-٢٥٦: «جزمَ غيرُ واحدٍ ممَّنْ أخذ عنه من أصحابنا وغيرهم بكذبه [يعني: في ادِّعاءِ سماع ما لم يَسمَعْه ونحوِ ذلك]، وأنه معَ ذلك وتَرْكِهِ للمروءة ومداومتِهِ السُّخريةَ بالناس كان يُفتي بما يُنسَبُ لابنِ تيميّةَ في مسألة الطلاق، حتى إنه امتُحِنَ بسببها»، وأشار ابنُ عبد الهادي في «الجوهر المُنضَّد» ص١٠٢ ـ وهو من أهل مذهبه ومَشْرَبه ـ إلى شيء من ذلك أيضاً.
قلت: وعلى كُلّ، فما فعله ابنُ الدواليبيِّ هنا إنما هو روايةُ «مُسنَد الحسن بن زياد» الذي دوَّنه ابنُ حُبَيش البغوي (٢٥٢-٣٣٨)، كما سلف ص٣٦-٣٧، وانتقاءٌ لبعض أحاديثه منه، فلا يُؤثِّر على مضمون الكتاب المرويّ، وإن كان يُؤثِّر على شَخْصِ الراوي.

(١) ومعَه استِدعاءٌ بخطِّه يَستَجيزُ ابنَ حجر، فأجازه بخطِّه، وأثنى عليه بكُلِّ خير. وإن تكلَّمَ فيه في غير هذا الموضع، توفي سنة ٨٦٢ بدمشق. (ز).
وكلامُ ابن حجر فيه نقله السخاويُّ في «الضوء اللامع» ٥: ٢٥٦.

(٢) عبد المُحسِن بن عبد الدائم بن عبد المُحسِن بن يحيى الدواليبيّ البغداديّ الحنبليّ، ولد سنة ٧٢٣، كما في «إنباء الغمر» لابن حجر ١: ٣٥٩، ولم يذكر سنةَ وفاته.

(٣) ولد سنة ٦٣٧ أو٦٣٨ أو ٦٣٩، وتوفي سنة ٧٢٨، كما في «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤: ٢٧-٢٨.

(٤) ولد سنة ٦٨٣، وتوفي سنة ٧٥٠، كما في «الدرر الكامنة» ٣: ١٨٠.

أبو المُظفَّر يوسفُ بنُ عليٍّ بنِ الحسنِ بنِ ثَرْوانَ[١] إجازةً إن لم يكن سماعاً قال: أخبرنا أبو طاهرٍ إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ حَمَدِيَّةَ البيِّع[٢] قراءةً عليه ونحنُ نسمعُ يومَ الأحدِ خامسَ جُمادى الأُولى من سنةِ تسعٍ وثمانينَ وخمسِ مئةٍ قال: أخبرنا الشيخُ العالم أبو عبد الله يحيى بنُ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الله البنّاء[٣] من لفظِهِ في غُرّةِ شعبانَ سنةَ تسع وعشرين وخمسِ مئة قال: أنبأنا الشيخ أبو القاسم عبدُ الله بنُ الحسنِ بنِ محمَّدِ بنِ الحسنِ الخلّالُ[٤] في ربيع الآخرِ من سنةِ سبعٍ وخمسين وأربع مئةٍ قال: أنبأنا أبو الحسينِ عبدُ الرحمن بنُ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ حَمَة[٥] قراءةً عليه وأنا أسمَعُ في شعبانَ سنةَ ستٍّ وتسعين وثلاثِ مئةٍ قال: أنبأنا أبو الحسنِ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ حُبَيشٍ البَغَويُّ المُعدَّلُ[٦] قراءةً عليه في عَشِيّـةِ يوم الأربعاء من شهرِ رجبٍ سنةَ ستٍّ وثلاثين وثلاثِ مئةٍ قال: أنبأنا أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيُّ، وتُوفِّـيَ في آخرِ سنةِ ستٍّ وستِّين ومئتَيْن، ووُلِدَ ابنُ حُبَيشٍ يومَ الجمعةِ لسبعٍ بَقِينَ من شعبانَ سنةَ اثنتَيْنِ وخمسين ومئتَيْن، قال محمَّدُ بنُ شجاع: أخبرنا الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ، عن الإمام أبي حنيفةَ النُّعمانِ بنِ ثابتٍ رحمه اللهُ تعالى ورضِيَ عنه (ح).

قال والدي وسـراجُ الدِّين عمرُ رحمهما الله: وقُلنا له أيضاً: أخبرك

---

(١) توفي سنة ٦٥٢، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبي ٤٨: ١٤٠، لكن وقع فيه: «شروان» بالشين المعجمة، والمُؤلِّف ينقلُ عن المخطوط، فليُنظَر.

(٢) ولد سنة ٥١٠ أو ٥١٢، وتوفي سنة ٥٩٢، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبي ٤٢: ٨٧.

(٣) ولد سنة ٤٥٣، وتوفي سنة ٥٣١، كما في «سير أعلام النبلاء» ٢٠: ٦-٧.

(٤) ولد سنة ٣٨٥، وتوفي سنة ٤٧٠، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٣٦٨-٣٦٩.

(٥) مات سنة ٣٩٧، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٨٣.

(٦) ولد سنة ٢٥٢، وتوفي سنة ٣٣٨، وقد سلف التعريفُ به ص٣٦ تعليقاً.

أبو نَصْـرِ الأعزُّ بنُ أبي الفضائل بن العُلَّيِق[١] وعجيبةُ بنتُ محمَّدِ بنِ أحمدَ الباقِداريُّ[٢] إجازةً إن لم يكنْ سماعاً عليهما أو على أحدِهما، قالا: أنبأنا كذلك حُجّةُ العرب أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ أحمدَ بنِ أحمدَ الخشّابُ[٣] قال: أنبأنا الشيخُ الإمامُ أبو عبد الله يحيى بنُ الحسنِ بنِ أحمدَ البنّاءُ[٤] بقراءتي عليه في يوم الجمعةِ الثامنَ عشرَ من ربيع الأولِ سنةَ سبع وعشـرين وخمسِ مئة، بسنده المذكور (ح).

وقلنا له أيضاً: أخبَرَتْكَ عالياً أمُّ آسية ضوءُ الصَّباح عجيبةُ بنتُ محمَّدِ بنِ أحمدَ الباقِداريّ إجازةً إنْ لم يكنْ سماعاً، عن الرئيسِ أبي الفَرَج مسعودِ بنِ الحسنِ بنِ القاسم الثقفيُّ[٥] إجازةً، عن الشـريفِ أبي الحسين محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ محمَّدِ ابنِ المُهتَدي بالله[٦]، عن أبي الحسين عبدِ الرحمن بنِ عمرَ بنِ أحمد، وتُوفِّـيَ ليلةَ الأحدِ سادسَ عشـرَ جمادى الآخرةِ سنةَ سبع وتسعين وثلاثِ مئة، بسنَدِهِ أعلاه (ح).

قال والدي وسـراجُ الدِّين رحمهما الله: هذه طريقةُ سَنَدِ الشيخ عفيفِ الدِّين.

وقال الشيخُ سـراجُ الدِّين عمرُ القارئُ لهذا «المُسنَد» على جدِّي الشيخ

---

(١) توفي سنة ٦٤٩، كما في «سير أعلام النبلاء» ٢٣: ٢٣٩.

(٢) ولدت سنة ٥٥٤، وتوفيت سنة ٦٤٧، كما في «سير أعلام النبلاء» ٢٣: ٢٣٣.

(٣) ولد سنة ٤٩٢، وتوفي سنة ٥٦٧، كما في «سير أعلام النبلاء» ٢٠: ٥٢٣-٥٢٧.

(٤) ولد سنة ٤٥٣، وتوفي سنة ٥٣١، كما في «سير أعلام النبلاء» ٢٠: ٧.

(٥) ولد سنة ٤٦٢، وتوفي سنة ٥٦٢، كما في «تاريخ الإسلام» ٣٩: ١٤٢-١٤٣، وفي روايته عن ابن المهتدي بالله مقال.

(٦) ولد سنة ٣٧٠، وتوفي سنة ٤٦٥، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٤١-٢٤٣.

عفيفِ الدِّينِ رحمهما الله: وأنا أرويه أيضاً عن جماعة، منهم: أبو عبد الله محمَّدُ ابنُ أبي القاسم عبدِ الله بنِ عمرَ المُقرِئ(١)، وأبو الفضل سليمانُ بنُ حمزةَ بنِ أحمدَ المَقدِسيّ(٢)، وأبو بكر عبدُ الله بنُ منصورِ بنِ أبي السَّعادات الخطيبُ البابَصْـريّ(٣) إجازةً بخطوطِهم مِراراً، بروايتهم كذلك عن أبي محمَّدٍ الأنجَبِ [بن] أبي السَّعاداتِ بنِ عبد الرحمن الحَمَّاميّ(٤)، بروايته عن الرئيس أبي الفَرَج مسعودِ بنِ الحسنِ الثقفيّ، بسَنَدِه. اهـ.

ويقولُ كاتبُ الحروفِ محمَّد زاهد الكوثريّ: لم أسُقْ أحاديثَ بطرقِ أئمَّتِنا زفرَ بنِ الهذيل وأبي يوسفَ القاضي ومحمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيِّ وأبي جعفرٍ الطحاويِّ رحمهم الله في تراجمهم؛ لكثرةِ ما طُبِعَ من الكتبِ المُحتَوِيـةِ لأحاديثهم.

وأما الإمامُ الحسنُ بنُ زيادٍ فمَعَ كثرةِ حديثِهِ لم يُطبَعْ إلى الآن كتابٌ يحتوي أحاديثَه، فأحببتُ أن أسوقَ في هذا الفصل سِتِّين حديثاً من أحاديثه في «مُسنَده»، كما فعلَ الدَّواليبيُّ في «ثبته» حيثُ قال: يقولُ مُسطِّرُ هذه الأحرفِ عفيفُ الدِّين أبو المعالي عليُّ بنُ المَوْلى الشيخ العلّامةِ رُحْلةِ زمانِهِ جمالِ الدِّين أبي المحاسنِ عبدِ المُحسِنِ الواعِظِ المُحدِّثِ وخطيبِ جامع الخلافة ببغداد: وأريدُ أن أذكرَ بعدَ سَنَدي هذا إلى «مُسنَدِه» سِتِّينَ حديثاً مُسنَدَةً بسندٍ آخرَ؛ تبرُّكاً بهذا الإمام الأعظم، والمُجتَهِدِ الأقدم، رحمه الله تعالى، مُرَتَّبَةً على أبواب الفِقه، نفعَ اللهُ بها جامعَها وكاتبَها وراوِيَها وحافظَها والعاملَ بها، إنه على ما يشاءُ قدير، وبالإجابة جَدير.

---

(١) ولد سنة ٦٢٢، وتوفي سنة ٧٠٧، كما في «ذيل التقييد» ١: ١٤٢.

(٢) ولد سنة ٦٢٨، وتوفي سنة ٧١٥، كما في «ذيل التقييد» ٢: ٨.

(٣) ولد سنة ٦٢٨، وتوفي سنة ٧١٠، كما في «ذيل التقييد» ٢: ٧١.

(٤) ولد سنة ٥٥٤، وتوفي سنة ٦٣٥، كما في «سير أعلام النبلاء» ٢٣: ١٤-١٥.

الحديث الأول[١]:

حدَّثني والدي وشيخي وأُستاذي ومَنْ عليه في العلوم اعتمادي المَوْلى الشيخُ الإمامُ الرُّحْلَةُ جمالُ الدِّين أبو المحاسن عبدُ المُحسِن الواعظُ خطيبُ جامع الخلافةِ ببغداد، عُرِفَ بابن الدَّواليبيِّ الأَزَجيِّ الحنبليّ، رحمه الله تعالى، قال: حدَّثنا سيِّدُنا وشيخُنا المَوْلى الشيخُ الإمامُ شيخُ الإسلام وقُدْوةُ الأنام مُحيي السُّنَّةِ وقامع البدعة سِراجُ المِلَّةِ والدِّين أبو حَفْصٍ[٢] عُمَرُ بنُ السَّيِّدِ عليِّ بنِ عمرَ القزوينيُّ المُقرِئُ المُحدِّثُ الشافعيُّ المُدرِّسُ بالمدرسةِ الثقفيَّةِ والإمامُ بجامع الخليفة ببغدادَ رحمه الله تعالى ورضِيَ عنه، آمين، قال:

أخبرنا الشيوخُ المُحمَّدون العراقيُّون السَّلاميُّون أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ أبي محمَّدٍ عبدِ المُحسِن بنِ أبي الحسنِ الأَزَجيُّ البغداديُّ[٣] بقراءتي عليه، وأبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ ناصرِ بنِ أحمدَ الحَلَاويّ، وأبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ عبدِ الله

---

(١) وخُطَّتي في تخريجها: أن أُخرِّجها أولاً من طريق الإمام أبي حنيفة، مُقتَصِراً على «الآثار» لأبي يوسف و«الآثار» لمحمد بن الحسن و«مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم، وربما أزيد مصدراً حديثياً مشهوراً كـ«سنن الدارقطنيّ» و«البيهقي»، مع الإحالة إلى «جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة» للخوارزميّ؛ ليرجعَ إليه مَنْ يريد التوسُّع والتفصيل.
ثم أُخرِّجها من طريق شيخ الإمام أبي حنيفة أو مَنْ فوقه إلى الصحابيّ من «الصحيحين»، فإن لم يكن فيهما فمن السُّنن الأربعة، فإن لم يكن فيها فمن غيرها من المصادر الحديثية المشهورة.
ولم أذكر الحكم عليها، لِـمَا أنّ الاستِشهادَ بمتونها ليس مقصوداً هنا، وإنما المقصودُ هو سوقُ هذه المتون من طريق الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، بوَصْفِها نماذجَ من مَرْوِيَّاته الكثيرة.

(٢) و«ثبتُه» بدار الكتب المصرية. (ز).

(٣) هو عفيفُ الدين الجدُّ المتقدِّم قريباً.

ابنِ عمرَ ابنُ أبي القاسم، وأبو بكرٍ محمَّدُ بنُ أبي منصور[١] بنِ أبي السَّعاداتِ الخطيبُ البابصـريُّ البغداديُّون سماعاً، ومن أهل الشام مُسنِدُ الشام قاضي القضاة أبو الفَضْل سليمانُ بنُ حمزةَ بنِ أحمدَ المَقدِسيّ، وأبو محمَّدٍ القاسمُ بنُ محمودِ بنِ عساكرَ[٢] الدِّمَشقيّان، وغيرُهم، إجازةً بخطوطِهم مِراراً، قالوا جميعاً:

أنبأتنا أمُّ آسية ضوءُ الصَّباح لامعةُ ـ وتُدعى: عجيبةُ ـ بنتُ الحافظِ أبي بكر محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ مرزوقٍ الباقِداريّ، وقال الأربعةُ الآخرون: أنبأنا أيضاً أبو محمَّدٍ الأنجَبُ بنُ أبي السَّعاداتِ بنِ عبد الرحمن الحَمّاميُّ وأبو العبّاسِ أحمدُ بنُ يعقوبَ ابنِ عبدِ الله المارِستانيّ[٣]، قالوا جميعاً:

أخبرنا مُسنِدُ الدُّنيا الرئيسُ أبو القاسم مسعودُ بنُ الحسنِ بنِ القاسم الثقفيُّ الأصبَهانيُّ قال: أخبرنا الشـريفُ أبو الحسين محمَّدُ بنُ عليِّ بنِ عُبيدِ الله بنِ عبدِ الصَّمَد [ابنِ][٤] المُهتَدي بالله أميرِ المُؤمنين قال: أخبرنا أبو الحسينِ عبدُ الرحمن بنُ عمرَ ابنِ أحمدَ بن حَمّةَ في بعضِ شهورِ سنةِ تسعين وثلاثِ مئةٍ قال: أخبرنا أبو الحسن محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ حُبَيشٍ البَغَويُّ المُعدَّلُ قراءةً عليه في رجبِ سنةَ ستٍّ وثلاثين وثلاثِ مئةٍ قال: أخبرنا أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيُّ قال: حدَّثنا الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيُّ قال:

---

(١) كذا في الأصل، وتقدَّم ص٥١ باسم: عبد الله بن منصور، وهو الموافق لمصادر ترجمته.

(٢) ولد سنة ٦٢٨، وتوفي سنة ٧٢٣، كما في «ذيل التقييد» ٢: ٢٧٠-٢٧١.

(٣) ولد سنة ٥٤٥، وتوفي سنة ٦٣٩، كما في «سير أعلام النبلاء» ٢٣: ٧٨.

(٤) لفظة «ابن» ليست في الأصل، ولا بُدَّ منها، فعبد الصمد: هو ابنُ محمَّد بن أمير المؤمنين المُهتَدي بالله محمَّد بن الواثق هارون، كما في ترجمة حفيده المذكور الشـريف أبي الحسين من «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٤١، وانظر أيضاً: «التقييد» لابن نقطة ص٩٤.

حدَّثنا الإمامُ أبو حنيفةَ النعمانُ بنُ ثابت، عن أبي فَرْوة، عن عبدِ الرحمن ابنِ أبي ليلى قال: «خَرَجْنا معَ حُذيفةَ رضِيَ اللهُ عنه، فنَزَلْنا معَه على دِهْقانَ[1] بالمدائن، فأتانا بطعام، ثم أتانا بشرابٍ في إناءٍ من فِضّة، فتناوَلَه حذيفةُ رضِيَ اللهُ عنه، فضَرَبَ به وجهَ الدِّهْقان، فساءنا[2] ما صَنَع، فقال: أتدرون لِمَ صنعتُ هذا به؟ فقلنا: لا، فقال: فإني نزلتُ به في العام الماضي، فأتانا بشرابٍ في هذا الإناء، فأخبرتُه أنَّ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم نهى أن نأكلَ في آنيةِ الذَّهَبِ والفِضّة، وأن نشربَ فيها، ونهانا أن نَلبَسَ الحريرَ والدِّيباج، وقال: إنما هو للمُشرِكين في الدُّنيا، وهو لنا في الآخرة»[3].

الحديث الثاني:

وبالإسنادِ المذكورِ إلى اللُّؤْلُؤيِّ قال: حدَّثنا أبو حنيفةَ رحمه اللهُ تعالى ورضِيَ عنه، عن عَلقَمةَ بنِ مَرْثَد، عن عبدِ الله بنِ بُرَيدة، عن أبيه رضِيَ اللهُ عنه، أنَّ النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلَّم قال: «نهيتُكم عن النَّبيذِ في الدُّبّاءِ والحَنتَم والمُزفَّت، فاشربوا في كُلِّ ظرف، فإنَّ الظروفَ لا تُحِلُّ شيئاً ولا تُحرِّمُه، ولا تَشرَبوا المُسكِر»[4].

---

(١) الدِّهقان: مُعرَّب، يُطلَقُ على رئيس القرية، وعلى التاجر، وعلى مَنْ له مالٌ وعقار.

(٢) في الأصل: «فسألنا»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من مصادر التخريج.

(٣) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١٠١٦)، والإمام محمد بن الحسن في «الآثار» (٨٤٢)، وأخرجه الدارقطنيّ (٤٧٩٤)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٢٥ من طرق عن أبي حنيفة، به. وانظر «جامع المسانيد» ٢: ٣٠٣ و٣١٤.
وأخرجه البخاري (٥٦٣٢) و(٥٨٣١)، ومسلم (٢٠٦٧) من طريق ابن أبي ليلى، به.

(٤) رواه الإمام محمَّد بن الحسن في «الآثار» (٢٦٦)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٤٥ من طرق عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٩٩-٢٠٠.
وأخرجه النسائي (٢٠٣٢) و(٢٠٣٣) و(٥٦٥١-٥٦٥٥) و(٥٦٧٨) من طريق عبد الله بن بريدة، به.

الحديث الثالث:

وبالإسنادِ المذكورِ قال أبو حنيفةَ رحمه اللهُ تعالى: حدَّثنا خالدُ بنُ عَلقَمة، عن عبدِ خير، عن عليٍّ رضِيَ اللهُ عنه: «أنه دعا بماء، فغَسَلَ كفَّيْهِ ثلاثاً، ومَضمَضَ ثلاثاً، واستَنشَقَ ثلاثاً، وغسلَ وجهَه ثلاثاً، وغسلَ ذراعَيْهِ ثلاثاً، ومسحَ رأسَه[1]، وغسلَ رجلَيْهِ ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: هذا وضوءُ رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم»[2].

الحديث الرابع:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن أبي سُفيان، عن أبي نَضْـرة، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رضِيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «الوضوءُ مفتاحُ

---

(١) كذا في هذه الرواية، والمحفوظُ من رواية الإمام أبي حنيفة في هذا الحديث زيادة لفظة «ثلاثاً» في مَسْح الرأس، هكذا رواه عنه نحوُ عشرين راوياً من أصحابه، بل هكذا هو في رواية الحسن بن زياد عند ابن خسرو في «مسند أبي حنيفة» (٤٢٩) و(٤٣٣) و(٤٣٧)، والحارثي في «مسند أبي حنيفة» ص٢٤١ بإثر الحديث (٧٠١)، وابن المُظفَّر في «مسند أبي حنيفة» كما في «جامع المسانيد» ١ : ٢٣٨. وبعضُ هذه الأسانيد من طريق ابن حُبَيْش، عن ابن شجاع، عن ابن زياد، فتعيَّن أنَّ لفظة «ثلاثاً» سقطت من هذا الموضع.
هذا، وقد وهَّم الدارقطنيُّ ـ في «السنن» بإثر الحديث (٢٩٨)، وفي «العلل» ٤ : ٩٤ و٥١ ـ الإمامَ أبا حنيفة في هذه الزيادة، ومع تسليم وقوع وَهَم لأبي حنيفة فيها، إلا أنه وَهَمٌ يسيرٌ يقعُ مثلُه لكبار الثقات، فلا أثر له في تضعيف الراوي نفسه، كما بيَّنتُه في بحثي «انتقادات الدارقطنيّ الحديثية لأبي حنيفة في كتاب السنن» ص٣-٨.

(٢) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٤) عن أبي حنيفة، به.
وأخرجه الدارقطنيّ (٢٩٨)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٩٨ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٢٣٤-٢٣٩.
وأخرجه أبو داود (١١١) و(١١٢)، والنسائي (٩١) و(٩٢)، وابن ماجَهْ (٤٠٤) من طريق خالد بن علقمة، به.

الصلاة، والتكبيرُ تحريمُها، والتسليمُ تحليلُها، ولا تُجزِئُ صلاةٌ إلا بفاتحةِ الكتابِ ومعَها غيرُها، وفي كُلِّ ركعتَيْنِ تسليم»[١]، يعني: التشهُّد[٢].

الحديث الخامس:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن حُذيفةَ رضِيَ اللهُ عنه: «أنه خرجَ وهو جُنُب، فبَصُـرَ به النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم، (فمشى) ليضعَ يدَه على يدِ حذيفة، فأخَّرَها حذيفةُ فقال: إني جُنُبٌ يا رسولَ الله، فقال النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم: «أَدْنِ يدَك، فإنّ المُؤمِنَ لا يَنجُس»[٣].

الحديث السادس:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها أنها قالت: «كان رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم يُصيبُ من أهلِهِ أوّلَ اللَّيْل، ثمَّ ينامُ وما يَمَسُّ ماءً، فإذا استيقَظَ من آخرِ اللَّيْلِ فإنْ كانَ له حاجةٌ عاوَدَها، ثمَّ اغتَسَل»[٤].

---

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١)، والإمام محمَّد في «الآثار» (٤)، وأخرجه الدارقطني (١٣٧٧)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٣٠ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٣١٢.

وأخرجه الترمذي (٢٣٨)، وابن ماجَهْ (٢٧٦) من طريق أبي سفيان طريف السَّعْديّ، به.

(٢) قوله: «يعني: التشهُّد» زيادة تفسيرية من الإمام أبي حنيفة، على ما بيِّن في رواية الدارقطنيّ (١٣٧٧) وغيره.

(٣) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١٦٧)، والإمام محمد في «الآثار» (٢٧) عن أبي حنيفة، به. انظر: «جامع المسانيد» ١: ٢٦٣-٢٦٤.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣٤١٧) من طريق حماد، به.

وأخرجه مسلم (٣٧٢) من طريق أبي وائل، عن حذيفة.

(٤) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١٢٠)، والإمام محمد في «الآثار» (٤٦) و«الموطأ» (٥٦) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٢٥٨. =

الحديث السابع:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، [عن همام بن الحارث][1]، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها قالت: «كنتُ أفرُكُ المَنِيَّ من ثوبِ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم، فيُصلِّي فيه»[2].

الحديث الثامن:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن هشام بنِ عُرْوة، عن أبيه، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها أنها قالت: «جاءت فاطمةُ بنتُ أبي حُبَيْشٍ إلى النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم، فقالت: يا رسولَ الله، إني أُستَحاضُ فلا أطهُرُ الشهرَيْنِ والثلاثة، فقالَ لها رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «إذا أدبَرَت حَيضَتُكِ فاغتَسِلي لطُهرِك، وتوضَّئي لكُلِّ صلاة»[3].

= وأخرج بعضَه البخاريُّ (١١٤٦)، ومسلم (٧٣٩) من طريق أبي إسحاق السَّبيعيّ، به.
وأخرج بعضَه الآخر أبو داود (٢٢٨)، والترمذي (١١٨)، وابن ماجَهْ (٥٨١-٥٨٣) من طريق أبي إسحاق، به.

(١) ما بين حاصرتَيْن لم يرد في الأصل، وأثبتُّه من «جامع المسانيد» ١: ٢٧٧-٢٧٨، وقد ذكره من طريق الحسن بن زياد، به.

(٢) انظر: «جامع المسانيد» ١: ٢٧٧-٢٧٨.
وأخرجه مسلم (٢٨٨) (١٠٦) من طريق إبراهيم، عن الأسود وهمام، عن عائشة. و(٢٨٨) (١٠٥) من طريق إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عائشة. و(٢٨٨) (١٠٧) من طريق إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

(٣) أخرجه الطحاويّ في «معاني الآثار» ١: ١٠٢، وفي «مشكل الآثار» (٢٧٣٢) من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٢٦٧-٢٦٨.
وأخرجه البخاري (٢٢٨) و(٣٠٦) و(٣٢٠) و(٣٢٥)، ومسلم (٣٣٣) من طريق هشام بن عروة، به.

الحديث التاسع:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عبدِ المَلِكِ بنِ عُمَير، عن قَـزَعة[1]، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رضِيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «لا صلاةَ بعدَ صلاةِ الغَداةِ حتّى تَطلُعَ الشمس»[2].

الحديث العاشر:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن بلال، عن وَهْبِ بنِ كَيْسان، عن جابرِ بنِ عبدِ الله الأنصاريِّ رضِيَ اللهُ عنهما: «أنَّ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم كانَ يُعلِّمُهم التكبيرَ في الصلاةِ كُلَّما ركعوا وسجدوا، كما يُعلِّمُهم السُّورةَ من القرآن»[3].

الحديث الحادي عشر:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن أبي الحسنِ موسى بنِ أبي عائشة، عن عبدِ الله ابنِ شدّادِ بنِ الهاد، عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضِيَ اللهُ عنهما، عن النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم «أنه صَلّى ورجلٌ يقرأُ خلفَه، فجعلَ رجلٌ من أصحابِ النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم ينهاهُ عن القراءةِ في الصلاةِ خلفَ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم، فتنازعا، حتّى ذُكِرَ ذلك للنبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم، فقال النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم: مَنْ صَلّى خلفَ إمام فقراءةُ الإمام له قراءة»[4].

---

(١) بفتحات. (ز).

(٢) رواه الإمام محمَّد بن الحسن في «الآثار» (١٤٨)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٦٢ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٣٠٥-٣٠٨.
وأخرجه البخاري (١١٩٧) و(١٨٦٤) و(١٩٩٥) من طريق عبد الملك بن عمير، به.

(٣) رواه الإمام محمد بن الحسن في «الآثار» (٧٨)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٦٢ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٣٤٨.

(٤) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١١٣)، والإمام محمد في «الآثار» (٨٦) =

الحديث الثاني عشر:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن أبي الحسن، عن أبي الوليد[١]، عن جابرٍ رضِيَ اللهُ عنه قال: «انصـرَفَ رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم من صلاةِ الظُّهرِ أو العصـر، فقال: مَنْ قرأ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾؟ فسكتَ القومُ مِراراً، فقال رجل: أنا يا رسولَ الله، فقال: لقد رأيتُكَ قبلُ تُنازِعُني ـ أو: تُخالِـجُني[٢] ـ القرآن»[٣].

الحديث الثالث عشر:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضِيَ اللهُ عنه قال: كان رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم إذا سَلَّمَ عن يمينِهِ لِيَنصَـرِفَ

= و«الموطأ» (١١٧) عن أبي حنيفة، به.

وأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» ١: ٢١٧، والدارقطني (١٢٣٣-١٢٣٥)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٢٦، والبيهقي ٢: ١٥٩-١٦٠ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٣٣١-٣٣٧.

وأخرجه الإمام محمد في «الموطأ» (١٢٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٧٩٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٠٠)، والدارقطني (١٢٣٧) من طرق عن موسى بن أبي عائشة، به مرسلاً.

وقال الدارقطنيّ عن المرسل: «وهو الصواب»، وقال: «لم يُسنِدْه عن موسى بن أبي عائشة غيرُ أبي حنيفة والحسن بن عمارة، وهما ضعيفان»، وتعقَّبتُه في بحثي «انتقادات الدارقطنيّ الحديثية لأبي حنيفة في كتاب السنن» ص١٣-١٨، فانظره إن شئت.

(١) أبو الحسن: هو موسى بن أبي عائشة، وأبو الوليد: هو عبد الله بن شدّاد.

(٢) في الأصل: «تخالفني»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من مصادر التخريج.

(٣) أخرجه البيهقي في «معرفة السنن» ٣: ٧٨، وفي «القراءة خلف الإمام» (٣٣٨) من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٣٣٨.

وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند مسلم (٣٩٨).

قال: السلامُ عليكم ورحمةُ الله، حتّى يُرى بياضُ خدِّه الأيمن، وإذا سَلَّمَ عن يساره قال: السلامُ عليكم ورحمةُ الله، حتّى يُرى بياضُ خدِّه الأيسر»[١].

الحديث الرابع عشر:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها أنها قالت: «كانَ رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم يُصلِّي، وأنا إلى جَنبِهِ نائمة، وعليه ثوبٌ يُصلِّي فيه، وجانبُ الثوبِ عليّ»[٢].

الحديث الخامس عشر:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن أبان، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضِيَ اللهُ عنه أنه قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «مَنْ توضَّأ يومَ الجمعة فبها ونِعْمَت، ومَنِ اغتَسَلَ فالغُسْلُ أفضل»[٣].

الحديث السادس عشر:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن يحيى بنِ سعيد، عن عَمْرة، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها قالت: «كانَ أصحابُ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم يُصلِحونَ

---

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٢٨٠) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٤٢٤.

وأخرجه أبو داود (٩٩٦)، والنسائي (١١٤٢) و(١٣١٩) و(١٣٢٢-١٣٢٥)، وابن ماجَهْ (٩١٤) من طرق عن ابن مسعود.

(٢) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٢٣٩)، والإمام محمَّد في «الآثار» (١٣٨) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٣٥٧.

(٣) انظر: «جامع المسانيد» ١: ٢٧٣-٢٧٤.

وأخرجه ابن ماجَهْ (١٠٩١) من طريق يزيد الرَّقاشي، عن أنس.

أراضيَهم بأيديهم، فكان الرجلُ يروحُ إلى الجمعةِ وقد عَرِقَ وتَلطَّخَ بالطين، فكانَ يُقال: مَنْ راحَ إلى الجمعةِ فليَغتَسِل»(١).

الحديث السابع عشر:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ المُنتَشِر، عن أبيه، عن الحبيبِ بنِ سالم، عن النُّعمانِ بنِ بشيرٍ رضِيَ اللهُ عنه قال: «كانَ رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم يقرأُ في الجمعةِ والعيدَيْن بـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾»(٢).

الحديث الثامن عشر:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن منصور، عن سالم بنِ أبي الجعد، عن عُبيدِ ابن نِسْطاس، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضِيَ اللهُ عنه أنه قال: «مِنَ السُّنَّةِ حَمْلُ الجنازةِ بجوانبِ السَّريرِ الأربع، فما زِدتَ على ذلك فهو نافِلة»(٣).

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٦٨ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٢٦١-٢٦٢ و٣٩٠-٣٩٢.

وأخرجه البخاري (٨٥٠) من طريق يحيى بن سعيد، به.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٥٢ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٣٧٤.

وأخرجه مسلم (٨٧٨) من طريق إبراهيم بن محمَّد بن المنتشر، به.

(٣) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٤٠٤)، والإمام محمَّد في «الآثار» (٢٣٣)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٢٠ من طريق أبي حنيفة، بـه. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٤٥١-٤٥٣.

وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٢١ من طريق أبي حنيفة، عن منصور، عن سالم، عن عُبيد، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود. فزاد في إسناده: «عن أبي عبيدة». =

الحديث التاسع عشـر:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عَلقَمةَ بنِ مَرْثَد، عن ابنِ بُريدة، عن أبيه رضِيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «نهيتُكم عن زيارةِ القُبورِ فزُورُوها، فقد أُذِنَ لمُحمَّدٍ في زيارةِ قَبْرِ أُمِّه، ولا تقولوا هُجْراً»[١].

الحديث العشـرون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن الهيثم، عن ابنِ سيرين، عن عليٍّ رضِيَ اللهُ عنه: «أنه كانَ يُكبِّرُ على الجنائزِ سِتّاً وخمساً وأربعاً، فلما قُبِضَ النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم كانَ المسلمون على ذلك في خلافةِ أبي بكر، وكانوا كذلك في أولِ خلافةِ عُمَر، فلما رأى عمرُ اختِلافَهم جمعَ أصحابَ محمَّدٍ صَلّى الله عليه وسَلَّم فقال: متى تختلفوا يختلفْ مَنْ بعدَكم، فاجتَمعَ رأيُهم على أنْ يَنظُروا آخِرَ جنازةٍ كبَّرَ عليها رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم حينَ قُبِضَ، فيأخذون بذلك، ويَرفُضونَ ما سِواه، فنظروا، فوَجَدوا آخِرَ جنازةٍ كبَّـرَ عليها رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم حينَ قُبِضَ كبَّـرَ عليها أربعَ تكبيرات، فأخذوا بالأربع، وتركوا ما سِوى ذلك»[٢].

= وأخرجه بهذه الزيادة الطيالسيُّ في «مسنده» (٣٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٩٥٩٩-٩٦٠٢) من طرق عن منصور، به.

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٩٩٦)، والإمام محمَّد في «الآثار» (٢٦٦)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٤٥ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٨٩ و٢: ١٩٩-٢٠٣ و٣١٩.

وأخرجه النسائي (٢٠٣٣) من طريق عبد الله بن بريدة، به.

(٢) انظر: «جامع المسانيد» ١: ٤٤٥.

الحديث الحادي والعشرون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها أنه بَلَغَها: «أنّ أبا هريرةَ كانَ يُفتي في مسجدِ الرسولِ صَلّى الله عليه وسَلَّم: أنه مَنْ أصبَحَ جُنُباً في رمضانَ فلا يَصُومَنَّ ذلك اليوم، فقالت: يَرحَمُ اللهُ أبا هريرة، لم يَحفَظْ، لقد رأيتُ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم يخرجُ إلى صلاةِ الفَجْرِ ورأسُه يَقطُرُ من ماءِ غُسْلِهِ من الجنابة، ثمَّ يُصبحُ صائماً، فبلغَ ذلك أبا هريرة، فرَجَعَ أبو هريرةَ رضِيَ اللهُ عنه عن قوله، وقال: هي أعلَمُ منِّي»[1].

الحديث الثاني والعشرون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عَدِيِّ بنِ ثابت، [عن أبي حازم][2]، عن أبي الشَّعْثاء، عن أبي هريرةَ رضِيَ اللهُ عنه: «أنَّ النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلَّم نهى عن صَوْم الوِصالِ وصَوْم الصَّمْت»[3].

الحديث الثالث والعشرون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عبدِ المَلِكِ بنِ عُمَير، عن قَـزَعة، عن أبي سعيدٍ

---

(١) رواه أبو يوسف في «الآثار» (٨٢٤) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٤٩٠.
وأخرجه بنحوه البخاري (١٩٢٦) من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن عائشة.

(٢) ما بين حاصرتَيْن لم يرد في الأصل، واستدركتُه من مصادر التخريج.

(٣) رواه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٩١ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٤٧٦-٤٧٩.
وأخرجه البخاري (١٩٦٥) و(٦٨٥١) و(٧٢٤٢) و(٧٢٩٩)، ومسلم (١١٠٣) من طرق عن أبي هريرة، مختصراً بالنهي عن صوم الوصال.

الخدريِّ رضِيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «لا يُصامُ هذان اليومان: يومُ الفِطْر ويومُ الأضحى»(١).

الحديث الرابع والعشرون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن مُسلِم، عن أنسٍ رضِيَ اللهُ عنه قال: «سافرتُ معَ النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم في شهرِ رمضان، وهو يُرِيدُ مكّة، فصامَ وصامَ المُسلِمون، حتّى إذا كانَ في بعضِ الطريقِ شكا إليه المسلمون الجَهْدَ، فدعا بماءٍ فأفطرَ وأفطرَ المسلمون معَه»(٢).

الحديث الخامس والعشرون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفةَ رضِيَ اللهُ عنه، عن موسى بنِ طلحة، عن ابنِ الحَوْتكيّة(٣): «أنَّ عمرَ بنَ الخطابِ رضِيَ اللهُ عنه أرسَلَ إلى عمّارٍ رضِيَ اللهُ عنه، وأمرَه أن يُحدِّثَ عن النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم في الأيام البِيض، فقال عمّار: أهدى أعرابيٌّ إلى النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم أرنباً مشويّةً، فأمرَ النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم بأكلِها، وأبى الأعرابيُّ أن يأكل، فقالَ رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: صومُ

---

(١) رواه الإمام محمَّد بن الحسن في «الآثار» (١٤٨)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٦٢ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٤٦٩.

وأخرجه البخاري (١١٩٧) و(١٨٦٤) و(١٩٩٥)، ومسلم (٨٢٧) من طريق عبد الملك ابن عمير، به.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٢٤ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٤٩٤-٤٩٧.

وأخرجه بنحوه أحمد في «مسنده» (١٣٤٢٩) من طريق حميد، عن أنس.

(٣) وبالباء بدلَ التاء في «الخلاصة». (ز) انظر: «خلاصة تهذيب الكمال» ص٤٣١..

ماذا؟ فقال: صومُ ثلاثةِ أيام في الشهر، فقال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: أفلا تَجعَلُهنَّ البِيض؟»[١].

الحديث السادس والعشـرون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها: «أنها كانت تَغسِلُ رأسَ الرسولِ صَلّى الله عليه وسَلَّم وهي حائضٌ وهو مُعتَـكِف، يُخرِجُ رأسَه إليها من المسجد، فتَغسِلُه»[٢].

الحديث السابع والعشـرون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيمَ قال: «خرجَ صُبَيٌّ[٣] بنُ مَعبَدٍ وزيدُ بنُ صُوحانَ وسلمانُ بنُ ربيعة، فلما أحرموا أحرَمَ زيدُ بنُ صُوحانَ وسلمانُ بنُ ربيعةَ بالحجِّ مُفرَداً، وأما صُبَيُّ بنُ مَعبَدٍ فإنه قَرَنَ العُمرةَ والحجَّ جميعاً، فأقبَلَا يَلُومانِهِ وقالا له: أنتَ أضَلُّ مِن بعيرك، أتَقرِنُ العمرةَ معَ الحجّ، وقد نهى أميرُ المؤمنينَ عن العُمرة؟ يعنون: عمرَ رضِيَ اللهُ عنه. فقال لهما: أقدَمُ على أميرِ المؤمنين وتَقدَمون.

---

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١٠٥٢) ـ ومن طريقه أبو يعلى في «مسنده» (١٦١٢) ـ وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٣٠، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٩: ٣٢١ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٤٧٠-٤٧١ و٤٧٥ و٢: ٢٣١-٢٣٢.
وأخرجه بنحوه أحمد في «مسنده» (٢١٠)، والبيهقي ٩: ٣٢١ من طريق موسى بن طلحة، به.

(٢) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١٢٦)، والإمام محمد بن الحسن في «الآثار» (٢٦)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٧٤ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٢٦٣ و٤٧٤.
وأخرجه البخاري (٣٠١) و(٢٠٣١) من طريق إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.
وأخرجه البخاري (٢٩٦) و(٢٠٢٨) و(٢٠٤٦) من طريق عروة بن الزبير، عن عائشة.

(٣) بالتصغير، مُخضـرَم. (ز).

فلما قَدِمُوا مكّةَ وقَضَوْا نُسُكَهم مرُّوا بالمدينة، فدَخَلُوا على عُمر، فقال له زيدُ بنُ صُوحانَ وسلمانُ بنُ ربيعة: يا أميرَ المؤمنين، إنَّ صُبَيّاً قرنَ العمرةَ والحجَّ جميعاً، فنهَيْناه عن ذلك، فلم يَنتَهِ.

فأقبَلَ عمرُ على صُبيٍّ فقال: ماذا صنعتَ يا صُبَيّ؟

فقال: يا أميرَ المؤمنين، أهلَلْتُ بالحجِّ والعمرةِ جميعاً، فلما قَدِمتُ مكّةَ طُفتُ طوافاً لِعُمْرتي وسَعَيتُ بينَ الصَّفا والمَرْوةِ لعُمْرتي، وطُفتُ طوافاً آخرَ لحجَّتي، ثمَّ سَعَيتُ بينَ الصَّفا والمَرْوةِ لحجَّتي، ثم أقمتُ حراماً كما أنا، حتّى إذا كانَ يومُ النَّحْرِ ذبحتُ ما استَيسَـرَ من الهدْيِ، ثمَّ أحلَلْتُ.

قال: فضـربَ عمرُ رضِيَ اللهُ عنه على ظهره، ثمَّ قال: هُدِيتَ لِسُنّةِ نبيِّك صَلّى الله عليه وسَلَّم»[١].

الحديث الثامن والعشـرون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها أنها قالت: «طيَّبتُ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم حينَ أرادَ أن يُحرِم، وكأني أنظرُ إلى وَبِيصِ[٢] الطِّيبِ في مَفارِقِه وهو مُحرِم»[٣].

---

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٤٧٨) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٥٠٥-٥٠٧.

وأخرجه مختصراً أحمد في «مسنده» (١٦٩) من طريق أبي وائل، عن الصُّبيّ بن معبد.

(٢) في الأصل: «وبيض»، وهو خطأ مطبعي، ووبيص الطيب: بريقُه ولمعانُه.

(٣) رواه أبو يوسف (٤٧٢) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٥٥١-٥٥٣.

وأخرجه البخاري (٢٧١) و(١٥٣٨) و(٥٩١٨)، ومسلم (١١٩٠) من طريق إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

=

الحديث التاسع والعشـرون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عبدِ الله بنِ سعيدِ المَقبُريِّ، عن أبيه، عن ابنِ عُمرَ رضِيَ اللهُ عنهما «أنَّ رجلاً سأله فقال: يا أبا عبدِ الرحمن، رأيتُكَ حينَ أردتَ أنْ تُحرِمَ رَكِبتَ راحِلتَك واستقبلتَ القِبلة، ثمَّ أحرَمْتَ! فقال: إني رأيتُ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم يفعلُه»(١).

الحديث الثلاثون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن قيسِ بنِ مُسلِم، عن طارقِ بنِ شهاب، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضِيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «إنَّ أفضلَ الحجِّ العَجُّ والثجّ»، فالثجُّ: نَحْرُ البُدْن، والعَجُّ: بالتلبية، يعني: رفعَ الصَّوْتِ بها(٢).

= وأخرجه البخاري (٢٧٠) و(١٧٥٤) و(٥٩٣٠)، ومسلم (١١٨٩) و(١١٩١) و(١١٩٢) من طرق عن عائشة، بألفاظ متقاربة.

(١) رواه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٧٤ من طريق محمد بن شجاع، به، إلا أنه زاد في إسناده رجلاً، فقال: «عن عبد الله بن سعيد المقبري ـ وتحرَّف في المطبوع منه إلى: المقرئ ـ عن أبيه، عن عمِّه». وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٥٢٠-٥٢١ و٥٣١، وليس فيه هذه الزيادة. وفي إسناد هذا الحديث اختلافٌ على أبي حنيفة، انظر «الآثار» لأبي يوسف (٥٣٣)، و«الآثار» لمحمَّد (٣٢١)، و«مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم ص١٧٩ و١٨٠، و«جامع المسانيد» ١: ٥٢٠-٥٢١ و٥٢٦ و٥٣١.

(٢) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٤٥٩)، وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥٠٨٦) من طريق الإمام أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٥٠٩-٥١١.
وله شاهد من حديث أبي بكر الصِّدِّيق رضِيَ الله عنه عند الترمذي (٨٢٧)، وابن ماجَهْ (٢٩٢٤).
وآخر من حديث ابن عمر رضِيَ الله عنهما عند الترمذي (٢٩٩٨)، وابن ماجَهْ (٢٨٩٦).

الحديث الحادي والثلاثون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عبدِ الله بنِ سعيدٍ المَقبُريّ، عن أبيه، عن ابنِ عُمرَ رضِيَ اللهُ عنهما «أنَّ رجلاً قال له: يا أبا عبدِ الرحمن، ما رأيتُك تطوفُ بالبيت فتُجاوِزُ الرُّكنَ اليماني حتّى تَستَلِمَه! فقال: إني أفعلُه، فإني رأيتُ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم يفعلُه»(١).

الحديث الثاني والثلاثون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عائشةَ رضِيَ الله عنها أنها قالت: «لقد كنتُ أفتِلُ قلائدَ الهَدْيِ لمُحمَّدٍ صَلّى الله عليه وسَلَّم، ثمَّ يُقيم، وما يَعتَزِلُ منّا امرأة»(٢).

الحديث الثالث والثلاثون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن هشام بنِ عُرْوة، عن أبيه عُرْوة، عن أبيه الزُّبيرِ ابنِ العوّام رضِيَ اللهُ عنه قال: «كُنّا نَحمِلُ لحومَ الصَّيْدِ معَنا، ونَتَزوَّدُ ونحنُ مُحرِمونَ معَ النبي صَلّى الله عليه وسَلَّم»(٣).

---

(١) انظر: «جامع المسانيد» ١: ٥٢٠. وهو تتمةُ الحديث (٢٩)، فانظر تمام الكلام عليه فيه.
وأخرجه بنحوه البخاري (١٦٤٤)، ومسلم (١١٨٧) و(١٢٦٧) من طرق عن ابن عمر.

(٢) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٥٢٠) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٥٢٥.
وأخرجه البخاري (١٧٠٢) و(١٧٠٣) من إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.
وأخرجه البخاري (٥٥٦٦)، ومسلم (١٣٢١) من طرق عن عائشة.

(٣) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٥٠٦)، والإمام محمد بن الحسن في «الآثار» (٣٥٧)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٤٨ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٥٥٤-٥٥٥.
=

الحديث الرابع والثلاثون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عطيّةَ العَوْفيّ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رضِيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «الحِنطةُ بالحِنطةِ مِثلاً بمِثْل، يداً بيد، والفَضْلُ ربا، والشعيرُ بالشعير مِثلاً بمثل، يداً بيد، والفَضْلُ ربا، والتمرُ بالتَّمْر مِثلاً بمثل، يداً بيد، والفَضْلُ ربا، والمِلحُ بالمِلح مِثلاً بمِثْل، يداً بيد، والفَضْلُ ربا».

وبه عنه رضِيَ اللهُ عنه: «الذهبُ بالذهبِ مِثلاً بمِثْل، يداً بيد، والفَضْلُ ربا، والفِضّةُ بالفِضّةِ مِثْلاً بمِثْل، يداً بيد، والفَضْلُ ربا»[١].

الحديث الخامس والثلاثون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن أبي سعيدٍ وأبي هريرةَ رضِيَ اللهُ عنهما قالا: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «لا يَسْتامُ الرجلُ على سَوْم أخيه»[٢].

= وأخرجه موقوفاً بنحوه الإمام مالك في «الموطأ» (١٢٧٩).

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٨٣٣)، والإمام محمد في «الآثار» (٧٥٧)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٩٦ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٣٣-٣٦ و٣٨.
وأخرجه بنحوه البخاري (٢١٧٦) و(٢١٧٧)، ومسلم (١٥٨٤) من طرق عن أبي سعيد.

(٢) رواه الإمام محمد في «الآثار» (٧٤٧)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٨٩.
وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٦ و٢١ و٤٢-٤٥ و١٠٢-١٠٣.
وأخرجه البخاري (٢٧٢٧)، ومسلم (١٤٠٨) و(١٤١٣) و(١٥١٥) من طرق عن أبي هريرة.
وأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» ٣: ٣، وابن حبان في «صحيحه» (٤٩٦٧) من طريق صالح بن دينار، عن أبي سعيد.

الحديث السادس والثلاثون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ رضِيَ اللهُ عنه: أنَّ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسَلَّم قال: «مَنْ باعَ عَبْداً وله مالٌ فمالُه للبائع، إلا أن يشترطَ المُبتاع»[١].

الحديث السابع والثلاثون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن أبي الزُّبير، عن جابرِ بنِ عبدِ الله الأنصاريِّ رضِيَ اللهُ عنهما أنه قال: قال رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسَلَّم: «مَنْ باعَ نَخْلاً مُؤبَّرةً فالثمرةُ للبائع، إلا أن يَشترطَ المُبتاع»[٢].

الحديث الثامن والثلاثون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عبد الكريم، عن المِسوَرِ بنِ مَخرَمة، عن رافع ابنِ خَدِيج رضِيَ اللهُ عنه أنه قال: «عَرَضَ عليَّ سعدُ بنُ مالكٍ رضِيَ اللهُ عنه بيتاً، فقال: خُذْه، أما إني قد أُعطيتُ به أكثرَ ما تُعطيني، ولكنَّكَ أحقُّ به، إني سمعتُ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسَلَّم يقول: الجارُ أحقُّ بسَقَبه»[٣].

---

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٨٢٩)، والإمام محمد في «الآثار» (٧٣٠) عن أبي حنيفة، به. انظر: «جامع المسانيد» ٢: ٢٧-٢٨.
وأخرجه أبو داود (٣٤٣٥) من طريق سلمة بن كهيل، عمَّن سمع جابراً، عن جابر.
وله شاهد من حديث ابن عمر عند أبي داود (٣٤٣٣)، والترمذي (١٢٤٤).

(٢) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٨٢٩)، والإمام محمد في «الآثار» (٧٣٠)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٣١ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٢٦-٢٧.
وله شاهد من حديث ابن عمر عند البخاري (٢٢٠٤) و(٢٧١٦)، ومسلم (١٥٤٣).

(٣) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٧٦٧) ـ ومن طريقه الطبراني في «الأوسط» (٧١٥٢) ـ =

الحديث التاسع والثلاثون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «مَنِ استأجرَ أجيراً فليُعلِمْهُ أجرَه»[1].

الحديث الأربعون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن الحَكَم، عن عبدِ الله بنِ شدّادِ بنِ الهاد: أنّ ابنةَ[2] حمزةَ (رضِيَ اللهُ عنها وعن أبيها) أعتَقَتْ غُلاماً، ثمَّ ماتَ المُعتَق، وترَكَ ابنتَه، فأعطى رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم ابنةَ المُعتَقِ النِّصْف، وأعطى ابنةَ حمزةَ النِّصْف»[3].

الحديث الحادي والأربعون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها

= والإمام محمد في «الآثار» (٧٦٣)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٦٧-١٦٨ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٥١-٥٦.
وأخرجه بنحوه البخاري (٢٢٥٨) و(٦٩٧٧) و(٦٩٧٨) و(٦٩٨٠) و(٦٩٨١) من طريق عمرو بن الشريد، عن رافع. وفيه ذِكرُ المِسوَرِ بن مخرمة.

(١) أخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٨٩ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٦ و٤٤ و٢: ٤٩ و١٠٢-١٠٣.
وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢١٥١٣) من طريق سفيان الثوري، عن حماد، به موقوفاً.

(٢) هي أُمامة. (ز).

(٣) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٧٧٤) من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٧٢-١٧٣ و٣٣٩.
وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٦٣٦٦)، والطحاوي في «معاني الآثار» ٤: ٤٠١، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٦: ٢٤١ من طريق الحكم بن عتيبة، به.

«أنها أرادت أنْ تشتريَ بَرِيرةَ فتُعتِقَها، فقال مواليها: لا نبيعُها إلا أنْ تشترطي لنا ولاءَها. فذكَرَتْ ذلك عائشةُ لرسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم فقال: الولاءُ لِمَنْ أعتَقَ. فاشتَرَتْها عائشةُ فأعتَقَتْها، ولها زوجٌ مَوْلى لآلِ بني (هلال)، فخيَّرها رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم فاختارت نفسَها، ففرَّقَ بينهما».

وبه عنه ـ بعد قوله: «فتُعتِقَها» ـ: «فأبى أهلُها أنْ يبيعوها إلا ولهم ولاؤُها، فذكَرَتْ ذلك عائشةُ للنبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم فقال: لا يَمنَعُكِ ذلك، فإنَّما الولاءُ لِمَنْ أعتَقَ»[1].

وبه قال ابنُ شجاع: «التأويلُ في ذلك عندَ أهل العِلم: أنهم ـ يعني: البائعين ـ أرادوا شيئاً لا يجوز، فقال صَلّى الله عليه وسَلَّم: «لا يَمنَعُكِ ذلك». قال: فإنَّ الذي قالوا لا يجوز، وإذا أُخبِروا بأنه لا يجوزُ لم يَثبُتوا على طَلَبِ ذلك، ورَجَعُوا إلى أن يبيعوا على بَيْع السُّنّة، إنّ الولاءَ لِمَنْ أعطى الثَّمَن».

الحديث الثاني والأربعون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عطاء بنِ السائب، عن أبيه، عن سعدِ بنِ أبي وقّاصٍ رضِيَ اللهُ عنه أنه قال: «دخلَ عليَّ رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم يَعُودُني في مَرَضٍ، فقلتُ: يا رسولَ الله، أُريدُ أن أُوصي، أفأُوصي بمالي كلِّه؟ قال:

---

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٦٣٨) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٦٨-١٦٩ و١٧٤-١٧٥.

وأخرجه البخاري (١٤٩٣) و(٥٢٨٤) و(٦٧١٧) و(٦٧٥١) و(٦٧٥٤) من طريق إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

وأخرجه البخاري (٤٥٦) و(٢١٥٥) و(٢١٦٨) و(٢٥٦٠) و(٢٥٦١) و(٢٥٦٣-٢٥٦٥) و(٢٥٧٨) و(٢٧١٧) و(٢٧٢٦) و(٢٧٢٩) و(٢٧٣٥) و(٥٠٩٧) و(٥٢٧٩) و(٥٤٣٠)، ومسلم (١٥٠٤) من طرق عن عائشة.

لا، قلت: فأُوصي بنصفِ مالي؟ قال: لا، قلت: أُوصي بثُلُثِ مالي، قال: بالثُّلُث، والثُّلُثُ كثير، لا تَدَعْ أهلَكَ يَتكفَّفُونَ الناس»(١).

الحديث الثالث والأربعون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن أبي تميم، عن أبي سعيدٍ وأبي هريرةَ رضِيَ اللهُ عنهما: أنّ النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلَّم قال: «لا يَخطِبُ الرجلُ على خِطبةِ أخيه، ولا تُزوَّجُ المرأةُ على عمَّتِها ولا على خالتِها»(٢).

الحديث الرابع والأربعون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن نافع، عن ابنِ عمرَ رضِيَ اللهُ عنهما: أنَّ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم نهى يومَ خَيبَرَ عن مُتْعةِ النِّساء، وما كُنّا مُسافِحين»(٣).

---

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٧٨٣)، والإمام محمد في «الآثار» (٦٤٩)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٤٠ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٣٣٤-٣٣٦.

وأخرجه الترمذي (٩٧٥)، والنسائي (٣٦٣١) من طريق عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السُّلَميّ، عن سعد بن أبي وقاص.

وأخرجه البخاري (٢٧٤٢) و(٢٧٤٤) و(٣٩٣٦) و(٤٤٠٩) و(٥٣٥٤) و(٥٦٥٩)، ومسلم (١٦٢٨) من طرق عن سعد.

(٢) انظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٦ و٤٢-٤٤ و٨٧.

وأخرجه مسلم (١٤٠٨) (٣٨) من طريق ابن سيرين، عن أبي هريرة.

وأخرج القطعةَ الأولى منه البخاري (٢١٤٠) و(٥١٤٣)، ومسلم (١٤١٣) من حديث أبي هريرة.

وأخرج القطعةَ الثانية منه البخاري (٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨) من حديث أبي هريرة.

(٣) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٦٩٩)، والإمام محمد في «الآثار» (٤٣٠)، وأخرجه =

الحديث الخامس والأربعون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضِيَ اللهُ عنه أنه قال في مُتعةِ النِّساء: «إنها كانت رُخْصةً لأصحابِ مُحمَّدٍ صَلّى الله عليه وسَلَّم ثلاثةَ أيام في غزاةٍ لهم، شَكَوْا إليه فيها العُزوبة، ثم نَسَخَها آيةُ النكاح والصَّداقِ والميراث»(١).

الحديث السادس والأربعون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حُمَيدٍ الأعرج، عن أبي ذرٍّ رضِيَ اللهُ عنه أنه قال: «نهى رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم عن إتيانِ النِّساءِ في أعجازِهنّ»(٢).

الحديث السابع والأربعون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضِيَ اللهُ عنه: «أنّ امرأةً أتتهُ فقالت: يا أبا عبدِ الرحمن، إنّ زوجي ماتَ عنّي، ولم

= أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٣٨ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٨٥-٨٦ و١٠٩ و٢٢٨-٢٣١.

وأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» ٣: ٢٥، والطبراني في «الكبير» (١٣١٤٥) و«الأوسط» (٩٢٩٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٧: ٢٠٢ من طريق سالم، عن ابن عمر.

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٦٩٨)، والإمام محمد في «الآثار» (٤٢٩) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٠٦.

(٢) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٦١٥)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٩٢ من طريق أبي حنيفة، به.

ورواه الإمام محمد في «الآثار» (٤٤٩) عن أبي حنيفة، عن حميد الأعرج، عن رجل، عن أبي ذر. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٠٠-١٠١ و١٢٥.

يَدخُلْ بي، ولم يَفرِضْ لي صَداقاً. فلم يَدْرِ عبدُ الله ما يُجيبُها به، فمَكَثَ يُردِّدُها شهراً، ثم قال: ما سَمِعتُ من رسولِ الله في ذلك شيئاً، وسأجتَهِدُ برأيي، فإنْ أصَبْتُ فمِنَ الله، وإنْ أُخطِئْ فمِن قِبَلِ رأيي. ثم قال: أرى أنّ لها صَداقَ مِثلِها من نسائِها، لا وَكَسَ ولا شَطَط، وأنّ لها الميراث، وعليها العِدّة.

فقال بعضُ القوم: والذي يُحلَفُ به، لقد قَضَيتَ فيها بقضاءِ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم في بَرْوَعَ بنتِ واشِقٍ الأشجعية.

قال: ففَرِحَ عبدُ الله فَرْحةً ما فرِحَ مِثلَها منذُ أسلَمَ، بموافقةِ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم في شيءٍ لم يَسمَعْه منه»[1].

الحديث الثامن والأربعون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها قالت: «خيَّرها رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم[2]، فلم يُعَدَّ ذلك طلاقاً»[3].

---

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٦٠٧)، والإمام محمد في «الآثار» (٤٠٣) و«الموطأ» (٥٤٤)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٨٠ من طريق أبي حنيفة، به. وفي بعض الروايات زيادةُ علقمة بين إبراهيم النخعيّ وابن مسعود. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٠٤ و١١٢-١١٣.

وأخرجه الترمذي (١١٤٥)، والنسائي (٣٣٥٥) و(٣٥٢٤)، وابن ماجَهْ (١٨٩١) من طريق إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، به.

وأخرجه أبو داود (٢١١٤)، والنسائي (٣٣٥٦)، وابن ماجَهْ (١٨٩١) من طريق مسروق، عن ابن مسعود.

(٢) كذا في الأصل، وله وجه صحيح، وفي مصادر التخريج: «خيَّرنا رسولُ الله ... فاخترناه».

(٣) رواه الإمام محمد في «الآثار» (٥٣٣)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٧٥ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٤٠-١٤١. =

الحديث التاسع والأربعون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن يحيى بنِ الحارثِ التَّيْميِّ[١]، عن أبي ماجِدٍ الحنفيِّ، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضِيَ اللهُ عنه: «أن رجلاً أتاه بابنِ أخ له نَشْوانَ قد ذهبَ عقلُه، فأمَرَ به عبدُ الله فحُبِس، حتّى إذا صحا دعا بسَوْط فقطعَ ثمرتَه، ثم دقَّ طرفَه، ثم دعا جَلّاداً، فقال: اجلِدْهُ وأوجِعْ في جَلْدِكَ ولا تُبدِ ضَبْعَيْك. وأقبَلَ عبدُ الله يَعُدّ، حتّى إذا أكمَلَ ثمانينَ جَلْدةً خلّى سبيلَه.

فقال الرجل: يا أبا عبدِ الرحمن، أما والله إنه لابنُ أخي، وما لي مِن وَلَدٍ غيرُه. فقال عبدُ الله: بئسَ العمُّ والي اليتيم كنتَ، ما أحسَنْتَ أدبَه صغيراً، ولا سترتَ عليه كبيراً.

ثمَّ أنشأ عبدُ الله يُحدِّثُنا، فقال: إنّ أولَ حدٍّ أُقيمَ في الإسلام لِسارقٍ أُتي به إلى النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم، فلما أنْ قامَتْ عليه البيِّنةُ قال: انطَلِقُوا به فاقطَعُوه.

فلما انطُلِقَ به ليُقطَعَ نظرَ إلى وَجْهِ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم كأنما أُسفِيَ[٢] فيه الرَّماد، فقال له بعضُ جُلَسائه: يا رسول الله، لَكَأنَّ هذا اشتَدَّ عليك! فقال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: وما لي لا يَشتَدُّ عليَّ أنْ تكونوا أعوانَ الشيطانِ على أخيكم المُسلِم.

قالوا: فلو خَلَّيتَ سبيلَه يا رسولَ الله، قال: أفلا كانَ هذا قبلَ أنْ تأتوني به؟!

= وأخرجه أحمد (٢٥٣٧٦) من طريق إبراهيم، به.

وأخرجه البخاري (٥٢٦٣)، ومسلم (١٤٧٧) من طريق مسروق، عن عائشة.

(١) في الأصل: «التميمي»، والتصويب من «تهذيب الكمال» ٣١: ٤٠٤.

(٢) سفى وأسفى الرِّيحُ الرَّماد، بمعنى: ذرَّه، وهنا على صيغةِ المجهول وبالياء في الأصل، وعند ابنِ الأثير بالتضعيف. (ز).

فإنّ الإمامَ إذا انتهى إليه حَدٌّ فليسَ يَنبَغي له أنْ يُعطِّلَه حتّى يُقيمَه. ثم تلا هذه الآية: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوٓا۟ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]»[١].

الحديث الخمسون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عَلقَمةَ بنِ مَرثَد، عن عبدِ الله بنِ بُريدة[٢]، عن أبيه رضِيَ اللهُ عنه: «أنّ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم أتاه ماعزُ بنُ مالك، فقال له: إنّ الآخِرَ قد زنى، فأقِمْ عليه الحدّ. فردَّه، ثمّ أتاه الثانية، فقال له: إنّ الآخِرَ قد زنى. فردَّه، ثمّ أتى الثالثة، فقال له: إنّ الآخِرَ قد زنى. فردَّه، ثمّ أتاه الرابعة، فقال له: إنّ الآخِرَ قد زنى.

فسأل النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم قومَه، فقال: هل تُنكِرون من عَقْلِهِ شيئاً؟ فقالوا: لا، فقال النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم: انطَلِقوا به فارجُموه. فانطَلَقوا به، فرُجِمَ ساعةً بالحجارة، فأبطأ عليه القتلُ، فهَرَبَ إلى مكانٍ كثير الحجارة، فقامَ فيه، فأتاه المُسلِمون، فرَضَخُوه بالحجارةِ حتى قَتلوه. فقال صَلّى الله عليه وسَلَّم: فهلّا خلَّيتُم سبيلَه وتركتُموه.

ثمّ اختَلَفَ الناسُ فيه، فقال قائل: هَلَكَ ماعزٌ وأهلَكَ نفسَه، وقال قائل: نرجو

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٦٣ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٢٠٣-٢٠٤ و٢١٧-٢١٩.

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٣٥١٩) ـ ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٨٥٧٢) ـ، وأحمد في «مسنده» (٣٩٧٧)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٦٣، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٨: ٣٣١ من طرق عن يحيى بن الحارث، به.

(٢) كذا هنا، وسيأتي في التخريج أنّ صوابه: «سليمان بن بريدة»، ويُؤيِّدُه أنّ علقمةَ بنَ مرثد معروفٌ بالرواية عن سليمان بن بريدة، دون عبد الله بن بريدة، وإن كان الحديثُ مروياً عن عبد الله بن بريدة أيضاً، لكنْ من غير طريق علقمة عنه.

أنْ يكونَ توبة. فبلغَ ذلك النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلَّم فقال: «لقد تابَ توبةً لو تابها فِئامٌ من الناس قُبِلَت منهم. فلما سَمِعَ ذلك الصحابةُ طَمِعُوا فيه، وقالوا للنبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم: ما نَصنَعُ بجَسَدِه؟ فقال: انطَلِقوا فاصنَعُوا به ما تَصنَعونَ بمَوْتاكم من الغُسْل له والكَفَنِ والصَّلاةِ عليه والدَّفْنِ له. فانطلقَ أصحابُه، فصَلُّوا عليه ودَفَنُوه»[١].

الحديث الحادي والخمسون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن أبي حُجَيّة[٢]، [عن ابن بُريدة][٣]، عن أبي الأسود، عن أبي ذرٍّ رضِيَ اللهُ عنه، عن النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم أنه قال: «إنّ أحسَنَ ما غيَّرتُم به الشَّعْرَ الحِنّاءُ والكَتَم»[٤].

الحديث الثاني والخمسون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عَلقَمةَ بنِ مَرثَد، عن عبدِ الله بنِ بُريدة[٥]، عن

---

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٧١٩) عن أبي حنيفة، به. وأخرجه مختصراً ابن أبي شيبة (١١١٢٤)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٤٤ و١٤٥ و١٤٩. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٩٤-١٩٧. وسُمِّيَ شيخُ علقمة في بعض هذه الروايات: «سليمان ابن بريدة»، وورد في بعضها: «ابن بريدة» من غير تعيين.

وأخرجه مسلم (١٦٩٥) (٢٢) من طريق غيلان المُحاربيّ، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، به.

وأخرجه مسلم (١٦٩٥) (٢٣) من طريق بشير بن المهاجر، عن عبد الله بن بريدة، به.

(٢) كعُلَيّة، وأبو حُجَيّة: هو أجلح. (ز).

(٣) ما بين حاصرتَيْن لم يرد في الأصل، واستدركتُه من مصادر التخريج جميعاً.

(٤) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١٠٣٧)، والإمام محمد في «الآثار» (٩٠٠)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٦٤ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٣١٥-٣١٧.

وأخرجه النسائي (٥٠٧٨-٥٠٨٠)، وابن ماجهْ (٣٦٢٢) من طريق الأجلح أبي حُجَيّة، به.

(٥) كذا هنا، وسيأتي في التخريج أنّ صوابه: «سليمان بن بريدة»، ويُؤيِّدُه أنّ علقمةَ بنَ مرثد =

أبيه رضِيَ اللهُ عنه: أنّ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم كانَ إذا بعثَ جيشاً أو سَرِيّةً أوصى صاحبَهم بتقوى الله في خاصّةِ نفسِه، وأوصاه بمَنْ معَه من المُسلِمين خيراً، ثم يقولُ لهم: اغزُوا باسم الله وفي سبيل الله، فاقتُلوا مَنْ كفرَ بالله، لا تَغُلُّوا ولا تَغدِروا ولا تُمثِّلوا ولا تَقتُلوا وليداً ولا شيخاً كبيراً.

وإذا لقيتُم عدوَّكم من المُشرِكين فادعُوهُم إلى الإسلام، فإن أسلموا فاقبَلُوا منهم وكُفُّوا عنهم، وادعُوهُم إلى التحوُّلِ من دارِهم إلى دارِ المُهاجرين، فإن فعلوا فاقبَلُوا منهم وكُفُّوا عنهم، وإلا فأعلِمُوهم أنهم كالأعراب المُسلِمين، يجري عليهم حكمُ الله الذي يجري على المُسلِمين، وليس لهم في الفَيْءِ ولا في الغنيمةِ نصيب، فإن أبَـوْا ذلك فادعُوهُم إلى أن يُؤدُّوا الجزية، فإن فَعَلوا فاقبَلُوا منهم وكُفُّوا عنهم.

وإذا حاصَـرْتُم قريةً أو مدينةً فأرادوكم أنْ تُنزِلُوهم على حُكم الله عزَّ وجلَّ فلا تُنزِلُوهم على حُكم الله عزَّ وجلَّ، فإنكم لا تَدرُونَ ما حُكمُ الله فيهم، ولكنْ أنزِلُوهُم على حُكمِكم، ثمَّ احكُموا فيهم ما رأيتُم.

وإن أرادوكم أن تُعطُوهم ذِمّةَ الله عزَّ وجلَّ وذِمّةَ رسولِهِ فلا تُعطُوهم ذِمّةَ الله ولا ذِمّةَ رسوله، ولكنْ أعطُوهُم ذِمَـمَكم وذِمَمَ آبائكم، فإنكم أن تُخفِروا ذِمَـمَكم وذِمَمَ آبائكم أيسـر»[1].

= معروفٌ بالرواية عن سليمان بن بريدة، دون عبد الله بن بريدة.

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٨٧٣) ـ ومن طريقه أبو يعلى في «مسنده» (١٤١٣) ـ والإمام محمد في «الآثار» (٨٥٦)، وأخرجه مطوَّلاً ومختصراً أبو عوانة في «المستخرج» (٦٥٠٣)، والطبراني في «الأوسط» (٤٤٩٠)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٤٦ و١٤٧ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٢٩١-٢٩٤. وسُمِّي شيخُ علقمة في بعض هذه الروايات: «سليمان بن بريدة»، وفي بعضها: «ابن بريدة» من غير تعيين. وأخرجه مسلم (١٧٣١) من طريق علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، به.

الحديث الثالث والخمسون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن محمَّد بنِ الزُّبير، [عن الحسن](١)، عن عِمْرانَ ابنِ الحُصَينِ رضِيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «لا نذرَ في معصيةِ الله عزَّ وجلّ، وكفّارتُه كفّارةُ يمين»(٢).

الحديث الرابع والخمسون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن عَلقَمةَ بنِ مَرثَد، عن عبدِ الله بنِ بُريدة(٣)، عن أبيه رضِيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: «إني نهيتُكُم عن لحوم الأضاحي أنْ تُمسِكوا فوق ثلاثةِ أيام، فأمسِكوا ما بدا لكم وتَزوَّدوا، فإنما نهيتُكم ليُوسِّعَ مُوسِرُكم على فقيرِكم»(٤).

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصل، واستدركتُه من «جامع المسانيد» ومن مصادر التخريج، وإنْ كان إسقاطُ الحسن مروياً عن محمَّد بن الزبير أيضاً، لكنْ من غير طريق أبي حنيفة.

(٢) رواه الإمام محمّد بن الحسن في «الآثار» (٧١٦)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٤٧ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٢٥٦-٢٥٩.
وأخرجه النسائي (٣٨٤٧) و(٣٨٤٨) من طريق محمَّد بن الزبير، عن الحسن، به.
وأخرجه النسائي (٣٨٤٠-٣٨٤٤) من طريق محمد بن الزبير الحنظليّ، عن أبيه، عن عمران. وأخرجه أيضاً (٣٨٤٥) و(٣٨٤٦) من طريق محمَّد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران. وقال النسائي: «محمَّد بن الزبير ضعيفٌ لا يقومُ بمثله حجّة، وقد اختُلِفَ عليه في هذا الحديث»، يعني: في إسناده، وفي زيادة: «وكفّارته كفّارة يمين». وكذلك بيَّن الاختلافَ فيه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٤٧-٤٩.
وأخرجه دون الزيادة المذكورة: النسائيُّ (٣٨٤٩) من طريق الحسن، به.
وأخرجه دونها كذلك مسلم (١٦٤١) من طريق أبي المُهلَّب، عن عمران بن حُصَين.

(٣) كذا هنا، وصوابُه: «سليمان بن بريدة»، كما تقدَّم التنبيهُ إليه مرتَّيْن قريباً.

(٤) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٩٩٦)، والإمام محمد بن الحسن في «الآثار» (٢٦٦)، =

الحديث الخامس والخمسون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عَدِيٍّ بنِ حاتم رضِيَ اللهُ عنه: «أنه سألَ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم عن الصَّيْدِ يَقتُلُه الكلبُ قبلَ أن تُدرِكَ ذكاتُه، فأمرَه النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم أن يأكلَه إنْ كانَ عالِـماً وسَمّى الله عليه»(١)، (يعني: مُعلَّماً).

الحديث السادس والخمسون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن قتادة، عن أبي قِلابة، عن أبي ثَعلَبَةَ الخُشَنيِّ رضِيَ اللهُ عنه، عن النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم: «أنه نهى عن [أكْلِ](٢) كُلِّ ذي نابٍ من السَّبُع، وعن كلِّ ذي مِخلَبٍ من الطير»(٣).

= وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٤٥ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٩٩-٢٠٣ و٢٣٦ و٢٤١.
وأخرجه مسلم (٩٧٧) من طريق علقمة بن مرثد، به.
وأخرجه مسلم (٩٧٧) من طريق محارب بن دثار، عن عبد الله بن بريدة، به.

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١٠٦٦)، والإمام محمد في «الآثار» (٨٢١) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٢٤٠-٢٤١.
وأخرجه بنحوه البخاري (١٧٥) و(٢٠٥٤) و(٥٤٧٧) و(٥٤٨٤) و(٥٤٨٥)، ومسلم (١٩٢٩) من طريقين عن عديّ بن حاتم، به.

(٢) لفظة «أكل» ليست في الأصل، واستدركتُها من مصادر التخريج.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢١٥ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٢: ٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٥.
وأخرجه الترمذي (١٥٦٠) و(١٧٩٦) من طريق أبي قلابة، به.
وأخرجه البخاري (٥٥٣٠) و(٥٧٨٠)، ومسلم (١٩٣٢) من طريق أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة.

الحديث السابع والخمسون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن سعيدِ بنِ مسروق، عن عَبَايَةَ[١] بنِ رِفاعةَ رضِيَ اللهُ عنه[٢]: «أنّ بعيراً مِن إبل الصَّدَقةِ ندَّ، فطَلَبوه، فلما أعياهم أن يأخذوه رماه رجلٌ بسَهْم، فأصابَ مَقتَلَه فقَتَلَه، فسألوا النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلَّم عن أكلِه، فقال: إنّ لها أوابدَ كأوابدِ الوَحْش، فإذا خشيتُم منها فاصنَعُوا كما صَنَعتُم بهذا، ثم كُلُوه»[٣].

الحديث الثامن والخمسون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ رضِيَ اللهُ عنهما: «أنّ النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلَّم نهى عن لحوم الحُمُرِ الأهليّةِ عامَ خيبر»[٤].

---

(١) بفتح وموحَّدةٍ مخفَّفة، وبعد الألف ياء. (ز).

(٢) كذا في الأصل، وصيغةُ الترضِّي تُوهِمُ أنه صحابي، وليس كذلك، بل هو تابعيّ كما في «تقريب التهذيب» (٣١٩٦)، وأبوه رفاعة بن رافع تابعيّ أيضاً، وجدُّه رافع بن خديج صحابي، فالحديث مُرسَل.

(٣) رواه الإمام محمد في «الآثار» (٨٠٢) عن أبي حنيفة، به.
وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٣٨٧)، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص١٢٠ من طريق أبي حنيفة، عن سعيد بن مسروق، عن عباية بن رفاعة، عن رافع بن خديج. فوَصَلَه بذكر رافع بن خديج. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٢٤٧-٢٤٩.
وأخرجه البخاري (٢٤٨٨) و(٢٥٠٧) و(٣٠٧٥) و(٥٤٩٨) و(٥٥٠٣) و(٥٥٠٩) و(٥٥٤٣) و(٥٥٤٤)، ومسلم (١٩٦٨) من طرق عن سعيد بن مسروق، به، موصولاً بذكر رافع بن خديج.

(٤) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (٦٩٩)، والإمام محمد في «الآثار» (٤٣٠)، وأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» ٤: ٢٠٤، وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٣٨ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ١٠٩ و٢٢٨-٢٣١. =

الحديث التاسع والخمسون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن موسى بنِ طلحة، عن ابنِ الحوتكيّة، عن عمرَ ابنِ الخطابِ رضِيَ اللهُ عنه: «أنه سُئِلَ عن لحم الأرنب، فقال: لولا أني أتخوَّفُ أن أزيدَ شيئاً أو أنقصَ منه لحدَّثتُكُم، ولكنِّي مُرسِلٌ إلى بعضِ مَنْ شَهِدَ الحديث، فأرسَلَ إلى عمّارِ بنِ ياسرٍ رضِيَ اللهُ عنه، فأمَرَه أن يُحدِّث، فقال عمارٌ رضِيَ اللهُ عنه: أهدى أعرابيٌّ إلى النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم أرنباً مَشوِيَّةً، فأمَرَه النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم بأكلِها»[1].

الحديث السِّتُّون:

وبه قال: حدَّثنا أبو حنيفة، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنها: «أنه أُهدِيَ لها ضَبٌّ، فسألتِ النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلَّم، فنهاها عن أكلِه، فجاء سائلٌ فأمَرَتْ له به، فقال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم: أتُطعِمينَ ما لا تأكلين؟»[2].

= وأخرجه البخاري (٤٢١٥) و(٤٢١٧) و(٤٢١٨) و(٥٥٢١) و(٥٥٢٢)، ومسلم (٥٦١) من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، به. وقُرِنَ سالم بن عبد الله بنافع في بعض الروايات.

(١) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١٠٥٢) ـ ومن طريقه أبو يعلى في «مسنده» (١٦١٢) ـ وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ص٢٣٠، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٩: ٣٢١ من طريق أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ١: ٤٧٠-٤٧١ و٤٧٥-٤٧٦ و٢: ٢٣١-٢٣٢.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٠)، والبيهقي ٩: ٣٢١ من طريق حكيم بن جبير، عن موسى بن طلحة، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٧٦٠) من طريق طلحة بن يحيى، عن موسى بن طلحة: أن رجلاً سأل عمر ...، فذكره مرسلاً.

(٢) رواه الإمام أبو يوسف في «الآثار» (١٠٥٣)، والإمام محمد بن الحسن في «الآثار» =

انتَـهَتِ الأحاديثُ السِّتُّونَ التي انتقاها العفيفُ عليُّ بنُ عبدِ المُحسِنِ الدَّواليبيُّ من «مُسنَد الحسنِ بنِ زياد»، نقلتُ جميعَها من خطِّه؛ لتكونَ كنماذجَ لمرويّاتِ الإمام الحسنِ بنِ زيادٍ اللُّؤلُؤيِّ الذي يُعَدُّ من المُكثِرينَ من روايةِ الحديثِ بين أصحابِ أبي حنيفة، رضِيَ اللهُ عن الجميع، ونفَعَنا بعلومِهم أجمعين.

* * *

= (٨١٣) و«الموطأ» (٦٤٧) عن أبي حنيفة، به. وانظر: «جامع المسانيد» ٢: ٢٣٨.
وأخرجه الطحاويّ في «معاني الآثار» ٤: ٢٠١ من طريق حماد بن أبي سليمان، به.

أسـانيدُ أهل العلم في «مُسنَـد الحسن بن زياد»، وسَنَـدُنا إلى الدَّواليبيِّ في روايته

يقولُ الحافظُ شمسُ الدِّين ابنُ طُولُونَ في «الفهرس الأوسط»[1]: «أخبرنا بهذا «المُسنَـد» النُّورُ محمَّدُ بنُ محمَّدٍ [ابنِ] الجَمَال[2] بقراءتي عليه، عن

(١) ٥: ٢٩٦.

(٢) تفنَّن ابن طولون في تسميته حينَ ذكرَ أسانيده في مسانيد أبي حنيفة السبعة عشـر، فسمّاه هنا: «النور محمَّد بن محمَّد ابن الجمال»، وسمّاه في ٥: ٣٠٨: «أبا عبد الله محمَّد بن محمَّد ابن الجمال»، فأسقط لقبَه وذكر كنيتَه، وسمّاه في ٥: ٣٠٢: «أبا الفضل محمَّد بن محمَّد ابن الجمال»، فكنّاه بكنية أخرى، وسمّاه في ٥: ٢٩٣: «أبا الفضل محمَّد بن محمَّد الحزرجيّ»، فنسبه إلى قبيلته، وسمّاه في ٥: ٢٩٨: «أبا الفضل محمَّد بن محمَّد الحنفيّ»، فنسبه إلى مذهبه، وسمّاه في ٥: ٣١٥: «أبا الفضل محمَّد بن محمَّد»، فأسقط النِّسبتين جميعاً، وسمّاه في ٥: ٥: ٣٠٧: «النُّور محمَّد بن محمَّد الصالحيّ»، فعاد إلى ذِكرِ لقبه مع نسبته إلى محلَّته، وسمّاه في ٥: ٣١٠: «النُّور محمَّد بن محمَّد الخزرجيّ»، فعاد إلى نسبته إلى قبيلته، وسمّاه في ٥: ٣٠٣: «النُّور محمَّد بن الشمس الخزرجيّ»، فذكر لقبَ أباه دون اسمه، وسمّاه في ٥: ٢٩٥: «أبا عبد الله محمَّد بن الشمس»، فعاد إلى كنيته الأولى، وسمّاه في ٥: ٣٠١: «أبا عبد الله محمَّد بن محمَّد الحاكم»، فلقَّبه بوظيفته، وسمّاه في ٥: ٣٠٦: «أبا عبد الله محمَّد بن محمَّد ابن منعة»، فزاد في سياق اسمِهِ ذِكرَ أحد أجداده، وسمّاه في ٥: ٣١١-٣١٢: «أبا عبد الله محمَّد بن محمَّد ابن النور» ـ كذا، ولعلّ «ابن» في «ابن النور» مُقحَمةٌ خطأً ـ ، وسمّاه في ٥: ٣٠٥: «أبا عبد الله محمَّد بن محمَّد»، فاقتصر على كنيته واسمه واسم أبيه، وسمّاه في ٥: ٣٠٩: «أبا الفضل محمَّد بن الشمس الحاكم»، فذكر كنيتَه الثانية مع وظيفته ولقب والده.

=

أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ أحمدَ الحنفيِّ[(١)] سماعاً، ....

= ثم كشف عنه صريحاً في ٥: ٣١٧ فسمّاه: «القاضي نور الدين أبا عبد الله وأبا الفضل محمَّد ابن شمس الدين محمَّد بن جمال الدين يوسف بن شهاب الدين أحمد بن جمال الدين يوسف بن شمس الدين محمَّد بن عماد الدين أحمد بن منعة الخزرجي الصالحي الحنفي».

قلت: وهو علامة قاضٍ محدِّث (٨٣٦-٩٠٤)، كما في «الكواكب السائرة» ١: ١٧-١٨.

وقد استطردتُ في بيان صنيع ابن طولون في تسميته ـ وكذا سأفعل في شيخه وشيخ شيخه، وإن كان فيه بعضُ إطالةٍ على القارئ الكريم ـ ، ليُستَدلَّ به على مسلك من مسالك المُسنِدين في كتب الفهارس والأثبات، تُؤدِّي الغفلةُ عنه إلى جَهْل الناظر فيها لكثير من الأعلام، وربما زاد على ذلك فحكم عليهم بالجهالة، مع كونهم معروفين مشهورين، لا سيّما أنّ مُحقِّق الكتاب لم يربط بعضَ هذه الأسماء ببعض، بل ذكرَ كلَّ واحد منها على حِدَةٍ في فهرس الكتاب! وإن كان أشار في مُقدِّمته ١: ١٣ إلى تفنُّن ابن طولون في ذكر أسماء الرواة وأنسابهم، على أنه آخَذَه بعد صفحتين في ١: ١٥ بـ«الأوهام في كنى بعض العلماء وألقابهم ونِسَبِهم»! ولم يتفطَّن إلى أنه من باب التفنُّن لا الوهم.

(١) تفنَّن ابن طولون في تسميته حينَ ذكرَ أسانيده في مسانيد أبي حنيفة السبعة عشر، فسمّاه هنا وفي ٥: ٣١٥: «أبا عبد الله محمَّد بن أحمد الحنفيّ»، وسمّاه في ٥: ٢٩٣ و٣١١: «أبا عبد الله محمَّد بن أحمد النعماني»، فنسبه إلى أحد أجداده، وسمّاه في ٥: ٣٠٦: «أبا عبد الله محمَّد ابن أحمد البغداديّ»، فنسبه إلى بلده الأول، وسمّاه في ٥: ٣٠٢: «قاضي القضاة محمَّد ابن أحمد البغداديّ ثم الدمشقيّ»، فزاد نسبتَه إلى بلده الأخير وذكرَ وظيفتَه، وسمّاه في ٥: ٢٩٥: «أبا عبد الله محمد بن أحمد الحاكم»، وفي ٥: ٣٠٥ و٣١٠: «أبا عبد الله محمد بن أحمد الشهير بابن قاضي بغداد»، فأسقط نسبتَه، وسمّاه في ٥: ٣٠٨: «أبا عبد الله محمَّد بن التاج البغداديّ»، وفي ٥: ٣٠٣: «أبا عبد الله محمَّد بن التاج القاضي»، وفي٥: ٣٠٧: «أبا عبد الله محمَّد بن التاج الحنفيّ»، فذكر لقبَ والده دون اسمِه، مع التفنُّن في نسبته، وسمّاه في ٥: ٢٩٨: «أبا الفرج محمَّد بن أحمد البغداديّ»، فذكر كنيةً أخرى له، وسمّاه في ٥: ٣٠١: «حميد الدين محمَّد بن التاج أحمد بن محمَّد الفرغاني»، وفي ٥: ٣٠٩: «قاضي القضاة حميد الدين محمَّد بن التاج أحمد بن محمَّد الحنفي»، فزاد في بيانه. =

عن أبي العبّاسِ أحمدَ بنِ محمَّدٍ العبّاسيِّ(١)، عن أبي الحسنِ حَيْدَرةَ بنِ مُحمَّدٍ البغداديِّ(٢)، ....

= ثم كشف عنه صريحاً في ٥: ٣١٧-٣١٨ فسمّاه: «قاضي القضاة حميد الدين أبا عبد الله محمَّد بن قاضي القضاة تاج الدين أبي الفرج أحمد بن حسام الدين محمَّد بن شجاع الدين أحمد الفرغاني بن محيي الدين عمر ... ابن إسماعيل بن حماد بن النعمان أبي حنيفة بن ثابت ... الشهير بابن قاضي بغداد الدمشقي الحنفيّ».

قلت: وهو علامة قاضٍ فقيه متكلِّم (٨٠٥-٨٦٧)، كما في «الضوء اللامع» ٧: ٤٦-٤٧.

(١) تفنَّن ابن طولون في تسميته حينَ ذكرَ أسانيده في مسانيد أبي حنيفة السبعة عشر، فسمّاه هنا: «أبا العباس أحمد بن محمَّد العباسي»، وسمّاه في ٥: ٣٠٧: «أبا العباس أحمد بن محمَّد قاضي قضاة الحنفية ببغداد»، فأسقط نسبتَه، لكنه ذكر وظيفتَه ومذهبَه، وسمّاه في ٥: ٣٠٣ و٣٠٦: «قاضي القضاة أبا الفرج أحمد بن محمَّد البغدادي» و«أبا الفرج أحمد بن محمَّد قاضي بغداد»، فكنّاه بكنيةٍ أخرى مع نسبته إلى بلده، وسمّاه في ٥: ٣٠٥ و٣١٢: «أبا الفرج أحمد بن محمَّد النعماني»، فحافظ على الكنية الجديدة، ونسبَه إلى أحد أجداده، وسمّاه في ٥: ٢٩٥ و٢٩٨ و٣١٥: «التاج أحمد بن محمَّد النعماني»، فأسقط كنيتَه وذكر لقبَه، وحافظ على نسبته إلى أحد أجداده، وسمّاه في ٥: ٣٠١ و٣٠٤ و٣١٠: «التاج أحمد ابن محمَّد الفرغاني»، فحافظ على لقبه، وغايرَ في نسبته، وسمّاه في ٥: ٢٩٣: «أحمد بن محمَّد الفرغاني»، فحافظ على النِّسبة الجديدة، وأسقط اللقب، وفي ٥: ٣٠٨: «أبا الفرج أحمد بن محمَّد الفرغاني»، فعاد إلى كنيته، وفي ٥: ٣٠٩-٣١٠: «التاج أحمد بن محمَّد الحنفي»، فعاد إلى لقبه مع نسبته إلى مذهبه.

وبيَّن ابنُ طولون في بعض هذه المواضع أنه والدُ الذي قبله، وتقدَّم ذِكرُ اسمه كاملاً في التعليق السابقِ، فيكون المذكورُ هنا هو: أبا الفرج أحمد بن حسام الدين محمَّد بن شجاع الدين أحمد الفرغاني بن محيي الدين عمر بن شمس الدين محمَّد ... ابن إسماعيل بن حماد بن النُّعمان أبي حنيفة بن ثابت ...». قلت: وهو علامة قاضٍ محدِّث (٧٥١-٨٣٤)، كما في «الضوء اللامع» ٢: ٨٢.

(٢) محيي الدين، مُدرِّس المُستَنصِرية ببغداد، توفي سنة ٧٦٧. «الدرر الكامنة» لابن حجر ٢: ٨١-٨٢.

عن أبي الفضائل صالحِ بنِ عبدِ الله ابنِ الصَّبّاغ[١]، عن أبي المُؤيَّد محمَّدِ بنِ محمودٍ العربيِّ[٢] ....

---

(١) محيي الدين الكوفيّ، فقيه مفسِّر زاهد، ولد سنة ٦٣٩، وتوفي سنة ٧٢٧. «الدرر الكامنة» ٢: ٢٠١.

(٢) وقع في المطبوع من «الفهرست الأوسط» ٥: ٢٩٦: «عن أبي عبد الله محمَّد بن محمود المعزي»، وصوَّبه مُحقِّقُه في الحاشية إلى: «الغزي»، وترجم لأبي عبد الله محمَّد بن محمود بن عبد الله الغزيّ الروميّ المصريّ (٥٧٩-٦٥٠)، ولم يُصِبْ في الأمرَيْن جميعاً: في تصويب النِّسْبة، وفي تعيين صاحبها.
أما تعيينُ صاحبها ففي آخر كلام ابن طولون في الصفحة التالية ٥: ٢٩٧: «وإنما وصلتُ الإسناد إلى الإمام ... تبعاً لأبي عبد الله محمَّد بن محمود الخوارزميّ»، وهو صريح في أنَّ المذكور هو الخورازميّ صاحب «جامع المسانيد» ـ وتتمة الإسناد بعَيْنه مذكور في «جامع المسانيد» ١: ٧٣ ـ، لا الروميّ المصريّ.
وفي كلام ابن طولون أيضاً في الباب نفسه ٥: ٣١٠ و٣١٩ ـ وسيأتي ذكرُهما قريباً ـ تصريحٌ بأنه الخورازميّ.
وأما تصويبُ النِّسْبة فقد تفنَّن ابنُ طولون في تسمية الخوارزميّ حينَ ذكرَ أسانيده في مسانيد أبي حنيفة السبعة عشر، فسمّاه هنا وفي ٥: ٣٠٧ و٣٠٩-٣١٠ و٣١٢: «أبا عبد الله محمَّد بن محمود المعزي»، وكذلك في ٥: ٢٩٣ إلا أنه وقع فيه: «الغزي» بالغين المعجمة.
وسمّاه في ٥: ٣٠٦: «الشمس محمَّد بن محمود المعزي»، فأسقط كنيتَه وذكرَ لقبَه، وكذلك في ٥: ٣٠١ إلا أنه وقع فيه: «العزي» بالعين المهملة. وسمّاه في ٥: ٣٠٤ و٣١٥: «الشمس محمَّد بن محمَّد المعزي»، فنسبه إلى جدِّه، كما سيأتي في اسمه في التعليق التالي.
وسمّاه في ٥: ٢٩٥ و٢٩٨ و٣٠٥ و٣٠٨ و٣١٠: «أبا عبد الله محمَّد بن محمود الربعي»، فعاد إلى كنيته، ولكنَّه غاير في نسبته، وسمّاه في ٣: ٣٠٣: «الشمس محمَّد بن محمود الربعي»، فأسقط كنيتَه، وذكر لقبَه، مع المحافظة على نسبته الثانية.
ثم كشف عنه صريحاً في ٥: ٣١٩ فقال: «قاضي القضاة شمس الدين أبو عبد الله محمَّد ابن محمود العزي محتداً الخوارزميّ الربعي»، وعزا إليه «جامع مسانيد أبي حنيفة» صريحاً في ٥: ٣١٠. =

الخوارِزْميّ[١]، بسَنَدِهِ في «جامع المسانيد»[٢] إلى أبي الحسنِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ البَغَويِّ المعروفِ بابنِ حُبَيش، عن محمَّدِ بنِ شجاع الثَّلْجيّ، عن الحسنِ بنِ زياد (ح)».

قال[٣]: «وأخبرنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ أبي بكر بنِ [أبي] عُمرَ[٤] بنِ زُرَيق[٥]، عن أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ عبدِ الله الدِّمَشقيّ ابنِ ناصرِ الدِّين[٦]، ....

= ولم يقع في شيء من هذه المواضع كما ترى: «العربي»، ويبدو أنه من إصلاح المُؤلِّف رحمه الله تعالى، وأظنُّه استَنَدَ في ذلك إلى ما وقع في أول «جامع المسانيد» ١: ٢: «يقولُ أضعَفُ عباد الله تعالى وأحقرُهم، وأحوجُهم إلى عفوه وأفقرُهم، محمَّد بنُ محمودٍ العربيُّ محتداً، الخوارزميُّ مولداً»، فقدَّر المُؤلِّفُ أنّ «المعزي» و«العزي» و«الغزي» مُصحَّفةٌ عن «العربي». قلت: وقد رجعتُ إلى ستِّ نُسَخٍ خطية من «جامع المسانيد» محفوظة في مكتبات إسطنبول، وقد آلت جميعاً إلى المكتبة السُّلَيمانية، وفيها: «العربي».

وأما «الربعي» فلا تنافيها، كما يدلُّ عليه جمعُه بينهما في الموضع الأخير. والله تعالى أعلم.

(١) محمد بن محمود بن محمد بن حسن، قاضي خوارزم، ولد سنة ٥٩٣، وتوفي سنة ٦٥٥. «تاريخ الإسلام» ٤٨: ٢١٨-٢١٩، و«الجواهر المضية» ٣: ٣٦٥ (١٥٣٨).

(٢) ١: ٧٣. وسيأتي ص٩٢ بتمامه.

(٣) أي: ابن طولون في «الفهرست الأوسط» ٥: ٢٩٧.

(٤) في الأصل: «عمر»، دون «أبي»، تبعاً لمخطوطة «الفهرست الأوسط» المحفوظة في دار الكتب المصرية التي ينقل عنها المُؤلِّف، وهي النسخة عينُها التي طُبع عنها الكتاب حديثاً، وأشار مُحقِّقُها إلى هذا السَّقَط فيها، وإثباتُها هو الصواب الموافق لمصادر ترجمة المذكور.

(٥) ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن الدمشقيّ الصالحيّ الحنبليّ (٨١٢-٩٠٠)، كما في «الضوء اللامع» ٧: ١٦٩-١٧١، وكنيته فيه: أبو عبد الله، وقد أطنب ابنُ طولون في وَصْفِه والثناء عليه في «الفلك المشحون» ص٣٥، وكنيتُه فيه: أبو البقاء، وكذا ستأتي ص٩١، وسبق قريباً بيانُ تفنُّن ابن طولون في ذكر أسماء شيوخه وكناهم.

(٦) الدمشقيّ، حافظ مُؤرِّخ (٧٧٧-٨٤٢). «الضوء اللامع» ٨: ١٠٣.

وأبي[١] الفَضْل أحمدَ بنِ عليٍّ بنِ حَجَرِ المصريّ[٢]، وأمِّ كمالٍ كماليّةَ بنتِ محمَّدٍ المكّيّ[٣]، ثلاثتهم عن أبي هريرةَ ابنِ الذهبيّ[٤]، عن مُحمَّدِ[٥] بنِ عبدِ المُحسِنِ الدَّواليبيّ، بالسَّنَدِ في الفَصْل السابقِ[٦] (ح).

وقال ابنُ زُرَيق: وأنبأنا به عالياً أبو الوفاء إبراهيمُ بنُ محمَّدٍ الحلبيُّ سِبْطُ العَجْميّ[٧] شارحُ «البُخاريّ»، عن الصلاح ابنِ أبي عُمَر[٨]، عن الفَخْرِ ابنِ البُخاريّ[٩]، عن ابنِ الجوزيّ[١٠]، عن إسماعيلَ بنِ أحمدَ السَّمَرقَنديّ[١١]، عن أبي القاسم عبدِ الله بنِ الحسنِ الخلّال، عن عبدِ الرحمن بنِ حَمّة، عن ابنِ حُبَيْش، بسَنَدِه».

---

(١) في الأصل: «وأبو»، وهو سبقُ قلم.

(٢) العسقلانيّ، الإمام الحافظ الكبير (٧٧٣-٨٥٢)، صاحب «فتح الباري». «الضوء اللامع» ٢: ٣٦.

(٣) أخت التقيّ ابن فهد المكّيّ، محدِّثة (٨٠٨-٨٦٦). «الضوء اللامع» ١٢: ١٢٢.

(٤) واسمُه عبد الرحمن بن محمد بن أحمد التركماني الدمشقيّ (٧١٥-٧٩٩). «الدرر الكامنة» ٢: ٣٤١.

(٥) مُترجَمٌ له في «الدُّرَر الكامنة»، توفي سنة ٧٢٨هـ. (ز). وانظر ما تقدَّم ص٤٨.

(٦) ص٤٨-٤٩.

(٧) حافظ عَلَم (٧٥٣-٨٤١). «الضوء اللامع» ١: ١٣٨.

(٨) وهو محمَّد بن أحمد بن إبراهيم المقدسيّ الحنبليّ، مُحدِّث مُسنِد (٦٨٤-٧٨٠). «الدرر الكامنة» ٣: ٣٠٤.

(٩) وهو أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ الصالحيّ الحنبليّ (٥٩٥-٦٩٠). «الأعلام» ٤: ٢٥٧.

(١٠) أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ البغداديّ، إمام مُتفنِّن (٥٠٩ أو ٥١٠-٥٩٧). «سير أعلام النبلاء» ٢١: ٣٦٥.

(١١) أبو القاسم البغداديّ، محدِّث مفيد مُسنِد (٤٥٤-٥٣٦). «سير أعلام النبلاء» ٢٠: ٢٨.

ويقولُ الحافظُ محمَّدُ بنُ يوسفَ الصالحيُّ، مُؤلِّفُ «السيرة الشاميّة الكبرى»، في «عقودِ الجمان في مناقب أبي حنيفة النُّعمان»[١]: «أنبأنا به شيخُ القُضاةِ عمرُ ابنُ الصَّيرَفيّ[٢]، عن الحافظِ شمسِ الدِّين ابنِ ناصرِ الدِّين، عن أبي هريرةَ ابنِ الذهبيّ، عن زينبَ بنتِ الكمال[٣]، عن عجيبةَ بنتِ محمَّدٍ الباقِداريّ، عن مسعودِ ابنِ الحسنِ الثقفيّ، عن أبي الحسينِ ابنِ المُهتَدي بالله، عن أبي الحسنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ حَمّة، عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ حُبَيشٍ البَغَويّ، عن محمَّدِ بنِ شجاع، عن الحسنِ بنِ زياد، عن أبي حنيفة (ح)».

وساق الصالحيُّ[٤] سَنَدَه أيضاً عن شيخِهِ الجلالِ السُّيوطيّ[٥]، عن فاطمةَ بنتِ [عليّ] اليَسِيريّ[٦]، عن أبي هريرةَ ابنِ الذهبيّ، عن محمَّدِ بنِ عبدِ المُحسِنِ الدَّواليبيِّ، بسَنَدِهِ في الفَصْل السابق. وله أسانيدُ أُخَرُ في الكتاب.

وقال المُسنِدُ الشيخُ أيوبُ الخَلْوَتيُّ[٧] في «ثبته»: «أنبأنا به ابنُ الأحدب[٨]، عن النَّجْم الماتانيّ[٩]، عن أبي البقاءِ ابنِ زُرَيق، عن ابنِ ناصرِ الدِّين، عن أبي هريرةَ

---

(١) ص ٣٠٠-٣٠١.

(٢) وهو سراج الدين أبو حفص عمر بن عثمان بن عمر الدمشقيّ. «الضوء اللامع» ٦: ١٠٧، ولم يذكر سنة مولده ولا وفاته.

(٣) وهي زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم المقدسية، مُسنِدة وقتها (٦٤٦-٧٤٠). «الدرر الكامنة» ٢: ١١٧.

(٤) في «عقود الجمان» ص ٣٠٠.

(٥) عبد الرحمن بن أبي بكر، إمام حافظ (٨٤٩-٩١١). «الكواكب السائرة» ١: ٢٢٧.

(٦) وتُعرَف بابنة حياة النفوس، محدِّثة (ت ٨٦٩). «الضوء اللامع» ١٢: ٩٦.

(٧) المولود سنة ٩٩٤، والمتوفى سنة ١٠٧١.

(٨) وهو إبراهيم بن محمَّد الزَّبَدانيّ، محدِّث معمَّر (٩٢١-١٠١٠ أو ١٠١٢). «خلاصة الأثر» ١: ٣٦.

(٩) محمد بن حسن بن عليّ الصالحيّ، محدِّث فقيه، توفي سنة ٩٦٠ تقريباً. «شذرات الذهب»=

ابنِ الذهبيّ، عن محمَّدِ بنِ عبدِ المُحسِنِ الدَّواليبيّ، بالسَّنَدِ السابق». وله سَنَدٌ آخرُ في الكتاب.

ويقولُ أبو المُؤيِّدِ محمَّدُ بنُ محمودِ الخوارِزْميُّ في «جامع المسانيد»[1]: «وأما «المُسنَدُ» الذي رواه الحسنُ بنُ زيادٍ اللؤلؤيُّ صاحبُ أبي حنيفةَ عن أبي حنيفة، فقد أخبرني به المشايخُ الأربعةُ؛ محيي الدِّين يوسفُ ابنُ الجوزيِّ[2] بقراءتي عليه، وإبراهيمُ بنُ محمودِ بنِ سالم[3]، وأبو نَصْـرٍ الأعزُّ بنُ أبي الفضائل[4]، ومحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ بقاء[5]، وآخرون، إذناً، قالوا جميعاً: أخبرنا أبو الفَرَج ابنُ الجوزيّ، عن أبي القاسم إسماعيلَ بنِ أحمدَ السَّمَرقَنديّ، عن أبي القاسم عبد الله بن الحسن بن محمَّد الخلّال ، عن أبي الحسنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عُمرَ بنِ أحمد، عن ابنِ حُبَيْش،

= ١٠: ٤٧٢، وأتممتُ اسمه من «الشذرات» ٧: ٧٢٥ ، ولأبيه البدر الماتاني ترجمة في «الكواكب السائرة» ١: ١٨٠.

(١) ١: ٧٣.

(٢) وهو أبو المحاسن محيي الدين يوسفُ بنُ الإمام أبي الفرج عبد الرحمن المعروفِ بابن الجوزيّ، أستاذ دار الخلافة المستعصمية (٥٨٠-٦٥٦). «تاريخ الإسلام» ٤٨: ٣٠٦-٣٠٧.

(٣) المعروف بابن الخير البغداديّ، محدِّث فقيه مقرئ (٥٦٣-٦٤٨). «سير أعلام النبلاء» ٢٣: ٢٣٥.

(٤) المعروف بابن العُلَّيق البغدادي، عالم صالح مُعمَّر (ت ٦٤٩). «سير أعلام النبلاء» ٢٣: ٢٣٨.

قلت: ورد اسمُه هنا وفيما تقدَّم ص٥٠: «الأعزُّ بن أبي الفضائل»، وفي مصادر ترجمته: «أعزُّ بن فضائل»، وكلاهما صواب، فقد سمّاه الخوارزميُّ في «جامع المسانيد» ١: ٩ و٧٧: «أبو نصـر الأعزّ بن أبي الفضائل فضائل بن أبي نصـر ابن العُلَّيق». وتحرَّف «الأعزّ» في المطبوع منه إلى «الأغر».

(٥) أبو البقاء ابن السَّبّاك البغدادي، محدِّث (ت ٦٥٢). «تاريخ الإسلام» ٤٨: ١٣٥-١٣٦.

عن ابنِ شجاع، عن الحسنِ بنِ زياد، عن أبي حنيفة، رضِيَ اللهُ عن الجميع».

وقال محمَّد عابد السِّنْديُّ مُسنِدُ القرنِ المُنصَـرِم في «حَصْـر الشارد من أسانيد محمَّد عابد»(١): «أرويه عن يوسفَ المِزْجاجيّ(٢)، عن أحمدَ بنِ محمَّدٍ الأهدل(٣)، عن خاله يحيى بنِ عُمَرَ الأهدل(٤)، عن أبي بكر [بن] عليٍّ البطّاح الأهدل(٥)، عن عمِّه يوسفَ بنِ محمَّدٍ البطّاح الأهدل(٦)، عن الطاهرِ بنِ الحسينِ الأهدل(٧)، عن الحافظِ ابنِ الدَّيْبَع(٨)، عن الشمسِ السَّخاويِّ(٩) الحافظ، عن أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ أحمدَ التَّدمُريّ(١٠) كتابةً، ....

---

(١) ص٤٤٥، مع مراجعة ص٣٣٤ و٣٤٠-٣٤١ لإتمام الإسناد.

(٢) وهو يوسف بن محمد بن علاء الدين، علامة مُسنِد (١١٤٠ تقريباً-١٢١٣). «البدر الطالع» للشوكاني ٢: ٣٥٦.

(٣) وهو أحمد بن محمَّد بن شريف مقبول بن عمر الأهدل، عالم مقرئ مُحدِّث، توفي سنة ١١٦٣. «النفس اليماني» للحبشيّ ص٦٧-٨٨.

(٤) الزَّبيديّ، المعروف بيحيى بن عمر مقبول، مُسنِد الديار اليمنة (١٠٧٣-١١٤٧). «الأعلام» ٨: ١٦١.

(٥) لم أقف على تاريخ مولده ولا وفاته، وانظر: «المحاسن المجتمعة» ص٥٢٦ والتعليقَ عليه.

(٦) لم أقف على تاريخ مولده ولا وفاته، وانظر: «المحاسن المجتمعة» ص٥٢٦-٥٢٧ وتعليق الأستاذ محمد باذيب عليه.

(٧) محدِّث الديار اليمنية وفقيهها (٩١٤-٩٩٨). «النور السافر» ص٣٩٨، و«مصادر الفكر الإسلامي في اليمن» للحبشي ص٦٥.

(٨) وهو وجيه الدِّين عبد الرحمن بن عليّ الشيباني الزَّبيديّ، محدِّث مُؤرِّخ (٨٦٦-٩٤٤). «النور السافر» ص١٩١، و«البدر الطالع» ١: ٣٣٥.

(٩) محمد بن عبد الرحمن، الحافظ المؤرِّخ المُحقِّق (٨٣١-٩٠٢). «الضوء اللامع» ٨: ٢، و«الكواكب السائرة» ١: ٥٣.

(١٠) شمس الدين الخليليّ، محدِّث معمَّر (٧٥٠ أو ٧٥١-٨٣٨). «الضوء اللامع» ٧: ٨١، وفيه أنّ روايتَه عن الميدوميّ كانت حضوراً وهو في الثانية أو الثالثة.

عن الصَّدْرِ المَيْدُوميّ[١]، عن النَّجيبِ عبدِ اللطيف[٢]، عن ابنِ الجوزيّ، بسَنَدِه».

ومن هذا الطريق أيضاً ساق المُحدِّثُ عبدُ القادرُ بنُ خليل في «المُطرِب المُعرِب الجامع لأهل المَشرِق والمَغرِب»[٣] بأسانيده إلى السَّخاويّ.

وما حوى هذا «المُسنَدُ» عبارةٌ عن الأحاديث التي رواها الحسنُ بنُ زياد في كتابه «المُجرَّد» عن أبي حنيفة. راجِع «الشامل» لأبي القاسم إسماعيلَ بنِ الحسين البيهقيّ[٤] و«خزانة الأكمل»[٥]، في مسائل كتاب «المجرَّد» لحسن بن زياد.

وقد سَمِعَ محمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيّ «المُجرَّد» من مُؤلِّفِهِ الحسنِ بنِ زياد، وسَمِعَه من ابنِ شجاع أبو الحسنِ مُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ حُبَيْشٍ البَغَويّ، وهو الذي أفرَدَ أحاديثَ «المُجرَّد» بالتدوين، فنُسِبَ «المُسنَدُ» إليه؛ لقيامِهِ بتدوينه، ونُسِبَ أيضاً إلى الحسنِ بنِ زيادٍ لاتصالِ السَّماع به، كما نصَّ على ذلك أئمَّةُ هذا الشأن[٦].

وأروي «مُسنَدَ الحسنِ بنِ زياد» رضِيَ اللهُ عنه إجازةً عن شيخِنا الحسنِ ابنِ عبدِ الله القَسْطَمُونيّ، عن أحمد حازم الصغير، عن محمَّد أسعد إمام زادَهْ، عن محمَّد هبة الله البَعْليّ، عن صالح الجِينينيّ، عن أبي المَواهِبِ ابنِ عبد الباقي

---

(١) أبو الفتح محمَّد بن محمَّد بن إبراهيم، محدِّث معمَّر (٦٦٤-٧٥٤). «الدرر الكامنة» ٤: ١٥٧-١٥٨.

(٢) ابن عبد المُنعم، أبو الفرج الحرّاني، مسند الديار المصرية (٥٨٧-٦٧٢). «تاريخ الإسلام» ٥٠: ٩٨-١٠٠.

(٣) ص١٥٣.

(٤) إمام فقيه، توفي سنة ٤٠٢. «الجواهر المضية» ١: ٣٩٨ (٣٢٦).

(٥) لأبي يعقوب يوسف بن علي الجرجاني، المُتوفى بعد سنة ٥٢٢. «الجواهر المضية» ٣: ٦٣٠-٦٣١ (١٨٤٨)، و«الأعلام» للزركلي ٨: ٢٤٢.

(٦) وكما تقدَّم ص٣٦-٣٧.

الحنبليّ، عن أيوبَ بنِ أحمدَ الخَلْوتيّ(١)، بأسانيده في «ثبته» إلى ابنِ الدَّواليبيّ، بسَنَدِه.

وبأسانيد ابنِ طُولُونَ في «الفهرس الأوسط»، برواية الخَلْوتيّ، عن إبراهيمَ ابنِ الأحدب، عن ابن طولون.

وأرويه أيضاً بسندي إلى صالح بنِ إبراهيم الجِينينيّ، عن أبيه، عن خير الدِّينِ الرَّمْليّ، عن محمَّدِ بنِ عُمَرَ الحانوتيّ، عن محمَّدِ بنِ يوسفَ الصالحيِّ(٢) الحافظ، بأسانيده من طريق ابنِ الدَّواليبيِّ وغيره في «عقود الجمان» (ح).

وأرويه إجازةً أيضاً عن أحمد طاهر القُونَوِيِّ العلائيّ(٣)، عن الوَتَريّ(٤)، عن عبد الغنيِّ الدِّهْلَويّ(٥)، عن محمَّد عابد السِّنْديّ، بسَنَدِهِ في «حصر الشارد» (ح).

وأرويه إجازةً أيضاً عن مُحدِّثِ اليمنِ الأكبر الحسينِ بنِ عليٍّ العَمْريّ(٦)

---

(١) انظر التعريف برجال هذا الإسناد بإيجاز في التعليق على «بلوغ الأماني» ص١٨٩-١٩٠.

(٢) انظر التعريف برجال هذا الإسناد بإيجاز في التعليق على «بلوغ الأماني» ص١٩٣.

(٣) أحد شيوخ المُؤلِّف، روى عنه «ثلاثيات البخاري» سماعاً، وغيرَها إجازةً، ولم أقف على تاريخ وفاته. وانظر: «الإمام الكوثريّ وإسهاماته في علم الرواية والإسناد» للأستاذ محمد الرشيد ص٣٩.

(٤) نور الدين أبو الحسن محمَّد علي بن ظاهر المدنيّ، محدِّث المدينة المنوَّرة في عصره (١٢٦١-١٣٢٢). «فهرس الفهارس» للكتاني ١: ١٠٦، و«الأعلام» ٦: ٣٠١.

(٥) وهو عبد الغني بن أبي سعيد العمريّ، محدِّث (١٢٣٥-١٢٩٦). «فهرس الفهارس» ٢: ٧٥٨، و«الأعلام» ٤: ٣٣.

(٦) فقيه زيديّ (١٢٦٥-١٣٦١)، كما في «الأعلام» ٢: ٢٥٠، وفيه تأريخ وفاته سنة ١٣٦٢، لكنْ أرَّخ المُؤلِّف في «التحرير الوجيز» ص٢٦ وفاتَه في ٢ شوال سنة ١٣٦١ عن ٩٧ سنة، رحمه الله، وهو الموافق لِـمَا في ترجمته «تحفة الإخوان بحلية علامة الزمان» ص١٤٦.

المُعمَّر رحمه الله مكاتبةً، عن أحمدَ بنِ محمَّد السَّيَّاغيّ[١]، عن الحسنِ بنِ أحمدَ الرِّباعيّ[٢]، عن عبدِ الله بنِ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ الأميرِ الصَّنْعانيّ[٣]، عن المُحدِّثِ عبدِ القادر بنِ خليل كَدِكْ زادَهْ، بأسانيده في «المُطرِب المُعرِب الجامع لأسانيد أهل المَشرِق والمَغرِب» (ح).

وأرويه إجازةً أيضاً عن محمَّد صالح الآمِدِيّ[٤]، عن فالح الظاهِرِيّ[٥]، بسَنَدِهِ في «حُسْن الوفا»[٦].

وفي هذا القَدْرِ من سَرْدِ الأسانيدِ في «مُسنَدِ الإمام الحسنِ بنِ زياد» رضِيَ اللهُ عنه كفايةٌ في معرفةِ مَبلَغ اهتمام أهل العِلم بأحاديثه في جميع الطبقات، رغمَ تطاوُلِ ألسنةِ الناس على ذلك الفقيه العظيم، كعادتهم في أبي حنيفةَ وأصحابه من غير حُجّة، رضِيَ الله عنهم وعن سائر الأئمة وأصحابهم أجمعين، وسامَحَ مَنْ تكلَّم فيهم عن جَهْل بمنازلهم في العِلم والإخلاصِ والخِدمةِ للدِّين، وعاقَبَ مَنْ طَعَنَ فيهم عن خُبْثِ طَوِيّة، وفسادِ نيّة، معاقبةَ الأشـرارِ المُفسِدين.

وصَلّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

---

(١) علامة بارع (١٢٥٦-١٣٢٣)، كما في «تحفة الإخوان بحلية علامة الزمان».

(٢) فقيه زيديّ (١٢٠٠-١٢٧٦). «نيل الوطر» ١: ٣١٨، و«الأعلام» ٢: ١٨٣.

(٣) فاضل من أعيان صنعاء (١١٦٠-١٢٤٢). «نيل الوطر» ٢: ٩٧، و«الأعلام» ٤: ١٣١.

(٤) ابن مصطفى بن عمر (١٢٦٣-١٣٧٠)، علامة مُسنِد. «نثر الجواهر والدُّرر» للمرعشلي ٢: ١٢٤٠-١٢٤١.

(٥) محمَّد فالح بن محمد المهنوي المدنيّ، محدِّث مُسنِد (١٢٨٥-١٣٢٨). «الأعلام» ٦: ٣٢٦، و«نثر الجواهر والدرر» ٢: ١٤٠٢.

(٦) «حسن الوفا لإخوان الصفا» ص٣٧-٣٨.

كلامُ بعض أهل الجرح في الحسنِ بنِ زياد

سبقَ بيانُ ما قاله أهلُ العِلم في الثناءِ على الحسنِ بنِ زيادٍ بالعِلم، والوَرَع، وسَعةِ الرِّوايةِ في الحديث، والإمامةِ في الفِقه، واليَقَظة، وعُلُوِّ النَّفْس، وكَرَم الخِلال، ولِـينِ الجانب، والسَّخاء، والاعتِصام بالسُّنَّة.

وفيما رواه ابنُ أبي العوام[١]: «سُئِلَ الحسنُ بنُ زيادٍ عن زُفَر: أكان زُفَرُ نظرَ في الكلام؟ فقال: سُبْحان الله، ما أسخَفَكَ! تقولُ لأصحابنا: إنهم نَظَروا في الكلام، وهم بيوتُ العِلم والفِقه، إنما يُقال: نظرَ في الكلام، فيمَنْ لا عَقْلَ له. وهؤلاء كانوا أعلَمَ بحُدودِ الله عزَّ وجلَّ وبالله مِن أنْ يتكلَّموا في الكلام الذي تَعْني، وما كان يَـهُمُّهم غيرُ الفِقهِ والاقتِداءِ بمَنْ تقدَّمَهم»[٢].

وذكرَ الحسنُ بنُ زيادٍ أيضاً عن زُفَر: «أنه سأله رجلٌ فقال له: القرآنُ كلامُ الله. فقال له الرَّجُل: أمخلوقٌ هو؟ فقال له زُفَر: لو شَغَلَكَ فِكرٌ في مسألةٍ أنا فيها أرجو أنْ ينفعَني اللهُ بعِلمِها لَشَغَلَكَ ذلك عن هذا الذي تَفَكَّرتَ فيه، والذي فكَّرتَ فيه بلا شكٍّ يَضُـرُّك، سَلِّمْ لله عزَّ وجَلَّ ما رضيَ به منك، ولا تُكلِّفْ نفسَكَ ما لا تكلَّف»[٣].

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص١١٨ و٢٩٦ من رواية ابن شجاع، عن الحسن.

(٢) وذكره ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢: ٩٤٢، وعزاه إلى ابن أبي خيثمة، عن ابن شجاع، به.

(٣) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٦.

وكان أبو يوسفَ أيضاً يقول: القرآنُ كلامُ الله، ولا يزيدُ على ذلك شيئاً[١].
وكان أُناسٌ يَعُدُّونَ ذلك بدعةً فظيعة، بل كُفْراً، بل إنّ هذا وقوفٌ عندَ ما وقفَ الكتابُ والسُّنَّة، لا اشتِباهَ في قِدَم ما قامَ بالله، ولا في حدوثِ ما قامَ بالخلق.

والمُؤسِفُ في المسألةِ إسراعُ مَنْ لا تحقيقَ عندَه في مَوضِع الخِلافِ إلى الإكفارِ والتبديع، قبلَ أن يَعلَمَ مرادَ القائل. ومِثْلُ ذلك التشنيع يَرتَدُّ إلى قائلِهِ من غير شكّ.

وفتنةُ القولِ بخَلْقِ القرآن أنتجَتْ تناحُراً بينَ الأُمّةِ مدى الدُّهور، فيما لا يَعرِفُ أغلبُهم وجوهَ الخِلافِ فيه، فكانت مُصيبةً تراكبَتْ ظُلُماتُها على توالي العُصور، وامتَلأتْ كتبُ الجرح المُؤلَّفةُ من نَقَلةِ ذلك العَصْرِ بجروح لا طائلَ تحتها، ولذلك قلتُ فيما عَلَّقتُ على «شروط الأئمّة»[٢] للحازِميّ: ومَنْ أشرَفَ على سَيْرِ المسألةِ بعدَ محنةِ الإمام أحمدَ يرى مَبلَغَ ما اعترى الرُّواةَ من التشدُّد في مسائلَ يكونُ الخلافُ فيها لفظياً. وعلى تقديرِ عدِّه حقيقياً يكونُ المَغمِزُ في جانبِهم حَتْماً في نَظَرِ البرهانِ الصحيح. فليتَهم لم يَدخُلوا فيما لا يَعْنيهم، واشتَغلوا بما يُحسِنُونَه من الرِّواية، ولو فَعَلُوا ذلك لَـمَا امتَلأتْ كتبُ الجرح بجُروح لا طائلَ تحتَها، كقولهم: فلانٌ من الواقِفةِ الملعونة[٣]، ....

---

(١) كما رواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ص٣١١ و٣١٢، وانظر: «حسن التقاضي» ص١٢٣.

(٢) ص١١٢-١١٣ من «ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث».

(٣) وردت هذه اللفظة في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١: ٣٤٣ منسوبة للإمام أحمد، ولا يصحُّ إسنادُها إليه، وأتبعها بقوله: إنهم «جهمية كفّار يُستتابون، فإن تابوا وإلا قُتِلوا».
وأما جرح الراوي بأنه من الواقفة فكثير، وأكتفي هنا بذِكرِ ثلاثة أمثلةٍ فيها مزيدُ فائدة على مجرَّد التمثيل، وأتبعُها بمثال رابع من نوع آخر: =

= أولها: ما قاله الإمام أحمد في يعقوب بن شيبة السَّدُوسيّ الإمام الحافظ الكبير الثقة: «مبتدع صاحبُ هوى»، نقله الخطيبُ في «تاريخه» ١٦: ٤١٢، وأتبَعَه بقوله: «إنما وصفَه أحمدُ بذلك، لأنه كان يذهبُ إلى الوقف في القرآن».

وثانيها: ما ذكره ابنُ أبي حاتم في ترجمة عليّ بن أبي هاشم الليثيّ من «الجرح والتعديل» ٦: ١٩٤-١٩٥ قال: «سمعتُ أبي يقول: ما علمتُه إلا صدوقاً، وقف في القرآن، فترك الناسُ حديثه»، ثم قال ابن أبي حاتم: «ولم يقرأ عليَّ أبي حديثَه، وقال: وقف في القرآن، فوَقَفْنا عن الرواية عنه، فاضرِبُوا على حديثه».

وثالثها: ما ذكره الخطيبُ في «تاريخه» ٦: ٣٦٥، والمزي في «تهذيب الكمال» ١: ٤٩٤ (في ترجمة أحمد بن منصور الرمادي) عن أبي العباس محمَّد بن رجاء البصريّ: أنه سأل أبا داود صاحبَ «السنن»: لم أرك تُحدِّثُ عن الرماديّ؟ قال: رأيتُه يَصحَبُ الواقفة، فلم أُحدِّث عنه»، وعقَّب عليه الذهبيُّ في «تذهيب التهذيب» ١: ٣٠٥ بقوله: «هذا لا يُوجِبُ تَرْكَ الاحتجاج به، وهو نوع من الوَسْواس».

ورابعها: ما ذكره الخطيبُ في ترجمة الحسن بن علي الحلواني من «تاريخه» ٨: ٣٥٢ عن أبي سليمان داود بن الحسين البيهقيّ (ت ٢٩٣) أنه قال: «بلغني أنّ الحلوانيَّ الحسنَ بنَ عليٍّ قال: إني لا أُكفِّرُ مَنْ وقفَ في القرآن، فتركوا عِلمَه»، قال أبو سليمان: «سألتُ سَلَمَةَ ابنَ شبيب عن عِلم الحلواني، قال: يُرمى في الحُشّ، قال سلمة: مَنْ لم يَشهَد بكفر الكافر فهو كافر». ووقع في الموضع الأول من «تاريخ بغداد»: «أبا سلمة»، وهو خطأ، ومع ذلك فقد أثبته د. بشار معروف، وأعجَبُ منه أنه أضاف في الموضع الثاني ـ وكذا فعل في تحقيق «تهذيب الكمال» للمِزِّيّ ٦: ٢٦٣ ـ: «أبو» ليوافق الأول، مع أنه كان ينبغي عليه أن يحذفَها من الأول ليوافق الثاني، لا العكس، وهو سلمة بن شبيب النيسابوريّ، من رجال «تقريب التهذيب» (٢٤٩٤).

فانظر كيف لم يكتفِ بعضُ هؤلاء بتكفير مَنْ وقف في القرآن، فضلاً عمَّنْ قال بخلقه، بل تجاوزوا ذلك إلى تكفير مَنْ لم يُكفِّرْه! وما أشبه اليوم بالأمس.

أما استرواحُهم قديماً وحديثاً إلى أنّ «مَنْ لم يُكفِّر الكافر فهو كافر» فمغالطة، لأنّ محلَّ ذلك فيمن كان كفرُه صريحاً مقطوعاً به، لا اجتهادياً مظنوناً، ولم يَحُلْ دون الحكم بكفره مانعٌ من موانع التكفير، ففي مثل هذا يُقال: «مَنْ لم يُكفِّر الكافر فهو كافر».

أو: من اللَّفْظيَةِ الضالّة[١]، أو: كان ينفي الحدَّ عن الله فنَفَيناه[٢]، أو: لا يَستَثني في الإيمان فمُرجئٌ ضالّ[٣]، أو جَهْميّ[٤] ـ في غير مسألةِ الجبرِ وإنكارِ الخلودِ

---

(١) كَثُرَ الجرحُ بمسألة اللفظ في كتب الرجال، حتى إن بعضهم تكلَّم في الإمام الحافظ أبي عبد الله البخاري صاحب «الصحيح»، كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٧: ١٩١، وقصّتُه مع محمَّد بن يحيى الذهليّ مشهورة.

(٢) ورد هذا القول عن يحيى بن عمار الواعظ في حقِّ ابن حِبّان صاحب «الصحيح»، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٩٧، و«ميزان الاعتدال» ٣: ٥٠٧، وتعقَّب الذهبيُّ المُثبِتَ والنافيَ جميعاً بكلام بعيدٍ عن التحقيق العلميّ، وقد أحسَنَ الحافظُ ابنُ حجر في ردِّه في «لسان الميزان» ٧: ٤٩ (٦٦١٩).

(٣) ورد عن الإمام أحمد أنه قال: «ومَنْ لم يرَ الاستثناء في الإيمان فهو مرجئ»، كما في «سير أعلام النبلاء» ١١: ٣٠٢.

وقد كَثُرَ الجرح بالإرجاء في كتب الرجال، ومن جميل تعقُّبات الذهبيِّ في هذا الباب قولُه في «سير أعلام النبلاء» ٩: ٤٣٦: «قد كان على الإرجاء عددٌ كثير من علماء الأمة، فهَلّا عُدَّ مذهباً، وهو قولهم: أنا مؤمنٌ حقّاً عند الله الساعةَ. مع اعترافهم بأنهم لا يَدْرون بما يموت عليه المسلم من كفر أو إيمان، وهذه قَوْلةٌ خفيفة، وإنما الصَّعْبُ من قول غلاة المرجئة: إنّ الإيمان هو الاعتقاد بالأفئدة، وإنّ تاركَ الصلاة والزكاة وشاربَ الخمر وقاتلَ الأنفس والزاني وجميعَ هؤلاء يكونون مؤمنين كاملي الإيمان، ولا يدخلون النار، ولا يُعذَّبون أبداً»، وقولُه في «ميزان الاعتدال» ٤: ٩٩: «الإرجاء مذهب لعِدَّةٍ من جِلّةِ العلماء، لا ينبغي التحاملُ على قائله». وانظر: «الرفع والتكميل» للكنويّ ص٨١-٨٢ و٣٥٢-٣٧٣ وتعليق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة عليه.

(٤) وأمثلتُه كثيرة، وأكتفي هنا بذكر مثالَيْن فيهما مزيدُ فائدة على مجرَّد التمثيل:

أولهما: ما ذكره ابنُ أبي حاتم في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن هود الواسطيّ من «الجرح والتعديل» ٢: ١٥٧-١٥٨، قال: «سألتُ أبي عنه، فقال: كان جَهْمياً فلا أُحدِّثُ عنه»، ثم قال: «سمعتُ أبي يقول: كان يقفُ في القرآن فلا أُحدِّثُ عنه».

وثانيهما: ما ذكره ابنُ حجر في ترجمة العلامة الفقيه الحسين بن عليّ الكرابيسيّ من «لسان =

ونحوهما ـ ، أو: كان لا يقول: إنّ الإيمانَ قولٌ وعَمَلٌ فتـرَكْناه[١]، أو: يُنسَبُ إلى الفَلسَفةِ[٢] والزَّندَقة ـ لمُجرَّدِ النظرِ في الكلام ـ ، أو: يَنظُرُ في الرأي[٣]، ونَحْوَ ذلك ممّا لبَسْطِهِ موضعٌ آخر.

ومن أخطرِ العلوم عِلمُ الجرح والتعديل، وفي كثيرٍ من الكتبِ المُؤلَّفةِ في ذلك غُلُوٌّ وإسـرافٌ بالغ، ويظهرُ منشأُ هذا الغلوِّ مما ذكرَه ابنُ قُتيبةَ في «الاختلاف في اللفظ» (ص ٦٢)، ولا يخلو كتابٌ أُلِّفَ بعدَ مِحنةِ الإمام أحمدَ في الرِّجالِ من البُعْدِ عن الصَّواب، كما لا يخفى على أهل البصيرةِ الذين دَرَسوا تلك الكتبَ بإمعان.

قالَ الرامَهُرمُزِيُّ في «الفاصل بين الراوي والواعي»[٤]: «وليس للراوي المُجرَّدِ أن يتعرَّضَ لِـمَا لا يَكمُلُ له، فإنّ تركَه ما لا يَعْنيه أَوْلى به وأعذرُ له، وكذلك كلُّ ذي عِلم، فكان حربُ بنُ إسماعيلَ السِّيـرْجانيُّ[٥] (الكِرْمانيُّ صاحبُ المسائل عن إسحاق وأحمد) قد اكتفى بالسماع وأغفَلَ الاستبصار، فعَمِلَ رسالةً سمّاها «السُّنَّة والجماعة» تَعَجرَفَ فيها. واعترَضَ عليها بعضُ الكَتَبةِ من أبناءِ خراسانَ

= الميزان» ٣: ١٩٥ (٢٥٨٣)، قال: «ذكرَ ابنُ أبي حاتم من طريق محمَّد بن موسى الخولانيِّ قال: ناظرتُ الكرابيسيَّ فقال: أقول: القرآنُ بلفظي غيرُ مخلوق، ولفظي بالقرآن مخلوق. فذكرتُ ذلك لأحمدَ فقال: هو جَهْميّ»، وختم ابنُ حجر ترجمتَه بما نقله عن المُستَنصِـرُ الأمويّ قال: «كان الكرابيسيُّ ثقةً حافظاً، لكنَّ أصحابَ أحمدَ بنِ حنبل هجروه لأنه قال: إنّ تلاوة التالي للقرآن مخلوقة، فاستُريبَ بذلك عند جَهَلةِ أصحاب الحديث».

(١) انظر مثلاً: «سير أعلام النبلاء» ١١: ٦٢، و«لسان الميزان» ٧: ٦١ (٦٦٤١) و٨: ٥١٨ (٨٦٢٢). وانظر: «الرفع والتكميل» ص٨١-٨٣ و٣٦٧-٣٧١ والتعليق عليه.

(٢) وأمثلتُه عديدة، انظر مثلاً: «قاعدة في المُؤرِّخين» للسبكي ص٧٢.

(٣) وأمثلتُه كثيرة، انظر مثلاً: «الرفع والتكميل» ص٨٣-٨٤ والتعليق عليه.

(٤) ص٣٠٩-٣١١.

(٥) توفي سنة ٢٨٠، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبيّ ٢٠: ٣٣٠.

ممَّنْ يَتَعاطى الكلامَ ويُذكَرُ بالرِّياسةِ فيه والتقدُّم، فصَنَّفَ في ثَلْبِ رواةِ الحديثِ كتاباً يَلقُطُ فيه كلامَ يحيى بنِ مَعينٍ وابنِ المدينيّ، ومن «كتاب التدليس» للكرابيسيّ، و«تاريخ» ابنِ أبي خيثمةَ والبُخاريّ، ما شنَّعَ به على جماعةٍ من شيوخ العِلم، خَلَطَ الغثَّ بالسَّمين، والموثوقَ بالظَّنين.

ولو كان حربٌ مُؤيَّداً معَ الروايةِ بالفَهْم لأمسَكَ من عِنانِه، ودرى ما يخرجُ من لِسانِه، ولكنَّه تركَ أَوْلاها، فأمكَنَ القارَةَ[١] مَنْ راماها، ونسألُ اللهَ أن ينفعَنا بالعِلم، ولا يجعلَنا مِن حَمَلةِ أسفاره والأشقياءِ به، إنه واسعٌ لطيفٌ قريبٌ مُجيب»[٢]. اهـ.

وقد ذكرتُ في «التأنيب» (٤)[٣] ـ بزيادةٍ واختصار ـ عندَ ذِكرِ أئمَّةِ الفقهِ وأتباعهم: «وقد مَضَتْ طوائفُ الأُمَّةِ على إجلالِ هؤلاءِ الأئمَّة، مُكتَفينَ بالأخذِ والرَّدِّ في الاحتجاج على المسائل، والمُوازنةِ بينَ أدلَّةِ كلِّ طائفة، كما تقضي به أمانةُ العلم، إلى أنْ حَدَثَتْ فتنةُ القولِ بخَلْقِ القرآنِ في عَهْدِ المأمونِ العبّاسيّ[٤].

وكانَ بينَ رواةِ الحديثِ أناسٌ لم يُتقِنوا النظر، ولم يُمارِسوا استنباطَ الأحكام من الأدلَّة، فإذا سُئِلَ أحدُهم عن مسألةٍ فقهيةٍ لا يجهلُها صغارُ المُتفقِّهينَ يُجيبُ عنها بما يكونُ وَصْمةَ عارٍ أبدَ الآبِدِين.

وكانت فَلَتاتٌ تَصدُرُ من شيوخِهم في الله سبحانَه وصفاتِه، مما يَنبِذُه الشرعُ

---

(١) اسمُ قبيلة، وأصل المثل: «قد أنصَفَ القارةَ مَنْ راماها»، انظره مع شرحِهِ في «مجمع الأمثال» للميداني ٢: ١٠٠.

(٢) هنا ينتهي النقل عن «المُحدِّث الفاصل»، وبه أيضاً ينتهي النقل عن التعليق على «شروط الأئمة الخمسة».

(٣) أو ص١٢-١٧.

(٤) في السنة الأخيرة من خلافته سنة ٢١٧.

والعقلُ في آنٍ واحد، فرأى المأمونُ امتِحانَ المُحدِّثينَ والرُّواةِ في مسألةٍ كان يراها من أجلى المسائل؛ ليُوقِفَهم موقفَ التروِّي فيما يَرَوْنَ ويَرْوون، فأخذ يَمتَحِنُهم في مسألةِ القرآن، يَدْعُوهم إلى القولِ بخَلْقِ القرآن، ويَضطَهِدُهم على ذلك، مَلُوماً فيما اختارَه من الوسيلةِ في اختبارهم، غيرَ مُوفَّقٍ فيما تَوخّاه.

واستَمرَّتْ هذه الفِتنةُ مِن عَهْدِ المأمونِ إلى عَهْدِ المُتوكِّل العبّاسيّ(١)، ولقيَ الرُّواةُ صنوفَ الإرهاقِ طولَ هذه المُدّة، فمنهم مَنْ أجابَ مُرْغَماً من غيرِ أن يَعقِلَ المعنى، ومنهم مَنْ تَورَّعَ من الخوضِ فيما لم يَخُضْ فيه السَّلَف.

وكان نِزاعُ القوم بحَسَبِ الظاهرِ فيما بالأيدي، ودَعْوى قِدَمِهِ تكونُ مُكابَرة، وأما الكلامُ الذي قام بالله سبحانه، وهو صِفةٌ من صِفاتِهِ تعالى، فلا شكَّ في قِدَمِه قِدَمَ باقي صفاتِهِ الذاتيةِ الثُّبوتية، وكم صرَّحَ الإمامُ أحمدُ بأنّ القرآنَ من عِلم الله، وعِلمُ الله قديم، وبيَّنَ أنّ القرآنَ باعتبارِ وجودِهِ في عِلم الله سبحانه قديم، ولكنَّ دَهْماءَ الرُّواةِ كانوا بعيدين عن تعقُّل محلِّ النِّزاع وتحريرِه.

وكانَ بينَ أهل الغَوْصِ على المعاني ونَقَلةِ الألفاظِ جفاءٌ مُتوارَث، حيثُ كانتِ النَّـقَلةُ مُتمسِّكينَ بحَرْفيّـةِ ما يَروونه، غيرَ مُعوِّلينَ على أفهام الآخرين في النُّصوص، يَرْمُونَهم بمُنابَذةِ السُّنّةِ عندَ عدم موافقةِ أفهامِ هؤلاءِ لأفهامِهم أنفسِهم.

وفي هؤلاءِ المُكثِرينَ من الروايةِ بدونِ اهتمام بالتفقُّهِ والدِّرايةِ يقولُ شُعْبة: «كنتُ إذا رأيتُ رجلاً من أهل الحديثِ يجيءُ أفرَحُ به، فصِرْتُ اليومَ ليسَ شيءٌ أبغَضَ إليَّ مِن أنْ أرى أحداً منهم»(٢)، ويقولُ ابنُ عُيينة: «أنتم سُخْنةُ عَيْن(٣)، لو

---

(١) وكان تولِّيه الخلافة سنة ٢٣٢، ورفعُه لمحنة القول بخَلْق القرآن سنة ٢٣٧.

(٢) رواه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢: ١٠٢٨.

(٣) نقيضُ «قُرّة عَيْن»، ويُقال: أسخَنَ اللهُ عينَه وبعينه، أي: أبكاه، كما في «القاموس» (سخن).

أدركَنا وإياكم عمرُ بنُ الخطابِ أوجَعَنا ضَرْباً»(١). ويقولُ الثَّوريُّ: «ليسَ طَلَبُ الحديثِ من عُدَدِ الموت»(٢)، ويقولُ أيضاً: «لو كان هذا الحديثُ خيراً لنَقَصَ كما يَنقُصُ الخير»(٣)، ويقولُ عمرُو بنُ الحارث شيخُ اللَّيْث: «ما رأيتُ عِلماً أشرَفَ، وأهلاً أسخَفَ، من أهل الحديث»(٤)، إلى غير ذلك مما في «جامع بيان العِلم» لابن عبد البر و«المُحدِّث الفاصل» للرامَهُرمُزيّ وغيرهما.

ومما زادَ في الشِّقاقِ بين الفريقَيْنِ انتدابُ قضاةٍ في تلك البُرْهةِ لامتِحانِهم في مسألةِ خَلْقِ القرآن، وغالبُ هؤلاءِ القضاةِ كانوا يَرونَ رأيَ أبي حنيفةَ وأصحابِهِ في الفقه، ويميلون إلى المُعتَزلةِ في مسائل الامتِحان، فلما رُفِعَتِ المِحْنةُ في عهدِ المُتوكِّل أخذ ردُّ الفِعل مجراهُ الطبيعيّ، من غيرِ أنْ يُفيدَ ما بدأه المأمونُ شيئاً مما كان يَتَوخّاه، سِوى استِفحالِ التعصُّبِ والتطرُّفِ بينَ الفريقَيْن.

وقد انقَلَبَ الاضطِهادُ في عهدِ المُتوكِّل إلى عكسِ سابقِه، وكان أهلُ الرواية يَغلِبُ عليهم قِلَّةُ التبصُّرِ في المسائل، يَندَفِعونَ في الوقيعةِ كلَّما ضاقت حُجَجُهم اندفاعاً لا يُبرِّرُه دليلٌ ولا شِبْهُ دليل، فسَلُّوا سيفَ النَّقدِ على مُمتَحِنيهِمُ القضاةَ بحَقّ، وعلى أئمّةِ هؤلاءِ القضاةِ في الفقهِ الذين لا ناقةَ لهم في الأمرِ ولا جَمَلَ من غير حقّ، حتّى ساوَوْا بينَ القُضاةِ وأئمّتِهم الأبرياء، ولسانُ حالِ أبي حنيفةَ وأصحابِهِ يقول:

---

(١) رواه الخطيبُ في «شرف أصحاب الحديث» ص١٢٣، وهو من قول عبيد الله بن عمر العُمَريّ، وابنُ عيينة راويه عنه.

(٢) رواه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢: ١٠٢٤-١٠٢٥.

(٣) رواه ابنُ عبد البر أيضاً ٢: ١٠١٦.

(٤) رواه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢: ١٠٢٧، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ١: ٧٨.

غَيْرِي جَنَى وأنا المُعاقَبُ عندَكُمْ[١] فكأنَّني سَبّابةُ المُتندِّمِ

وقد أطالَ عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارِميُّ المُجسِّمُ الوقيعةَ فيه وفي بشرِ بنِ غِياثٍ ومُحمَّدِ بنِ شجاع الثَّلْجيِّ في نَقْدِه؛ ظاناً أنّ القضيّةَ تُكسَبُ بالبذاءة، ويَنقَلِبُ بها ضلالُه هُدًى، وهو المُثبِتُ لله الحدَّ والمكانَ والثِّقَلَ والمسافةَ ونحوَ ذلك، ممّا يُنزِّهُ أهلُ العِلم معَ هؤلاءِ إلهَ العالمين منها، وهذا ذنبٌ لا يُغتَفَرُ عند الدارِميِّ وأصحابِهِ الحشويّة.

فرَمَوهُ وأصحابَه عن وَتَرٍ واحد، ودوَّنوا فيه وأصحابِهِ مَثالِبَ مُختَلَقةً بأسانيدَ مُركَّبة، أوحَتْها إليهم غَضْبَتُهم الظالمة، فجَعَلوا رقابَهم بأيدي أبي حنيفةَ وأصحابِهِ في الآخرة، يُسامِحونَهم إذا شاؤوا، ويَقتَصُّونَ منهم إذا أرادوا، كما كانت أقفيتُهم بأيدي قُضاتِهم في الدُّنيا باعتِرافِهم، ومُسامحتُهم هي الجديرةُ بما عُرِفَ عن أبي حنيفةَ وأصحابِهِ من سَعَةِ الصَّدْرِ وكَرَم الخِلالِ نحوَ جَهَلةِ المُعتَدِين، وهم حينَما طعنوا فيه إنما طعنوا ظانِّينَ أنه على الخطأ وهم على الصواب.

ومَنْ عَلِمَ حالَهم ربَّما يَعذِرُهم في ذلك، بخلافِ أهل الفِقهِ من المُخالِفين، لأنّ اعتِقادَ الحنفيةِ واعتِقادَهم واحد، ومَدارِكُ الفقهِ عند الفريقَيْنِ مُتقارِبة، والكُلُّ مُتمسِّكٌ بالقياسِ في غيرِ مَورِدِ النصّ، فإذا جاوَزَ أحدُ هؤلاءِ في النَّقدِ حدَّ قَرْعِ الحجّةِ بالحجّة، واستَرسَلَ في اصطِناع مَثالِبَ؛ مُسايِراً لهواه، فلا عُذرَ له أصلاً، فلا يَلْقى مِثلُه غيرَ مَقامِعَ تُوقِفُه عندَ حدِّه»[٢]. اهـ.

وقد أجادَ ابنُ السُّبكيِّ في «طبقاته الكبرى» (١: ١٨٧)[٣] بيانَ ردِّ طعنِ

---

(١) في «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني ص٢١١، و«خزانة الأدب» للبغدادي ٢: ٤٦٣، وغيرها: «فيكمُ»، والبيتُ فيهما غيرُ منسوب.

(٢) هنا ينتهي النقل عن «التأنيب».

(٣) أو ٢: ٩-٢٢ من تحقيق الطناحي والحلو، بعنوان «قاعدة في الجرح والتعديل»، وقد =

المُخالِفِ في المذهبِ فيمَنْ ثبتَتْ إمامتُه وأمانتُه، لكنْ يضيقُ المقامُ عن نَقْل ذلك، فليُراجِعْها مَنْ شاء، فهناك تحقيقٌ بديعٌ لا يَستَغني عنه باحث.

فالحسنُ بنُ زياد، على إمامتِهِ في الفقه، وأمانتِهِ في العِلم، لم يَنجُ كثيرٌ من تلامِذتِهِ من مُلابَسةِ تلك الفِتنة، فلم يَخلُصْ هو وتلامذتُه من طعونٍ شنيعةٍ منهم ظُلماً وعُدْواناً.

وممَّنْ جاوَزَ الحدَّ في الطعنِ على الحسنِ بنِ زياد: أبو جعفرٍ العُقَيليّ، حيثُ يقول في «الضُّعَفاء»[١]:

«الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ، من أصحاب النُّعمان:

حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عثمان، سمعتُ يَحيى بنَ مَعين سُئِلَ عن الحسنِ بنِ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ فقال: كان ضعيفَ الحديث[٢].

حدَّثني محمَّدُ بنُ عبدِ الحميدِ السَّمْتيُّ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ محمَّدٍ الحضرميُّ قال: سألتُ يحيى بنَ معينٍ عن الحسنِ بنِ زيادٍ اللُّؤلُؤيِّ فقال: ليس بشيء.

حدَّثنا الهيثمُ بنُ خَلَفٍ الدُّوريُّ قال: حدَّثنا محمودُ بنُ غَيْلانَ قال: قالَ لي يَعْلى[٣]: اتَّقِ اللُّؤلُؤيَّ[٤].

حدَّثنا أحمدُ بنُ عليٍّ الأبـّارُ قال: حدَّثنا محمودُ بنُ غَيْلانَ قال: قلتُ ليزيدَ بنِ

= أفرَدَها الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة بالتعليق، ونشـرَها ضمن «أربع رسائل في الجرح والتعديل».

(١) ١: ٢٢٧.

(٢) ورواه الخطيب في «تاريخه» ٨: ٢٧٩ من طريق محمد بن عثمان، به.

(٣) هو ابن عبيد الطنافسي الكوفي، ثقة، توفي سنة ٢٠٩.

(٤) ورواه ابن عدي في «الكامل» ٢: ٧٣١، والخطيب في «تاريخه» ٨: ٢٧٩ من طرق عن محمود بن غيلان، به.

هارون: ما تقولُ في الحسنِ بنِ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ؟ قال: أوَمُسلِمٌ هو؟![١].

حدَّثني محمَّدُ بنُ أبي عتّابٍ المُؤدِّب، حدَّثني أحمدُ بنُ سِنانٍ القطّانُ قال: حدَّثني هيثمُ بنُ معاويةَ قال: سمعتُ محمَّدَ بنَ إسحاقَ الأزرقَ يقول: كُنّا عند شَريكٍ بالكوفة، فجاء رجلٌ خراسانيٌّ رثُّ الهيئة، فقال: يا أبا عبدِ الله، قد فَنِيَت نَفَقَتي وليسَ عندي شيء، وهاهنا مَنْ يعرفُ ما أقول، فكأنّ شريكاً رقَّ له، فقال: مَنْ يعرفُك؟ قال: الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ وحمّادُ بنُ أبي حنيفة، قال: لقد عرفتَ شرّاً، لقد عرفتَ شرّاً.

حدَّثني الفضلُ بنُ عبدِ الله الجُوزْجاني، حدَّثنا قُتيبةُ بنُ سعيدٍ أبو رجاءٍ قال: كُنّا عند شَريك، وهو يُمْلي علينا، إذْ جاءَ الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ، فقَعَدَ في آخرِ المَجلِسِ وغطّى رأسَه، فبَصُرَ به شريكٌ فقال: إني أجدُ ريحَ الأنباط. ثمّ رمى ببَصَرِهِ نحوَه، قال: فقامَ الحسنُ بنُ زياد، فذَهَب.

حدَّثنا أحمدُ بنُ عليٍّ الأبّار، حدَّثنا محمَّدُ بنُ رافعٍ النَّيسابوريُّ قال: كانَ الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيُّ يرفعُ رأسَه قبلَ الإمام، ويَسجُدُ قبلَه. قال: وسمعتُه يقول: أليس قد جاءَ الحديثُ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرةً صوَّب اللهُ رأسَه في النار»[٢]؟ أرأيتُم إنْ قطعَ نَخْلة؟ قالوا: إنما جاءَ الحديثُ في السِّدْرة. قال: فمَنْ قطعَ نَخْلةً صوَّبَ اللهُ رأسَه في النارِ مرَّتَيْن[٣].

---

(١) ورواه وكيع في «أخبار القضاة» ٣: ١٨٩ عن الأبار، به. ورواه ابن عدي في «الكامل» ٢: ٧٣١، والخطيب في «تاريخه» ٨: ٢٧٩ من طرق عن ابن غيلان، به.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٢٣٩) بإسناد ضعيف، وانظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي ٢: ١٥٧.

(٣) ورواه وكيع في «أخبار القضاة» ٣: ١٨٩، والخطيب في «تاريخه» ٨: ٢٧٨ عن الأبار، بـه.

حدَّثنا محمَّدُ بنُ عيسى، حدَّثنا عبّاسٌ قال: سمعتُ يحيى يقول: الحسنُ بنُ زيادٍ كذّاب[١].

حدَّثنا إدريسُ بنُ عبدِ الكريم المُقرِئُ قال: حدَّثنا إسحاقُ بنُ إسماعيلَ قال: كنّا عندَ وكيع، فقيل له: السَّنةُ مُجدِبة، فقال: كيفَ لا تُجدِبُ والحسنُ اللُّؤلُؤيُّ قاضٍ، وحمّادُ بنُ أبي حنيفة[٢]». اهـ.

فمُحمَّدُ بنُ عثمان في الخبر الأول: هو ابنُ أبي شَيْبَةَ الذي كذَّبَه كثيرون[٣].

وأحمدُ بنُ عليٍّ الأبّار: بالغُ العَداءِ والتعصُّبِ ضِدَّ أبي حنيفةَ وأصحابه، كما هو مشروحٌ في «تأنيب الخطيب»[٤]، والمُتعصِّبُ المُعادي غيرُ مقبولِ الروايةِ ولا الشهادةِ فيما يَمَسُّ تعصُّبَه عندَ أهل العِلم، وهو حيثُ كانَ من الحشويّةِ يُعادي أهلَ التنزيه.

ولمحمودِ بنِ غَيْلانَ انحِرافٌ غريبٌ عن المُنزِّهة[٥]، وشأنُ الاختِلافِ في

---

(١) ورواه وكيع في «أخبار القضاة» ٣: ١٨٩ عن عباس الدوريّ، به. وهو في «تاريخ ابن معين» ٣: ٣٦٢ (١٧٦٥) برواية الدوريّ.

(٢) ومن طريق العقيلي رواه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٨: ٢٧٧.

(٣) وليس هو أبا بكر ابن أبي شيبة صاحب «المُصنَّف»، بل ابن عمِّه، وانظر: «لسان الميزان» لابن حجر ٧: ٣٤٠ (٧١٥٨).

(٤) نقده المُؤلِّفُ في مواضع عديدة من «تأنيب الخطيب»، تُنظَر في فهرس الأعلام منه ص٤٢٤.

(٥) أو على الأقلّ: له انحرافٌ على مَنْ يقول بخلق القرآن أو يَتوقَّفُ فيه، فقد حُبِسَ في فتنة خلق القرآن، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٢٢٣، وذكره اللالكائيُّ في «أصول اعتقاد أهل السنة» ٢: ٣٣٧ فيمن يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق، ومَنْ قال: مخلوق، فهو كافر». وروى اللالكائيُّ أيضاً في ٢: ٢٨٩ والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات» ص٢٥٣ عنه =

المذهبِ في باب الطُّعون مشروحٌ في «طبقاتِ ابنِ السُّبكيّ»[(١)]، على أنّ مَنْ يعتقدُ أنّ الوقوفَ على أنّ «القرآنَ كلامُ الله» من غيرِ زيادةِ شيءٍ لم يَرِدْ في الكتابِ والسُّنّةِ عليه: كفرٌ، لا يُستغرَبُ منه أنْ يَتساءَلَ عن إسلام الحسنِ بنِ زياد، على أنّ هذا القولَ لن يَثبُت عن يزيدَ بنِ هارونَ بذلك السَّنَد.

ومن الغريبِ أنهم يَطعُنونَ طَعْناً مُرّاً في شريك، ويحتجُّون بقولِهِ المُخالِفِ للسُّنّة؛ لأنّ الطعنَ في الأنسابِ وتَغييرَ المَرْءِ بنَسَبِهِ الذي اختارَه اللهُ له من خِلالِ الجاهلية، وشريكٌ ذَلِقُ اللِّسانِ مِطْعان[(٢)]، وإن كان فقيهاً جليلاً.

وفيما رواه الأبّارُ عن محمَّدِ بنِ رافع: معَه شاهدٌ يُكذِّبُه، وذلك أنّ «كان»

= عن يحيى بن يحيى النيسابوريّ أنه قال: «مَنْ قال: القرآن مخلوق، فهو كافر بالله العظيم، وعصى ربَّه، وبانت منه امرأتُه».

والحسنُ بنُ زياد كان من الواقفة ممَّن لا يزيد على أن يقول: القرآن كلام الله، ولم يكن مثلُ هذا المذهب مرضياً عند المحبوسين في الفتنة، وتقدَّم ص٩٨-٩٩ التنبيه على جَرْح بعض النُّقّاد بالوقف في القرآن.

(١) في «قاعدة في الجرح والتعديل»، وقد سلف ذكرُها قريباً ص١٠٥.

(٢) وكان شريك من أقران الإمام أبي حنيفة في الكوفة، وجرى بينهما ما يجري بين الأقران، كما قال الذهبيّ في «السِّيَر» ٨: ٢٠٢: «كان من كبار الفقهاء، وبينه وبين الإمام أبي حنيفة وقائع»، بل كان شريك من مدرسة فقهية منافسةٍ لمدرسة حمّاد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة، وإن كان الجميع من مدرسة الكوفة، ففي «سير النبلاء» أيضاً ٨: ٢٠٦: «قيل لأبي شيبة القاضي: قد ولي شريك قضاء الكوفة، فقال: الحمدُ لله الذي لم يجعله من أصحاب حمّاد».

ومما يتصل بكلامه في الأنساب أيضاً: ما ذكره الذهبيُّ في «السِّيَر» ٨: ٢١٤ عن إسماعيل ابن حماد بن أبي حنيفة قال: «قلت لمحمَّد بن الحسن: أما ترى كثرة قول الناس في شريك؟ يعني: في حَمْدِه مع كثرة خَطَئِهِ وخَلْطِه، قال: اسكت ويحك! أهلُ الكوفة كلُّهم معه، يتعصَّب للعرب فهم معه، ويتشيَّع لهؤلاء الموالي الحمقى فهم معه».

يُفيدُ الاستِمرار، ومن المُستَبعَدِ أنْ يبقى محمَّدُ بنُ رافع خارجَ الصَّفِّ والجماعةُ مُنعَقِدة، حتَّى يُشاهِدَ سَبْقَ الحسنِ بنِ زيادٍ على وجهِ الاستِمرار. على أنك تعرفُ مَنْ هو هذا الأبـّارُ المأجورُ للطعنِ في المُنزِّهة.

وأما تكذيبُ يحيى بنِ معينٍ[١] وغيرِه[٢] له: فلا يَعْدو أن يكونَ الحسنُ يَـهِمُ في شيءٍ أو أشياء، ومَنِ الذي لا يَهِمُ أصلاً؟ والواهمُ كاذبٌ لإخبارِهِ بخِلافِ الواقع، فيكونُ تكذيبُه من قَبيلِ تكذيبِ بعضِهم لأبي حنيفةَ وغيرِهِ من أساطينِ العِلم، والجارحُ في هذا الصَّدَدِ هو تعمُّدُ الكذبِ عندَ أهل الفنّ، ولم يُدلَّلْ عليه، فلا نزيدُ على أنْ يكونَ واهماً في بعضِ رواياتِه، ولا نَجتَـرِئُ أن نقولَ: إنّ مِثْلَ هذا الإمام يَتَعمَّدُ الكذبَ من غيرِ دليل.

وأما قَطْعُ السِّدْرة فلا يَدُلُّ على حكم قَطْع النَّخْلةِ عند المُتمسِّكينَ بحَرْفيَـةِ النصّ، وأما القولُ بالأَوْلويّـةِ قياساً فله شأنٌ عند أهل النظر.

وسبقَ أنْ ذكرتُ خُرافةَ إجدابِ السَّنةِ والجوابِ عنها بتكذيبِ ذلك من الخبرِ نفسِه[٣]، فلا داعي إلى إعادةِ ذِكرِ جوابٍ عنها.

وهذا العُقيليُّ لإسـرافِهِ البالغ في تجريح حَمَلةِ الآثار انبرى الذهبيُّ للذَّبِّ عمَّنْ طعنَ فيه هذا العُقَيليّ، وقال بعد سَـرْدِ أسماءِ رجالٍ في ترجمةِ ابنِ المدينيِّ في «ميزان الاعتدال»[٤]: «فما لَكَ عَقْلٌ يا عُقَيليّ! أتدري فيمَنْ تكلَّمُ؟! كأنك لا تَدْري أنّ كلَّ واحدٍ من هؤلاءِ أوثقُ منك بطبقات!».

---

(١) في «تاريخه» ٣: ٣٦٢ (١٧٦٥) برواية الدُّوري، وكما سلف ص١٠٨.

(٢) كابن نُمير وأبي حاتم وأبي داود والدارقطنيّ، كما في «لسان الميزان» ٣: ٤٨ (٢٢٧٨).

(٣) انظر ما تقدَّم ص٤٢-٤٣.

(٤) ٣: ١٤٠.

وزاد الخطيبُ على العُقيليِّ في الولوغ في دم الحسنِ بنِ زياد، والنَّهْشِ في عِرضِه، حتّى قالَ الذهبيُّ في «تاريخه الكبير»[١] بعدَ أن تَرجَمَ للحسنِ بنِ زيادٍ ترجمةً واسعة: «قلت: قد ساقَ في ترجمتِهِ أبو بكرٍ الخطيبُ أشياءَ لا يَنبَغي لي ذِكرُها».

وهكذا يقولُ الذهبيّ، وإنْ لم يَربَأِ الخطيبُ بنفسِهِ من الولوغ في دم مِثلِه، والنَّهْشِ في عِرضِه، معَ ما له[٢] من حَظٍّ في النَّظَرِ وسَعَةٍ في الرواية، بخِلافِ ابنِ عَدِيٍّ الذي لم يُرزَقْ حظّاً ممّا يُقوِّمُ به لسانَه، فضلاً عمّا يُقوِّمُ به طرقَ تفكيره، فمِثلُه إذا سَبَّ وشَتَمَ وطاوَعَ الشيطانَ في الإساءةِ إلى أهل النَّظَرِ الذين بهم حُفِظَ كِيانُ الدِّينِ اعتقاداً وعملاً لا يُستَغرَب، لأنه لا يُميِّزُ بين صحيح الاستنباطِ وفاسِدِه، ويَعُدُّ ما هو عليه هو الدِّينَ الصحيح، والاعتقادَ الرجيح، فيُؤيِّدُ مَنْ يُؤيِّدُه عن جَهْل، ويُعادي مَنْ يُعاديه عن خَرَقٍ ونَـزَق[٣]، مُعتَمِداً على كُلِّ مَنْ هبَّ ودبّ، وتَوغَّلَ في الكذبِ وأغرَب، بل مُستَنِداً إلى مجروحينَ جرحَهم هو نفسُه أيضاً، وإنِ اعتَدَلَ بعضَ اعتِدالٍ بعدَ اتِّصالِهِ بأبي جعفرٍ الطحاويّ، وألَّفَ «مُسنَداً» في أحاديثِ أبي حنيفة، لكنَّ الجهلَ المُتأصِّلَ في نفسِهِ لا يَقبَلُ العِلمَ الصحيح، بل شخصُه في حاجةٍ إلى بناءٍ جديد، فدَعْهُ يَـهْذي إلى أنْ يلقى جزاءَ خَرَقِهِ في يوم الوعيد.

وفي كتاب «النَّـقْض» للدارِميِّ عثمانَ بنِ سعيدٍ المُجسِّم: ذِكرُ الحسنِ بنِ زيادٍ في صَفِّ بشـرِ بنِ غِياثٍ ومحمَّدِ بنِ شجاع، حينَما يُنزِلُ نَزَلاتٍ جامحةً على أبي حنيفةَ وأصحابه، حيثُ لا يُعجِبُه تنزيهُهم، كما هو شأنُ الحشويّـة، ظانّاً أنَّ بذاءةَ اللِّسانِ تجعلُه على حقٍّ في اعتِقادِه التجسيم. وكتابُه نفسُه يكشفُ عمّا ينطوي عليه من الزَّيْغ والضَّلالِ المُبين، فكفى اللهُ المؤمنين القِتال.

---

(١) «تاريخ الإسلام» ١٤: ١٠١.

(٢) أي: للخطيب.

(٣) الـخَـرَق والخُرق: الحُمْق، والنَّـزَق: الخفّة والطيش.

وبعدَ أنْ طُبعَ «تاريخُ الخطيب» و«لسانُ ابنِ حَجَر» اللَّذانِ حَوَيا كلَّ إساءةٍ في الحسنِ بنِ زياد، لا يجوزُ إغفالُ ما ذكرَه، ونحنُ في زمنٍ غيرِ زمنِ الذهبيّ، فأقول:

قال الخطيبُ في «تاريخه» (٧: ٣١٥)[١]: «أخبرنا القاضي أبو العلاءِ محمَّدُ ابنُ عليٍّ الواسِطيّ، أخبرنا أبو مُسلِم عبدُ الرحمن بنُ عبدِ الله بنِ مِهْران، أخبرنا عبدُ المُؤمِن بنُ خَلَفٍ النَّسَفيُّ قال: سألتُ أبا عليٍّ صالحَ بنَ محمَّدٍ عن الحسنِ بنِ زيادٍ اللُّؤلُؤيِّ الكوفيِّ فقال: ليس بشيء، لا هو محمودٌ عندَ أصحابنا ولا عندَهم. فقلت: بأيِّ شيءٍ تَتَّهِمُه[٢]؟ قال: بداءِ سوء، وليس هو في الحديثِ بشيء».

فالخطيبُ على ما تَعلَمُ مِن بالغ التعصُّب المُؤدِّي إلى ردِّ خبره.

وأبو العلاءِ الواسِطيُّ شيخُه: يقولُ عنه الخطيبُ نفسُه (٣: ٩٦)[٣]: «رأيتُ له أشياءَ سماعُه فيها مفسود؛ إما محكوكٌ بالسِّكِّين، أو مُصلَحٌ بالقَلَم»، فيكونُ غيرَ مُؤتَمَنٍ عندَه، إلا إذا كان خبرُه في الطعنِ في أصحاب أبي حنيفة!

وعبدُ المُؤمِن: ليس ممَّنْ يُصدَّقُ فيه، لأنه كان ظاهريّاً طويلَ اللِّسانِ على أهل القياس.

وصالحٌ جَزَرة: على سَعَةِ عِلمِه في الحديث، كانَ بذيءَ اللِّسانِ مُداعِباً أسوَأَ مُداعَبة، وهو القائلُ لِمَنْ رأى سَوْأَتَه قد انكشَفَت: «لا تَرمَدُ عَيْناك»، بَدَلَ أن يَخجَلَ ويَستَتِر! وقد قال مرّةً لِمَنْ سأله عن الثَّوريّ: «كذّاب»، فكتبَ السائلُ قولَه، فخاطبَه أحدُ جُلَسائِهِ مُستَنكِراً صنيعَه: «لا يحلُّ لك هذا، فالرجلُ يأخذُه على الحقيقةِ ويحكيه عنك. فقال: ما أعجَبَك! مَنْ يسألُ مِثلي عن مِثل سُفيانَ الثَّوريِّ

---

(١) أو ٨: ٢٧٨.

(٢) هكذا في «اللسان»، وفي «تاريخ الخطيب» المطبوع: «يتهم». (ز).

(٣) أو ٤: ١٦٣.

يُفكِّرُ فيه أنه يحكي أو لا يحكي»، كما في «تاريخ الخطيب» (٩: ٣٢٦-٣٢٧)[١].
فيُفيدُ جوابُه هذا أنه ممَّنْ لا يُقبَلُ قولُه في الأئمّة؛ لضياع كلامِهِ بينَ الـهَزْلِ والجدّ.

والعَجَبُ من هؤلاءِ الأتقياءِ الأطهارِ استِهانتُهم بأمرِ القَذْفِ الشنيع هكذا، فيما لا يُتَصوَّرُ قيامُ الحجّةِ فيه، معَ عِلمِهم بحُكم الله في القَذَفة.

ومَنْ يكونُ كما يُصوِّرُه هذا الخبر، كيف تكونُ له تلك الوجاهةُ والمكانة؟ وكيف يَلتَفُّ حولَه الحفّاظُ والفقهاءُ لأخذِ العِلم عنه؟ وكيف يُثني عليه أهلُ العِلم بالوَرَع والزُّهدِ والتُّقى والعِلم الغزير؟ كما سبق وكما سيأتي في روايةِ مِثل الذهبيِّ حيثُ يقولُ في «تاريخه الكبير»[٢]: «قال ابنُ كاسٍ النَّخَعيّ: حدَّثنا أحمدُ بنُ عبدِ الحميد الحارثيّ: ما رأيتُ أحسَنَ خُلُقاً من الحسنِ بنِ زياد، ولا أقرَبَ مأخذاً منه، ولا أسهَلَ جانباً، معَ تَوفُّرِ فقهِهِ وعِلمِه وزُهدِه ووَرَعِه».

ثمَّ قالَ الخطيب[٣]: «أخبرنا الحسنُ بنُ محمَّدٍ الخلّال، حدَّثنا محمَّدُ بنُ العبّاس، حدَّثنا أبو بكر بنُ أبي داود، حدَّثني أبي، عن الحسنِ بنِ عليٍّ الحُلْوانيِّ قال: رأيتُ الحسنَ بنَ زيادٍ اللُّؤلُؤيَّ قبَّلَ غلاماً وهو ساجد».

محمَّدُ بنُ عبّاس: هو الخزّاز، كان يُحدِّثُ بما ليس عليه سماعُه في روايةِ الخطيبِ نفسِه[٤]، فكيف يأتَـمِنُ الخطيبُ مِثلَه؟!

وأبو بكر بنُ أبي داود: كذَّبَه من الحفّاظِ أبوه وابنُ صاعِدٍ وابنُ جريرٍ والأخرَمُ

---

(١) أو ١٠: ٤٤٤ و٤٤٥.

(٢) «تاريخ الإسلام» ١٤: ١٠٠، وسبق ذكرُها ص١٢ وعَزْوُها إلى «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصيمري ص١٣٥.

(٣) في «تاريخ بغداد» ٨: ٢٧٨.

(٤) في «تاريخه» ٤: ٢٠٥.

وابنُ الجارودِ ومحمَّدُ بنُ يحيى بنِ مَنْدَهْ[١]، وهو مُختَـلِقُ أرجوفةِ التسلُّق المعروفة، راجع «التأنيب» (ص ٦٨)[٢].

والحُلْوانيّ: لم يكنْ أحمدُ يَرْضاه، وساءَ كلامُ كثيرٍ من حَمَلةِ العِلم فيه، كما في (٧: ٣٣٥)[٣] من «تاريخ الخطيب»، وإن قُبِلَت روايتُه فيما بعد.

وفي الخبرِ نفسِه ما يَشهَدُ بتلفيق الخبر، لأنه لا يُتَصوَّرُ في أفجَرِ البلادِ وأفسَقِ العُصور أن يَحدُثَ مِثلُ هذا من أيِّ فاجر، من غيرِ أن يأتيَه الموتُ من كلِّ جانب! ثمَّ الرائي كيف يَلَغُ في دَمِهِ بإلقاءِ الخبرِ إلى ألسِنةِ الأخباريِّين، من غيرِ أن يرفعَ الأمرَ إلى أصحابِ الشأن؛ ليلقى جزاءَ عملِه.

ومَن اجتَـرَأَ على الافتراءِ على عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه بشهادةِ حُفَّاظٍ عليه بذلك التسلُّقِ المُختَلَق، يَسهُلُ عليه الافتراءُ على الإمام الحسنِ بنِ زياد. وهذا ظاهرٌ كلَّ الظهور.

والخطيبُ الذي نُسِبَ إليه في الشام ما نُسِبَ من مُخالَطةِ المُرْد، كيف لا يَتَحاشى عن حكايةِ مِثل هذه الفِرْيةِ المكشوفةِ بمِثل هذا السَّنَد!

ومَنْ عَلِمَ مبلغَ توغُّل الآجُرِّيِّ[٤] في مُعتَقَدِ الحشويّـةِ لا يُصدِّقُه في المُنزِّهة،

---

(١) انظر: «الكامل» لابن عديّ ٤: ١٥٧٧-١٥٧٨، و«لسان الميزان» ٤: ٤٩٠-٤٩٥ (٤٢٦٦)، وغيرهما.

(٢) = ص١٣٦.

وانظر القِصّة في: «الكامل» لابن عديّ ٤: ١٥٧٨، و«طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٣: ٣٠٢، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ٢: ٢٧٦، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر ٢٩: ٨٨، و«سير أعلام النبلاء» للذهبيّ ١٣: ٢٢٩، و«لسان الميزان» لابن حجر ٤: ٤٩٢، وغيرها.

(٣) أو ٨: ٣٥١-٣٥٢، ولفظه: «ما أعرفُه بطلب الحديث، وما رأيتُه يطلب الحديث».

(٤) هو أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان البصريّ، صاحب أبي داود، وله عنه «سؤالات» معروفة.=

وهو يروي عن أبي داودَ تكذيبَ الحسنِ بنِ زيادٍ في كلام الخطيب(١)، تَعْويلاً على روايةٍ عن أبي ثور، فسَلِ ابنَ أبي حاتم: هل كان أبو ثورٍ بحيثُ يُتَحاكَمُ إليه في الحديث(٢)؟ وسَلْ غيرَه ما إذا كان المُنتَقِلُ من مذهبٍ إلى مذهبٍ بجَلَبَةٍ وضَوْضاءِ أحدَثَت تهاجُراً(٣)، يُؤتَمَنُ على ما يقولُه في أصحابه القُدَماء؟

على أنّ تكذيبَه(٤) المرويَّ عن أُناسٍ عندَ الخطيب(٥): في أسانيده رجالٌ

= وليس لأبي عبيد الآجُرِّيّ ترجمة مستقلة، والمعلومات عنه جدُّ قليلة، وقد جمعها ورتَّبها مُحقِّق «السُّؤالات» المذكورة، وليس فيها شيء يدلُّ على أنه كان على معتقد الحشوية.

ولعلَّ المُؤلِّفَ رحمه الله تعالى انتقل ذهنُه إلى أبي بكر محمَّد بن الحسين الآجريّ (ت ٣٦٠)، صاحب كتاب «الشريعة»، فهو على هذا المُعتَقَد، كما يدلُّ عليه كتابُه المذكور، وهو يتفق مع الأول في الاسم والطبقة إلى حدٍّ ما، ولكنَّه يُفارِقُه في الكنية واسم الأب، وأكبرُ شيخ لأبي بكر الآجُرِّيّ: هو أبو مسلم الكَجِّيّ (ت ٢٩٢) ـ كما في «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١٣٤ ـ، وهو متأخر الوفاة عن أبي داود السجستانيّ (ت ٢٧٥) بأكثر من ١٥ عاماً، فدلَّ على أنّ الآجريَّ صاحبَ أبي داود غيرُه.

(١) في «تاريخه» ٨: ٢٨٠.

(٢) إشارة إلى قول أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢: ٩٨: «رجل يتكلَّم بالرأي يُخطئُ ويُصيب، وليس محلُّه محلَّ المُتَّسِعينَ في الحديث، قد كتبتُ عنه»، وتعقَّبه الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٧٦ بقوله: «بل هو حجّة بلا تردُّد»، وفي «ميزان الاعتدال» ١: ٢٩ بقوله: «هذا غلوّ من أبي حاتم، سامحه الله»، ونحوُه قولُ ابن السبكيّ في «طبقات الشافعية الكبرى» ٢: ٧٥: «هذا غلوٌّ من أبي حاتم، وليس الكلام في الرأي موجباً للقَدْح، فلا التِفاتَ إلى قول أبي حاتم».

(٣) انظر عدّة أخبار في انتقال أبي ثور من مذهب الحنفية إلى الشافعيّ في: «تاريخ بغداد» للخطيب ٦: ٥٧٦-٥٨٢، و«مناقب الشافعيّ» للبيهقيّ ١: ٢٢٠-٢٢٣.

(٤) أي: تكذيبَ الحسن بن زياد.

(٥) في «تاريخه» ٨: ٢٧٩-٢٨٠.

مُتكلَّمٌ فيهم، من أمثالِ ابنِ دُرُسْتَـوَيهِ الدراهِـميِّ والحسنِ بنِ أبي بكرٍ وابنِ كامل والساجيِّ ومحمَّدِ بنِ سعدٍ العَوْفيِّ ومحمَّدِ ابنِ أبي شيبة، فلا يُعرَّجُ على الرواياتِ عنهم فيمَنْ ثبَتَتْ إمامتُه وأمانتُه.

على أنه ليس في شيءٍ منها ما يدلُّ على تَعمُّدِهِ الكذب، فغايةُ ما في الأمرِ أنها تُحمَلُ على أنه كان عندَه بعضُ وَهَمٍ في بعضِ الأحاديث، وهذا غيرُ قادحٍ عندَ أهل الفنّ، بل نحملُ التكذيبَ المُطلَقَ على التوهيم مُطلَقاً ما لم يُذكَرْ ما يدلُّ على التعمُّد، فنَعُدُّ مُطلَقَه جرحاً غيرَ مُفسَّـر.

ومن عجيبِ صُنع ابنِ عَدِيٍّ تدليلُه على كذبِ الحسنِ على ابنِ جُرَيج: بما أخبره عبدُ الرازقِ بنُ محمَّدِ بنِ حمزةَ الجُرْجانيّ، نا إبراهيمُ بنُ عبدِ الله النَّيسابوريّ، نا خلفُ بنُ أيوبَ البَلْخيُّ منذُ سبعينَ سنةً[(١)]، نا الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ، أنا ابنُ جُرَيج، عن موسى بن وَرْدان، عن أبي هريرة، أنّ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم قال: «مَنْ ماتَ مريضاً ماتَ شهيداً». قال إبراهيم: فلقيتُ الحسنَ بنَ زياد، فأوّلَ شيء سألتُه عن هذا الحديث، فحدَّثني عن ابنِ جُرَيج بمِثل ما كان أخبرنا به خلفُ بنُ أيوب. وهذا الحديثُ يَرْويهِ ابنُ جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن موسى بن وَرْدان، ويقول: إبراهيمُ بنُ أبي عطاء[(٢)]، هكذا يُسمِّيه[(٣)]. فإذا روى عن ابنِ جُرَيج عن موسى هذا الحديث، يكونُ قد دَلَّسَه»[(٤)].

---

(١) هكذا في الأصل المخطوط، لكنْ أُراها مُحرَّفةً عن «سنين»، والله أعلم. (ز).
قلت: وهكذا في المطبوع أيضاً، وسيأتي الكلام عليه قريباً.

(٢) هكذا أخرجه ابن ماجَهْ في «سننه» (١٦١٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦١٤٥)، والبزار في «مسنده» (٨٧٧٥) من طرق عن ابن جريج، به.

(٣) وهو اسمٌ لا يُعرَفُ به، فيكون من باب ما يُسمَّى في مصطلح الحديث: تدليس الشيوخ.

(٤) «الكامل في ضعفاء الرجال» ٢: ٧٣٢.

وهذا كلُّ ما في «كتاب ابنِ عَدِيّ» في التدليل على كَذِبِ الحسنِ على ابنِ جُرَيج، ولا دليلَ في ذلك على ما تخيَّلَه، لأنّ غايةَ ما في الأمرِ أنّ ابنَ جُرَيج عَنعَنَ عن موسى في روايته له، والعنعنةُ لا تُفيدُ الاتِّصالَ عندَهم، وابنُ جُرَيج معروفٌ بالتدليس في كتبِ أهل الشأن، فيكونُ دلَّسَ في روايته للحسن، وذكَرَ الواسِطةَ في روايةٍ أُخرى له.

ولو لم يَكُنِ ابنُ جُرَيج ممَّنْ يُدلِّسُ كما ذكَرَه الذهبيُّ في «الميزان»[1]، لَساغَ القولُ بأنّ الحسنَ يُمكِنُ أن يكونَ هو الذي أسقَطَ الواسِطةَ في السَّنَد[2]، لكنَّ ابنَ أبي يحيى يُكثِرُ عنه الشافعيُّ ويُوثِّقُه[3]، وإن كانَ الجمهورُ على تضعيفه.

والذي يدلُّ عليه هذا الحديثُ أنّ الحسنَ بنَ زيادٍ كان كهو قبلَ سِنينَ في حِفظِ الرواية.

وإبراهيمُ بنُ عبدِ الله السَّعْديُّ النَّيسابوريّ: مُعمَّرٌ عاش نحوَ تسعينَ سنة، لكنَّه

(١) ٢: ٦٥٩.

(٢) وإن سُلِّمَ أنّ إسقاط الواسطة من الحسن بن زياد نفسه، فلا دليلَ على أنه أسقطها مُتعمِّداً، بل الظاهرُ حينئذ أنه أسقطها وَهَماً.

(٣) روى ابنُ عدي في «الكامل» ١: ٢٢١ عن يحيى بن زكريا بن حيّويه، عن الربيع قال: «سمعتُ الشافعيَّ يقول: كان إبراهيمُ بنُ أبي يحيى قَدَرياً»، قال ابن حيويه: «قلتُ للربيع: فما حملَ الشافعيَّ على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأنْ يخرَّ إبراهيمُ من بُعدٍ أحبُّ إليه من أن يكذب، وكان ثقةً في الحديث». وذكره المزيُّ في «تهذيب الكمال» ٢: ١٨٨، والذهبيُّ في «الميزان» ١: ٥٨.
فيُستَغرَبُ من الذهبيّ كيف غاب عنه قولُ الإمام الشافعيِّ هذا ـ وقد ذكره في «الميزان» كما ترى ـ حيثُ قال في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٤٥٠-٤٥١: «كان الشافعيُّ مع حُسْنِ رأيه فيه إذا روى عنه ربما دلَّسه ويقول: «أخبرني مَنْ لا أتـهِمُ»، فتجدُ الشافعيَّ لا يُوثِّقُه، وإنما هو عنده ليس بمُتَّهَم بالكذب، وقد اعترف الشافعيُّ بأنه كان قدرياً».

لم يُعاصِرِ الحسنَ المُتوفى سنة ٢٠٤هـ بسبعين سنة، بل توفي سنة ٢٦٧هـ[١]، فيَتَعيَّنُ أنّ الصوابَ «سنين» بَدَلَ «سبعين»[٢]، والله أعلم.

والحسنُ بنُ زيادٍ أيضاً مُعمَّر، يُناهِزُ عُمُرُه تسعينَ سنةً أو يزيدُ عند وفاتِهِ في المشهور، وإن لم أجدْ في كتبِ التاريخ تحديدَ مَولِدِه، واللهُ سبحانه أعلم.

وأما قولُ النَّضْرِ بنِ شُمَيل[٣] للفَتْحِ بنِ عَمْرٍو الكَشِّيِّ بمناسبةِ حَمْلِهِ للكتبِ التي كتبَها عن الحسنِ بنِ زيادٍ إلى مَرْو: «يا كَشِّيّ، لقد جَلَبتَ إلى بَلَدِكَ شرّاً كثيراً»[٤]، فمن قَبيل غَسْلِهِ لكتبِ أبي حنيفةَ جموداً وتعصُّباً، وما فعلَه المأمونُ من تأنيبِ النَّضْرِ على ذلك معروف[٥]، فلا داعيَ إلى ذِكرِه هنا، ولله في خَلْقِهِ شؤون.

وأما ما ذكرَه ابنُ عَدِيٍّ في «كامله»: «سَمِعتُ أبا جعفرٍ بمِصرَ يقول: سمعتُ فهدَ بنَ سليمانَ يقول: سمعتُ البُوَيطيَّ يقول: سمعتُ الشافعيَّ يقول: قال لي الفَضْلُ بنُ الربيع[٦]: أنا أشتهي مُناظرتَكَ واللُّؤلُؤيّ، قال: فقلتُ له: ليس هناك،

---

(١) ومولدُه في سنة ١٧٥ تقريباً، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٣ : ٤٤ نقلاً عن الحاكم.

(٢) لكنْ يصحُّ قولُه: «منذ سبعين سنة» على معنى أنّ إبراهيم السَّعْديَّ يقولُه حينَ تحديث عبد الرزاق الجرجاني بهذا الحديث، فيكونُ سماعُه للحديث من خلف البلخيّ ومراجعتُه للحسن بن زياد فيه منذ سبعين سنة من أوان تحديثه بالقصة، والله أعلم.

(٣) شيخ مَرْو ومُحدِّثُها، ثقة إمام صاحب سنة، مات سنة ٢٠٤. «الكاشف» للذهبيّ (٥٨٣١).

(٤) رواه الخطيب في «تاريخه» ٨ : ٢٧٨.

(٥) انظر: «مناقب أبي حنيفة» للمُوفَّق المكِّيّ ص٣١٠-٣١١، وقد رواه من طريق الفتح بن عمرو الورّاق، وهو الكَشِّيُّ نفسُه، فيبدو أن القصَّتَيْن مرتبطتان ببعضهما، وهو مما يُؤيِّدُ قولَ المُؤلِّف رحمه الله تعالى.

(٦) الأمير الكبير، حاجب الرشيد إلى وفاته سنة ١٩٣، وصار القائمَ بالأمر في خلافة الأمين إلى أن قُتِلَ سنة ١٩٥، فاختفى الفضل مدّة طويلة، ثم ظهر وعفا عنه المأمون، وتوفي سنة ٢٠٨. «سير أعلام النبلاء» ١٠ : ١٠٩.

قال: فقال: أنا أشتهي ذلك، فقلتُ له: متى شِئتَ.

قال: فأرسَلَ لي، فحَضَـرَني رجلٌ ممَّنْ كانَ يقولُ بقولهم، ثمّ رجعَ إلى قولي، فاستَتبَعتُه، وأرسَلَ إلى اللُّؤلُؤيِّ فجاء، فأتانا بطعام، فأكَلْنا ولم يأكل اللُّؤلُؤيّ.

فلما غَسَلْنا أيدِيَنا قالَ له الرجلُ الذي كانَ معي: ما تقولُ في رجل قَذَفَ مُحصَنةً في الصَّلاة؟ قال: بَطَلَتْ صلاتُه، قال: فما حالُ الطهارة؟ قال: بحالها. قال: فقال له: فما تقولُ فيمَنْ ضَحِكَ في الصَّلاة؟ قال: بَطَلَتْ صلاتُه وطهارتُه. قال: فقال له: قذفُ المُحصَناتِ أيسَـرُ من الضَّحِكِ في الصَّلاة؟! قال: فأخذ اللُّؤلُؤيُّ نَعْلَه وقام. قال: فقلتُ للفضل: قد قلتُ لك: إنه ليس هناك»[١].

ومَنْ أحاط خُبْراً بهذا الخبر عَلِمَ أنّ دعوةَ الحسنِ بنِ زيادٍ على سِنِّهِ وإمامتِه، إلى بيتِ الفَضْلِ بنِ الربيع؛ لِـحَمْلِهِ على مناظرةِ تلميذٍ له انحازَ إلى الشافعيِّ، بتدبيرٍ مُبيَّت، مما يُستاءُ من مِثلِه حقاً، ولذا لم يُشارِكْهم في الأكل، ولـمّا رأى أنَّ حديثَ المُتحدِّثِ معَه في مسألةِ الضحكِ في الصلاةِ كان بالقياسِ فيما وردَ النَّصُّ[٢] بخِلافِه استَهجَنَ ذلك، وقامَ وذهب، فلو كانَ المُتحدِّثُ معَه هو الشافعيَّ نفسَه لرأى منه ما يُعجِبُه من قوّةِ الحجّة.

والقائلُ بقَبولِ المُرسَلِ باشتِراطِ اعتِضادِهِ أو من غيرِ اشتِراطِ ذلك لا يُمكِنُه

---

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» ٢: ٧٣٢. ومن طريقه رواها البيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ٢١٨-٢١٩.

ورواها ابنُ أبي حاتم في «آداب الشافعيّ ومناقبه» ص١٧٠-١٧١، والبيهقيُّ أيضاً في «مناقب الشافعيّ» ١: ٢١٧-١٢٨، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ٥١: ٣٧٩-٣٨٠ من طريقِ أبي ثور، عن الإمام الشافعيّ.

(٢) وهو مُرسَلُ أبي العالية، وسيأتي الكلامُ عليه قريباً.

ردُّ مُرسَل أبي العاليةِ[١]، كما يقولُ ابنُ حَزْم[٢]، لأنَّ حديثَه في الوضوءِ من الضحكِ في الصلاةِ لم يَعيبُوهُ إلا بالإرسال، وأبو العالية قد أدرَكَ الصحابةَ رضِيَ اللهُ عنهم، وقد اعتَضَدَ مُرسَلُه بمراسيلِ إبراهيمَ النَّخَعيِّ والحسنِ والزُّهْريّ[٣]، فلا يُمكِنُ ردُّ هذا المُرسَل بعدَ اعتِضادِهِ بتعدُّد المخارج، فمحاولةُ ذلك التلميذِ ردَّ النَّصِّ بالقياسِ جَهْلٌ يأباه شيخُه أن يَستَمِرَّ على الحديثِ معَه، على تَعنُّتِهِ ومُجاهَرتِهِ بمخالفةِ النَّصّ، معَ عِلمِه بالمراسيل الواردةِ في ذلك عندما كانَ يُلازِمُه في العِلم قبلَ انتِقالِهِ إلى مجلسِ الشافعيّ، كما في «مُسنَده».

فلا يَستَفيدُ ابنُ عَدِيٍّ شيئاً من ذِكرِ هذه الحكاية.

وفهدُ بنُ سليمان: شيخُ الطحاويّ، من الثقاتِ الأثبات.

وقد جمعَ عبدُ الحيِّ اللَّكْنويُّ الآثارَ الواردةَ في حكم القَهْقَهةِ في الصلاةِ في جزءٍ[٤] استَوْفاها فيه، وتكلَّمَ فيها بما يَشفي غُلّةَ الباحثِ عن هذه المسألة.

ومن أقذرِ ما لطَّخَ به ابنُ عَدِيٍّ كتابَه[٥] ما حكاه عن ابنِ حمّاد ـ وهو مُتَّهَمٌ عندَه[٦] ـ، عن إبراهيمَ بنِ الأصبغ ـ وهو مجهولٌ غيرُ مُوثَّق ـ، عن أبي الحسنِ

---

(١) وهو ما أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٧٦١) و(٣٧٦٢)، والدراقطني في «سننه» (٦٠٥-٦١٠) و(٦٢٤-٦٣٢) و(٦٣٤-٦٤٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ١: ١٤٦ عن أبي العالية الرياحي: «أنّ رجلاً أعمى تردّى في بئر، والنبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم يُصلِّي بأصحابه، فضَحِكَ بعضُ مَنْ كان يُصلِّي معَ النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم، فأمر النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم مَنْ ضَحِكَ منهم: أن يُعيدَ الوضوءَ والصلاةَ».

(٢) في «المُحلّى» ١: ٢٤٤.

(٣) انظر تخريجها والكلام عليها في «نصب الراية» للزيلعي ١: ٥١-٥٣.

(٤) اسمه «الهسهسة بنقض الوضوء بالقهقهة»، وقد طُبع غيرَ مرّة.

(٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» ٢: ٧٣١.

(٦) لكنْ في أمر خاصّ، وليس مطلقاً، على ما نقله الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٣: ٤٥٩ =

أحمدَ بنِ سليمانَ الرُّهاويّ ـ وكان صغيراً عند وفاةِ الحسنِ بنِ زياد[١] ـ: «كتبتُ عن الحسنِ بنِ زيادٍ كتبَه، وكنتُ لَزِمتُه، فرأيتُه يوماً في الصلاة، وغلامٌ أمَرَدُ إلى جانبه في الصَّفّ، فلما سَجَدَ مدَّ يدَه إلى خدِّ الغلام، فقَرَصَه وهو ساجد، ففارقتُه، وجَعَلتُ على نفسي أنْ لا أُحدِّثَ عنه أبداً».

ثم قال ابنُ عَدِيّ[٢]: «وأخبرني بعضُ أصحابنا، عن أبي عليٍّ الحافظِ البَلْخيّ، عن الحسينِ بنِ محمَّدٍ الحريريِّ قال: رأيتُ الحسنَ بنَ زيادٍ يلعبُ بذَكَرِ صَبِيّ».

انظُرْ إلى ما سَجَّلَه هذا الـجِلْفُ[٣] باسم الجرح! ففيه ما يُنادي أنه ليس عندَه من العقل ما يَفهَمُ به أنّ هذا البَهْتَ معَه ما يُكذِّبُه ويَفضَحُ الباهِتَ الأثيم، والحاكيَ المُجرِمَ اللئيم.

فأيُّ فاسقٍ في أفسَقِ البلادِ وأفسَقِ العصور يَجتَرِئُ على مِثل هذا في الجامع، والجماعةُ صفوف، من غيرِ أن يأتيَه الموتُ من كلِّ جانب! وأين كانَ هذا المُتخلِّفُ عن الجماعةِ حتّى شاهَدَ ما جرى في موضعِ السَّجْدةِ هو وحدَه دونَ الجماعة؟

وكيف لم يَرفَع هذا المُشاهِدُ لِـمَا جرى تحتَ الصُّفوفِ المُتراصّةِ أمْرَ هذا الفاجرِ إلى صاحب الشأنِ في الحضور؟ بَدَلَ أن يَلَغَ في دمِهِ وعِرضِهِ بعد وفاتِه، ويُعرِّضَه للولوغ في عِرضِهِ هكذا مدى الدُّهور، أم كيف سكتَ المُعتَدى عليه على هذا الاعتِداء؟ ومَنْ رأى هَرِماً مُتهدِّماً يقعُ منه هذا؟

= عن ابن عدي قال: «ابنُ حماد مُتَّهمٌ فيما قاله في نُعَيم بن حمّاد؛ لصلابته في أهل الرأي».
وابن حماد: هو الحافظ أبو بشر الدولابي.

(١) كما سيُبيِّنُه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى قريباً.

(٢) في «الكامل» ٢: ٧٣١.

(٣) أي: الجافي.

كلُّ ذلك يدلُّ على عَقْلِ هذا الحَقودِ الكَنُود ودينِه.

والحسنُ بنُ زيادٍ رضِيَ اللهُ عنه كان تُوفِّـيَ سنةَ ٢٠٤هـ، وهو في سِنِّ الـهَرَم والتَّهدُّم، يُناهِزُ عمرُه التسعينَ أو يزيد، وقد ذكرَ البرهانُ الزَّرْنُوجيُّ تلميذُ صاحبِ «الهداية» في «تعليم المُتعلِّم»[١]: أنّ الحسنَ بنَ زيادٍ استَمرَّ على تعلُّم العِلم أربعينَ سنةً، وعلى تعليمِهِ وتفقيهِ المُتفقِّهين وإفتاءِ المُستَفتين أربعينَ سنةً أخرى. فيكونُ ابتداؤُه في تحصيل العِلم في حدودِ سنةِ ١٢٤هـ، وهو ابنُ ثمانٍ فيما أرى، كما سيأتي الكلامُ على ذلك في آخرِ الترجمة، فانتَظِرْه، فلا تَقِلُّ سنُّه عند وفاتِهِ من نَحْوِ التِّسْعين.

والرُّهاويُّ تُوفِّـيَ سنةَ ٢٦١هـ، فيكونُ في سِنِّ الصِّغَرِ عندما أدركَ الإمامَ الحسنَ بنَ زياد[٢]، فهل يَتَصوَّرُ عاقلٌ مِن هَرِمٍ مُتهدِّم في أواخرِ العقدِ التاسع أن يَقتَـرِفَ مِثلَ هذا الفجور؟

فتلك أمورٌ تكفي في تحطيم هذا البَهْتِ على رأسِ الباهتِ الأثيم، ولو لم نَنظُرْ إلى السَّنَد، فكيفَ والسَّنَدُ كما سبق.

والحاصلُ أنّ مَنْ نظر إلى هذه الأُسطورةِ من أيِّ ناحيةٍ من نواحي النَّظَرِ تَبيَّنَ له أنها مُختَلَقةٌ قَطْعاً، وعَلِمَ مبلغَ سقوطِ هؤلاءِ في النَّيْل مِن أئمَّتِنا الأبرياء.

---

(١) ص١١٧.

(٢) ويُؤيِّدُه أنّ غالبَ شيوخِ الرُّهاويِّ ممَّن تأخَّرَت وفاتُهم عن الحسن بن زياد، كما يظهرُ لمن يَستَعرِضُهم في «تهذيب الكمال» ١: ٣٢٠-٣٢١، ومن قُدَماء شيوخه: مِسْكين بن بُكير (ت ١٩٨)، كما يقولُ الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٤٧٥ ـ وفي المطبوع منه: بكر، وهو خطأ ـ، فيكونُ مولدُ الرهاوي بُعَيدَ سنة ١٩٠، وتكونُ سِنُّه عند وفاة الحسن بن زياد دون ١٤ عاماً.

وأما ادِّعاءُ لَعِبِهِ بزبِّ رضيع حكايةً عن مجهول[١] فجهلٌ فظيع، فكأنَّ هذا المُتحامِلَ لم يَبلُغْه حديثُ تقبيل الرسول صَلّى الله عليه وسَلَّم لزُبَيبةِ الحسنِ أو الحسينِ عند البيهقيِّ[٢] وغيره، على أنّ وجودَ مجهولٍ في السَّنَدِ يجعلُ الخبرَ مردوداً في أولِ خُطوة.

وأما ما حكاه ابنُ حَجَرٍ في «اللسان»[٣] عن محمَّدِ بنِ حُميدٍ الرازيِّ: «ما رأيتُ أسوَأَ صلاةً منه»، فهو روايةُ ابنِ عَدِيٍّ[٤] أيضاً عن أحمدَ بنِ حفصٍ السَّعْديِّ، عن محمَّدِ بنِ حُميدٍ الرازيِّ.

فأحمدُ بنُ حفص: ممرورٌ[٥] مُخلِّطٌ صاحبُ مناكير، وقد قال ابنُ عَدِيٍّ نفسُه

---

(١) انظر: «الكامل» لابن عدي ٢: ٧٣١.

(٢) في «السنن الكبرى» ١: ١٣٧ من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلاً. وفي إسناده ضَعْف.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦٥٨) و(١٢٦١٥) من حديث ابن عباس رضِيَ الله عنهما، وفي إسناده قابوس بن أبي ظبيان، قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١: ١٣٦: «قابوس ضعّفه النسائي»، قلت: لفظُ النسائيّ: «ليس بالقويّ»، كما في «الضعفاء والمتروكون» له ص٨٨ (٤٩٥)، وهذا تليينٌ خفيف، ولذا قال الدارقطنيّ: «ضعيف، ولكن لا يُترَك»، بل وثّقه ابنُ معين ويعقوبُ بن سفيان، ولذا قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» ٩: ١٨٦: «إسناده حسن».

وعلى كلّ حال، فالحديثُ بمجموع طريقَيْه لا ينزل عن رتبة الحسن، والله أعلم.

(٣) «لسان الميزان» ٣: ٤٨.

(٤) في «الكامل» ٢: ٧٣١.

(٥) قال ابن حجر في ترجمته من «لسان الميزان» ١: ٤٤٦ (٤٧٥): «الممرور: هو الذي يُصيبُه الخلطُ من المِرّة، فيَخلِط». والمِـرّة: مزاجٌ من أمزجة البدن، كما في «لسـان العرب» ٥: ١٦٨ (مرر).

عنه: «حَدَّثَ بأحاديثَ مُنكَرةٍ لم يُتابَعْ عليها»(١)، فلا يُصدَّقُ مِثلُه في إمام من أئمَّةِ المُسلِمين العُبّادِ المُتهجِّدين.

ومحمَّدُ بنُ حُميد: كذَّبَه غيرُ واحد(٢)، ولم يُثنِ عليه إلا مَنْ لم يَخبُرْه.

وهذا أيضاً من الدليل على مَبلَغ مُجازفةِ الخصوم في محاولةِ وَصْم أئمّتِنا.

على أنّ بعضَ الفقهاءِ يرى الاشتِغالَ بالفقهِ والتفقيه أفضلَ من إطالةِ الركعات(٣)، حتّى حكى العِجْليُّ: أنّ ابنَ مَهْدِيٍّ كان يُسيءُ الصلاة، فنَصَحَه مَنْ هو دونَه. ولا يكونُ هذا من مِثلِه بإخلالٍ في أركانِ الصلاة، بل بعَدَم الإطالةِ بقَدْرِ ما يَرْضاه المُتعبِّدون، والله أعلم.

وتجدُ أغلَبَ مَنْ أَلَّفَ في الرجالِ كأسرابِ طيرٍ يُتابِعُ بعضُهم بعضاً من غير تمحيصِ الرواية، فلا داعيَ إلى إيرادِ كلِّ ما ذُكِرَ في كتبِهم، وأكتفي بخَتْم البحثِ بما

---

(١) «الكامل» ١: ٢٠٢ في أول ترجمته، وختمها بقوله: «وهو عندي ممَّنْ لا يتعمَّد الكذب، وهو ممَّنْ يُشبَّهُ عليه فيَغلَط، فيُحدِّث به من حفظه». وانظر: «لسان الميزان» ١: ٤٤٥ (٤٧٥).

(٢) منهم: إسحاق بن منصور وأبو زرعة الرازي وابن خراش، كما في «تهذيب الكمال» ٢٥: ١٠٣-١٠٥، وقال الذهبيُّ في «الكاشف» (٤٨١٠): «وثّقه جماعة، والأَوْلى تَرْكُه».

(٣) وأفرَدَ ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» ١: ٩٩-١٣١ باباً في «تفضيل العلم على العبادة»، ذكر فيه أحاديثَ وآثاراً دالّةً على ذلك، ومنها قولُ ابن عباس في ١: ١١٧: «تذاكُرُ العلم بعضَ ليلةٍ أحبُّ إليَّ من إحيائها»، وأتبعَه بما ذكره إسحاقُ بنُ منصور قال: «قلتُ لأحمدَ بنِ حنبل: قوله «تذاكُرُ العِلم بعضَ ليلةٍ أحبُّ إليَّ من إحيائها»، أيَّ عِلم أراد؟ قال: هو العِلمُ الذي ينتفعُ به الناسُ في أمر دينهم، قلت: في الوضوء والصلاة والصوم والحجِّ والطلاق ونَحْوِ هذا؟ قال: نعم». قال إسحاقُ بنُ منصور: «وقال إسحاقُ بنُ راهويه: هو كما قال أحمد».

ذكرَه الذهبيُّ في «تاريخه الكبير»[1] في ترجمةِ الإمام الحسن بنِ زيادٍ بحروفه، معَ تحيُّزه إلى الحشوية، وانحرافِهِ عن أصحاب أبي حنيفة، ولم أُرِدْ تقطيعَ كلامه، وإنْ كانَ فيه بعضُ تكرارٍ لِـمَا سبق، وهاهيَ ترجمتُه عندَه بحروفه:

«الحسنُ بنُ زيادٍ الفقيه: أبو عليّ، مَوْلى الأنصار، صاحبُ أبي حنيفة.

أخذ عنه: محمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيّ، وشعيبُ بنُ أيوبَ الصَّـرِيفينيّ.

وهو كوفـيٌّ نزلَ بغداد.

قال محمَّدُ بنُ شجاع: سمعتُه يقولُ وسأله رجل: أكان زُفَـرُ قيّاساً؟ فقال: وما قولك: قيّاساً! هذا كلامُ الجهّال، كان عالِـماً. فقال الرجل: أكانَ زفرُ نظـرَ في الكلام؟ فقال: ما أسخَفَك! تقولُ لأصحابنا: نَظَروا في الكلام، وهم بيوتُ الفقهِ والعِلم، إنما يُقال: نظـرَ في الكلام فيمَنْ لا عَقْلَ له، وهؤلاءِ كانوا أعلَمَ بالله وبحُدودِهِ من أنْ يتكلَّموا في الكلام الذي تَعْني، ما كانَ هـمُّهم غيرَ الفقه.

قال محمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيّ: سمعتُ الحسنَ بنَ أبي مالكٍ يقول: كانَ الحسنُ بنُ زيادٍ إذا جاء إلى أبي يوسفَ أهـمَّتْ أبو يوسفَ نفسُه من كثرةِ سُؤالاتِه.

قال ابنُ كاسٍ النَّخَعيّ: حدَّثنا أحمدُ بنُ عبدِ الحميد الحارثيُّ قال: ما رأيتُ أحسَنَ خُلُقاً من الحسنِ بنِ زياد، ولا أقرَبَ مأخذاً منه، ولا أسهَلَ جانباً، معَ توفُّرِ فقهِهِ وعلمِهِ وزُهدِهِ وورَعِه، وكان يكسو مماليكَه كِسْوةَ نفسِه.

وقال: سمعتُ محمَّدَ بنَ عُبيدٍ الهمَذانيَّ يقول: سمعتُ يحيى بنَ آدمَ يقول: ما رأيتُ أفقَهَ من الحسنِ بنِ زياد.

وقال ابنُ كاس: أنا محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ الحسنِ بنِ زياد، عن أبيه: أنّ الحسنَ

---

(١) «تاريخ الإسلام» ١٤: ٩٨-١٠١.

ابنَ زيادٍ استُفتِيَ في مسألةٍ وأخطأ فيها، فلما ذهبَ السائلُ ظهرَ له الحقّ، فاكتَرَى مُنادِياً، فنادى: أنّ الحسنَ بنَ زيادٍ استُفتِيَ فأخطأ في كذا، فمَنْ كان أفتاه الحسنُ في شيءٍ فليَرجِعْ إليه، فما زالَ حتّى وجدَ صاحبَ الفتوى، فأعلَمَه بالصواب.

قال زكريّا الساجي: يُقال: [إنّ] اللُّؤلُؤيَّ كانَ على القضاء، وكانَ حافظاً لقولهم، يعني: أصحاب الرأي، فكان إذا جلسَ ليَحكُمَ ذهبَ عنه التوفيقُ حتّى يسألُ أصحابَه عن الحكم، فإذا قامَ عادَ إليه حِفظُه.

قال نِفطَوَيْه: تُوفِّـيَ حفصُ بنُ غِياثٍ سنةَ ١٩٤هـ، فوُلِّـيَ مكانَه الحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ.

قال أحمدُ بنُ يونس: لـمّا ولـيَ الحسنُ بنُ زيادٍ لم يُوفَّق، وكانَ حافِظاً لقولِ أصحابه، فبعثَ إليه البكّائيّ: إنّكَ لم تُوفَّقْ للقضاء، وأرجو أن يكونَ هذا لخيرةٍ أرادَها اللهُ بك، فاستَعْفِ. فاستَعْفى واستراح.

وقال محمَّدُ بنُ سَمَاعة: سَمعتُ الحسنَ بنَ زيادٍ يقول: كتبتُ عن ابنِ جُرَيج اثنَيْ عشـرَ ألفَ حديث، كلُّها مما يحتاجُ إليها الفقهاء.

وقال أحمدُ بنُ عبدِ الحميد الحارثيّ: ما رأيتُ أحسَنَ خُلُقاً من الحسنِ بنِ زياد، ولا أقرَبَ مأخذاً، ولا أسهَلَ جانباً، وكان يكسو مماليكَه كما يكسو نفسَه.

ضعَّفَه ابنُ المدينيّ(١). وكان له له كتبٌ في المذهب.

وقال محمَّدُ بنُ رافع: كانَ الحسنُ اللُّؤلُؤيُّ يرفعُ رأسَه قبلَ الإمام، ويسجدُ قبلَه.

قلتُ (أي: الذهبيّ): قد ساقَ في ترجمةِ هذا أبو بكرٍ الخطيبُ أشياءَ لا يَنبَغي لي ذِكرُها.

---

(١) قال فيه: «لا يُكتَبُ حديثه»، كما في «تاريخ بغداد» ٨: ٣٨٠.

وتُوفِّـيَ سنةَ أربع ومئتَيْن.

وقد روى القراءةَ عن عيسى بنِ عُمَر[١]، وزكريّا بنُ سِياه[٢].

وروى عنه الحروفَ الوليدُ بنُ حمّادٍ اللُّؤلُؤيّ[٣]».

انتهى ما ذكرَه الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام»[٤] المحفوظِ بدار الكتبِ المِصـريّةِ تحتَ رقم (٤٣)، في المُجلَّدِ الحادي عشـرَ منه.

ولم يَتَحاشَ الخطيبُ ولا ابنُ حجرٍ مِن ذكرِ أمورِ ظاهرةِ الاختِلاقِ في هذا الإمام العظيم، في حينِ أنّ الذهبيَّ اجتَنَبَ ذلك، وفي ذلك عِبَـر، وقد سبقَ ذِكرُ جميعها معَ تفنيدِ المُفنَّد منها.

وقد ساقَ ابنُ حجرٍ في «اللسان»[٥] جميعَ ما قيلَ فيه عن كُلِّ مَنْ هبَّ ودبَّ بهشاشةٍ وبشاشة، من غيرِ تمحيصٍ ولا تورُّع، ثم قال: «قلت: معَ ذلك كلِّه أخرَجَ له أبو عَوانةَ في «مُستَخرَجه»[٦] والحاكمُ في «مستدركه»[٧]، وقال مَسلَمةُ بنُ قاسم: كان ثقةً، رحمَه اللهُ تعالى».

---

(١) أبو عُمَرَ الهَمْداني، مُقرِئُ الكوفة بعد حمزة، من أصحاب عاصم وأبي عَمْرو. (ز).
وتقدَّم ذكرُه في شيوخ الحسن بن زياد ص٢٨.

(٢) أبو يحيى الثقفيّ الكوفي، روى القراءة عن عاصم بن أبي النجود، ووثقه ابنُ معين. «تاريخ الإسلام» ١٠: ١٩٤.

(٣) روى الحروفَ عنه ابنُه إبراهيم . (ز). كما في «غاية النهاية» لابن الجزريّ ٢: ٣٥٩.

(٤) ١٤: ٩٩-١٠١.

(٥) ٣: ٤٩.

(٦) ١: ٢٠ (١٦).

(٧) ٣: ١١٤

بل ذكرَه ابنُ حِبّانَ في «الثقات»[١]، كما في «كشف الأستار عن رجال معاني الآثار»[٢].

فإخراجُ أبي عَوانةَ لحديثه في «مُستَخرَجه على صحيح مُسلِم» في حكم التوثيق[٣]، كما أنّ إخراجَ الحاكم في «مُستَدرَكه على الصحيحَيْن» لحديثه أيضاً توثيقٌ له من الحاكم[٤]، وقولُ مَسلَمةَ بنِ قاسم القُرطُبيِّ توثيقٌ صريح، وزِدْ على ذلك ذِكرُه في «ثقات ابنِ حِبّان» في رواية صاحب «كشف الأستار».

وقال البدرُ العينيُّ في «المغاني»[٥]: «كان الحسنُ بنُ زيادٍ مُحبّاً للسُّنّةِ جدّاً، مشهوراً بالدِّينِ المتين، كثيرَ الفقهِ والحديث، عفيفَ النَّفْس، فمَنْ هذه صفاتُه كيف يُرمى ـ بما ذكروه[٦] ـ». اهـ.

---

(١) لم أقف عليه فيه، وصيغةُ المُؤلِّف رحمه الله تعالى تدلُّ على توقُّفه فيه أيضاً.

(٢) ص٢٤.

(٣) أي: عند أبي عوانة.

قال الإمام ابنُ دقيق العيد في «الاقتراح» ص٢٨٤-٢٨٥ في كلامِه على طرق معرفة العدالة: «ومنها تخريجُ مَنْ خرَّجَ الصحيح بعد الشيخَيْن، ومَنْ خرَّجَ على كتابيهما، فيُستفادُ من ذلك جملةٌ كثيرةٌ من الثقات، إذا كان المُخرِّجُ قد سَمَّى كتابه بـ«الصحيح»، أو ذكر لفظاً يدلُّ على اشتراطه لذلك».

لكنَّ في كلامه نظراً، فبعضُ المستخرجات ـ ومنها «مستخرج أبي عوانة» ـ «فيه أحاديثُ كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب، نبَّه هو على كثير منها، ويوجد فيها الصحيحُ والحسنُ والضعيفُ أيضاً والموقوف»، كما قال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» ١: ٦٣، ويُنظَر سائر كلامه في هذا الموضع وفي ١: ٢٩٣ أيضاً.

(٤) على تساهله أو تأليفه الكتابَ في كِبَرِه وعدم تحريره، كما هو معروف.

(٥) «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار» ١: ١٩٧.

(٦) أثبت المُؤلِّفُ هذه العبارة بين علامتَي الاعتراض، إشارةً إلى أنها من زياداته، ولفظ العينيّ: «كيف يُرمى بالكذب».

وفي «طبقاتِ عليٍّ القاري»(١): «عُدَّ الحسنُ بنُ زيادٍ ممَّنْ جدَّدَ لهذه الأُمَّةِ دينَها، كما في «مختصر غريب أحاديث الكتب السِّتّة لابن الأثير»(٢)».

وقال الصَّيمَريّ(٣): «أخبرنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ الأسديُّ قال: أخبرنا أبو بكرٍ الدامَغانيُّ الفقيهُ قال: أخبرنا الطحاويّ: أنّ الحسنَ بنَ زيادٍ والحسنَ بنَ أبي مالكٍ تُوفِّيا جميعاً سنةَ أربع ومئتَيْن»، رضِيَ اللهُ عنهما وعن جميع أئمّةِ الدِّين.

ولم أر تعيينَ مولدِه فيما اطَّلعتُ عليه من الكتب، إلا أنّ برهانَ الإسلام الزَّرنُوجيّ، تلميذَ صاحب «الهداية»، ذكرَ في «تعليم المُتعلِّم»: أنه دامَ على تحصيل العِلم أربعينَ سنةً، واستَمرَّ على تعليم العِلم والإفتاءِ أربعينَ سنةً أُخرى. فمجموعُ هاتَينِ المدَّتَينِ ثمانون سنة، وكان ابتداؤُه في التعلُّم في سِنٍّ تُمكِّنُه من ذلك نَحْوِ ثماني سنواتٍ على أقلِّ تقدير، فيكونُ مولدُه سنةَ ١١٦هـ تقريباً لا تحديداً.

والذي حَمَلَني على القولِ بذلك هو ما وقعَ في «تعليم المُتعلِّم»(٤) للزَّرْنوجيِّ المذكور، تحتَ عنوان «فصل في وقت التحصيل»: «قيل: وقتُ التعلُّم من المَهْدِ إلى اللَّحْد، دخل الحسنُ بنُ زيادٍ في التفقُّه وهو ابنُ ثمان، ولم يَبِتْ على الفِراشِ

(١) «الأثمار الجنية في الأسماء الحنفية» ص٢٨٢.

(٢) يعني: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، وقد «اختصره عيسى بن محمَّد الصَّفَويُّ (ت ٩٥٣) في قريب من نصفِ حجمه، واختصره جلالُ الدين السُّيوطيُّ (ت ٩١١) وسمّاه «الدُّرّ النثير»، واختصره الشيخ عليُّ بنُ حسام الدين الهندي، الشهيرُ بالمُتقي (ت ٩٧٥)». والظاهرُ أنّ الأخيرَ هو المرادُ هنا، والله أعلم.

(٣) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٧. وعنه رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨: ٢٨٠-٢٨١.

(٤) ص١١٧.

أربعينَ سنة[١]، فأفتى بعدَ ذلك أربعينَ سنة». اهـ. يُرِيدُ أنه لم يُحدَّد للعلم وقت، بل العُمُرُ كلُّه من المَهْدِ إلى اللَّحْد، كما فعل الحسنُ بنُ زياد، حيثُ بكَّر في طلب العلم، واستمرَّ وهو يَسهَرُ في هذا السبيل أربعين سنة، ثمّ استَمرَّ على الإفتاءِ والتعليم أربعينَ سنةً أخرى.

وقد وقعَ في متنٍ بعضِ شروحِهِ لبعض علماءِ الأتراك: «وهو ابنُ ثمانين» بَدَلَ «وهو ابنُ ثمان»، حتّى جعلَ عُمُرَه يبلغُ مئةً وستِّين سنةً! وهذا غَلَطٌ بَحْت، وتحريفٌ صِرْفٌ من بعضِ النُّسّاخ المُسّاخ في نظري، لمخالفةِ ذلك للمُعتادِ وللسِّياق. وفي خطِّ الرُّقعةِ المعروفِ عند الأتراكِ ربَّما تلتبسُ ثمانية بثمانين.

وأما ما حكاه الحاكمُ في عُمُرِ صالح بنِ كَيْسانَ[٢] فلا يَستَنِدُ إلى أصل وثيق، كما ذكرَه أهلُ العِلم، فلا داعيَ لقولِ القائل[٣]:

---

(١) تقدَّم ص١٥ نَقْلُ ما رواه الصيمريّ في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣٧ بإسناده إلى الحسن ابن زياد قال: «مكثتُ أربعينَ سنةً لا أبيتُ إلا والسِّراجُ بينَ يديّ». وفي «الأثمار الجنية في الأسماء الحنفية» ص٢٨٣: «قال الجاحظ في كتابه: سمعتُ الحسن اللؤلؤيَّ يقول: غبَّرتُ أربعين عاماً، ما قِلتُ ولا نمتُ إلا والكتابُ على صدري موضوع».

(٢) من أنه مات وهو ابن مئة ونيِّف وسِتِّين سنة، وكان قد بدأ طلب العلم وهو ابنُ سبعين، كما نقله الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٥: ٤٥٦، وابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» ٤: ٤٠٠. وتعقَّبه الذهبيُّ بأنه: «عاش نيِّفاً وثمانين سنة، ما بلغ التِّسعين، ولو عاش كما زعم أبو عبد الله لعُدَّ في شباب الصحابة، فإنه مدني، ولكان ابنَ نيِّفٍ وثلاثين سنةً وقتَ وفاةِ النبيِّ صَلَّى الله عليه وسَلَّم، ولو طلبَ العِلم كما قال الحاكمُ وهو ابنُ سبعين سنة، لكان قد عاش بعدها نيِّفاً وتسعين سنة، ولَسَمِعَ من سعد بن أبي وقاص وعائشة، فتلاشى ما زعمَه»، ولذا قال ابن حجر عن كلمة الحاكم إنها «هذه مجازفةٌ قبيحة ...، وما أدري من أين وقع ذلك للحاكم؟!».

(٣) هو العلامة المُحدِّث الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطيّ (١٢٩٥-١٣٦٣)، أحد شيوخ المُؤلِّف رحمه الله تعالى في باب الرواية، فإنه ذكره في منظومته «دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك» ص٩٩ باللفظَيْن الآتيَيْن.

وبعدَ سَبْعينَ ابنُ زيّادٍ طَلَبْ[1]

معَ تشديدِ الياءِ للنظم، ولا لإصلاحِهِ بتحويل المِصْراع إلى:

وبعدَ سبعينَ ابنُ كَيْسانٍ طَلَبْ

بل حقُّهما جميعاً أن يُشطَبا؛ لابتنائهما على أوهام مُتراكِبة. على أنّ النظمَ كان يَصِحُّ لو قُدِّمَ «ابن زياد»، وقيل:

وابنُ زيادٍ بعدَ سبعينَ طَلَبْ

والله أعلم.

انتَهَتْ ترجمةُ الحسنِ بنِ زياد، رضِيَ اللهُ عنه وعن سائرِ أئمّةِ الاجتهاد، ونفعَنا بعُلومِهم أجمعين.

❊ ❊ ❊

---

(١) وشطرُه:

العُمْرُ كلُّه أوانٌ للطَّلَبْ

(٢)

محمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيّ

أصلُه ونشأتُـه ومنزلتُه في العلم

هو الإمامُ أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيُّ البغداديّ، وهو مُنحَدِرُ النَّسَبِ من ثَلْج بنِ عَمْرِو بنِ مالك(١)، كما ذكرَه البدرُ العينيُّ في «البناية»(٢)، فيكونُ قُضاعياً. ومَنْ يقولُ عنه: ابنُ الثَّلْجيّ، يُريدُ به انتِقاصَه بأنّ أباه بائعُ ثَلْج، فنُسِبَ إليه. ومنهم مَنْ يزيدُ في الطُّنبُورِ نَغْمةً أُخرى، فيقولُ عنه: ابنُ الثلّاج(٣)؛ لحطِّ منزلتِهِ بأنّ والدَه كان ثلّاجاً. فماذا عليه؟ لو صَحَّ أنّ أباه كان ثلّاجاً، بعدَ أنْ نَبَغَ هو وصار إماماً، رَغْمَ حُسّاده.

ونسبتُه إلى بَلْخ تصحيفٌ بَحْت، وإنْ ذكرَه القرشيُّ على الاحتمال(٤).

---

(١) انظر: «المؤتلف والمختلف» للدراقطني ١: ٢٢١، و«الإكمال» لابن ماكولا ١: ٣٥٢، و«الأنساب» للسمعاني ٣: ١٤٤، جميعهم نقلاً عن ابن الكلبيّ، وساق نَسَبَ ثلج إلى قضاعة. وتحرَّف في المطبوع من «نسب مَعَدّ واليمن الكبير» ٢: ٥٩٨ إلى «تُلج» مضبوطاً بضمّ التاء!

(٢) ٣: ٤٦. وذكره من قبله السمعاني في «الأنساب» ٣: ١٤٥.

(٣) كما في عدّة أخبار مذكورة في «ميزان الاعتدال» ٣: ٥٧٧-٥٧٨.

(٤) بل ذكره القرشيّ وغلَّطه، فقال في «الجواهر المضية» ٤: ١٦٧: «وصحَّفه بعضُهم بالباء والخاء، وهو غلط».

وُلِدَ رحمَه اللهُ في بغدادَ في ٢٣ من رمضان من سنةِ ١٨١ هـ، ونشأ بها وأقبَلَ على العِلم إقبالاً عظيماً إلى أن أصبَحَ إماماً قويَّ الحجّةِ في العلوم، واسعَ الأُفُقِ في الفِقهِ والحديث، وانتَشَرَ صِيتُه في الآفاق، ولم تَنحَصِرْ شهرتُه بالعراق.

وغايةُ ما يُعابُ به أنه لم يكنْ يُعامِلُ العامّةَ وحشويّةَ زمنِه بالسِّياسة، مُترفِّعاً عن المُداهَنة، مُفضِّلاً الصَّراحةَ في كُلِّ شيء، فطالت ألسنةُ كثيرٍ من مُخالِفيهِ أنه يُمالِئُ المعتزلةَ ويُخالِفُ السَّلَف! ولم يكنْ له أيُّ مخالفةٍ للسَّلَفِ الصالح، وإنما كانت مخالفتُه لنابِتةِ عصرِهِ الذين لا يُميِّزون بين السُّنّةِ المسلوكةِ والبدعةِ المهتوكة، ولا بين الحقِّ والباطل، ممَّنْ حَرَمَهم اللهُ العِلمَ والفَهْمَ والعقلَ الوازعَ عن التوغُّل في إثارةِ الفِتَن، كما لا يخفى على مَنْ درسَ تاريخَ عَهْدِهِ بإمعان.

تخرَّجَ في الفِقهِ والحديثِ على:

١ - الحسنِ بنِ زياد.

وأخذَ عن:

٢ - الحسنِ بنِ أبي مالك(١).

٣ - وإسماعيلَ بنِ حمّادِ بنِ أبي حنيفة(٢).

٤ - وعبدِ الله بنِ داودَ الخُرَيبيِّ(٣).

٥ - والمُعلّى بنِ منصور(٤).

---

(١) أبو مالك، تفقَّه على أبي يوسف، وكان أبو يوسف يُشبِّهُه بجمل حَمَلَ أكثرَ مما يُطيق، مات سنة ٢٠٤. «الجواهر المضية» ٢: ٩٠ (٤٨١).

(٢) تقدَّم التعريف به في شيوخ الحسن بن زياد ص٣١.

(٣) أبو عبد الرحمن الهَمْداني الكوفي، ثقة عابد، توفي سنة ٢١٣. «تقريب التهذيب» (٣٢٩٧).

(٤) أبو يعلى، إمام حافظ، تفقّه على أبي يوسف ومحمَّد، وطُلِبَ للقضاء غيرَ مرّةٍ فامتنع، ومات =

٦-وحبّانَ[١]، صاحبِ أبي حنيفة.

٧-وأبي عاصم النَّبيل[٢].

٨-وأبي أُسامة[٣].

٩-وأبي مَعشَر[٤].

١٠-وأبي نَصْرٍ التمّار[٥].

١١-وموسى بنِ سُليمانَ الجُوزْجانيّ[٦].

١٢-وإبراهيمَ بنِ إسحاقَ الطالَقانيّ[٧].

١٣-وإسحاقَ بنِ سُليمانَ الرازيّ[٨].

= سنة ٢١١. «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٣٦٥-٣٧٠، و«الجواهر المضية» ٣: ٤٩٢ (١٦٨٠).

(١) ابن عليّ الكوفيّ، أبو عليّ، وقيل: أبو عبد الله. «الجواهر المضية» ٢: ٣٢ (٤٢٠).

(٢) الضحّاك بن مخلد الشيباني البصري، ثقة ثبت، مات سنة ٢١٢ أو بعدها. «تقريب التهذيب» (٢٩٧٧).

(٣) حماد بن أسامة الكوفي، ثقة ثبت، مات سنة ٢٠١. «تقريب التهذيب» (١٤٨٧).

(٤) لم أعرفه، وروايةُ ابن شجاع عنه عند ابن أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ص١١٥، والصيمريّ في «أخبار أبي حنيفة» ص٧١.

(٥) عبد الملك بن عبد العزيز القشيري النَّسائيّ، ثقة عابد، مات سنة ٢٢٨. «تقريب التهذيب» (٤١٩٤).

(٦) أبو سليمان، نزيل بغداد، تفقَّه على أبي يوسف ومحمَّد، واعتنى برواية كتب المذهب، وله تصانيف، وتُوفي بعد المئتَيْن. «سير أعلام النبلاء» ١٠: ١٩٤-١٩٥، و«الجواهر المضية» ٣: ٥١٨ (١٧١٤).

(٧) أبو إسحاق البُناني، نزيل مَرْو، صدوق يُغرِب، مات سنة ٢١٥. «تقريب التهذيب» (١٤٥).

(٨) أبو يحيى، كوفي الأصل، ثقة فاضل، مات سنة ٢٠٠، وقيل: قبلها. «تقريب التهذيب» (٣٥٧).

١٤-وإسماعيلَ بنِ عُلَيَّـة(١).

١٥-ووكيع(٢).

١٦-والواقِديّ(٣).

١٧-وبشـرِ بنِ غِياث(٤).

١٨-ويحيى بنِ آدم(٥).

١٩-وأبي محمَّدٍ اليَزيديّ(٦).

٢٠-وعُبيدِ الله بنِ موسى(٧).

---

(١) إسماعيلُ بنُ إبراهيم بن مِقسَم الأسديّ البصريّ، وعُليّة: أمُّه، ثقة حافظ، مات سنة ١٩٣. «تقريب التهذيب» (٤١٦).

(٢) ابن الجرّاح الرُّؤاسيّ الكوفيّ، ثقة حافظ عابد، مات سنة ١٩٧. «تقريب التهذيب» (٧٤١٤).

(٣) محمَّد بن عمر الأسلميّ المدني، نزيل بغداد، القاضي، متروك في رواية الحديث مع سعة علمه، مات سنة ٢٠٧. «تقريب التهذيب» (٦١٧٥).

(٤) أبو عبد الرحمن المَرِيسيّ، فيه كلام شديد من جهة الاعتقاد، وانظر تعليقَ المُؤلِّف على «حسن التقاضي» ص٦٣.

(٥) أبو زكريا الكوفيّ، ثقة حافظ فاضل، مات سنة ٢٠٣. «تقريب التهذيب» (٧٤٩٦).
وقد روى ابنُ شجاع عنه الحروف ـ أي: في قراءة القرآن ـ، كما في «غاية النهاية» لابن الجزري ٢: ١٥٢.

(٦) يحيى بن المبارك بن المغيرة البصريّ، علامة نحويّ مُقرئ، وله تصانيف، مات سنة ٢٠٢. «سير أعلام النبلاء» ٩: ٥٦٢-٥٦٣.
وهو شيخُه في القراءة، فقد أخذ القراءةَ عَرْضاً وسماعاً عنه عن أبي عمرو، كما في «غاية النهاية» ٢: ١٥٢.

(٧) أبو محمَّد العَبْسيّ الكوفي، ثقة كان يتشيَّع، مات سنة ٢١٣. «تقريب التهذيب» (٤٣٤٥).

٢١-ومُحمَّدِ بنِ عُبيدٍ الطَّنافِسيِّ(١).

٢٢-وإسماعيلَ بنِ الفَضْل(٢).

٢٣-وأبي عليٍّ الرازيِّ(٣).

٢٤-ويحيى بنِ أيوبَ البَلْخيِّ(٤).

وغيرِهم من أئمّةِ الفِقهِ والحديث(٥).

---

(١) الكوفي، ثقة يحفظ، مات سنة ٢٠٤. «تقريب التهذيب» (٦١١٤).

(٢) صدوق ثبت. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٢: ١٩٣.

(٣) من أصحاب أبي يوسف، ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٤: ٦٩ (١٩٥٥)، وله أخبار عنه عند ابن أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ص٣٠٣ و٣٠٧ و٣٦٩، وكلُّها من طريق محمد بن شجاع عنه.

(٤) لم أعرفه، ولعلّه خلف بن أيوب البلخي (ت ٢٠٥) المتقدِّم في الآخذين عن الحسن بن زياد ص٣١، ولم أقف على رواية ابن شجاع عنه.

(٥) ومنهم، على حسب ما تيسَّر لي الوقوفُ عليه، من غير تتبُّع ولا استيعاب:

١- حفصُ بنُ عمر الكوفي، وروايةُ ابن شجاع عنه في «الموضوعات» لابن الجوزي ١: ٣٤٨، لكنَّ الإسناد إليه لا يصح.

٢- وطاهر بن أبي أحمد محمَّد بن عبد الله الزُّبيريّ، روى عنه الحروف، كما في «غاية النهاية» لابن الجزري ١: ٣٤١.

٣- وعبدُ الرحيم القوّاس، وروايتُه عنه في «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٨١.

٤- وعبّاد بن صهيب البصري، أبو بكر الكُلَيبيّ (ت ٢١٢ تقريباً)، ذكره المُؤلِّف في تلاميذ ابن شجاع ص١٤٠، وهو سَبْقُ قلم منه.

٥- وعليُّ بنُ صالح ـ وأظنُّه الجرجاني ـ، وروايتُه عنه في «فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوّام ص٤١-٤٢ و٢٨٥ و٣٠٣ و٣١٧، وسلف إحدى رواياته عنه ص١٤ أيضاً. =

وممَّنْ تَفقَّهَ عليه وحَدَّثَ عنه:

١-ابنُه أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ شجاع(١).

٢-والقاسمُ بنُ غسّانَ القاضي(٢).

٣-وأبو بشرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ حمّادٍ الدّولابيُّ(٣) الحافظ.

٤-وأحمدُ بنُ أبي عِمْران(٤)، شيخُ الطحاويّ.

٥-ويعقوبُ بنُ شيبةَ السَّدُوسيّ(٥) الحافظ.

= ٦- وعليُّ بنُ عاصم ـ وأظنُّه أبا الحسن الواسطي (ت ٢٠١) ـ، وروايتُه عنه في «تاريخ بغداد» ١٥: ٤٩٧، و«مناقب أبي حنيفة» للمُوفَّق المكِّيّ ص١٥٦.

٧- ومحمَّدُ بنُ سماعة (ت ٢٠٨)، وروايتُه عنه في «تاريخ بغداد» ١٥: ٥١٦.

٨- ومعروفٌ الكَرْخيّ (ت ٢٠٠)، وروايتُه عنه في «شعب الإيمان» للبيهقيّ (٤٧٠٧).

٩- ويزيدُ بنُ هارون (ت ٢٠٦)، وروايتُه عنه في «معاني الآثار» للطحاويّ ٣: ٢٥٣.

١٠- ويَعْلى بن عُبَيد (ت ٢٠٩)، وروايتُه عنه في «معاني الآثار» ٢: ٤٨.

١١- وأبو حفص، وروايتُه عنه في «مناقب أبي حنيفة» للمُوفَّق المكِّيّ ص٢٢٨.

(١) أبو أيوب. «الجواهر المضية» للقرشي ١: ٢٧٨ (٢٠٥).

(٢) قاضي الكوفة، كما تكرَّر وصفُه بذلك في أسانيد ابن أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٥٠ و٦٧، وقد روى له ابن أبي العوام في ٢٠ موضعاً من كتابه المذكور، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) إمام مُحدِّث بارع، مات سنة ٣١٠. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٣٠٩-٣١٠.

(٤) أبو جعفر البغدادي، نزيل مصر، إمام حافظ فقيه قاضٍ، مات سنة ٢٨٠. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣٤-٣٣٥.

(٥) أبو يوسف البصريّ ثم البغداديّ، حافظ كبير ثقة، مات سنة ٢٦٢. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٤٧٦-٤٧٩.

٦-وحفيدُه محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ يعقوب[1]، وهو آخرُ مَنْ روى عنه.

٧-وأحمدُ بنُ الحسنِ بنِ صالح البغداديّ[2].

٨-وأحمدُ بنُ القاسم البِـرْتيّ[3].

٩-وعبدُ الوهّابِ بنُ عيسى بن جَنْبة[4].

١٠-وعبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ ثابتٍ البزّار[5].

١١-وأحمدُ بنُ موسى القُمّيّ[6].

---

(١) أبو بكر، ثقة، مات سنة ٣٣١. «تاريخ بغداد» ٢: ٢٤٨.

(٢) ذكره المزيُّ في «تهذيب الكمال» ٢٥: ٣٦٢ في الرواة عن محمَّد بن شجاع، ولم أتبيَّنه.

(٣) أبو الحسن الطائي، ثقة، مات سنة ٢٩٦. «تاريخ بغداد» ٥: ٥٧٥.

(٤) بجيم ونونٍ ساكنة. (ز).

بل هو ابن أبي حية، بالحاء المهملة والياء المُشدَّدة، كما ضبطه الدارقطنيُّ في «المؤتلف والمختلف» ٢: ٥٨٩، وابن ماكولا في «الإكمال» ٢: ٣٢٦، وغيرهما.

وهو أبو القاسم، ورّاق الجاحظ، ثقة، مات سنة ٣١٩. «تاريخ بغداد» ١٢: ٢٨٧.

(٥) أبو القاسم، ثقة، مات سنة ٣٢٩. «تاريخ بغداد» ١١: ٣٠.

(٦) والد القاضي الثقة أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن موسى بن يزداد القُمّيّ الحنفيّ، المتوفى سنة ٣٦١، كما في «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٢٨٣، ولم أقف له ـ أعني: للوالد ـ على ترجمة مُفرَدة.

وفي الرواة عن محمد بن شجاع: أبو الحسن عليّ بن موسى بن يزداد القُمّيّ (ت ٣٠٥)، صاحب «أحكام القرآن»، ذكره ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٧: ١١٩، والسمعانيُّ في «الأنساب» ١٠: ٤٨٦، والذهبي في «تاريخ الإسلام» ٢٣: ٦٤، وذكروا محمَّد بن شجاع في شيوخه، وروايتُه عنه عند الخطيب في «تاريخه» ١٦: ٣٨١، والمُوفَّق المكّيّ في «مناقب أبي حنيفة» ص١٥٦. والظاهر أنه أخوه.

١٢ –وعبّادُ بنُ صُهَيب[(١)].

١٣ –وأبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ عبدِ الله الهرويّ[(٢)].

١٤ –وزكريّا بنُ يحيى النيسابوريّ[(٣)].

١٥ –وعبدُ المَلِكِ بنُ حَمْدان[(٤)].

١٦ –وأبو جعفرٍ محمَّدُ بنُ اليمان[(٥)].

---

(١) أبو بكر الكُلَيبيّ البصريّ، متروك، مات قريباً من سنة ٢١٢. «لسان الميزان» ٤: ٣٩٠ (٤٠٧٨).
وهو من شيوخ الثلجيّ، وستأتي روايتُه عنه ص١٦٦، فذِكرُه هنا سَبْقُ قلم من المُؤلِّف رحمه الله تعالى.

(٢) لم أقف له على ترجمة، وقد روى الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٣: ٣١٦ من طريق أبي الحسن عليّ بن صالح بن أحمد بن الحسن بن صالح البغويّ، عنه، عن محمَّد بن شجاع ـ وستأتي هذه الرواية ص١٧٤ ـ ووُصِفَ فيها بـ«صاحب محمد بن شجاع».
وروى الصيمريُّ في «أخبار أبي حنيفة» ص٦٦ خبراً آخر من طريق أبي العباس أحمد بن هارون الفقيه (المعروف بالتَّبّان، شيخ الحنفية ومُفتيهم بنيسابور، توفي سنة ٣٣٩، كما في «تاريخ الإسلام» ٢٥: ١٧١)، عنه، عن محمَّد بن شجاع.
أما ما رواه الصيمريُّ في «أخبار أبي حنيفة» ص٣٤ ـ ومن طريقه الموفق المكّيُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص١٣٢ ـ في خبر ثالثٍ من طريق عليّ بن صالح، عن أبي عبد الله أحمد بن محمد الهروي، عن محمَّد بن شجاع. فالظاهرُ أنه غيره، وإن اشتركا في الشيخ والتلميذ، لأن الأول معروف من رواية رجل آخر عنه، والله أعلم.

(٣) أبو يحيى البزّار، علامة فقيه مُحدِّث عابد، شيخ الحنفية في عصره، مات سنة ٢٩٨. «تاريخ الإسلام» ٢٢: ١٤٧، و«الجواهر المضية» ٢: ٢١٠ (٥٩٨).

(٤) لعلّه أبو القاسم السُّلَميّ المقرئ، المترجم في «تاريخ دمشق» ٣٧: ١١، فإنه من هذه الطبقة، ولم أقف على مصدر المُؤلِّف رحمه الله تعالى في ذِكرِه.

(٥) فقيه. «الجواهر المضية» ٣: ٤٠٠ (١٥٧٧).

١٧-وأبو الحسنِ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ حُبَيْشٍ البَغَويّ[١]، مُدوِّنُ «مُسنَدِ الإمام الحسنِ بنِ زياد»، تجريداً لأحاديثِ كتابه «المُجرَّد»، بحقِّ سماعِهِ من ابنِ شجاع، برواياتِهِ عن الحسنِ بنِ زياد، عن أبي حنيفة. كما فعلَ ابنُ مَطَرٍ النيسابوريُّ[٢] في «مُسنَدِ الشافعيّ»، بحقِّ سماعِهِ لكتاب «الأُمّ» من أبي العبّاس الأصمّ[٣]، عن الربيع المُراديّ، عن الشافعيّ[٤]، رضِيَ اللهُ عنهم أجمعين[٥].

---

(١) تقدَّم التعريف به ص٣٦.

(٢) أبو عمرو محمد بن جعفر، إمام محدِّث ثقة، مات سنة ٣٦٠. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١٦٢-١٦٣.

(٣) محمَّد بن يعقوب النيسابوري، إمام محدِّث مُسنِد ثقة، مات سنة ٣٤٦. «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٤٥٢-٤٦٠.

(٤) وانظر أيضاً ما ذكره المؤلِّفُ رحمه الله في «الحاوي» ص١٣-١٤.

(٥) ومن تلاميذ ابن شجاع والآخذين عنه، بحسب ما تيسَّر لي الوقوفُ عليه، من غير تتبُّع ولا استيعاب:

١- إبراهيمُ بنُ عليّ ـ وهو ابن يحيى النيسابوريّ ـ ، وروايتُه عن ابن شجاع في «مناقب أبي حنيفة» للمكّيّ ص١٨٨.

٢- وأحمد بن زهير البغدادي، أبو بكر ابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩)، وروايتُه عنه في «جامع بيان العلم» لابن عبد البر ٢: ٩٤٢.

٣- وأحمد بن محمَّد الهرويّ، أبو عبد الله، وروايتُه عنه في «أخبار أبي حنيفة» للصيمريّ ص٣٤. وانظر ما سلف ص١٤٠ باسم محمد بن عبد الله الهروي، والتعليق عليه.

٤- والحسينُ بنُ رحمة الويمي، وروايتُه عنه في «تاريخ بغداد» ١٥: ٥١٦، و«الإكمال» لابن ماكولا ٤: ٣٦.

٥- والحسينُ بنُ عبد الله بن أبي زيد، أبو عبد الله النيسابوريّ الحنفي (ت ٢٩٢)، ترجم له الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ٢٢: ١٣٨، وذكر أنه حدَّث عن محمَّد بن شجاع بالمُصنَّفات.

٦- وخلّادُ بنُ محمَّد الواسطيّ، وروايتُه عنه في «معاني الآثار» ٣: ٢٥٣.

٧- وسليمانُ بنُ داود الرَّقِّيّ، أبو أيوب، روى الحروف عنه، كما في «غاية النهاية» ٢: ١٥٢.=

وحيثُ إنّ محمَّدَ بنَ شجاع مُكثِرٌ للغايةِ من الحديثِ كما سبق[1]، يحتاجُ

= ٨- وعبدُ الله بنُ سَلَمَةَ بنِ يزيد، أبو محمَّد النيسابوريّ الحنفيّ (ت ٢٩٨)، ترجم له الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ٢٢: ١٧٩، والقرشي في «الجواهر المضية» ٢: ٣١٠ (٧٠٦)، وذكرا أنه سمعَ من ابن شجاع.

٩- وعبدُ الله بنُ محمَّد بن سعيد، وروايتُه عنه في «مناقب أبي حنيفة» للمُوفَّق ص٣٤٣.

١٠- وعبدُ الوهاب بنُ محمَّد، سلفت روايتُه عنه ص١٥.

١١- وعُبيدُ الله بنُ إبراهيم بن مهديّ، أبو القاسم البغداديّ المقرئ (ت ٣٠٧)، روى عنه قراءة أبي عمرو سماعاً، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبي ٢٣: ٢١٤، و«غاية النهاية» لابن الجزريّ ١: ٤٨٤.

١٢- وعليُّ بنُ عبيدة، سلفت روايتُه عنه ص١٣.

١٣- وعليّ بن موسى بن يزداد القُمِّيّ، أبو الحسن (ت ٣٠٥)، ذكره ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٧: ١١٩، والسمعانيُّ في «الأنساب» ١٠: ٤٨٦، والذهبي في «تاريخ الإسلام» ٢٣: ٦٤، وذكروا محمَّد بن شجاع في شيوخه، وروايتُه عنه عند الخطيب في «تاريخه» ١٦: ٣٨١، والمُوفَّق المكّيّ في «مناقب أبي حنيفة» ص١٥٦. وانظر ما سلف ص١٣٩ باسم أحمد بن موسى القُمِّيّ، والتعليق عليه.

١٤- ومحمَّدُ بنُ جعفر بن رميس، أبو بكر البغداديّ (ت ٣٢٦)، وروايتُه عنه في «شعب الإيمان» للبيهقيّ (٤٧٠٧).

١٥- ومحمَّدُ بنُ الحسن البَلْخيّ، وروايتُه عنه في «مناقب أبي حنيفة» للمكّيّ ص٢٢٨.

١٦- ومحمَّدُ بنُ عليّ بن إسحاق، أبو جعفر القرشيّ المقرئ، روى عنه القراءة، كما في «غاية النهاية» ٢: ٢٠١.

١٧- ومحمَّدُ بنُ محمود الصَّيدناني، وروايتُه عنه في «تاريخ بغداد» ١٥: ٤٥٤، و«مناقب أبي حنيفة» للمكّيّ ص٢٥٤.

١٨- وأبو حنيفة الخوارزميّ، ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٤: ٤٠ (١٩١٩)، وذكر روايةَ ابن شجاع عنه.

(١) ص٣٣-٣٤، وانظر ما سيأتي ص١٤٥-١٤٨.

استيفاءُ ذِكرِ شيوخِهِ إلى تأليفٍ خاصٍّ وتفرُّغ خاصّ، وكذلك ذِكرُ أصحابه وتلاميذه؛ لِمَا نشرَ اللهُ سبحانه له في بلادٍ كثيرةٍ شرقاً وغَرْباً من علومِهِ ومُؤلَّفاتِه، بواسِطةِ هؤلاءِ الأصحاب والتلاميذِ الذين انتشروا في الآفاق. وكان ذلك لبالغ إخلاصِهِ في خِدمةِ الفقهِ والحديث، رَغْمَ كثرةِ خصومِهِ من الحشويّة.

❊ ❊ ❊

ثناءُ أهل العِلم
على محمَّد بن شجاع بالعِلم والوَرَع والتعبُّد

قال أبو عبدِ الله الصَّيْمَريّ[١]: «ومن أصحابِ الحسنِ بنِ زياد: محمَّدُ ابنُ شجاع الثَّلْجيّ، وهو المُقدَّمُ في الفِقهِ والحديثِ وقراءةِ القرآن، معَ وَرَع وعبادة». اهـ .

قال الذهبيُّ في «سِيَر النُّبلاء»[٢]: «أحدُ الأعلام، سَمِعَ من ابنِ عُلَيّةَ ووكيع وأبي أُسامةَ وطبقتِهم، وأخذَ الحروفَ عن يحيى بن آدم، والفِقهَ عن الحسنِ بنِ زياد. وكانَ من بُحورِ العِلم، وكانَ صاحبَ تعبُّدٍ وتهجُّدٍ وتلاوة، وله «كتابُ المناسك» في نيِّفٍ وستِّينَ جُزْءاً، وعاش خمساً وثمانينَ سنة، ومات سنة ٢٦٦هـ». اهـ .

وقال محمَّدُ بنُ إسحاقَ النَّديمُ في «الفِهرست»[٣]: «أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيّ، مُبرِّزٌ على نُظَرائِهِ من أهل زمانِه، وكان فقيهاً وَرِعاً ثَبْتاً على آرائه، وهو الذي فَتَقَ فقهَ أبي حنيفة، واحتَجَّ له، وأظهَرَ عِلَلَه، وقوّاه بالحديث، وحَلّاه في الصُّدور. وكان من الواقِفة، إلا أنه يرى رأيَ أهل العَدْل والتوحيد[٤]».

ثمَّ قال: «قرأتُ بخطِّ ابنِ الحِجازيّ[٥] أنه قال محمَّدُ بنُ شجاع: قالَ لي

---

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٦٤.

(٢) ١٢: ٣٨٠ باختصار.

(٣) ص٢٥٦.

(٤) يعني: المعتزلة. وسيأتي تعقيبُ المُؤلِّف رحمه الله على ذلك ص١٥٠-١٥١.

(٥) ويُسمِّيه ابنُ النديم في مواضع أخرى من «الفهرست»: أبا القاسم الحجازيّ، وعزا إليه =

إسحاقُ بنُ إبراهيمَ المُصعَبيّ[١] ـ وكان لي صديقاً ـ : دعاني أميرُ المؤمنين، فقال لي: اختَرْ لي من الفُقهاءِ رجلاً قد كتَبَ الحديثَ وتَفقَّهَ به معَ الرأي، وليَكُنْ مَديدَ القامة، جميلَ الخِلْقة، خُراسانيَّ الأصل، من نشأةِ دَوْلتِنا؛ ليُحامِيَ على مُلكِنا، حتّى أُقلِّدَه القضاء.

قال: فقلتُ: لا أعرفُ رجلاً هذه صِفتُه غيرَ محمَّدِ بنِ شجاع، وأنا أُفاوِضُه في ذلك. قال: فافعَلْ، فإذا أجابَكَ فصِرْ به إليّ.

فقال: فدونَكَ يا أبا عبد الله.

فقلتُ: أيها الأمير، لستُ في ذلك بمُحتاج، وإنما يَصلُحُ القضاءُ لأجل ثلاثة[٢]؛ لِمَنْ يكتسبُ مالاً، أو جاهاً، أو ذِكْراً. فأما أنا فمالي وافِر، وأنا غنيّ، وإنّ الأميرَ لَيُوجِّهُ إليَّ بالمالِ لأُفرِّقَه، ولو احتَجْتُ إلى شيءٍ منه لأخذتُه. وأما الذِّكْرُ فقد سَبَقَ لي عند مَنْ يَقصِدُنا من أهل العِلم والفِقهِ ما فيه كفاية».

وقال المُوفَّقُ المكِّيُّ في «المناقب» (١ : ٩٥)[٣]: «وذكرَ محمَّدُ بنُ شجاع في تصانيفِهِ نيِّفاً وسبعينَ ألفَ حديثٍ عن النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم، مما فيها نظيرُها من الصحابة». اهـ .

وهذا توسُّعٌ بالغٌ في الحديثِ والأثرِ من مرفوع وموقوف، فمِثلُه يكونُ خبيراً

= ص١٣٦ كتابَ «التاريخ الملحق»، وسمّاه في ص٢٥٩: «الأخبار الداخلة في التاريخ».

(١) أبو الحسن، صاحب الشرطة ببغداد أيام المأمون والمعتصم والواثق والمتوكِّل، مات سنة ٢٣٥. «الأعلام» للزركلي ١ : ٢٩٢.

(٢) يعني: إذا لم يكن العالمُ متعيِّناً للقضاء لإقامةِ العَدْل، وكان في عصره مَنْ يُولّى القضاء بكثرة. (ز).

(٣) أو ص٨٤.

بوجوهِ اختِلافِ الرِّواياتِ في الحديثِ وآراءِ الصحابة، فيكونُ عالي المنزلةِ في الاجتهادِ جدّاً، لو لم يكنْ كافراً وكذّاباً في نَظَرِ بعضِ النَّـقَلة!

وقال الحافظُ عبدُ القادر القرشيّ[1]: «محمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيّ: من أصحابِ الحسنِ بنِ زياد، وكان فقيهَ أهلِ العِراقِ في وقتِه، والمُقدَّمَ في الفِقهِ والحديثِ وقراءةِ القرآن، معَ وَرَع وعبادة، ماتَ فَجْأةً في سنةِ ستٍّ وسِتِّينَ ومئتَيْنِ ساجداً في صلاةِ العَصْـر. روى عن يحيى بنِ أكثَمَ[2] ووكيع. حكاه الصَّيْمَريّ[3]. قال الذهبيّ: تَفقَّهَ على الحسنِ بنِ زياد، وآخِرُ مَنْ حَدَّثَ عنه محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ يعقوبَ بنِ شيبة». اهـ.

وأرى ما في نسخةِ القرشيِّ مِن ذِكرِ «يحيى بنِ أكثم» تحريفاً من «يحيى بنِ آدم»، وهو المذكورُ في الكتبِ في عِدادِ شيوخِه، وإنْ كانَ من المُمكِنُ أخذُه عنه لمُعاصَـرَتِهِ له.

وقال البدرُ العينيُّ في «البناية»[4]: «له تصانيفُ كثيرة، فإنْ قلتَ: أهلُ الحديثِ يُشنِّعونَ عليه تشنيعاً بليغاً، ونقلَ ابنُ الجوزيِّ[5] عن ابنِ عَدِيّ[6]: «أنه كان يَضَعُ

---

(١) في «الجواهر المضية» ٣: ١٧٣-١٧٤ (١٣٢٦).

(٢) في الطبعة المُحقَّقة من «الجواهر المضية»: «آدم»، وهو الصواب، كما سيُنبِّه إليه المُؤلِّف، وأشار مُحقِّقه د. الحلو إلى أنه «أكثم» في مطبوعة الهند، وهي ما ينقل عنه المُؤلِّف.

(٣) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٦٤، لكنْ دون قوله: «روى عن يحيى بن أكثم ووكيع».

(٤) وهذه من أحسَن شـروح «الهداية» في استيفاء أدلةِ الأحكام، وطُبِعَت «البنايةُ شـرح الهداية» في الهند قديماً، لكنَّها في غاية السقم، وبما في دار الكُتُب المِصـرية ومكتبة رُواقِ الأتراك بالأزهر الشـريفِ من الأجزاء تَتِمُّ نسخةٌ من الشـرح المذكور بخطِّ الشارح، لعلَّ اللهَ يُوفِّقُ بعضَ أصحاب المطابع لإعادةِ طبع هذا الشـرح المُفيد من تلك النُّسخة؛ ليَعُمَّ نفعُه. (ز).

(٥) في كتابه «الضعفاء والمتروكون» ٣: ٧٠.

(٦) انظر: «الكامل في الضعفاء» ٦: ٢٢٩٣.

الحديثَ في التشبيه، ويَنسُبُها إلى أهل الحديث». قلتُ: من جملةِ تصانيفه «كتابُ الرَّدِّ على المُشبِّهة»، فكيف يصحُّ عنه ذلك؟! وكان ديِّناً صالحاً عابداً فقيهَ أهل الرأي في وقته»[١]. اهـ.

وقال عليٌّ القاري في «طبقاتِ الحنفية»[٢]: «هو فقيهُ أهل العِراق في وقتِه، والمُقدَّمُ في الفقهِ والحديثِ وقراءةِ القرآن، معَ وَرَع وعبادة، قال الحاكم: «روى محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ موسى القُمِّيُّ عن أبيه عنه «كتابَ المناسك» له في نيِّفٍ وسِتِّينَ جُزْءاً كباراً دِقاقاً». وله «تصحيحُ الآثار»، وهو كتابٌ كبير، و«كتابُ النوادر»، و«كتابُ المُضاربة»، و«كتابُ الرَّدِّ على المُشبِّهة»[٣]، وله مَيْلٌ إلى المُعتَزلة. وقال أبو الحسنِ عليُّ بنُ صالح: حكى لي جدِّي: أنه سَمِعَ الثَّلْجيَّ يقول: ادفِنُوني في هذا البيت، فإنه لم يَبْقَ فيه طابقٌ إلا خَتَمتُ فيه القرآن[٤]». اهـ.

وسأتحدَّثُ إن شاءَ اللهُ تعالى عمّا كانَ النَّـقَلةُ يَنقِمُون عليه، معَ الرَّدِّ عليهم، بقَرْع الحجّةِ بالحجّة، لا بالتهوُّرِ والإقذاع كما هو دَيْدَنُهم منذُ ثَورانِ فِتنةِ القول بخَلْقِ القرآن.

قالَ ابنُ كامل[٥]: «كان فقيهَ العِراق في وقته»[٦]. اهـ.

---

(١) «البناية شرح الهداية» ١: ٣٧٧.

(٢) «الأثمار الجنية في الأسماء الحنفية» ص٤٥٧-٤٥٨.

(٣) وثمّة نقولات عن هذا الكتاب منثورة في «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك ص٧٧ و٧٨ و١٠٩ و١١٠ و٢١٦ و٢٢١ و٢٤٢ و٢٤٧ و٢٩٢.

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٣: ٣١٦.

(٥) القاضي أبو بكر أحمدُ بنُ كامل بن خلف الشَّجَريُّ، علامة فقيه، مات سنة ٣٥٠. «تاريخ بغداد» ٥: ٥٨٧، و«الأنساب» للسمعاني ٨: ٦٥. وانظر تعليقي على «حسن التقاضي» ص٥.

(٦) رواه عنه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٣: ٣١٨، وفيه: «فقيه العراقَيْن في وقته».

ولفظُ الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٢٤)[١]: «وأما أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيُّ فإنه كثيرُ الحديثِ كثيرُ التصنيف، رأيتُ عند أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ موسى القُمِّيِّ خازنِ السُّلطان، عن أبيه، عن محمَّدِ بنِ شجاع «كتابَ المناسِك» في نيِّفٍ وسِتِّينَ جُزْءاً كِباراً دِقاقاً». اهـ.

وهذا العالـمُ الجليلُ المعروفُ بين الحفّاظِ بكثرةِ الحديثِ وكثرةِ التصنيفِ وبالغ العبادةِ والتِّلاوة، المَخْتومُ له بخير، يَسْعى كثيرٌ من حشويّةِ الرُّواةِ في الإساءةِ إلى سُمْعتِهِ كذباً وزُوراً، فمَنْ لا يُصدَّقُ في مِثل أبي حنيفةَ وأصحابهِ باعتِبارهِ ظِنِّيناً مُتَّهماً، كيف يُصدَّقُ في باقي علماءِ المذهب؟ فانخداعُ بعضِ مَنْ أَلَّفَ في الرِّجالِ من علمائنا المُتأخِّرين[٢]، بما سَطَّرَه أهلُ العُدْوانِ من الحشويّة، وتصديقُهم في فريقٍ دونَ فريق، ممّا يُؤسَفُ له، وذلك من جَهْلِهم بالدَّخائل في كلماتِ هؤلاءِ النَّـقَلة، وعَدَم دراستِهم لكُتُبِ الرِّجالِ كما يجب، جَرْياً معَ التقليدِ الأعمى، واللهُ وليُّ الهداية.

وفي «تكمِلةِ الرَّدِّ على نونيّـةِ ابنِ القيِّم»[٣] (٩٦) بعضُ بَسْطٍ في ذلك.

* * *

(١) أو ص٦٣٢.

(٢) كأنه يعني الإمامَ اللكنويَّ رحمه الله تعالى في «الفوائد البهية» ص١٧١.

(٣) وهو تعليقاتُ المُؤلِّف على «السيف الصَّقيل» للتقيّ السبكيّ.

رأيـُه في مسائل الاعتقاد
التي كان يجري النِّقاشُ فيها بين أهل عصـره

وقد ذكرتُ في «تأنيب الخطيب» (٥٥)[١] بسَنَدِ محمَّدِ بنِ شجاع عن أبي حنيفةَ في قِصّةٍ طويلةٍ عن سؤالِ بعضِهم أصحابَ أبي حنيفةَ عن مسألةِ خَلْقِ القرآن، وسُكوتِهم عن الجوابِ لغَيْبوبةِ شيخِهم، وحكايتِهم له ما جرى عند قُدومِه، إلى أنْ قال: «فما كانَ جوابُكم فيها؟ قلنا: لم نتكلَّمْ فيها بشيء، وخَشِينا أن نتكلَّمَ بشيءٍ تُنكِرُه. فسُـرِّيَ عنه وأسفرَ وجهُه، وقال: جزاكم اللهُ خيراً، جزاكم اللهُ خيراً، احفَظُوا وصيَّتي، ولا تتكلَّموا فيها بكلمةٍ واحدةٍ أبداً، ولا تَسْألوا عنها أحداً أبداً، انتَهُوا إلى أنه كلامُ الله عزَّ وجَلّ، بلا زيادةِ حَرْفٍ واحد، ما أحسَبُ هذه المسألةَ تنتهي حتّى تُوقِعَ أهلَ الإسلام في أمرٍ لا يقومونَ له ولا يَقعُدون، أعاذَنا اللهُ وإياكم من الشيطانِ الرَّجيم»[٢]. اهـ.

وقد نَقَلْنا أيضاً بسَنَدِ محمَّدِ بنِ شجاع، عن الحسنِ بنِ زيادٍ والحسنِ بنِ أبي مالكٍ وغيرِهما، عن أبي يوسفَ وزُفَرَ وغيرِهما مِثْلَ هذا الرأي في «حُسْن التقاضي» و«لمحات النَّظَر» و«التأنيب»[٣] وغيرها.

---

(١) أو ص١١١-١١٢.

(٢) رواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص١١٦-١١٧، وابنُ عبد البر في «الانتقاء» ص١٦٦=٣١٨.

(٣) «حسن التقاضي» ص١٢٣-١٢٤، و«لمحات النظر» ص٤٨، و«تأنيب الخطيب» ص٥٤-٥٥=١٠٨-١١٢.

وبهذا الرأي الذي كان يَدِينُ به محمَّدُ بنُ شجاع يَعُدُّه النَّـقَلةُ من الواقفة[1]، بل يُكفِّرونَه[2]، فسُبْحانَ قاسِم العُقول!

والقولُ بأنَّ القرآنَ كلامُ الله، والسُّكوتُ عما زادَ على ذلك ممّا لم يَرِدْ في الكتابِ والسُّنّة: هو الصَّوابُ القاطعُ للنِّزاع المُهدِّئُ للعقولِ الثائرة، كما هو ظاهر. وحاشى أنْ يُريدَ هو ولا أحدٌ من أصحابِ أبي حنيفةَ أنّ القرآنَ باعتبارِ وجودِهِ العِلميِّ في عِلم الله حادث، أو أنْ يُريدَ أحدٌ منهم قِدَمَ ما بأيدي البَشَـرِ من القرآنِ في الأذهانِ والألسِنةِ والصُّحُف؛ ليكونوا كفّاراً في الحالتَيْن، لأنّ القولَ بحُدوثِ القديم أو بقِدَم الحادثِ من أشنع أنواع الكفرِ عند مَنْ يَعقِلُ ما يُقالُ له.

وأما القولُ بما قالَ به محمَّدُ بنُ شجاع، نَقْلاً عن أئمَّتِنا، مِنَ الوقوفِ حيثُ وقفَ الكتابُ والسُّنّة، مِن غيرِ زيادةِ شيءٍ على قولنا: إنّ «القرآنَ كلامُ الله»، كما توارثَه أئمَّتُنا، فهو مَحْضُ الصَّواب ولُبُّ الحِكمة.

فلو كانَ أهلُ الشأنِ أخذوا بذلك لَفَتَـرَتِ الفِتنة، ورجعَ الجميعُ إلى رشدِهم، وانصَـرَفوا إلى ما فيه خيرُهم، لكنْ وقعَ ما كان يَتوقَّعُه الإمامُ الأعظم، ووَصَلَ الأمرُ إلى حَدِّ إكفارِ مَنْ يقولُ بهذا الصواب، وتخليدِ ذلك في الكتبِ مدى الأحقاب.

وهذا هو الذي بسَبَبِهِ كان يُرْمى محمَّدُ بنُ شجاع بالمَيْلِ إلى الاعتِزال[3]،

---

(١) انظر: «الفهرست» لابن النديم ص٢٥٦، و«تاريخ بغداد» للخطيب ٣: ٣١٦، و«الأنساب» للسمعاني ٣: ١٤٥، و«سير أعلام النبلاء» للذهبيّ ١٢: ٣٨٠، وغيرها.
ونقلها ابنُ الجوزيّ في «المنتظم» ١٢: ٢٠٩ بالمعنى مع إخلال شديد، فقال: «كان رديء المذهب في القرآن».

(٢) كما في قول القواريريِّ عند الخطيب ٣: ٣١٧. وسيأتي الكلام عليه ص١٧١.

(٣) كما سلف ص١٤٤ في كلام ابن النديم.

وحاشاه من ذلك، بل كانَ من أبعَدِ خَلْقِ الله عن الانحيازِ لإحدى هاتين الطائفتَيْن: المُعتَزِلةِ والحشويّة، بل كان حنيفاً حنفيّاً لا يميلُ إلى هؤلاء، ولا إلى هؤلاء، بل كان يَقْسو بعضَ قَسْوةٍ على أهلِ المُغالاة، فجازَوْهُ جزاءَ سِنِمّـار[1]، واللهُ سبحانَه يُكافِئُه على صِدقِ جهادِهِ في سبيل الدِّين وقَمْع المُبتَدِعين، مُكافأةَ المُـتَّقين.

ومَوعِدُنا في الكلام عن الباعِثِ إلى تقوُّلاتِ النَّـقَلةِ فيه المبحثِ الآتي، فسنُدافِعُ عنه فيما هو مظلومٌ فيه إن شاءَ اللهُ تعالى، بما نرجو المَثُوبةَ فيه.

* * *

(١) مَثَلٌ يُضـرَبُ لمن يجزي بالإحسان الإساءة. انظر: «مجمع الأمثال» للميداني ١: ١٥٩، و«المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري ٢: ٥٢.

التحدُّث عما رماه به بعضُ الجارحين من خصوم المُنزِّهين

لابن عَدِيٍّ انحرافٌ عجيبٌ عن أبي حنيفةَ وأصحابه، فلا تجدُ في كتابه «الكامل» كلمةً واحدةً في الثناءِ على واحدٍ منهم، بل كلامُه كلُّه تجريحٌ وتشنيعٌ فيهم، معَ أنهم قادةُ الأُمَّةِ في الفقهِ والعقيدةِ مِن أقدم العصور إلى اليوم وإلى ما شاء الله، بل لا يستطيعُ أحدٌ ممَّنْ يَعِي ما يقولُ أو يُقالُ له تهوينُ مَدارِكِهم في الكتابِ والسُّنَّةِ في الفروع والأصول والعقيدة، بل باقي أربابِ المذاهبِ الفقهيَّةِ انتَهَجُوا مناهجَهم الفقهيَّةَ باستِدراكٍ طفيفٍ يُناقِشُهم المُتأخِّرونَ في ذلك، وسَبْقُهم بالفَضْل تحتَ اعتِرافِ الجميع، إلا مَنْ طمَسَ اللهُ بصيرتَه، فأصبَحَ يَتخبَّطُ في مُكابَرةِ الحقائق.

ولذا قالَ ابنُ الأثير في «جامع الأصول» ما معناه: «لو لا أنَّ اللهَ سبحانه جَعَلَ سِـرّاً في أبي حنيفة، لَـمَا اتخذَه شطرُ الأُمَّةِ المُحمَّديَّـةِ قُدْوةً في دينِ الله، يَتعبَّدونَ الله بمذهبه من أقدم العصورِ إلى اليوم»(١)، ثم يشكو مُرَّ الشكوى من بعضِ أهل مذهب حيثُ يَتَحاملون على هذا الإمام الفَذِّ، وأطالَ الكلامَ في ذلك.

---

(١) «جامع الأصول» ١٢: ٩٥٢، ولفظُه: «ويدلُّ على صحّة نزاهته عنها: ما نشرَ اللهُ تعالى له من الذِّكر المنتشر في الآفاق، والعلم الذي طبّق الأرض، والأخذ بمذهبه وفقهه، والرجوع إلى قوله وفِعْلِه، وإنّ ذلك لو لم يكن لله فيه سِرٌّ خفيّ، ورضا إلهيّ، وفقّه اللهُ له، لَـمَا اجتمعَ شَطْرُ الإسلام أو ما يُقاربُه على تقليده والعمل برأيه ومذهبه، حتّى قد عُبِدَ اللهُ ودِينَ بفقهه، وعُمِلَ برأيه ومذهبه، وأُخِذَ بقوله إلى يومنا هذا ما يُقارِبُ أربعَ مئةٍ وخمسين سنة، وفي هذا أدلُّ دليل على صِحّةِ مذهبه وعقيدته».

والواقعُ أنّ أقلَّ ما يُقالُ في أتباعِهِ أنهم شَطْرُ الأُمّةِ المُحمَّديّة، والصحيحُ أنهم ثُلُثا الأُمّة، كما حَقَّقَ عليٌّ القاري في «شـرح المِشكاة»[١]، والتدليلُ على ذلك سَهْلٌ مَيْسور. فيكونُ التطاولُ والتحامُلُ عليه استِهانةً وعَداءً وتحامُلاً على مُعظم الأُمّةِ المُحمَّديّة، ووِزْرُ ذلك لا شكَّ عظيم.

ونحن على استِعدادٍ للنظر في كلِّ نقدٍ يُوجَّهُ إلى واحدٍ من أئمّتِنا، وقبولِ ما يُبرهَنُ عليه منها بكلِّ إنصاف، لكن مَنْ نراه يملأُ كتابَه كلَّه بمثالبَ شنيعةٍ في جميع أئمّتِنا، من غيرِ ذِكرِ أيِّ منقبةٍ لواحدٍ منهم، باسم القيام بتجريح المجروحينَ من نَقَلةِ العِلم، نكشفُ عن اتجاهِهِ السِّتار، ونُبدي ما ينطوي عليه من سوءِ النِّية، وفسادِ الطويّة، باعتبارِ أنّ عملَه ذلك إهانةٌ للأُمّة، وامتهانٌ للمِلّة، حيثُ عدَّهم اتخذوا شِـرارَ خَلْقِ الله قُدوةً في دين الله.

فنُناقِشُ ابنَ عَدِيٍّ المُتعدِّي على كلماتِهِ الخارجةِ عن الاتّزان، ومن عيوبِ ابنِ عَدِيٍّ في «الكامل» أخذُه الشيوخَ بعيوبِ الرُّواةِ عنهم[٢]، وهذا إخسارٌ في الميزان، كما يُشيرُ إلى ذلك الذهبيُّ والسَّخاويُّ وغيرُهما[٣].

وابنُ عَدِيٍّ يقولُ في «الكامل»[٤] في ترجمةِ الإمام أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ شجاع الثَّلْجيِّ رضِيَ اللهُ عنه: «محمَّدُ بنُ شجاع، أبو عبد الله الثلجيُّ: من أصحاب

---

(١) المُسمّى «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» ١: ٢٨.

(٢) انظر: مقدِّمة المُؤلِّف لـ«نصب الراية» المُسمّاة «فقه أهل العراق وحديثهم» (ص٨٤ بعناية الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، أو ص٣٣٤-٣٣٥ من «مقدمات الإمام الكوثريّ»)، واقتصر هناك على ذِكرِ الذهبيّ دون السَّخاويّ.

(٣) انظر مثلاً: «ميزان الاعتدال» للذهبي ٢: ٦٢٩ و٣: ٣٣١. وانظر: «الرفع والتكميل» للكنويّ ص٣٣٩ وما بعدها، مع تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله تعالى عليه.

(٤) ٦: ٢٢٩٢-٢٢٩٣.

الرأي، مُتعصِّب، سمعتُ موسى بنَ القاسم بنِ موسى بنِ الحسنِ بنِ موسى بنِ الأشيب يقول: كان ابنُ الثَّلجيِّ يقول: مَنْ كانَ الشافعيّ؟! إنما كان يَصحَبُ بَرَبَراً المُغنِّي[1]. فلم يَزَل يقولُ هذا إلى أن حَضَـرَه الوفاةُ، فقال: رَحِمَ اللهُ أبا عبد الله (يعني: الشافعيَّ)، وذكرَ عِلمَه، وقال: قد رجعتُ عمّا كنتُ أقولُ فيه.

قال الشيخ (يعني: ابن عَدِيّ): وكان يضعُ أحاديثَ في التشبيه، يَنسُبُها إلى أصحابِ الحديثِ ليَثلِبَهم بها.

روى عن حِبّانَ بنِ هلال ـ وحبّانُ ثقة ـ، عن حمّادِ بنِ سَلَمة، عن أبي المُهزِّم، عن أبي هريرة، عن النبيِّ عليه الصلاةُ والسلامُ قال: «إنّ الله خلقَ الفَرَس، فأجراها فعَرِقَت، ثم خلقَ نفسَه منها». معَ أحاديثَ كثيرةٍ وضعَها من هذا النَّحْو، فلا نُحِبُّ أن نَشتَغِلَ به، لأنه ليس من أهل الرواية، حَمَلَه التعصُّبُ على أنْ وضعَ أحاديثَ ليَثلِبَ أهلَ الأثر». اهـ.

و(أحاديث) في الموضعَيْن: (أحاديثاً) في عبارته[2]، حيثُ لم يكن يَرْعى قواعدَ النَّحْو، لأنه كان عامِّيّاً لحّاناً[3]، ليس عندَه من العربيّـةِ ما يُقوِّمُ به لسانَه، فضلاً عن أن يكونَ حائزاً لعِلم يُقوِّمُ به فِكرَه، وقد فَسَدَ بمُعاشـرةِ ابن أبي داود[4]

---

(١) في الأصل: «بريراً المُغنِّي»، والمُثبَتُ من «ميزان الاعتدال» للذهبي ٣: ٥٧٨، و«الوافي بالوفيات» للصفدي ٣: ١٢٣. ولبربر هذا ترجمة في «تاريخ بغداد» ٧: ٦٣٩، ونقلها عنه الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ١: ٣٠٢، وابن حجر في «اللسان» ٢: ٢٦٧ (١٤٠٩).
وتحرَّف في مطبوعة «الكامل» إلى: «ابن المعنى»! والمُؤلِّف ينقلُ عنه من المخطوط.

(٢) وأُصلِحَت في المطبوع منه.

(٣) كما نبَّه عليه ابنُ عساكر في ترجمته من «تاريخ دمشق» ٣١: ٦، والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١٥٤ و«تاريخ الإسلام» ٢٦: ٣٤١.

(٤) انظر ما تقدَّم ص١١٣-١١٤.

المعروف، وكلُّ ما فيه اطِّلاعُه على قماطرِ النَّـقَلةِ الرُّحَّل لأجل كتابةِ الأحاديثِ من الشيوخ، فنستأنسُ برواياتِهِ معَ النظرِ في أسانيده، ولا نُجاريه في جهالاتِهِ تعبيراً وتفكيراً.

هذا ما نذكرُه عَرَضاً، أما قولُه: «من أصحاب الرأي» فنعم، لأنه كان صاحبَ غَوْصٍ وفَهْم في الكتابِ والسُّنّة، ولا فِقهَ حيثُ لا رأي، وفقهاءُ الصحابةِ والتابعينَ كلُّهم من أهل الرأي، والآثارُ في ذلك مسـرودةٌ في «جامع بيان العِلم» و«الفقيه والمُتفقِّه»[١]، ولذا ذكرَ ابنُ قُتيبةَ في «المعارف»[٢] مالكَ بنَ أنسٍ في عِدادِ أهل الرأي، ولا أدري لماذا لم يَذكُر إمامَ ابنِ عَدِيٍّ في أحدِ فريقَي الرأي والحديث؟!

وأما رميُه بالتعصُّب فلم يُدلِّلْ عليه، وإنما التعصُّب هو التحزُّبُ لرأي أو طائفةٍ بدونِ إقامةِ حُجّة. وهو الذي مضى عليه ابنُ عَدِيٍّ في «كامِلِه»، فيكونُ هذا محاولةً منه أن يرميَه بدائه، وطريقُ ابنِ شجاع في الآراءِ والمسائل إقامةُ الحجّةِ عليها، كما تجدُ مِصداقَ ذلك في كتبِ المذهب.

وأما قولُه: «مَنْ كانَ الشافعيّ؟!»، ومؤاخذتُه على مصاحبتِهِ لـمُغَنٍّ: فمِن قبيلِ ما رواه محمَّدُ بنُ إسحاقَ النَّديمُ في «الفِهرِست»[٣] عن أبي القاسم الحجازيّ، عن

---

(١) «جامع بيان العلم» ٢: ٨٤٤-٨٦٣ باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص، و٢: ٨٦٩-٨٧٧ باب في إثبات المقايسة في الفقه، و٢: ٨٩٣-٨٩٧ باب نفي الالتباس في الفرق بين الدليل والقياس وذِكر من ذمَّ القياس على غير أصل، و٢: ١٠٣٧-١٠٨٦ باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظنّ والقياس على غير أصل، و«الفقيه والمتفقِّه» ١: ٤٩٠-٥٠٤ ذِكرُ ما روي عن رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم في الحكم بالاجتهاد وطريق القياس، و١: ٥٥١ ذِكرُ الكلام في النظر والجدل.

(٢) ص٤٩٨.

(٣) ص٢٥٩.

محمَّدِ بنِ شجاع قال: «كان يَمُرُّ بنا في زيِّ المُغنِّينَ على حمار، وعليه رداءٌ مَحشُوّ، وشَعرُه مُجعَّد». فلا أستَسيغُ أن يَتكلَّمَ أحدٌ في إمام من أئمَّةِ المُسلِمين بمثل هذه اللَّهجة! ولا شكَّ أنّ هذا الزِّيَّ الذي كان يَتزيّى به الإمامُ هو زيُّ أهل الحجاز، وكانَ ابنُ شجاع يرى ورودَ بعضِ المُغنِّين من الحجاز بهذا الزِّيّ، فظنَّ أنه زيُّ المُغنِّين، وأهلُ الحجازِ كانوا يَتَسامحونَ في الغِناء، ولم يكن عندَهم جمودُ أهل العِراقِ في ذلك، بل بعضُ شيوخُهم الذين يَقدَمون العِراقَ كانوا يَستَصحِبون مَنْ يُغنِّيهم، كما فعلَ إبراهيمُ بنُ سعدٍ الزُّهْريُّ(١) وعبدُ المَلِكِ ابنُ الماجِشون(٢).

ثم كيفَ يَعُدُّ صحبةَ مِثلِ إبراهيمَ المَوصِليِّ(٣) المُغنِّي مَثَلاً وسيلةَ تعييرٍ في

---

(١) إمام حافظ ثقة حجّة، مات سنة ١٨٥.
قال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٣٠٦: «كان ممَّنْ يَترخَّصُ في الغناء على عادة أهل المدينة، وكأنه لِيمَ في ذلك، فانزعجَ على المُحدِّثين، وحَلَفَ أنه لا يُحدِّثُ حتى يُغنِّيَ قبله، فيما قيل». قلت: والقِصَّةُ رواها أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسيّ في رسالته في السماع، ونقلها عنه النويري في «نهاية الأرب في فنون الأدب» ٤: ٢١٥.

(٢) مفتي المدينة عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة، من تلاميذ الإمام مالك، توفي سنة ٢١٣ أو ٢١٤.
ذكر ابن عبد البر في «الانتقاء» ص٥٧=١٠٤ أنه «كان مُولَعاً بسماع الغناء ارتحالاً وغيرَ ارتحال، قال أحمد بن حنبل: قَدِمَ علينا ومعه مَنْ يُغنِّيه».
وذكر الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٣٧٢ في ترجمة ابن عمِّه المُحدِّث الفقيه الثقة يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة: «قال ابنُ معين: كُنّا نأتي يوسفَ ابنَ الماجشون يُحدِّثنا، وجواريه في بيتٍ آخرَ يَضرِبْنَ بالمِعزَفة»، وعقَّبه الذهبيُّ بقوله: «أهلُ المدينة يترخصون في الغناء، هم معروفون بالتسمُّح فيه».

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن ماهان بن بَهمَن الموصلي (١٢٥-١٨٨)، برع في الآداب والشعر والموسيقى، واتصل بالخلفاء، وأجاد الغِناء بالفارسية والعربية، وكان نديَّ الصوت جدًّا =

العِراق، معَ إتقانِهِ كثيراً من العلوم؟! والغِناءُ نفسُه فنٌّ يختلفُ حكمُه باختِلافِ الغايات.

ولعلَّ لَـهْجةَ ابنِ شجاع أتت من جهةِ أنّ الشافعيَّ سبقَ أن آذى شيخَه الحسنَ ابنَ زيادٍ بقوله: «ليس هناك»، وبتدبيرِ أن يُكلِّمَه بعضُ تلاميذه الذين انفَضُّوا من حولِهِ وانحازوا إليه، كما سبق[1]، لكنْ بالنظرِ إلى أنّ محمَّدَ بنَ شجاع رجعَ عن ذلك وأقرَّ بعِلم الشافعيِّ نقول: عفا اللهُ عمّا سَلَف، ونَسكُت.

على أنّ موسى ابنَ الأشيَبِ تُوفِّي سنةَ ٣٣٩هـ، ولم يُدرِكْ زمنَ ابنِ شجاع. وأبو القاسم الحجازيّ: غيرُ مُوثَّق.

وأما قولُه: «وكان يضعُ أحاديثَ في التشبيه، ويَنسُبُها إلى أصحابِ الحديث»، فداهيةٌ دَهْياء، وأشنَعُ افتراء، على مِثلِ ذلك الإمام الجليل المُشتَهِرِ بإمامتِهِ وأمانتِه، وسَعةِ روايته، ودِقّةِ درايته، وكثرةِ عبادتِه، وحُسْنِ خاتمتِه، حتّى لم يَجتَـرِئْ أمثالُ ابنِ أبي حاتم والعُقَيليِّ وابنِ حِبّانَ على أن يتكلَّموا فيه ببنتِ شفة. وابنُ عَدِيٍّ تراه يَرْميه هذا الرَّمْيَ الفظيعَ بدونِ أيِّ دليل!

وليس ابنُ شجاع مصدرَ ذيوع تلك الروايةِ الفاضِحةِ بينَ النَّـقَلة، بل كانت مُتناقَلةً بينَ جَهَلةِ الرُّواةِ في عَصْـرِه وقبلَه، وابنُ قُتيبةَ يشكو مُرَّ الشكوى من حَمْلِهم لمثل تلك الفاضحة، ويقولُ في «الاختلاف في اللفظ» (ص٤٥)[2]: «ولما رأى

= ماهراً بالعود، وكان ينظمُ الأبيات ويُلحِّنُها ويُغنِّيها. «سير أعلام النبلاء» ٩: ٧٩-٨٠، و«الأعلام» للزركلي ١: ٥٨-٥٩.

وليس لإبراهيم الموصليّ ذِكرٌ فيما سلف، وإنما المذكورُ سابقاً ص١٥٤ هو بربر المُغنِّي، وكأنّ المُؤلِّفَ رحمه الله تعالى ذكره مثالاً للوقوف على صفة مُغنِّي ذاك الزمان.

(١) ص١١٨-١١٩.

(٢) أو ص٤٠ من مطبوعة دار الكتب العلمية، وهي بتعليقات المُؤلِّف وإن لم يُذكَر فيها اسمُه. وأشار إليه ابنُ قتيبة أيضاً في «تأويل مختلف الحديث» ص٥٣.

قومٌ من الناسِ إفراطَ هؤلاءِ في النفي، عارَضُوهُم بالإفراطِ في التمثيل، فقالوا بالتشبيهِ المَحْض وبالأقطارِ والحدود، وحَمَلوا الألفاظَ الجائيةَ في الحديثِ على ظاهرِها، وقالوا بالكيفيّةِ فيها، وحَمَلوا من مُستَشنَع الحديث: عَرَقَ الخيل، وحديثَ عَرَفات، وأشباهَ هذا الموضوع ما رأوا أنّ الإقرارَ به من السُّنّة، وفي إنكاره الرِّيبة. وكلا الفريقَيْنِ غالط».

وقال ابنُ عساكرَ في «تبيين كذب المُفتري» (ص ٣٦٩)[١] ردّاً على أبي عليٍّ الأهوازيّ[٢]: «إنه كان سالمياً مُشبِّهاً مُجسِّماً حشوياً». ثم ذكرَ كتابَ الأهوازيِّ المُسمّى «البيان في شرح عقودِ أهل الإيمان» المُحتَوي على الأحاديثِ الموضوعة، كحديثِ ركوبِ الجمل، وعَرَقِ الخيل.

فهل كان محمَّدُ بنُ شجاع هو الذي أذاعَ بينَ النَّقَلةِ تلك الفاضحةَ في عصرِ ابنِ قُتيبةَ المُعاصِرِ له؟! أم هو الذي حَمَلَ أناساً على تدوينها في كتبِهم؟!

وكتابُ أبي عليٍّ الأهوازيِّ كان محفوظاً في ظاهريّة دمشق.

فهنا دعوى أنه يَضَعُ أحاديثَ في التشبيه، ولم يَنقُل ابنُ عَدِيٍّ ذلك عن أحد، ولا رفعَ سندَه في شيءٍ منها إلى ابن شجاع، بل جازَفَ وقال: إنه روى حديثَ الفَرَسِ عن حِبّانَ بنِ هلال. ولو انفردَ مِثلُه بالروايةِ عن حِبّانَ لَـمَا ساغ رميُه بوَضْع تلك الفاضحة، معَ وجودِ مِثلِ حمّادِ بنِ سَلَمةَ المُختَلِط، الذي شهرَ بإدخالِ ربيبِهِ عبدِ الكريم بنِ أبي العَوْجاءِ وربيبِهِ الآخرِ زيدِ المعروفِ بابنِ حمّادِ بنِ سَلَمةَ أحاديثَ موضوعةً في كتبه[٣]، مع صِحّةِ روايته فيما قبلُ، وإمامتِهِ في العربية. وفي

---

(١) وذكر ابنُ عساكر نحوَه أيضاً في ترجمة الأهوازيّ من «تاريخ دمشق» ١٣: ١٤٥، وتابعه الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ٣٠: ١٢٨، وابن حجر في «لسان الميزان» ٣: ٩٦ (٢٣٤٧).

(٢) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد (٣٦٢-٤٤٦).

(٣) أما ابن أبي العوجاء فزنديق مُعثَّر، كما في «لسان الميزان» ٥: ٢٤١ (٤٨٧٤)، وكونُه =

كتبِ الموضوعاتِ المبسوطةِ نماذجُ كثيرةٌ ممّا أُدخِلَ عليه(١)، راجِعْ «كتابَ ابنِ الجوزي»(٢) وغيرَه.

وشيخُه أبو المُهزِّم ـ بكسرِ الزاي المُشدَّدة ـ: يزيدُ بنُ سفيان، يقولُ عنه شعبة: «لو يُعطى درهماً لوَضَعَ حديثاً، وكان أبو المُهزِّم مطروحاً في مسجدِ ثابت، لو أعطاه إنسانٌ فَلْساً لحدَّثَه سبعينَ حديثاً»(٣).

فخِلعةُ الوَضْع لا تُخلَعُ على مِثْلِ ابنِ شجاع معَ وجودِ حمّادِ بنِ سلمةَ وأبي المُهزِّم في السَّنَد. ومن قِلّةِ الدِّينِ رميُ مِثْلِ محمَّدِ بنِ شجاع بوَضْع أحاديث،

= ربيبَ حماد بن سلمة وقصّةُ دسِّهِ في كتبه ذكرها ابنُ عديّ في «الكامل» ٢: ٦٧٦، وكذَّبها، وسيُناقشُه المُؤلِّفُ فيها قريباً ص١٦٥-١٦٧.

وأما زيد فقد ذكره الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٢: ١٠٢، وأحال إلى خطبة «الموضوعات» لابن الجوزيّ، ولم أره فيه، وتعقَّبه ابن حجر في «اللسان» ٣: ٥٥٣ بأنّ «هذا شيء لا أصل له، ولا وجود لهذا الرجل، وما أدري هذه الحكاية لابن الجوزيّ من أين؟! فقد قال الإمامُ أحمد رضِيَ الله عنه: من علامة الأبدال أنه لا يُولَدُ لهم، وكان حمادُ بنُ سلمةَ من الأبدال، ولم يُولَدْ له»، لكنَّ كلام المُؤلِّف في أنه ربيبُه، لا ابنُه من صُلْبه، والله أعلم.

(١) ويقول المُؤلِّف في تعليقاته على «السيف الصقيل» ص٩٦: «وقد سَئِمَ أهلُ العلم من كثرة ما يَرِدُ بطريق حمّادِ بنِ سَلَمةَ من الروايات الساقطة في صفات الله سبحانه»، ويقول في تعليقه على «الأسماء والصفات» للبيهقي ص٣٧٢: «واستقصاء ما في حديث ابن سلمة من المناكير التي دسَّها ربيبُه يحتاجُ إلى كتاب خاصّ».

(٢) أظهرها ما فيه ١: ١٢٢، وسيأتي لفظُه ص١٦٧، وانظر أيضاً: «العلل المتناهية» له ١: ٢٣ (١٨)، وسيأتي لفظُه ص١٦٧.

وقد ذكر المُؤلِّف رحمه الله تعالى نحوَ هذا في تعليقه على «السيف الصقيل» ص٩٧-٩٨، وأتبَعَه بقوله: «بل ما سَرَدَه ابنُ عَدِيٍّ نفسُه في «الكامل» في ترجمة حمّادٍ هذا من الأحاديث التالفة المرويّةِ بطريقه كافٍ في معرفة سقوطِ ما يُروى بطريقه في الصِّفات».

(٣) كما في «الكامل» لابن عدي ٧: ٢٧٢١، و«تهذيب الكمال» للمِزّيّ ٣٤: ٣٢٩.

من غيرِ ذِكرِ دليلٍ واحدٍ على وَضْعِهِ لحديثٍ واحدٍ بسَنَدٍ يُوصِلُ إليه.

وغايةُ ما في الأمرِ أنه وقعَ في «تاريخ الحاكم»[1]: أنبأنا إسماعيلُ بن محمَّد الشعرانيّ، أُخبِرتُ عن محمَّد بن شجاع الثلجيّ، أخبرني حِبّانُ بنُ هلال، عن حمادِ ابنِ سَلَمة، عن أبي المُهزِّم، عن أبي هريرةَ مرفوعاً: «إنّ الله خلقَ الخيل، فأجراها فعَرِقَت، ثم خلقَ نفسَه منها»[2].

ولا إمكانَ لاتهام مِثل ابنِ شجاعٍ في دينه ووَرَعِهِ بوَضْع مِثل هذا الخبرِ الساقطِ بقولِ إسماعيلَ بنِ محمَّدٍ الشعرانيّ: «أُخبِرتُ عنه»، لأنّ هذا نصٌّ على انقطاع الخبر، فمَنْ هذا الذي أخبَرَه عنه، أسمعَه منه سماعاً أم سمعَه من آخرَ يقولُ أيضاً: أُخبِرتُ عنه؟ وما مَبلَغُ ثقةِ هذا وذاك وذلك؟ وبين الشعرانيِّ وابنِ شجاع من المُدّةِ ما يجعلُ الساقطَ من بينهما نحوَ ثلاثةِ أشخاص[3]، فمَنْ هؤلاء المجاهيل؟ وما هيَ أحوالهم؟

ولم يُرْمَ محمَّدُ بنُ شجاع أصلاً بوَضْع خبرٍ معيَّنٍ في كتابٍ من الكتبِ فيما نَعلَم، معَ طولِ أمَدِ بحثِنا عن ذلك[4]. ولم يَرْمِهِ أحمدُ ـ معَ ما بينهما من الجفاءِ ـ

---

(١) ومن طريقه أخرجه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (٥٣)، وابنُ الجوزي في «الموضوعات» ١: ١٠٥.

(٢) وأما ما أخرجه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (٥٢) من طريق أبي علي الحسن بن أبي الحسن زاهر الدين قال: حدَّثنا أبو محمَّد عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن منده قال: حدَّثنا أبو عبد الله محمَّد بن شجاع الثلجي، به. فهذا إسناد متصل إلى ابن شجاع، إلا أنّ الراويَيْن دونه (أبا عليّ وأبا محمَّد) لم أعرفهما.

(٣) توفي الشعراني سنة ٣٤٧، كما في «تاريخ الإسلام» ٢٥: ٣٧٣-٣٧٤، وتوفي محمد بن شجاع سنة ٢٦٦، وعامةُ الرواة عن ابن شجاع (المذكورين فيما سبق ص١٣٤-١٣٧) تُوفُّوا بين ٣٠٠ و٣٣٠، فالظاهرُ أنّ بينهما رواياً واحداً أو اثنَيْن على الأكثر، أما ثلاثة فبعيد. وعلى كلِّ حال، فالانقطاع في الرواية صريح.

(٤) وقد وقفتُ على حديثٍ واحدٍ رُمِيَ ابنُ شجاع بالتصرُّف فيه نصرةً لأبي حنيفة، ولكنْ لا يُسلَّم ذلك، وهو:

=

= ما رواه الجورقاني في «الأباطيل» (٦٠٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١٦: ٢١٨-٢١٩ من طريق عبد الوهاب ابن أبي حيّة، عن محمَّد بن شجاع، عن الواقديّ، عن ثور بن يزيد، عن صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كَرِب، عن أبيه، عن جدِّه قال: سمعتُ خالدَ ابن الوليد يقول: حضـرتُ رسولَ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم بخيبر يقول: «حرامٌ أكلُ لحوم الحُمُرِ الأهلية والخيل والبغال».

قال الجورقاني: «هذا حديثٌ مُنكَر، ومحمَّدُ بنُ شجاع الثَّلْجيُّ ومحمَّدُ بنُ عمرَ الواقديُّ مجروحان. وقال محمَّدُ بن إسماعيل البخاري: خالدُ بنُ الوليد رضِيَ الله عنه لم يَشهَدْ خيبر، وقال أحمدُ بنُ حنبل: الثابتُ عندي أنّ خالدَ بنَ الوليد لم يَشهَدْ خيبر، وأسلمَ قبلَ الفتح هو وعمرُو بنُ العاص وعثمانُ بنُ طلحةَ بنِ أبي طلحة، أول يوم من صَفَر سنة ثمان»، وفيه اتهام ابن شجاع أو الواقديّ به.

أما ابنُ الجوزي فجزم في «العلل المتناهية» بإثر (١٠٩٥) بأنّ المتَّهمَ به هو محمَّدُ بنُ شجاع، فقال: «والثلجيُّ كذابٌ يضعُ الحديث، ولا يكادُ يُشَكُّ أنّ هذا عمَلُه، لأنه يريدُ أن يَنصُـرَ مذهبَه في المنع من لحوم الخيل، ومن قِلةِ حَمْلِه أحال القصّة على خالد بن الوليد، قال البخاريّ: خالدٌ لم يَشهَد خيبر، وكذا قال أحمد بن حنبل: لم يَشهَد خيبر، وإنما أسلم قبل الفتح».

قلت: الكلام عليه من وجوه:

الأول: أنّ ابنَ شجاع مُتابَع، فقد رواه الدارقطنيُّ (٤٧٦٩) من طريق أحمد بن سنان القطّان، عن الواقديّ، به.

والواقديّ مُتابَع أيضاً، فقد رواه أحمد في «مسنده» (١٦٨١٧)، وأبو داود في «سننه» (٣٧٩٠)، والنسائيُّ (٤٣٣١) و(٤٣٣٢)، وابن ماجَهْ (٣١٩٨) من طريق بقية، حدَّثني ثور ابن يزيد، به. وتصـريحُ بقيةَ بسماعه من ثور بن يزيد ثابتٌ عند أحمد والنسائيّ وابن ماجَهْ.

ورواه الدارقطنيّ (٤٧٧٢) من طريق محمَّد بن حمير القضاعيّ، حدَّثني ثور بن يزيد، به. فهاتان متابعتان تامتان للواقديّ.

ورواه أحمد (١٦٨١٦) و(١٦٨١٨)، وأبو داود (٣٨٠٦) من طريق أبي سلمة سليمان بن سليم، عن صالح بن يحيى، به. وهذه متابعة قاصـرةٌ للواقديّ.

وهذه المتابعاتُ الثلاثُ تُعدُّ متابعاتٍ قاصـراتٍ لابن شجاع أيضاً. =

= **والثاني**: أنّ في رواية ابن عساكر زيادة: «قال الواقديّ: الثَّبتُ عندنا أنّ خالداً لم يَشهَد خيبر، وأسلمَ قبل الفتح هو وعمرُو بنُ العاص وعثمانُ بنُ طلحةَ بنِ أبي طلحة أولَ يوم من صَفَر سنة ثمان» ـ وهو ما سبق في كلام الجورقانيّ مَعْزوّاً إلى الإمام أحمد، وهو أشبه بألفاظ الواقديّ منه بألفاظ الإمام أحمد، فيكون مما أفاده أحمدُ من الواقديّ ـ، فإذا كان ابنُ شجاع هو واضعَ هذا الحديث لينصرَ مذهبَه، فكيف ينقلُ بإثره عن شيخه فيه ما يُوهِّنُه؟!

بل قولُ الواقديّ هذا يُبعِدُ التهمة عنه أيضاً، فمن غير المنطقيِّ أن يكونَ المتَّهمُ بوضع حديثٍ أو بوضع زيادةٍ فيه ممَّنْ يَنقُدُ الروايةَ ويَتَعقَّبُها بما يُسقِطُها.

والثالث: أنّ الخبرَ المذكور وقولَ الواقديّ بإثره مُدوَّنان في «مغازيه» ٢: ٦٦١، وابنُ عساكر يروي عن الواقديِّ بالإسنادَ المذكور (عبد الوهاب ابن أبي حية، عن ابن شجاع، عن الواقديّ) في أكثر من ٢٠٠ موضع من «تاريخه»، فبأيِّ تهمةٍ يُتَّهم ابنُ شجاع، والخبر مدوَّن في كتاب مُصنَّف من قَبْلِه؟!

والرابع: أنّ ابنَ الجوزي نفسَه رواه في الموضع عينِه من «العلل» (١٠٩٥) من طريق بقية ابن الوليد، عن ثور بن يزيد، به. وقال بإثره: «قال أحمد بن حنبل: هذا حديثٌ مُنكَر، وبقيةُ من المُدلِّسين، يُحدِّثُ عن الضعفاء ويحذفُ ذِكرَهم في أوقات». قلت: بغضِّ النظر عما سلف من تصريح بقية بالسماع من ثور عند أحمد نفسه، إلا أن الذي يُفهم من كلامه هنا أنه يحتمل أن يكونَ بقيةُ (ت ١٩٧) يرويه عن الواقديّ (ت ٢٠٧)، فدلَّسَه ورواه عن ثور بن يزيد مباشرةً، ولا يَرِدُ هنا احتمالُ أن يكونَ بقيّةُ يرويه عن ابن شجاع (١٨١-٢٦٦)، فقد كان غلاماً عمرُه ١٦ عاماً عند وفاة بقية، على اختلافِ الدار بينهما، فالأول شاميّ، والثاني عراقيّ. فبَرِئَ ابنُ شجاع إذن من عُهْدته، وثبت روايةُ الواقديّ له من قَبْل ابن شجاع، فيُستَغرَبُ من ابن الجوزيّ كيف يتَّهِمُه به بعدَ هذا؟!

على أنه قد تقدَّم آنفاً أنّ الواقديّ أيضاً بريء من أن يُتَّهم به، وقد ثبتت له ثلاثُ مُتابعاتٍ فيه.

والخامس: أنّ جماعةً من النُّقّاد ضعَّفوا الحديث بصالح بن يحيى بن المقدام ـ ومنهم البخاريّ في «تاريخه» ٤: ٢٩٢، وموسى بن هارون الحافظ عند الدارقطنيّ (٤٧٧١) ـ وهذا يُؤكِّد تبرئة الواقديّ، فضلاً عن ابن شجاع، من إعلال هذا الحديث به.

وليس البحثُ هنا في تصحيح الحديث أو تضعيفه، وانظر في ذلك: «النكت الطريفة» للمؤلف ١: ص٢٢٩-٢٣٢، وقد وقع منّي تقصيرٌ في التعليق عليه ص٢٣٢، حيثُ عزاه =

بالكذبِ أصلاً، بل رُوِيَ عنه أنه قال عنه: «مُبتَدِعٌ صاحبُ هوى»[(١)]، كما هو رأيُه في الواقِفة.

فليَتَّقِ اللهَ ابنُ عَدِيٍّ أن يَنسُبَ هذه الفِريةَ إلى فقيهٍ مِثلِه في عِلمِه ودينِه ووجاهتِه وخاتمتِه، وإن كان شجًى[(٢)] في حُلوقِ المُشبِّهة، وجِذعاً في أعيُنِ الحشوية، بما ألّفه في الرَّدِّ على المُجسِّمة، كما يُعلَمُ اتجاهُ ردِّه واتجاهُ خصومِهِ من كتاب «النَّقْض» لعثمانَ بنِ سعيدٍ الدارميِّ[(٣)] المُجسِّم، وقد أقام النكيرَ عليهم فيه لروايتهم أمثالَ

= المُؤلِّفُ هناك إلى موضعين من «سنن أبي داود»، فقلتُ في الحاشية: «لم أر حديث خالد عند أبي داود إلا في موضع واحد (٣٧٩٠) ...»، والصواب: أنّ الموضع الثاني برقم (٣٨٠٦)، فليُستَدرَك من هنا.

(١) كما في «تاريخ بغداد» ٣: ٣١٧. وهي عينُ العبارة التي قالها الإمام أحمدُ في يعقوب بن شيبة ـ وهو إمام حافظ كبير ثقة ـ، وعقَّب عليها الخطيبُ في «تاريخه» ١٦: ٤١٢ بقوله: «إنما وصفَه أحمدُ بذلك، لأنه كان يذهبُ إلى الوقف في القرآن».

(٢) الشَّجَى: ما اعترض في الحلق من عَظْم ونحوِه. «القاموس» (شجي).

(٣) وتطاولُ عثمانَ بنِ سعيدٍ السِّجْزيِّ الدارميِّ [ت ٢٨٢هـ] ـ وهو غيرُ الدارميِّ [عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٢١هـ)] صاحب «السُّنن» ـ على محمَّدِ بنِ شجاع الثلجيِّ ليس بضائره، بعد أن كشفَ السِّتارَ عن اتجاهِهِ بتأليفِ كتاب «النقض على المَرِيسيّ» المطبوع قبلَ سنين. وهو يُجوِّزُ فيه استقرارَ معبودِهِ على ظهرِ بعوضة، فضلاً عن العرش العظيم، والتجويزُ في باب المُعتقَدِ في حكم التنجيزِ على القولِ المُعتمَد، ويُثبِتُ لله الحدَّ والمكانَ والنهاية، ويجعلُ العرشَ مكاناً يستقرُّ عليه، ويعتقدُ أنه فوق العرشِ في هواءِ الآخرة، وأنه بائنٌ من خَلقِهِ بفُرْجةٍ ومسافة، وأنه يَثقُلُ على العرشِ وحَمَلتِه، ويَئِطُّ العرشُ من ثِقَلِه عليه، وأنَّ الحيَّ القيُّومَ يتحرَّكُ إذا شاء، ويَنزِلُ ويرتفعُ إذا شاء، ويقومُ ويجلسُ إذا شاء، لأنَّ أمارةَ ما بين الحيِّ والميِّتِ التحرُّك، كلُّ حيٍّ مُتحرِّكٌ لا محالة، وكلُّ ميِّتٍ غيرُ متحرِّكٍ لا محالة، وأنَّ مَنْ على رأس الجبل أو المِئذنةِ أقربُ إلى الله ممَّن على الأرض، وأنه تعالى ليقعدُ على الكرسيِّ فما يَفضُلُ منه إلا قَدْرُ أربع أصابع، وأنَّ الحركةَ والنزولَ والمشيَ والهرولةَ والاستواءَ على =

= العرشِ وإلى السماءِ قديم، إلى غير ذلك من لوازم الجسميةِ البيِّنة، تراه يُثبتُها فيه لله ربِّ العالمين، على غرابةِ كلامِهِ في قِدَم الحركةِ والمشي والاستواءِ على العرش ونحوِها، مما يدلُّ على أنه كان لا يعي ما يقول، وأنه هو المأفونُ حقاً دون غريمِه.
ووقعَ طابعُ «النقض» في خِزيٍ مُبينٍ بتحريفهِ كلمةَ «مأفون» إلى كلمةٍ شنيعةٍ جداً [قلت: وأُثبِتَت في الطبعات الجديدة منه: مأبون، والمأفون: ضعيف الرأي والعقل، والمأبون: المُتهم المَعِيب، ومنها تُعرَفُ الكلمةُ الشنيعة المُحرَّفة].
ومثلُ هذا المُجسِّم المكشوفِ الأمرِ لا يُوثَقُ بكلامِهِ فيما يَعْزوه إلى أهل التنزيه، وقد عَلِمَ الناسُ بعدَ طبع كتابه المذكورِ مُعتَقَدَه ومُعتَقَدَهم، واتجاهَه واتجاهَهم. فإن وجدتَه أصابَ في الرَّدِّ على مُعارِضِه مرّةً تجده يَنزَلِقُ في دَحْضِ مَزَلّةٍ مراراً.
وهكذا أسقَطَ نفسَه من ديوانِ العلماءِ بنفسِه، بخَوْضِهِ فيما لا قِبَلَ له به، بعدَ أن كانَ له اشتغالٌ طيِّبٌ بالحديث، حتى إنّ كتابَه فيما لا مُعارِضَ له في الحديثِ من أنفع الكتب، وكان لا يخوضُ في أحاديثِ الصفات، بل كان يُمِرُّها على اللِّسان كما ورد من غير خَوْضٍ في المعنى، ولا إقامةِ لفظٍ لم يَرِدْ من المعصوم مقامَ لفظٍ ورد، مُتمسِّكاً بالتنزيه المُطلَقِ المنصوصِ عليه في الكتاب الحكيم، كما هو مذهبُ السَّلَف. ثم ضَلَّ بمُخالطةِ الكَرّاميةِ السِّجْزيِّين، وإن قام ضِدَّ محمَّدِ بن كرّام، لكنَّ قيامَه ضِدَّه كان في مسألةِ الإيمان، لا في مسألةِ الصفات، بل هو ربما يكونُ أضلَّ سبيلاً منهم في مسألةِ الصِّفات. نسألُ اللهَ السلامة.
وبهذا النظرِ الأعوجِ، والبَطَرِ الأهوجِ، والعقل الوالِه، والفَهْم التائه، يُحاولُ في كتابه المذكورِ الرَّدَّ على أبي حنيفةَ وأصحابه، ولا سيَّما الحسنِ بنِ زياد، ساعياً جهدَه في تشويه سُمْعتِهم، فجَنَتْ براقشُ على نفسِها. وأين هذا التائهُ من تلك البحوث؟!
ومن جملةِ ما يُريدُ أن يَرُدَّ على أبي حنيفةَ قولُه في روايةِ عمرَ بنِ حمّادِ بنِ أبي حنيفة، عن أبيه، عن جدِّه: «إنّ أهلَ الجنّةِ يرونَ ربَّهم كما يشاءُ أن يَرَوْه» [انظر: «النقض» ١: ١٩٢-١٩٣]، مع أنّ في ذلك إثباتَ الرؤية، وقطعَ ألسِنةِ المُشبِّهةِ عن التورُّطِ في لوازم الجسميّةِ من المُحاذاةِ ونحوِها.
وقد تحدَّثتُ كثيراً عن شَطَحاتِ هذا المسكينِ في كثيرٍ من الكتب، وفي مقالاتٍ خاصّةٍ بتوسُّع [انظر مثلاً: «مُقدِّمات الكوثريّ» ص٨٨ و١٩٨، و«مقالات الكوثري» ص٢١٧-٢٣٣ =

هذه السَّخافات، وقال: إنّ الزَّنادِقةَ يَدُسُّون تلك الأباطيلَ في كُتُبِ الرُّواة، فيَروونها بسلامةِ باطن. فحَذّرَهم من مُسايرتهم، وهو الواقع.

والدراميُّ يَستَبعِدُ كلَّ الاستبعادِ اقترابَ هؤلاءِ من الرُّواة، فَضْلاً عن تمكُّنِهم من الدَّسّ في كتبهم.

وابنُ عَدِيٍّ هذا يَعكِسُ الأمر، ويجعلُ الداسَّ في كُتُبهم هو ابنَ شجاع، حيثُ يقولُ في «الكامل»[(١)] في ترجمةِ حمّادِ بنِ سَلَمةَ ـ بعدَ أن قال: حدَّثنا ابنُ حماد[(٢)]، ثنا أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ شجاع ابنُ الثَّلْجيّ، أخبرني إبراهيمُ بنُ عبدِ الرحمن بنِ مَهْدِيّ: «كان حمّادُ بنُ سلمةَ لا يُعرَفُ بهذه الأحاديثِ حتى خرجَ خَرْجةً إلى عَبّادان[(٣)]، فجاء وهو يرويها، فلا أحسَبُ إلا شيطاناً خرجَ إليه في البحرِ فألقاها إليه». قال أبو عبد الله:

= و٢٣٩-٢٤٤، و«السيف الصقيل» ص٧١ و٩٧ و١٠٩ و١٢٣]، فلا داعي إلى إعادةِ ذلك. ومثلُه لا يُصدَّقُ فيما يَعزوه إلى أهلِ التنزيه، وإن صحَّ بعضُ ما عزاه إليهم فلا نَتردَّدُ لحظةً في ردِّ المردودِ منه.

وتأويلُ بعضِهم لبعض الأخبارِ الموضوعةِ ممّا لا داعيَ إليه عند مَن اعترفَ بوضعِها، ولا وجاهةَ في افتِراضِ صِحّتِها والاستِرسالِ في تأويلها، كما فعلَ ابنُ فوركَ وغيرُه.

على أنّ طبعَ كتاب «النقض» للدراميِّ رفعَ الغِشاوةَ عن أعيُنِ كثيرٍ من الناس، وبدؤوا ينظرون إلى هؤلاءِ الذين تطاوَلَ عليهم هذا الشيخُ المُجسِّمُ نظرَ تريُّث، وعَلِموا مَنْ هم أدعياءُ السَّلَف، ومَنْ هم صفوةُ الصَّفْوةِ من خيار السَّلَف. (ز).

(١) ٢: ٦٧٦.

(٢) وهو أبو بشر الدولابي، والخبر في «كتاب الضعفاء» له، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبي ١٠: ١٥٢.

(٣) جزيرة بين شُعبتَيْ نهر دجلة عند مصبِّه في البحر. انظر: «معجم البلدان» للحموي ٤: ٧٤، و«القاموس» للفيروزآبادي (عبد).

فسمعتُ عبّادَ بنَ صُهَيبٍ(١) يقول: «إنّ حمادَ بنَ سلمةَ كان لا يحفظ، فكانوا يقولون: إنها دُسَّتْ في كتبه، وقد قيل: إنّ ابنَ أبي العَوْجاءِ كان ربيبَه، فكان يَدُسُّ في كتبه هذه الأحاديث» ـ : «وأبو عبد الله الثَّلْجيّ: كذّاب، وكان يَضَعُ الحديثَ ويَدُسُّ في كتبِ أصحابِ الحديث أحاديثَ كُفْريّات، فهذه الأحاديثُ من تدسيسه».

وهذا نصُّ كلام ابنِ عَدِيٍّ في ترجمة حمادِ بنِ سلمة، وهذا من غريبِ التَّعدِّي من ابن عَدِي، مرّةً يقول: «يضعُ الحديث وينسبُه إلى أهل الحديث»، ومرّةً يقول: «يضعُ الحديث ويَدُسُّه في كتبهم»، فكيف يُعقَلُ هذا؟! ولم يكنِ ابنُ شجاع خادِماً ولا ربيباً عندَ راوٍ من الرواة، خاصّةً الحشويّةَ منهم، حتّى يُتَصوَّرَ أن يَدُسَّ بين كتبِ أحدِهم شيئاً! فكأنّ هذا الجارحَ العامِّيَّ اللاحِنَ لم يكنْ يعرفُ مبلغَ سعةِ علم ابنِ شجاع وتَصوُّنِهِ وديانتِهِ ووقاره ووجاهتِه، حتى تكلَّم فيه بكلام معَه ما يُبطِلُه، فكفى اللهُ المؤمنين القِتال.

فيا ترى! هل يبقى الراوي مقبولَ الروايةِ بعدَ أن دُسَّ في كتبه شيء، وتَلَقَّنَ ذلك ورواه؟ فإذا لم يُبَرهِنْ هذا الجارحُ الطالحُ على كُتُبِ مَنْ دسَّ ابنُ شجاع؟ وماذا دَسَّ؟ وكيف دَسَّ؟ لا يُنجيه من هذه الوقيعةِ الفاجرةِ المفضوحةِ إذا وقعَت الواقِعةُ كونُه يرويها مَثَلاً عن عامّيٍّ مِثلِه، كأسرابِ طيرٍ يطيرُ بعضُها خلفَ بعض، فلعائنُ الله على مَن اجترأ على مِثل هذا الافتراء، على الأئمةِ الأبرياء.

ففي «تبيين كذب المُفتري» لابن عساكر (ص ٣٦٩)، و«الاختلاف في اللفظ» لابن قُتيبةَ (ص ٤٥)، و«تكملة الرَّدِّ على نونية ابنِ القيِّم» (ص ٩٧)، من الإيضاح ما لا يَدَعُ أدنى شُبهةٍ في هذا الموضوع لِمَنْ أنصفَ وتدبَّر.

---

(١) متروك، كما في «لسان الميزان» ٤: ٣٩٠ (٤٠٧٨)، لكنه مع ضعفِه يُكتَبُ حديثُه عند ابن عديّ في «الكامل» ٤: ١٦٥٣.

وحمّادُ بنُ سَلَمةَ كان كثيرَ الزواج، تزوَّجَ ما يَقرُبُ مئةً من النِّساء[١]، وهذا مما جعلَه شديدَ الاختلاط.

وقد ذكرَ ابنُ عَدِيٍّ نفسُه في ترجمتِهِ[٢] حديثَه عن ثابتٍ عن أنس: أنّ النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلَّم قرأ ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال: «أخرَجَ طرفَ خِنصِرِه، وضربَ على إبهامِه، فساخَ الجبل»[٣]. قال: فقال حمادٌ لثابت: تُحدِّثُ بمِثل هذا! قال: فضربَ بيدِهِ في صَدْرِه، وقال: يقولُه أنس، ويقولُه رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم، وأكتُمُه أنا؟!

وقد أساءَ الضِّياءُ إلى نفسِهِ بإخراج هذه الخرافةِ في «مختارته»[٤].

وحديثَه[٥] عن قتادةَ عن عِكرِمةَ عن ابنِ عبّاس: «أنّ محمَّداً رأى ربَّه في صورةِ شابٍّ أمرَدَ، من دونه سترٌ من لؤلؤ، قدمَيْه (هكذا) ـ أو قال: رجلَيْه ـ في خضرةٍ[٦]»[٧]، ونحوَ ذلك، نسألُ اللهَ السَّلامة.

---

(١) انظر: «الكامل» لابن عدي ٢: ٦٧٠، و«تهذيب الكمال» للمزي ٧: ٢٦٤، و«سير أعلام النبلاء» ٧: ٤٥١، وغيرها.

(٢) من «الكامل» ٢: ٦٧٧.

(٣) وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٢٢٦٠) و(١٣١٧٨).

(٤) برقم (١٦٧٤) و(١٦٧٥).

وساق ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة» ١: ١٤٤ (٣٠) لحماد متابعاً، هو شعبة، أخرجه من طريقه ابنُ منده في «الرد على الجهمية» (١٥)، وقال بإثره: إنه غريبٌ من حديث شعبة. قلت: ولا يثبتُ عنه، ففي الإسناد إليه مَنْ تُجهَلُ حالُه، وإيرادُ ابن عديّ له في ترجمة حماد يدلُّ على تفرُّده به.

(٥) في «الكامل» ٢: ٦٧٤.

(٦) ولا يصحُّ هذا أصلاً، لا في اليقظة ولا في المنام. راجع «الأسماء والصفات» [ص٤٤٤] و«تكملة الرَّدِّ على النونيّة» [ص٩٦]. (ز).

(٧) وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص٤٤٤-٤٤٥، وابن الجوزي في =

وأما قولُ الخطيبِ(١) روايةً عن محمَّدِ بنِ أحمدَ الأَدَميّ، عن محمَّدِ بنِ عليٍّ ابنِ أبي داود، عن زكريا الساجي: «كان محمدُ بنُ شجاع الثَّلجيُّ كذَّاباً، احتالَ في إبطالِ الحديثِ عن رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم ورَدِّه نصرةً لأبي حنيفةَ(٢) ورأيه»، فالأَدَميُّ لم يكن صدوقاً، وكان يُسمِعُ لنفسِهِ في كُتُبٍ لم يَسمَعْها، كما نصَّ على ذلك الخطيبُ نفسُه(٣).

والساجيُّ يُحاولُ بقولِهِ هذا أن يرميَ ابنَ شجاع بدائِهِ نفسِه، كما يظهرُ من كتابَيْه في الاختِلافِ والعِلَل(٤)، قال أبو الحسنِ ابنُ القَطّانِ(٥) في الساجيّ: «مُختَلَفٌ فيه في الحديث، وثّقَه قوم، وضعَّفه آخرون»، اهـ ، والذهبيُّ لم يَعلَم جَرْحاً فيه أصلاً(٦)، لكنْ عَلِمَ الجرحَ فيه مَنْ عَلِم.

بل قتلَه أبو بكرٍ الرازيُّ في «أحكام القرآن» (١ : ١١٣) وأقبَرَه بكشفِهِ السِّتارَ عن اتجاهه، وإليك بعضُ ما يقولُه: «فإنِ احتَجَّ محتجٌّ بما ذكرَه زكريّا بنُ يحيى الساجي، عن بُندارٍ وإبراهيمَ بنِ محمَّدٍ التَّيْميِّ قالا: حدَّثنا يحيى بنُ سعيدٍ قال: حدَّثنا مُجالِد، عن أبي الودّاك، عن أبي سعيد: «أنّ النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلَّم سُئِلَ عن الجنينِ يخرجُ ميتاً، فقال: إن شِئتم فكُلوه، فإنّ ذكاتَه ذكاةُ أمِّه».

= «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» (١٥-١٨).

(١) في «تاريخ بغداد» ٣: ٣١٧.

(٢) وانظر ما سلف ص١٦٠-١٦٢ تعليقاً.

(٣) في «تاريخه» ٢: ٢٠٨.

(٤) يعني: في فنِّ اختلاف الحديث أو مختلف الحديث، وفنِّ علل الحديث. انظر: «الرسالة المستطرفة» ص١٤٨ و١٥٨.

(٥) في «بيان الوهم والإيهام» ٥: ٦٤٠.

(٦) انظر: «ميزان الاعتدال» ٢: ٧٩.

قيل له: قد روى هذا الحديثَ جماعةٌ من الثقاتِ عن يحيى بنِ سعيد، ولم يذكروا فيه: أنه «خرجَ ميتاً»(١). ورواه جماعةٌ عن مُجالِد ـ منهم هُشَيمٌ وأبو أسامةَ وعيسى بنُ يونس ـ ولم يذكروا فيه: أنه «خرج ميتاً»(٢)، وإنما قالوا: «سُئلَ النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم عن الجنينِ يكونُ في بطنِ الجَزورِ أو البقرةِ أو الشاة، فقال: كُلوه، فإنّ ذكاتَه ذكاةُ أمِّه». ورواه أيضاً ابنُ أبي ليلى عن عطيّةَ عن أبي سعيدٍ عن النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم(٣).

وكذلك قال كلُّ مَنْ يروي ذلك عن النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم ممَّنْ قدَّمْنا ذِكرَهم، ولم يَذكُرْ واحدٌ منهم: أنه «خرجَ ميتاً»، ولم تجئْ هذه اللفظةُ إلا في روايةِ الساجي، ويُشبِهُ أن تكونَ هذه الزيادةُ من عندِه، فإنه غيرُ مأمون». اهـ.

وقد كشفَ أبو بكرٍ الرازيُّ هكذا السِّتارَ عن وجهِ الساجيِّ ببيانِهِ النيِّر، فتَبيَّنَ بذلك أنّ الساجيَّ حينَما قال عن ابنِ شجاع: «إنه كذّابٌ احتالَ في إبطالِ الحديثِ وردِّه نصرةً لإمامه»، إنما حاوَلَ رَميَ محمدِ بنِ شجاع الثلجيِّ بدائِهِ نفسِه، من غيرِ أيِّ دليل، فيَسقُطُ الساجيُّ هكذا من مقامِ التعويل، وإن تَلطَّفَ أبو بكرٍ الرازيُّ في التعبير، جاعلاً الحجّةَ هي التي تَنطِق. هكذا تكونُ تسويةُ الحديثِ على موافقةِ المذهب، نسألُ اللهَ السَّلامة.

---

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه» (١٤٧٦) عن محمَّد بن بشار (بُندار)، به، دون هذه اللفظة.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مُصنَّفه» (٨٦٥٠) من طريق عبد الله بن المبارك، وأحمد في «مسنده» (١١٢٦٠) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وأبو داود في «سننه» (٢٨٢٧) من طريق هشيم، والترمذي في «جامعه» (١٤٧٦) من طريق حفص بن غياث، وابن ماجَهْ في «سننه» (٣١٩٩) من طريق أبي خالد الأحمر وعبدة بن سليمان، كلهم عن يحيى بن سعيد، به، دون اللفظة المذكورة.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (١١٤١٤).

فإن قيل: للساجيِّ مُتابِعٌ في «سنن الدراقطنيّ»[(١)] حيثُ يقول: حدَّثنا أبو بكرٍ الشافعيّ، نا ابنُ ياسين، نا بُندار، نا يحيى القطّان، عن مُجالِد، عن أبي الودّاك، عن أبي سعيد: أنّ النبيَّ صَلّى الله عليه وسَلَّم سُئلَ عن الجنينِ يخرجُ ميتاً، قال: «إن شئتُم فكُلوه».

أقول: ابنُ ياسين: هو أحمدُ بنُ محمدِ بنِ ياسينَ الهرويّ المُتوفى سنةَ ٣٣٤ هـ[(٢)]، ولم يُدرِكْ بُنداراً ـ وهو محمدُ بنُ بشارٍ المُتوفى سنة ٢٥٢هـ ـ، فيكونُ بينهما الساجيُّ حتّى يتَّصلَ السَّنَد، أسقَطَه مَنْ أسقَطَه ليُوهِمَ أنّ ابنَ ياسينَ مُتابِعٌ للسَّاجيِّ في هذه الرواية، فوقعَ الحقُّ وبَطَلَ ما كانوا يعملون، على أنّ ابنَ ياسينَ معروفٌ بالكذب[(٣)].

فيُستَغرَبُ إخراجُ الدارقطنيِّ لهذا الحديثِ في «سننه» من غير تنبيهٍ على ما فيه.

ومن هنا يُعلَمُ أنّ داءَ القوم مما لا دواءَ له غيرُ مِسْبارٍ[(٤)] يُختبَرُ به غَوْرُ الجرح المُهلِكِ فيهم، واللهُ سبحانه وتعالى هو الهادي.

وأما ذكاةُ الجنينِ فمشروحٌ في «النكت الطريفة» (ص٦٢)[(٥)]، فليُراجِع البحثَ هناكَ مَنْ شاء.

---

(١) برقم (٤٧٣٣).

(٢) بل هو عبد الله بن محمد بن ياسين الدوريّ، وهو ثقة، مات سنة ٣٠٣، كما في «تاريخ بغداد» ١١: ٣١٧، وذكر الخطيبُ في شيوخه: محمَّدَ بن بشار، وفي الرواة عنه: أبا بكر الشافعيّ، فتعيَّن أنه هو. وثبتت المتابعة للساجي، وبرئ من عهدة الزيادة المذكورة.

(٣) انظر: «لسان الميزان» ١: ٦٤٣-٦٤٤ (٧٩٨)، وفيه وصفُ الدارقطنيِّ له بالكذب.

(٤) ما يُسبَرُ به الجرح، أي: يُنظَر غَورُه به.

(٥) أو١: ٢٢٤-٢٢٧ باعتنائي.

وأما روايةُ الخطيب(١) عن أبي الفَتْح الأزديِّ في ابنِ شجاع، فنُحيلُها إلى قوله: «كذّابٌ لا تحلُّ الروايةُ عنه؛ لسوءِ مذهبه وزَيْغِهِ عن الدِّين»، فدليلُ كذبه هو زيغُه في نَظَرِه، فعلى هذا يكونُ للرافضيِّ حقُّ تكذيبِ مَنْ شاءَ من غيرِ أهل مذهبه! في نَقْدِ الخطيبِ ومتابعةِ ابنِ الجوزيِّ(٢) في الروايتَيْن.

وأما مَنْ يقول(٣): «كان أحدَ الجهمية القائلين بالوقفِ في القرآن، والمُصنِّفين في ذلك، ولعثمانَ بنِ سعيدٍ الدارميِّ كتابٌ في الرَّدِّ عليه وعلى صاحبه بشرِ بنِ غياثٍ المَرِيسيِّ وغيرهما من الجهمية»، فقد اغتَـرَّ بخُلَطائِهِ من الحشوية، من غيرِ أن يدرسَ كتابَ الدارميِّ وغيرَه في هذا الموضوع.

وقولُ القواريريِّ في رواية الخطيب(٤): «إنّ ابنَ شجاع كافر»، يضـرُّ القواريريَّ لا ابنَ شجاع، لأنّ الوقوفَ بالمعنى الذي سبق ليس من الكفرِ في شيء، وكم كان لهم إذ ذاك من إكفارٍ وتبديعٍ وإضلالٍ بأتفَهِ الأسباب. والجديرُ بمثل عُبيدِ الله بنِ عُمَرَ القواريريِّ أن يَتَذكَّرَ إجابتَه في المِحنةِ معَ الأوّلين(٥)، ويَستَحي من الكلام في مِثل ابنِ شجاع، ومِثلُه يجبُ أن يكونَ آخرَ مَنْ يتكلَّمُ فيه.

ومما حكى الذهبيُّ في «تاريخه الكبير»(٦): «إنه جاء من غير وَجْهٍ أنّ

(١) في «تاريخ بغداد» ٣: ٣١٨.

(٢) في كتابه «الضعفاء والمتروكون» ٣: ٧٠.

(٣) يعني: الحافظَ المِزِّيَّ في «تهذيب الكمال» ٢٥: ٣٦٢-٣٦٣.

(٤) في «تاريخ بغداد» ٣: ٣١٧.

(٥) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤: ٢١٢-٢١٣، وترجمة أحمد بن حنبل من «سير أعلام النبلاء» ١١: ٢٣٨.

(٦) «تاريخ الإسلام» ٦: ٤٠٧ بتحقيق د. بشار عواد، وسقط بعضُ العبارة من تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري ٢٠: ١٦٦.

ابنَ الثَّلْجيّ كان إذا سُئِلَ عن أحمدَ بنِ حنبلٍ وأصحابه يقول: أيُّ شيءٍ قامَ به أحمدُ ابنُ حنبل؟!».

فكأنه كان يرى أنه لم يُشرِفْ على تدوينِ المذهب، وأنه قَطَعَ التحديثَ قبلَ وفاتِهِ بثلاثَ عشرةَ سنة(١)، فبقيَ «مُسنَدُه» غيرَ مُهذَّب. فتحريرُ المذهب وتهذيبُ «المُسنَد» كانا أمرَيْنِ ضروريَّيْن، ولم يَقُمْ بهما، وثباتُه في الامتحان ما كانَ ابنُ شجاع يَعُدُّه شيئاً؛ لكونِهِ على خِلافٍ معَه في المسألة. لكنْ كفى للإمام أحمدَ فَخْراً ما نَشَرَ له أصحابُه من علومِهِ التي مَلَأتِ الكون، بَيْدَ أنّ ابن شجاع كان غيرَ مرضيٍّ عندهم، فكان ينالُ منهم وينالون منه بأبذأِ الكلمات، ونماذجُ من ذلك تجدُها في «نَقْض» عثمانَ بنِ سعيدٍ الدراميّ(٢)، فطالِعْها لتعرفَ اتجاهَه واتجاهَ خصومِه، وتُصيبَ في الحكم.

وحكى الذهبيُّ(٣) عن هارونَ بنِ يعقوبَ الهاشميّ: «أنه سُئِلَ أحمدُ عن ابنِ الثَّلْجيِّ وأصحابه؟ قال: جهمية. قيل: أكان مِن أصحابِ المَرِيسيّ؟ قال: نعم». وأنتَ تعرفُ أنّ الإمامَ الشافعيَّ كان نزلَ في بيتِ المَرِيسيِّ ببغدادَ في رحلتِهِ الثانية(٤)، لكن زجَّ نفسَه في المِحنةِ الممقوتة، فساء كلامُهم فيه.

---

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١: ١٢، و«مناقب أحمد» لابن الجوزي ص٤٧١، و«سير أعلام النبلاء» ١١: ٢٦٥-٢٦٦.

(٢) تكرَّر ذكرُ محمد بن شجاع باسم «ابن الثلجيّ» في أكثر من ٤٠ موضعاً منه، وفيها وصفُه بالضالّ والغَوِيّ والمأبونِ المتهم في دين الله والمقذوفِ المتهم في دين الله، وأنه من أهل الظِّنَّة في دين الله، وأنه بقباق نفّاج، وفيها أيضاً رميُه بالجهل والتجهُّم والكفر.

(٣) في «تاريخ الإسلام» ٦: ٤٠٧ بتحقيق د. بشار، وسقطت من تحقيق د. تدمري ٢٠: ١٦٦.

(٤) كما في «تاريخ بغداد» ٧: ٥٣٥، وانظر تعليق المُؤلِّف رحمه الله على كتابه «حسن التقاضي» ص٦٣-٦٤ وتعليقي عليه.

وحكى الذهبيُّ(١) أيضاً عن المَـرُّوذِيّ(٢): «أتيتُه ولُـمتُه (يعني: ابن شجاع)، فقال: إنما أقول: كلامُ الله، كما أقول: سماء الله، وأرض الله. فقمتُ وما كلَّمْناه حتّى مات. وكان المُتوكِّلُ قد هَمَّ بتَوْليتِهِ القضاء، فقيلَ له: هو من أصحاب بِشْـرٍ المَـرِيسيّ، فقال: نحنُ بعدُ في بشـر، فقطعَ الكتابَ الذي كان كتبَ له في ذلك».

وأبو بكرٍ المَـرُّوذِيُّ راوي الحكاية: من أجلّةِ أصحابِ الإمام أحمد، إلا أنه زلَّتْ قدمُه وزعمَ أنّ المقامَ المحمودَ هو إقعادُ محمَّدٍ صَلّى الله عليه وسَلَّم على العرشِ في جَنْبِ الله تعالى(٣)، معَ استِحالةِ ذلك عندَ أهل الحق، ومخالفتِهِ الصارخةِ للسُّنّةِ المُتواترةِ في تفسيره بالشفاعةِ العُظمى.

وهذا المَـرُّوذيُّ هو الذي يُحدِّثُ عن أبي إسحاقَ الهاشميّ، عن الزياديّ: «أشهَدَنا ابنُ الثلّاج على وصيّته، وكان فيها: ولا يُعطى مِن ثُلُثي إلا مَنْ قال: القرآن مخلوق»، اهـ، كما في «تهذيب التهذيب»(٤). ولعلَّ ابنَ الثلّاج هذا غيرُ محمَّدِ بنِ

(١) في «تاريخ الإسلام» ٢٠: ١٦٧.

(٢) في الأصل: «المروزي» بالزاي، وكذا وقع في الموضعَيْن التاليَيْن، وهو خطأ، والمُثبَتُ هو الصواب، فالمَرْوزي: نسبة إلى مَرْو، وهي مرو الشاهجان، وأما المَـرُّوذي فتخفيفُ المَرْوَالرُّوذي، نسبةً إلى مَرْو الرُّوذ، كما في «الأنساب» ١٢: ٢٠٠ و٢٠٧.
والمذكور هنا: هو الإمام المُحدِّث الفقيه القدوة أحمد بن محمد بن الحجّاج، صاحب الإمام أحمد، وكان أحمدُ يأنسُ به وينبسطُ إليه، ولم يكن يُقدِّم عليه أحداً، وهو الذي تولّى إغماضَه وغَسْلَه عند موته، ومات سنة ٢٧٥. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ١٧٣-١٧٦.
وذكره السمعانيُّ في (المروالرُّوذي) من «الأنساب» ١٢: ٢٠١، وقال: «كانت أمُّه مرُّوذية، وكان أبوه خوارزمياً».

(٣) في كتابٍ صنَّفه في فضيلة النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم، كما في «بدائع الفوائد» لابن القيِّم ٤: ٣٩.

(٤) ٩: ٢٢١، وأصله في «ميزان الاعتدال» للذهبيّ ٣: ٥٧٨.

شجاع الثَّلْجيّ، فإنّ المُستَفيضَ عنه أنه كانَ من الواقِفة، لا من القائلين بأنه مخلوق. على أنّ القولَ بأنه مخلوقٌ صحيحٌ إذا أُريدَ به ما في المصاحفِ والألسُنِ والأذهانِ من الخطوطِ والأصواتِ والصُّوَر الذِّهنية، لا ما قامَ بالله في عِلم الله.

ومما يُقضى منه العَجَبُ تعوُّدُ ابنِ عَدِيٍّ في كتابه أن يقولَ عندَ تحدُّثِهِ عن خصومِهِ ممَّنْ لهم براعةٌ في الحديث: «ولم يكنْ من أهلِ الصَّنْعة»[١]، و«ما كانَ يدري ما الحديث»[٢]، و«ما كانَ من أهل الرواية»[٣]. هكذا يكونُ تحكُّمُ الجاهلِ المُتعصِّب، ليكشفَ عن دائه.

وأكتفي بهذا القَدْرِ في سَـرْدِ ما يُروى في محمَّدِ بنِ شجاع، وقد بيَّنتُ ما في تلك الرواياتِ من المآخِذِ على مَبلَغ علمي وفهمي، وبعدَ الإلمام بما سبق فللقارئ الكريم أن يختارَ ما شاءَ تحتَ مسؤوليّته. وفي تلك البحوثِ عِبَـرٌ في مَبلَغ اتساع الـخَرْقِ على الراقع بأتفَهِ الأسباب. والله سبحانه هو الهادي إلى الصواب.

وروى الخطيبُ[٤] «عن إبراهيمَ بنِ مَخلَد، عن أحمدَ بنِ كامل، عن أبي الحسنِ عليِّ بنِ صالح بنِ أحمدَ البَغَويّ، عن محمَّدِ بنِ عبدِ الله الـهَرَويّ: سمعتُ أباعبدِ الله محمَّدَ بنَ شجاع الثَّلْجيَّ يقول: «وُلِدتُ في اليوم الثالثِ والعشـرينَ من شهرِ رمضانَ سنةَ ١٨١هـ»، وتُوفِّـيَ وهو في صلاةِ العصـرِ ساجداً، لأربع ليالي خَلَونَ من ذي الحجّةِ سنةَ سِتٍّ وسِتِّينَ ومئتَيْن، ودُفِنَ في بيتٍ من دارِه

(١) انظر: «الكامل» ٢: ٧٣٢ في ترجمة الحسن بن زياد.

(٢) انظر: «الكامل» ٧: ٢٥٠٩ في ترجمة نوح بن درّاج، لكنْ من نَقْلِه عن ابن معين، لا من قوله.

(٣) انظر: «الكامل» ٦: ٢٢٩٣ في ترجمة محمَّد بن شجاع.

(٤) في «تاريخ بغداد» ٣: ٣١٦.

مُلاصِقاً للمسجد، وأُخرِجَ للبيتِ شُبّاكٌ إلى الطريق. ومَدفِنُه في الدَّرْبِ المعروفِ بدَرْبِ المُعوَّج المُلاصِق لدارِ محمَّدِ بنِ عبدِ الله بنِ طاهر.

قال أبو الحسن: وحكى لي جدِّي: أنه سَمِعَ أبا عبدِ الله محمَّدَ بنَ شجاع يقول: ادفِنوني في هذا البيت، فإنه لم يَبْقَ فيه طابقٌ إلا خَتَمتُ عليه القرآن».

أغدَقَ الله على جَدَثِهِ سُحُبَ الرِّضوان، وتغمَّدَه بالرحمةِ والغُفْران.

❊ ❊ ❊

انتهيتُ بتوفيق الله تعالى من تحرير «الإمتاع بسيرة الإمامَيْنِ الحسنِ بنِ زيادٍ وصاحبِهِ محمَّدِ بنِ شجاع» ضَحْوةَ يوم الجمعة، الثالثِ والعشرينَ من شهرِ ذي القعدةِ الحرام، من سنةِ ١٣٦٨هـ، وذلك بالمنزل رقم ١٠٤ بشارع العبّاسيّةِ بمصر القاهرة، حَرَسَها اللهُ تعالى.

وأنا الفقيرُ الراجي عفوَ الله ومسامحتَه، محمَّد زاهدُ بنُ الحسنِ بنِ عليٍّ الكوثريّ، خادمُ العلم بدار السَّلطنةِ العثمانيةِ سابقاً، غفرَ الله لي ولوالديَّ ولمشايخي وقرابتي وسائر المُسلِمين، وصَلّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّم، وآخرُ دَعْوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين(١).

❊ ❊ ❊

---

(١) في آخر الأصل: «وكان انتهاءُ طبعه بتوفيق الله سبحانه في ٢٨ ذي الحجّة سنة ١٣٦٨هـ، وصَلّى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحْبه وسَلَّم».

قلت: وكان الفراغ من خدمة هذا الكتاب والتعليق عليه أواخرَ شهر شعبان سنة ١٤٣٧، ثم أعدتُ النظر فيه مرّات، كان آخرها سَحَر ليلة ٢٨ من رمضان سنة ١٤٣٧، بمنزلي بإسطنبول، حفظها الله وسائرَ ديار المسلمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

فهرس أبحاث الكتاب

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

❊ ❊ ❊

فهرس الكتاب الإجمالي

الحاوي

في سيرة

الإمام أبي جعفر الطحاوي

رضي الله عنه

بقلم

الإمام محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١ هـ رحمه الله تعالى

اعتنى به

د. حمزة محمد وسيم البكري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي رفعَ مقامَ العُلماءِ العامِلين، في الأوَّلينَ والآخِرين، وشـرَّفَ قَدْرَهم يومَ يقومُ الناسُ لربِّ العالمين، وكافأهم مكافأةَ المُحسِنين، بخِدمتِهم في الدِّين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد المُرسَلين، وقائدِ الغُرِّ المُحجَّلين، سيِّدنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين.

أما بعد،

فإنَّ الإمامَ أبا جعفرٍ أحمدَ بنَ محمَّدِ بنِ سلامةَ الطحاويَّ رضيَ اللهُ عنه مِن أعاظِمِ المُجتَهِدِين في الفِقهِ الإسلاميِّ[١]، وقد خَلَّفَ مُؤلَّفاتٍ عظيمةَ النفع للغاية، في علوم الرِّوايةِ والدِّراية، وقد جمعَ بينَ براعتَيْن: البراعةِ في علوم الحديث، والبراعةِ في الفِقهِ وأصولِه، جَمْعاً قلَّ مَنْ جمعَ بينَهما جَمْعَه في عُلَماءِ هذه الأُمّة، كما يَعتَـرِفُ بذلك مَنْ نَـهَلَ مِن مَناهِلِ آثاره الفيّاضة، فأحببتُ إفرادَ ترجمتِهِ بنوعٍ مِنَ الإفاضة، في رسالةٍ سَمَّيتُها:

الحاوي

في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي

(١) ولم يتعرَّض المُؤلِّف رحمه الله تعالى في هذا الكتاب إلى تعيين رتبة الطحاويِّ في الاجتهاد، ولكنَّه صـرَّح بها في كتابه «الإشفاق» ص٤١ فقال: إنه «بلا شك ممَّن بلغ مرتبة الاجتهاد المُطلَق، وإن حافظ على انتسابه بأبي حنيفة»، وانظر في التدليل على ذلك: «الإمام أبو جعفر الطحاويّ، الإمام المحدِّث الفقيه» للدكتور عبد الله نذير ص١٥٩-١٧٨.

رحمه الله ورضيَ عنه وأرضاه؛ عِرْفاناً لجميله، وقياماً ببعضِ ما يجبُ في تَبْجيله. واللهُ سبحانه وليُّ التوفيق، والهادي إلى أقوم طريق.

❊ ❊ ❊

نَسَبُ الطحاويِّ وميلادُه

عِدادُه في حَجْرِ الأزدِ من قبائل اليَمَن، سكنَ أجدادُه مِصرَ بعدَ الفَتْح الإسلاميّ، والحَجْر: بفَتْح الحاءِ وسُكونِ الجيم، فَخِذٌ مِن أفخاذِ قبيلةِ الأزدِ المعروفة[1]، ويُقالُ للأزدِ هذه: أزْدُ الحَجْر[2]؛ تمييزاً لها مِن أزْدِ شَنُوءة.

والأزْد: بفَتْح الهمزةِ وسُكونِ الزاي، لها أفخاذٌ كثيرةٌ شَرْحُها في كُتُبِ أنسابِ العرب.

وقد ساقَ مَسْلَمةُ بنُ القاسم القُرْطبيُّ نَسَبَ أبي جعفرٍ الطحاويِّ في كتابهِ المعروفِ بـ«الصِّلة»؛ لكونِهِ ذَيْلاً لـ«تاريخ البخاريِّ الكبير»، فقال: هو «أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ سلامةَ بنِ سَلَمةَ بنِ عبدِ المَلِكِ بنِ سلمةَ بنِ سُلَيم بنِ سُليمانَ بنِ جواب[3]،

---

(١) وهي من قبائل اليمن، واليمانيةُ كلُّها راجعةٌ إلى ولدِ قَحْطان، والأزد: هو ابنُ الغوثِ بنِ نَبْتِ بن مالك بن زيد بن كهلانَ بنِ سَبَأِ بنِ يَشجُبَ بنِ يَعرُبَ بنِ قحطان، كما في «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٣٢٩-٣٣٠. وقال الفيروزآباديّ في «القاموس» (أزد): «وهو بالسين (أسْد) أفصح»، وقال الزَّبيديُّ في «تاج العروس» ٧: ٣٨٢: «وبالزاي أكثر».

(٢) أو حَجْر الأزد، وهو حَجْرُ بنُ عِمرانَ بنِ عمرو مُزَيقياء بن عامر ماء السماء بن حارثةَ بنِ امرِئِ القَيْس بنِ ثعلبةَ بنِ مازن بن الأزد، كما في «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٣٣٠-٣٣١ و٣٦٧، و«اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير ١: ٤٦، و«تاج العروس» ١٠: ٥٣٤ (حجر).

(٣) وكذا ساقه ابنُ قُطْلُوبُغا في «تاج التراجم» ص١٠٠ (٢١)، لكنْ تحرَّف فيه «جواب» إلى: حباب.

الأزديُّ ثم الحَجْريّ، المِصْـريُّ الطحاويّ، الإمامُ المُحدِّثُ الفقيهُ الحنفيُّ الحافظ، أبو جعفر»[١].

ووَقَفَ الحافظُ ابنُ عَساكِرَ في سَوْقِ نَسَبهِ عندَ سُلَيم[٢]، وابنُ خَلِّكانَ عندَ عبدِ المَلِك[٣].

واختَلَفوا في ميلاده، فقالَ ابنُ عَساكِرَ نقلاً عن ابنِ يونُسَ: إنّه وُلِدَ سنةَ تسع وثلاثينَ ومئتَيْن[٤]. وعليه اقتَصَـرَ الذهبيُّ وأبو المَحاسِن[٥]. لكنْ قالَ البدرُ العَيْنيُّ

---

(١) نقله عنه القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧١ (٢٩٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٧٥.

(٢) «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٧. وإليه أيضاً وقف ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٣: ٨٥.
ووقف السمعانيُّ في سوق نَسَبه في «الأنساب» ٩: ٥٣ إلى سليمان، لكنْ أسقَطَ منه: سليم.

(٣) «وفيات الأعيان» لابن خلّكان ١: ٧١، وإليه أيضاً وقفَ ابنُ الجوزيُّ في «المنتظم» ١٣: ٣١٨، وابنُ نقطة في «التقييد» ص١٧٤، والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٢٧ و«تاريخ الإسلام» ٢٤: ٧٧، والصَّفَديُّ في «الوافي بالوفيات» ٨: ٧، وابنُ تَغْري بَرْدي في «النجوم الزاهرة» ٣: ٢٣٩، والداوديُّ في «طبقات المفسِّرين» ١: ٧٤. لكنْ أسقَطَ ابنُ خلّكان والصفديُّ والداوديُّ منه: سلمة.

(٤) «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٩.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٥: ٣٨، و«تاريخ الإسلام» له ٢٤: ٧٨، و«النجوم الزاهرة» لأبي المحاسن ابن تَغْري بَرْدي ٣: ٢٣٩.
وعليه أيضاً اقتصـر ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٣: ٨٥، والسمعانيُّ في «الأنساب» ٩: ٥٤، وابنُ الجوزي في «المنتظم» ٣: ٣١٨، والقرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٣ (٢٠٤)، وابن فضل الله العمري في «مسالك الأبصار» ٥: ٧٢٨، وابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٠ (٧٧١)، والسيوطيّ في «حسن المحاضرة» ١: ٣٥٠، والداوديُّ في «طبقات المفسِّرين» ١: ٧٤.
ووقع في «تذكرة الحفّاظ» للذهبيّ ٣: ٢١، و«طبقات الحفاظ» للسيوطيّ ص٣٣٩: «سبع وثلاثين ومئتين»، وتصحيفُ «تسع» إلى «سبع» يتكرَّر كثيراً.

في «نُخَب الأفكار»[١]: «قالَ السَّمْعانيّ: وُلِدَ الطحاويُّ سنةَ تسع وعشـرينَ ومئتَيْن، وهو الصحيح. وقال أبو سعيدٍ ابنُ يونُسَ: قال الطحاويّ: وُلِدتُ في سنةٍ تسع وعشـرين[٢]».

وهذا يُخالِفُ ما حكاه ابنُ عَساكِرَ عن ابنِ يونس، و«تاريخُ ابنِ يونسَ» مِنَ التواريخ التي لم نَظفَرْ بها، ولا بُدَّ أنّ أحدَهما وَهَمٌ، إلا أنّ الثانـيَ بخطِّ المُؤلِّف[٣].

وقالَ ابنُ خَلِّكان[٤]: «وكانت ولادتُه سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ ومئتَيْن[٥]. وقال أبو سَعْدٍ السَّمْعانيّ: وُلِدَ سنةَ تسع وعشـرين ومئتَيْن، وهو الصحيح. وزاد غيرُه فقال: ليلةَ الأحدِ لعشـرٍ خَلَوْنَ من ربيعٍ الأوَّل».

وقالَ ابنُ كثير[٦]: «أبو جعفرٍ الطحاويُّ: نِسْبةً إلى قريةٍ بصَعيدِ مِصـر، الفقيهُ

---

(١) ١: ٧٦ من طبعة المنهاج، وسقطت ترجمة الطحاويّ كاملةً من طبعة النوادر!

(٢) لكن في المطبوع من «الأنساب» للسَّمْعانيّ ٩: ٥٤: «تسع وثلاثين ومئتين»، ويُؤيِّدُه أنه تقدَّم كذلك عند السمعاني في نسبة «الحجريّ» ٤: ٧٣. أما في تهذيبه «اللباب» لابن الأثير، فورد في نسبة «الحجري» ١: ٣٤٣: «تسع وثلاثين ومئتين»، وفي نسبة «الطحاوي» ٢: ٢٧٦: «تسع وعشـرين ومئتين».
وقدَّمَ ابنُ قطلوبغا في «تاج التراجم» ص١٠٠ (٢١) والأدِرْنَوِيّ في «طبقات المفسِّـرين» ص٥٩ هذا التأريخ في ميلاد الطحاويّ، ثم قالا: «وقيل: تسع وثلاثين ومئتين»، أما ابنُ ناصر الدين الدمشقيّ في «توضيح المشتبه» ٣: ١٣٥ فقدَّم الثاني، ثم قال: «وقيل: تسع وعشرين».

(٣) وبغضِّ النظر عن الاختلاف في نَقْل قول ابن يونس، فقد أرَّخ ابنُ زَبْر في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢: ٥٢٧ مولدَ الطحاويّ ـ وهو أحدُ الآخذين عنه ـ سنة ٢٣٩.

(٤) في «وفيات الأعيان» ١: ٧٢.

(٥) وعليه اقتصر الشيرازيُّ في «طبقات الفقهاء» ص١٤٢.
ونقل القولين ـ أعني: سنة ٢٣٨ و٢٣٩ ـ ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٩ و٣٧٠.

(٦) في «البداية والنهاية» ١٥: ٧٢.

الحنفيُّ، صاحبُ المُصنَّفاتِ المُفيدة، والفوائدِ الغزيرة. وهو أحدُ الثِّقاتِ الأثبات، والحفَّاظِ الجهابذة، وهو ابنُ أُختِ المُـزَنيّ ....، وذكرَ أبو سَعْدٍ السَّمْعانيُّ: أنه وُلِدَ في سنةِ تسع وعشـرينَ ومئتَيْن، فعلى هذا يكونُ قد جاوَزَ التِّسْعين، واللهُ أعلم».

هكذا اقتَصَـرَ ابنُ كثيرٍ على هذا الميلاد[١]، كما فَعَلَ ابنُ نُقْطةَ الحافظُ في «التقييد لمعرفةِ رُواةِ المسانيد»[٢]، وذكرَ أنّ مَولِدَه سنةَ تسع وعشـرين ومئتَيْن[٣].

وقال البَدْرُ العَيْنيُّ: «فعلى هذا، كانَ عُمُرُ الطحاويِّ حينَ ماتَ أبو عبدِ الله مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ البُخاريُّ صاحبُ «الصحيح» سبعاً وعشـرينَ سنة، لأنَّ البُخاريَّ ماتَ سنةَ ستٍّ وخمسينَ ومئتَيْن.

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ مُسلِمُ بنُ الحجّاج صاحبُ «الصحيح» اثنَيْنِ وثلاثينَ سنة، لأنَّ مُسلِماً ماتَ في سنةِ إحدى وستِّينَ ومئتَيْن، وشاركَه الطحاويُّ في روايته (عن بعضِ شيوخِهِ)[٤].

(١) الصحيحُ أنّ ابن كثير لم يقتصـر على هذا التاريخ، بل قال قبله: «وكانت وفاته في مستهلِّ ذي القعدة من هذه السنة (٣٢١) عن ثنتَيْنِ وثمانين سنة»، فألمح إلى أنّ تاريخ مولده سنة ٢٣٩.

(٢) ص١٧٥.

(٣) وللعلامة الشيخ محمَّد أيوب المظاهريِّ السهارنفوريِّ تأليفٌ مُفرَدٌ في هذه المسألة سمّاه «الفتح السماويّ في مولد الطحاويّ»، وقد لـخَّصَه في مُقدِّمة حاشيته على «معاني الآثار» تحت عنوان «التحقيق الأنيق في مولد الطحاوي» ص١٠، انتهى فيه إلى أنّ «الصواب الذي لا مَعدِلَ عنه أنّ الطحاويَّ وُلِدَ سنة ٢٣٩، تسع وثلاثين ومئتَيْن»، وأنه «الصحيح الموافق لكلام القُدَماء وكثير من المتأخرين».

(٤) قوله: «عن بعض شيوخه» هنا وفي الموضعَيْن التاليَيْن: زيادةٌ من المُؤلِّف على كلام العينيّ، والمُؤلِّفُ يُميِّز في الأصل زياداتِهِ في النُّقول بعلامتَي الاعتراض تارة، وبهلالَيْن أخرى، فجعلتُ ذلك في هذا الموضع خاصة على نَسَقٍ واحد، واقتصـرتُ على الهلالَيْن.

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ أبو داودَ صاحبُ «السُّنَن» سِتّاً وأربعين، لأنّ أبا داودَ ماتَ في سنةِ خمسٍ وسبعينَ ومئتَيْن، وشاركَه أيضاً في روايته (عن بعضِ شيوخِه).

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ أبو عيسى مُحمَّدُ بنُ عيسى التِّرْمِذيُّ صاحبُ «الجامع» خمسينَ سنة، لأنّ التِّرْمِذيَّ ماتَ في سنةِ تسع وسبعينَ ومئتَيْن.

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ أحمدُ بنُ شُعَيبِ بنِ عليٍّ النَّسائيُّ أربعاً وسبعينَ سنة، لأنَ النَّسائيَّ ماتَ في سنةِ ثلاثٍ وثلاثِ مئة، وشاركَه أيضاً في روايته، وروى الطحاويُّ عنه أيضاً.

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ مُحمَّدُ بنُ يزيدَ بنِ ماجَهْ صاحبُ «السُّنَن» أربعاً وأربعين سنة، لأنّ ابنَ ماجَهْ ماتَ في سنةِ ثلاثٍ وسبعينَ ومئتَيْن، وشاركه أيضاً في روايته (عن بعضِ شيوخِه).

وكان عُمُرُه حينَ ماتَ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنبَلٍ رحمَه اللهُ اثنتَيْ عشرةَ سنةً، لأنّ أحمدَ ماتَ سنةَ إحدى وأربعين ومئتَيْن.

وكانَ عُمُرُه حينَ ماتَ يحيى بنُ مَعينٍ أربعَ سِنين، لأنّ يحيى بنَ مَعينٍ ماتَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين ومئتَيْن.

وهذا كُلُّه على القولِ الصحيح أنّ مَولِدَه سنةَ تسع وعشرينَ ومئتَيْن. وكذا ذكرَ مَولِدَه الحافظُ مُحمَّدُ بنُ عبدِ الغنيِّ بنِ أبي بكرِ بنِ نُقْطةَ البغداديُّ في كتابه «التقييد لمعرفةِ رواةِ المسانيد»[1]، في باب الأحمَدِين، في ترجمة أبي جعفرٍ الطحاويّ.

---

(١) وهو من محفوظات مكتبة الأزهر، وفيه خروم. (ز).
ثم طُبع، وانظر منه ص١٧٥.

فهكذا كما رأيتَ قد عاصَرَ الطحاويُّ هؤلاءِ الأئمّةَ الحفّاظَ الكِبار، وشاركَ بعضَهم في روايتهم، فإنّ مِن جُملةِ مشايخ الطحاويِّ: هارونَ بنَ سعيدٍ الأَيْليّ، وقد روى عنه مُسلِمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَهْ، قال الحافظُ عبدُ الغنيِّ (المَقدِسيُّ)[1] في «الكمال» في ترجمة هارونَ بنِ سعيد: «روى عنه مُسلِمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَهْ وأبو حاتِم»[2].

ومن جُملةِ مشايخه: الربيعَ بنَ سُلَيمانَ الجِيزيّ، وقد روى عنه أبو داودَ والنَّسائيُّ، قال في «الكمال»: «الربيعُ بنُ سُلَيمانَ الجِيزيُّ المِصْـريُّ الأعرج، روى عنه أبو داودَ والنَّسائيُّ وعبدُ الله بنُ حَمْدانَ وأبو جعفرٍ الطحاويّ»[3][4].

ثمَّ قال: «وستَقِفُ على مِثْلِ هذا كثيراً في أثناءِ الكِتاب، عندَ ذِكرِ مشايخ أبي جعفرٍ الطحاويِّ الذينَ روى عنهم وكتَبَ وحدَّث»[5].

* * *

(١) الحافظ الكبير تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسيّة ثم الدمشقيّ الحنبليّ (٥٤١-٦٠٠).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» للمِزّيّ ٣٠: ٩٠-٩١.

(٣) انظر: المصدر السابق ٩: ٨٦-٨٧.

(٤) لم أقف على هذا النقل بطوله في المطبوع من «نخب الأفكار» للعينيّ، وآخره فيه ١: ٧٦ من طبعة المنهاج، ويبدو للقارئ في ذاك الموضع خَرْمٌ في العبارة، والمُؤلِّف ينقلُ من خط العينيّ كما صرَّح ص٧، وقد نبَّه المُؤلِّفُ فيما سيأتي ص٩٧ إلى أنّ في نسخة دار الكتب المصرية من هذا الكتاب خروماً. وأما طبعة دار النوادر من «نخب الأفكار» فقد سقطت منها ترجمةُ الطحاويّ كاملة!

وسيتكرر التنبيه إلى مثل هذا السقط ص١١ و١٦ و٤٩ و٥٢ و١٩.

(٥) لم أقف على هذا النقل أيضاً في المطبوع من «نخب الأفكار».

كثرةُ شيوخ الطحاويِّ في العِلم، وكثرةُ تلاميذِهِ والرُّواةِ عنه

وقد جمعَ مشايخَ الطحاويِّ في جُزْءٍ واحدٍ عبدُ العزيزِ بن أبي طاهرٍ التميميُّ[١].

فمِن شيوخِه: خالُه المُـزَنيّ، وقد سَمِعَ منه كثيراً، وروى عنه «سُنَنَ الشافعيّ».
قال ابنُ يونُسَ: سَمِعَ الطحاويُّ مِن خالِهِ المُـزَنيِّ كثيراً، وروى عنه «مُسنَدَ الشافعيّ».
قال العَيْنيُّ: «قلتُ: وروايتُه عنه كثيرةٌ في تصانيفه، ولا سيَّما في «معاني الآثار»[٢]،
وإنّ غالبَ مَنْ يروي «مُسنَدَ الشافعيِّ» إلى يومنا هذا يَرْوُونَ عن طريقه»[٣]. اهـ.

أقول: إنّ الأحاديثَ المَرْويّةَ عن الشافعيِّ بطريقِ الطحاويِّ هيَ مِن جَمْع الطحاويِّ مِن مَسْمُوعاتِهِ مِنَ المُـزَنيِّ عن الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه[٤]، فيُعرَفُ هذا

---

(١) الإمام الحافظُ المُفيدُ عبد العزيز بن أحمد التميميّ الدمشقيّ الكَتّانيّ الصوفيّ (٣٨٩-٤٦٦)، سمع الحديثَ في بغداد والموصل وغيرهما، وكتب العالي والنازل، حتى إنه كتب «تاريخ بغداد» عن أبي بكر الخطيب، والخطيبُ أحدُ الرواة عنه، وقال ابنُ ماكولا: كتب عنّي وكتبتُ عنه، وهو مُكثِر مُتقِن. «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٤٨-٢٥٠.

(٢) روى الطحاويُّ عن المزنيّ في نحو أربعين موضعاً منه.

(٣) لم أقف على هذا النقل في المطبوع من «نخب الأفكار» للعينيّ، وانظر ما تقدَّم ص١٠ تعليقاً.

(٤) ظاهر كلام المُؤلِّف رحمه الله تعالى هنا أنّ أصل تصنيف كتاب «السُّنَن» لم يكن من الإمام الشافعيّ، وإنما هو روايات له مُتفرِّقة، رواها المزنيُّ عنه، ورواها الطحاويُّ عن المزنيّ، ثم =

= اعتنى بجمعها وتصنيفها، كما يدلُّ على ذلك مقابلتُه صنيعَ الطحاويّ بصنيع ابن مطر في «مسند الشافعيّ»، وليس هو من تصنيف الشافعيّ جزماً.

وفي ذلك نظر، فثمّة عدّةُ قرائنَ وأدلةٍ على أنّ أصلَ تصنيف كتاب «السُّنن» من الإمام الشافعيّ نفسه، ساقها الشيخ الدكتور خليل إبراهيم مُلّا خاطر في مُقدِّمة تحقيقه له ص١٥-٢٦، وقد أجاد فيها مشكوراً، وانتَقَدَ ما ذكره العلامةُ الكوثريُّ هنا ـ ولا إشكال، فهذا حقٌّ لكلِّ باحث ـ، إلا أنه تجاوز في ص٢٦-٢٧ حدودَ النقدَ العلميَّ إلى الكلام في باطن أمر الكوثريّ ونيّتِهِ القلبية، فذكر ثلاثةَ أمور صَدَرَ الكوثريُّ عنها في قوله هذا ـ وهي في حقيقتها قرائنُ أدَّت بالكوثري إلى اختيار هذا القول ـ، ثمَّ ردَّها قائلاً في كلٍّ واحدة منها: إنّ وجهَ الرَّدِّ لا يخفى على الكوثريّ! قلت وهذا ما كُنّا نودُّ أن يُنزِّه الأستاذ الفاضل قلمَه عنه، لأنّ الكلام في البواطن والنيّات ليس من الرَّدِّ العلميِّ في شيء، بل هو رجمٌ بالغيب، على أنّ القضيةَ المذكورة مسألةٌ علمية تتعدَّد فيها وجهات النظر، وللقول الذي اختاره الكوثريُّ قرائنه أيضاً، سواء سُلِّمَت له أم لا، ولو فتحنا هذا البابَ لساغ لكُلِّ باحثٍ أن يطعنَ في أيِّ عالم خالفَه أيٍّ في قولٍ اختاره، فيردَّ عليه أدلتَه قائلاً: إنّ وجه الرَّدِّ لا يخفى عليه! وفيه من الفساد ما لا يخفى.

وصنيعُ الأستاذ المذكور في الرَّدِّ على المُؤلِّف بهذه الطريقة ذكَّرنا بصنيع الأستاذ المُعلِّميّ في ذلك أيضاً، وقد قال الإمام الكوثريُّ نفسُه في ردِّه: «يصفُ الأستاذُ الرشيدُ هذا العاجزَ في ثنايا كلامه ببالغ التيقُّظ، وسَعةِ الاطلاع، وانتباهٍ لا يُمكِنُ معه أن يَهِمَ في شيء، وفطنةٍ تجتلي أخفى الخفايا ...، ويَذكُرني بأني ممَّن برَّأه اللهُ من أن يَهِمَ في شيء، تأكيداً للذمِّ بما يُشبِهُ المدح، ليضعَني موضعَ الباهت المُتقصِّد، والمُحرِّف المُبدِّل عمداً ...، وهذا حكم غيبيّ يتبرأ منه كلُّ مَنْ يخافُ الله عزَّ وجلّ ويُراقبُه في الأقوال والأعمال ...»، إلى آخر كلامه في «الترحيب بنقد التأنيب» (ص٣٧٥ المطبوع في آخر «تأنيب الخطيب»)، وهو مما تحسُنُ مراجعتُه بتمامه.

ومما يَحسُنُ التنبيه إليه هنا: أنّ الدكتور خليل إبراهيم ملّا خاطر نقل جميعَ زيادات الطحاويّ في هذا الكتاب على ما رواه عن المزني عن الشافعيّ إلى الحاشية، مع اتفاق النُّسَخ الخطية عليها، وهذا خطأ منهجيّ في التحقيق، فمثلُ هذه الزيادات شائعة في =

المجموعُ بـ«سُنَنِ الشافعيّ» و«سُنَنِ الطحاويّ»، وله نُسَخٌ في غايةِ الصِّحّة، وعليها خُطوطُ التسميع طبقةً فطبقة، منها النُّسْخةُ المحفوظةُ في مكتبةِ أيا صوفيا بالآسِتانة، والنُّسخةُ المطبوعةُ(١) جيِّدةٌ أيضاً.

إلا أنّ ما جمعَه ابنُ مَطَرٍ النَّيسابوريُّ(٢) من مَسْموعاتِهِ من أبي العبّاسِ الأصَمِّ(٣) صاحبِ الرَّبيع المُراديّ، عن الربيع(٤)، عن الشافعيّ، مما هو مَسْمُوعُه في كتاب «الأُمّ»، ففي حاجةٍ ماسّةٍ إلى التهذيبِ والإصلاح، فقامَ بذلك الحافظُ مُحمَّدُ عابدُ السِّنديُّ في كتابه «ترتيب مُسنَدِ الشافعيّ»، حيثُ رتَّبه وحذفَ المُكرَّرَ منه، فأصبَحَ هذا العملُ منه نافعاً، واللهُ سبحانَه يُكافِئُه على هذا(٥).

= تصانيف ذلك العصر، وقد تعارف أهل العلم على مرِّ العصور على اعتبارها جزءاً من الكتاب، تُنسَبُ إليه بقَيْد أنها من زيادات فلان، كما هو الحال في زيادات محمَّد بن الحسن على «موطأ مالك»، وزيادات عبد الله بن أحمد على «مسند أحمد»، وزيادات القطان على «سنن ابن ماجه»، وغيرها كثير، فيُستَغرَبُ من الأستاذ خاطر كيف خالف هذه الطريقة المسلوكة بين المُحدِّثين، وهو مشتغل بالحديث؟!

(١) في مصر سنة ١٣٠٥، ثم طبع سنة ١٤٠٦ بتحقيق د. عبد المعطي قلعجي، كما طبع سنة ١٤٠٩ بتقحيق د. خليل إبراهيم ملّا خاطر.

(٢) أبو عمرو محمَّد بن جعفر بن مطر، توفي سنة ٣٦٠.

(٣) محمَّد بن يعقوب، توفي سنة ٣٤٦.

وقال المُؤلِّفُ رحمه الله في مُقدِّمة «ترتيب مسند الإمام الشافعي» للسِّنديّ ص٦: «كان جمعُ ابنِ مطر لتلك الأحاديث لشيخه الأصمّ بطلبه، وقيل: إنّ جمعَه كان لنفسِه لا لشيخه، ويُقال: إنَّ الجامعَ هو الأصمُّ نفسُه».

(٤) ابن سليمان المُراديّ المُؤذِّن، توفي سنة ٢٧٠.

(٥) وبهذا بيَّن المُؤلِّفُ أنّ ما وقع في كلام الإمام العينيِّ آنفاً من أنّ غالبَ مَنْ يروي «مسند الشافعيّ» يرويه من طريق الطحاويّ: وَهَمٌ منه ـ أي: العينيّ ـ إن لم يكن مسامحةً في التعبير. =

فنتمنَّى أنْ يقومَ بعضُ أهلِ الشأنِ بنَشْرِ هذا «المُسنَدِ» المُرتَّبِ المُهذَّبِ لِيَعُمَّ نفعُه[1]، لأنّ ما سَبَقَ طبعُه مِن «مُسنَد الشافعيّ» مِن رواية أبي العبّاس الأصَمّ في الهِندِ ومِصرَ لا يخلو من أغلاطٍ فظيعة.

وقال ابنُ عساكرَ في «تاريخه»[2] في ترجمةِ الطحاويّ: «سَمِعَ هارونَ بنَ سعيدٍ الأَيْليّ[3]، وأبا شُرَيح مُحمَّدَ بنَ زكريّا كاتبَ العُمَريّ، وأبا عُثمانَ سعيدَ بنَ بشرِ بنِ مَرْوانَ الرَّقِّيّ، والربيعَ بنَ سُلَيمانَ الجِيزيّ، وأبا الحارثِ أحمَدَ بنَ سعيدٍ الفِهْريّ، وعليَّ بنَ مَعبَدِ بنِ نوح، وعيسى بنَ إبراهيمَ الغافِقيّ، ويونُسَ بنَ عبدِ الأعلى، وأبا قُرّةَ مُحمَّدَ بنَ حُمَيدٍ الرُّعَينيّ، ومالكَ بنَ عبدِ الله التُّجِيبيّ، ومُحمَّدَ بنَ عبدِ الله ابنِ عبدِ الحكَم، وإبراهيمَ بنَ مُنقِذٍ الخَوْلانيّ، وإبراهيمَ بنَ مَرْزوق، وبَحْرَ بنَ نَصْرٍ الخَوْلانيّ، وسُلَيمانَ بنَ شُعَيبٍ الكَيْسانيّ، وجماعةً غيرَ مَنْ سَمَّيتُ».

وقال ابنُ عساكرَ في ترجمةِ النَّسائيّ: إنّ الطحاويَّ روى عن النَّسائيّ[4].

= وقد زاد المُؤلِّفُ ذلك بياناً في مُقدِّمة «ترتيب مسند الشافعيّ» للسِّنديّ ص٨، حيثُ وهّمَ بعضَ مُتأخِّري المُسنِدين في رواية «مسند الشافعيّ» بطريق الطحاويّ، وقال: «لأنّ ما بطريق الطحاويّ هو كتاب «سنن الشافعيّ» الذي جمعه الطحاويُّ نفسُه من مسموعاته من خاله المزنيّ عن الشافعيّ رضي الله عنهم، و«مسند الشافعيّ» الذي يرويه الأصمُّ غيرُ ذلك».

(١) ثمّ حثّ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى السَّيِّدَ عزّت العطّار الحسينيّ أحدَ تلامذتِهِ على نَشْره، فنهض لتحقيقه بمعيّة السيِّد يوسف عليّ الزواويّ الحسنيّ، وكتبَ لهما المُؤلِّفُ مُقدِّمةً في التعريفِ بالكتاب وترجمةِ مُؤلِّفه المُحدِّث عابد السِّنديّ، ونُشِرَ الكتاب سنة ١٣٧٠هـ قبل وفاة المُؤلِّف بعام، رحمهم الله تعالى جميعاً.

(٢) في «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٧.

(٣) أبو جعفر، نزيل مصر، ثقة فاضل، مات سنة ٢٥٣. «تقريب التهذيب» (٧٢٣٠).
ولم يذكره المُؤلِّفُ في «سرد أسماء شيوخ الطحاوي» الآتي ص ١٧ - ٤٢، وذكر مَنْ بعده.

(٤) لم أقف عليه في «تاريخ دمشق»، ويبدو أنّ المُؤلِّفَ ينقلُ عنه هنا بواسطة العينيّ في «نخب =

وقال أبو سعيدٍ ابنُ يونسَ: سَمِعَ الطحاويُّ الحديثَ مِن خَلْقٍ مِنَ المِصـريِّينَ والغُرَباءِ القادِمينَ إلى مِصْـر، منهم: سُلَيمانُ بنُ شُعَيبٍ الكَيْسانيّ، وأبو موسى يونسُ بنُ عبدِ الأعلى الصَّدَفيّ.

وقال البَدْرُ العَيْنيُّ: «شارك فيه مُسلِماً وغيرَه، وقال عبدُ الغنيِّ في «الكمال»: «يونسُ بنُ عبدِ الأعلى الصَّدَفيّ: أبو موسى المِصْـريّ، روى عنه: أبو زُرعة، وأبو حاتِم، وابنُه عبدُ الرحمن، ومُسلِم، والنَّسائيّ، وابنُ ماجَهْ»[١]. وروى عن الطحاويِّ خَلْقٌ كثير، وقد أفـرَدَ بعضُ أهل العِلم الذينَ رَوَوْا عنه بالتأليفِ في جُزْء[٢].

فمِمَّنْ أخذ عنه: أبو الحسنِ عليُّ بنُ أحمَدَ الطحاويّ، وأبو مُحمَّدٍ عبدُ العزيزِ ابنُ مُحمَّدٍ التميميُّ الجوهريُّ قاضي الصَّعيد، وأبو بكرٍ مَكيُّ بنُ أحمَدَ بنِ سَعْدويه البَرْذَعيّ، وأبو القاسم مَسْلَمةُ بنُ القاسمِ بنِ إبراهيمَ القُرْطبيّ، وأبو القاسم عُبَيدُ الله ابنُ عليٍّ الداوديُّ القاضي شيخُ أهلِ الظاهرِ في عَصْـره، والحسنُ بنُ القاسمِ ابنِ عبدِ الرحمن أبو مُحمَّدٍ المِصـريُّ الفقيه، وابنُ أبي العوّام القاضي الكبير، وأبو الحسنِ مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ الإخميميّ، وميمونُ بنُ حمزةَ العُبَيدليّ، ويوسفُ بنُ القاسم الميّانجيّ، وأحمدُ بنُ عبدِ الوارثِ الزَّجّاج، ومُحمَّدُ بنُ بكرِ بنِ مطروح، وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ منصورِ الدّامَغانيُّ الأنصاريُّ القاضي، وأبو سُلَيمانَ مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ زَبْر، وغيرُهم.

وروى عنه مِنَ المشايخ الأجِلّاءِ الأثبات: الحافظُ أبو القاسِم سُلَيمانُ بنُ أحمَدَ بنِ أيُّوبَ الطبَرانيُّ صاحبُ «المُعجَم»، والحافظُ أبو سعيدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ

= الأفكار»، وهذه الفقرات مما سقطت من مبطوعته كما سلف ص١٠، والله أعلم.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمِزِّيّ ٣٢: ٥١٣-٥١٤.

(٢) وذكره القرشي في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤).

أحمَدَ بنِ يونُسَ المِصْـريُّ صاحبُ «التاريخ»، والحافظُ المُفيدُ أبو بكرٍ مُحمَّدُ بنُ جعفرِ بنِ الحسينِ البغداديُّ المعروفُ بغُنْدَر، والحافظُ أبو بكرٍ مُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ ابنِ عليٍّ المُقرِئُ (سَمِعَ منه كتابَ «معاني الآثار»، وهو راويتُه في أسانيدِ الرُّواةِ على توالي الطبقات)، والحافظُ أحمَدُ بنُ القاسِم بنِ عبدِ الله البغداديُّ المعروفُ بابنِ الخشّاب، والحافظُ مُحمَّدُ بنُ المُظفَّرِ بنِ موسى أبو الحسين البغداديُّ، سَمِعَ منه بمِصـرَ «سُنَنَ الشافعيّ» بروايتِهِ عن خالِهِ إسماعيلَ بنِ يحيى المُـزَنيّ»[1]. كذا قال الحافظُ ابنُ نُقْطة[2]، فيما ذكرَه البَدْرُ العينيّ.

* * *

(١) «نخب الأفكار» للعيني ١: ٧٨-٧٩، ومن قوله: «والحسنُ بنُ القاسمِ بنِ عبدِ الرحمن أبو مُحمَّدٍ المِصـريُّ الفقيه» إلى قوله: «وروى عنه مِن المشايخ الأجلّاء الأثبات» سقط من مطبوعته، وانظر ما تقدَّم ص١٠ تعليقاً.

(٢) في «التقييد» ص١٧٥: «حدَّث عنه أبو الحسين محمَّد بن المُظفَّر، وأبو بكر ابنُ المقرئ، وأبو القاسم الطبرانيُّ اللَّخْميّ، في آخرين».

سَـرْدُ أسماءِ شيوخ الطحاويِّ على ترتيبِ الحروف[(١)]

(أ)

١- إبراهيمُ بنُ أبي داودَ البُـرُلُّسيّ[(٢)] [ش، ع، ق، ط، س].

٢- إبراهيمُ بنُ مُنقِذٍ الـخَوْلانيّ[(٣)] [ش، ع، ق].

---

(١) راعى المُؤلِّفُ رحمه الله في هذا الترتيب الاسمَ الأولَ فقط، على تقديم وتأخير فيه وقع له في حرف الميم، فليُتنبَّه إليه.

وقد أضفتُ بعد كلِّ اسم بين حاصرتَيْن حروفاً ترمزُ إلى الكتاب الذي وقعت فيه روايةُ الطحاويِّ عن شيخه المذكور، فرمزتُ لـ«مشكل الآثار» بـ(ش)، ولـ«معاني الآثار» بـ(ع)، ولـ«أحكام القرآن» بـ(ق)، ولكتابَي «الشروط الكبير» و«الصغير» بـ(ط)، ولـ«التسوية بين حدَّثنا وأخبرنا» بـ(س).

هذا، وقد ذكر المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى هنا ١٣٧ شيخاً للطحاويّ، وذكر العلامةُ الشيخ محمد يوسف الكاندهلويُّ في مُقدِّمة «أماني الأحبار في شرح معاني الآثار» ٢٧٢ شيخاً للطحاويّ، وقد رتَّبهم في أقسام: قسمٌ لشيوخه في «معاني الآثار» و«مشكل الآثار»، وآخرُ لشيوخه في «معاني الآثار» فقط، وثالثٌ لشيوخه في «مشكل الآثار» فقط، ورابعٌ لشيوخه في غيرهما، وقد أفاد مما ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى في مواضع، ولا يخلو ما سَرَدَه من أوهام، والزيادةُ عليه مُتيسِّـرةٌ أيضاً، ولكن لا يتَّسعُ هذا المقامُ لتفصيل ذلك.

(٢) أبو إسحاق، نزيل مصـر، إمام حافظ مُتقِن، مات سنة ٢٧٠. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٦١٢-٦١٣.

(٣) أبو إسحاق المصـريّ، إمام حجّة، مات سنة ٢٦٩. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥٠٣-٥٠٤.

٣- إبراهيمُ بنُ مُحمَّدٍ الصَّيْـرَفيّ[١] [ش، ع، ق].

٤- إبراهيمُ بنُ مرزوقٍ البصـريّ[٢] [ش، ع، ق، ط].

٦٧م- إبراهيمُ بنُ عليِّ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ مُحمَّدِ بنِ المُغيرة[٣].

٥- إبراهيمُ بنُ أحمدَ بنِ مَرْوان[٤] [ش].

٦- أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ القاسِم الكوفيّ[٥] [ش، ع، ق].

٧- أحمدُ بنُ داودَ بنِ موسى السَّدُوسيّ[٦] [ش، ع، ق، ط].

٨- أحمدُ بنُ سَهْل الرازيّ[٧] [ش].

---

(١) أبو إسحاق الكنديّ البصـريّ، ثقة، مات سنة ٣١٢. «تاريخ بغداد» للخطيب ٧: ٨٩.

(٢) البصـريّ، نزيل مصـر، ثقة عَمِيَ قبل موته، فكان يُخطئُ ولا يرجع، مات سنة ٢٧٠. «تقريب التهذيب» (٢٤٨).

(٣) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تبعاً للطبعة الهندية القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٥٠، وهو خطأ، فقد ورد في الطبعة المُحقَّقة منه (١٤٧): «علي بن عبد الرحمن ...»، دون زيادة «إبراهيم بن» في أوله، وسيأتي ذِكرُ عليّ بن عبد الرحمن في شيوخ الطحاويّ برقم (٦٧).

(٤) أبو إسحاق الواسطيّ، ليس بالقويّ، مات سنة ٢٨٥. «تاريخ بغداد» ٦: ٤٩٠.

(٥) أبو الحسن الكوفيّ، نزيل مصـر، متروك، مات سنة ٢٦٢. «لسان الميزان» لابن حجر ١: ٤٢٧ (٤٤٢).

(٦) أبو عبد الله البصـريّ ثم المكّيّ، نزيل مصـر، ثقة، مات سنة ٢٨٢. «تاريخ الإسلام» ٢١: ٥٧.

(٧) لم أقف له على ترجمة، وهو أبو عبد الله أحمد بن سهل بن عبد العزيز الرازي، كما يُعرَفُ من رواية الطحاويّ عنه في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٥٦، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمَري ص١٣١. وأما ما وقع في «مشكل الآثار» ١: ١٣٦: «حدَّثنا أحمد بن سهل الرازي، حدَّثنا أبو عبد الله، حدَّثنا موسى بن عبد الله» فتحريف، والصواب: حدَّثنا أحمد بن سهل الرازيّ أبو عبد الله، حدَّثنا موسى بن عبد الله»، كما يظهر بالمقارنة مع كتابي ابن أبي العوام والصَّيْمريّ، والله أعلم.

٩- أحمدُ بنُ أصـرَمَ المُـزَنيّ(١) [ش].

١٠- أحمدُ بنُ مسعودٍ المَقْدِسيّ(٢) [ش، ع].

١١- أحمدُ بنُ سعيدٍ الفِهْريّ(٣).

١٢- أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ حمّاد(٤)، أبو بِشـرٍ الدّولابيّ(٥) [ش].

---

(١) البصـريّ ثم الهمَذانيّ، ثقة، مات سنة ٢٨٥. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٨٤-٣٨٥.

(٢) أبو عبد الله، إمام محدِّث، مات بعد سنة ٢٧٤. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٢٤٤.

(٣) هكذا تقدَّم ص١٤ نقلاً عن «تاريخ دمشق» لابن عساكر، وكناه بأبي الحارث.

وهو أحمد بن سعيد بن عمرو بن الحارث بن العلاء، كما قال ابنُ يونس، ونقله عنه ابنُ حجر في «الإصابة» ٥: ٥٢، مات سنة ٢٥٦ فيما قال الطحاويُّ، ونقله عنه ابنُ زبر في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢: ٥٦٣، ولم أقف على رواية الطحاويِّ عنه في كتبه.

وروى الطحاويُّ في «أحكام القرآن» ١: ٢٤٦ (٤٨٥) عن أحمد بن سعيد بن شاهين البغداديّ، وهو أبو العباس، ثقة، مات سنة ٢٩٣، كما في «تاريخ بغداد» ٤: ٢٧٩، ولم أقف على نسبته فهريّاً.

أما ما ورد في المطبوع من «مغاني الأخيار» ١: ٣٠: أحمد بن سعيد بن الحكم بن محمَّد ابن أبي مريم المصريّ (ت ٢٥٣)، وقولُ العينيِّ فيه: إنه من مشايخ الطحاويّ، فصوابُه: أحمد بن سعد، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٣١١، وفي كونه من شيوخ الطحاويِّ وِقفةٌ أيضاً، فلم أقف له على ذِكرٍ في «معاني الآثار» الذي يُترجِمُ العينيُّ لرجاله، ولا في غيره من كتب الطحاويّ، فليُنظَر.

(٤) كذا ذكره المُؤلِّف رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٣٠٠، وأورده في الهمزة، وهو مقلوب، والصواب في اسمه: محمّد بن أحمد بن حمّاد، كما في الطبعة المُحقَّقة منه ٢: ١٧٦، وكما في مصادر ترجمته. وعليه، فحقُّه أن يُذكَرَ في حرف الميم، وقد استدركتُه هناك.

(٥) إمام حافظ بارع، مات سنة ٣١٠. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٠٩-٣١٠.

والدّولابيّ: الصحيح فيها فتحُ الدال، لكنَّ الناس يضمُّونها، كما قال السمعانيّ في «الأنساب» ٥: ٤١١.

١٩م- أحمدُ بنُ يوسف[١].

١٣- أحمدُ بنُ خالدِ بنِ يزيدَ الفارِسيّ[٢] [ش، ع، ق].

١٤- أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الرحيم البَـرْقيّ[٣] [ش، ع، ق].

١٥- أحمدُ بنُ حمّادٍ التُّجِيبيّ[٤] [ش].

١٦- أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ يحيى بنِ سعيدٍ القَطّان[٥].

١٧- أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ سلام البغداديّ[٦] [ش، ق].

---

(١) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ١٠١، ففيها: «حدَّثنا أحمد بن يوسف قال: ثنا سويد بن نصر»، وهو تحريف، والصواب: «حدَّثنا أحمد ابن شعيب قال: حدَّثنا سويد بن نصر»، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٣١٢)، وأحمد بن شعيب: هو النسائيّ، وهو معروف بالرواية عن سويد بن نصر، وسيأتي ذكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (١٩).

(٢) البغداديّ، كما نسبه الطحاويُّ أيضاً في مواضع من «مشكل الآثار» (٤٨٩) و«معاني الآثار» ١: ١١٩ و٢: ٢٠ و٤: ٣٧٢. وذكره العينيُّ في «مغاني الأخيار» ١: ٢٩ ولم يَزِدْ في التعريف به على قوله: «المعروف بابن خالويه»، وكذا قال في «نخب الأفكار» ٢: ٤٧٨، ولم أعرفه!

(٣) أبو بكر، حافظٌ له تصانيف، مات سنة ٢٧٠. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٤٧.

(٤) أبو جعفر المصريّ، المُلقَّب بزغبة، صدوق، مات سنة ٢٩٦. «تقريب التهذيب» (٢٨).

(٥) أبو سعيد البصريّ، صدوق، مات سنة ٢٥٨. «تقريب التهذيب» (١٠٦).

وفي كونه من شيوخ الطحاويّ نَظَر، فقد روى عنه بواسطة موسى بن المبارك في «شرح معاني الآثار» ٤: ٢٨٨، وترجَمَ له العينيُّ في «مغاني الأخيار» ١: ٣٨، ولم يذكر أنه من شيوخ الطحاويّ، مع عنايته بذلك. ولم يذكر المُؤلِّفُ رحمه الله: موسى بنَ المبارك في شيوخ الطحاويّ، فكأنه سقط من نسخته من «معاني الآثار».

(٦) أبو بكر ابن عبدويه، نزيل مصر، فاضل صالح، مات سنة ٣٠٢. «تاريخ بغداد» ٦: ١٦٣، و«تاريخ الإسلام» ٢٣: ٨٣.

١٩م- أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ بشّار[١].

٢١م- أحمدُ بنُ خَلَف[٢].

١٨- أحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْب[٣] [ش، ع، ق].

١٩- أحمدُ بنُ شُعَيبٍ النَّسائيّ[٤] [ش، ع، ق].

٢٠- أحمدُ بنُ عبدِ المُؤمِنِ المَرْوَزيّ[٥] [ش، ع، ق].

٢١- أحمدُ بنُ أبي عِمْرانَ موسى البغداديّ[٦] [ش، ع، ق، ط].

٢٢- إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ يونُسَ البغداديُّ الورّاق[٧] [ش، ع، ق].

---

(١) كذا ذكره المُؤلِّف رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٤١٠، وهو خطأ، فقد ورد في الطبعة المُحقَّقة (٩٤٦): «حدثنا أحمد حدثنا محمَّد بن بشار»، وأحمد هذا: هو ابنُ شعيب النَّسائيّ، كما سمّاه الطحاويُّ في الحديث الذي قبله في ذاك الموضع، وسيأتي ذِكرُ أحمد بن شعيب النسائي في شيوخ الطحاويّ برقم (١٩).

(٢) كذا ذكره المُؤلِّف رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٩٥، وهو خطأ، فقد ورد في الطبعة المُحقَّقة ١: ٢٢٦: «حدثنا أحمد حدَّثنا خلف»، وأحمد هذا: هو ابنُ أبي عمران، وخلف: هو ابن هشام المقرئ المعروف، كما سمّاهما الطحاويُّ في الحديث الذي قبله. وسيأتي ذكر أحمد بن أبي عمران في شيوخ الطحاويّ برقم (٢١).

(٣) أبو عبيد الله المصريّ، المُلقَّب ببَحشَل، صدوق تغيَّر بأخرة، مات سنة ٢٦٤. «تقريب التهذيب» (٦٧).

(٤) أبو عبد الرحمن، الحافظ صاحب «السنن»، مات سنة ٣٠٣. «تقريب التهذيب» (٤٧).

(٥) ثقة، مات سنة ٢٦٧. «تاريخ الإسلام» ٦: ٢٧٤ بتحقيق د. بشار عواد.

(٦) أبو جعفر، نزيل مصر، إمام حافظ فقيه قاضٍ، مات سنة ٢٨٠. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣٤-٣٣٥.

(٧) نزيل مصر، ثقة حافظ، مات سنة ٣٠٤. «تقريب التهذيب» (٣٣٥).

٢٣- إسحاقُ بنُ إسماعيلَ الأَيْليّ[(١)] [ش].

٢٤- إسحاقُ بنُ الحسنِ بنِ الحسينِ الطحّانُ المَرْوَزيّ[(٢)] [ش، ع].

٢٥- إسماعيلُ بنُ إسحاقَ بنِ سَهْلٍ الكوفيّ[(٣)] [ش، ع، ق].

٢٦- إسماعيلُ بنُ حَمْدويه[(٤)] البكّائيّ[(٥)] [ش، ق].

٢٧- إسماعيلُ بنُ يحيى المُـزَنيّ، خالُه[(٦)] [ش، ع، ق، ط].

(ب)

٢٨- بَحْرُ بنُ نَصْـرِ بنِ سابقٍ الـخَوْلانيّ[(٧)] [ش، ع، ق].

٢٩- بكّارُ بنُ قُتيبةَ البصـريّ[(٨)] [ش، ع، ق، ط، س].

---

(١) أبو يعقوب، صدوق، مات سنة ٢٥٨. «تقريب التهذيب» (٣٤٠).

(٢) أبو يعقوب، مات سنة ٢٦٢. «مغاني الأخيار» للعيني ١: ٤٩.

(٣) أبو إسحاق، نزيل مصر، مات سنة ٢٧٠. «تاريخ دمشق» لابن عساكر ٨: ٣٧٣-٣٧٥.

(٤) أبو سعيد البخاريّ، نزيل الرملة، مات سنة ٢٧٣. «تاريخ دمشق» ٨: ٣٩١-٣٩٣، و«تاريخ الإسلام» ٢٠: ٣٠٨.

(٥) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٤: ٤٦، فقد ورد فيها «البيكائيّ»، ولعلّ المُؤلِّفَ رحمه الله تعالى قدَّر أنّ صوابه: «البكّائيّ»، والصحيح أنه «البيكنديّ» كما وقع في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٨٣٨).

(٦) أبو إبراهيم، صاحب الشافعيّ وناصر مذهبه، إمام فقيه زاهد، مات سنة ٢٦٤. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٤٩٢-٤٩٦.

(٧) أبو عبد الله المصري، ثقة، مات سنة ٢٦٧. «تقريب التهذيب» (٦٣٩).

(٨) أبو بكر، نزيل مصر، إمام محدِّث فقيه قاضٍ، مات سنة ٢٧٠. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥٩٩-٦٠٤.

٣٠- بكرُ بنُ إدريسَ بنِ الحجّاج بنِ هارونَ الأزديّ[١] [ش، ع، ق].

(ج)

٣١- جعفرُ بنُ سُلَيمانَ بنِ مُحمَّدٍ الهاشِميّ[٢] [ش، ع، ق].

٣٢- جعفرُ بنُ أحمدَ بنِ الوليدِ الأسلَميّ[٣] [ش، ع، ق].

[٨٢م - جعفر بن محمَّد الفِرْيابيّ][٤]. [ش].

(ح)

٣٣- الحجّاجُ بنُ عِمْرانَ المازِنيّ[٥] [ش، ع، ط].

٣٤- الحسنُ بنُ عبدِ الله بنِ منصورٍ البالِسيّ[٦] [ش، ع، ق].

٣٥- الحسنُ بنُ عبدِ الأعلى الصَّنْعانيّ[٧] [ش، ق].

٣٦- الحسنُ بنُ غُلَيبِ بنِ سعيدٍ الأزديّ[٨] [ش].

---

(١) أبو القاسم فقيه، مات سنة ٢٦٧. «مغاني الأخيار» ١: ١١٢.

(٢) أبو القاسم البصريّ، نزيل مصر، مات سنة ٢٨٦. «مغاني الأخيار» ١: ١٥١.

(٣) يبدو أنه أحد فقهاء الحنفيّة، فإنّ الطحاويَّ يُكثِرُ من الرواية عنه عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف القاضي. ولم أقف له على ترجمة.

(٤) انظر ما سيأتي باسم محمّد بن جعفر الفريابيّ برقم (٨٢).

(٥) أبو عبد الله البصريّ، نزيل مصر، كاتب بكّار القاضي، مات سنة ٢٨٥. «تاريخ الإسلام» ٢١: ١٤٩، و«مغاني الأخيار» ١: ١٧٨.

(٦) أبو عليّ الأنطاكيّ، له أحاديث مناكير، وتكلّم فيه الناس. «لسان الميزان» ٣: ٦٣ (٢٣٠٤)، «ومغاني الأخيار» ١: ١٩٩.

(٧) مات سنة ٢٨٦ أو ٢٨٧. «تاريخ الإسلام» ٢١: ١٥٣.

(٨) المصريّ، ليس به بأس، مات سنة ٢٩٠. «تقريب التهذيب» (١٢٧٦).

٣٧- الحسينُ بنُ نَصْـرِ بنِ المُعارِكِ[١] البغداديّ[٢] [ش، ع، ط].

٣٨- حكيمُ بنُ سَيْفٍ الرَّقِّيّ[٣].

(ر)

٣٩- الربيعُ بنُ سُلَيمانَ الأزديُّ الجِيزيّ[٤] [ش، ع، ق، ط].

٤٠- الربيعُ بنُ سُلَيمانَ المُراديّ[٥] [ش، ع، ق، س].

٤١- رَوْحُ بنُ الفَرَجِ، أبو الزِّنْباع[٦] [ش، ع، ق، ط، س].

(ز)

٤٢- زكريّا بنُ يحيى بنِ أبان[٧] [ش، ع].

---

(١) في الأصل: «المبارك»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من «مشكل الآثار» ١: ٣ و٤٨٨ من الطبعة القديمة، و(١) و(١٥٥٨) من الطبعة المُحقَّقة، ومن مصادر ترجمته.

(٢) أبو عليّ، نزيل مصر، ثقة ثبت حافظ، مات سنة ٢٦١. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٣٧٦-٣٧٧.

(٣) أبو عمرو، صدوق، مات سنة ٢٣٨. «تقريب التهذيب» (١٤٧٣).

ولا يصحُّ ذكرُه في شيوخ الطحاويّ، فقد توفي في الرَّقّة، والطحاويُّ في مصر ابنُ تسع سنين أو قبل مولده بسنة، على اختِلافِ القولَيْن في ذلك، وعلى الحالَيْن فالطحاويُّ يروي عنه في «مشكل الآثار» (٢٨٤٧) و(٣٤٣٢) و(٥١٣٨)، وفي «معاني الآثار» ٣: ٩٩ بواسطة يزيد بن سنان.

(٤) المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٥٦. «تقريب التهذيب» (١٨٩٣).

(٥) أبو محمَّد المصريّ، صاحب الشافعيّ، ثقة، مات سنة ٢٧٠. «تقريب التهذيب» (١٨٩٤).

(٦) القطان المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٨٢. «تقريب التهذيب» (١٩٦٧).

(٧) أبوعليّ، كما كناه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (٣٢٧)، وروى عنه أيضاً ابنُ خزيمة وابنُ جرير الطبريّ، مات سنة ٢٦٠، كما نقله ابنُ زبر في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢: ٥٧٢ عن الطحاويّ. وانظر: «معجم شيوخ الطبري» لأكرم زيادة ص٢٤٠ (١١٥). =

(س)

٤٣- سعيدُ بنُ بِشرِ بنِ مَرْوانَ الرَّقِّيّ[(١)] [ش].

٤٤- سعيدُ بنُ سُلَيمانَ الواسِطيّ[(٢)].

٤٥- سُلَيمانُ بنُ شُعَيبٍ الكَيْسانيّ[(٣)] [ش، ع، ق، ط، س].

(ص)

٤٦- صالحُ بنُ حَكيمٍ التمّارُ البصريّ[(٤)] [ش].

٤٧- صالحُ بنُ شُعَيبِ بنِ أبان البصريّ[(٥)] [ش، ق].

= وترجم العيني في «مغاني الأخيار» ١: ٣٣٣ لزكريا بن يحيى بن إياس، وهو من رواة «التقريب» (٢٠٢٨)، لكنَّ كنيةَ الأخير: أبو عبد الرحمن، أما شيخُ الطحاويِّ فهو أبو عليّ كما سلف، وشيوخ زكريا بن يحيى بن أبان عند الطحاويِّ غيرُ شيوخ ابن إياس المذكورين في ترجمته، فتأكَّد أنهما اثنان.

(١) العامريّ الأزديّ، ذكره ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٣: ٨٥، والسمعانيّ في «الأنساب» ٤: ٧٤، وابنُ ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٣: ١٣٥. لكن لم أر مَنْ نسبَه رقيّاً!

(٢) كذا عدَّه المُؤلِّف في شيوخ الطحاوي، تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٤٧٩، ومما يُستَغرَبُ أنه هكذا وقع أيضاً في الطبعة المُحقَّقة منه (١٥٣٦) من غير إصلاح ولا تنبيه. وسعيد بن سليمان الواسطيّ: هو أبو عثمان الضَّبِّيّ، المُلقَّب بسَعْدويه، ثقة حافظ، مات سنة ٢٢٥، كما في «تقريب التهذيب» (٢٣٢٩)، فلم يُدرِكْه الطحاويّ كما هو ظاهر، والطحاويُّ يروي عنه في مواضعَ كثيرة من كتبه بواسطة جماعةٍ من شيوخه.

(٣) أبو محمَّد المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٧٣. «الأنساب» للسمعاني ١١: ١٩٥، و«تاريخ الإسلام» ٢٠: ٣٦٤.

(٤) أبو سعيد. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٤: ٣٩٩، و«تاريخ بغداد» ١٠: ٤٣٢.

(٥) أبو شعيب الزاهد، مات سنة ٢٨٦. «مغاني الأخيار» ١: ٥٠١.

٤٨- صالحُ بنُ عبدِ الرحمنِ الأنصاريّ[١] [ش، ع، ق].

(ط)

٤٩- طاهرُ بنُ عَمْرِو بنِ الربيع بنِ طارق[٢] [ش].

(ع)

٥٠- عبدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ خُشَيشٍ البصـريّ[٣] [ش، ع].

٥١- عبدُ الله بنُ أبي داود[٤].

٥٢- عبدُ الرحمن بنُ عَمْرِو الدِّمَشقيّ، أبو زُرْعة[٥] [ش، ع، ق].

٥٣- عبدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ سعيدِ بنِ أبي مَرْيَم[٦] [ش، ع، ق].

٥٤- عبدُ الرحمنِ بنُ الجارودِ بنِ عبدِ الله بنِ زاذانَ الكوفيّ[٧] [ش، ع، ق].

---

(١) أبو الفضل، محلُّه الصِّدق، مات سنة ٢٦٣. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٤: ٤٠٨، و«مغاني الأخيار» ١: ٥٠٣.

(٢) أبو الحسن البصريّ، يُلقَّب بحبشي. كذا قال العينيّ في «مغاني الأخيار» ٢: ١٧، ولم يزد على ذلك، وقد نسبَه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (٤٢٥٠) هلالياً.

(٣) أبو الحسن الشيبانيّ، نزيل مصر، مات سنة ٢٦٢. «مغاني الأخيار» ٢: ١٣٢.

(٤) لعلّه أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتانيّ (٢٣٠-٣١٦)، الحافظ صاحب التصانيف، وأبوه أبو داود صاحب «السنن»، لكن لم أقف على رواية الطحاويِّ عنه. والله أعلم.

(٥) ثقة حافظ مُصنِّف، مات سنة ٢٨١. «تقريب التهذيب» (٣٩٦٥).

(٦) أبو بكر الجُمَحيّ، له مناكير، مات سنة ٢٨١. «تاريخ الإسلام» ٢١: ٢٠٥، و«لسان الميزان» ٤: ٥٦٢ (٤٤٠٥).

(٧) أبو بشر الأحمريّ، نزيل مصر، ثقة، مات سنة ٢٦١. «تاريخ بغداد» ١١: ٥٦٠، و«مغاني الأخيار» ٢: ١٧٩.

٥٥- عبدُ العزيزِ بنُ معاويةَ[١] الغسّانيّ[٢] [ش، ع، ط].

٥٦- عبدُ المَلِكِ بنِ مَرْوانَ الرَّقِّيّ[٣] [ش، ع، ق، ط].

٥٧- عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ زكريّا بنِ الحارثِ بنِ أبي مَيْسَرةَ المكّيّ[٤] [ش، ع].

٥٨- عبدُ الغنيِّ بنُ رِفاعةَ اللَّخْميّ[٥] [ش، ع، ق].

٥٩- عُبيدُ بنُ رجالٍ المِصْريّ[٦] [ش، ع، ق].

٦٠- عليُّ بنُ شَيْبَةَ البصريّ[٧] [ش، ع، ق].

٦١- عليُّ بنُ مَعبَدِ بنِ نُوح[٨] [ش، ع، ق، ط].

---

(١) أبو خالد القرشيّ الأمويّ البصريّ، صدوق له أغلاط، مات سنة ٢٨٤. «تقريب التهذيب» (٤١٢٥).

(٢) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ١٥١، والصواب: «العتّابي»، كما جاء في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٤١٦)، وكما في مصادر ترجمته.

(٣) أبو بشر الأهوازيّ الفارسيّ، نزيل مصر، ثقة، مات سنة ٢٥٦. «مغاني الأخيار» ٢: ٢٥٧. وقول الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٤٢١٥) فيه: مقبول، مُتعقَّبٌ بتوثيق ابن يونس له.

(٤) أبو يحيى، محلُّه الصدق، مات سنة ٢٧٩. «الجرح والتعديل» ٥: ٦، و«مغاني الأخيار» ٢: ٥٤.

(٥) أبو جعفر المصريّ، ثقة فقيه، مات سنة ٢٥٥. «تقريب التهذيب» (٤١٣٨).

(٦) هو أبو القاسم عُبيدُ بن محمَّد بن موسى المُؤذِّن، مات سنة ٢٨٤. «تاريخ الإسلام» ٢١: ٢٢٠، و«مغاني الأخيار» ٢: ٢٩٠.

(٧) أبو الحسن السَّدوسيّ، نزيل مصر، أحاديثه مستقيمة، مات سنة ٢٧٢. «تاريخ بغداد» ١٣: ٣٩٣.

(٨) البغداديّ، نزيل مصر، ثقة، مات سنة ٢٥٩. «تقريب التهذيب» (٤٨٠٢).

٦٢- عليُّ بنُ سعيدِ بنِ بشير[١] الرازيّ[٢] [ش، ع].

٦٣- عليُّ بنُ عبدِ العزيز[٣]، صاحبُ أبي عُبيد[٤] [ش، ع]. وبطريقِهِ يَرْوي قراءاتِ عاصِم والأعمشِ وحمزةَ والكِسائيِّ إجازةً.

٦٤- عليُّ بنُ أحمدَ بنِ سُليمان[٥] [ش].

٦٥- عليُّ بنُ الحسينِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ فَهم[٦] [ع].

٦٦- عليُّ بنُ زيدٍ الفرائضيّ[٧] [ش، ع].

٦٧- عليُّ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ مُحمَّدِ بنِ المُغيرةَ المَخْزوميّ، علّان[٨] [ش، ع، ق، ط].

---

(١) في الأصل: «بشـر»، وهو خطأ.

(٢) أبو الحسن، المعروف بعَلَيَّك، نزيل مصر، حافظٌ رحّالٌ تكلَّموا فيه، مات سنة ٢٩٩. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ١٤٥-١٤٦، و«مغاني الأخيار» ٢: ٣٥١.

(٣) أبو الحسن البغويّ، ثقة حافظ مُصنِّف، مات سنة ٢٨٦ أو ٢٨٧. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٤٨-٣٤٩، و«مغاني الأخيار» ٢: ٣٥٧.

(٤) الإمام اللغويّ الفقيه القاضي القاسمُ بنُ سلّام، توفي سنة ٢٢٤.

(٥) أبو الحسن المصـريّ، المعروف بعَلاّن، ثقة، مات سنة ٣١٧. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٤٩٦.

(٦) قال العينيّ في «مغاني الأخيار» ٣: ٥٣١: «لم أر مَنْ ترجمَه».

قلت: لكنَّ أباه أبا عليٍّ الحسينَ بنَ محمَّد بن عبد الرحمن بن فهم البغداديَّ حافظٌ علامةٌ نسّابة أخباريّ (٢١١-٢٨٩)، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٤٢٧، فهذا يُزيلُ عنه جهالة العَيْن على الأقلّ، على أنّ الطحاويَّ لم يروِ عنه إلا خبراً واحداً في «معاني الآثار» ٣: ٢٨٠ عن الإمام أحمد من قوله.

(٧) أبو الحسن الطرسوسيّ، ثقة تكلَّموا فيه، مات سنة ٢٦٢ أو ٢٦٣. «لسان الميزان» ٥: ٥٤٠ (٥٣٩٧)، و«مغاني الأخيار» ٢: ٣٥١.

(٨) المصريّ، وعَلّان لقبُه، صدوق، مات سنة ٢٧٢. «تقريب التهذيب» (٤٧٦٥).

٦٨- عليُّ بنُ عبدِ الرحمنِ الأنصاريّ(١).

٦٩- عِمْرانُ بنُ موسى الطائيّ(٢) [ش، ع، ق].

٨٧م- عُمَرُ بنُ إبراهيمَ بنِ يحيى البغداديّ(٣).

٧٠- عيسى بنُ إبراهيمَ بنِ مَثْرودٍ الغافِقيّ(٤) [ش، ع، ق، ط].

٧١- عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ العزيز، القاضي، أبو خازم(٥) [ش، ع، ط].

(ف)

٧٢- فَهْدُ بنُ سُلَيمان(٦) المكِّيّ(٧) [ش، ع، ق، ط].

---

(١) لم أعرفه، ولعلّه محرَّف عن «صالح بن عبد الرحمن الأنصاري» السالف برقم (٤٨)، والله أعلم.

(٢) أبو الحسن، كما كناه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (١٨٧٤) و(٣١٢٥)، وذكره العينيّ في «مغاني الأخيار» ٢: ٤١٦، ولم يُعيِّنه.

(٣) كذا ذكره المُؤلِّف تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٢٢١، ففيها: «وقد حدَّثنا عمر ابن إبراهيم بن يحيى البغداديّ قال: ثنا أبو بكر بن الأسود»، و«عمر» محرَّف عن «محمَّد»، كما يُعرَفُ من الطبعة المُحقَّقة منه (٢٥٤٣)، وهو محمد بن إبراهيم بن يحيى بن جناد البغداديّ، وسيأتي ذكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٨٧).

(٤) أبو موسى المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٦١. «تقريب التهذيب» (٥٢٨٥).
وهو والدُ الطحاويِّ من الرَّضاعة، كما في «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٨: ٢٠٥.

(٥) السَّكُونيّ، قاضٍ ثقة من فقهاء الحنفية، مات سنة ٢٩٢. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٥٣٩-٥٤١.

(٦) أبو محمَّد الدلّال، نزيل مصر، ثقة ثَبْت، مات سنة ٢٧٥. «تاريخ دمشق» ٤٨: ٤٥٩-٤٦٠، و«تاريخ الإسلام» ٢١: ٥٠٦، و«مغاني الأخيار» ٢: ٤٥٩.

(٧) بل هو كوفيّ نزل مصر، كما في مصادر ترجمته.

(ق)

٧٣- القاسمُ بنُ عُبيدِ الله[١] بنِ مَهْدِيٍّ الإخميميّ[٢] [ش، ع].

٧٤- القاسمُ بنُ مُحمَّدِ بنِ جعفرٍ[٣] البصـريّ[٤] [ش، ع] .

(ل)

٧٥- الليثُ بنُ عَبْدةَ بنِ مُحمَّدٍ المَرْوَزيّ[٥] [ش].

(م)

٧٦- مُحمَّدُ بنُ سُلَيمانَ بنِ هشام الخزّاز (اليشكريّ)[٦] [ش، ع].

٧٧- مُبشِّرُ بنُ الحسنِ بنِ مُبشِّرٍ البصـريّ[٧] [ش، ع، ق].

---

(١) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٢: ٤٢٩، والصواب: «عبد الله»، كما في الطبعة المُحقَّقة من «المشكل» (٢٠٥٥)، وكما في «معاني الآثار» ٤: ٣٧٠، وفي مصادر ترجمته.

(٢) أبو طاهر المصـريّ، ضعيف، مات سنة ٣٠٤. «مغاني الأخيار» ٢: ٤٦٤-٤٦٦، و«لسان الميزان» ٦: ٣٧٣ (٦١١٧).

(٣) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٤: ١١٧، وفيه قَلْب، والصواب: القاسم بن جعفر بن محمَّد، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٩٧٧)، وكذا ورد في «معاني الآثار» ١: ١٧٥ و٤٩٧.

(٤) أبو محمَّد، نزيل مصـر، مات سنة ٢٩٤، كما ذكره ابنُ يونس في «تاريخه». «مغاني الأخيار» للعيني ٢: ٤٦١.

(٥) أبو الحارث البصريّ، كما في «الكنى والأسماء» للدولابي ٢: ٤٤٩، مات سنة ٢٦٨ فيما قال الطحاويُّ، ونقله عنه ابنُ زبر في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢: ٥٨٥. وله رواياتٌ عن ابن معين تُنقَلُ في كتب الجرح والتعديل.

(٦) أبو جعفر الشطويّ البصـريّ، ضعيف، مات سنة ٢٦٥. «تقريب التهذيب» (٥٩٣١).

(٧) أبو بشـر القيسـيّ، ثقة، مات سنة ٢٥٦. «تاريخ بغداد» ١٥: ٣٦٠.

٧٨- مُحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ داودَ البغداديّ[1] [ش، ع، ق].

٧٩- مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الحكَم[2] [ش، ع، ق، ط].

٨٠- مُحمَّدُ بنُ سِنانٍ الشَّيْزَريّ[3] [ش، ع، ق، ط].

٨١- مُحمَّدُ بنُ خُزَيمةَ بنِ راشِدٍ الأسَديّ[4] [ش، ع، ق، ط، س].

٨٢- مُحمَّدُ بنُ جعفرٍ[5] الفِرْيابيّ[6] [ش].

٨٣- مُحمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ يونُسَ الكوفيّ[7] [ش، ع، ق، س].

٨١م- مُحمَّدُ بنُ حَرْمَلة[8].

---

(١) أبو بكر، المعروف بابن أخت غزال، نزيل مصر، ثقة حافظ، مات سنة ٢٦٤. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣٨.

(٢) المصريّ، ثقة فقيه، مات سنة ٢٦٨. «تقريب التهذيب» (٦٠٢٨).

(٣) أبو جعفر، القاضي، صاحب مناكير، يُتأنى فيه، مات سنة ٢٩٣. «تاريخ الإسلام» ٢٢: ٢٧٠، و«لسان الميزان» ٧: ١٨٦ (٦٨٨٧).

(٤) أبو عمرو البصريّ، مات سنة ٢٩٦. «تاريخ الإسلام» ٢٠: ٤٤٤.

(٥) كذا سمّاه المُؤلِّف رحمه الله، وأورده في حرف الميم، وهو مقلوب، فهو جعفر بن محمَّد ابن الحسن الفريابيّ، كما سمّاه الطحاويُّ في ٢٢ موضعاً من «مشكل الآثار»، أوّلُها برقم (١٤٠)، فحقُّه أن يُنقَلَ إلى حرف الجيم، وقد استدركته هناك.

(٦) أبو بكر، القاضي، ثقة حافظ، مات سنة ٣٠١. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٩٦-١٠٠.

(٧) أبو جعفر التَّغلِبيّ المعروف بالسُّوسيّ، مات سنة ٢٥٩. «تاريخ دمشق» ٥٥: ٣٤-٣٦، و«تاريخ الإسلام» ١٩: ٣٠٦.

(٨) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٥٨، لكنَّ اسم «حرملة» محرَّف فيه عن «خزيمة»، كما يُعرَفُ من الطبعة المُحقَّقة منه (١٦٦)، فهو محمَّد ابن خزيمة، وهو الأسديّ البصريّ، وقد تقدَّم ذِكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٨١).

٨٤- مُحمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ العبّاسِ الرازيّ(١)، إجازةً [ش].

٨٥- مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ مَيْمونٍ البغداديّ(٢) [ش، ع، ق].

٨٦- مُحمَّدُ بنُ عليٍّ بنِ زيدٍ المكّيّ(٣) [ش].

٨٧- أبو بكرٍ مُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ جنادة(٤) البغداديّ(٥) [ش].

٨٨- مُحمَّدُ بنُ حُمَيدِ بنِ هشام، أبو قُـرّةَ الرُّعَينيّ(٦) [ش، ع، ق].

٨٩- مُحمَّدُ بنُ أحمدَ الكوفيّ، أبو العلاء(٧) [ش].

٩٠- مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ سالم الصائغ المكّيّ(٨) [ش، ع].

---

(١) لم أقف له على ترجمة، ويبدو أنه أحدُ فقهاء الحنفية، فالطحاويُّ يروي عنه إجازةً عن أبي سَهْل موسى بن نصر الرازيّ، عن هشام بن عبيد الله الرازيّ، عن محمَّد بن الحسن. وهشام بن عبيد الله الرازيّ: أحد فقهاء الحنفية، تفقَّه على محمَّد بن الحسن، وروى عنه عدّة كتب، ومات محمَّد في داره في الرَّيّ، وأبو سهل الرازيّ: فقيه حنفيّ، وكلاهما مترجم في «الجواهر المضية» ٣: ٥٢١ و٥٦٩ (١٧١٧) و(١٧٧٥).

(٢) أبو بكر، صدوق، مات سنة ٢٦٢. «تقريب التهذيب» (٦٠٥٢).

(٣) أبو عبد الله الصائغ، ثقة، مات سنة ٢٩١. «تاريخ الإسلام» ٢٢: ٢٨٣.

(٤) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ١٨٤ و٤٠٥ و٤٠٨، والصواب: جنّاد، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٤٤٣) و(٩٣٩) و(٩٤٣)، وكما في مصادر ترجمته. ومن الغريب أنه ورد هكذا «جنادة» محرَّفاً في موضع آخر من الطبعة القديمة ٤: ٣٤٣، وبقي هكذا على الخطأ في الطبعة المُحقَّقة (٣٤١٣).

(٥) ثقة، مات سنة ٢٧٦. «تاريخ الإسلام» ٢٠: ٤٢٧.

(٦) مات سنة ٢٦٦. «تاريخ الإسلام» ٦: ٤٠١ بتحقيق د. بشار عواد.

(٧) محمّد بن أحمد بن جعفر الذُّهْليّ الوكيعيّ، نزيل مصر، ثقة ثَبْت، مات سنة ٣٠٠. «تقريب التهذيب» (٥٧٠٩).

(٨) أبو جعفر، صدوق، مات سنة ٢٧٦. «تقريب التهذيب» (٥٧٣١).

٩١- مُحمَّدُ بنُ الحجّاج بن سُليمان الحَضْرَميّ[1] [ش، ع، ق].

٧٨م- مُحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ داودَ البغداديّ[2].

٩٢- المُطَّلِبُ بنُ شُعَيبِ بنِ حبّانَ[3] الأزديّ[4] [ش].

٩٣- مُحمَّدُ بنُ زكريّا، كاتبُ العُمَريّ[5] [ش، ع، ق، ط].

٩٤- مُحمَّدُ بنُ عبدِ الرحمن الـهَرَويّ[6] [ش، ع، ق].

٨٦م- مُحمَّدُ بنُ ربيعةَ المكّيّ[7].

---

(١) أبو جعفر الجوهريّ، ثقة. مات سنة ٢٦٢. «الجرح والتعديل» ٧: ٢٣٥، و«تاريخ الإسلام» ٦: ٣٩٧ بتحقيق د. بشار عواد.

(٢) ذكرَه المُؤلِّف سابقاً برقم (٧٨)، وكرَّره هنا.

(٣) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ١٢٩، وهو خطأ، والصواب: حيّان، بالياء، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٣١٦٨) و(٤٨٩١) و(٦١٦٨)، ومن مصادر ترجمته. ومن الغريب أنه بقي على الخطأ «حبان» في الموضع الأول من الطبعة المحققة من «المشكل» (٣١٥)!

(٤) أبو محمَّد البصريّ ثم المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٨٢. «لسان الميزان» ٨: ٨٦ (٧٧٨٥).

(٥) أبو شريح المصري، كان يحفظُ الحديث ويفهمُه، مات سنة ٢٥٤. «الإكمال» لابن ماكولا ٢: ٢٤١ و٤: ٢٨١، و«الأنساب» للسَّمْعانيّ ٤: ١٢٠، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين ٢: ٢٧١.

(٦) أبو عبد الله الساميّ، ثقة حافظ، مات سنة ٣٠١. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ١١٤-١١٥.
قلت: روى عنه الطحاويّ في أربعة مواضع من «مشكل الآثار»، وهي في ١١: ٤٦٢ بإثر (٤٥٤٧) وفي (٥١٧٧) و(٥٢٠٦) و(٥٥٤١)، وروى أيضاً عن محمَّد بن عبد الرحيم الهروي في مواضع أخرى منه، ومنها (٥٢٠) و(٩٣٥) و(١٣٩٧) و(١٤٨٥) و(١٦٣٠) و(٣٦٤٤) و(٢٦٣٢) و(٢٩٤٠) و(٣٨٢٦)، وفي موضع واحد من «أحكام القرآن» ٢: ٤٣٨ (٢٠٠٣)، والظاهر أنهما رجل واحد؛ لاتحادهما في الشيوخ.

(٧) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٢٦٠، ففيها: =

٩٥- موسى بنُ الحسنِ بنِ عبدِ الله المَرْوَزيُّ[(١)] السُّهَيليّ[(٢)] [ش].

٩٦- مُحمَّدُ بنُ العبّاسِ بنِ الربيع اللُّؤلُؤيّ[(٣)] [ش، ع، ق، ط].

٩٧- مُحمَّدُ بنُ عُزَيزٍ الأَيْليّ[(٤)] [ش، ع].

٨٩م- مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ جعفرٍ الكوفيّ[(٥)].

٩٨- مُحمَّدُ بنُ بَحْرِ بنِ مُطَيرٍ[(٦)] ....

= «حدَّثنا محمَّد بن ربيعة المكّيّ، حدَّثنا أحمد بن محمد القواس»، وورد هذا الإسناد في الطبعة المُحقَّقة منه (٦٣١): «حدَّثنا محمَّد بن علي بن زبيد المكّيّ، حدَّثنا أحمد بن محمد القواس»، وكلاهما تحريف، والصواب: محمَّد بن علي بن زيد المكّيّ، وهو الصائغ، فالطحاويُّ معروفٌ بالرواية عنه، وهو مذكورٌ في الرواة عن القواس، وقد تقدَّم ذِكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٨٦).

(١) ثم البغداديّ، مات سنة ٢٧٢. «تاريخ بغداد» ١٥ : ٤٣، و«تاريخ دمشق» ٦٠ : ٤٠٤-٤٠٥، و«تاريخ الإسلام» ٦ : ٦٣٢ بتحقيق د. بشار عواد.

(٢) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١ : ٢٦٦، والصواب: الصِّقِلّيّ أو السِّقِلّيّ، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٦٤٥) و(١٨٦٤) و(٢٥٦٩) و(٣٩٥٥) و(٤٣٥٠)، وكما في مصادر ترجمته.

(٣) أبو جعفر، مات سنة ٢٧٢، كما في «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢ : ٥٩١.
والذي يظهرُ أنه فقيه حنفيّ، فالطحاويُّ يُكثِرُ من الرواية عنه عن عليّ بن معبد، عن محمَّد ابن الحسن، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة. وبهذا الإسناد يسوقُ أقوالَ أبي يوسف وأقوال محمَّد أيضاً. كما يروي الطحاويُّ عنه عن يحيى بن سليمان الجعفيّ، عن الحسن بن زياد، عن زُفَر.

(٤) فيه ضَعْف، مات سنة ٢٦٧. «تقريب التهذيب» (٦١٣٩).

(٥) سلفَ ذِكرُه برقم (٨٩) باسم: محمَّد بن أحمد الكوفي.

(٦) كذا في الأصل، والصواب: مطر، كما في مواضعَ من «مشكل الآثار»، أوّلُها برقم (٦٠)، =

الواسطيّ(١) [ش، ع، ق].

٩٩- مُحمَّدُ بنُ النُّعمانِ السَّقَطيّ(٢) [ش، ع، ق].

٨٥م- مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ مَيْمونٍ البغداديّ(٣).

٨٠م- مُحمَّدُ بنُ هشام الشَّيْزَريّ(٤).

١٠٠- مُحمَّدُ بنُ حَرْبٍ النَّسائيُّ(٥) الحِمْصيّ.

= ومواضعَ من «معاني الآثار»، أوّلُها في ١: ٥٥، وحرف الواو يبقى موضع واحد من «أحكام القرآن» ١: ٣٨١ (٧٩٨)، وكما في مصادر ترجمته.

(١) أبو بكر البزّاز، مات بعد سنة ٢٦٠. «تاريخ بغداد» ٢: ٤٦٣، و«لسان الميزان» ٧: ٧ (٦٥٣١). وأفدتُ تأريخَ وفاته مما سيأتي ص ٤٠ تعليقاً.

(٢) أبو عبد الله المقدسيّ، مات سنة ٢٦٨. «تاريخ دمشق» ٥٦: ١٢٩-١٣٠.

(٣) ذكرَه المُؤلِّف رحمه الله تعالى سابقاً برقم (٨٥)، وكرَّره هنا.

(٤) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ١: ٤٣٢، وهو خطأ، والصواب: محمَّد بن سنان الشيزريّ، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٩٨٧)، وتقدَّم ذِكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٨٠).

(٥) كذا في الأصل، و«النسائيّ» محرَّف عن «النشائي» كما سأبيِّنُه، ومع ذلك فلا يستقيم الجمعُ بين هاتين النِّسبتَيْن فيمَن اسمُه محمَّدُ بنُ حرب، لأن محمَّدَ بنَ حرب اثنان:
أولهما: أبو عبد الله محمّد بن حرب الخولانيّ الحمصيّ، المعروف بالأبرش (ت ١٩٢ أو ١٩٤)، وهو مُتقدِّم الطبقة عن شيوخ الطحاويّ.
وثانيهما: أبو عبد الله محمّد بن حرب النَّشائيّ الواسطيّ (ت ٢٥٥)، وهو صدوق من رجال «تقريب التهذيب» (٥٨٠٤). وقد روى له الطحاويُّ في موضع واحد من «مشكل الآثار» (١٥٥٢) بواسطة، فقال: «وحدَّثنا جعفر حدَّثنا محمد بن حرب النشائيّ»، وجعفر هذا: هو جعفر بن محمد الفِرْيابيّ كما صرَّح الطحاويُّ باسمه في الحديث الذي قبله، والنشائي: بالشين المعجمة، كما في «الأنساب» للسمعاني ١٣: ٩٨ وفي مصادر ترجمته. وتحرَّف في =

١٠١- مُحمَّدُ بنُ عيسى بنِ فُلَيح الخُزاعيّ(١) [ش، ع].

١٠٢- مُحمَّدُ بنُ عيسى بنِ جابرٍ الرَّشِيديّ(٢) [ش].

١٠٣- مُحمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ تـمّـام الكَلْبيّ(٣)، أبو الكردوس(٤) [ش، ع، ق].

١٠٤- مُحمَّدُ بنُ زيادِ بنِ ريّانَ(٥) الكَلْبيّ(٦).

= الطبعة القديمة من مشكل الآثار ١: ٤٨٥ إلى: «قال أبو جعفر: حدَّثنا محمَّد بن حرب النشائيّ»، فأوهَمَ أنّ النشائيَّ شيخَ أبي جعفر الطحاويّ مباشرة.

نعم، روى الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (٥٢٩١) عن محمَّد بن حرب، ونسبَه مدنياً، وكناه أبا عبد الله، وساق له إسناداً مدنياً إلى آخره، ولم أعرفه، والله أعلم.

(١) أبو عبد الله، كذا كناه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» ٢: ٤٧، وأثنى على عِلمِه بالأنساب فيه ١٠: ٣٢٤. وقال العينيُّ في «مغاني الأخيار»: «لم أر مَنْ ترجمه»، كما في «مختصره» لرُشدِ الله السِّنديّ ص٩٦، وألحقه مُحقِّق «المغاني» به ٣: ٥٥٠ في «ملحق بالأسماء التي لم ترد في «مغاني الأخيار» ـ يعني: في نسخته الخطية ـ ووردت في المختصر».

(٢) أبو عبد الله، قاضي رَشِيد، وهي قرية تُقارِبُ الإسكندرية على ساحل البحر. «الإكمال» لابن ماكولا ٤: ١٣٩.

(٣) المصريّ، صدوق، مات سنة ٢٦١. «الجرح والتعديل» ٨: ٣٤، و«تاريخ الإسلام» ٦: ٤٢٠ بتحقيق د. بشار عواد.

(٤) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٢: ٧٣، وهو خطأ، والصواب: أبو الكَرَوَّس، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (١١٩٨)، وكما في «الإكمال» لابن ماكولا ٧: ١٣٢، و«تاج العروس» للزَّبيديّ ١٦: ٤٤١ (كرس).

(٥) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٢: ٧٣، وهو خطأ، والصواب: زبّار، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (١٢٠٠)، وكما في مصادر ترجمته.

(٦) أبو عبد الله، أخباريّ فيه ضَعْف، مات بعد سنة ٢٢٠. «تاريخ بغداد» ٣: ١٩٩، و«لسان الميزان» ٧: ١٤٣ (٦٧٩٧).

ولا يصحُّ ذكرُه في شيوخ الطحاويّ، فقد مات قبل مولده، والطحاويُّ يروي عنه بواسطة =

١٠٥- مُحمَّدُ بنُ سُلَيمانَ الباغَنْديّ[١] [ش، ع، ق].

١٠٦- موسى بنُ عيسى المُقرِئ[٢]، شيخُه في القِراءات [ش، ط].

١٠٧- موسى بنُ النُّعمانِ المكِّيّ[٣] [ش، ط].

١٠٨- مُحمَّدُ بنُ سَلامةَ الطحاويّ[٤]، أبوه [ش].

١٠٩- مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الجبّارِ المُراديّ[٥] [ش، ع].

٨٩م- مُحمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ جعفرٍ الذُّهْليُّ الكوفيّ[٦].

= في «مشكل الآثار» (١٢٠٠) و«معاني الآثار» ٢: ١٢٤ و«أحكام القرآن» ٢: ٢٣ (١١٤٩) و٢: ١٣٦ (١٣٩٢). وتحرَّف «محمَّد بن زياد بن زبّار» في المطبوع من «أحكام القرآن» إلى: محمَّد بن زياد بن زياد، وفي المطبوع من «معاني الآثار» إلى: محمَّد بن زياد عن زياد.

(١) أبو بكر الواسطيّ، صدوق، مات سنة ٢٨٣. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٨٦.

(٢) أبو عيسى الكوفي، كما في «مشكل الآثار» للطحاويّ (٣٧٩٩)، وانظر: «غاية النهاية في طبقات القرّاء» لابن الجزري ٢: ٣٢٢.

(٣) أبو هارون، نزيل مصر، ذكره ابن حبّان في «الثقات» ٩: ١٦٣، وقال: إنه «من أهل البصرة»، فلعلّه سكنها مدّة، وذكر ابنُ حبّان راوياً واحداً عنه، وأزيدُ عليه مِن تتبُّع أسانيده: ابنُ خزيمة وابنُ عَدِيّ وابنُ صاعد وأبو بشر الدولابيّ، وكلُّهم أئمة.

(٤) له معرفة بالأدب والشعر، مات سنة ٢٦٤. انظر: «مشكل الآثار» ١: ١١١، و«سنن الشافعي» بإثر الحديث (٤٥٢)، و«الجواهر المضية» ١: ٢٧٤ (٢٠٤) ضمن ترجمة أبي جعفر الطحاويّ.

ويبدو أنّ والدةَ الطحاويِّ كان لها عناية بطلب العلم أيضاً، فقد ذكرها السيوطيّ في «حسن المحاضرة» ١: ٣٩٩ في «ذِكر مَنْ كان بمصر من الفقهاء الشافعية»، وذكر أنها كانت تحضر مجلسَ الإمام الشافعيّ. وانظر ما سيأتي ص١٢٠-١٢١.

(٥) أبو العوّام المصريّ، مات سنة ٢٦٨. «تاريخ الإسلام» ٦: ٤١٢ بتحقيق د. بشار عواد.

(٦) سلفَ ذِكرُه برقم (٨٩) باسم: محمَّد بن أحمد الكوفي، وبإثر الرقم (٩٧) باسم: محمّد بن أحمد بن جعفر الكوفي.

١١٠- مُحمَّدُ بنُ جعفرِ بنِ مُحمَّدِ بنِ أعيَنَ[(١)] [ش، ق].

٩٥م- موسى بنُ الحسنِ البغداديّ[(٢)].

٨٦م- مُحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ يزيدَ[(٣)] المكِّيّ.

١١١- مالكُ بنُ عبدِ الله بنِ يوسُفَ[(٤)] التُّجِيبيّ[(٥)] [ش، ع، ق].

---

(١) أبو بكر البغداديّ، ثقة، مات سنة ٢٩٣. «تاريخ بغداد» ٢: ٤٩٦، و«سير أعلام النبلاء» ١٣: ٥٦٦-٥٦٧.

(٢) سلفَ ذِكرُه برقم (٩٥) باسم: موسى بن الحسن المروزيّ السُّهيليّ (وصوابه: الصِّقِلِّيّ)، وهو هو، فقد سمّاه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (١٨٦٤) و(٢٥٦٩): «موسى بن الحسن ابن عبد الله البغداديّ المعروف بالصِّقِلِّيّ».

(٣) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٨١، وهو تحريف، والصواب: «زيد»، كما جاء في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٢٥٥)، ومحمَّد بن عليّ بن زيد المكِّيّ: هو الصائغ، وقد روى عنه الطحاويُّ في نَحْوِ ٢٥ موضعاً من «مشكل الآثار»، وتقدَّم ذكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٨٦).
ومن الغريب أنه تحرَّف في موضع آخرَ من الطبعة المُحقَّقة من «المشكل» إلى: «محمد بن علي بن يزيد المكِّيّ»، وفي الطبعة القديمة في الموضع نفسه ٣: ٥٢: «محمَّد بن علي المالكيّ»، وكلاهما خطأ، وهو الصائغُ نفسُه، ومما يدلُّ على ذلك أنه يروي في الموضع المذكور عن مُحرِز بن سَلَمة، وقد ذكروه في الرواة عنه.

(٤) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٨٨، والصواب: سيف، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٢٧٤) و(٤٣٣٠) و(٥١٦٧)، وكما في «معاني الآثار» ١: ١٢٥ و١٩٨ و٢٣٩، و«أحكام القرآن» ١: ٢٨٠ (٥٦٠). لكنْ وقع في موضع آخر من «أحكام القرآن» ٢: ٢٠٦ (١٥٨٠): «يوسف»، وهو خطأ.

(٥) أبو سعيد المصريّ، صدوق، مات سنة ٢٦٨. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٨: ٢١٤، و«تاريخ الإسلام» ٦: ٤٢٩ بتحقيق د. بشار عواد.

٥٩م- مُحمَّدُ بنُ رجال[١].

٨٦م- مُحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ زيدٍ الحلواني[٢].

١١٢- مُحمَّدُ بنُ عَبْدَةَ المَرْوَزيّ[٣] [ش، ع].

١١٣- مَسْعَدةُ بنُ خازم[٤].

٩٥م- موسى بنُ الحسنِ المَرْوَزيّ[٥].

١١٤- مالكُ بنُ يحيى الهمْدانيّ[٦] [ش، ع، ق، ط].

١١٥- مُحمَّدُ بنُ عليِّ بنِ مُحرِزٍ البغداديّ[٧] [ش، ع].

---

(١) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٢٢٤، ولكنَّ اسمَ «محمَّد» محرَّف فيه عن «عبيد»، كما يُعرَفُ من الطبعة المُحقَّقة منه ٦: ٣٨٠ بإثر (٢٥٤٨)، وتقدَّم ذِكرُ عُبيد بن رجال في شيوخ الطحاويِّ برقم (٥٩).

(٢) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٢٤٤، والصواب كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٥٨٦): «حدَّثنا محمَّد بن علي بن زيد قال: حدَّثنا الحلواني»، فهو إذن مُركَّبٌ من اسمَيْن، ومحمَّد بن علي بن زيد: هو الصائغُ المكّيّ، تقدَّم برقم (٨٦).

(٣) هو أبو بكر محمَّد بن عَبْدة بن عبد الله بن زيد، كما سمّاه الطحاويُّ في «مشكل الآثار» (٢٦٥٩) و(٣٠٨٧)، وهو المِصِّيصيّ، مات في حدود سنة ٢٩٠. «تاريخ دمشق» ٥٤: ١٦٥-١٦٧، و«تاريخ الإسلام» ٢١: ٢٧٤.

(٤) الأَيْليّ، مات سنة ٢٧٨. «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» لابن زبر ٢: ٦٠١، وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا ٢: ٢٨٨، و«المشتبه» للذهبي (٣: ١٩ من «توضيح المشتبه»).

(٥) ذكره المُؤلِّف برقم (٩٥) باسم: موسى بن الحسن بن عبد الله المروزيّ، وبإثر الرقم (١١٠) باسم: موسى بن الحسن البغداديّ، وانظر التعليق عليهما.

(٦) أبو غسّان الكوفيّ السُّوسيّ، مات سنة ٢٧٤. «تاريخ الإسلام» ٢٠: ٤٢٢، و«مغاني الأخيار» ٣: ١٠-١١.

(٧) أبو عبد الله، نزيل مصر، ثقة، مات سنة ٢٦١. «الجرح والتعديل» ٨: ٢٧، و«تاريخ بغداد» =

٩٨م- مُحَمَّدُ بنُ يحيى بنِ مَطَرِ البغداديّ(١).

١١٦- مُصعَبُ بنُ إبراهيمَ بنِ حمزةَ الزُّبَيريّ(٢) [ش].

[١٢م ـ محمَّد بن أحمد بن حمّاد، أبو بشر الدولابيّ](٣) [ش].

(ن)

١١٧- نصرُ(٤) بنُ حَرْبٍ المِسْمَعيّ(٥) [ش، ع، ق].

١١٨- نَصْرُ بنُ مَرْزوقٍ العَتَقيّ(٦) [ش، ع، ق، ط].

= ٤: ٩٥، و«تاريخ الإسلام» ٦: ٤١٨ بتحقيق د. بشار عواد.

(١) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٤: ١٨٠، والصواب: محمد بن بحر بن مطر البغداديّ، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٣٠٩٣)، وكما ورد في مواضع أُخَرَ من الطبعة القديمة والمُحقَّقة أيضاً. ومن المُستَغرَب جداً أنه تحرَّف في موضع واحد من الطبعة المُحقَّقة (٢٤٥٢) إلى: «محمد بن يحيى بن مطر»، وهو على الصواب في الطبعة القديمة ٣: ١٦٩.

وقد تقدَّم ذِكرُ محمد بن بحر بن مطر في شيوخ الطحاويّ برقم (٩٨).

أما ما وقع في «تاريخ الإسلام» للذهبيّ ٦: ٤٢٧ بتحقيق د. بشار عواد مِن ترجمة محمَّد بن يحيى بن مطر، في طبقة مَنْ مات بعد سنة ٢٦٠، فهو تحريف أيضاً، ومما يدلُّ عليه أنّ الذهبيَّ ذكر أنّ حديثه وقع في «الخلعيات»، وهو فيه (٥٤) و(٦٥): «محمد بن بحر بن مطر» على الصواب.

(٢) المدني، كما في «مشكل الآثار» (٦٦٩) و(١٢٩٩)، وله ذِكرٌ في الرواة عن أبيه إبراهيم بن حمزة الزبيريّ، وهو من رجال «تقريب التهذيب» (١٦٨).

(٣) انظر ما تقدَّم باسم أحمد بن محمّد بن حماد برقم (١٢)، والتعليق عليه.

(٤) كذا في الأصل تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ٦١، وهو خطأ، والصواب: نصار، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٢٠٢)، وكما في مصادر ترجمته.

(٥) أبو بكر البصريّ، نزيل مصر، ثقة عَمِيَ قبل موته بيسير. «مغاني الأخيار» ٣: ١١٥.

(٦) أبو الفتح، صدوق، مات سنة ٢٦٢. «الجرح والتعديل» ٨: ٤٧٢، و«مغاني الأخيار» ٣: ١١٧.

(و)

١١٩- الوليدُ بنُ مُحمَّدٍ التميميّ، أبو القاسِم (وَلّاد)[1] [ش].

(هـ)

١٢٠- هارونُ بنُ كامِل، أبو موسى المِصْريّ[2] [ش، ع، ق].

١٢١- هارونُ بنُ مُحمَّدٍ العَسْقَلانيّ[3] [ش].

(ي)

١٢٢- يحيى بنُ عثمانَ بنِ صالح السَّهْميُّ المِصْريّ[4] [ش، ع، ق، ط].

٢٨م- يحيى بنُ نُصَير[5].

---

(١) المصريّ، علامة نحويّ مُصنِّف، مات سنة ٢٦٣. «إنباه الرواة» للقفطيّ ٣: ٢٢٤، و«بغية الوعاة» للسُّيوطي ٢: ٣١٨.

(٢) مات سنة ٢٨٣. «تاريخ الإسلام» ٢١: ٣١٨، و«مغاني الأخيار» ٣: ١٧٠.

(٣) أبو يزيد هارون بن أبي الهيذام محمَّد بن هارون العسقلاني، قيِّم مسجد الرملة، محدِّث حافظ رحّال، مات بعد سنة ٢٨٠. «تاريخ دمشق» ٧٣: ٣٣٣، و«تاريخ الإسلام» ٢١: ٣١٩. والطحاويُّ يروي عنه في مواضعَ عديدة إجازةً عن المُفضَّل بن غسّان الغلابيّ صاحب «التاريخ»، كما في «مشكل الآثار» ٢: ١٠٧ و١٨٤ و٣٢٦ و٣: ٣١٧ و٤: ٢٢١ و٦: ٣٧٥ ـ وتحرَّف «الغلابيّ» في «المشكل» ١: ٤٥٢-٤٥٣ إلى: العلاء، وفي ٩: ٩٥ إلى: العلائيّ ـ وقلَّما يروي عنه سماعاً عن غير الغلابيّ.

(٤) صدوق رُمِيَ بالتشيُّع، وليَّنه بعضهم لكونه حدَّث من غير أصله، مات سنة ٢٨٢. «تقريب التهذيب» (٧٦٠٥).

(٥) كذا ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى تبعاً للطبعة القديمة من «مشكل الآثار» ٣: ١٩٨ و٤: ٤٥ و٧٣، ولكنَّ «يحيى» محرَّف فيه عن «بحر»، كما في الطبعة المُحقَّقة منه (٢٥٠٤) و(٢٨٣٣) و(٢٨٩٠)، وهو بحرُ بنُ نصر الخولانيّ، وتقدَّم ذِكرُه في شيوخ الطحاويّ برقم (٢٨).

١٢٣- يحيى بنُ إسماعيلَ البغداديُّ أبو زكريّا[1] [ش، ع].

١٢٤- يوسُفُ بنُ يزيد[2] [ش، ع، ق، س].

١٢٥- يونُسُ بنُ عبدِ الأعلى[3] [ش، ع، ق، ط].

❋ ❋ ❋

---

(١) ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٢٦ مُعتَمِداً على رواية الطحاويّ عنه، وانظر: «مغاني الأخيار» ٣: ١٩٧.

(٢) أبو يزيد القراطيسيّ المصريّ، ثقة، مات سنة ٢٨٧. «تقريب التهذيب» (٧٨٩٣)، و«مغاني الأخيار» ٣: ٢٦٧.

(٣) أبو موسى المصري، ثقة، مات سنة ٢٦٤. «تقريب التهذيب» (٧٩٠٧).

سَـرْدُ أسماءِ بعضِ أصحاب الطحاويّ

وقد ذكرتُ جُملةً صالحةً مِن أصحابِ أبي جعفرٍ الطحاويِّ فيما سَبَق، وهُم في غايةِ الكَثْرة، ولا أُريدُ إطالةَ الكلام هنا بسَـرْدِ أسمائهم لِقِلّةِ جَدْواها، وأكتفي بذِكرِ بعضِهم كنماذج[١]، فمنهم:

١- أحمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ حمّاد، أبو عثمان[٢]، قاضي مِصْـر، حفيدُ إسماعيلَ القاضي[٣].

٢- وأحمدُ بنُ عبدِ الوارثِ الزَّجّاج[٤].

٣- وأحمدُ بنُ القاسِم بنِ عبدِ الله البغداديُّ الحافظ، المعروفُ بابنِ الخشّاب[٥].

---

(١) ذكر القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤) أنه «جمع بعضُهم مَنْ روى عن الطحاويِّ في جزء»، وذكر العلامةُ الشيخ محمَّد يوسف الكاندهلويّ في مقدِّمة «أماني الأحبار في شرح معاني الآثار» ٤٩ راوياً عن الطحاويّ، وقد أفاد مما ذكره المُؤلِّف رحمه الله تعالى هنا في مواضع، ولا يخلو ما سَـرَدَه من أوهام، والزيادةُ عليه متيسِّـرةٌ أيضاً، ولكنْ لا يتَّسعُ هذا المقام لتفصيل ذلك.

(٢) الأزديّ البصريّ ثم المصريّ، ثقة كثير الحديث، مات سنة ٣٢٩. «تاريخ بغداد» ٥: ٢٥.

(٣) هو عمُّ أبيه، وقد لقيَه أحمدُ بنُ إبراهيم وحدَّث عنه. وهو قاضي بغداد أبو إسحاق إسماعيل ابن إسحاق بن إسماعيل بن حمّاد بن زيد البصريّ المالكيّ (١٩٩-٢٨٢). «أخبار القضاة» لوكيع ٣: ٢٨٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣٩-٣٤١.

(٤) المصريّ العسّال، ثقة، مات سنة ٣٢١. «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٢٤.

(٥) أبو الفرج، مات سنة ٣٦٤. «تاريخ بغداد» ٥: ٥٨٠، و«تاريخ الإسلام» ٢٦: ٣١٧.

٤- وأحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ منصور، أبو بكرٍ الأنصاريُّ الدامَغانيّ (١)، القاضي.

٥- والحسنُ بنُ القاسم بنِ عبدِ الرحمن، أبو مُحمَّدٍ المِصْـريّ (٢).

٦- وسُلَيمانُ بنُ أحمدَ بنِ أيُّوبَ الطبَرانيّ (٣)، الحافظُ صاحبُ «المعاجِم».

٧- وعبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ زَبْر، أبو مُحمَّد (٤)، القاضي، والِدُ أبي سُلَيمان.

٨- وعبدُ الله بنُ حَديدِ بنِ الشوّاء، أبو مُحمَّدٍ الأَرْزَنيّ (٥).

٩- وعبدُ الله بنُ مُحمَّدِ بنِ أحمد، أبو القاسم، المعروفُ بابنِ أبي العوّام (٦)، الحافظُ القاضي الكبير.

١٠- وعبدُ الرحمنِ بنُ إسحاقَ الجوهريّ (٧)، قاضي مِصْـر.

١١- وعبدُ الرحمنِ بنُ أحمَدَ بنِ يونُس، أبو سعيدٍ المِصْـريّ (٨)، الحافظُ المُؤرِّخ.

---

(١) أحد أئمة الحنفية، تفقَّه على الطحاويّ بمصـر، ثم على أبي الحسن الكَرْخيّ ببغداد، وأفتى بها، ثم خرج إلى واسط ووَلِيَ القضاء بها. «تاريخ بغداد» ٦: ٢٧٥، و«الجواهر المضية» ١: ٣١٨ (٢٤٠).

(٢) فقيه، مات سنة ٣٧١. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٤٩٩.

(٣) أبو القاسم، إمام حافظ ثقة، ولد بعكّا سنة ٢٦٠، ورحل في طلب الحديث، وسمع الكثير وصنَّف، ومات بأصبهان سنة ٣٦٠. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١١٩-١٣٠.

(٤) مات سنة ٣٢٩. «أخبار قضاة مصر» للكنديّ ص١٧٠.

(٥) ذكره ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٢: ٥٥.

(٦) صاحب «فضائل أبي حنيفة وأخباره»، وانظر «حسن التقاضي» ص١٠٩-١١٣ وتعليقي عليه.

(٧) أبو علي، محدِّث فقيه ثقة، مات سنة ٣٢٠. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٥٤١.

(٨) صاحب «تاريخ مصر»، مات سنة ٣٤٧. «تاريخ الإسلام» ٢٥: ٣٨١.

١٢- وعبدُ العزيزِ بنُ مُحمَّدٍ التميميُّ الجوهريّ[١]، قاضي الصَّعيد.

١٣- وعُبيدُ الله بنُ عليٍّ الداوُديّ، أبو القاسم[٢]، شيخُ أهل الظاهرِ في عَصْرِه.

١٤- وعليُّ بنُ أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ سَلامة، أبو الحسنِ الطحاويّ[٣]، ابنُه.

١٥- وعليُّ بنُ الحسينِ بنِ حَرْب، أبو عُبيد[٤]، قاضي مِصْر.

١٦- ومُحمَّدُ بنُ أحمَدَ الإخميميّ، أبو الحسن[٥].

١٧- ومُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عليٍّ المُقرِئ، أبو بكر[٦]، الحافظ.

١٨- ومُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ أحمَدَ بنِ زَبْر، أبو سُلَيمان[٧]، الحافظ.

١٩- ومُحمَّدُ بنُ عَبْدة[٨]، ....

---

(١) توفي سنة ٣٦٥ أو ٣٦٩. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٤٢١.

(٢) المصريّ، سكن خراسان، ووَلِيَ القضاء بها، مات سنة ٣٧٥ أو ٣٧٦. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٥٧٧.

(٣) فقيه، مات سنة ٣٥٠. «الجواهر المضية» ٢: ٥٤١ (٩٤٨).

(٤) ابن حربويه، أحد فقهاء الشافعيّة، ثقة جليل، مات سنة ٣١٩. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٥٣٦-٥٣٨، و«تقريب التهذيب» (٤٧١٤).

(٥) ثقة مُسنِد، مات سنة ٣٩٥. «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٨٥.

(٦) الأصبهانيّ، حافظ ثقة مُصنِّف، مات سنة ٣٨١. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٣٩٨-٤٠٢.
وله تصانيف روى فيها عن الطحاويّ، ومنها: «الأربعون» و«الرخصة في تقبيل اليد» و«المعجم». وهو راوي «شرح معاني الآثار» عن الطحاويّ، كما تقدَّم في كلام المُؤلِّف ص١٦، وكما سيأتي ص١١٤.

(٧) مُحدِّث دمشق، مات سنة ٣٧٩. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٦٥٠.
ومن تصانيفه: «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم»، روى في مواضعَ كثيرة منه عن الطحاويّ وأفاد منه.

(٨) في الأصل: «عبيدة»، وهو خطأ مطبعيّ، وسيتكرَّر ذكرُه على الصواب مراراً.

أبو عُبيدِ الله[١]، قاضي مِصـر.

٢٠- ومُحمَّدُ بنُ جعفرِ بنِ الحُسينِ البغداديّ، المعروفُ بغُندَر[٢]، الحافظُ المُفيد.

٢١- ومُحمَّدُ بنُ عُمَرَ التِّرمِذيّ، أبو الفَضْل[٣].

٢٢- ومَسْلَمةُ بنُ القاسِم بنِ إبراهيم، أبو القاسِم القُرْطُبيّ[٤].

٢٣- ومكِّيُّ بنُ أحمَدَ بنِ سَعْدويه البَرْدَعيّ، أبو بكر[٥].

٢٤- ومُحمَّدُ بن المُظفَّرِ بنِ موسى، أبو الحُسينِ البغداديّ[٦]، الحافظ.

---

(١) البصريّ ثم المصـريّ، فقيه متروك الحديث، مات سنة ٣١٣. «تاريخ الإسلام» ٢٣: ٤٦٧، و«لسان الميزان» ٧: ٣٢٦ (٧١٢٩).

(٢) أبو بكر، ثقة، مات سنة ٣٧٠. «تاريخ بغداد» ٢: ٥٣٣، و«سير أعلام النبلاء» ١٦: ٢١٤-٢١٥.

(٣) ذكره السَّمْعانيّ في «الأنساب» ١: ٣٨٤ باسم أبي الفضل بن أبي حفص الترمذيّ، وأفاد أنه كان يروي كتب الطحاويّ عنه. وسيأتي ص١١٤ أنه يروي عن الطحاويّ كتابَه «شـرح معاني الآثار».

(٤) محدِّث مُؤرِّخ رحّال، فيه كلامٌ سيأتي ص٨٧، مات سنة ٣٥٣. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١١٠.

(٥) محدِّث مُكثِر، مات سنة ٣٥٤. «تاريخ دمشق» ٦٠: ٢٣٦-٢٣٨، و«تاريخ الإسلام» ٢٦: ١١٧.

(٦) ثقة حجّة، وفيه تشيُّع قليل، مات سنة ٣٧٩. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٦٥٢، و«لسان الميزان» ٧: ٥٠٩ (٧٤١٥).

ومن تصانيفه: «غرائب مالك»، روى في مواضعَ منه عن الطحاويّ، وسلف ص١٦ أنه سمع من الطحاويّ «سنن الشافعيّ».

٢٥- ومَيْمونُ بنُ حمزةَ العُبيدَليّ(١).

٢٦- وهشامُ بنُ مُحمَّد؛ ابنُ أبي خليفةَ الرُّعَينيّ(٢).

٢٦م- وهشامُ بنُ مُحمَّدِ بنِ قُـرَّةَ المِصْـريّ.

٢٧- ويوسفُ بنُ القاسِم المَيَانَجيّ، أبو القاسم(٣).

وفي هذا القَدْرِ كفايةٌ في سَـرْدِ أسماءِ أصحابه وتلاميذه، كنماذِجَ لأصحابهِ مِن حُفّاظِ الحديثِ والفُقَهاء، رضيَ اللهُ عنهم أجمعين.

❊ ❊ ❊

---

(١) أبو القاسم العلويّ المصـريّ، مات سنة ٣٩٢. «تاريخ الإسلام» ٢٧: ٢٧٦.
وهو راوي «العقيدة» المشهورة عن الطحاويّ، كما في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤).

(٢) أبو القاسم المصـريّ، ثقة، مات سنة ٣٧٦. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٦٠١.
وهو هشام بن محمَّد بن قرّة الحَجْريّ، وأبو خليفة: هو محمَّد بن قرّة، كما في «الإكمال» لابن ماكولا ٣: ٨٣ (الحجريّ) و٧: ١٠٨ (القَبْلي والعَبْلي)، «والأنساب» للسمعاني ٩: ٢١٠ (العَبْليّ)..
وعلى هذا، فهو والذي بعده واحد، وتابَعَ المُؤلِّفَ في التفريق بينهما العلامةُ الشيخُ محمد يوسف الكاندهلويُّ في «أماني الأحبار» ص٤٣، وهو خطأ.

(٣) مُسنِدُ الشام في وقته، قاضٍ ثقة، مات سنة ٣٧٥. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٣٦١-٣٦٣.

ثناءُ أهلِ العِلم على الطحاويّ

قال البَدْرُ العَيْنيُّ في «نُخَبِ الأفكار»: أما الطحاويُّ فإنه مُجمَعٌ عليه في ثِقَتِهِ وديانتِهِ وأمانتِه، وفضيلتِهِ التامّة، ويَدِهِ الطُّولى في الحديثِ وعِلَلِهِ وناسِخِه ومنسوخِه، ولم يَخلُفْه في ذلك أحد، ولقد أثنى عليه السَّلَفُ والخلَف، فقال أبو سعيدِ ابنُ يونُسَ في ترجمتِهِ في «تاريخ العُلَماءِ المِصْرِيِّين»: «كانَ الطحاويُّ ثقةً ثَبْتاً فقيهاً عاقِلاً، لم يُخلِّفْ مِثلَه». وكذا قال الحافظُ ابنُ عَساكِر[1].

وقال مَسْلَمةُ بنُ القاسِم القُرْطُبيُّ في «الصِّلة»: «كانَ ثِقةً، جليلَ القَدْر، فقيهَ البَدَن، عالِماً باختِلافِ العُلماء، بصيراً بالتصنيف»، ثم ذكرَ كلمةً عن ابنِ الأحمر، وستَتَحدَّثُ عنها[2].

وقال حافظُ المَغرِب أبو عُمَرَ ابنُ عبدِ البَرّ[3]: «كانَ الطحاويُّ كوفيَّ المَذهَب، وكان عالِماً بجميع مَذاهِبِ الفُقَهاء». وفي «تاج التراجم»: «قال ابنُ عبدِ البَرِّ في كتاب «العِلم»[4]: «كانَ مِن أعلم الناسِ بسِيَرِ الكوفيِّينَ وأخبارِهم، معَ مُشاركتِهِ

(١) في «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٨. وانظر: «تاريخ الإسلام» ٢٤: ٧٨، و«تاج التراجم» لابن قطلوبغا ص١٠١ (٢١).

(٢) ص٨٥.

(٣) في «جامع بيان العلم وفضله» ٢: ٨٩٧.

(٤) يعني: «جامع بيان العلم»، ولفظُ ابن عبد البر فيه ٢: ٨٩٧: «كان من أعلم الناس بسِيَرِ القوم وأخبارهم؛ لأنه كان كوفيَّ المذهب، وكان عالِماً بجميع مذاهب الفقهاء، رحمه الله».

في جميع مذاهبِ الفُقَهاء»[١].

وقال الحافظُ السَّمْعانيّ[٢]: «كانَ الطحاويُّ ثقةً ثَبْتاً».

وقال ابنُ الجوزيِّ في «المُنتَظم»[٣]: «كانَ الطحاويُّ ثَبْتاً فَهِماً فقيهاً عاقِلًا، مِن طحا؛ قريةٍ في صَعيدِ مِصْـر»، وكذا قالَ سِبْطُه في «مِرآة الزمان»، ثم قال: «واتَّفَقوا على فَضْلِهِ وصِدْقِهِ وزُهْدِهِ ووَرَعِه».

وقال الذهبيُّ في «تاريخه الكبير»[٤]: «الفقيهُ المُحدِّثُ الحافظُ أحدُ الأعلام، وكانَ ثِقةً ثَبْتاً فقيهاً عاقِلاً».

وقال ابنُ كثيرٍ في «البداية والنِّهاية»[٥] في ترجمةِ الطحاويّ: «وهو أحدُ الثِّقاتِ الأثباتِ والحُفَّاظِ الجهابذة»[٦]. اهـ.

وقال الصَّلاحُ الصَّفَديُّ في «الوافي»[٧]: «كانَ ثِقةً نبيلًا ثَبْتاً فقيهاً عاقِلًا، لم يُخلِّفْ بعدَه مِثلَه». اهـ.

---

(١) «تاج التراجم» ص١٠٢ (٢١).

(٢) في «الأنساب» ٩: ٥٣، ولفظُه: «كان إماماً ثقةً ثبتاً فقيهاً عالماً، لم يخلف مثله».

(٣) ١٣: ٣١٨.

(٤) «تاريخ الإسلام» ٢٤: ٧٧-٧٨.

وقال في «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٢٧: «الإمام العلّامة الحافظ الكبير، مُحدِّثُ الديار المصـريّة وفقيهُها ...، برز في عِلم الحديث وفي الفقه»، ثم قال في ١٥: ٣٠: «مَنْ نظر في تواليفِ هذا الإمام عَلِمَ محلَّه من العِلم وسَعَةَ معارفه»، وقال في «تذكرة الحفّاظ» ٣: ٢١: «الإمام العلامة الحافظ، صاحبُ التصانيف البديعة».

(٥) ١٥: ٧٢.

(٦) انظر: «نخب الأفكار» للعيني ١: ٧٩، وفيه من قوله: «وقال حافظ المغرب» إلى هنا، وسقط ما قبله من المطبوع منه، وانظر ما تقدَّم ص١٠ تعليقاً.

(٧) «الوافي بالوفيات» ٨: ٨.

وقال اليافِعيّ(١): «بَـرَعَ في الفِقهِ والحديث، وصَنَّفَ التصانيفَ المُفيدة». اهـ.

وقال السُّيوطيّ(٢): «الإمامُ العلاّمةُ الحافظُ صاحبُ التصانيفِ البديعة، وكانَ ثِقةً ثَبْتاً فقيهاً، لم يُخلِّفْ بعدَه مِثلَه». اهـ.

وقال البَدْرُ العَيْنيُّ بعدَ أنْ ذكرَ نُصوصَ كثيرٍ ممَّنْ أثنَوْا على الطحاويّ: «ولقد أثنى عليه كُلُّ مَنْ ذكرَه مِن أهل الحديثِ والتاريخ، كالطبرانيِّ وأبي بكرٍ الخطيبِ وأبي عبدِ الله الحُميديِّ والحافظِ ابنِ عساكِر، وغيرِهم مِنَ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرين، كالحافظِ أبي الحجّاج المِـزِّيِّ والحافظِ الذهبيِّ وعمادِ الدينِ ابنِ كثير، وغيرِهِم مِن أصحاب التصانيف.

ولا يَشُكُّ عاقِلٌ مُنصِفٌ أنَّ الطحاويَّ أثبَتُ في استِنباطِ الأحكام مِنَ القُرآنِ ومن الأحاديثِ النَّبويّة، وأقعَدُ في الفِقه، مِن غيره ممَّنْ عاصَـرَهُ سِنّاً أو شاركَه روايةً مِن أصحابِ الصِّحاح والسُّنَن، لأنَّ هذا إنما يَظهَرُ بالنَّظَـرِ في كلامِهِ وكلامِهم.

وممّا يَدُلُّ على ذلك ويُقوِّي ما ادَّعَيْناه: تصانيفُه المُفيدةُ الغَزيرةُ في سائرِ الفُنونِ مِنَ العُلوم النَّقليّةِ والعَقليّة.

وأما في روايةِ الحديثِ ومعرفةِ الرِّجالِ وكَثْرةِ الشُّيوخ، فهو ـ كما ترى ـ إمامٌ عظيمٌ ثَبْتٌ ثِقةٌ حُجّة، كالبُخاريِّ ومُسلِم وغيرِهما مِن أصحابِ الصِّحاح والسُّنَن. يدلُّ على ذلك اتِّساعُ روايـتِهِ ومُشاركتُه فيها أئمّةَ الحديثِ المشهورين، كما ذكرناهم.

وأما تصانيفُه فتصانيفُ حَسَنةٌ كثيرةُ الفوائد، ولا سيَّما كتابِ «معاني الآثار»، فإنّ الناظِرَ فيه المُنصِفَ إذا تأمَّلَه يَجِدُه راجِحاً على كثيرٍ مِن كُتُبِ الحديثِ المشهورةِ

---

(١) في «مرآة الجنان وعبرة اليقظان» ٢: ٢١١.

(٢) في «طبقات الحفاظ» ص٣٣٩.

المقبولة، ويَظهَرُ له رُجْحانُه بالتأمُّل في كلامِهِ وترتيبه. ولا يَشُكُّ في هذا إلا جاهلٌ أو مُعانِدٌ مُتعصِّب.

وأما رُجْحانُه على نَحْوِ «سُنَنِ أبي داود» و«جامع التِّرمِذيِّ» و«سُنَنِ ابنِ ماجَهْ» ونَحْوِها[1]؛ فظاهِرٌ لا يَشكُّ فيه عاقل، ولا يَرْتابُ فيه إلا جاهل، وذلك لِزيادةِ ما فيه مِن بيانِ وجوهِ الاستِنباطات، وإظهارِ وجوهِ المُعارَضات، وتمييزِ النّواسِخ مِنَ المنسوخات، ونَحْوِ ذلك. فهذه هيَ الأصل، وعليها العُمْدةُ في معرفةِ الحديث، والكتبُ المذكورةُ غيرُ مشحونةٍ بها كما ينبغي، كما ترى ذلك وتُعاينُه.

فإنِ ادَّعى المُدَّعي كونَه مَرْجوحاً بوجودِ بعضِ الضُّعَفاءِ والأسقاطِ في رجاله؛ فيُجابُ بأنّ السُّنَنَ المذكورةَ مَلأى بمِثل ذلك، بل وقد قيل: إنها لا تخلو عن بعضِ أحاديثَ باطِلةٍ وأحاديثَ موضوعة[2]، وأما الأحاديثُ الضعيفةُ فكثيرةٌ جِدّاً.

وأما «سُنَنُ الدارقطنيّ» أو «الدارميّ» أو «البيهقيّ» ونَحْوِها؛ فلا تُقارِبُ خَطْوَه، ولا تُداني حَقْوَه، ولا هيَ ممّا تجري معَه في الميدان، ولا مما تُعادَلُ معَه في كفَّتَي الميزان.

---

(١) نقل الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٨ : ٢٠٢ عن ابن حزم ما يدلُّ على أنه يجعلُ «معاني الآثار» للطحاويّ في رتبة «سنن أبي داود» و«سنن النسائي». فإذا كان ابنُ حزم على شِدّتِه ومجافاته للحنفية يُقرُّ بهذا، فلا يكون كلام العينيِّ بعيداً عن الصواب.
ويُمكِنُ القول: إنّ «معاني الآثار» للطحاويّ في رتبة السُّنن الأربعة من حيثُ جَوْدة الأحاديث المُخرَّجة فيها، ولكنَّ السُّننَ الأربعةَ في رتبةٍ أعلى منه من حيثُ تقدُّم طبقة مُصنِّفيها وجَوْدةُ أسانيدها ـ لا سيَّما الكتب الثلاثة دون ابن ماجه ـ، وكتابَ «معاني الآثار» في رتبةٍ أعلى منها من حيثُ بيان وجوه الاستنباطات والمعارضات.

(٢) لا سيَّما كتاب «السنن» لابن ماجه، فقد وقع فيه من الموضوع عدّةُ أحاديث، وانظر للتفصيل: «الأجوبة الفاضلة» للإمام اللكنويّ ص٦٦ وما بعدها، و«الإمام ابن ماجه وكتابه السنن» للعلامة محمد عبد الرشيد النعماني ص١٨٧ وما بعدها.

ولم يَظهَرْ رُجْحانُ هذا الكِتاب عندَ كثيرٍ مِنَ الناس؛ لِكونِهِ كَنْزاً مخفياً، ومَعدِناً مَخْبِيّاً، لم يُصادِفْه مَنْ يستخرجُ ما فيه مِنَ العجائب، ولم يَعثُرْ عليه مَنْ يَستَنبِطُ ما فيه مِنَ الغرائب، فلم يَبرَحِ الكُمُونَ والاختِفاء، ولم يَبـرُزْ على مِنَصّةِ الاجتِلاء، حتّى كادَ أنْ تَضيَّفَ شمسُه إلى الأُفول، وبَدْرُه إلى النُّحُول، وذلك لِقُصورِ فَهْم المُتأخِّرين، وتَرْكِهم هذا الكِتاب، واشتِغالِهم بما لا يُفيدُ شيئاً في هذا الباب، معَ استيلاءِ المُخالِفينَ المُتعصِّبة على بِقاع مَنارِه، وتحامُلِ الخصوم المُعادِيةِ على انِدراسِ مَعالِمِهِ وآثاره، ولكنَّ اللهَ يُحقُّ الحقَّ ويُبطِلُ الباطل، حيثُ خَلَقَ أُناساً قاموا بحُقوقِه، وأحيَوْا مَواتَه، وقَضَوْا مِن مَحاسِنِ مَعالِمِهِ ما فاتَه، فظهَرَ له الترجُّحُ على أمثالِه، والتفوُّقُ على أشكالِه»[١]. هـ[٢].

وتلك بعضُ ما قالَه أعلامُ العُلماءِ، في الثناءِ على الطحاويِّ الجديرِ بكُلِّ ثناء[٣].

* * *

(١) انظر: «نخب الأفكار» ١: ٧٩-٨١، وسقطت الفقرة الأولى «ولقد أثنى عليه كلُّ مَنْ ذكره ... أصحاب التصانيف» من المطبوع منه، وانظر ما تقدَّم ص ١٠ تعليقاً.

(٢) أثبت المُؤلِّف اختصار لفظة «انتهى»: (اهـ) في مواضع، و(هـ) في مواضع أخرى، وكلاهما سائغ، وقد أثبتُّهما على حسب ما وَرَدتا في الأصل.

(٣) وقال ابن تَغْري بَرْدي في «النجوم الزاهرة» ٣: ٢٤٠: «كان إمامَ عصره بلا مُدافعةٍ في الفقه والحديث واختِلافِ العلماء والأحكام واللُّغةِ والنحو، وصنَّف المُصنَّفاتِ الحِسان ....، وكان من كبار فقهاء الحنفية».

نشأةُ الطحاويِّ على مَذهَب خالِه، ثم انتقالُه منه

أبو إبراهيمَ إسماعيلُ بنُ يحيى المُـزَنيُّ أفقَهُ أصحابِ الإمام الشافعيِّ وأحدُّهم ذكاءً، كانَ خالَ الطحاويّ، فأخذ يَتَفقَّهُ عليه في نشأتِه، فكُلَّما تقدَّمَ في الفِقهِ كان يجدُ نفسَه بينَ تَدافُعِ مَدٍّ وجَزْرٍ في التأصيل والتفريع، وبينَ إقدام وإحجام في النَّقْضِ والإبرام، في قديم المسائل وحديثها.

وكانَ لا يجدُ عندَ خالِهِ ما يَشْفي غَلّتَه في بُحوثِه، فأخذ يَتَرصَّدُ ما يَعمَلُه خالُه في المسائل الخِلافيّة، فإذا هو كثيرُ المُطالَعةِ لكُتُبِ أبي حنيفة، فينفردُ عن إمامِهِ مُنحازاً إلى رأي أبي حنيفةَ في كثيرٍ مِن مسائلَ سَجَّلَها في «مُختَصَره».

فأخذ يَطَّلِعُ على المنهج الفِقهيِّ عندَ أهل العِراق، فاجتَذَبَه، حتّى أخذ يَتَفقَّهُ على أحمَدَ بنِ أبي عِمْرانَ القادِمِ مِنَ العِراق[1]، بعدَ أنِ اطّلَعَ على رَدِّ بكّارِ بنِ قُتيبةَ

(١) شيخ الحنفية بمصر، تفقَّه على أصحاب أبي يوسف، كما في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمريّ ص١٦٥، ثم رحل إلى مصر ووَلِـيَ قضاءها مُدّةً بعد بكّار بن قُتيبة، وكان من بحور العلم، يُوصَفُ بحِفظٍ وذكاءٍ مُفرِط، ولازمَه الطحاويُّ في مصر وتفقَّه به، ومات سنة ٢٨٠، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٣ : ٣٣٥.
قلت: وَلِـيَ بكّار قضاء مصر سنة ٢٤٦، وسجنه أحمد بن طولون سنة ٢٥٧، ولم يستطع عَزْلَه، فبقي قاضياً إلى أنْ مات سنة ٢٧٠، وبقيت مصر بعده بلا قاضٍ إلى أن ولّى خُمارَوَيْه ابنُ أحمد بن طولون: محمَّدَ بنَ عبدةَ بن حرب القضاءَ سنة ٢٧٧، كما في «أخبار القضاة» لوكيع ٣: ٢٤١، و«أخبار قضاة مصر» للكنديّ ص١٦٢-١٦٣.
ولم يذكر المُصنِّفون في أخبار القضاة عامّةً كأبي عمر الكنديّ، ولا المُصنِّفون في قضاة =

على كتابِ المُـزَنيّ(١)، فأصبَحَ في عِدادِ المُتخيِّرينَ لهذا المَنهَج، نابِذاً مَنهَجَه القديم(٢).

= مصـر خاصّة كابن حجر والسُّيوطيّ: ابنَ أبي عمران في قضاتها، فكأنّه كان يقضي في بعض المسائل في السَّنواتِ السَّبْع التي لم يكن فيها قاضٍ في مصـر، من غير توليةٍ مُرتَّبة. وهذا احتمالٌ قريبٌ جدّاً، ويدلُّ عليه قولُ الذهبيّ الآتي ص٦٠: «كانَ قاضي الدِّيارِ المِصْـريّةِ بعدَ القاضي بكّار»، ولم يتعرَّض له الدكتور عبد المجيد محمود حينما بحث هذه المسألة في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٧٨-٧٩، بل اقتَصَـرَ على إيراد احتمال أن يكونَ ابنُ أبي عمران نابَ في القضاء عن القاضي بكّار قبل سنة ٢٧٠، واستَبعَدَه.

(١) يعني: «المختصـر»، وفيه نَقْلُ مذهب الشافعيّ، فلا يُنافيه قولُ المُؤلِّف في «بلوغ الأماني» ص٩١: «ردَّ على جديده ـ أي: المذهب الجديد للشافعيّ ـ القاضي بكّارٌ بمصـر».
وأشار إلى ردِّ بكّار القاضي على الشافعيّ: الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٦٠١، والسيوطيُّ في «حسن المحاضرة» ١: ٤٦٣.
ونقل ابنُ حجر في «رفع الإصـر» ص١٠٥ عن ابن زولاق في «قضاة مصـر»: «لـمّا رأى بكّارٌ «مختصـر المُـزَنيّ» وما فيه من الرَّدِّ على أبي حنيفة، شَـرَعَ هو في الردِّ على الشافعيّ، فقال لشاهدَيْن من شهوده، اذهبا إلى المُـزَنيِّ فقولا له: سمعتَ الشافعيَّ يقول ما في هذا الكتاب؟ فمَضَيا، وسَمِعا «المختصـرَ» كلَّه من المزنيّ، وسألاه: أسمعتَ الشافعي يقولُ هذا؟ قال: نعم. فعادا إلى بكّار، فأخبراه بذلك، فقال: الآن استقام لنا أن نقول: إنّ الشافعيّ ...، ثم صنَّف الرَّدَّ المذكور».

(٢) وبهذا الانتقال صار الطحاويُّ «أولَ عالم مصـريٍّ يتفقَّه بمذهب أبي حنيفة»، فلم يكن فيها قبلَه حنفيّ إلا من القضاة الوافدين إليها، فهو «المُؤسِّسُ لمدرسة الأحناف في مصر، والمُدافِعُ عن آرائهم، والمُؤيِّدُ لهم بالسُّنّة والنظر، لا عن عصبيّة، ولا عن تقليد، ولكن عن إيمان استقرَّ في قلبه، بعد البحث وطول النظر، وبعد الدراسات المُقارنات للمذاهب»، كما قال الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٣٢. =

فأثار ذلك بعضَ ضجّةٍ حِيكَتْ حولها حكايات، فأسوقُها معَ ما لها وما عليها بمَبلَغِ عِلمي، فيختارُ القارئُ ما يراه أقـرَبَ إلى الصِّحّةِ مِن تلك الرِّوايات.

وأشهَرُ تلك الروايات: ما ذكرَه أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ الشافعيُّ في «طبقاتِ الفُقَهاء»[1]، وإليك نصُّه: «انتَهَتْ إلى أبي جعفرٍ ـ الطحاويِّ ـ رياسةُ أصحابِ أبي حنيفةَ بمِصْـر، أخذ العِلمَ عن أبي جعفرٍ أحمَدَ بنِ أبي عِمْرانَ وأبي خازمٍ وغيرِهما، وكان شافعيّاً يقرأُ على المُـزَنيّ، فقال له يوماً: «والله لا جاءَ مِنكَ شيء»، فغَضِبَ مِن ذلك، وانتَقَلَ إلى ابنِ أبي عِمْران، فلمّا صَنَّفَ «مُختَصَـرَه» قال: رَحِمَ اللهُ أبا إبراهيم، لو كانَ حيّاً لكَفَّرَ عن يمينه».

وهذا خَبَـرٌ خالٍ عن السَّنَد[2]، و«لا جاء» بصيغةِ الماضي، والـحَلِفُ على الماضي غَمُوسٌ أو لَغْوٌ لا يُوجِبُ الكفّارةَ في مَذهَب المُـزَنيّ، و«شيء» بمعنى: شيءٌ يُعتَدُّ به في باب العِلم؛ بقرينةِ المقام. والطحاويُّ أعلى مَقاماً في العِلم مِن أنْ

= ومن المُهِمِّ أن يُعرَفَ أنَّ «تحوُّلَ الطحاويِّ إلى مذهب الأحناف في وقتٍ لم يكن لهم فيه رواجٌ بمصـر دليلٌ على أنه اعتنَقَه عن مَيْلٍ إليه واقتناع به، وكلُّ كتبه تشيدُ بهذا المذهب»، كما قال الدكتور عبد المجيد أيضاً ص٧٧.

(١) ص١٤٢.

ونقله عن الشيرازيِّ مُصـرِّحاً أو غيرَ مصـرِّح: ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٩، وابنُ خلِّكان في «وفيات الأعيان» ١: ٧١، والذهبيّ في «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٢٩ و«تذكرة الحفّاظ» ٣: ٢١، والصفديّ في «الوافي بالوفيات» ٨: ٨، وابن كثير في «البداية والنهاية» ١٥: ٧٢، وابن حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢١، واليافعيُّ في «مرآة الجنان» ٢: ٢١١، والداوديُّ في «طبقات المفسِّـرين» ١: ٧٥.

(٢) وهو مأخوذٌ من كلام الصَّيْمَريّ [في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٦٨]، يرويه عن أبي بكر محمَّدِ بن موسى الخوارزميّ المتوفى سنة ٤٠٣هـ وهو لم يُدرِك زمنَ الطحاويّ، ولا عزاه إلى مَنْ أدرك، فتكونُ هذه الحكايةُ من الحكاياتِ المُرسَلةِ على عواهِنِها. (ز).

يجهلَ حُكمَ الحَلِفِ على الماضي في المَذهَبَيْن[1]، فيكون معَ الخبر ما يُكذِّبُه.

وأما روايةُ السِّلَفيِّ في «مُعجَم شيوخِه»[2] عن أحمَدَ بنِ عبدِ المُنعِم الآمِديِّ، عن مُحمَّدِ بنِ عليٍّ الدامَغانيِّ، عن القُدُوريِّ: «أنَّ المُزَنيَّ قالَ للطحاويِّ يوماً: «والله لا أفلَحْتَ»، فغَضِبَ وانتَقَلَ مِن عِندِه، وتَفَقَّهَ على مَذهَبِ أبي حنيفة ....، وكانَ يقول: رَحِمَ اللهُ أبا إبراهيم، لو كانَ حيّاً ورآني لَكَفَّرَ عن يمينه»؛ فعلى صيغةِ

---

(١) لا خلافَ بين الحنفية والشافعية في أنّ اليمينَ تنعقدُ على المُستَقبل، وتتعلقُ بها الكفّارة.
وأما اليمينُ على الماضي فتنعقدُ عند الشافعية دون الحنفية، ولها أحوال، لأنه إما أن يكون صادقاً أو كاذباً.
فإن كان صادقاً فلا كفّارة فيها بلا خلافٍ بينهما.
وإن كان كاذباً فإما أن يكونَ عالماً أو جاهلاً، فإن كان عالماً فهي اليمين الغَمُوس، وهي من الكبائر، وتتعلقُ بها الكفّارة عند الشافعية خلافاً للحنفيّة، وإن كان جاهلاً فلا كفّارة فيها عند الحنفيّة، وعند الشافعية قولان في وجوبها.
انظر: «مختصر الطحاوي» ص٣٠٥، و«مختصر اختلاف العلماء للطحاويّ» للجصّاص ٣: ٢٣٥-٢٣٦، و«روضة الطالبين» للنووي ١١: ٣، و«المجموع» له ١٨: ١٣.
وعليه، فالصيغةُ المرويةُ عن المزنيّ: لا كفّارةَ فيها عند الحنفية، وفي وجوب الكفّارة فيها قولان عند الشافعيّة، بحسب ظاهر لفظها.
ثم هاهنا مبحث آخر، وهو أنه هل يُعتبر المعنى اللغويّ للَّفْظ، وهو كونُه على صيغة الماضي هنا، أم يُعتبر معناه العُرْفي، وهو إرادةُ المستقبل، لأنّ «لا جاء» تستعمل بمعنى «لا يجيء»؟
فمذهب الحنفية: اعتبار المعنى العُرْفي للَّفْظ، لأنّ «الأَيمان مبنية على العُرف، لا على الحقائق اللغوية»، كما في «الأشباه والنظائر» لابن نجيم (القاعدة ٦)، ومذهب الشافعية: اعتبار المعنى اللغوي، لأنّ «الأيمان تبنى أولاً على اللغة، ثم على العُرْف»، كما في «الأشباه والنظائر» للسيوطي ص٩٨، وانظر: «روضة الطالبين» للنووي ١١: ٨١. على أنه قد يُنازَعُ في كون المعنى اللغوي لهذا اللفظ على الماضي أصلاً، ويُدَّعى أنّ معناه اللغويّ على المستقبل، والله أعلم.

(٢) «معجم السَّفَر» ص١٤ (١٦).

الماضي أيضاً، فلا يُوجِبُ الحلفُ على الماضي الكفّارةَ في المَذهَبَيْن. على أنّ هذا الخبرَ مقطوع؛ للمَفازةِ بينَ القُدُوريِّ[١] والطحاويّ.

وأما ما ذكَره ابنُ عَساكِرَ في «تاريخه»[٢] من قوله: «وبلغَني أنّ سببَ تَرْكِهِ لمذهبِ الشافعيِّ: أنه تكلَّمَ يوماً بحَضْـرةِ المُـزَنيِّ في مسألة، فقال له المُـزَنيّ: «والله لا تُفلِحُ أبداً»، فغَضِبَ مِن قولِ المُـزَنيّ، وانقطعَ إلى أبي جعفرٍ ابنِ أبي عِمْران، وقالَ بقَوْلِ أبي حنيفة، حتّى صار رأساً فيه. فاجتاز بعدَ ذلك بقَبْرِ المُـزَنيّ، فقال: يَرحَمُكَ اللهُ يا أبا إبراهيم، لو كنتَ حيّاً لَكَفَّرْتَ عن يمينك»؛ فحَلِفٌ على المُستَقبَل، لكنَّه كلامٌ لا سَنَدَ له، لأنه مِن بَلاغاتِه، كما ترى.

وقال ابنُ عساكِر[٣]: قرأتُ على أبي مُحمَّدٍ السُّلَميّ، عن عبدِ العزيزِ بنِ أحمدَ قال: قرأتُ على أبي الحسينِ عليِّ بنِ موسى بنِ الحسينِ السِّمْسارِ قال: قال لنا أبو سُلَيمانَ ابنُ زَبْرٍ قال: قال لي أبو جعفرٍ الطحاويّ: «أوّلُ مَنْ كتبتُ عنه الحديثَ المُزَنيُّ، وأخذتُ بقَوْلِ الشافعيّ، فلما كانَ بعدَ سِنينَ قَدِمَ أحمَدُ بنُ أبي عِمْرانَ قاضياً على مِصْـر، فصَحِبتُه وأخذتُ بقوله، وكانَ يَتَفَقَّهُ للكوفيِّين، وتركتُ قوليَ الأوّل، فرأيتُ المُـزَنيَّ في المنام وهو يقولُ لي: يا أبا جعفر، اغتَصَبَك أبو جعفر. يا أبا جعفر، اغتَصَبَك أبو جعفر»، وليس في هذا حَلِف.

وقال أبو يَعْلى الخليليُّ في «الإرشاد»[٤]: عن مُحمَّدِ بنِ أحمَدَ[٥] الشُّـرُوطيّ:

---

(١) أحد أئمة الحنفية، وصاحب المختصـر المشهور بـ«الكتاب»، توفي سنة ٤٢٨.

(٢) «تاريخ دمشق» ٥: ٣٦٩.

(٣) في «تاريخه» أيضاً ٥: ٣٦٩. وإسناده صحيح.

(٤) ١: ٤٣١.

(٥) في «الإرشاد»: «أحمد بن محمَّد»، وكذا وقع في «نخب الأفكار» للعينيّ وبعضِ نُسَخ =

«أنه قالَ للطحاويّ: لِـمَ خالفتَ مَذهَبَ خالِك، واختَـرْتَ مَذهَبَ أبي حنيفة؟ فقال: لأني كنتُ أرى خالي يُديمُ النَّظَـرَ في كُتُبِ أبي حنيفة، فلذلك انتَقَلْتُ إليه». هكذا في نَقْلِ البَدْرِ العَيْنيِّ وابنِ خَلِّكان(١).

يعني: فبدأتُ أُديمُ النظرَ فيها، فاجتَذبَتْني إلى المَذهَب، كما حَمَلَتْ تلك الكتبُ خالي على الانحيازِ إلى أبي حنيفةَ في كثيرٍ من المسائل، كما يَظهَرُ من «مُختَصَـرِ المُـزَنيّ»، ومُخالفاتِهِ للشافعيِّ فيه في كثيرٍ من المسائل.

وقولُ الطحاويِّ نفسِهِ في سَبَبِ انتِقالِه هو الجديرُ بالتعويل(٢)، وباقي الحكاياتِ لا تخلو مِن مَأخَذٍ سَنَداً ومَتْناً كما سَبَق، فليأخذِ القارئُ بما يطمئنُّ إليه بعدَ الإلمام بأطرافِ هذا الحديث.

ومما يُلاحَظُ هنا: أنّ ابنَ أبي عِمْرانَ الذي يُقالُ: إنّ الطحاويَّ انتَقَلَ إلى مجلِسِه، تارِكاً مَجلِسَ خالِه، إنما وَلِـيَ قضاءَ مِصْـرَ بعدَ القاضي بكّار(٣)، وهو

= «وفيات الأعيان» لابن خلِّكان، ووقع في بعضها كما هنا. والله أعلم.
والخليليُّ (ت ٤٤٦) يرويه عن عبد الله بن محمَّد الحافظ، عنه. وعبد الله بن محمَّد: هو عبد الله بن محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن الفرج القزوينيّ (ت ٣٩٧).

(١) «نخب الأفكار» للعيني ١: ٧٧، و«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان ١: ٧١.
وكذا في «مرآة الجنان» لليافعيّ ٢: ٢٦١، و«طبقات المفسِّرين» للداودي ١: ٧٥، وللأدِرْنَوِيّ ص٦٠.

(٢) لا سيَّما أنّ فيه إشارةً إلى أنّ الانتقال لم يكن فجأة نتيجةً لحادثةٍ معيَّنة، بل كانت له مدَّتُه الزمنيّة، وكان نتيجةً لدراسةٍ عميقة. ولا شكّ أنّ هذا الانتقال كان له مُقدِّماتٌ خاصّة وعامّة، ذكرها الدكتور عبد المجيد محمود في «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٦٤-٧٦.

(٣) قال ابنُ خلِّكان [في «وفيات الأعيان» ١: ٢٧٩]: «كان أحمدُ بنُ طولون يدفعُ إلى القاضي بكّارٍ في العام ألفَ دينار سوى المُقرَّر له، فيتركُها بكّارٌ بخَتْمِها ولا يَتَصـرَّفُ فيها، فلما دعاه =

تُوُفِّيَ سنةَ ٢٨٠ هـ بمِصْـر، بعدَ وفاةِ المُـزَنيِّ سنةَ ٢٦٤ هـ بمُدّةٍ كبيرة[1]، وقد قالَ

= ابنُ طولون لخلع المُوفَّق من ولايةِ العَهْدِ امتنَع، فاعتَقَلَه وطالبَه بحَمْل الذهب، فحَمَلَه إليه بختومه، وكان ثمانيةَ عشـرَ كيساً، وفي كُلِّ كيسٍ ألفَ دينار، فاستَحْا ابنُ طولون عند ذلك من الملأ».

وقال أبو المحاسن [في «النجوم الزاهرة» ٣: ١٩]: «قلت: هذا هو القاضي الذي في الجنّة، رحمه الله».

ولم يُعيَّن قاضٍ بَدَلَه إلى وفاته، اكتِفاءً بنيابةِ محمَّدِ بنِ شاذانَ الجوهريِّ عنه مدّةَ اعتِقالِه.

وترجمةُ بكّار في غاية العظمة، قال الطحاويُّ في «تاريخه الكبير»: «ما تعرَّضَ أحدٌ لبكّارٍ فأفلح»، كما في «طبقات القرشي» [١: ٤٦١ (٣٧٧)]. (ز).

وكان المُقرَّر لبكّار من جهة الخليفة المُتوكِّل ١٦٨ ديناراً في الشهر، كما في «رفع الإصـر» لابن حجر ص١٠٠، وفيه ترجمة وافية له ص٩٨-١٠٧.

(١) وتقدَّم ص٥٣ تعليقاً نقلُ مِثل ذلك عن الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣٥.

وسبق الكلامُ في تولِّي ابن أبي عمران القضاء بمصـر ص٥٣ تعليقاً، وترجيحُ كونِهِ تولّاه نيابةً لا أصالةً.

وعليه، فالأظهرُ أنّ انتقالَه من العراق إلى مصـر لم يكن من أجل القضاء، بل كان قبل ذلك بمدّة، ويدلُّ عليه ما جاء في «تاريخ بغداد» ٦: ٣٤٨: أنه «كان قَدِمَ مصـرَ مع أبي أيوب صاحب خراج مصـر، فأقام بمصـر إلى أن توفي بها سنة ٢٨٠». وأبو أيوب هذا: «هو أحمد ابن محمَّد بن شجاع، عُيِّن على الخراج من قبل المعتمد أيام ابن طولون، وكان ذلك حوالي سنة ٢٦٠»، كما قال الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٦٢.

وذكر الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٢٩ و«تاريخ الإسلام» ٢٤: ٧٨ و«تذكرة الحفّاظ» ٣: ٢١، والصفديُّ في «الوافي بالوفيات» ٨: ٨: أنّ الطحاويَّ «ارتحل إلى الشام في سنة ثمانٍ وستِّين ومئتَين، فلقيَ القاضي أبا خازم وتفقَّه عليه»، زاد ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٠: أنه «رجع إلى مصر في سنة تسع وستِّين».

قلت: فيكونُ الطحاويُّ قد عَـرَضَ له الانتقالُ إلى مذهب أبي حنيفة قبل وفـاة المزنيّ =

الذهبيُّ في «تذكرة الحفّاظ» (٣: ٢٩): «وأما ابنُ أبي عِمْرانَ الحنفيُّ (١) فكانَ قاضي الدِّيارِ المِصْـرِيّةِ بعدَ القاضي بكّار». هـ.

وأبو سُلَيمانَ بنُ زَبْرٍ الحافظُ: مِن كبارِ أصحابِ الطحاويّ، قد حكى مِن لَفْظِهِ ما سَبَقَ ذِكرُه معَ السَّنَدِ إليه، فيكونُ الاعتمادُ على حِكايةِ ابنِ زَبْرٍ والشُّـرُوطيّ؛ لِكَوْنِ قولِـهما مُتلقًّى مِنَ الطحاويِّ مُباشَـرةً، والله أعلم.

والذي حكاه ابنُ حَجَرٍ في «اللِّسان»(٢): «أنه كانَ أولًا على مَذهَبِ الشافعيّ، ثمَّ تحوَّلَ إلى مَذهَب الحنفيّة، لكائنةٍ جَرَتْ له معَ خالِهِ المُـزَنيّ؛ وذلك أنه كانَ يقرأُ عليه، فمَرَّتْ مسألةٌ دقيقة، فلم يَفهَمْها أبو جعفر، فبالَغَ المُـزَنيُّ في تقريبِها له، فلم يَتَّفِقْ ذلك، فغَضِبَ المُـزَنيُّ مُتَضجِّراً، فقال: «والله لا جاء مِنكَ شيء»، فقامَ أبو جعفرٍ مِن عِندِه، وتحوَّلَ إلى أبي جعفرِ ابنِ أبي عِمْران، وكانَ قاضي الدِّيارِ المِصْـرِيّةِ بعدَ القاضي بكّار، فتَفَقَّهَ عندَه ولازَمَه إلى أنْ صار منه ما صار». هـ.

= سنة ٢٦٤، وهو دون الخامسة والعشرين من عُمُره، وبدأ يتلقّاه على القاضي بكّار في حدود سنة ٢٦٥، وكان يُحدِّثُ من السِّجْن حينذاك، وكان الطحاويُّ سمع منه الحديث قبل سجنه سنة ٢٥٧ أيضاً، كما تدلُّ عليه روايةٌ عنه في «رفع الإصـر» لابن حجر ص١٠١، ولازم في هذه المُدّة ابنَ أبي عمران من بعد قدومه إلى مصـر سنة ٢٦٠ إلى وفاته سنة ٢٨٠، وارتحل في أثناء ذلك إلى دمشق سنة ٢٦٨، والله أعلم.

(١) أحمدُ بنُ أبي عمران موسى بن عيسى البغداديّ، الإمامُ أبو جعفر، الفقيه قاضي الدِّيار المصـريّة، من أكابر الحنفيّة، تفقَّه على محمَّد بن سماعة، وحَدَّثَ عن عاصم بن عليٍّ وطائفة، وروى الكثير، وهو شيخُ الطحاويّ، مات في المُحرَّم سنة خمس وثمانين ومئتَينِ بمصـر، وثَّقه ابنُ يونس في «تاريخه»، كما في «حُسْن المحاضـرة» للسيوطيّ [١: ٤٦٣]. وله كتاب «الحجج». (ز).

لكنَّ المشهور في وفاته سنة ٢٨٠، كما في «تاريخ بغداد» ٦: ٣٤٨، و«سير أعلام النبلاء» ١٣: ٣٣٥.

(٢) ١: ٦٢٠.

ثمّ حكى ما قالَه أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ في «الطبقات» مِن قولٍ يُعزى إلى الطحاويِّ بعدَ تصنيفِهِ «المُختَصَر»: «لو كانَ المُـزَنيُّ حيّاً لَكَفَّرَ عن يمينه»، وقال[1] شَـرْحاً لِقولِهِ هذا: «يعني: الذي حَلَفَه أنه لا يجيءُ منه شيء»، فحَوَّلَ الماضي إلى المُستَقبَل كما ترى.

ثمّ قال: «وتَعَقَّبَ هذا بعضُ الأئمّةِ بأنه لا يَلزَمُ المُـزَنيَّ في ذلك كفّارةٌ، لأنه على غَلَبةِ ظنِّه. ثم قال: ويُمكِنُ أنْ يُجابَ عن أبي جعفرٍ بأنه أورَدَ ذلك على سبيل المُبالَغة، ولا شكّ أنه تُستَحَبُّ الكفّارةُ في مِثلِ ذلك، ولو لم يُقَلْ بالوجوب، وليس يخفى مِثلُ ذلك على أبي جعفر.

لكنْ قرأتُ بخطِّ المُنذِريّ: أنّ الطحاويَّ إنما قال ذلك كَيْ ما يُعيِّر[2] المُزَنيّ، فأجابَه بعضُ الفُقَهاءِ بأنَ المُـزَنيَّ لا يَلزَمُه الحِنثُ أصلاً، لأنَّ مَنْ تركَ مَذهَبَ أصحابِ الحديث وأخذ بالرأي لم يُفلِح»[3]. هـ. وهذا تَصـرُّفٌ طريفٌ مِن ابنِ حَجَر، وفيه كثيرٌ من العِبَر.

ومن المعلوم أنّ الغباءَ الفِطْريَّ قلَّما يتحوَّلُ إلى ذكاءٍ بممارسةِ العِلم، وكتبُ الطحاويِّ شهودُ صِدْقٍ على ذكائِهِ الفِطْريّ، ومِثلُه لا يكونُ ممَّن لا يَفهَمُ المسألةَ مَهْما بُولِغَ في تقريبها، كما أنّ المُـزَنيَّ لا يَستَعصي عليه بيانُ مسألةٍ بحيثُ لا يَفهَمُها مِثلُ الطحاويِّ في اتِّقادِ ذِهنِه.

---

(١) يعني: ابن حجر.

(٢) كذا في الأصل، تبعاً للطبعة الهندية من «لسان الميزان»، وهو تحريف، والصواب: «قال ذلك لـمّا مرَّ بقبر المزنيّ»، كما في «لسان الميزان» ١: ٦٢١ بتحقيق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله.

(٣) «لسان الميزان» ١: ٦٢١.

على أنّ المُـزَنيَّ ممَّنْ وَرِثَ رحابةَ الصَّدْرِ والصَّبرَ أمام تلاميذه من إمامِهِ العظيم البالِغ الذكاء، الصابرِ على تعليم مَنْ في فَهْمِهِ بُطْءٌ مِن أصحابه، وقد حكى أبو بكرٍ القَفّالُ المَرْوَزيُّ في «فتاواه»: «أنّ الربيعَ المُراديَّ ـ راويةَ المذهب الجديد ـ كانَ بطيءَ الفَهْم، فكرَّرَ عليه الشافعيُّ مسألةً واحدةً أربعينَ مرّةً، فلم يَفهَمْها، وقامَ مِنَ المجلسِ حياءً، فدعاهُ الشافعيُّ في خَلْوةٍ وكرَّر عليه حتّى فهَّمه»، كما نقلَه ابنُ السُّبْكيِّ[1]، فمِنَ البعيدِ أنْ لا يَصبِرَ المُزَنيُّ معَ الطحاويِّ في التعليم، وهو ابنُ أختِه، ويَتَسرَّعَ في الحَلِفِ بتلك الصُّورةِ البعيدةِ عن الاتِّزان.

وأما دَعْوى أنهم هُمْ أهلُ الحديثِ دونَ الآخرين؛ فَشِنْشِنَةٌ تَعَوَّدْنا أنْ نسمعَها مِن أفواهِ أُناسٍ فَقَدوا سلامةَ التفكير. فلو فكَّروا جيِّداً في مَبلَغ توسُّع أصحابِهم في قياسِ الشَّبَـهِ والمُناسَبةِ[2] ورَدِّ المُرسَل، معَ التساهُل في قَبولِ الأحاديثِ عن كُلِّ مَنْ هَبَّ ودَبَّ[3]، ....

(١) في «طبقات الشافعية» ٢: ١٣٤.

(٢) الشَّبَه: مسلكٌ من مسالك العِلّةِ في باب القياس، وذلك أن يتردَّدَ الفرعُ بين أصلَيْن يُشبِهُ أحدَهما في ثلاثة أوصاف، ويُشبِهُ الآخرَ في وصفَيْن، فيُرَدُّ إلى أشبَهِ الأصلَيْن به. ومثالُه: الوضوء يُشبِهُ التيمُّم في إيجاب النيّة من جهة أنه طهارة عن حَدَث، ويُشبِهُ إزالةَ النجاسة في أنه طهارة بمائع، فيُلحَقُ بما هو أشبَهُ به. كما في «اللمع» للشيرازي ص١٠٠، وأكثرُ الشافعية على حُجِّيَّته. انظر: «البحر المحيط» للزركشي ٥: ٢٣٠، و«تيسير التحرير» لأمير بادشاه ٤: ٥٤، وغيرهما من كتب أصول الفقه، و«نبراس العقول» للشيخ عيسى منُّون ص٣٣٠-٣٥٢.

والمناسبة: مسلكٌ آخرُ من مسالك العلّة، ويُعبَّر عنها أيضاً بالإخالة والمصلحة والاستدلال ورعاية المقاصد، ويرى الحنفيةُ أنّ العِلّةَ لا بُدَّ أن تكون مُؤثِّرة، أما الشافعية فيكتفون بكونها مناسبة. وانظر التفصيل في «البحر المحيط» ٥: ٢٠٦، و«تيسير التحرير» ٣: ٣٢٤ و٤: ٣٨-٥٤، وغيرهما من كتب الأصول، و«نبراس العقول» ص٢٦٦-٣٢٩.

(٣) ذكر نحوَ هذا الاستِدلالِ شمسُ الأئمة السَّرَخسيُّ في «أصوله» ٢: ١١٣، وفخرُ الإسلام =

ودَرَسُوا جيِّداً «مُسنَد» أبي العبّاس الأصَمّ(١)؛ لأقلعوا عن ادِّعاءِ أنهم هُمُ الذين يأخذون بالسُّنّةِ دونَ سائرِ الطوائفِ مِن فُقَهاءِ هذه الأُمّة.

وليسَ بينَ طوائفِ أهلِ السُّنّةِ مَنْ لا يَتَّخِذُ الحديثَ ثانيَ أصولِ الاستِنباط، لكنْ بعدَ تَصْفيتِهِ بمِصفاةِ النَّقْدِ القَويم مَتْناً وسَنَداً، لا بالاستِرسالِ في قَبولِ مَرْوِيّاتِ النَّقَلة، مِن غيرِ بَحْثٍ ولا تنقيبٍ عن كُلِّ ما وَرَدَ في البحثِ الموضوع على مَشْرَحةِ التمحيص(٢). واللهُ وليُّ الهداية.

* * *

= البزدويُّ في «أصوله» (٣: ٢٢٣ مع «كشف الأسرار»)، والخوارزميُّ في «جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة» ١ : ٤٢ . وانظر: «الرفع والتكميل» للكنويّ ص٧٦.

(١) وهو «مسند الشافعيّ»، جمعَه الأصمّ مَن مرويات الشافعيّ في كتبه، كما تقدَّم ص١٣.

(٢) أفاض المُؤلِّفُ رحمه الله في تبرئة الحنفيّة من الرأي المذموم وتقديمه على الحديث في عدّة كتب، منها: «تأنيب الخطيب» ص٩٩-١٠٠ = ٢٠٧-٢٠٩، ومقدّمة «نصب الراية» المُسمّاة «فقه أهل العراق وحديثهم» (ص١٤-٢٥ بعناية الأستاذ عبد الفتاح أبو غدّة، أو ص٢٨٥-٢٩٠ من «مُقدّمات الإمام الكوثريّ»).

كما توسَّع في بحث ذلك تطبيقياً في كتابه «النكت الطريفة في التحدُّث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة»، وقد تشرَّفتُ بخدمته والتعليق عليه، وصدر سنة ١٤٣٦ بحمد الله تعالى.

سَعَةُ دائرةِ روايةِ الطحاويِّ عن شيوخِ عَصْـرِه

مَنِ اطّلَعَ على تراجم شيوخ الطحاويِّ عَلِمَ أنّ بينَهم مِصْـرِيِّينَ ومغاربةً ويمنيِّينَ وبَصْـرِيِّينَ وكوفيِّينَ وحِجازيِّينَ وشاميِّينَ وخراسانيِّينَ ومن سائر الأقطار، فتلقّى منهم ما عندَهم مِنَ الأخبارِ والآثار.

وقد تنقّلَ في البُلدانِ المِصْـريّةِ وغيرِ المِصـريّةِ لِتَحَمُّلِ ما عِندَ شيوخِ الرِّوايةِ فيها مِنَ الحديثِ وسائرِ العلوم، وكان شديدَ المُلازمةِ لكُلِّ قادمٍ إلى مِصـرَ مِنْ أهلِ العِلمِ مِن شتّى الأقطار، حتّى جمعَ إلى عِلمِهِ ما عندَهم من العلوم، وسمعَ مِن أصحابِ ابنِ عُيَينةَ وابنِ وَهْبٍ وهذه الطبقة، وخرجَ إلى الشام، فسَمِعَ ببَيْتِ المَقدِسِ وغزّةَ وعَسْقَلان، وتَفَقّهَ بدمشقَ على القاضي أبي خازم عبدِ الحميد[1]، كما تفقّهَ بمِصـرَ على ابنِ أبي عِمرانَ وبكّارِ بنِ قُتيبة.

وكان يتردَّدُ إلى القُضاةِ الواردينَ إلى مِصـرَ يَستَقي ما عندَهم مِنَ العلوم، حتّى أصبَحَ واحِدَ عَصْـرِه في تحقيقِ المسائل، وتدقيقِ الدلائل، بحيثُ يَرحَلُ إليه أهلُ العِلمِ مِن شتّى الأقطار، ليَستَمتِعُوا بغزيرِ علومِه، على اختِلافِ مسالِكِهم ومذاهبِهم، وكانوا يَتَعجّبون جِداً مِن سَعَةِ دائرةِ استبحارِه في شتّى العلوم.

---

(١) وكانت رحلتُه إلى الشام سنة ٢٦٨، كما سلف ص٥٩ تعليقاً، ورجع إلى مصـر سنة ٢٦٩، كما في «لسان الميزان» ١: ٦٢٠. وانظر سببَ هذه الرحلة والدافعَ إليها فيما نقله الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث» ص٨١-٨٢ عن «سيرة أحمد بن طولون» للبلويّ، إلا أن البلوي متهم.

قال ابنُ زُولاقٍ في «قُضاةِ مِصْـر»: حدَّثني عبدُ الله بنُ عُمَرَ الفقيه، سَمِعتُ أبا جعفرٍ الطحاويَّ يقول: «كانَ لمُحمَّدِ بنِ عَبْدَةَ القاضي مجلسٌ للفِقهِ عَشِيَّةَ الخميس، يحضـرُه الفُقَهاءُ وأصحابُ الحديث، فإذا فَرَغَ وصَلّى المغربَ انصـرفَ الناس، ولم يَبْقَ أحدٌ إلا مَنْ تكونُ له حاجةٌ فيَجلِس.

ففي ليلةٍ رأينا إلى جَنْبِ القاضي شيخاً عليه عمامةٌ طويلة، وله لِحْيةٌ حَسَنة، لا نَعرِفُه. فلمّا فَرَغَ المجلسُ وصَلّى القاضي التَفَتَ فقال: يَتأخَّرُ أبو سعيد ـ يعني: الفاريابيّ[1] ـ وأبو جعفر.

وانصَـرَفَ الناس، ثم قامَ يَركَع، فلما فَرَغَ استَنَدَ ونُصِبَتْ بينَ يَدَيْه الشُّموع، ثم قال: خُذُوا في شيء، فقال ذلك الشيخ: أيشٍ روى أبو عُبَيدةَ بنُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ عن أُمِّه عن أبيه؟ فلم يَقُلْ أبو سعيدٍ الفاريابيُّ شيئاً، فقُلتُ أنا: حدَّثنا بكّارُ بنُ قُتيبة، ثنا أبو أحمد، ثنا سُفيان، عن عبدِ الأعلى الثَّعْلَبيِّ، عن أبي عُبَيدةَ بنِ عبدِ الله، عن أُمِّه، عن أبيه: أنّ رسولَ الله صَلّى الله عليه وآلِهِ وسَلَّمَ قال: «إنّ اللهَ لَيَغارُ للمُؤمِن، فليَغَرْ»[2].

قال: فقال لي ذلك الشيخ: أتدري ما تتكلَّمُ به؟ فقلت: أيشٍ الخبر؟ فقال لي: رأيتُكَ العَشِيّةَ معَ الفُقَهاءِ في مَيْدانِهم، ورأيتُكَ الساعةَ في أصحابِ الحديثِ في مَيْدانِهم، وقَلَّ مَنْ يجمعُ ما بينَ الحالتَيْن. فقُلتُ: هذا مِن فَضْلِ الله وإنعامِه.

فأُعجِبَ القاضي في وَصْفِهِ لي، ثمّ أخَذْنا في المُذاكَرة»[3]. اهـ.

---

(١) في الأصل: «الفارابي»، وهو خطأ مطبعي، فهو على الصواب في «لسان الميزان» ١: ٢٧٨ من الطبعة الهندية ـ وهي التي ينقل عنها المؤلف ـ أو ١: ٦٢٤ من تحقيق الشيخ عبد الفتاح، والفارابي والفريابي نسبتان متغايرتان، كما في الأنساب للسمعاني ١٠: ١١٦ و٢٠٥، وسيأتي قريباً بنسبة (الفريابي)، وهي عين نسبة (الفاريابي)، كما في الأنساب ١٠: ٢٠٥ أيضاً.

(٢) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥٠٨٧)، والطبراني في «الأوسط» (١٠٦٨)، والقُضاعيّ في «مسند الشهاب» (١٠٩١) و(١٠٩٢) من طريق سفيان الثوريّ، به.

(٣) نقله ابن حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٤-٦٢٥.

وأبو سعيد هذا: هو مُحمَّدُ بنُ عُقَيلٍ الفِرْيابيّ[١]، يُعَدُّ في كبارِ فُقَهاءِ الشافعيّة، مِن أصحابِ المُزَنيّ، ولم يكنْ يَسَعُه غيرُ السُّكوتِ أمام الطحاويِّ المُستبَحِرِ في العُلوم.

وبهذا العِلم الواسِع تمكّنَ مِن تأليفِ كُتُبٍ لا نَظيرَ لها بينَ مُؤلَّفاتِ أهلِ عَصْرِه.

وكانَ الحاملُ له على استِجماع الرِّواياتِ ما لَمَسَ في مَنهَجِهِ الجديدِ[٢] مِنَ الحاجةِ الماسّةِ في استِعراضِ جميع ما وَرَدَ في كُلِّ موضوع فِقهيّ؛ مِن خَبَرٍ مرفوعٍ أو موقوفٍ أو مُرسَلٍ أو أثرٍ مِنَ السَّلَفِ أو رأيٍ منهم، بأسانيدَ مختلفةِ المَراتِب، ليُستَخلَصَ مِن بينها الحقُّ الصُّراح، لأنّ مَنْ قصَّرَ في جَمْع الرِّواياتِ واكتفى بخَبَرٍ يَعُدُّه صحيحاً، لا يكونُ وفّى العِلمَ حقَّه، لأنّ الرِّواياتِ تختلفُ زيادةً ونَقْصاً، ومحافظةً على الأصل وروايةً بالمعنى، واختِصاراً، فلا تحصلُ طمأنينةٌ في قَلْبِ الباحِثِ إلا باستِعراضِ جميعِها معَ آراءِ فُقَهاءِ الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم، فيَتمكَّنُ بذلك من رَدِّ المردودِ وتأييدِ المقبول.

وهذا ما فَعَلَه الطحاويُّ في كُتُبه، وقد أهَّلَه عِلمُه الواسِعُ لحَمْل هذه الأعباءِ المُضنيةِ بمَقدرةٍ فائقة، أثارت نفوسَ بعضِ المُخالِفين، فتَقَوّلوا عليه، فازدادَ رِفْعةً عندَ الله وعندَ الناس.

ولولا هذه الهِمّةُ القَعْساءُ عندَه لكانَ في إمكانِهِ أنْ يكتفيَ بكتابٍ مِن كُتُبِ الصِّحاح أو السُّنَن، فيَعكفَ عليه وحدَه، ظانّاً أنه هو العِلمُ كلُّه، لكنَّ مواهبَه أبَتْ إلا هذا الاعتِلاء، ذلك فَضْلُ الله يُؤتيه مَنْ يشاء.

وزيادةً على هذا، له مَنهَجٌ حكيمٌ في ترجيح الرِّواياتِ بعضِها على بعض،

---

(١) توفي سنة ٢٨٥. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ٢: ٢٤٣-٢٤٥.

(٢) وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه.

مِن غيرِ اكتِفاءٍ بنَقْدِ رجالِ الأسانيدِ فقط، وهو دراسةُ الأحكام المنصوصةِ وتبيينُ الأُسُسِ الجامِعةِ لشتّى الفُروع مِن ذلك. فإذا شذَّ الحكمُ المفهومُ مِن روايةِ راوٍ عن نظائره في الشَّـرْع، يعدُّ ذلك عِلّةً قادِحةً في قبولِ الخبر، لأنّ الأصلَ الجامعَ لشتّى الفُروع والنظائرِ في حُكم المُتواتِر، وانفرادَ راوٍ بحُكم مُخالِفٍ لذلك لا يَرفَعُه إلى درجةِ الاعتِدادِ به، معَ هذه المُخالَفةِ الصارخة.

وهو أجادَ تطبيقَ هذه القاعِدةِ الحكيمةِ في كُتُبِه جِدَّ الإجادة، وليس هذا ترجيحاً لخبرٍ على خبرٍ بمُوافَقةِ القياسِ كما ظُنّ، على ما شرحتُ ذلك في «الإشفاق»[١] وغيره[٢].

ولم يَكتَفِ بمُجرَّدِ نَقْدِ الرِّجال، عِلْماً منه بمَبلَغ اختِلافِ النُّقّاد، حتّى في أشهَرِ مشهوري حَمَلةِ الآثار، ولذا وَجدَ النُّظّارُ مِنَ المُتكلِّمينَ من غيرِ أهل السُّنّةِ ما يَتَّخِذُونَه وسيلةً إلى إعلال رواياتِهم في كتبِ أمثالِ الكرابيسيِّ وابنِ أبي خَيثَمةَ وابنِ مَعينٍ وابنِ المَدينيِّ وغيرِهم، ممَّنْ أطلَقُوا لسانَ النَّقْدِ في كثيرٍ مِنَ الأجِلّة، كما يَظهَرُ مِن كتابِ أبي القاسِم الكَعْبيِّ[٣] ....

(١) ص١٤ و٤٠-٤١.

(٢) وانظر أيضاً ما سيأتي ص٦٨ و٧٩ و٨٢.

(٣) العلامةُ شيخ المعتزلة عبد الله بن أحمد بن محمود البلخيّ ثم البغداديّ، له مُصنَّفات منها: «المقالات» و«التفسير الكبير» و«الجدل»، مات سنة ٣٢٧ أو ٣٢٩. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٣١٣ و١٥: ٢٥٥.

وقال ابنُ حجر في «لسان الميزان» ٤: ٤٢٩ (٤١٤٩): «اشتمل كتابُه في المُحدِّثين على الغضِّ من أكابرهم، وتتبُّع مثالبهم، سواء كان ذلك عن صِحّةٍ أم لا، وسواء كان ذلك قادحاً أم غيرَ قادح، حتى إنه سَـرَدَ كتابَ الكرابيسيِّ في المُدلِّسين، فأوهَمَ أنّ التدليسَ بأنواعه عَيْبٌ عظيم. وحَسْبُكَ ممَّن يذكرُ شعبةَ فيمَنْ يُعَدُّ كثيرَ الخطأ، وعَقَدَ باباً أورَدَ فيه مما يروونه مما ليس له معنى بزَعْمِه، وباباً فيما يروونه متناقضاً لسوءِ فهمه».

وكتابِ الصاحبِ ابنِ عبّادٍ[١] في ذلك.

فالطحاويُّ لم يَكتَفِ بهذا النَّقْدِ القابِلِ للمُعارَضة، بل سَلَكَ مَنهَجاً تخيَّـرَه أصحابُنا، وسار سَيْـرَهُم فيه، وهو عَدَمُ إهمال ناحيةِ موافقةِ حُكم الخبرِ لنظائره أو مخالفتِهِ لها. وهذه طريقةٌ بديعةٌ تركَها المُتأخِّرون، وهي محفوظةٌ بجِدّتِها في كُتُبِ الطحاويّ وبرَوْعَتِها، ويَرْعاها في بحوثِه بحيثُ لو تَتبَّعَها المُتفقِّهُ نَمَتْ مَلَكتُه، وانكَشفَتْ مَواهِبُه.

وليسَ ذلك مِن جَهْلِهِ بأحوالِ الرِّجال، بل كانَ ما قالَه أصحابُ الشأنِ في رجالِ الرِّوايةِ على طرفِ لِسانِه. ومَبلَغُ سَعةِ عِلمِه في الرجالِ يَظهَرُ عندَ كلامِهِ في الأحاديثِ المُتعارضةِ في كُتُبه، وكتابُه الكبيرُ في تاريخ الرجال موضعُ ثناءِ أهل العِلم، وإنْ لم نَطَّلِعْ عليه، لكنْ رأينا كثيراً مِنَ النُّقولِ عنه في كُتُبِ أهل الشأن، مما يَدُلُّ على زاخِرِ عِلمِه في هذا الباب.

وليسَ ترجيحُه لروايةٍ على أُخرى ـ لموافقةِ إحداهما للأصول الجامعة دون الأُخرى ـ مِن قَبيلِ الترجيح بمُوافَقةِ القياس، بل رَدٌّ لِـمَا لا نظيرَ له في الشَّـرْع بالشُّذوذ، وهو أخْذٌ بأقوى الحُجَج.

ولا يُهمِلُ الكلامَ في الرجالِ أصلاً، كما تجدُ مِصْداقَ ذلك في «معاني الآثار» و«مُشكِلِ الآثار» وغيرهما مِن مُؤلَّفاتِهِ الخالِدة. ومَنْ زعمَ خِلافَ ذلك فقد قصَّـرَ في التنقيب، ورمى بدائِهِ غيرَه، واللهُ المُستَعان.

---

(١) العلامة الوزير أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد بن عباس الطالقانيّ، وزير المَلِكِ المُؤيَّد بُوَيْه، له مُصنَّفات منها: «المحيط» في اللغة و«الإمامة»، وكان شيعياً معتزلياً داعيةً، يُقال: إنه ذُكِرَ له البخاريّ فقال: ومَن البخاري؟ حشويّ لا يُعوَّلُ عليه! مات سنة ٣٨٥. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٥١١-٥١٤، و«لسان الميزان» ٢: ١٣٧-١٤١ (١١٨٦).

بعضُ أنباءِ الطحاويِّ لدى القُضاةِ والحكّام

ذكرَ ابنُ زُولاق: «أنّ الطحاويَّ أرادَ مُقاسَمةَ عمِّه في الرَّبْع[١] الذي بينَهما، فحكمَ له القاضي بالقِسْمة، وأرسَلَ إليه بمالٍ يَستَعينُ به في ذلك، ووافقَ ذلك إملاكاً[٢] في مجلسِ أحمَدَ بنِ طُولون[٣]، فحَضَرَه أبو جعفرٍ الطحاويّ، وقرأ الكتابَ وعَقَدَ النكاح، فخرجَ خادمٌ بصِينيّةٍ فيها مئةُ دينارٍ وطِيبٌ، فقال: كُمّ القاضي، فقال القاضي: كُمّ أبي جعفر. فألقاها في كُمِّه، ثمّ خرجَ إلى الشُّهود، وكانوا عشرةً بعشرِ صَوانٍ، والقاضي يقول: كُمّ أبي جعفر. ثم خَرَجَتْ صِينيّةُ أبي جعفر، فانصَرَفَ أبو جعفرٍ في ذلك اليوم بألفٍ ومئتَيْ دينارٍ سِوى الطِّيب»[٤].

قالَ ابنُ زُولاق: حدَّثني عبدُ الله بنُ عثمانَ قال: سَمِعتُ أبا جعفرٍ الطحاويَّ يقول: «كانت لأبي الجيش بنِ أحمَدَ بنِ طُولُونَ أميرِ مِصْرَ شهادةٌ، فحَضَرَ الشُّهود، وكان كُلَّما كتبَ شاهِدٌ شهادتَه قرأها الأميرُ والقاضي، وكان كلُّ شاهِدٍ يكتب: «أشهَدَني الأميرُ أبو الجيش بنُ أحمدَ بنِ طولونَ مَوْلى أمير المؤمنين». قال

---

(١) في الأصل: «الربع»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من «لسان الميزان»، والرَّبع: بكسر الراء وفتحِها، هو المرتفعُ من الأرض، كما في «القاموس» (ربع).

(٢) أي: عقدَ زواج.

(٣) أبو العبّاس، الأمير، وَلِيَ الديار المصرية سنة ٣٥٤، وكان بطلاً شجاعاً مِقْداماً مَهيباً سائساً مِن دُهاةِ الملوك، وكان يرجعُ إلى عَدْلٍ وبَذْل، لكنَّه جبّار سفّاك للدماء، مات سنة ٢٧٠. «سير أعلام النبلاء» ١٣ : ٩٥-٩٦.

(٤) نقله ابن حجر في «لسان الميزان» ١ : ٦٢٥.

أبو جعفر: فلمّا شَهِدتُ أنا كتبتُ: «أشهَدُ على إقرارِ الأميرِ أبي الجيش بنِ أحمدَ بنِ طولونَ مَوْلى أميرِ المُؤمنين ـ أطالَ اللهُ بقاءَه، وأدامَ عِزَّه وعُلُوَّه ـ بجميع ما في هذا الكِتاب». فلما قرأه الأميرُ قال للقاضي: مَنْ هذا؟ قال: هذا كاتِبي. فقال: أبو مَنْ؟ قال: أبو جعفر. فقال: وأنتَ يا أبا جعفر، فأطالَ اللهُ بقاءَك، وأدامَ عِزَّك. قال: فقُمْتُ بسَبَبِ ذلك محسوداً مِنَ الجماعة».

قال ابنُ زُولاق: «فلم يَزَلْ مُحمَّدُ بنُ عَبْدَةَ وأصحابُه (يَسْعَون)(١)، فأغرَوْا به نائبَ هارونَ بنِ أبي الجيش، فاعتَقَلَ أبا جعفرِ الطحاويَّ بسَبَبِ اعتبارِ الأوقاف»(٢).

قال ابنُ زولاق: وسَمِعتُ أبا الحسنِ عليَّ بنَ أبي جعفرِ الطحاويَّ يقول: سَمِعتُ أبي يقول، وذكرَ فَضْلَ أبي عُبَيد بنِ حَرْبويه(٣) وفِقهَه، فقال: «كان يُذاكِرُني

(١) زيادة من المُؤلِّف رحمه الله، وهو ينقلُ عن الطبعة الهندية من «لسان الميزان» ١: ٢٨٠، ووقع فيها بياض في هذا الموضع، وكتب مُصحِّحُها: «لعلّه: يحسدونه»، وقدَّره المؤلفُ بما تراه.

لكنْ جاءت العبارة في تحقيق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله ١: ٦٢٦: «فلم يزل محمَّدُ بنُ عَبْدةَ على القضاء بمصر، إلى أن قُتِلَ أبو الجيش، فانحرفَ أهلُ البلد عن محمَّد بن عَبْدة وعن أصحابه، فأغرَوْا بهم نائبَ هارون ...» إلخ. فهذا يُفيدُ أنّ اعتِقالَ الطحاويّ لم يكن بسبب سعاية محمَّد بن عبدة وأصحابه، بل بسبب التضييق عليهم وكونِهِ معدوداً فيهم.

وهذا هو الصواب، فقد ذكر القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٣: ٢٤٢ (١٣٩٢) أنّ الطحاويَّ كان كاتباً لمُحمَّد بن عَبْدة في قضائه، ونقله العينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٧٧ عن القُضاعيّ في كتاب «الخطط»، وذكر الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٣٠ أنّ الطحاويَّ «ناب في القضاء عن أبي عبيد الله محمَّد بن عبدة قاضي مصر سنة بضع وسبعين ومئتَين»، فهذا يدلُّ على حُسْن صِلةٍ كانت بينهما، وستأتي قريباً عِدّةُ أخبار تدلُّ على ذلك أيضاً.

(٢) نقله ابن حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٥-٦٢٦.

(٣) العلامة قاضي القضاة عليّ بن الحسين بن حرب البغداديّ، وَلِيَ قضاء مصر سنة ٢٩٣، =

بالمسائل، فأجَبْتُه يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قولُ أبي حنيفة! فقُلتُ له: أيُّها القاضي، أوَكُلُّ ما قالَه أبو حنيفةَ أقولُ به؟ فقال: ما ظننتُك إلا مُقلِّداً، فقُلتُ له: وهل يُقلِّدُ إلا عَصَبيّ؟ فقال لي: أو غبيّ. قال: فطارت هذه الكلمةُ بمِصْـرَ حتّى صارت مَثَلاً وحَفِظَها الناس»(١).

قال: «وكانَ الشُّهودُ يَنفَسُون(٢) على أبي جعفرٍ بالشهادة، لئلّا يجتمعَ له رياسةُ العِلم وقبولُ الشهادة، فلم يَزَلْ أبو عُبَيدٍ في سنةِ ٣٠٦ هـ حتّى عَدَّلَه بشهادةِ أبي القاسم مأمونٍ ومُحمَّدِ بنِ موسى سِقْلاب، فقَبِلَه وقَدَّمَه. وكانَ أكثرُ الشُّهودِ في تلك السَّنةِ قد حَجُّوا وجاوروا بمكّة، فتَمَّ لأبي عُبَيدٍ ما أرادَ مِن تَعْديله(٣).

وكانَ لأبي عُبَيد في كُلِّ عَشِيّةٍ مجلسٌ لواحدٍ مِنَ الفُضَلاءِ يُذاكِرُه، وقد قَسَمَ أيامَ الأُسبوعِ عليهم، منها عَشِيّةٌ لأبي جعفر، فقالَ له في بعضِ كلامِه ما بَلَغَه عن أُمَناءِ القاضي، وحَضَّهُ على محاسبتِهم. فقال القاضي أبو عُبَيد: كانَ إسماعيلُ بنُ إسحاقَ(٤) لا يُحاسِبُهم. فقال أبو جعفر: قد كان القاضي بكّارٌ يُحاسِبُهم. فقال القاضي أبو عُبَيد: كان إسماعيل ...، وقال (أبو جعفر)(٥): قد حاسَبَ رسولُ الله

= ومات سنة ٣١٩، وقد تقدَّم ذكرُه في أصحاب الطحاويّ ص٤٥.

(١) نقله ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٦.

(٢) أي: يحسدون.

(٣) انظر نبذةً عن هذا المنصب في كتاب «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» للدكتور عبد المجيد محمود ص٨٥-٩٠، و«الإمام أبو جعفر الطحاويّ» للدكتور عبد الله نذير ص٢٤٤-٢٤٥.

(٤) القاضي الفقيه المالكيّ، تقدَّم التعريف به ص٤٣ تعليقاً.

(٥) ورد بياض في هذا الموضع من الطبعة الهندية من «لسان الميزان» ١: ٢٨٠، فأصلحه المُؤلِّفُ بما ترى، والنصُّ بتمامه كما في «لسان الميزان» ١: ٦٢٧: «كان إسماعيلُ =

صَلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ أُمَناءَه، وذكَرَ له قِصَّةَ ابنِ الأُتبِيَّة(١).

فلمّا بَلَغَ ذلك الأُمَناءَ لم يَزالوا حتّى أوقَعُوا بينَ أبي عُبَيدٍ وأبي جعفر، وتَغيَّرَ كُلٌّ منهما للآخر، وكانَ ذلك قُرْبَ صَرْفِ أبي عُبَيدٍ عن القضاء».

قال: «فلمّا صُرِفَ أبو عُبَيدٍ عن القضاء، أرسَلَ الذي وَلِيَ بعدَه إلى أبي جعفرٍ بكتابِ عَزْلِه».

قال: فحَدَّثَني عليُّ بنُ أبي جعفر قال: «ذهبتُ إلى أبي فهَنَّأْتُه، قال لي أبي: ويحك! أهذه تهنئة؟ هذه ـ والله ـ تَعْزِية، مَنْ أُذاكِرُ بعدَه؟ أو: مَنْ أُجالِس؟»(٢).

قال ابنُ زولاق: «ولـمّا تَوَلّى عبدُ الرحمنِ بنُ إسحاقَ الجوهريُّ القضاءَ بمِصْـرَ(٣) كان يَركَبُ بعدَ أبي جعفر، ويَنزِلُ بعدَه، فقيلَ له في ذلك، فقال: هذا

= ابنُ إسحاق لا يُحاسِبُهم، فقال له أبو جعفر: أقول: كان القاضي بكّار، ويقولُ لي: كان إسماعيل! قد حاسَبَ رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلّم ...» إلخ.

(١) بالهمزة روايةً، والمشهورُ باللام، بضمٍّ فسكون، وقيل: بفتحتَيْن. وبنو لُتْب: من الأزد.
وحديثُ ابنِ اللُّتْبيّة عبدِ الله في استعمالِهِ على صَدَقاتِ بني سُلَيم وبني ذِبْيان: في «صحيح البخاريّ» في الجمعة [(٩٢٥) مختصراً] والزكاة [١٥٠٠] والحِيَل [٦٩٧٩] والأحكام [(٧١٧٤) و(٧١٩٧)]. (ز).
قلت: وفي الهبة (٢٥٩٧)، والأيمان (٦٦٣٦)، وأخرجه مسلم (١٨٣٢)، جميعاً من حديث أبي حميد الساعديّ.

(٢) نقله ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٦-٦٢٧.

(٣) في أواخر سنة ٣١٣، نيابةً عن هارون بن إبراهيم بن حماد الذي كان مقيماً ببغداد، ومكث فيه سنةً وشهرَيْن، وتوفي سنة ٣٢٠. انظر: «أخبار قضاة مصر» للكنديّ ص١٦٥-١٦٦، و«سير أعلام النبلاء» ١٤: ٥٤١، و«رفع الإصر» ص٢١٢-٢١٣.
وقد تقدَّم ذِكرُ الجوهريّ في أصحاب الطحاويّ ص٤٤.

واجب، لأنه عالِمُنا وقُدْوتُنا، وهو أسَنُّ مِنّي بإحدى عشرةَ سنة[١]، ولو كانت إحدى عشرةَ ساعةً لكانَ القضاءُ أقلَّ مِن أنْ أفتَخِرَ به على أبي جعفر.

ولـمّا وَلِـيَ أبو مُحمَّدٍ عبدُ الله بنُ زَبْرٍ قضاءَ مصر[٢]، وحضرَ عندَه أبو جعفرٍ الطحاويّ، فشَهِدَ عندَه؛ أكرَمَه غايةَ الإكرام، وسأله عن حديثٍ ذكَرَ أنه كتبَه عن رجلٍ عنه مِن ثلاثينَ سنةً، فأملاه عليه»[٣].

وقال: وحدَّثني الحسينُ بنُ عبدِ الله القُرَشيُّ قال: «وكان أبو عثمانَ أحمَدُ بنُ إبراهيمَ بنِ حمّادٍ في ولايتِهِ القضاءَ[٤] بمِصْرَ يُلازِمُ أبا جعفرٍ الطحاويّ، يَسمَعُ

---

(١) واستَدَلَّ الدكتور عبد المجيد محمود بهذه العبارة على ترجيح سنة ٢٣٩ على سنة ٢٢٩ في تاريخ مولد الطحاويّ ـ وقد سبق بيانُ الاختلاف فيه ص٦-٨ ـ لأن الجوهريّ ولد سنة ٢٥٠.

قلت: لكنْ نقل هذه الحكاية الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٥٤١ بلفظ: «هو أسنُّ مني، والقضاء أقلُّ من أن أفخرَ به»، فيحتمل أنْ يكونَ قولُه: «بإحدى عشرة سنة» زيادةً من أحد النَّقَلة، ويحتمل أنَّ الذهبيَّ اختصرها، وهو الأظهر.

وعليه، فيُستأنَسُ بها في الترجيح، والله أعلم.

(٢) سنة ٣١٧، فمكث فيه ستّة أشهر، ثم عُزِلَ، ثم أُعيدَ إليه ثانيةً سنة ٣٢٠، فمكث فيه نحواً من أحدَ عشرَ شهراً، وعُزِلَ سنة ٣٢١. وهاتان الولايتان كانتا في حياة الطحاويّ، وقد وَلِيَ ابنُ زبرٍ القضاء ولايتَيْن أُخرَيَيْن بعد وفاة الطحاويّ، ومات سنة ٣٢٩. انظر: «أخبار قضاة مصر» للكنديّ ص١٦٦ و١٦٨، و«رفع الإصر» لابن حجر ص١٧٥-١٨٠.

وقد تقدَّم ذِكرُ ابنُ زبرٍ في أصحاب الطحاويّ ص٤٤.

(٣) نقله ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٨، وفي «رفع الإصر» ص١٧٨ و٢١٣.

(٤) تولّاه سنة ٣١٤، ومكث فيه سنتَيْن وتسعةَ أشهر إلى آخر سنة ٣١٦، ثم أُعيدَ إليه ثانية بعد ستّة أشهر سنة ٣١٧، ومكث فيه سنتَيْن وتسعةَ أشهر أيضاً إلى سنة ٣٢٠، ثم أُعيدَ إليه في أواخر سنة ٣٢١، ومكث فيه نحواً من ستّة أشهر إلى سنة ٣٢٢، ومات سنة ٣٢٩. انظر: «أخبار قضاة مصر» ص١٦٦-١٧٠، و«رفع الإصر» ص٣٩-٤٠.

عليه الحديث، فدَخَلَ رجلٌ مِن أهل أُسْوان(١)، فسأل أبا جعفرٍ عن مسألة، فقال أبو جعفر: مِن مَذهَبِ القاضي ـ أيـدّه اللهُ ـ كذا وكذا. فقال: ما جئتُ إلى القاضي، إنما جئتُ إليك. فقال له: يا هذا، مِن مَذهَب القاضي ما قلتُ لك. فأعاد القول، فقال أبو عثمان: تُفتيه أعزَّكَ الله. فقال: إذا أذِنْتَ ـ أيـدّكَ اللهُ ـ أفتيتُه. فقال: قد أذِنتُ. فأفتاه. قال: فكانَ ذلك يُعَدُّ في فَضْل أبي جعفرٍ وأدبه»(٢). اهـ.

وكان أبو عُبيدٍ القاضي على مذهب أبي ثور، ويَرْوي «الحجّة» عن الزَّعْفرانيّ(٣)، وكانَ أبو عُبَيدٍ في غايةِ المعرفةِ بالأحكام، وأبو عثمانَ القاضي: حَفيدُ إسماعيلَ القاضي، كانَ مالكيّاً كجَدِّه. ولم يَكُنِ اختِلافُ المذاهبِ يُؤثِّرُ في تواصُلِ هؤلاء العُلماءِ أصحابِ النُّفوسِ الطاهرة، وتلك الأنباءُ تكشِفُ عن مَبلَغ التصافي بينَ علماءِ ذلك العَهْد، رحمَهم اللهُ تعالى.

يُقال: إنّ أميرَ مِصـرَ أبا منصورٍ تكينَ الخَزَريّ(٤) ....

(١) في الأصل: «أسوار»، وهو خطأ مطبعيّ ظاهر.
وأسوان: مدينة كبيرة في آخر صعيد مصـر، كما في «معجم البلدان» ١: ١٩١.

(٢) نقله ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٨، وفي «رفع الإصـر» ص٤٠.

(٣) هو الإمام أبو عليّ الحسنُ بنُ محمَّد بن الصبّاح البغداديّ، أحد رواة المذهب القديم عن الإمام الشافعيّ، وقد سمع بقراءته الكتبَ على الشافعيِّ أحمدُ وأبو ثور والكرابيسيّ، وتوفي سنة ٢٦٠. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٢٦٢-٢٦٤، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسُّبكيّ ٢: ١١٤-١١٧، و«تقريب التهذيب» (١٢٨١).
و«الحجّة» ـ ويُسمّى أيضاً: الكتاب البغداديّ ـ كتابٌ جامع لعِدّةِ كتب وأبواب فقهية، صنَّفه الإمام الشافعيّ ببغداد، وفيه مذهبُه القديم، ثم أعاد تصنيفَها في مصـر، وبيَّن ما تغيَّر فيه قولُه واجتهادُه، وجُمِعَت في كتاب «الأم». وانظر: «مناقب الشافعيّ» للبيهقي ١: ٢٤٧ و٢٥٥، و«توالي التأنيس» لابن حجر ص١٧٤ و١٨٠.

(٤) أبو منصور، أمير تركيّ، ولي مصـر في أواخر سنة ٢٩٧ إلى سنة ٣٠٢، ثم أُعيدَ إلى إمارتها =

الشهير بالجبار(١) دخلَ على الطحاويِّ يوماً، فلمّا رآه داخَلَه الرُّعْب، فأكرَمَه الأميرُ وأحسَنَ إليه، ثمَّ قال له: يا سيِّدي، أُريدُ أنْ أُزوِّجَك ابنتي. فقالَ له: لا أفعَلُ ذلك. فقال له: ألكَ حاجةٌ بمال؟ قال له: لا. قال: فهل أُقطِعُ لك أرضاً؟ قال: لا. قال: فاسألني ما شِئتَ. قال: وتَسمَعُ؟ قال: نعم. قال: احفَظْ دينَكَ لئلّا يَنفَلِت، واعمَلْ في فكاكِ نفسِكَ قبل الموت، وإيّاكَ ومَظالِـمَ العِباد. ثم تركَه ومضى، فيُقال: إنّه رجعَ عن ظُلمِهِ لأهل مِصـر. كما في «تحفة الأحباب»(٢).

هكذا كانت مُعامَلةُ الطحاويِّ معَ حُكّام مِصْـر، يأبى المُصاهَرة، ويأبى إنعامَهم بالمالِ أو الإقطاع، ويأبى قبولَ قضائهم لأيِّ حاجةٍ له، بل يَنصَحُهم بما ينفعُهم في الدُّنيا والآخرة. وأين هذا ممَّن يُزوِّجَ بناتَه الثلاثَ للمماليك تزلُّفاً إليهم(٣)، ثم يُطوِّلُ لِسانَه في مِثل الطحاويِّ؟!

= سنة ٣٠٧ إلى سنة ٣٠٩، ثم أُعيدَ وبقي أعواماً في الإمارة إلى وفاته سنة ٣٢١. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٢٢٣-٢٢٥، و«النجوم الزاهرة» لابن تَغْري بَرْدي ٣: ١٧١ وما بعدها.

(١) في الأصل: «بالجيار»، والتصويب من «تحفة الأحباب»، وهو مصدر المُؤلِّف.

(٢) «تحفة الأحباب وبغية الطلاب في الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركات» لنور الدين عليّ بن أحمد السخاويّ الحنفيّ المتوفى بعد سنة ٨٨٩، ص٢٠٠.

(٣) يُعرِّضُ المُؤلِّفُ بالحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى ـ وسيأتي كلامُه في الطحاويّ وردُّ المُؤلِّف عليه ص٨٣-٨٨ ـ، ولابن حجر خمسُ بنات، وهنَّ: زين خاتون وفرحة وغالية ورابعة وفاطمة، أما غالية وفاطمة فقد تُوفِّيتا صغيرتَيْن في الطاعون، وأما الباقيات فكَبِرنَ وتزوَّجْنَ، فابنتُه الكبرى زين خاتون تزوَّجَها الأميرُ شاهين العلائيُّ قُطلُوبُغا الكركيّ، وفرحة تزوَّجَها شيخُ الشيوخ محبُّ الدين ابنُ الأشقر، الذي وَلِيَ نظر الجيش وكتابة السِّـرّ، وكان أحدَ أعيان الدِّيار المصرية، ورابعة تزوَّجَها الشهابُ أحمدُ بنُ محمَّد بن مكنون، ومات عنها، فتزوَّجَها المُحِبُّ ابنُ الأشقر المذكور بعد موت أختها. كما في «الجواهر والدُّرَر» للسخاوي ٣: ١٢٠٨-١٢١١. وللمُحِبُّ ابن الأشقر ترجمةٌ في «الضوء اللامع» ٨: ١٤٣، وفيها: أنه كَرَاديُّ الأصل، نسبةً إلى قبيلةٍ من التركمان، وأنه انتمى وهو صغير ليشبكَ الناصِـريّ الكبير لوصيّته به من أبيه.

كلامُ بعضِ الناسِ في الطحاويّ

وقد سبقَ[١] ذِكرُ كلماتِ أهل العِلم في الثناءِ على أبي جعفرٍ الطحاويِّ بما هو جَديرٌ به، وشهادةِ أهل الشأنِ بثقتِهِ وديانتِه، وحفظِهِ وأمانتِه، وفهمِهِ وفطانتِه، مِن أمثالِ أبي سعيدٍ ابنِ يونُسَ الحافظ، وأبي سَعْدٍ السَّمْعانيّ، وابنِ الجوزيِّ، وسِبْطِه، وابنِ عبدِ البَرّ، والذهبيّ، وابنِ كثير، وغيرِهم، فلا داعي إلى إعادةِ ذِكرِهم.

ومعَ ذلك لم يَسَعْ بعضَ المُتعصِّبينَ أنْ لا يَنالوا منه لِـيَخفِضُوا منزلتَه العالية، لكنْ ما زادوا في مَقامِهِ السامي إلا عُلُوّاً وارتفاعاً، ولا في نفوسِهم المريضةِ إلا انخِذالاً واتِّضاعاً، سامحَهم الله، وألهمَه الصَّفْحَ عن هؤلاءِ المرضى في عقولِهم وديانتِهم، وفي ثقتِهم وأمانتِهم.

فأقول: قال أبو بكرٍ البيهقيُّ في أولِ كتاب «معرفة السُّنَن»: «وحين شَـرَعتُ في كتابي هذا جاءني شخصٌ مِن أصحابي بكتابٍ لأبي جعفرٍ الطحاويّ، فكم مِن حديثٍ ضعيفٍ فيه صَحَّحَه لأجل رأيه، وكم مِن حديثٍ صحيح ضَعَّفَه لأجل رأيه»[٢].

---

(١) ص٤٨-٥٢.

(٢) «معرفة السنن» ١: ٢١٩-٢٢٠ بنحوه.

ونقله حاجّي خليفة في «كشف الظنون» ٢: ١٧٢٨، وقال بإثره: «هذا لَعَمْري تحاملٌ ظاهرٌ من هذا الإمام في شأنِ هذا الأستاذِ الذي اعتَمدَه أكابرُ المشايخ»، ونقل عن الإتقانيّ في «شـرح الهداية»: «لا معنى لإنكارهم على أبي جعفر لأنه مُؤتَـمَنٌ لا متَّهم، في غزارة عِلمِه =

هكذا قال البيهقيُّ في «معرفة السُّنَن»، وهي المعروفةُ بـ«السُّنَن الوسطى»، وقد قال الحافظُ عبدُ القادرِ القُرَشيُّ في كتابه «الجواهر المُضيّة» في كتاب الجامع منه (٤٣١)[1] مُعلِّقاً على هذه الكلمة: «وحاشَ لله أنَّ الطحاويَّ رحمَه اللهُ تعالى يقعُ في هذا، فهذا الكتابُ الذي أشار إليه هو الكتابُ المعروفُ بـ(معاني الآثار)».

وبعدَ أنْ توسَّعَ الحافظُ القُرَشيُّ في بيانِ ما صَنَعَه في تخريج أحاديثه[2] بإشارةِ شيخِه[3]، قال: «ووالله لم أر في هذا الكتابِ شيئاً ممّا ذكرَه البيهقيُّ عن الطحاويّ، وقد اعتنى شيخُنا...[4]، ووَضَعَ كتاباً عظيماً نفيساً على كتاب «السُّنَن الكبير» له، وبيَّنَ فيه أنواعاً ممّا ارتكبَها مِن ذلك النوع الذي رمى به البيهقيُّ الطحاويَّ، فيَذكُرُ حديثاً لمذهبه وفي سَنَدِهِ ضعيفٌ فيُوثِّقُه، ويَذكُرُ حديثاً على مذهبِنا وفيه ذلك الرجلُ الذي وَثَّقَه فيُضعِّفُه. ويقع هذا في كثيرٍ مِنَ المَواضِع. وبينَ هذَيْنِ العَمَلَيْنِ مِقدارُ ورقتَيْنِ أو ثلاثة. وهذا كتابُه موجودٌ بأيدي الناس، فمَنْ شكَّ في هذا فليَنظُرْ فيه.

وكتابُ شيخِنا كتابٌ عظيم، لو رآه مَنْ قبلَه مِنَ الحفّاظِ لسأله تقبيلَ لِسانِهِ الذي تَفَوَّهَ بهذا، كما سأل أبو سُلَيمانَ الدارانيُّ أبا داودَ صاحبَ «السُّنَن» أن يُخرِجَ

= واجتهادِه ووَرَعِهِ وتقدُّمِهِ في معرفة المذاهب وغيرها ...، فإن شككتَ في أمر أبي جعفر فانظر في كتاب «شرح معاني الآثار»، هل ترى له نظيراً في سائر المذاهب، فضلاً عن مذهبنا هذا».
ومن الغريب أن يُؤيِّدَ الأستاذ أحمد صقر في مقدِّمة تحقيقه لكتابه «معرفة السنن» ١: ٣١ تحامُلَ البيهقيّ، بل يزيدَ عليه نبزاً وطعناً في حقِّ الإمام الطحاويّ، وانظر تعقيبَ الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط على صنيعه في تعليقه على «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٣٠.

(١) أو ٤: ٥٧٠.

(٢) في كتابه «الحاوي في تخريج أحاديث الطحاويّ»، وسيذكره المُؤلِّف قريباً.

(٣) هو العلاء المارديني، أبو الحسن عليّ بن عثمان المعروف بابن التركمانيّ (ت ٧٥٠).

(٤) كذا في الأصل، وفيه إشارة من المؤلف إلى اختصاره في النقل، والمذكور هنا في «الجواهر»: «قاضي القضاة علاء الدين».

إليه لِسانَه حتّى يُقبِّلَه[١]. والقِصَّةُ مشهورة».

ثم قال القُرَشيّ: «يقولُ الناس: إنّ الشافعيَّ له فَضْلٌ على كُلِّ أحد، والبيهقيُّ فَضْلُه على الشافعيّ! فوالله ما قال هذا مَنْ شمَّ تَوجُّهَ الشافعيِّ وعظمتَه ولِسانَه في العلوم، ولقد أخرَجَ الشافعيُّ باباً مِنَ العِلم ما اهتَدَى إليه الناسُ مِن قَبْله، وهو عِلمُ الناسخ والمنسوخ، وعليه مَدارُ الإسلام». اهـ.

وكتابُ شيخه: هو «الجوهرُ النقيّ في الرَّدّ على سُنَنِ البيهقيّ»، طُبِعَ أولاً وحدَه في حَيْدَر آباد الدَّكَن، ثم طُبِعَ معَ «السُّنَن الكبرى».

وأما «معرفةُ السُّنَن» فلم تُطبَعْ بَعْدُ[٢]، وهي موجودةٌ بمكتبةِ رُواقِ المغاربةِ بالأزهر.

والبيهقيُّ[٣] وإنْ أساءَ إلى نفسِه بهذا الصَّنيع المكشوفِ الدخائل، لكنَّه أحسَنَ

---

(١) هكذا ذكر القرشيُّ هذه القِصّة، وجعل صاحِبَها مع أبي داود (ت ٢٧٥): أبا سليمان الداراني (ت ٢١٢ أو ٢١٥)! والصحيحُ أنه سهلُ بن عبد الله التُّسْتَرِيّ (ت ٢٨٣)، فقد رواها ابنُ نقطة في «التقييد» ص٢٨٢ بإسناده إلى القاضي أحمد بن محمَّد بن الليث قال: «جاء سهلُ بنُ عبد الله التُّستَريُّ إلى أبي داود السِّجِسْتانيِّ، فقيل: يا أبا داود، هذا سهلُ بنُ عبد الله التستريُّ جاءك زائراً، قال: فرحَّبَ به وأجلسَه، فقال له سهل: يا أبا داود، إنّ لي إليك حاجة، قال: وما هي؟ قال: تقضيها؟ قال: أقضيها معَ الإمكان، قال: أخرِجْ إليَّ لسانَكَ الذي حدَّثتَ به أحاديثَ رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم حتّى أُقبِّلَه. فأخرَجَ إليه لسانَه فقبَّلَه».

وهكذا ذكرها الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٣ : ٣٣١، و«تاريخ الإسلام» ٢١ : ١٨٧.

(٢) ثم طُبِعَت في ١٤ مجلَّداً بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي.

(٣) وليس عند البيهقيِّ روايةُ «جامع الترمذيّ» و«سنن النَّسائيّ» و«سنن ابن ماجَهْ» و«مسند أحمد»، وجُلُّ روايته من كتاب عليِّ بنِ حَمْشاد، كما ذكرتُ في مُقدِّمة «الأسماء والصفات» له. (ز).

=

إلى العِلم مِن حيثُ إنّ صُنْعَه ذلك أدّى إلى تأليفِ «الجوهر النقيّ» النافع للغاية.

والبيهقيُّ رحمَه اللهُ له كتبٌ نافعة، لكنْ في معيارِ نَقْدِهِ خَلَلٌ يدعو إلى التبصُّر في الاستِسلام له، كما يَتَيقَّنُ بذلك مَنْ طالَعَ الكتابَيْن: الأصل والنَّقْد، فيَجِدُ الرُّدودَ المُوجَّهةَ إليه في غايةِ الوجاهةِ إزاءَ إساءةٍ ملموسة، في حينِ أنّ كلامَه في الطحاويِّ كلامٌ مُرسَلٌ على عواهِنِه.

و«الحاوي في تخريج أحاديثِ الطحاوي» للحافظِ عبدِ القادرِ القُرَشيّ و«نُخَبُ الأفكار» و«معاني الأخبار» للبَدْرِ العَيْنيّ: قامت بتمحيصِ الحقِّ في ذلك. وهذا المقامُ لا يَتَّسِعُ لأكثرَ مِن هذا.

ثمَّ تكلَّمَ ابنُ تيميّةَ في «منهاجه»، وقال في حَقِّ الطحاويّ: «ليست عادتُه نَقْدَ الحديثِ كنَقْدِ أهل العِلم، ولهذا روى في «شرح معاني الآثار» الأحاديثَ المُختَلِفة، وإنما يُرجِّحُ[1] ما يُرجِّحُه منها في الغالبِ مِن جهةِ القياسِ الذي رآه حُجّة، ويكونُ أكثرُه مجروحاً مِن جهةِ الإسنادِ ولا يَثبُت، فإنه لم يكنْ له معرفةٌ بالإسنادِ كمعرفةِ أهل العِلم به، وإن كانَ كثيرَ الحديثِ فقيهاً عالِماً»[2]. اهـ. فتراه

= ولفظُ المُؤلِّف رحمه الله تعالى في مُقدِّمة «الأسماء والصفات» ص: ز، أو في «مُقدِّمات الإمام الكوثريّ ص٩٤: «يُكثِرُ فيه جداً ـ يعني: البيهقيّ في «السنن الكبرى» ـ عن الحاكم صاحب «المستدرك» مباشرةً، وعن أبي منصور عليّ بن حمشاد صاحب تلك الكتب الضخمة في السُّنن والأحكام بواسطة». وانظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨: ١٩٥.

(١) في الأصل: «رجح»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من «منهاج السُّنة».

(٢) «منهاج السنة» ٨: ١٩٥-١٩٦.

ونحوُه قولُ البيهقيِّ في «معرفة السنن» ١: ٤٠٥ في حقّ الطحاويّ: «إنّ عِلمَ الحديث لم يكن من صِناعتِه، وإنما أخذ الكلمةَ بعدَ الكلمةِ من أهله، ثم لم يُحكِمْها». ونقله عنه ابنُ حجر في «لسان الميزان» ١: ٦٢٣. =

يحكمُ عليه هذا الحكمَ القاسي، لأنه صَحَّحَ حديثَ ردِّ الشمسِ لعليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه[١]. فيكونُ الاعتِرافُ بصِحَّةِ هذا الحديثِ يُنافي انحِرافَه عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، وتَبْدو على كلامِهِ آثارُ بُغْضِه لعليٍّ عليه السَّلامُ في كُلِّ خُطْوةٍ من خُطُواتِ تحدُّثِهِ عنه[٢].

ولا مجالَ لِرَدِّ حديثِ أسماء في ذلك مِن جهةِ الصِّناعةِ الحديثيّة، لكنَّ حُكمَه حكمُ أخبارِ الآحادِ الصحيحةِ في المَطالِبِ العِلْميّة.

= وردَّه الأستاذ حسن النعمانيّ مُصحِّحُ الطبعة الهندية من «لسان الميزان» ١: ٢٧٧، ونقله عنه العلامةُ الشيخُ عبدُ الفتاح أبو غدّة في تحقيقه له ١: ٦٢٣، فقال: «كيف يُقبَلُ هذا القولُ بغير دليل من البيهقيّ، مع شهادة الأئمة المتقدِّمين بجلالةِ قَدْره، مثل الحافظ ابن عبد البر الأندلسيّ المالكيّ رحمه الله، وهو أعلمُ من البيهقيّ بحال علماء ديار المغرب ومصر، وأبي سعيد ابن يونس المصريّ مُؤرِّخ مصر، ولا شك أنه أعلمُ من البيهقيّ بحال علماء مصر، فإنّ صاحب البيت أدرى بما فيه، وهما أقرب زماناً بالطحاويّ من البيهقيّ، ولكنْ حَمَلَه على ذلك القولِ عصبيّةُ المذهب الشافعيّ، وتحامُلُه على مذهب الحنفية ...».

(١) في «شرح مشكل الآثار» ٣: ٩٢-٩٩.

(٢) قال الحافظُ ابنُ حجر في «لسان الميزان» ٨: ٥٥١: «وقد طالعتُ الردَّ المذكور ـ يعني: «منهاج السُّنة» لابن تيمية ـ فوجدتُه كما قال السُّبكيُّ في الاستيفاء، لكنْ وجدتُه كثيرَ التحامُل إلى الغاية في ردِّ الأحاديث التي يُورِدُها ابنُ المُطهَّر، وإن كان معظمُ ذلك من الواهيات والموضوعات، لكنَّه ـ يعني: ابن تيمية ـ ردَّ في ردِّه كثيراً من الأحاديثِ الجيادِ التي لم يَستَحضِرْ حالةَ تصنيفه مظانَّها، لأنه كان لاتِّساعِهِ في الحفظ يتَّكِلُ على ما في صَدْره، والإنسانُ قابلٌ للنسيان.
ولَزِمَ من مبالغتِهِ لتوهين كلام الرافضيِّ الإفضاءُ أحياناً إلى تنقيص عليّ. وهذه الترجمةُ لا تحتملُ إيضاحَ ذلك وإبرازَ أمثلتِه».
وانظر أيضاً: «الدرر الكامنة» لابن حجر ٢: ٧١، و«الأجوبة الفاضلة» للكنويّ ص١٧٤-١٧٦، و«الإشفاق» للمُؤلِّف ص٧٣.

ومعرفةُ الطحاويِّ بالعِلَل لا يَتَجاهَلُها إلا مَنِ اعتَلَّ بعِلَلٍ لا دواءَ لها.

وقد جمعَ أهلُ العِلم بالحديثِ طرقَ هذا الحديثِ قديماً وحديثاً، وحَكَمُوا عليه بالصِّحّة، رضيَ ابنُ تيميّةَ أم لم يَرْضَ، منهم أبو القاسم العامِريُّ الحاكمُ النَّيسابوريُّ الحافظ(١)، وللسُّيوطيِّ جُزْءٌ خاصٌّ في ذلك(٢)، وكذا لمُحمَّدِ بنِ يوسُفَ الصالحيِّ(٣)، ومِنَ القائلينَ بصِحّةِ ذلك الحديثِ القاضي عِياضٌ في «الشِّفا في تعريف حقوقِ المُصطفى» صَلّى الله عليه وسَلَّم(٤). لكنْ لا مجالَ لِرَفْعِ الغِشاوةِ

---

(١) هو القاضي الحافظ الحاكم أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله القرشيّ العامريّ النيسابوريّ الحنفيّ المعروف بابن الحذّاء الحَسْكاني، المُتوفى بعد سنة ٤٧٠، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٦٩.

وقال الذهبيّ في «تاريخ الإسلام» ٣٢: ٣٠٦: «وجدتُ له مجلساً في «تصحيح ردِّ الشمس، وترغيم النواصب الشُّمْس»، وقد تكلَّم على رجاله كلامَ شيعيٍّ عارفٍ بفنِّ الحديث»، وذكر نحوَه في «تذكرة الحفّاظ» ٣: ٢٥٨.

قلت: ونقل الرواياتِ المُخرَّجةَ في هذه الرسالةِ ابنُ كثير في «البداية والنهاية» ٨: ٥٧١-٥٨٣، ونقد أسانيدَها وردَّها، لكنَّه لم يَنقُلْ شيئاً من كلام أبي القاسم نفسِه بما يُبيِّنُ تشيُّعَه من عَدَمِه، لكنْ ترجَمَ له في عِدادِ الشيعةِ الميرزا عبدُ الله أفندي الأصبهانيّ «رياض العلماء وحياض الفضلاء» ٣: ٢٩٦-٣٠٠، وذكر له كتباً تدلُّ على تشيُّعه، وبيَّن اختِلافَ علماء الشيعة في كونه شيعياً أم لا، ونقل عن غير واحدٍ منهم نسبتَه إلى أهل السنة، لإظهاره ذلك في تصانيفه، إلا أنه حَمَلَ ذلك على أن أبا القاسم المذكور كان يسلكُ باب التقية، فاشتبه أمرُه. والله تعالى أعلم.

(٢) اسمُه «كشف اللَّبْس عن حديث ردِّ الشمس»، وهو مطبوع.

(٣) اسمُه «مُزيل اللَّبْس عن حديث ردِّ الشمس»، وهو مطبوع أيضاً.

(٤) ص٣٤٧-٣٤٨، وانظر: «شرحه» لعليّ القاري ١: ٥٨٩-٥٩٠.

وقد كَثُرَ الاختلافُ في حديث ردِّ الشمس، فضعَّفه أو حكم بوَضْعِه جماعة، منهم ابنُ المديني وأحمد وابن الجوزي وابن تيمية والذهبيّ وابنُ القيِّم وابن كثير، وقوّاه أو =

عن أبصارِ المُنحازِينَ إلى الخوارج، نسألُ اللهَ السَّلامة.

وعادةُ ابنِ تيميَّةَ أنه إذا رأى مسألةً واحدةً لبعضِ أهل العِلم يجعلُها قاعدةً كُلِّيَّةً عندَه، فيَعْزو إلى ذلك الناطقِ بتلك المسألةِ الواحدةِ كُلِّيّاً خياليّاً، واستيلادُ الكُلِّيِّ من الجزئيِّ منطقٌ طريفٌ يَنفَرِدُ هو به.

على أنَّ ما ظنَّ أنه ترجيحٌ بمُوافَقةِ القياس: ترجيحٌ بعَدَم الشُّذوذِ عن مَوارِدِ الشَّـرْع، كما سبق[١].

ثمّ الكلامُ في الأحاديثِ المُختَلِفةِ بالتحدُّث عن رجالِها جَرْحاً وتَعْديلاً لا يخلو عنه بَحْثٌ مِن بُحوثِ كتابه[٢]، وكتابُه بينَ أيدي أهل العِلم، فمِثْلُ هذا التهجُّم إزاءَ الحقائقِ الماثِلةِ لا يَصدُرُ ممَّنْ يحترمُ نفسَه. ولو أخذنا نَسـرُدُ كلامَه في الرِّجالِ مِن ثنايا كُتُبِه لطالَ بنا الكلامُ جِدّاً، وخَرَجْنا عن الموضوع[٣].

= حكم بصِحَّتِه جماعة، منهم أحمد بن صالح المصريّ والطحاويّ والحاكم والبيهقيّ والقاضي عياض والهيثميّ والوليّ العراقيّ وابن حجر والقسطلّانيّ والسخاويّ والسيوطيّ والصالحيّ وابنُ عراق والعجلونيّ، كما بيَّنه تفصيلاً العلامةُ الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة في تعليقة على «المصنوع» لعليّ القاري ص٢٦٥-٢٦٨. وانظر أيضاً: «الأحاديث المنتقاة في فضائل سيِّدنا رسول الله» للعلامة المُحدِّث الشيخ عبد الله بن الصِّدِّيق الغماريّ ص٢٤-٢٦.

(١) انظر ما تقدَّم ص٦٧-٦٨.

(٢) يعني: كتابَ الطحاويّ، وهو «شـرح مشكل الآثار».

(٣) وقد ذكره الذهبيُّ في جزئه «ذِكرُ مَنْ يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل» ص٢٠٤، وقال الحافظُ ابنُ حجر في «إنباء الغمر» ١: ٤٩ في تفريقه بين الحافظ على طريقة أهل الحديث والحافظ على طريقة الفقهاء: «وقلَّ مَنْ جمعهما بعد أهل العصـر الأول، كابن خزيمة والطحاويّ وابن حبّان والبيهقيّ، وفي المتأخرين شيخنا العراقيّ».
وذكر العلامةُ الشيخ محمد يوسف الكاندهلويُّ في مُقدِّمة «أماني الأحبار في شرح معاني الآثار» ص٣٧-٥٤ فائدةً (من كلام الإمام الطحاويّ في الجرح والتعديل)، وثمّة عِدّةُ =

ومَنِ الذي رَدَّ على كتاب «المُدلِّسين» للكرابيسيّ[1] سِواه؟ أهذا شأنُ مَنْ يجهلُ عِلمَ الرجال؟ والجاهلُ بالرجال هو الذي يكتبُ أبو بكرٍ الصامتُ الحنبليُّ[2] في أغلاطِهِ في الرجالِ جُزءاً، معَ تحيُّزه إليه[3]. وكتبُ الطحاويِّ شُهودُ صِدْقٍ على عِلمِه الواسِع بالرجال.

ثمّ إنّ ابنَ حَجَرٍ العَسْقلانيَّ لم يَرْضَ إلا أنْ يَذكُرَ الإمامَ الطحاويَّ في «لسان الميزان»[4]، وبهذا آذى نفسَه قبلَ أنْ يُؤذِيَ الطحاويّ؛ لشُذوذِهِ عن جماعةِ أهل العِلم في الثناءِ عليه، وهو كما يقولُ أبـرُّ أصحابه له الحافظُ السَّخاويُّ في تعليقاتِهِ على «الدُّرَرِ الكامِنة»: لا يستطيعُ أنْ يُتَرجِمَ لحنفيٍّ إلا باخِساً لحقِّه ومُنتَقِصاً لشأنِه.

= دراسات مُعاصِـرة في بحث الجانب الحديثيّ عند الطحاويّ، وممّا طُبع منها: «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» للدكتور عبد المجيد محمود، وقد أفرد فيه ص٢٢٧-٢٤٠ مبحثاً بعنوان «علمه بالرجال»، ذكره ضمن «مناقشة ابن تيمية» في كلامه في الطحاوي التي بدأها من ص٢٢٢.

ومن تلك الدراسات أيضاً: «الإمام أبو جعفر الطحاويّ وأثره في نقد الحديث» للدكتور مصباح الله عبد الباقي، وفيه ص١١٥-١٨٤ فصل «اهتمام الإمام الطحاويّ بعلم رواة الحديث»، ومن مباحثه ص١٥٠-١٨٥: «اهتمام الإمام الطحاويّ بالعلوم المُعرِّفة بحال الراوي».

(١) **ومعلومٌ مبلغَ تضايُقِ الإمام أحمدَ من هذا الكتاب؛ لإعطائِهِ سلاحاً للخصوم.(ز).** وانظر ما تقدَّم ص٦٧، وما سيأتي ص١٠٦-١٠٧.

(٢) المُحدِّث المُسنِد الحافظ شمس الدين محمَّد بن عبد الله بن أحمد المقدسيّ ثم الصالحيّ الحنبليّ المعروف بابن المُحِبّ (٧١٢ أو ٧١٣-٧٨٩)، واشتهر بالصامت لكثرة سكوته، وكان يكره أن يُلقَّب بذلك. «ذيل طبقات الحفّاظ» للحسينيّ ص٦١، و«الدرر الكامنة» لابن حجر ٣: ٢٨٢.

(٣) أشار إليه الحافظُ ابنُ ناصـر الدين في «الردّ الوافر» ص٤٩.

(٤) ١: ٦٢٠-٦٢٨ (٧٧١).

وفي هوامش «الدُّرَر»[١] كثيرٌ مِن كلام السَّخاويِّ في ذلك. فبهذا يَتَبيَّنُ صوابُ ما قاله المُحِبُّ ابنُ الشِّحْنة[٢] في ابنِ حَجَر: «إلا أنه لا يُعوَّلُ على كلامِهِ في حنفيٍّ مُتقدِّمٍ ولا مُتأخِّرٍ؛ لِبالِغ تعصُّبه»[٣].

وقد تَرجَمَ ابنُ حَجَرٍ للطحاويِّ في «لسان الميزان» مُستَدرِكاً على الذهبيِّ

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» حاشية ١: ٣٠٧ و٢: ٦٠ و٢٤٧، فضلاً عن تراجم عديدة للحنفيّة استدركها السخاويُّ على حواشي الكتاب، وأشار مُحقِّقُه إلى أنها بخط السخاويّ، كما في ١: ٨١ و١٠٢ و٢: ١٦ و٦٠ و٨٩ و٩٨ و١٣٣ و١٥٨ و٢٧٧ و٢٨٦ و٣٣٥ و٣٣٦ و٤٢١ و٤٥٤.

(٢) العلامة الفقيه القاضي أبو الفضل محبُّ الدين محمَّد بن محبِّ الدين محمَّد بن كمال الدين محمَّد بن محمَّد بن محمود الحلبيّ (٨٠٤-٨٩٠)، يُعرَفُ كأسلافِهِ بابن الشحنة، وله مُصنَّفات في العقائد والحديث والفقه والأصول، منها: «نهاية النهاية في شرح الهداية»، كتبَ منه إلى آخر فَصْل الخمس في نَحْو خمس مجلَّدات، ثم فترَ عَزْمُه عنه فلم يُتِمَّه. «الضوء اللامع» ٩: ٢٩٥-٣٠٥.

(٣) ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله أيضاً في تعليقاته على «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ» لابن فهد ص٣٢٨، وعزاه إلى مُقدِّمة «شرح الهداية» لابن الشحنة، والنَّقْلُ هناك أتمُّ مما هنا.

ونقله الحافظُ السخاويُّ في «الضوء اللامع» ٩: ٣٠٢، وتعقَّبه بقوله: «وكلُّ هذا ليس بجيِّد، ولقد جرح هذا الكلامُ لـمّا وقفتُ عليه قلبي، وما حَمَلَه عليه إلا ما قاله [أي: ابنُ حجر] في أبيه، وشيخُنا هو العُمْدة في كلِّ ما يُثبِتُه من مَدْح وقَدْح ...»، وهو مخالفٌ لكلام السخاويِّ نفسِه في حواشي «الدُّرَر الكامنة» كما سلف قريباً، رحمهم الله تعالى جميعاً.

ومما ينبغي أن يُلاحَظَ هنا: أنّ كلامَ ابن الشحنة المذكور كان بعد أن أطرى ابنَ حجر ثناءً، ومما قاله فيه: إنه «كان أكمَلَ أهل عصره حين موته»، كما نقله عنه السخاويُّ في «الجواهر والدُّرَر» ١: ٣٢٩، وأنّ ابنَ حجر حلّاه في كتابٍ أرسَلَه إليه: «شيخ الإسلام بالمملكة الحلبية»، ولذا قال المُؤلِّف في تعليقاته على «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ» لابن فهد ص٣٢٨ عن ابن الشحنة: «كان ابنُ حجر يُجلُّه، ولم يكن بينهما أدنى حزازة».

ترجمةً واسِعةً؛ لِيَدُسَّ في خلالِها هذه الكلمةَ، نَقْلاً عن مَسْلَمةَ بنِ القاسم، عن ابنِ الأحمرِ التاجرِ الرحّال: «دَخَلتُ مِصْرَ قبلَ الثلاثِ مئة، وأهلُ مِصْرَ يَرْمُونَ الطحاويَّ بأمرٍ عظيمٍ فَظِيع»، فيقولُ ابنُ حَجَرٍ شَرْحاً لتلك الكلمة: «يعني: مِن جهةِ أمورِ القضاء، أو مِن جهةِ ما قيل: إنه أفتى به أبا الجيش في أمرِ الخِصْيان»[١]. اهـ.

كَبُرَتْ كلمةً تخرجُ مِن أفواهِهم! تراه يُلَوِّحُ ولا يُصرِّح، لِتذهبَ نفسُ السامِع إلى كُلِّ سُوءٍ بشأنه، وليُسيءَ إلى سُمْعَتِهِ الطيِّبة.

أهكذا يكونُ الجرحُ والتعديلُ عندَ أهل النَّقْد؟! ومَنْ هؤلاء الذين كانوا يَرْمُونَه مِن أهل مِصْر؟ فلْيَذْكُرْ واحداً أو اثنَيْنِ منهم، بَدَلَ أنْ يَعزُوَ هذا الرَّمْيَ إلى جميع أهل مِصْر، لِيُمكِنَ النظرُ في حالِ الرامينَ الذينَ لا يكونون عُشرَ مِعشارِ أهل مِصْر.

وما هذا الأمرُ الفظيعُ الذي يُساقُ لِتشويهِ سُمْعتِه؟ وماذا يُفيدُ خبرُ المجاهيل في أمورٍ مجهولةٍ غيرَ الكشفِ عن جَهْلِ مُسَجِّلِه بملءِ شِدقَيْه، وعن طويَّتِهِ بينَ جَنْبَيْه؟

أكان الطحاويُّ قاضياً[٢] حتّى يَصِحَّ رميُه بأمورٍ تَتَعلَّقُ بالجَوْرِ في القضاء؟

---

(١) «لسان الميزان» ١: ٦٢١-٦٢٢.

(٢) خلاصةُ ما تولّاه الطحاويُّ من مناصبَ في حياته: أنه كان كاتبَ القاضي محمد بن عَبْدة (وكان قضاؤه سنة ٢٧٧-٢٨٣، ثم بضعة أشهر في سنة ٢٩٢)، وكان ينوبُ عنه في بعض القضايا، كما سلف ص ٧٠ تعليقاً، ثم عدَّله القاضي أبو عبيد بن حربويه وولّاه الشهادة سنة ٣٠٦، كما سلف ص ٧١، فضلاً عن صُحْبتِهِ القضاةَ ومجالستِهِ لهم من سنة ٢٩٣ إلى وفاته سنة ٣٢١.

أما ما ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٥ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٧٧، وعزاه الأخيرُ إلى ابن يونس، مِن أنّ الطحاويَّ «كان كاتباً للقاضي بكّار بن قتيبة»، =

وهو الذي كان يحضُّ القاضي على محاسبةِ الأُمَناءِ صَوْناً للحُقوقِ عن الضياع، وإيصالاً لها إلى أصحابِها، فيثورون ويَفُورونَ ويُدبِّرونَ تدابيرَ ضِدَّه، مِن غير أنْ يحيقَ المكرُ السَّيِّئُ إلا بأهلِه، كما سبق(١).

وليس الفاجرُ يَسْتَفتي العلماءَ في استباحةِ الفُجور! ولم يكنِ الطحاويُّ مِنَ الطِّرازِ الذي يخصُّ أميراً أو وزيراً بفُتْيا، وكتابُ «السِّـرّ» يُعْزى إلى غيره(٢).

وقد رَدَدْتُ على المُفتري(٣) فِريَتَه السَّخيفةَ في موضِعِه، وبَهْتُ الأشـرارِ على الأبرار لا يأخذُ به نَيْلاً منهم إلا مِثلُهم.

وكان الطحاويُّ رضيَ اللهُ عنه مِن أشدِّ العُلَماءِ ردّاً على مُبيحي الإثفار(٤)، راجع «معاني الآثار» (٢: ٢٣)(٥)، بخِلافِ ابنِ حَجَر، فإنه قوّى ثبوتَ القولِ به في «التلخيص الحبير» (٣٠٧)(٦)، وهذا ممّا يُندِي جَبينَ العالِـم خَجَلاً. لكنَّ مَنْ لم يأبَ التغزُّل في الغُزْلان، وألّفَ خمسَ رسائلَ في هذا الشان، لا يأبى أنْ يُلطِّخَ

= فالظاهر أنه سبقُ قلم أو انتقالُ ذِهنٍ عن القاضي محمَّد بن عَبْدة، لأنّ القاضي بكّاراً سُجِنَ سنة ٢٥٧، والطحاويُّ ما زال شاباً حينئذٍ، ولمّا ينتقلْ بعدُ إلى مذهب أبي حنيفة فقد كان انتقاله إليه قُبيل سنة ٢٦٤، كما سلف ص٥٩ تعليقاً.
وثمّةُ عدّةُ أسباب لعَدَم تولِّي الطحاويِّ القضاءَ بمصـر مع أهليَّته لذلك، ذكرها الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٩٠-٩٣.

(١) ص٧١-٧٢.

(٢) يُعزى إلى الإمام مالك رضي الله عنه، ولا يصحّ، وقد أشار المُؤلِّفُ إلى عدم صِحّتِه في «حسن التقاضي» ص١٨٧-١٨٨، وانظر تعليقي عليه.

(٣) في الأصل: «المعري»، والظاهرُ أنه خطأ مطبعيّ، وصوَّبتُه بحسب السِّياق.

(٤) انظر: «شرح مشكل الآثار» ١٥: ٤١٠-٤٣٤، و«شرح معاني الآثار» ٣: ٤٠-٤٦.

(٥) أو ٣: ٤٠-٤٦، وانظر: «شرح مشكل الآثار» ١٥: ٤١٠-٤٣٤.

(٦) أو ٣: ٢٠٦-٢٠٨.

الجِباهَ الطاهِرةَ بصُنوفِ الأقذارِ مِن أهل الهَذَيان.

وهو يعلمُ تكذيبَ كثيرٍ مِن علماءِ الأندلسِ لمَسْلمةَ بنِ القاسِم القُرْطبيّ(١)، وقولَ ابنِ الفَرَضيِّ(٢) وغيرِه فيه: إنه «ضعيفُ العقل صاحبُ رُقًى ونِيـرَنجات(٣)، حُفِظَ عليه كلامُ سُوءٍ في التشبيهات»(٤)، وقولَ الذهبيِّ وغيرِه فيه: إنه «ضعيف»(٥)، وما قيل: إنه كان مِن المُشبِّهة(٦).

فبروايةِ مِثلِه المُوهِمةِ لا يَطعَنُ فيمَنْ ثبتَتْ أمانتُه وديانتُه وثقتُه وإمامتُه إلا مَنْ في نفسِهِ حاجة. حَفِظَنا اللهُ مِن شـرورِ أنفسِنا، وألـهَمَنا العدلَ في كلِّ الأمور.

وكان مَسْلَمةُ أخذَ مذهبَ المُشبِّهةِ عن شيخ السالِميّةِ أحمدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ سالم البصـريّ(٧)، المذكورِ حالُه فيما عَلَّقْناه على «تبيين كذب المُفتري»(٨). وليس في استِطاعةِ ابنِ حَجَرٍ تبرئتُه مِن هذا المذهبِ الرديء.

---

(١) صاحب كتاب «الصِّلة»، توفي سنة ٣٥٣.

(٢) صاحب «تاريخ علماء الأندلس»، وتوفي سنة ٤٠٣.

(٣) النِّيرَنج: أُخَذٌ كالسِّحر وليس به، أي: ليس بحقيقته ولا كالسِّحر، إنما هو تشبيه وتلبيس. «تاج العروس» ٦: ٢٣٦ (نرج).

(٤) «لسان الميزان» لابن حجر ٨: ٦٢.

(٥) «ميزان الاعتدال» ٤: ١١٢.

(٦) انظر: «ميزان الاعتدال» ٤: ١١٢، وحاول ابنُ حجر أن يُبرِّئه منه، فقال في «لسان الميزان» ٨: ٦١: «هذا رجلٌ كبير القَدْر، ما نسَبَه إلى التشبيه إلا مَنْ عاداه»، وسيأتي الردُّ عليه في كلام المُؤلِّف قريباً. وقد طُبع له حديثاً كتاب «الرد على أهل البدع وتبيين أصول السنة» وفيه ما يُؤيِّد نسبتَه إلى التشبيه.

(٧) وقيل في اسمه أيضاً: محمَّد بن أحمد بن سـالم، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسن، صوفيّ متكلِّم، له أحوالٌ ومُجاهَدة وأتباع ومُحبُّون، مات بعد سنة ٣٥٠. «تاريخ الإسلام» ٢٦: ٢٢٥.

(٨) ص٣٦٩.

ومَضرِبُ المَثَل السائرِ المِصْريّ: «فَضَحْتَ نفسَك بيَدَيْك»، يعرفُه ابنُ حَجَرٍ جيِّداً، وقد سَجَّلَه الجمالُ ابنُ عبد الهادي المعروفُ بابنِ المِبرَدِ[1] في كتابه عن القَرْنِ التاسع[2] في ترجمةِ ابنِ حَجَر[3].

وصيغةُ مِثل ابنِ النَّديم[4] بعيدةٌ عن أنْ تكونَ صالحةً للاحتِجاج بها. راجع «طبقات ابنِ السُّبْكيّ» (٤: ١٨)[5]؛ لتعلمَ رأيَ الشافعيّةِ في لُزوم الحدِّ أو سُقوطِه، ولله الأمرُ مِن قَبْلُ ومِن بَعْد.

---

(١) العلامة المُحدِّث المُؤرِّخ يوسف بن حسن الصالحيّ الدمشقيّ الحنبليّ (٨٤٠-٩٠٩).

(٢) وهو «الرياض اليانعة في أعيان المئة التاسعة»، ولم أقف عليه.

(٣) نقل الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص١٠١-١٠٣ خلاصةَ ردِّ المُؤلِّف على ابن حجر، وقال: «قد أحسَنَ الشيخ محمَّد زاهد الكوثريُّ الدفاعَ عن الطحاويّ، وانتَقَدَ ابنَ حجر، ولامَه لوماً عنيفاً لا يخلو من عصبيّة، وإن كان أكثرُه حقّاً لا مِراءَ فيه». قلت: لا عصبية في كلام المؤلف، وإنما هي شدّة لها ما يُسوِّغها في نظره، وقد يخالفه غيره في ذلك، ولكل وجهة.

(٤) في «الفهرست» ص٢٥٧ في قوله: «ويُقال: إنه تَعمَّلَ لأحمدَ بنِ طولونَ كتاباً في نكاح مِلكِ اليمين، يُرخِّصُ له في نكاح الخدم! والله أعلم».
وقد أجاد الدكتور عبد المجيد محمود في نقض هذه الفِرْية عن الطحاويّ وتكذيبها تاريخيّاً، في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٩٩، وبيَّن أنّ «ابن النديم لم يُحقِّق هذا القيل، وليس من شأنه التحقيق، ولذلك اكتفى بالشكّ فيه بإيراده على جهة التضعيف، ومثل هذه الرواية الضعيفة لا تُؤثِّرُ في صفحة هذه الشخصية التي تواترت الأخبارُ على أنها بيضاء نقيّة». ثم ذكر أنّ «مما يُؤكِّدُ ضَعْفَ هذه التهمة أنّ ابنَ حجر ذكر ـ كما تقدَّم ص٨٥ ـ أنّ ذلك كان في عهد أبي الجيش بن أحمد بن طولون، لا في عهد ابن طولون نفسه ...»، يعني: أنه يدلُّ على اضطراب النَّقَلة فيها.

(٥) أو ٤: ٤٥.

وأما قولُ الأستاذِ أبي منصورِ عبدِ القاهرِ التميميِّ[١] في «نَقْضِه» لكتاب أبي عبد الله مُحمَّدِ بنِ يحيى بنِ مَهْديٍّ الجُرْجانيِّ[٢] في ترجيح مذهبه: «واستقصى محمَّدُ بنُ جريرٍ الطبريُّ الشروطَ في كتابٍ على أصولِ الشافعيّ، وسَرَقَ أبو جعفرٍ الطحاويُّ مِن كتابه ما أودَعَه كتابَه، وأوهَمَ أنه مِن مُنتَجاتِ أهل الرأي»، فدليلٌ على صواب ما ادَّعاهُ الفَخْرُ الرازيُّ من أهل مذهبه فيه مِن أنه «كانَ شديدَ التعصُّب على المُخالِفين، ولا يكادُ يَنقُلُ مذهبَهم على الوجه»، راجع رسالةَ الرازيِّ في مُناظَرتِهِ لأهل ما وراء النَّهْر[٣].

فهل كانَ ابنُ جريرٍ مِصْريَّ الدارِ يُساكِنُ الطحاويَّ، حتّى يَتمكَّنَ الطحاويُّ مِن سرقةِ كتاب ابنِ جريرٍ في الشروط؟

وكتبُ الطحاويِّ في الشروط على مَذهَبِ أصحابِ أبي حنيفة، أفهل كان الكتابُ المسروقُ مُؤلَّفاً على مذهبِ أبي حنيفة؟ فإنْ كانَ ابنُ جريرٍ كتبَ كتاباً في الشروط، فإنما يكتبُه على مذهبه الخاصّ، لأنه مُجتَهِدٌ مُطلَقٌ مُستَقِلّ، لا على مذهبِ أبي حنيفةَ ولا على مذهبِ الشافعيّ.

ودارُ ابنِ جريرٍ في طَبَرِسْتانَ في حَوْضِ بَحْرِ الخَزَرِ[٤] مُدّة، وفي بغدادَ مُدّة، وبُعْدُهما عن مِصْرَ معلوم، فكيف يُتصوَّرُ أنْ يسرقَ أحدُهما مِن الآخرِ خِلْسةً؟

---

(١) البغداديّ، إمام فقيه متكلِّم، له مُصنَّفات منها: «الفَرْق بين الفِرَق» و«أصول الدين»، مات سنة ٤٢٩. «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السُّبكيّ ٥: ١٣٦-١٤٥.

(٢) إمام فقيه، سكن بغداد، وتفقَّه على أبي بكر الرازيّ الجصّاص، وتفقَّه عليه القُدوريُّ وغيرُه، مات سنة ٣٩٨. «الجواهر المُضيّة» للقرشيّ ٣: ٣٩٧ (١٥٧٣).

(٣) ص٣٩.

(٤) تقعُ طبرستان اليوم في شمال إيران على ساحل بحر قزوين.

وليسَ بينَ وفاتَيْهما[١] مُدّةٌ كبيرةٌ تَسَعُ لإخفاءِ السرقةِ على أكبر تنزُّل.

على أنّ كتابَ الشروطِ المَعْزوَّ إلى ابنِ جرير باسم «أمثلة العُدول»[٢]، ممّا لا وجودَ له بين تراثِ السَّلَفِ إلا في كتب التراجم. وأما كتبُ الشروطِ للطحاويِّ من «صغير» و«مُتوسِّط» و«كبير» فمعروفةٌ شرقاً وغرباً، متداولةٌ في أيدي العلماء[٣].

ثمّ إنّ ابنَ جريرٍ أطالَ المُقامَ في طَبَرِسْتان، وعندما عادَ إلى بغدادَ كانَ مقهوراً تحتَ سُلْطانِ الحشويّةِ ببغداد، يَرْمُون بيتَه بأحجار، ولا يَتمكّنُ مِنَ المُحافَظةِ على نفسِهِ إلا بحَرَسٍ مِنَ الحكومة[٤]، ويَضْطرُّ في بعض الأحوالِ أن يَدفِنَ بعضَ كتبِهِ مِثْلَ «اختِلافِ الفُقَهاء»[٥]، فلم يكنْ حُرّاً طَليقاً في نَشْرِ العِلم في عَهْدِ سَطْوةِ الحشويّة، وطالَ ذلك العَهْدُ هناك.

وأما الطحاويُّ في مِصْر، فكانَ مَوْفورَ الكرامة، يُجِلُّه الكبيرُ والصغير، ويُوالي القضاةُ الاستِعانةَ بغَزيرِ عِلمِه في الفِقهِ والحديثِ والتوثيقِ وتَسْجيل الشُّروط، حتّى سارت بتصانيفِهِ وأنبائِهِ الرُّكْبان، في جميعِ البُلْدان، شرقاً وغرباً.

أمِثْلُه يكونُ في حاجةٍ إلى السَّرَقةِ في عِلم الشُّروط؟! وقد تلقّى عِلمَ الشُّروطِ

---

(١) توفي ابن جرير سنة ٣١٠، وتوفي الطحاويّ سنة ٣٢١.

(٢) ذكره ياقوت في «معجم الأدباء» ٦: ٢٤٥٨، والصَّفَديّ في «الوافي بالوفيات» ٢: ٢١٣.

(٣) انظر ما سيأتي ص١٠٣.

(٤) انظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحمويّ ٦: ٢٤٥٠.

(٥) لم أقف على هذه القِصّة.

وقد كان هذا الكتاب أحدَ أسباب تعصُّب الحنابلة ببغداد على الطبريّ، فإنه لم يذكر فيه أقوال الإمام أحمد، فسألوه عن ذلك فقال: لم يكن فقيهاً، وإنما كان محدِّثاً. فاشتدَّ ذلك عليهم، فآذوه، فلما مات منعوا من دفنِهِ نهاراً، فدُفِنَ في داره ليلاً. انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ٦: ٦٧٧-٦٧٨، و«البداية والنهاية» لابن كثير ١٤: ٨٤٩.

مِن أمثالِ القاضي بكّارٍ[١] وابنِ أبي عِمْرانَ وأبي خازم عبدِ الحميد[٢]؛ أصحابِ أئمّةِ عِلم الشُّروطِ بالبصرةِ والكوفةِ وبغداد.

فمَهْما أُبعِدَ بعضُ العلوم عن الحنفيّة لا يُمكِنُ إبعادُ عِلم الشُّروطِ والتوثيق عنهم، فإنهم أئمّةُ هذا العِلم مِن عَهْدِ أبي يوسُفَ وقبلَ عَهْده. وما جرى بين إبراهيمَ ابنِ الجرّاح[٣] وبينَ حمّادِ بنِ زيدٍ[٤] مُسجَّلٌ في مَوضِعِه[٥]، وقولُ يحيى بنِ أكثَمَ[٦] في شروطِ هِلالِ الرأي[٧] ....

---

(١) وله «كتاب الشروط» و«كتاب المحاضِر والسِّجِلّات» و«كتاب الوثائق والعهود» و«كتاب النَّقْض على الشافعيّ». (ز).

(٢) وله «كتاب المحاضِر والسِّجِلّات» و«كتاب أدب القاضي»، وكان حاذقاً في عمل المحاضر والسِّجِلّات. (ز).

(٣) الكوفيّ القاضي، تفقَّه على أبي يوسف، وسمع منه الحديث، وكتبَ عنه الأمالي، ثم رحل إلى مصر، ووَلِيَ القضاء بها، ومات بالرَّمْلة سنة ٢١٧. «الجواهر المضية» ١: ٧٥ (١٣).

(٤) أبو إسماعيل البصريّ، ثقة ثبت فقيه، مات سنة ١٧٩. «تقريب التهذيب» (١٤٩٨).

(٥) رواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣١٨، وذكره المُؤلِّف في «حسن التقاضي» ص١٥٥.

(٦) المَرْوَزيّ، إمام فقيه، وَلِيَ قضاء البصرة سنة ٢٠٢، ثم نزل بغداد، فوَلّاه المأمون قضاء القضاة بها، توفي سنة ٢٤٢. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥-١٥.

(٧) من كبار فقهاء الحنفية، أخذ عن أبي يوسف وزُفَر، ولُقِّبَ بـ«الرأي» لِسَعةِ عِلمِه وكثرة فقهه، توفي سنة ٢٤٥. «الجواهر المضية» للقرشي ٣: ٥٧٢ (١٧٧٩).

وكتابُه في الشروط مشهور في كتب التراجم، حتى قيل: إنه أول مَنْ صنَّفَ فيه، كما في «كشف الظنون» ٢: ١٠٤٦، ولئنْ لم تُسلَّم هذه الأوليةُ مطلقاً، نظراً إلى أسبقية يوسف بن خالد السَّمْتيّ (ت ١٨٩) إليه ـ كما سيأتي قريباً ـ، إلا أنّ تميُّزَه في علم الشروط وكونَه من أوائل مَنْ صنَّف فيه مُسلَّم، ولذا قال عنه الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ١٨: ٥٢٩: إنه «مِن أبصر الناس بالشروط». =

وغيرِه من أهل البصـرة معروف[١].

ومَنْ أحاط عِلماً بذلك كُلِّه لا يَتَرَدَّدُ لحظةً في أنّ هذا الزَّعْمَ نَسْجُ خيالِ التعصُّب، وافتِعالٌ غيرُ مُدبَّر[٢]. نسألُ اللهَ السَّلامة.

= ولم أقف على قول يحيى بن أكثم في شـروط هلال، لكنِّي وقفتُ على قوله في شـروط السَّمْتيّ: «كلُّ كتابٍ ـ يعني: من الشـروط ـ يَرِدُ عليَّ فهو عيال [عليّ]، غيرَ كتابِ يوسفَ بنِ خالد، فإنه إذا ورد عليَّ كنتُ عيالاً عليه»، كما في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٤٧.

وانظر خبراً آخر في أسبقية الحنفية في التصنيف في علم الشـروط على فقهاء البصرة وغيرهم في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكيّ ص٣٢٣.

(١) يوسفُ بنُ خالد السَّمْتيُّ صاحبُ أبي حنيفة: هو أولُ مَنْ وضع «كتاب الشـروط»، وأولُ مَنْ جَلَبَ رأيَ أبي حنيفة إلى البصـرة، فيما ذكرَه الساجيّ، كما في «تهذيب التهذيب» [١١: ٤١٢].

وقال ابنُ المديني: «يوسفُ بنُ خالد سقط حديثُه من أجل الكلام»، كما ذكره عبد الله الأنصاريّ بسَنَدِهِ في «ذمّ الكلام». ويُعلَمُ من ذلك أنّ اشتِغالَ المرءِ بالكلام كان إذ ذاك يُعَدُّ مُسقِطاً لحديثه، وهذا من أغرب الموازين. راجع ما ذكرناه في أوائل «شـروط الأئمة» [ص١١٢-١١٣ من «ثلاث رسائل في علوم الحديث»، وقد نقله المُؤلِّفُ في «الإمتاع» ص٩٨-١٠٢، فانظره]. (ز).

قلت: قولُ ابن المديني لم أقف عليه في «ذم الكلام» ولا في غيره، وإنما قال البزّار في «مسنده» ١٥: ٦٢ بإثر الحديث (٨٢٨٥): «يوسفُ بنُ خالدٍ كان رجلاً قد كتبَ الحديث، رحلَ فيه إلى الكوفة، فكتب عن الأعمش، وكان أولَ مَنْ وضعَ الكتبَ المبسوطةَ في الوثائق، ولكنْ دخل في الكلام، فجاوزَ حَدَّ أهل العِلم، فضُعِّفَ حديثُه من أجل ذلك».

(٢) يُضافُ إلى ذلك: أنّ «الطحاويّ كتب آخر كتبه في الشـروط، وهو «الشروط الصغير» سنة ٣٠٥ ـ كما صُـرِّحَ به في مُقدِّمته ص٣ ـ وكتب قبله «الشروط الكبير» و«الأوسط»، وقد توفي الإمام ابن جرير الطبريُّ سنة ٣١٠، وهذه السنوات الخمس على أقلِّ تقدير تكفي في أن يصلَ الخبرُ فيها إلى ابن جرير، ويردَّ على الطحاويّ، لكنْ لم يُنقَل عنه شيء في هذا، =

وعلى كُلِّ حال، فإنّ كتابَ أبي عبد الله الجُرْجانيِّ وكتابَ نَقْضِهِ لأبي منصورٍ عبدِ القاهر: لا يَخْلُوانِ مِن غُلُوٍّ وإسـرافٍ في القول، على جلالةِ قَدْرِ مُؤلِّفَيْهما. وأصابَ ابنُ الصَّلاح حيثُ قال فيهما: «وكُلُّ واحدٍ منهما لم يخلُ كلامُه مِنَ ادِّعاءِ ما ليس له، والتشنيعِ بما لا يُؤبَهُ به، معَ وَهَمٍ كثيرٍ أتياه»[1]. سامحَهُم اللهُ تعالى وإيّانا بمَنِّهِ وكَرَمِه.

❊ ❊ ❊

= فهذا يُكذِّبُ الادِّعاء المذكور»، كما قال الدكتور مصباح الله عبد الباقي في كتابه «الإمام أبو جعفر الطحاويّ وأثره في نقد الحديث» ص٩٦.

(١) «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح ٢: ٥٥٤.

مُؤلَّفاتُ أبي جعفرٍ الطحاويّ

أما تصانيفُ أبي جعفرِ الطحاويِّ ففي غايةِ الحُسْنِ والجمع والتحقيقِ وكثرةِ الفوائد، ولم تحظَ مِصـرُ بطبع شيءٍ منها سِوى رسالةٍ صغيرةٍ سَبَقَتْها بلادٌ في طبعِها، رَغْمَ كونِ مُصنِّفِها مِن مفاخرِ وادي النِّيل.

ولو كانَ مِثلُ هذا العالم في الغَرْبِ لانتَدَبَ أهلُ الشأنِ لدراسةِ كُتُبِهِ وتحقيقِها رجالاً خاصّة، بل نراهم يعملون هذا في بعض رجالِ الشـرق، في حينِ أننا أصبَحْنا بُعَداءَ عن تقديرِ مقاديرِ الرجال، أغنياءَ بما نَسْتقي مِن أدمِغَتِنا فقط، مِن غيرِ أنْ نرى حاجةً إلى البحثِ والتنقيبِ في التراثِ الشـرقيِّ الفاخر، معَ محاولتِنا التجديدَ في كُلِّ شيء، فلو زاحَمْناهُم في البحثِ والتَّعَبِ وراءَ اجتِلاءِ معارفِنا، وباعَدْناهُم في المُوبِقاتِ وصُنوفِ السُّقوط؛ لانبَعَثْنا مِن جديد، وما ذلك على الله ببعيد.

فمِن مُصنَّفاتِ الطحاويِّ المُمتِعة:

١ـ كتابُ «معاني الآثار»[١]، في المُحاكَمةِ بينَ أدلّةِ المسائل الخِلافيّة، يَسُوق بسَنَدِهِ الأخبارَ التي يَتمسّكُ بها أهلُ الخِلافِ في تلك المسائل، ويخرُجُ مِن بُحوثِهِ ـ بعدَ نَقْدِها إسناداً ومتناً، روايةً ونَظَراً ـ بما يَقتَنِعُ به الباحثُ المُنصِفُ المُتبرِّئُ مِنَ التقليدِ الأعمى[٢].

---

(١) أو «شـرح معاني الآثار»، واسمُه بتمامه: «شـرح معاني الآثار المختلفة المروية عن رسول الله صَلّى الله عليه وسَلّم في الأحكام»، كما ذكره الطحاويُّ نفسُه في ٣: ٣١٨ منه.

(٢) ذكر القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨١: أنه أول كتب الطحاويّ تصنيفاً، والله أعلم.

وليس لهذا الكتاب نظيرٌ في التفقيهِ وتعليم طُرُقِ التفقُّه وتَنْميةِ مَلَكةِ الفِقه، رَغْمَ إعراضِ مَنْ أعرَضَ عنه.

ولذلك كانَ الأستاذُ المغفورُ له شيخُنا العلّامةُ محمَّدُ خالِص الشِّرْوانيُّ[١] رحمَه اللهُ اختارَه في عِدادِ كتبِ الدِّراسة، مع «الآثار» للإمام مُحمَّدِ بنِ الحسنِ الشَّيْبانيّ.

وكان لأهل العِلم عِنايةٌ خاصّةٌ بتدريسِ كتابِ «معاني الآثار» وروايتِهِ وتلخيصِهِ وشَرْحِهِ والكلام في رجالِه.

فمِنْ شُرّاحِه الحافظُ أبو مُحمَّدٍ المَنبِجيُّ[٢] مُؤلِّفُ «اللُّباب في الجمع بين السُّنَّةِ والكِتاب»، وقطعةٌ مِن شرحِهِ موجودةٌ في مكتبة أيا صوفيا بالآستانة.

ومنهم الحافظُ عبدُ القادرِ القُرَشيُّ صاحبُ «الحاوي في تخريج أحاديث معاني الآثار للطحاوي»، وقطعةٌ منه موجودةٌ بدار الكُتُب المصرية[٣].

وذكرَ القُرَشيُّ في قسم الجامع مِن «طبقاته» (٤٣١)[٤] سَبَبَ تأليفه، وقال: «كان ذلك بإشارةِ شيخِنا الحُجّةِ علاءِ الدِّينِ المارْدِينيّ، لـمّا سأله بعضُ الأُمَراءِ عن ذلك، وقال له: عندَنا كتابُ الطحاويّ، فإذا ذكرْنا لِخَصْمِنا الحديثَ منه يقولون لنا:

(١) وكيل المشيخة الإسلامية في الدولة العثمانية، المُتوفى سنة ١٣٣١، رحمه الله تعالى، كما في «التحرير الوجيز» للمُؤلِّف ص٤٢ و٧٣.

(٢) جمال الدين عليّ بن زكريا بن مسعود، فقيه مُقرئ فاضل، توفي سنة ٦٨٦. «تاريخ الإسلام» ٥١: ٢٧٢، و«تاج التراجم» ص٢١٠ (١٦٩).

(٣) ثم طبع في بيروت سنة ١٤١٩ في ثلاثة مجلَّدات، واسمُه الدقيق: «الحاوي في بيان آثار الطحاويّ».

(٤) أو ٤: ٥٧١.

ما نَسمَعُ إلا مِنَ البُخاريِّ ومُسلِم ـ في كلام نَحْوِ هذا ـ ، فقال له شيخُنا: والأحاديثُ التي في كتاب الطحاويِّ أكثرُها في البخاريِّ ومُسلِم والسُّنَنِ وغيرِ ذلك مِن كتب الحفّاظ ـ في كلام نَحْوِ هذا ـ ، فقال له الأمير: أسألُكَ أنْ تُخرِّجَه وتَعزُوَ أحاديثَه إلى هذه الكتب، فقال له شيخُنا: ما أتفرَّغُ لذلك، ولكنْ عندي شخصٌ مِن أصحابي يفعلُ ذلك. وتكلَّمَ معَه رحمَه اللهُ في الإحسانِ إليّ، وعظّمَني عندَه، وجَعَلَني أُمّةً في هذا العَمَل.

فحَمَلَني إلى الأمير، وأحسَنَ إليَّ وأمَدَّني الأميرُ بكُتُبٍ كثيرة، كـ«الأطراف» للمِزِّيّ و«تهذيب الكمال» له وغيرهما، وشَرَعتُ فيه، وكان ابتدائي في سنة ٧٤٠هـ وأمَدَّني شيخُنا بكتابٍ لطيفٍ فيه أسماءُ شيوخ الطحاويّ، وقال لي: هذا يكفيك مِن عندي. فحَصَلَ لـيَ النفعُ العظيم»، اهـ، إلى آخرِ ما ذكرَه هناك.

وطريقتُه في التخريج: أنه يتكلّمُ على أسانيده، ويَعزُو أحاديثَه وإسنادَه إلى الكُتُب السِّتّة و«المُصنَّف» لابنِ أبي شيبةَ وكُتُبِ الحفّاظ، وهكذا، فخَدَمَ خِدمةً عظيمةً في هذا الباب.

ومن شُرّاح الكتاب: البَدْرُ العَيْنيُّ الحافظ، وقد عُنيَ بتدريسِهِ سِنينَ مُتطاوِلةً في المُؤيَّديّة، وكان المَلِكُ المُؤيَّدُ[1] شيخاً مُلِمّاً بالعِلم، يُناقِشُ العُلماءَ في العِلم، حتّى جعلَ لهذا الكِتابِ كُرْسيّاً خاصّاً في جامعتِه، كباقي أُمهاتِ كُتُبِ الحديث، وعيَّنَ لهذا الكُرسيِّ البَدْرَ العَيْنيّ، فقام البَدْرُ بتدريس هذا الكتابِ خيرَ قيام مُدّةً مديدة، وألّفَ شرحَيْنِ ضخمَيْنِ فَخْمَينِ صورةً ومعنى.

---

(١) أبو النصر شيخ بن عبد الله المحموديّ (٧٥٩-٨٢٤)، من ملوك الجراكسة بمصر والشام، تولّى السَّلْطنة سنة ٨١٥ إلى وفاته، وحُمِدَت سيرتُه في المُلْك، وصنَّف البدرُ العينيُّ في ترجمته «السيف المُهنَّد في سيرة الملك المُؤيَّد». «الضوء اللامع» للسخاويّ ٣: ٣٠٨-٣١١، و«الأعلام» للزركليّ ٣: ١٨٢.

أحدهما: «نُخَبُ الأفكار في شرح معاني الآثار»، ويَتَعرَّضُ لتراجم رجالِ الكتاب في صُلْبِ هذا الشرح، كما فعل في «شرح صحيح البخاريّ»، وهذا مِن محفوظاتِ دار الكُتُبِ المِصْريّةِ في ثمانيةِ مُجلَّداتٍ بخطِّ المُؤلِّف، وبها خُروم. وتوجدُ بعضُ أجزاءٍ منه في مكتبةِ أحمدَ الثالثِ في طوبْقَبو ومكتبة عَمُوجَهْ حُسَين باشا بالآسِتانة.

والشرحُ الآخر هو: «مباني الأخبار في شرح معاني الآثار» للبدر العَيْنيّ، وهو محفوظٌ في دار الكتب المصريّة بخطِّ المُؤلِّفِ في سِتّةِ مُجلَّدات. وهو خِلْوٌ من الكلام في الرجال، حيثُ أفرَدَهم في تأليفٍ سمّاه «مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار» في مُجلَّدَيْن. معَ نَقْصٍ في نُسْخةِ دار الكُتُبِ المصريّة، يُستَدرَكُ مِن نُسْخةِ مكتبةِ رُواقِ الأتراكِ في الأزهر الشريف.

وخدمةُ البدرِ العَيْنيِّ لـ«معاني الآثار» لا تَقِلُّ عن خِدمتِهِ لـ«صحيح البخاريّ»، واللهُ سبحانه يُكافِئُه على تلك الخدماتِ الجسيمة، ولا سيَّما في تحقيق أحاديثِ الأحكام.

وممَّنْ لَخَّصَ «معاني الآثار»: حافظُ المغرب ابنُ عبد البرّ، وبه امتَلَأَ قلبُه إجلالاً للطحاويّ، ويُكثِرُ النَّقْلَ عنه في كُتُبه، ولا سيَّما «التمهيد».

وممَّنْ لَخَّصَه أيضاً: الحافظُ الزَّيْلَعيُّ صاحبُ «نصب الراية»، ومُلخَّصُه محفوظٌ بمكتبة رُواقِ الأتراكِ ومكتبةِ الكوبريلي بالآسِتانة.

وشرحَه صاحبُ «اللُّباب في الجمع بين السُّنّةِ والكتاب»[1] أيضاً، وهو محفوظٌ في مكتبة أيا صوفيا في الآسِتانة.

---

(١) يعني: المنبجيّ، وقد ذكر المُؤلِّفُ ذلك ص٩٥، وكرَّره هنا.

ولمُحمَّدِ بنِ مُحمَّدٍ الباهِليِّ المالكيِّ كتابُ «تصحيح معاني الآثار»، محفوظٌ في بانكوك، كما ذكرَه بروكلمان[١]، ولم أطَّلِعْ عليه[٢].

وكتابُ «معاني الآثار» طُبِعَ مرّاتٍ في الهند، لكنْ أين جمالُ الطَّبْع المِصْريِّ مِنَ الطبع الهِنْديِّ! فياحَبَّذا لو طُبِعَت تلك الكُتُب، معَ إعادةِ طبع «معاني الآثار» بمِصرَ بعنايةٍ خاصّة[٣].

ويقولُ الطحاويُّ في صَدْرِ كتاب «معاني الآثار»: «سألني بعضُ أصحابنا مِن أهل العِلم أنْ أضعَ له كتاباً أذكرُ فيه الآثارَ المأثورةَ عن رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم في الأحكام، التي يَتَوهَمُ أهلُ الإلحادِ والضَّعَفةُ مِن أهل الإسلام أنّ بعضَها يَنقُضُ بعضاً؛ لِقِلّةِ عِلمِهم بناسِخِها مِن منسوخِها، وما يجبُ به العملُ منها لِـمَا يَشهَدُ له مِن الكتابِ الناطقِ والسُّنّةِ المُجتَمَعِ عليها، وأجعَلَ لذلك أبواباً، أذكرُ في كُلِّ كتابٍ منها ما فيه مِنَ الناسخ والمنسوخ وتأويلِ العُلماءِ واحتِجاجِ بعضِهم على بعض، وإقامةَ الحُجّةِ لِـمَنْ صَحَّ عندي قولُه منهم بما يَصِحُّ به مِثلُه مِن كتابٍ أو سُنّةٍ أو إجماعٍ أو تَواتُرٍ مِن أقاويل الصحابةِ أو تابعيهم. وإني نظرتُ في ذلك، وبحثتُ عنه بَحْثاً شديداً، فاستَخرَجتُ منه أبواباً على النَّحْوِ الذي سأل، وجعلتُ ذلك كُتُباً،

---

(١) في «تاريخ الأدب العربي» ٣: ٢٦٢.

(٢) ذكر الأستاذ الشيخ لطيف الرحمن البهرائجيّ القاسميّ في مُقدِّمة «مسند الإمام الطحاويّ» من جَمْعِهِ وترتيبه ١: ٦٩-٧١: أنه اطَّلَع على هذا الكتاب في مكتبة بنكيبور في الهند، وقال: إنّ «بانكوك» في كلام المُؤلِّف محرَّفةٌ عن «بنكيبور» [قلت: وهي على الصواب عند بروكلمان]، وقارنه ببعض مختصرات «معاني الآثار»، فوجده موافقاً لـ«مختصر شرح معاني الآثار» لابن رشد القرطبيّ له.

(٣) ثم طُبع في مصر سنة ١٣٨٦ بتحقيق الأستاذَيْن محمد زهري النجّار ومحمد سيِّد جاد الحق، وعنها صُوِّرَ في بيروت مع ترقيم أحاديثه وفهرستها بعناية د. يوسف المرعشلي.

ذكرتُ في كُلِّ كتابٍ منها جِنْساً مِن تلك الأجناس»[١].

فبهذا تعلمُ مَبلَغَ ثِقَلِ ما قامَ بحَمْلِهِ الطحاويّ، وعظيمَ مِقدارِ عَمَلِه، رضيَ اللهُ عنه وأرضاه.

ومن مُؤلَّفاتِ الطحاويِّ أيضاً:

٢ـ «**بيانُ مُشكِلِ الحديث**»[٢] المعروفُ بـ«**مشكل الآثار**»، في نفي التضادِّ عن الأحاديث، واستِخراج الأحكام منها[٣].

وهو مِن محفوظاتِ مكتبةِ فَيْضِ الله شيخ الإسلام في إصطنبول، تحت أرقام (٢٧٣-٢٧٩)، في سبعةِ مُجلَّداتٍ ضِخام. وهي نسخةٌ صحيحةٌ مقروءةٌ مِن روايةِ أبي القاسِم هشام بنِ مُحمَّدِ ابنِ أبي خليفةَ الرُّعَيْنيِّ عن الطحاويّ، قابَلَها وصَحَّحَها ابنُ السابق المُترجَمُ له في «الضوء اللامع»[٤].

---

(١) «شرح معاني الآثار» ١: ١١.

(٢) واسمُه بتمامه: «بيان مشكل أحاديث رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم واستخراج ما فيه من الأحكام ونفي التضادّ عنها»، كما هو مُثبَتٌ في أصل الكتاب الخطيّ الآتي ذِكرُه، وكما ذكره ابنُ خير في «فهرسه» ص ٢٠٠، وفي كلام المُؤلِّف رحمه الله هنا إشارةٌ إليه، ويُستَغرَبُ من الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط عدمُ إثبات هذا العنوان على غلاف الكتاب في طبعته، أو عدمُ إبرازه في مقدِّمة تحقيقه على الأقلّ، مع ذِكرِه له عَرَضاً في ١: ١٤-١٥ تحت عنوان «سند الكتاب إلى مُؤلِّفه وصحّة نسبته إليه».

(٣) ذكر القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨١: أنه آخرُ كتب الطحاويّ تصنيفاً، والله أعلم.
وهذا الكتاب وصفَه الحافظُ العراقيّ في «شرح الألفية» ٢: ١٠٩، والسخاويُّ في «فتح المغيث» ٤: ٦٧ بأنه «من أجلِّ كتب الطحاويّ».

(٤) ٩: ٣٠٥-٣٠٦، وانظر: مُقدِّمة تحقيق «مشكل الآثار» ١: ٢٢.

والقِسمُ المطبوعُ منه في حَيْدَر آباد في أربعةِ أجزاءٍ ربَّما لا يكونُ نِصفَ الكتاب، على سَقَمِ الطَّبْع(١).

ومَنِ اطَّلَعَ على «اختِلافِ الحديث» للإمام الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه، و«مُختَلِفِ الحديث» لابنِ قُتَيبة، ثم اطَّلَعَ على كتاب الطحاويِّ هذا: يزدادُ إجلالاً له ومعرفةً لمقداره العظيم.

وكم كُنَّا نودُّ لو طُبِعَ بمِصْـرَ تمامُ الكتابِ مِنَ النُّسْخةِ المذكورة.

وقد اختَصَـرَ أبو الوليد ابنُ رُشْدٍ الجدُّ(٢) كتابَ «مُشكِلِ الآثار»، معَ بعضِ اعتِراضاتٍ منه عليه، واختِصارُه محفوظٌ بدارِ الكُتُبِ المِصْـريّة(٣).

واختَصَـرَ هذا «المُختَصَـرَ» قاضي القُضاةِ جمالُ الدِّين يوسفُ بنُ موسى المَلَطيُّ(٤)، مِن شيوخ البَدْرِ العَيْنيِّ، في كتابٍ سمّاه «المُعتَصَـر مِنَ المُختَصَـر»،

---

(١) ثم طُبع في بيروت بتحقيق الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط في ١٦ مجلَّداً.

(٢) أبو الوليد محمَّد بن أحمد القرطبيّ المالكيّ (٤٥٠-٥٢٠)، فقيه قاضٍ، له مُصنَّفات منها: «البيان والتحصيل»، وإليه كانت الرحلةُ للتفقُّه من أقطار الأندلس مدّة حياته، وممَّن تفقَّه عليه القاضي عياض. «سير أعلام النبلاء» ١٩: ٥٠١-٥٠٢، و«الديباج المذهب» لابن فرحون ٢: ٢٤٨-٢٤٩.

(٣) ذكر الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط في مُقدِّمة تحقيق «شرح مشكل الآثار» ١: ٢٠ تعليقاً: أنّ الموجود فيها هو «مختصر معاني الآثار» لابن رشد، وليس «مختصر مشكل الآثار» له. قلت: وقد طُبع هذا المختصرُ ـ أعني: «مختصر شرح معاني الآثار» ـ في بيروت حديثاً في مجلَّدَين. ولكنْ يبقى «مختصر مشكل الآثار» ثابتُ النِّسبة إليه، فقد ذكره ابنُ خير الإشبيليّ (ت ٥٧٥) إليه في «فهرسته» ص١٦٩ و٢٠٩ ورواه عنه، كما ذكره ابنُ بشكوال (ت ٥٧٨) في «الصِّلة» ص٥٤٦، والذهبيُّ (ت ٧٤٨) في «سير أعلام النبلاء» ١٩: ٥٠٢.

(٤) أبو المحاسن الحنفيّ (٧٢٦-٨٠٣)، فقيه، تولّى القضاء بمصر، ولم تُحمَد سيرتُه فيه على كثرة عِلمِه وقوّة استِحضاره، حتى قيل: إنه كان يكتبُ كلَّ يوم على أكثرَ من خمسين =

فأجاد في التلخيصِ والإجابةِ عمّا أورَدَه ابنُ رشد. وطُبعَ «المُعتَصَرُ» بالهندِ معَ الخطأِ في اسم مُؤلِّفِهِ واسم مُختَصِره[١]. وهذا «المُعتَصَرُ» نافعٌ أيضاً[٢].

٣ـ و«اختِلافُ العُلماء» للطحاويّ، في نَحْوِ مئةٍ وثلاثين جُزْءاً حديثيّاً[٣].

وقد اختَصَرَه أبو بكرٍ الرازيُّ، واختِصارُه هو الموجودُ في مكتبةِ جارِ الله وليِّ الدِّين في إصطنبول[٤]، وأما الأصلُ فلم أظفَرْ به. وأما القِطعةُ الموجودةُ بدارِ الكتب المِصْريّةِ فهي مِن «مُختَصَر اختِلافِ علماءِ الأمصار» لأبي بكرٍ الرازيّ، وإنْ نُسِبَتْ غَلَطاً إلى الطحاويّ.

= فتوى بدون مطالعة. «الضوء اللامع» ١٠: ٣٣٥-٣٣٦، و«الأعلام» للزركليّ ٨: ٢٥٤.

(١) قامت بنشره دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣١٧، ولم أقف على هذه الطبعة، لكنَّ معلوماتها مذكورة في «معجم المطبوعات العربية» ١: ٣٤٤. ثم أعادت طبعَه سنة ١٣٦٢ في مجلَّدَيْن، وعن هذه الطبعة صُوِّرَ من قِبَل عالم الكتب ببيروت، وقد وقفتُ على هذه الطبعة، وكُتِبَ على غلافها: «لخَّصَه القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفيّ من مختصر القاضي أبي الوليد الباجي المالكيّ (ت ٤٧٤) من «كتاب «مشكل الآثار» للطحاويّ (ت ٣٢١)».

ويُنظَر ما مرادُ المُؤلِّف من الخطأ في اسم مُؤلِّفه؟

وأما اسمُ المُختَصِر فقد صرَّح الملطيُّ في مُقدِّمته ص٣ بأنه الباجي لا ابنُ رشد، فليس فيه خطأ، والله أعلم.

(٢) وممَّن اختصر «مشكل الآثار» ابنُ خَلَف الباجي، و«مختصرُه» في المُتحَف البريطاني، وهو أبو الوليد سليمان بن خَلَفٍ الباجيّ الإمامُ المشهور، ووَهِمَ بروكلمان فسمّاه سعيدَ بنَ خلف. (ز).

(٣) كذا في «نخب الأفكار» للعيني ١: ٨١، وكان العينيُّ ذكر «مشكل الآثار» (المطبوع في ١٦ مجلَّداً) وقال: إنه في نيِّف وخمسين جزءاً. وعلى هذا، فيكونُ كتاب «اختلاف العلماء» لو عُثِرَ عليه في أكثر من ٣٠ مجلَّداً مطبوعاً، والله أعلم.

(٤) طُبع في بيروت سنة ١٤١٦ بتحقيق الدكتور عبد الله نذير في خمسة مجلَّدات.

وفي المُختَصَرِ يذكرُ أقوالَ الأئمّةِ الأربعةِ وأصحابِهم، وأقوالَ النَّخَعيِّ وعُثمانَ البَتِّيِّ والأوزاعيِّ والثوريِّ واللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ وابنِ شُبرُمَةَ وابنِ أبي ليلى والحسنِ بنِ حَيٍّ، وغيرِهم مِنَ المُجتَهِدينَ الأقدَمِينَ الذين صَعُبَ اليومَ الاطِّلاعُ على آرائِهم في المسائل الخِلافيّة.

فيا ليتَ الأصلَ بُحِثَ عنه وعن مُختَصَرِه، وطُبِعَ هو أو مُختَصَرُه أو كلاهما.

٤ـ و«أحكامُ القرآن» للطحاويّ، في نَحْوِ عشرينَ جُزْءاً[١].

ويقولُ القاضي عِياضٌ في «الإكمال»: «إنّ للطحاويِّ ألفُ ورقةٍ في تفسير القرآن»[٢]، وذلك هو «أحكامُ القرآن» له.

---

(١) كذا في «نخب الأفكار» للعيني ١: ٨١. وقد طُبع ما عُثِرَ عليه منه في إسطنبول بتحقيق الدكتور سعد الدين أونال في مجلَّدَيْن سنة ١٩٩٥ و١٩٩٨.
و«كان للطحاويّ قَصَبُ السَّبْق على غيره في تأليف أحكام القرآن بصورة فريدة، تفرَّد فيها بمنهج غير مألوف لدى مفسِّري أحكام القرآن الكريم، حيث تميَّز من حيث الترتيب والتبويب بجمع الآيات المتصلة بالموضوع، ثم رتَّبها جميعاً ترتيباً موضوعياً»، كما ذكر الدكتور عبد الله نذير في كتابه «الإمام أبو جعفر الطحاويّ» ص٢٢١.

(٢) «إكمال المُعلِم» ٤: ١٢١، ولفظُه: «قد أكثرَ الناسُ الكلامَ على هذه الأحاديث ـ يعني: في صفة حجّ النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلّم وأنه كان قارناً أو مُتمتّعاً أو مُفرِداً ـ من علمائنا وغيرهم ...، وأوسَعُهم نَفَساً في ذلك أبو جعفر الطحاويُّ الحنفيُّ المصريّ، فإنه تكلَّم في ذلك في نيِّفٍ على ألفِ ورقة». وكذا عند النوويّ في «شرح مُسلِم» ٨: ١٣٦.
فهذا كما ترى ليس فيه أنه في تفسير القرآن، بل ظاهرُه أنه في الحديث والفقه.
وعبارةُ القرشيِّ صريحةٌ في التغاير بين الكتابين، فإنه ذكر في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤): «أحكام القرآن»، وقال: إنه «في نيِّف وعشرين جزءاً»، ثم قال في ١: ٢٧٧: «وله في القِران ألف ورقة، حكاه القاضي عياض في الإكمال». وأثبتَه مُحقِّقُه: «القرآن» متابعاً ما وقع في «كشف الظنون» ٢: ١٩٨٠، ونبَّه في الحاشية إلى أن في الأصل: القِران، مضبوطاً بالقلم. قلت: وما في الأصل هو الصواب.
=

وللطحاويِّ أيضاً:

٥ـ «كتابُ الشـروط الكبير» في التوثيق، في نَحْوِ أربعينَ جُزْءاً(١).

وقد طبَعَ بعضُ المُستَشـرِقينَ(٢) جُزْءاً منه. وتوجدُ قِطعةٌ منه في مكتبةِ علي باشا الشهيد، وأُخرى في مكتبةِ مُراد مُلّا بإصطنبول، مِن غير أنْ تَتِمَّ بهما نُسْخةٌ كاملة(٣).

وله أيضاً:

٦ـ «الشـروط الأوسط».

٧ـ و«مُختَصَـرُ الشُّـروط» له في خمسةِ أجزاء(٤)، محفوظٌ في مكتبةِ شيخ الإسلام فَيْضِ الله(٥).

= ونقل العينيُّ في «نخب الأفكار» عبارةَ القرشيِّ، وزاد فيها لفظة «تفسير»، فذكر في ١: ٨١ «أحكام القرآن»، وقال: إنه في «نيِّف وعشرين جزءاً»، ثم قال في ١: ٨٣: «وكتاب في تفسير القرآن ...»، ونقل عبارة القاضي عياض.

وقد أحسَنَ الدكتور عبد الله نذير في كتابه «الإمام أبو جعفر الطحاويّ» ص٢٠٦ في التفريق بينهما، إلا أنه سمّى هذا الكتاب «أحكام القِران»، وتابعه الدكتور سائد بكداش في مُقدِّمة «شرح مختصر الطحاويّ» للجصّاص ١: ٤٦، وزاد فقال: «أو مسألة القِران».

(١) كذا في «نخب الأفكار» للعيني ١: ٨١.

(٢) وهو يوسف (جوزيف) شَخْت، وطبع قسمَ الحقوق والرهون منه في إسطنبول سنة ١٩٢٦-١٩٢٧م، ثم طبع كتابَ الشفعة منه سنة ١٩٢٩-١٩٣٠م.

(٣) لكنه شيءٌ غيرُ يسير من الكتاب، كما قال الأستاذ روحي أوزجان في مُقدِّمة تحقيقه «الشروط الصغير» للطحاويّ ص٣٠، وقد ذيَّله في حواشيه بما عُثِرَ عليه من «الشروط الكبير».

(٤) كذا في «نخب الأفكار» ١: ٨١.

(٥) طُبِع باسم «الشروط الصغير» في بغداد بتحقيق الأستاذ روحي أوزجان سنة ١٣٩٤ في مجلَّدَيْن.

وتَدُلُّ تلك الكتبُ على بَراعةِ الطحاويِّ البالغةِ في عِلم الشروطِ والتوثيق، مَهْما تَضايَقَ مِن ذلك الأستاذُ عبدُ القاهر التميميّ(١).

٨ ـ و«مُختَصَرُ الطحاويّ» في الفِقهِ في المذهب، على شاكِلةِ «مُختَصَرِ المُزَنِيّ» في مذهبِ الشافعيّ(٢).

وهو محفوظٌ بمكتبةِ الأزهر ومكتبتَيْ جارِ الله وفَيْضِ الله بالآسِتانة(٣).

ولـ«مُختَصَرِ الطحاويِّ» شروح:

أقدَمُها وأهمُّها: شرحُ أبي بكرٍ الرازيِّ الجصّاص(٤)، غايةٌ في الإتقانِ دِرايةً وروايةً، قِطعةٌ منه تُوجَدُ بدارِ الكتبِ المِصْريّة، والباقي في مكتبةِ جارِ الله بالآسِتانة.

ومنها: شرحُ أبي عبدِ الله الحسينِ بنِ عليٍّ الصَّيْمَريّ.

---

(١) انظر ما تقدَّم ص٨٩.

(٢) وثمّة بحثٌ في كون الطحاويِّ قد صنَّف مختصراً واحداً أو أكثر، وعبارةُ العينيِّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢ تدلُّ على وجود مختصَرَيْن للطحاويِّ في الفقه، وانظر مزيداً من التفصيل في مُقدِّمة العلامة الشيخ أبي الوفا الأفغاني رحمه الله تعالى لـ«مختصر الطحاويّ» ص٥، والدراسة العلمية التي كتبها الدكتور سائد بكداش لكتاب «شرح مختصر الطحاويّ» للجصّاص ١: ٤٩-٥١.

(٣) ثم قامت بنشره دائرة إحياء المعارف النعمانية في الهند سنة ١٣٧٠ بتحقيق العلامة الشيخ أبي الوفا الأفغاني في مجلَّد، وقد اعتمد المُحقِّق على هذا الكتاب «الحاوي» في ترجمة مُؤلِّفه، وقال في ختام مُقدِّمته ص١٤: «هذا صفوةُ ما كتبه العلامةُ المُحقِّق العبقريّ، مولانا الشيخ محمَّد زاهد الكوثريّ، حفظه الله تعالى، في ترجمة هذا الإمام الجليل، ومن شاء زيادة الاطلاع فعليه بـ«الحاوي في سيرة الإمام الطحاوي» له، وقد نُشِرَ بمصر، فإنه كتاب مفيد يدلُّ على تبحُّر مُصنِّفه».

(٤) حقَّقه جماعةٌ من الباحثين في رسائل علمية، وأعدَّها للطباعة الدكتور سائد بكداش، وطُبع في بيروت سنة ١٤٣١.

ومنها: شـرحُ شمسِ الأئمّةِ السَّـرَخسيّ، قِطعةٌ منه تُوجَدُ في مكتبةِ السُّلَيمانيّة، والباقي في مكتبةِ شَهْزادَهْ بالآسِتانة.

ومنها: شـرحُ أبي نَصْـرٍ أحمَدَ بنِ مُحمَّدٍ المعروفِ بالأقطع، شارح «مُختَصَرِ القُدُوريّ».

ومنها: شـرحُ أبي نَصْـرٍ أحمَدَ بنِ منصورٍ الخُجَنديّ الأَسْبِيجابيِّ الكبير.

ومنها: شـرحُ بهاء الدِّين عليِّ بنِ مُحمَّدٍ السَّمَرقَنديّ الأَسْبِيجابيِّ الصغير.

وهما موجودانِ في عِدّةِ مكتباتٍ في الآسِتانة، والكبيرُ في مكتبةِ علي باشا الشهيد، والصغيرُ في مكتبةِ يني جامع.

ومنها: شـرحُ أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ مسعودٍ الوَبَريّ.

وله غيرُ ذلك مِنَ الشُّـروح(١).

---

(١) انظرها في دراسة الدكتور سائد بكداش التي قدَّم بها لكتاب «شرح مختصر الطحاويّ» للجصّاص ١: ١٣٧-١٣٩، غيرَ أنه عزا شـرحاً لابن قطلوبغا، وأحال إلى «الضوء اللامع» للسخاويّ ٦: ١٨٧، و«إيضاح المكنون» ٢: ٤٤٩.
قلت: أما «الضوء اللامع» فلفظُ السخاويِّ فيه: أنّ للطحاويّ «شروحاً لِعِدّةِ كتب من فقه مذهبه، وهي «القُدوري» ... و«مختصـر المنار» و«مختصـر المختصـر» ...»، إلى آخر كلامه، وليس فيه ذِكرٌ لـ«مختصـر الطحاويّ». و«مختصـر المنار»: لعلَّه ما صنَّفه مشهور في أصول الفقه، و«شـرحُه» لابن قطلوبغا مطبوع، و«مختصـر المختصـر» كتابٌ في الفقه عبد الرحمن بن محمَّد السـرخسيّ، ممَّن تفقَّه على القدوريّ، كما ذكره القرشي في «الجواهر المضية» ٢: ٤٠٠ (٧٨٨)، وابنُ قطلوبغا نفسُه في «تاج التراجم» ص١٨٥، لكن المذكور عندهما: «مختصـر المختصـرين»، فليُحرَّر.
وأما «إيضاح المنكون» فقد ذكره البغداديُّ، وعزاه للطحاويّ صـريحاً، ولا أظنُّه إلا وهماً، والله أعلم.

وله أيضاً:

٩ـ «النوادرُ الفِقْهيّة» في عشـرةِ أجزاء[١].

١٠ـ و«كتابُ النوادر والحكايات» في نَحْوِ عشـرينَ جُزْءاً[٢].

وله:

١١ـ «جُزْءٌ في حُكم أرضِ مكّة»[٣].

١٢ـ و«جُزْءٌ في قَسْم الفَيْء والغنائم»[٤].

وله:

١٣ـ «الرَّدُّ»[٥] في خمسةِ أجزاءِ «على كتاب المُدلِّسين» لأبي عليِّ الحسينِ ابنِ عليٍّ الكَرابيسيّ، الذي أعطى حُجَجاً لأعداءِ أهل السُّنّةِ بكتابه هذا، حيثُ حاولَ فيه تَوْهينَ الرُّواةِ مِن غيرِ أهل مَذهَبه، ليَحْيا هو فقط ومذهبُه.

وكلمةُ أحمدَ في كتاب الكرابيسيِّ هذا مذكورةٌ في «شـرح عِلَل الترمذيِّ» لابنِ رَجَب، فالطحاويُّ سَدَّ هذه الثُّلْمةَ بردِّه على الكرابيسيِّ مشكوراً فَضْلُه. وقد ذكرَ «كتابَ المُدلِّسينَ» هذا الإمامُ أحمَدُ، فذمَّه ذمّاً شديداً[٦].

---

(١) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢.

(٢) ذكره القرشيُّ ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ ١: ٨٢.

(٣) ذكره القرشيُّ ١: ٢٧٦ (٢٠٤)، والعينيُّ ١: ٨٢.

(٤) ذكره القرشيُّ ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ ١: ٨٢.

(٥) ذكره القرشيّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢. وقد نقل ابنُ التركماني في عِدّةِ مواضع من «الجوهر النقي» عن هذا الكتاب.

(٦) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب ٢: ٨٠٦ بتحقيق د. نور الدين عتر، أو ٢: ٨٩٣ بتحقيق د. همام سعيد.

وكذلك أنكَرَ عليه أبو ثَوْرٍ[(١)] وغيرُه مِنَ العُلماء، قال المَرُّوذيّ[(٢)]: «مَضَيتُ إلى الكرابيسيّ، وهو إذ ذاك مَسْتورٌ يَذُبُّ عن السُّنّة، ويُظهِرُ نُصْرةَ أبي عبد الله[(٣)]، فقال لي: إنّ أبا عبدِ الله رجلٌ صالح، مِثلُه يُوفَّقُ لإصابةِ الحقّ، وقد رضيتُ أنْ يُعرَضَ كتابي عليه. قال: وقد سألني أبو ثَوْرٍ وابنُ عقيل وابنُ حُبَيشٍ[(٤)] أنْ أضرِبَ على هذا الكتاب، فأبيتُ عليهم، وقلتُ: بل أزيدُ فيه ما سَنَحَ في ذلك. وأبى أن يرجعَ عنه، فجيءَ بالكتابِ إلى أبي عبد الله، وهو لا يَدْري مَنْ وَضَعَ الكتاب، وكانَ في الكتابِ الطعنُ على الأعمش، والنُّصْرةُ للحَسَنِ بنِ صالح، وكان في الكتاب: «إنْ قُلتُم: إنّ الحسنَ بنَ صالح كانَ يرى رأيَ الخوارج، فهذا ابنُ الزُّبيرِ قد خرج»، فلمّا قُرِئَ على أبي عبد الله قال: هذا قد جَمَعَ للمُخالِفينَ ما لم يُحسِنُوا أنْ يحتجُّوا به، حَذِّروا عن هذا. ونهى عنه»[(٥)]. اهـ.

وقال ابنُ رَجَب: «وقد تَسَلَّطَ بهذا الكتابِ طوائفُ مِن أهلِ البِدَعِ في الطعنِ

---

(١) الإمام الحافظ الفقيه المجتهد، إبراهيم بن خالد الكلبيّ البغداديّ (حوالي ١٧٠-٢٤٠).

(٢) في الأصل: «المروزي» بالزاي، وهو خطأ، فالمذكور هنا هو أبو بكر أحمد بن محمَّد ابن الحجّاج، صاحب الإمام أحمد، وكان أحمدُ يأنسُ به وينبسطُ إليه، ولم يكن يُقدِّم عليه أحداً، وهو الذي تولّى إغماضَه وغَسْلَه عند موته، ومات سنة ٢٧٥، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٣: ١٧٣-١٧٦، وهو مرُّوذيّ، نسبةً إلى مَرْو الرُّوذ، ويُقال في النسبة إليها: المَرْوَالرُّوذي، وتُخفَّفُ فيُقال: المرُوذي، كما في «الأنساب» ١٢: ٢٠٠ و٢٠٧، وذكرَه السمعانيُّ فيها.

(٣) يعني: الإمام أحمد بن حنبل.

(٤) كذا في الأصل تبعاً لبعض النُّسَخ الخطية من «شرح علل الترمذي»، كما أشار إليه مُحقِّقاه: الدكتور نور الدين عتر في ٢: ٨٠٧، والدكتور همام سعيد في ٢: ٨٩٣، والصواب: حُبَيش، بإسقاط «ابن»، وهو أبو عبد الله حُبَيش بن مُبَشِّر الثقفيّ الطوسيّ، نزيل بغداد، ثقة فقيه، مات سنة ٢٥٨. كما في «تقريب التهذيب» (١١١٧).

(٥) «شرح علل الترمذي» ٢: ٨٠٧ ط عتر أو ٢: ٨٩٣ ط همام.

على أهلِ الحديث، وكذلك بعضُ أهلِ الحديثِ يَنقُلُ منه دسائس، إما يخفى عليه أمرُها أو لا يخفى، كيعقوبَ الفَسَويِّ وغيرِه»(١). اهـ.

وعلى مِثلِ هذا الكتابِ الخَطِرِ ردَّ الطحاويُّ رداً مُوفَّقاً يُشكَرُ عليه.

وله أيضاً:

١٤ـ «كتابُ الأشربة»، حَمَلَه هِشامٌ الرُّعَيْنيُّ إلى المغربِ فيما حَمَلَ مِن كُتُبِ الطحاويّ.

وله أيضاً:

١٥ـ جُزْءان في الرَّدِّ على عيسى بنِ أبان(٢)، مِن أصحابِ مُحمَّدِ بنِ الحسن.

١٦ـ وجُزْءٌ في الرَّدِّ على أبي عُبَيدٍ في النَّسَب(٣).

١٧ـ وجُزْءانِ في اختِلافِ الرِّواياتِ على مَذهَبِ الكوفيِّين(٤).

١٨ـ وجُزْءٌ في الرَّزِيّة(٥).

وله:

١٩ـ «شرحُ الجامع الكبير»(٦) للإمام مُحمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيّ.

---

(١) «شرح علل الترمذي» ٢: ٨٠٧ أو ٢: ٨٩٣.

(٢) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢، وزادا: «في كتابه (أي: كتاب عيسى بن أبان) الذي سمّاه: خطأ الكتب».

(٣) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢. وكتابُ أبي عبيد في النَّسَب طُبع في بيروت سنة ١٤١٠.

(٤) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢.

(٥) ذكره العينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢.

(٦) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٣.

٢٠ـ و«شرحُ الجامع الصغير»[١] له أيضاً.

٢١ـ و«كتابُ المَحاضِرِ والسِّجِلّات»[٢].

٢٢ـ و«كتابُ الوصايا والفرائض»[٣].

٢٣ـ و«كتابُ التاريخ الكبير»[٤]، قال ابنُ خَلِّكان: «وله تاريخٌ كبير، ولقد اجتهدتُ في تحصيله غايةَ الاجتهاد، وما ظَفِرْتُ به، وكلُّ مَنْ سألتُ عنه مِن أهل هذا الشأنِ جَهِلُوا به». اهـ. لكنْ نرى كُتُبَ الرِّجالِ مُكتَظّةً بالنَّقْل عنه.

وله أيضاً:

٢٤ـ «أخبارُ أبي حنيفةَ وأصحابه»، وهو الذي يُسمِّيه بعضُهم بـ«مناقب أبي حنيفة»[٥].

وله أيضاً:

٢٥ـ «كتابٌ في النَّحْل وأحكامِها وصفاتِها وأجناسِها وما رُوِيَ فيها مِن خبر»، في نَحْوِ أربعين جُزْءاً[٦].

---

(١) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٦ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٣.

(٢) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٣، وسياقُ كلامهما صريحٌ في أنه كتابٌ مستقلٌّ عن كتب الشروط الثلاثة، لكنْ رجَّح الأستاذ روحي أوزجان مُحقِّقُ «الشروط الصغير» للطحاويّ في مُقدِّمته ص٣٠ أنَّ هذا الكتابَ ليس كتاباً مستقلاً عنها، بل هو ضمن أحدِها.

(٣) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٣.

(٤) ذكره العينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٣، ونقل كلامَ ابن خلِّكان الآتي، ولم أقف عليه في «وفيات الأعيان»، وإنْ كان ذكره ـ أعني: «التاريخ الكبير» ـ فيه ١: ٧١.

(٥) ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٢٧٧ (٢٠٤)، والعينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٣.

(٦) ذكره العينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨٢. =

وله:

٢٦ـ «العقيدةُ» المشهورةُ[1]، المُسمّاة: «بيانُ اعتِقادِ أهل السُّنّةِ والجماعة،

= وعدَّه الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص١٢٦ من مُصنَّفات الطحاويّ في العقيدة! وتابعه الدكتور عبد الله نذير في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ» ص٢٠٨ إذ ضبطه «النِّحَل»، والدكتور مصباح الله عبد الباقي في كتابه «الإمام أبو جعفر الطحاوي وأثره في نقد الحديث» ص٤٦. وهذا مُستَبعَدٌ جداً، فتتمّةُ عنوان الكتاب تُشعِرُ بخلافه.

(١) عقيدة لها شروح، منها شرحُ نجم الدين أبي شجاع بَكْبَرْسَ الناصريّ البغداديّ [ت ٦٥٢] من شيوخ الشَّرَفِ الدِّمياطيّ، ومنها شرحُ السِّراج عمرَ بنِ إسحاق الغزنويّ ثم المصريّ [ت ٧٧٣]، ومنها شرحُ محمود بن أحمد بن مسعود القونويّ [ت ٧٧٧]، ومنها شرحُ الصَّدْر عليّ بن [عليّ بن] محمَّد الأذرعيّ [ت ٧٩٢]. وتلك الشروح توجد في الخزانات بكثرة، ولها شُرّاح سوى ذلك.
وطُبع شرحٌ لمجهول يُنسَبُ إلى المذهب الحنفيّ زوراً، يُنادي صُنعُ يده بأنه جاهل بهذا الفنّ، وأنه حَشَويٌّ مختلُّ العِيار. (ز).
قلت: هذا الشارحُ المجهول هو صَدْرُ الدين الأذرعيّ نفسُه، المعروف بابن أبي العِزّ، وكان «شرحُه» طُبع في مكّة المكرَّمة منسوباً إلى مُؤلِّفٍ مجهول سنة ١٣٤٩، ثم طُبع في القاهرة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر سنة ١٣٧٣، بعد وفاة المُؤلِّف رحمه الله بسنتَيْن، منسوباً إلى ابن أبي العِزّ، ثم تعدَّدت طبعاتُه.
وابنُ أبي العِزّ نشأ حنفياً تبعاً لأسرته، وتولّى تدريسَه وقضاءه بدمشق، إلا أنه خالفَه وخرج عنه فروعاً وأصولاً، متأثِّراً في ذلك بمدرسة ابن تيمية وتلاميذه، أما في الفروع فيظهرُ اتجاهُه الفقهيُّ واضحاً في رسالته «الاتباع»، وأما في الأصول ففي «شرح العقيدة الطحاوية»، وفي هذا الشرح يُجوِّزُ قيام الحوادث بذات الله ١: ٩٧ و١٨٨، ويقول بحوادثَ لا أولَ لها (القِدَم النوعيّ في الحوادث) مُقلِّداً في ذلك ابنَ تيمية، وهو قولٌ فلسفيٌّ مَحْض، ثم يجعلُ نفيَه قولاً للجهميّة ١: ١٠٣! مع أنّ الإجماعَ منعقدٌ عليه، ويجعلُ القولَ بفناء النار قولاً عند أهل السُّنّة ٢: ٦٢٥-٦٢٦، وهو خلافُ إجماع أهل السُّنّة قبل ابن تيمية، إلى غير ذلك من مسائلَ خالفَ فيها الشارحُ المذكورُ الإمامَ الطحاويَّ ونصوصَه في «عقيدته». =

على مذهبِ فُقَهاءِ المِلّة، أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ الأنصاريِّ ومحمَّدِ بنِ الحسن» رحمَهُم الله.

وله:

٢٧ـ **جُزْءٌ في التَّسْويةِ بين حَدَّثنا وأخبَرَنا**[1]، وقد لَـخَّصَه ابنُ عبدِ البرِّ في «جامع بيانِ العِلم وفَضْلِه»[2].

وله أيضاً:

٢٨ـ كتابُ «**سُنَنِ الشافعيّ**»[3]، جَمَعَ فيه ما سَمِعَه مِنَ المُـزَنيِّ مِن أحاديثِ الشافعيّ؛ عِرْفاناً لجميله. والشافعيَّةُ يَرْوُونَ تلك الأحاديثَ بطريقه، كما سبق[4].

وللطحاويّ:

٢٩ـ كتابُ «**صحيح الآثار**»، محفوظٌ في مكتبة باتنا[5]، كما ذكَرَه بروكلمان،

= وكلامُه في الاعتراض على الصَّفَديِّ في قصيدته في مدح النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلّم تدلُّ على نزعتِه، ويُنظَرُ إنكارُ أهل العِلم عليه في ذلك في «إنباء الغمر» لابن حجر ١: ٢٥٨ (حوادث سنة ٧٨٤)، وللإمام السِّراج البُلقينيّ فتوى مُفصَّلة في الردِّ على اعتراضاته، وهي في «فتاواه» ٣: ١٩٥-٢٤٩ (٨٩٢) بتحقيقي.

والمقامُ لا يتَّسعُ إلى الإطالة في هذه المسألة، وخلاصةُ القول أنّ «شرح الطحاوية» لابن أبي العِزّ لا يُمثِّلُ رأيَ الطحاويّ من جهة، ولا الحنفيةِ من جهة أخرى، وإنما يُمثِّلُ نفسَه.

(١) طُبع في بيروت بتحقيق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله سنة ١٤٢٣.

(٢) ٢: ١١٤٦-١١٥٠.

(٣) طُبع قديماً في مصر سنة ١٣١٥، ثم طُبع في بيروت سنة ١٤٠٦ بتحقيق د. عبد المعطي قلعجي في مجلَّد، وفيها أيضاً سنة ١٤٠٩ بتحقيق د. خليل ملّا خاطر في مجلَّدَيْن.

(٤) ص١١-١٣، وانظر التعليق عليه.

(٥) في الأصل: «بانتا»، وهو خطأ مطبعيّ، والتصويب من «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان ٣: ٢٦٥.

ولم أطَّلِعْ عليه[1].

وقد ألَّفَ ابنُ قُطْلُوبُغا الحافظُ جُزْءاً في عوالي حديثِ الطحاويّ[2]، وسَمِعَه

---

(١) ذكر الأستاذ الشيخ لطيف الرحمن البهرائجيّ القاسميّ في مُقدِّمة «مسند الإمام الطحاويّ» من جَمْعِهِ وترتيبه ١: ٦٩-٧١: أنه وقف على الكتاب المذكور، وقارنه ببعض مختصرات «معاني الآثار»، فوجده موافقاً لـ«مختصر شرح معاني الآثار» لابن رشد القرطبيّ له. انتهى.
هذا، وقد ونُسِبَت إلى الطحاويّ كتبٌ أخرى، بعضُها تثبتُ نسبتُها إليه، وبعضُها يُتوقَّفُ فيها.
فمما تثبتُ نسبتُه إليه: كتابُ القِران، وقد سلف الكلام عنه ص١٠٢ تعليقاً.
ومما يُتوقَّفُ في نسبته إليه: «الخطابات» في الفروع، ذكره البغداديّ في «هدية العارفين» ١: ٥٨، والدكتور عبد المجيد محمود في كتابه «أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث» ص١٢٨.
ومما لا تثبتُ نسبتُه إليه: «شرح الآثار» لمحمَّد بن الحسن و«المشكاة»، ذكرهما الدكتور عبد المجيد محمود ص١٢٧. قلت: أما الأولُ فهو «شرح معاني الآثار»، لأنه كثيراً ما يُختَصَرُ فيُقال: «شرح الآثار»، فظُنَّ أنه شرحٌ لكتاب «الآثار» للإمام محمَّد، وليس كذلك. وأما الثاني فعنوانُه يدلُّ على تأخُّره عن طبقة الطحاويّ، والظاهر أنه تصحيف من «المشكل».
ووَهِمَ الدكتور مصباح الله عبد الباقي في كتابه «الإمام أبو جعفر الطحاويّ وأثره في نقد الحديث» ص٥٣، فذكر للطحاويّ كتاباً آخر باسم «تفسير متشابه الأخبار»، مستنداً إلى ذِكرِه في «منهاج السنة» لابن تيمية ٨: ١٧٤، وفاته أنه يعني به: «شرح مشكل الآثار»، كما يظهر بمراجعة النصّ المنقول فيه.

(٢) ذكر فيه ٢٣ حديثاً مرفوعاً وأثراً واحداً موقوفاً، مما رواه الطحاويُّ في «شرح معاني الآثار» بإسنادٍ رباعيّ، ولم يستوعب عواليه جميعاً في هذا الكتاب، فضلاً عن كتب الطحاويّ الأخرى.
والجزء المذكور طُبِع عن نسخة برلين المُشار إليها بتحقيق الدكتور حمد بن إبراهيم الشتويّ، في مجلّة العلوم الشرعية الصادرة عن جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع عشر، سنة ١٤٣٢.

عندَ قَبْره. وفعلَ مِثْلَ ذلك معَ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ[1] وبكّارٍ القاضي. والثلاثةُ محفوظةٌ في مكتبةِ بَرْلين، كما في بروكلمان.

وتلك شَذْرةٌ مِن فضائل هذا الإمام الجليل. وهذا القَدْرُ مِن البيان، كافٍ في هذا الشان.

* * *

(١) ذكر فيه ٤٣ حديثاً مما رواه الليثُ بإسنادٍ ثُنائيّ. وقد طُبع عن النُّسخة المُشار إليها بتحقيق عبد الكريم الموصلي النعيمي سنة ١٤٠٨.

بعضُ أسانيدِ أهل العِلم في كُتُب الطحاويّ

فروايةُ المَشارقةِ لكتاب «معاني الآثار» للطحاويِّ بطريقِ الحافظِ أبي بكرٍ مُحمَّدِ بن إبراهيمَ المُقرِئِ الحنبليّ، صاحبِ «مُسنَدِ أبي حنيفة» ومُؤلِّفِ «المُعجَم» المشهور، وبطريقِ أبي الفَضْل مُحمَّدِ بنِ عُمَرَ التِّرمِذيّ، كلاهما عن الطحاويّ.

وأما روايةُ المغاربةِ فبطريق أبي القاسِم هشام بنِ مُحمَّدِ ابنِ أبي خليفةَ الرُّعَيْنيّ، عن الطحاويّ.

وهو حَمَلَ إليهم كتابَ «بيانِ مُشكِل الحديث» المعروفَ بـ«مُشكِل الآثار» و«كتابَ الأشربة» للطحاويِّ أيضاً، كما يظهرُ من «فِهرِس» أبي بكرِ ابنِ خَيْر الإشبيليّ (٢٠٠ و٢٦٢)[١].

وقد أطال السَّخاويُّ بيانَ ذِكرِ أسانيدِهِ المُتشعِّبةِ في «معاني الآثار» سماعاً، [و] لَخَّصَها المُحدِّثُ عبدُ القادر بنُ خليلِ المَدَنيُّ، خطيبُ المِنبَرِ النَّبويِّ، المعروفُ بكَدِكْ زادَهْ، في كتابه «المُطرِب المُعرِب الجامع لأسانيد أهل المشرق والمَغرِب»[٢]،

---

(١) وروايةُ الرعينيِّ لكتاب «مشكل الآثار» هي المحفوظة اليوم في أصلِهِ الخطيّ، كما نبَّه إليه المُؤلِّفُ فيما سلف ص٩٩، وكما ذكر الأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدِّمة تحقيقه ١: ١٤-١٥.

ومن طريق هشام بن أبي خليفة الرُّعينيِّ أيضاً عن الطحاويِّ يروي ابنُ عطية كتابَ «مشكل الآثار» في «ثبته» ص١٣٢.

(٢) ص١٥٧-١٦٠.

وساقَ أسانيدَ جَمْع مِن شيوخِهِ إلى الحافظِ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ السَّخاويِّ سماعاً عليه، ثمَّ ذكرَ أسانيدَ السَّخاويِّ جماعةً عن جماعةٍ في الكتابِ إلى الطحاويِّ رضيَ اللهُ عنه.

ويطولُ الكلامُ لو نَقَلْناها كلَّها، فليَرجِعْ مَنْ شاء إلى «المُطرِب المُعرِب».

وهذا الثَّبَتُ أرويه مُكاتَبَةً عن المُحدِّثِ المُعمَّرِ الحسينِ بنِ عليٍّ العَمْريِّ اليماني، عن أحمدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ يحيى السَّيَّاغيِّ الصَّنْعانيّ، عن الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ يوسُفَ الرَّباعيِّ الصَّنْعانيّ، عن عبدِ الله بنِ مُحمَّدِ بنِ إسماعيلَ الأمير، عن جامِعِه عبدِ القادر بنِ خليل، (ح)[1].

وأرويه مُشافَهةً عن القاضي أبي طلحةَ مُحمَّدِ صَدْرِ الدِّين، عن مُحمَّدِ بنِ سُلَيمان الجُوخَدار، عن سعيدِ الحلبيّ، عن إسماعيلَ بنِ مُحمَّدٍ المَواهِبيّ، عن عبدِ القادر بنِ خليلِ المذكور.

وساق البَدْرُ العَيْنيُّ في «شرحِهِ»[2] سَنَدَه روايةً عن الزَّيْنِ تَغري بَرْمِش الفقيه، عن الجلالِ الخُجَنْديّ، عن العَفيفِ عبدِ الله العبّاديّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ الوليِّ اليَلْدانيّ، عن الضياءِ المَقدِسيِّ والخُشوعيِّ[3] ومُحمَّدِ بنِ عبدِ الهادي، عن أبي موسى المدينيّ، سماعاً على إسماعيلَ بنِ الفَضْلِ السَّرّاج، عن أبي الفَتْح منصورِ بنِ الحُسينِ بنِ عليّ[4]، عن أبي بكرٍ ابنِ المُقرئ، عن الطحاويّ.

---

(١) اقتصر المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى على هذا السَّنَد في ثبته «التحرير الوجيز» ص٢٦.

(٢) «نخب الأفكار» ١ : ٧٣-٧٤، وساق أسماء رواة الإسناد بتمامها.

(٣) وقع في المطبوع من «نخب الأفكار»: «المستوعي»، وهو تحريف، انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٣ : ٣٤٣.

(٤) سقط من المطبوع من «نخب الأفكار» ذِكرُ هذين الراويين: إسماعيل السَّرّاج وأبي الفتح منصور بن الحسين.

ثم ساقَ العَيْنيُّ سَنَدَه بطريق العِزِّ ابنِ جماعة[(١)].

وسَنَدي إليه في الأثباتِ التي رَوَيْتُها في «التحرير الوجيز»، راجِع «المُعجَمَ المُفهرِس»[(٢)] لابنِ حَجَر، و«إتحافَ الأكابر»[(٣)]، و«ثَبَتَ مُحمَّد الأمير»[(٤)] المِصْريّ، وغيرَها.

وساق أبو الوليدِ مُحمَّدُ بنُ رُشْدِ الجدُّ سَنَدَه في كتابِ «مُشكِل الحديث» للطحاويِّ قائلاً: حدَّثني به أبو عليٍّ الحُسينُ بنُ مُحمَّدٍ الغَسّانيُّ قال: أخبرنا أبو عُمَرَ أحمَدُ بنُ يحيى بنِ الحارثِ قال: أخبرنا أبي قال: أخبرنا أبو القاسم هشامُ بنُ مُحمَّدِ ابنُ أبي خليفةَ الرُّعَيْنيِّ، عن أبي جعفرٍ الطحاويِّ[(٥)].

وأما «العقيدةُ» فقد قرأها عبدُ القادر القُرَشيُّ على بَدْرِ الدِّينِ مُحمَّدِ بنِ منصورٍ الجوهريّ، سماعاً مِن بَدْرِ الدِّينِ مُحمَّدِ بنِ أيوبَ بنِ عبدِ القاهرِ الحلبيّ، سماعاً من ابنِ العديم أبي القاسم عُمَرَ بنِ أحمَدَ بنِ هِبةِ الله قال: أخبرنا أبو الخطّاب عُمَرُ بن أيلمك[(٦)]، أنا الشريفُ النّسابةُ مُحمَّدُ بنُ أسعَدَ بنِ عليٍّ الحُسَينيّ، حدَّثنا أبو الطاهرِ

---

(١) وهو من رواية العيني عن الزَّيْن تغري برمش، عن الجلال الخجنديّ، عن ابن جماعة. انظر: «نخب الأفكار» ١: ٧٥.

(٢) ص٤٨. وإسنادُ المُؤلِّفِ إليه مذكور في «التحرير الوجيز» ص٢٩ مع الإحالة إلى ص١١.

(٣) للشوكاني ص١٤٩ (٢٠٤)، وإسنادُ المُؤلِّفِ إليه مذكور في «التحرير الوجيز» ص٢٧.

(٤) المُسمّى «سدّ الأرَب من علوم الإسناد والأدب» ص٧٦-٧٧، وإسنادُ المُؤلِّفِ إليه مذكور في «التحرير الوجيز» ص١٣.

(٥) نقله العينيُّ في «نخب الأفكار» ١: ٨١.

(٦) كذا في الأصل، وكأنه من إصلاح المُؤلِّف رحمه الله، لأنه في الطبعة الهندية من «الجواهر المضية» ـ وهي التي ينقلُ عنها المُؤلِّف ـ: «أيملك»، بتقديم الميم على اللام، وفي الطبعة المُحقَّقة بعد وفاة المُؤلِّف منه: «أيمللك»، بلامَيْن بعد الميم، ويُؤيِّدُ ما أثبته المُؤلِّف =

عبدُ المُنعِم بنُ مَوْهوبِ بنِ أحمَدَ بنِ المُقرِئ، أخبرنا أبو الحسنِ العُكْليُّ[١] قال: أخبرنا أحمَدُ بنُ القاسم بنِ مَيْمونٍ العُبَيدليُّ، أخبرنا جدِّي مَيْمونُ بنُ حمزةَ العُبَيدليّ، عن شيخِهِ الطحاويِّ المُؤلِّف[٢]، رحمَهُم اللهُ تعالى وإيّانا، وغَفَرَ لنا ولهم، ونَفَعَنا بعُلومِهم.

وكان عندي نُسْخةٌ من «العقيدة» المذكورةِ بخَطِّ ابنِ العَديم السابقِ ذِكرُه، وعليها تَسْميعاتٌ متوالية، وهو معروفٌ بإجادةِ الخطِّ المعروفِ بالمنسوب، فغَرِقَت معَ ما كنتُ أستَصحِبُه مِنَ الخطوطِ النادِرةِ وسائرِ الكتب، في حادثِ انقِلابِ مَرْكَبِنا في البحرِ الأسود تُجاهَ آقْچَهْ شَهِر، في أحلَكِ أيام الشِّتاء، بهياج البَحْر، وأنجانا اللهُ سبحانه مِنَ الغَرَقِ المُحقَّقِ بمَحْضِ فَضْلِه، سنةَ ١٣٣٦هـ، أثناء عَوْدي مِن قَسْطَموني إلى الآسِتانة[٣]. ولله الأمرُ وله الحكم.

وذكرَ الكُورانيُّ سَنَدَه في «عقيدةِ الطحاويِّ» في «الأَمَم» (ص٩٠)[٤] بطريق

= أنّ الملك المُعظَّم عيسى الأيوبيّ ذكره في «الرَّدِّ على الخطيب» (٢٢: ٧٦ من المُلحَق بـ«تاريخ بغداد» ط الكتب العلمية)، وسمّاه: «ضياء الدِّين أبو الخطاب عمر بن أيلمك بن الأردغانسي الحنفي»، وحلّاه بالشيخ الفقيه، وذكر أنه قرأ عليه ببيت المقدس «جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة» لأبي معشر الطبريّ.

(١) كذا في الأصل، وكأنه من إصلاح المُؤلِّف رحمه الله تعالى، لأنه في الطبعة الهندية من «الجواهر المضية»: «الثكليّ»، أما في الطبعة المُحقَّقة بعد وفاة المُؤلِّف، فقد أثبته مُحقِّقُه الدكتور عبد الفتاح الحلو: «التِّـكَـكيّ»، ونقل في الحاشية عن «اللباب في تهذيب الأنساب»: أنها نسبة إلى التِّـكَك: جمع تكة.

(٢) «الجواهر المضية» ٣: ٩٤ (١٢٣٥) ترجمة محمَّد بن أيوب الحلبيّ.

(٣) ذكر السَّيِّد أحمد خيري هذا الحادثَ في كتابه «الإمام الكوثري» (ص٤٣٥-٤٣٦ في آخر «مقالات الكوثري») وأرَّخه سنة ١٣٣٧، والأمرُ فيه قريب.

(٤) وإسناد المُؤلِّف إليه مذكور في «التحرير الوجيز» ص٢٨.

الشَّـرَفِ الدِّمياطيِّ إلى أبي بكرِ الدامَغانيِّ، عن الطحاويِّ.

ولو أخذتُ أسـرُدُ أسانيدي إلى الأثباتِ التي ترفعُ أسانيدَ كُتُبِ الطحاويِّ إليه؛ لَطالَ ذلك وأمَلّ، فلنكتَفِ بهذه الإلمامةِ اليسيرة.

* * *

وفاةُ الطحاويِّ ومَدفِنُه، وبعضُ أُسْرتِه

قال ابنُ خَلِّكانَ في «وفيات الأعيان» في ترجمة الطحاوي: «إنه تُوفِّي سنةَ إحدى وعشرينَ وثلاثِ مئة، ليلةَ الخميسِ مُستَهَلِّ ذي القعدةِ بمِصْر، ودُفِنَ بالقَرافة، وقبرُه مشهورٌ بها»[١].

وقال البَدْرُ العَيْنيُّ في «نُخَب الأفكار»: «رأيتُ في مجموع جَمَعَه بعضُهم من عُلَماءِ مِصْر، يَذكُرُ أماكنَ وبقاعاً مِن مِصْرَ وبعضَ عُلَمائها، يقولُ فيه: إنّ قبرَ أبي جعفرٍ الطحاويِّ إذا جاوزتَ الخندقَ على يمينِ الطالِع إلى مَسجِدِ محمود، وهو قبرٌ كبيرٌ مشهور»[٢].

أقول: إنّ الكلامَ في الخَندقِ ومسجِدِ محمودٍ طويل، وهما مشهورانِ في التاريخ وكتبِ الخِطَط، لكنْ تغيَّرت مَعالِمُ ذلك العَهْد، وقبرُ الطحاويِّ اليومَ يُعرَفُ بأنه في شارع على يمينِ الشارع السالِكِ إلى الإمام الشافعيّ، مُوازِياً له، عندَ مُنتَهى «الترام» المُوصِلِ إلى الشافعيّ.

ففي الشارع الأيمَنِ المُوازي لشارع الشافعيِّ يوجدُ ضريحُ الطحاويِّ على اليمين، تحتَ قُبّةٍ أثريّة، حِذاءَ شارع الطحاويّةِ الذي هو على اليسار في مُنتَهى «الترام». وعلى قَبْره شاهِدٌ مكتوبٌ عليه تاريخُه، وعليه مَهابة. وتحتَ القُبّةِ مَوضِعٌ

---

(١) «وفيات الأعيان» ١ : ٧٢.

(٢) «نخب الأفكار» ١ : ٧٦، وسقط من المطبوع منه قولُه: «رأيتُ في مجموع ... الطحاويّ»، وانظر ما تقدَّم ص١٠ تعليقاً.

خالٍ لا شاهِدَ عليه، ويظهرُ أنَّ السَّيِّدَ أحمدَ الطَّحْطاويَّ[١] مدفونٌ هناك، حيثُ كان طَلَبَ في حياتِهِ أنْ يُسمَحَ بدَفنِهِ هناك مِنَ المُشـرِفِ على ضـريح الطحاويِّ إذ ذاك، وهو المُؤرِّخُ عبدُ الرحمن الجَبَرتيّ، فسَمَحَ له بذلك، كما في «تاريخه»[٢] المشهور عندَ ترجمةِ الطحطاويّ.

والأَزْد: بفَتْح فسُكون، قبيلةٌ مشهورةٌ مِن قبائل اليَمَن. والحَجْر: بفَتْح الحاء وسكون الجيم، فَخِذٌ مِن قبيلةِ الأزد. وهذه غيرُ أَزْدِ شَنُوءة، ويُقالُ للأُولى: أَزْدُ الحَجْر؛ تمييزاً لها عن الثانية. والطحاويُّ منسوبٌ إلى أَزْدِ الحَجْر هذه.

وفي «طحا» اختِلاف، لكنَّ الصوابَ فيما يَظهَرُ: أنّ «طحا» التي نُسِبَ الطحاويُّ إليها هي طحا أُشمُونين[٣].

ويُنسَبُ الطحاويُّ جِيزِيّاً أيضاً؛ لِسُكْناهُ بالجيزة.

وكان أبوه مِن أهل الدِّينِ والخير، وسَمِعَ الطحاويُّ مِن أبيه أيضاً، ووفاةُ والِدِه كانت سنةَ ٢٦٤هـ عامَ وفاةِ خالِهِ إسماعيلَ المُـزَنيّ[٤].

---

(١) هو العلامة الفقيه أحمد بن محمَّد بن إسماعيل الطحطاويّ ـ ويُقالُ فيه أيضاً: الطهطاويّ ـ الحنفيّ، له مُصنَّفات أشهرُها: «حاشيتُه» على «نور الإيضاح شرح مراقي الفلاح» و«حاشيتُه» على «الدُّرّ المختار»، مات سنة ١٢٣١. «عجائب الآثار» للجبرتي ٣: ٥٣١-٥٣٣، و«الأعلام» ١: ٢٤٥.

(٢) «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ٣: ٥٣٣.

(٣) كما في «نخب الأفكار» للعيني ١: ٨٤، وقد توسَّع الدكتور عبد المجيد محمود في تفصيل الأقوال في ذلك ونَقْدِها في كتابه «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» ص٤٥-٥٢، وانتهى إلى أنّ أصحَّها أنه من طحا الأعمدة، وهي من أعمال الأُشمُونين.

(٤) ولجدِّه سلامة وعمِّه إبراهيم بن سلامة ذِكرٌ في بعض الأحداث السياسية المصرية، تدلُّ على أنهما كانا من وُجَهاء أهل مصر، وقد قُتِلا سنة ٢٠٤، وانظر القِصّة في كتاب «تاريخ =

وأما ابنُه عليُّ بنُ أحمدَ الطحاويّ؛ فمِن أهلِ الفَضْل والنُّبْل أيضاً، تخرَّجَ على والِدِه في العُلوم، وحكى القُضاعيُّ: أنّ أبا الحسن عليَّ بنَ أحمدَ الطحاويَّ كان يُشرِفُ معَ رفيقٍ له على بناءِ مسجدٍ بالجيزة، بأمرِ [عليِّ ابنِ] الإخشيد[1] وإشارةِ الكافور[2]، ولـمّا احتاجوا إلى عُمُدٍ للجامع أخذَ رفيقُه مِن عُمُدِ كنيسةٍ بالجيزةِ مِن

= ولاة مصر» للكنديّ ص١٣٢-١٣٥، و«أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» للدكتور عبد المجيد محمود ص٥٥-٥٦.

ولأمِّه ذِكرٌ في أهل العِلم من النِّساء، فقد عدَّها السيوطيُّ في «حسن المحاضرة» ١: ٣٩٩ فيمن كان بمصر من فقهاء الشافعية، وقال: «كانت تحضر مجلس الشافعيّ، ونقل عنها الرافعيُّ في الزكاة». وانظر ما سلف ص٣٧.

(١) ما بين الحاصرتين لم يرد في الأصل، وأظنُّه سَقطاً مطبعياً، وقد استدركته من «الجواهر المضية»، ولا بُدَّ منه، ليوافق تاريخ بناء الجامع الذي سأنقله قريباً.

والإخشيد: هو أبو بكر محمَّد بن طُغج التركيّ (٢٦٨-٣٣٤)، مُؤسِّسُ الدولة الإخشيدية بمصر والشام، والدعوة فيها للخلفاء من بني العبّاس، ولد ونشأ ببغداد، وكان من أبناء المماليك، وظهرت كفايتُه، فتقلَّبَ في الأعمال إلى أن وَلِـيَ إمارة الديار المصرية سنة ٣٢٣ بعد حروب وفتن، ولقَّبه الراضي بالله العباسي بالإخشيد بمعنى: ملك الملوك. «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٥: ٣٦٥-٣٦٦، و«الأعلام» للزركلي ٦: ١٧٤.

وعليّ ابن الإخشيد: هو أبو الحسن، تولى إمارة مصر سنة ٣٤٩ بعد وفاة أخيه أبي القاسم أنوجور، ومكث فيها إلى وفاته سنة ٣٥٥، كما في «تاريخ ولاة مصر» للكنديّ ص٢٢٣.

(٢) هو ابن عبد الله، أبو المِسْك الإخشيديّ (٢٩٢-٣٥٧)، أميرُ مصر، كان عبداً حَبَشيّاً اشتراه الإخشيدُ مَلِكُ مصر سنة ٣١٢ وأعتَقَه، فنُسِبَ إليه، وتقدَّم عنده لرأيه وحَزْمِه وشجاعته، حتى مَلَكَ مصرَ سنة ٣٥٥، وكانت مُدّةُ إمارته ٢٢ سنة، قام في أكثرها بتدبير المملكة في ولاية أبي القاسم ثم أبي الحسن ابني الإخشيد، وتولّاها مُستَقِلّاً سنتَيْن وأربعة أشهر، وكان يَتَعبَّد ويَتَهجّد، وله نظرٌ في الفقه والنَّحْو. «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١٩٠-١٩٣، و«الأعلام» ٥: ٢١٦.

غيرِ عِلم أبي الحسن، وأقرَّ ذلك أهلُ الشأن، فترك أبو الحسنِ الطحاويُّ الصَّلاةَ فيه(١).

فيَدُلُّ هذا على أنَّ هذا الشِّبْلَ مِن ذاك الأسد.

وتُوفِّي أبو الحسنِ الطحاويُّ في ربيع الآخِرِ سنةَ ٣٥١هـ، كما في «تاريخ ابنِ الطحّان(٢)» في ظاهِريّةِ دمشق(٣).

وتَرجَمَ أبو المَحاسِنِ للطحاويِّ في «النُّجوم الزاهِرة»، وقال: «كانَ إمام عَصْرِه بلا مُدافَعةٍ في الفِقهِ والحديثِ واختِلافِ العُلَماءِ والأحكام واللُّغةِ والنَّحْو، وصنَّفَ المُصنَّفاتِ الحِسان، وكانَ مِن كِبارِ فُقَهاءِ الحنفيّة»(٤). اهـ. رحمَه الله، وأعلى مَقامَه في الجنّة، ونفعَنا بعُلومِه.

* * *

---

(١) «الجواهر المضية» ٣: ٥٤١ (٩٤٨)، وذكر هذه القِصّةَ أيضاً القلقشنديّ في «المواعظ والاعتبار» ٤: ١٢٨، وأرَّخَ بناء الجامع المذكور سنةَ ٣٥٠ بأمر عليّ ابن الإخشيد.

(٢) وهو أبو القاسم يحيى بن عليّ بن محمَّد الحضرميّ المصريّ، المتوفى سنة ٤١٦.

(٣) وفي «تاريخ ابن الطحّان» ما نصُّه: «عليّ بن أحمد بن سلامة بن سلمة الأزديّ الطحاويّ أبو الحسن، يروي عن النَّسائيّ وغيره، حدَّثونا عنه، توفي في ربيع الآخر سنة إحدى وخمسين وثلاث مئة»، اهـ على ما نقله لي الأخُ العزيز الأستاذ الأديب السَّيِّد سعيد الأفغانيُّ الدمشقيّ، فأشكره على تفضُّله بذلك. (ز).

والأستاذ سعيد الأفغاني: علامة أديب نَحْويّ مُحقِّق، ولد بدمشق سنة ١٩٠٩م، وتوفي بمكّة المكرَّمة سنة ١٩٩٧م. والنصُّ المنقول هو في النسخة الخطية المحفوظة في المكتبة الظاهرية من «تاريخ ابن الطحّان» ٢٤٣/ أ.

(٤) «النجوم الزاهرة» لابن تَغْري بَرْدي ٣: ٢٤٠.

وكانَ الفراغُ مِن تحريرِ هذه الرِّسالة، بتوفيق الله سبحانه، عَصْـرَ يوم الثُّلاثاءِ ٢٤ مِن شهرِ شعبانَ المُباركِ مِن سنةِ ١٣٦٨هـ، بقَلَم الفقير إليه سبحانه مُحمَّد زاهد الكوثريّ، خادم العِلم في إصطنبولَ سابقاً، غَفَرَ اللهُ لي ولوالديَّ ولمشايخي ولسائرِ المُسلِمين.

وصلّى اللهُ على سيِّدنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين.

وآخِرُ دَعْوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين(١).

❊ ❊ ❊

---

(١) في آخر الأصل: «كان ختام طبعه بتوفيق الله جلَّ شأنه في مطبعة الأنوار بالقاهرة في يوم الخميس ٢٥ رمضان المبارك سنة ١٣٦٨هـ، ولله الحمد».
قال العبد الضعيف، الفقير إلى مولاه اللطيف، حمزة بن محمد وسيم بن رشيد البكريّ، غفر الله ذنبَه الجليّ والخفيّ: وكان فراغي من خدمة هذا الكتاب والتعليق عليه في أواخر جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧هـ، ثم أعدتُ النظر فيه مرّات، كان آخرها مع أذان فجر يوم الاثنين ٢٩ من رمضان سنة ١٤٣٧، بمنزلي بأُسكُدار، زاد الله بهاءها بأعمال الأبرار، وحماها من مَكْر الفُجّار، وتدبير الأشرار، والحمد لله العزيز القهّار.

فهرس أبحاث الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

* * *

فهرس الكتاب الإجمالي

❊ ❊ ❊

الفهارس الفنية[1]

١ ـ فهرس الآيات الكريمة.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٣ ـ فهرس الآثار والأخبار.

٤ ـ فهرس أقوال أبي حنيفة.

٥ ـ فهرس أقوال أبي يوسف.

٦ ـ فهرس أقوال محمَّد بن الحسن.

٧ ـ فهرس أقوال زفر بن الهذيل.

٨ ـ فهرس أقوال الحسن بن زياد.

٩ ـ فهرس أقوال محمَّد بن شجاع.

١٠ ـ فهرس أقوال الطحاويّ.

١١ ـ فهرس الأشعار.

١٢ ـ فهرس الأعلام.

١٣ ـ فهرس الكتب.

١٤ ـ ثبت المصادر والمراجع.

---

(١) والإحالة فيها إلى أرقام الصفحات، ونظراً إلى أنّ لكُلّ كتاب ترقيماً مستقلّا، فالإحالة إلى «حسن التقاضي» بـ١/ ، وإلى «بلوغ الأماني» بـ٢/ ، وإلى ملاحقهما بـ: ملحق/ ، أو: م/ ، وإلى «لمحات النظر» بـ٣/ ، وإلى «الإمتاع» بـ٤/ ، وإلى «الحاوي» بـ٥/ . والحرف (ت) بجانب الرقم: يدلُّ على ورود المذكور في التعليقات.

فهرس الآيات الكريمة

❊ ❊ ❊

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة[1]

(١) وأدخلتُ فيه كلامَ الصحابيِّ ونحوِه إذا كان في سياق حديث مرفوع، كقول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أفأوصي بمالي كله؟، وقول ذلك الرجل الشقيّ: إنّ هذه لقسمةٌ ما أُريدَ بها وجه الله. أمّا إذا كان كلام الصحابي مجرّدًا عن حديث مرفوع فمحلّه فهرس الآثار والأخبار.

* * *

فهرس الآثار والأخبار[1]

(١) ويشمل الآثار الموقوفة على الصحابة فمَنْ بعدهم إلى القرن الثالث الهجري، فيدخل فيه أقوال تلاميذ أصحاب أبي حنيفة، أما أقوال المُترجَمين في هذه الكتب فقد أفردتُ لها فهرساً خاصّاً.

طرف الأثر أو الخبر	الصفحة
غررتمونا عن أبي حنيفة	٣/ ٢٠
فيه نصف عشر قيمة أُمِّه	١/ ٣٦
قد رأيت مالكاً وسمعت منه	٢/ ٥٢
قدم أبو يوسف البصرة حاجاً	١/ ١٣٢
قدم زفرُ البصرة فدخل مسجدها	٣/ ٥٦
قدم علينا أبو يوسف	١/ ٣٥، ٨٨، ١٠١
قدم معاذ بن جبل ونحن باليمن	١/ ٢٤ت
قدمتُ الرَّقَةَ ومحمَّدُ بن الحسن قاض	٢/ ١٣٣
قدمتُ الكوفةَ قبل الجماجم	١/ ٢٤ت
قدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر	١/ ٢٥
قُرِئ علينا كتاب عمر	١/ ٢١ت
كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة	١/ ١٧٧
كان أبو حنيفة قد حُمل إلى بغداد	١/ ١٧٦
كان أبو يوسف إذا أفتى بشيء	١/ ١٥٣ت
كان أبو يوسف إذا تكلَّم	١/ ١٠٥
كان أبو يوسف راكباً	١/ ١٦١
كان أبو يوسف قد اطلع على الفقه	١/ ٨٨، ١٠١
كان أبو يوسف يحبُّ أصحاب الحديث	١/ ١٠٢
كان أبو يوسف يحفظ التفسير	١/ ٣٤، ١٠٢

طرف الأثر أو الخبر	الصفحة

طرف الأثر أو الخبر	الصفحة
مِن علامة الأبدال أنه لا يولد لهم	٤/ ١٥٩
مَنْ كان سائلاً عن نَسَبنا	٤/ ٧
من كانت له ذمّتُنا فدمُه كدمنا	ملحق/ ٨ت
ناظر الشافعيُّ محمَّدَ بنَ الحسن	٢/ ٨٤
نحن معاشرَ قريش حيٌّ من النبط	٤/ ٧
هل في نفسك شيء من النبيذ؟	١/ ٨٤ت
والله لا أفلحتَ	٥/ ٥٥
والله لا تُفلِح أبداً	٥/ ٥٧
والله لا جاء منك شيء	٥/ ٥٥، ٦٠
وجدتُ أصحابَ محمَّد ﷺ	١/ ٢٣
وليت القضاء، وولي أبي من قبلي	١/ ٢٠٦
وهل رأيتَ فقيهاً قط؟	٢/ ١٥٣، ملحق/ ٣٩
يا أبا جعفر، اغتصبك أبو جعفر	٥/ ٥٧
ينبغي لأهل الإسلام أن يُعزِّي	١/ ٢٠٣، ٢٠٧

❊ ❊ ❊

فهرس أقوال أبي حنيفة[1]

(١) ولم أُدخِل فيها وصيّةَ أبي حنيفة لأبي يوسف المذكورة في «حسن التقاضي» ١/ ٢١١-٢٢٠؛ لطولها، فليُعلَم.

* * *

فهرس أقوال أبي يوسف

طرف القول	الصفحة
مات ابنٌ لي	١/ ١٩
مخاشنةُ الولاة ذلّ	١/ ١٦٢
مرضتُ مرضاً نسيتُ فيه ما كنتُ	١/ ١٦١
مِن تَرْكي أن أُقعِدَه معه في مجلس	١/ ١٦٥
مَنْ سأل عنه عوقب	١/ ١٢٣
مَنْ طلب غريبَ الحديث كذب	١/ ١٢٥
مَنْ قال: إيماني كإيمان جبريل	١/ ١٢٧
مَنْ قعد على شراب يطلب السُّكر	١/ ١٦٤
هذا لا يُناظَر، وقد ألحد في الإسلام	١/ ١٢٧
هذا مما لا يَسَعُ خلافه	١/ ١٣٢
هذا يعرفُه مَنْ يعرفه	١/ ١٥٣
هذه مسألة نحوية فقهية	ملحق/ ٢٧
هو عندي كالصَّيْدلاني	١/ ١٥٥
هو عندي كرجل عنده دراهم	١/ ١٥٦
هو كإبرة الرَّفّاء	١/ ١٥٥
هو كجمل حَمَلَ حملاً ثقيلاً	١/ ١٥٦
هؤلاء يكذبون على الله عزّ وجل	١/ ١٢٤
والله ما أردتُ بأبي بسطام	١/ ١٥٣
والله ما زنيتُ قطّ	١/ ١٦٥

* * *

فهرس أقوال محمَّد بن الحسن

* * *

فهرس أقول زفر بن الهذيل

❊ ❊ ❊

فهرس أقوال الحسن بن زياد

* * *

فهرس أقوال محمَّد بن شجاع

❊ ❊ ❊

فهرس أقوال الطحاويّ

❊ ❊ ❊

فهرس الأشعار[1]

---

(١) واقتصرتُ على فهرسة البيت الأول إذا كانت الأبيات متتالية. والحرف (م) بجانب الرقم يُشير إلى أنَّ الإحالة إلى مُلحَقات كتابي «حسن التقاضي» و«بلوغ الأماني».

* * *

فهرس الأعلام

(١) لم أُدخِل في هذا الفهرس مواضعَ ذِكره في الباب الأول من «الإمتاع»، وهو الباب الخاصّ بترجمته، ولذا بدأت الإحالات فيه من ٤/ ١٣٤.

(١) لم أُدخِل في هذا الفهرس مواضعَ ذِكره في «لمحات النظر».

---

(١) لم أُدخِل في هذا الفهرس مواضعَ ذِكره في «الحاوي».

(١) لم أُدخِل في هذا الفهرس مواضعَ ذِكره في «بلوغ الأماني».

(١) لم أُدخِل في هذا الفهرس مواضعَ ذِكره في الباب الثاني من «الإمتاع»، وهو الباب الخاصّ بترجمته، ولذا انتهت الإحالات فيه إلى ٤/ ١٢٥.

(١) لم أُدخِل في هذا الفهرس مواضعَ ذِكره في «حسن التقاضي».

❊ ❊ ❊

فهرس الكتب(١)

(١) وقد قمتُ فيه بفهرسة جميع أسماء الكتب الواردة في المتن، سواء ذُكِرَ للكلام عنه أم للعزو إليه، أما الكتب المذكورة في التعليقات ومقدِّمة التحقيق فلم أُفهرِس منها إلا ما ذُكِرَ للكلام عنه، دون ما ذُكِرَ للعزو إليه أو للتمثيل به، فإنه يطول من غير طائل.

ثبت المصادر والمراجع

- الآثار، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، مصوَّرة بيروت عن الطبعة الهندية.
- الآثار، لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق خالد العوّاد، دار النوادر، دمشق، ١٤٣٢.
- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق د. عبد الرحمن الفريوائي، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٢.
- أبو جعفر الطحاويّ الإمام المُحدِّث الفقيه، للدكتور عبد الله نذير، دار القلم، دمشق، ١٤١١.
- أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث، للدكتور عبد المجيد محمود، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م.
- أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- أبو عبيد القاسم بن سلّام، للدكتور سائد بكداش، دار القلم، دمشق، ١٤١١.
- أبو يوسف حياته وآثاره وآراؤه الفقهية، لمحمود مطلوب، بغداد، ١٩٧٢م.
- إتحاف الأكابر بأسانيد الدفاتر، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق خليل السبيعي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٣٩٤.
- الأثمار الجنية في أسماء الحنفية، لعلي بن سلطان محمد القاري، تحقيق محمد زاهد جول، منشورات الجمل، بغداد ـ بيروت، ٢٠١٢م.

- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لعبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، ١٤١٤.
- الأحاديث المنتقاة في فضائل سيدنا رسول الله، لعبد الله بن الصديق الغماري، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادةً ونقصاً، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق الكوثري، القاهرة، ١٣٦٥.
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، تحقيق غازي طليمات، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٠م.
- إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق، للكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ١٣٦٠.
- أحكام القرآن، لأبي بكر الرازي الجصاص، مطبعة الأوقاف الإسلامية، دار الخلافة العلية، ١٣٣٥.
- أحكام القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق د. سعد الدين أونال، إسطنبول، ١٤١٨.
- أخبار أبي حنيفة وأصحابه، لأبي عبد الله الحسين بن علي الصيمري، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥.
- أخبار الأُوَل فيمن تصرَّف في مِصرَ من أرباب الدُّوَل، لمحمد عبد المعطي بن أبي الفتح الإسحاقي، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١٠.
- أخبار القضاة، لأبي بكر محمد بن خلف المعروف بوكيع، تحقيق المراغي، القاهرة، ١٣٦٦.
- أخبار النحويِّين البصريِّين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق الزيني وخفاجي، البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٣.
- أخبار قضاة مصر، للكندي، تحقيق د. حسين نصار، دار الكتب الوثائقية القومية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

- اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، الهند.
- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبِّهة، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق الكوثري، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٤٩. وهي المعزوُّ إليها عند الإطلاق.
- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبِّهة، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥. فإن عزوتُ إليها قيَّدتُها.
- الاختيار لتعليل المختار للموصلي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، الرسالة العالمية، بيروت، ١٤٣١.
- آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تقديم الكوثري، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مصوَّرة بيروت عن الطبعة المصرية.
- الأربعون في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين، لأبي الفتوح محمد بن محمد الطائي الهمذاني، تحقيق عبد الستار أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٠.
- الإرشاد معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى خليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق د. محمد سعيد عمر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩.
- الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم، تحقيق يوسف الدخيل، دار الغرباء، المدينة، ١٩٩٤م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله الأندلسي ابن عبد البر، تحقيق البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري ابن الأثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩.
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لعلي بن سلطان محمد القاري، تحقيق الصباغ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- إسعاد المفتي على شرح عقود رسم المفتي لابن عابدين، للدكتور صلاح أبو الحاج، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٣٦.
- الأسماء والصفات، لأبي بكر الحسين بن أحمد البيهقي، تحقيق الكوثري، مطبعة السعادة، القاهرة.
- الأشباه والنظائر، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١.
- الأشباه والنظائر، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم، تحقيق عبد العزيز الوكيل، القاهرة، ١٣٨٧.
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١١.
- الإشفاق على أحكام الطلاق، للكوثري، مطبعة مجلة الإسلام، القاهرة.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥.
- الأصل، لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق محمد بوينو كالن، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٣.
- أصول الإفتاء وآدابه، لمحمد تقي العثماني، مكتبة معارف القرآن، كراتشي، ١٤٣٢.
- أصول الدين، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، مطبعة الدولة، إسطنبول، ١٣٤٦.
- أطراف الغرائب والأفراد، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، تحقيق جابر السريع، ١٤٢٨.
- إعلام الموقِّعين عن رب العالمين، لابن قيِّم الجوزية، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام، لمحمد بن عبد الله الرشيد، ط٢، دار الفتح، عمّان.

- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٧.
- إكمال الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، مكة المكرَّمة، ١٤١٠.
- إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ١٤١٩.
- إكمال تهذيب الكمال، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي، تحقيق عادل محمد وأسامة إبراهيم، الفاروق للنشر، القاهرة، ١٤٢٢.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١.
- الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠.
- الأمالي، لأبي علي القالي، تحقيق علي زينو، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، لمحمد عبد الرشيد النعماني، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٩.
- الإمام أبو جعفر الطحاوي وأثره في نقد الحديث، د. مصباح الله عبد الباقي، دار السلام، ط١، ١٤٣١.
- الإمام الكوثري لأحمد خيري، طُبع مع «مقالات الكوثري»، يُنظر: المقالات.
- الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابغة الفقه الإسلاميّ، للدكتور علي أحمد الندوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٤.
- الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلاميّ، للدكتور محمد الدسوقي، دار الثقافة، الدوحة، ١٤٠٧.

- الإمام محمد زاهد الكوثري وإسهاماته في علم الرواية والإسناد، لمحمد بن عبد الله الرشيد، ط١، دار الفتح، عمّان.
- الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة، تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٠.
- أماني الأحبار في حلِّ شرح معاني الآثار، لمحمد يوسف الكاندهلوي، باكستان.
- الأمم لإيقاظ الهمم، لإبراهيم بن حسن الكوراني، دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٨.
- إنباء الغمر بأبناء العمر، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ١٤٠٦.
- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لأبي عمر يوسف بن محمد الأندلسي المعروف بابن عبد البر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٣١.
- انتقادات الدارقطني الحديثية لأبي حنيفة في كتاب السنن، للدكتور حمزة البكري، مجلة مركز البحوث الإسلامية (İSAM)، إسطنبول، العدد ٣٢، ٢٠١٤م.
- أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧.
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني، تحقيق المُعلِّميّ اليماني وآخرين، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٨٢.
- الإنصاف في بيان أسباب الخلاف، لولي الله الدهلوي، راجعه وعلَّق عليه عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٣.
- الإيضاح في علوم البلاغة، لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم المصري، دار الكتاب الإسلامي.

- البحر المحيط، لأبي عبد الله محمد بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، ١٤١٤.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي المعروف بابن كثير، تحقيق عبد الله تركي، دار هجر، ١٤١٨.
- بدائع الفوائد، لشمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيِّم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨.
- البصائر والذخائر، لأبي حيّان علي بن محمد التوحيدي، تحقيق د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨.
- بغية الطلب في تاريخ حلب، لكمال الدين عمر بن أحمد المعروف بابن العديم، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر.
- البناية شرح الهداية، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠.
- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد الفاسي المعروف بابن القطان، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨.
- بيان زغل العلم والطلب، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق الكوثري، مكتبة القدسي، دمشق، ١٣٤٧.
- البيان والتبيُّن، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨.
- البيان والتحصيل لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق د. محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨.

- تاج التراجم، لزين الدين قاسم بن قطلوبغا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ١٤١٣.
- تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠.
- تاريخ الإسلام، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت. وإن عزوتُ إليها قيَّدتُها.
- تاريخ الإسلام، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣. وهي المعزوُّ إليها عند الإطلاق.
- التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٧.
- تاريخ العلماء النحويِّين، لأبي المحاسن المفضَّل بن محمد التنوخي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ١٤١٢.
- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق المعلِّمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند.
- التاريخ أو تاريخ الأمم والملوك، للأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، ١٣٨٧.
- تاريخ بخارى لأبي بكر النرشخي، تعريب د. أمين البدوي ونصر الله الطرازي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢.
- تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧.

- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥.
- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لأبي سليمان محمد بن عبد الله ابن زبر الربعي، تحقيق د. عبد الله الحمد، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠.
- تاريخ ولاة مصر، للكندي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧.
- التاريخ، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي المعروف بابن خلدون، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨.
- التاريخ، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق صلاح بن فتحي هلال، الفاروق للنشر، القاهرة، ١٤٢٧.
- التاريخ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، رواية أبي الميمون بن راشد، تحقيق شكر الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- التاريخ، لأبي زكريا يحيى بن معين، رواية ابن محرز، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق.
- التاريخ، لأبي زكريا يحيى بن معين، رواية عباس بن محمد الدوريّ، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مكة المكرَّمة، ١٣٩٩.
- التاريخ، لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١.
- التاريخ، لخليفة بن خياط العصفري، تحقيق د. أكرم ضياء العمري، دار القلم ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٧.
- تأسيس النظر، لأبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي، تحقيق مصطفى القباني، دار ابن زيدون، بيروت.
- تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، للكوثري، مع زيادات أحمد خيري، بيروت، ١٤١٠.

- تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٩.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، بولاق، القاهرة، ١٣١٣.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق الكوثري، مكتبة القدسي، دمشق، ١٣٤٧.
- التجرُّد والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام، وهو فتاوى سراج الدين البلقيني، جمعها ولدُه علم الدين البلقيني، تحقيق عمر القيّام وأمجد رشيد ومحمد الكاف وحمزة البكري، أروقة للنشر، عمّان، ١٤٣٦.
- التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز، للكوثري، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، ١٤١٣.
- تحفة الأحباب وبغية الطلاب في الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركات لنور الدين علي بن أحمد السخاوي
- تخريج أحاديث الكشاف لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ١٤١٤.
- التدوين في أخبار قزوين، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩.
- تذهيب تهذيب الكمال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق غنيم عباس ومجدي السيد أمين، الفاروق للنشر، القاهرة، ١٤٢٥.
- التراتيب الإدارية، لعبد الحيّ الكتاني، تحقيق عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق جماعة من الأساتذة، مطبعة فضالة، المغرب.
- الترحيب بنقد التأنيب للكوثري، طُبع في آخر «تأنيب الخطيب».
- التسوية بين حدثنا وأخبرنا، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، ضمن «خمس رسائل في علوم الحديث»، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- تطور الفكر الأصوليّ الحنفيّ، للدكتور هيثم خزنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٦.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ١٩٩٦م.
- التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ١٤٠٦.
- التعليق الممجد على موطأ محمد، لعبد الحي الكنوي، تحقيق تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٢.
- التعليق الممجد على موطأ محمد، لعبد الحيّ اللكنوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ورضوان العرقسوسي، وزارة الأوقاف الكويتية.
- تعليم المتعلِّم طريق التعلُّم، لبرهان الإسلام الزرنوجي، تحقيق مروان قباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١.
- التعليم لمسعود بن شيبة، يُنظَر: مقدمة كتاب التعليم.
- تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤.
- التفهيمات الإلهية، لوليّ الله الدهلوي، تحقيق غلام مصطفى القاسمي، أكادمية الشاه ولي الله، حيدرآباد ١٩٦٧ م.
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، بيروت.

- التقرير والتحبير شرح كتاب التحرير، لأبي عبد الله محمد بن محمد الحنفي المعروف بابن أمير حاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣.
- التقييد في معرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نقطة، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨.
- التكملة لوفيات النقلة، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٩م.
- تنبيه الباحث السري إلى ما في رسائل وتعاليق الكوثري، لمحمد العربي بن التباني المغربي، البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٦٧.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لنور الدين علي بن محمد الكناني المعروف بابن عراق، تحقيق عبد الله الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف، مصوَّرة دار الكتب العلمية ببيروت عن الطبعة المصرية، ١٣٩٩.
- تنشيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع، لمحمود سعيد ممدوح، بيروت، ١٤٣٤.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المُعلِّميّ اليماني، تحقيق الألباني والشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦.
- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، مصوَّرة دار الكتب العلمية عن الطبعة المنيرية بالقاهرة.
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّيّ، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠.

- تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام، لأبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠.
- توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله الكندري، دار ابن حزم، ١٤٢٩.
- توضيح المشتبه، لشمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن ناصر الدين، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.
- تيسير التحرير، لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بابن أمير بادشاه، مصوَّرة دار الكتب العلمية ببيروت عن طبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥١.
- فهرست ابن عطية، لأبي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣م.
- ثبت الأمير، يُنظَر: سد الأرب.
- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٩٣.
- جامع الأصول، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، دمشق.
- الجامع الصغير، لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق محمد بوينو كالن، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٢.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن محمد الأندلسي المعروف بابن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤١٤.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب يالبغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب يالبغدادي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦.

- الجامع، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، العزو لترقيم أحمد محمد شاكر.
- جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة، لأبي المؤيد محمد بن محمد الخوارزمي، مصوَّرة دار الكتب العلمية ببيروت عن الطبعة الهندية.
- الجرح والتعديل، لمحمد جمال الدين القاسمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩.
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٧١.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الجريري، تحقيق د. محمد مرسي الخولي ود. إحسان عباس، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٣.
- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد الأندلسي المعروف بابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣.
- الجواب الشريف للحضرة الشريفة في أنّ مذهب أبي يوسف ومحمد هو مذهب أبي حنيفة، لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي، نسخة خطية محفوظة في معهد دراسات الثقافة الشرقية بجامعة طوكيو.
- الجواهر المُضِيّة في طبقات الحنفية، لمحيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة.
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩.
- حاشية ابن عابدين على الدر المختار، لمحمد أمين بت عمر ابن عابدين، مصوَّرة دار الفكر عن طبعة إسطنبول.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، دار الفكر.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧.
- حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، لأحمد بن محمد الطحطاوي، تحقيق محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨.
- حاشية العدوي على شرح الخرشي على مختصر خليل، لأبي الحسن علي بن أحمد العدوي الصعيدي، دار الفكر، بيروت.
- الحثّ على حِفظِ العِلم وذِكْر كبار الحفّاظ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي، تحقيق أبي عبد الله محمود بن محمد الحدّاد، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ومكتبة العلم بجدّة، ١٤١٢.
- حجة الله البالغة، للشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، تحقيق السيد سابق، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٦.
- الحجة على أهل المدينة، لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق مهدي حسن الكيلاني، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٣٨٧.
- حسن الوفا لإخوان الصفا، للسيد فالح الظاهري الحجازي، مطبعة شركة المكارم، الإسكندرية، ١٣٢٣.
- حصر الشارد من أسانيد محمد عابد، لمحمد عابد السندي، تحقيق خليل السبيعي، مكتبة الرشد، ١٤٢٤.
- الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز لعبد الغني النابلسي، تقديم د. أحمد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم عبد الله بن أحمد الأصبهاني، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٤.

- الخراج، لأبي يوسف، مصوَّرة دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩. وهي المعزوُّ إليها عند الإطلاق.
- الخراج، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، تحقيق د. محمد المناصير، دار كنوز المعرفة، الأردن، ١٤٣٠. وإذا عزوتُ إليها قيَّدتُها.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨.
- خزائن الحكمة للدهلوي، ينظر: الخير الكثير.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي الموصلي، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله المُحبِّيّ، دار صادر، بيروت.
- الخير الكثير أو خزائن الحكمة، ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٤.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مصَّورة دار الجيل ببيروت عن الطبعة الهندية.
- دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك، لمحمد حبيب الله الشنقيطي، تحقيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
- الديباج المُذهَب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي اليعمري المعروف بابن فر-حون، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت.

- الذخيرة، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق جماعة من الأساتذة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.
- ذِكرُ من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، ضمن «أربع رسائل في علوم الحديث»، بيروت، ١٤١٠.
- ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي، تحقيق عبد الرحمن الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ١٤١٨.
- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، لأبي الطيب محمد بن أحمد الحسني الفاسي، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠.
- ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي، لأبي المحاسن الحسيني، تحقيق الكوثري، مكتبة القدسي، دمشق.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٢.
- الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق زهير الشاويش،
- الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي، للملك المُعظَّم عيسى بن أبي بكر الأيوبي، مطبوع مع «تاريخ بغداد» من مصوَّرة دار الكتب العلمية ببيروت عن الطبعة المصرية.
- الرد على الجهمية، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده، تحقيق علي الفقيهي، المكتبة الأثرية، باكستان.
- الردّ على سِيَرِ الأوزاعيّ، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، الهند.
- الردة، لمحمد بن عمر الواقدي، تحقيق يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٠.

- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، ضمن «ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث»، بيروت، ١٤٢٦.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرَّفة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢١.
- رسائل الإمام الكوثري إلى العلامة البنوريّ، تحقيق سعود السرحان، دار الفتح، عمّان، ١٤٣٤.
- رفع الإصر عن قضاة مصر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لعبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام، القاهرة، ١٤٢١.
- الرواة عن مالك لأبي الحسين رشيد الدين يحيى بن علي العطار، تحقيق سالم السلفي، مكتبة الغرباء، ١٤١٨.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر بن زين العابدين الموسويّ الخوانساريّ، قُمّ، طهران.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٢.
- روضة القضاة لأبي القاسم علي بن محمد السمناني، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤.
- رياض العلماء وحياض الفضلاء، للميرزا عبد الله الأصبهاني، تحقيق السيد أحمد الحسيني، قُمّ، ١٤٠٣.
- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي، تحقيق بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤.

- سدّ الأرب من علوم الإسناد والأدب، لأبي عبد الله محمد الأمير الكبير المصري، ومعه: نهاية المطلب تعليقات على سد الأرب للفاداني، مطبعة حجازي.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل بن علي الحسيني، دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم، بيروت، ١٤٠٨.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٨.
- السنة، لأبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني المعروف بابن أبي عاصم، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠.
- السنن الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة، بيروت.
- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، مصوَّرة بيروت عن الطبعة الهندية.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١.
- السنن، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ترقيم محمد محيي الدين عبد الحميد.
- السنن، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- السنن، لأبي محمد عبد الله بن عبد لرحمن الدارمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، الرياض، ١٤١٢.
- السنن، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، رواية الطحاوي، تحقيق د. خليل إبراهيم ملّا خاطر، بيروت، ١٤٠٩.
- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني، تحقيق محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة، ١٤٠٣.

- سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥.
- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل للتقي السبكي، تحقيق وتعليق الكوثري، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٥٦.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، تحقيق عبد المجيد الخيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي المعروف بابن العماد، تحقيق محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦.
- شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري الرازي اللالكائي، تحقيق أحمد الغامدي، دار طيبة، ١٤٢٣.
- شرح السِّيَر الكبير، لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق صلاح الدين المنجد، ١٩٧١م.
- شرح الشفا، لعلي بن سلطان محمد القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١.
- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، تحقيق عبد الله تركي والأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شرح العقيدة الطحاوية، لعبد الغني الغنيمي الميداني، تحقيق محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح، دار الفكر، دمشق، ١٤١٢.
- شرح الفقه الأكبر، لعلي بن سلكان محمد القاري، تحقيق وهبي سليمان غاوجي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٩.
- شرح ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن المصري المعروف بابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠.

- شرح المقاصد في علم الكلام، لمسعود بن عمر التفتازاني، دائرة المعارف النعمانية، الهند، ١٤٠١.
- شرح مقامات الحريري، لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن الشريشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٣.
- شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٩٣.
- شرح علل الترمذي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح، دمشق. وهي المعزوُّ إليها عند الإطلاق.
- شرح علل الترمذي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق د. همام سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٧. وإن عزوتُ إليها قيَّدتُها.
- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق عبد الله تركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧.
- شرح مختصر الطحاوي، لأبي بكر الرازي الجصّاص، تحقيق جماعة من الأساتذة، أعدَّه للطباعة د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٣١.
- شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي، دار الفكر، بيروت.
- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، تصوير عالم الكتب، بيروت، ١٤١٤.
- شرح وصية الإمام أبي حنيفة، لأكمل الدين محمد بن محمد البابرتي، تحقيق محمد العايدي وحمزة البكري، دار الفتح، عمّان، ١٤٣٦.
- شرف أصحاب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد سعيد خطيب أوغلو، أنقرة.
- شروط الأئمة الخمسة، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، ضمن «ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث»، بيروت، ١٤٢٦.

- الشروط الصغير، مذيَّلاً بما عُثِرَ عليه من الشروط الكبير، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق روحي أوزجان، ديوان الأوقاف، بغداد، ١٣٩٤.
- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ١٤١٢.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤١٠.
- الشفا، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق عبده كوشك، مكتبة الغزالي بدمشق ودار الفيحاء ببيروت، ١٤٢٧.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شن الغارة على مَن أظهر معرّة قوله في الحنّاء وعواره، لأحمد بن حجر الهيتمي المكّيّ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة الأزهر.
- الصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧.
- صحيح البخاري أو الجامع الصحيح، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- صحيح مسلم أو الجامع الصحيح، لأبي عبد الله مسلم بن الحجاج القشيري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٤.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مكتبة الحياة، بيروت.
- طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣.
- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى الحنبلي، دار المعرفة، بيروت.
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق عبد الفتاح الحلو، المجلس السُّنِّي الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٠.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق الطناحي والحلو، دار هجر، ١٤١٣.
- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد الأسدي المعروف بابن قاضي شهبة، تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧.
- طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٩٢م.
- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠م.
- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
- الطبقات الكبير، لأبي عبد الله محمد بن سعد، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١.
- طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ، تحقيق البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢.
- طبقات المفسِّرين، لأحمد بن محمد الأدرنوي، تحقيق سليمان الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ١٤١٧.

- طبقات المفسِّرين، لشمس الدين محمد بن علي الداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب محمد بن أحمد التميمي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- الطبقات، لخليفة بن خيّاط، رواية أبي عمران موسى بن زكريا التستري، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر، ١٤١٤.
- طليعة التنكيل للمُعلِّميّ، ينظر: التنكيل.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، محمد بن الحسن الصغاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ١٩٨٧م.
- عثمانلي مؤلِّفلري، محمد طاهر البورسوي، المطبعة العامرة، إسطنبول، ١٣٣٣.
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي، دار الجيل، بيروت.
- عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، لأبي عبد الله محمد بن يوسف الصالحي، تحقيق مولوي محمد عبد القادر الأفغاني، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ١٣٩٨-١٣٩٩.
- عقود رسم المفتي لابن عابدين، ينظر: إسعاد المفتي.
- علل الحديث، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مصوَّرة عن طبعة القاهرة، ١٣٤٣.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، باكستان، ١٤٠١.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدراقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض.
- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ١٤٢٢.
- العلماء العُزّاب الذين آثروا العلم على الزواج، لعبد الفتاح أبو غدة، بيروت، ١٤٠٢.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، مصوَّرة دار إحياء التراث العربي ببيروت عن الطبعة المصرية.
- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسِّيَر، لأبي الفتح محمد بن محمد اليعمري المعروف بابن سيد الناس، تحقيق إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، ١٤١٤.
- عيون الأخبار، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨.
- عيون المسائل، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، بغداد، ١٣٨٦.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، عن طبعة المستشرق برجستراسر، ١٣٥١.
- غريب الحديث، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥.
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٨٤.
- غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، لأبي العباس أحمد بن محمد مكي الحسيني الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥.
- الفائق في غريب الحديث، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.
- فتاوى البلقيني، ينظر: التجرُّد والاهتمام.
- الفتاوى، لفخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي المعروف بقاضي خان، بحاشية الفتاوى الهندية، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٣١٠.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية، القاهرة.

- فتح العزيز بشرح الوجيز، لعبد الكريم بن محمد الرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، دار الفكر.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٢٤.
- فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، لشبير العثماني وتقي العثماني، دار القلم، دمشق.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧١م.
- فضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه، لأبي القاسم عبد الله بن محمد السعدي المعروف بابن أبي العوام، تحقيق لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرَّمة، ١٤٣١.
- فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، تحقيق د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣.
- فقه اللغة، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧.
- فقه أهل العراق وحديثهم، للكوثري، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، بيروت.
- الفقيه والمتفقِّه، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق عادل الغرازي، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٢١.
- الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، محمد بن علي بن طولون، تحقيق محمد رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٦.
- فهرس الفهارس والأثبات، لعبد الحي الكتاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م.
- فهرست ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير الأموي، تحقيق محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩.

- الفهرست الأوسط، لشمس الدين محمد بن علي الدمشقي المعروف بابن طولون، تحقيق د. عبد الله الشبراوي، دار النوادر، دمشق، ١٤٣٥.
- الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٧.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لعبد الحي اللكنوي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٤.
- فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور شاه الكشميري، كراتشي، ١٣٥٢.
- قاعدة في الجرح والتعديل، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، ضمن «أربع رسائل في علوم الحديث»، بيروت، ١٤١٠.
- قاعدة في المؤرخين لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، ضمن «أربع رسائل في علوم الحديث»، بيروت، ١٤١٠.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، أشرف على تحقيقه: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- قلائد عقود الدرر والعقيان في مناقب أبي حنيفة النعمان، للقرتبي، طبعة مصوَّرة عن نسخة خطية دون ذِكر بيانات النسخة.
- قمع أهل الزيغ والإلحاد عن الطعن في تقليد أئمة الاجتهاد لمحمد الخضر الشنقيطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩.
- القول الأزهر فيما يفتى فيه بقول الإمام زفر، إبراهيم بن حسين البيري، تحقيق عمر الشيخلي، ١٤٣٢.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار المنهاج ودار اليسر، ١٤٣٠.
- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٧.

- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد ابن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت.
- الكسب، لمحمد بن الحسن الشيباني، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، ١٤١٧.
- كشف الأستار عن رجال معاني الآثار، لأبي التراب رشد الله السندي، الهند، ١٣٣٩.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد البخاري، تحقيق المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب الإسلامي، بيروت.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ١٤٢٠.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله الرومي المعروف أيضاً بكاتب جلبي، مصوَّرة دار إحياء التراث العربي ببيروت عن طبعة إسطنبول، ١٩٥١م.
- كشف المغطى في فضل الموطا، لأبي القاسم علي بن الحسن الدمشقي المعروف بابن عساكر، تحقيق العمروي، دار الفكر، بيروت.
- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية، المدينة المنوَّرة.
- الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي، تحقيق نظر الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١.
- الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده، تحقيق نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٧.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، دار صادر، بيروت.

- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد المكي، تحقيق الكوثري، مكتبة القدسي، دمشق.
- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم المصري المعروف بابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٤١٤.
- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٢.
- اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤.
- ما رواه الأكابرُ عن مالك، لأبي عبد الله محمد بن مخلد العطار، تحقيق عواد الخلف، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٦.
- المبسوط، لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي، مصوَّرة دار المعرفة ببيروت، ١٤١٤.
- المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق، ١٤١٧.
- المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري، تحقيق مشهور حسن، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- مجموع الفتاوى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، جمعها عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، السعودية، ١٤١٦.
- المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت.

- المحاسن المجتمعة في مآثر الإخوة الأربعة، محمد بن أبي بكر با ذيب، دار الفتح، عمّان، ١٤٢٦.
- المحاسن والمساوئ، لإبراهيم بن محمد البيهقي، دار صادر، بيروت.
- محاضرات الأدباء، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعرروف بالراغب الأصبهاني، دار الأرقم، بيروت، ١٤٢٠.
- المُحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤.
- المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، مصوَّرة دار الفكر ببيروت عن الطبعة المصرية.
- المخارج في الحيل، المنسوب لمحمد بن الحسن الشيباني، مصوَّرة مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة عن تحقيق يوسف شخت سنة ١٩٣٠.
- مختصر اختلاف العلماء، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق د. عبد الله نذير، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٧.
- مختصر الطحاوي، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، الهند، ١٣٧٠.
- المدخل إلى الإكليل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بالحاكم، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، مصر.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧.
- المربى الكابلي فيمن روى عن الشمس البابلي، للسيد مرتضى الزبيدي، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٥.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد القاري، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٢.

- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، شهاب الدين أحمد بن يحيى المعروف بابن فضل الله العمري، تحقيق كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- مسالك الأبصار في ممالك الأنصار، شهاب الدين أحمد بن فضل الله العمري، تحقيق جماعة من الأساتذة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٦.
- المستخرج، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري، تحقيق أيمن الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٩.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن البيِّع النيسابوري المعروف بالحاكم، مصوَّرة دار المعرفة ببيروت عن الطبعة الهندية.
- المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
- مسند أبي حنيفة، لأبي عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي، تحقيق لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرَّمة، ١٤٣١.
- مسند أبي حنيفة، لأبي نعيم عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٥.
- مسند أبي حنيفة، لأبي محمد عبد الله بن محمد الحارثي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩.
- مسند الإمام الطحاوي، جمع وترتيب لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، مكتبة الحرمين، دبي، ١٤٢٦.
- مسند الإمام الشافعي، بترتيب عابد السندي، تحقيق يوسف الزواوي وعزت العطار، مصوَّرة القاهرة، ١٣٧٠.
- مسند الشاميِّين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥.

- مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧.
- المسند، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق، ١٤٠٤.
- المسند، لأحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المسند، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوَّرة.
- المسند، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، تحقيق د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ١٤١٩.
- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥.
- مشكل الحديث وبيانه، لأبي بكر محمد بن موسى بن فورك، تحقيق موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، لعبد الله الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م.
- المصنَّف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة.
- المصنَّف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣.
- المصنوع في الحديث الموضوع لعلي بن سلطان محمد القاري، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، ١٣٩٨.
- المُطرِب المُعرِب الجامع لأهل المشرق والمغرب، لعبد القادر بن خليل المعروف بكدك زاه، تحقيق محمد السيِّد البرسيجي، دار الفتح، عمّان، ١٤٣٥.
- المعارف، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.

- معالم إرشادية لصناعة طالب العلم، لمحمد عوامة، دار المنهاج ودار اليسر، جدّة والمدينة، ١٤٣٤.
- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الدبّاغ، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة بتونس ومكتبة الخانجي بمصر.
- المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، لأبي المحاسن يوسف بن موسى الحنفي، عالم الكتب، بيروت.
- معجم الأدباء، لياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤.
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.
- معجم السفر، لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفيّ، تحقيق عبد الله البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرَّمة.
- معجم الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تحقيق كرنكو، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤٠٢.
- المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق محمد شكور امرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي السلفي.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٩.
- معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة، ليوسف سركيس، مطبعة سركيس، القاهرة، ١٣٤٦.
- المعجم المفهرس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١.

- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- معجم شيوخ الطبري، لأكرم بن محمد زيادة، الدار الأثرية، عمّان، ١٤٢٦.
- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، ١٤١٢.
- معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٩.
- معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وبشار عواد وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤.
- معرفة أنواع علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦.
- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١.
- المعيار المُعرِب والجامع المُغرِب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق جماعة من الأساتذة بإشراف د. محمد حجي.
- المغازي، لمحمد بن عمر الواقدي، تحقيق مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت، ١٤٠٩.
- مغاني الأخيار في شرح أسامي معاني الآثار، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧.
- المُغرِب في ترتيب المُعرِب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد المُطرِّزي، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة، حلب، ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- مغيث الخلق في ترجيح القول الحق، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني، المطبعة المصرية، القاهرة، ١٣٥٢.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥.
- مقاتل الطالبيِّين لأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، تحقيق أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين محمد ابن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥.
- مقالات الكوثري، دار السلام، القاهرة، ١٤١٨.
- مقدِّمات الإمام الكوثري، دار الثريا، دمشق، ١٤١٨.
- مقدِّمة ابن خلدون، ينظر: التاريخ.
- مقدِّمة كتاب التعليم، لمسعود بن شيبة السندي، تحقيق محمد عبد الرشيد النعماني، لجنة إحياء الأدب السندي، حيدر آباد، ١٣٨٤.
- من كلام يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق.
- مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر، لفخر الدين الرازي، تحقيق د. فتح الله خليف، دار المشرق، بيروت.
- مناقب أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق الكوثري وأبو الوفا الأفغاني، بيروت، ١٤٠٨.
- مناقب أبي حنيفة، لحافظ الدين الكردري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠١.
- مناقب أبي حنيفة، للمُوفَّق بن أحمد المكِّيّ، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠١.
- مناقب الإمام أحمد بت حبل، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي، تحقيق عبد الله تركي، دار هجر، ١٤٠٩.

- مناقب الإمام الشافعي، لابن كثير، تحقيق خليل إبراهيم ملّا خاطر، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ١٤١٢.
- مناقب الشافعيّ، لأبي الحسن محمد بن الحسين الآبري، تحقيق د. جمال عزون، الدار الأثرية، ١٤٣٠.
- مناقب الشافعيّ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠.
- مناقب الإمام الشافعيّ، لفخر الدين الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٦.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢.
- المنخول من تعليقات الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ١٤١٩.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد رشاد سالم، الرياض، ١٤٠٦.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لأبي العباس أحمد بن علي المقريزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد الطرابلسي المعروف بالحطاب، دار الفكر، ١٤١٢.
- المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦.
- موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٧.
- موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧.

- الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبةالسلفية، المدينة المنوَّرة، ١٣٨٦-١٣٨٨.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، برواية يحيى الليثي، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي، ١٤٢٥.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، برواية محمد بن الحسن الشيباني، المعروف بموطأ محمد، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف،القاهرة، ١٤١٤.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٢.
- ناظورة الحق في فرضية العشاء وإن لم يغب الشفق، لشهاب الدين بن بهاء الدين المرجاني، تحقيق أورخان أنجقار وعبد القادر ييلماز، دار الفتح، عمّان، ١٤٣٣.
- النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، لعبد الحي اللكنوي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦.
- نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول، لعيسى منون، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.
- نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، للدكتور يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٧.
- نثر الدُّرّ، لأبي سعد منصور بن الحسين الرازي الآبي، تحقيق خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الظاهري الحنفي، وزارة الثقافة، القاهرة.
- نخب الأفكار في شرح معاني الآثار، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق ياسر إبراهيم، وزارة الأوقاف القطرية، الدوحة، ١٤٢٩.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنصاري المعروف بابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٥.

- نزهة الألباب في الألقاب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق نور الدين عتر، دمشق، ١٤٢١.
- نسب قريش، لأبي عبد الله مصعب بن عبد الله الزبيري، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة.
- نسب مَعَدّ واليمن الكبير، لهشام بن السائب الكلبي، تحقيق د. ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق الفنجاني والكاملفوري، تصحيح محمد عوامة، بيروت، ١٤١٨.
- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، محمد أمين بن فضل الله المحبّي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٨.
- النفس اليماني والروح الروحاني في إجازة القضاة بني الشوكاني، لعبد الرحمن بن سليمان الأهدل، تحقيق عبد الله الحبشي، دار الصميعي، ١٤٣٣.
- النقض على بشر المريشي، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق رشيد الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨.
- النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، للكوثري، تحقيق د. حمزة البكري، دار الفتح، عمّان، ١٤٣٦.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع المدخلي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنوَّرة، ١٤٠٤.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، لأحمد بن عبد الوهاب النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣.

- نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق عبد العظيم الديب، دار المنهاج، جدّة، ١٤٢٨.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحيي الدين عبد القادر بن شيخ العيدروس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، أشرف على تحقيقه عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، ١٩٨٩م.
- الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني، تحقيق طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين، لإسماعيل باشا البغدادي، مصوَّرة دار إحياء التراث العربي ببيروت عن طبعة إسطنبول، ١٩٥١م.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠.
- وفيات الأعيان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد الإربلي المعروف بابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

❊ ❊ ❊